الإعلام والسياسة

فى المواجهة العربية الإسرائيلية

دراسة تطبيقية

دكتور
محمد نصر مهنا





دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٧٤٤٣٨/٠٣ الإسكندرية


الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
تليفاكس: ٠٣/٥٣٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

الإعلام والسياسة في
المواجهـة العربيـة الإسرائيليـة
"دراسة تطبيقية"

فهرست الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

مهنا، محمد نصر

الإعلام والسياسة فى المواجهة العربية الإسرائيلية "دراسة تطبيقية" / د. محمد نصر مهنا – ط٢. – الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٨م.

٤٩٩ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم

أ – العنوان

دىـ ٦٥٨.٠٢ ،

الناشـــر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنـــوان : بلوك ٣ ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد ـ مساكن دربالة – فيكتوريا ـ الإسكندرية

تليفـــاكس : ٠٠٢٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ (٢خط)

الرقم البريدى : ٢١٤١١ – الإسكندرية ـ جمهورية مصر العربية

E_mail : dwdpress@yahoo.com

Website : www.dwdpress.com

رقـم الإيـداع : ٢٠٠٨ / ٢٩٥٨

الترقيم الدولى : 977 – 327- 655- 4

الإعلام والسياسة

فى المواجهة العربية الإسرائيلية

(دراسة تطبيقية)

دكتور

محمد نصر مهنا

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة أسيوط

الطبعة الأولى

٢٠٠٩ م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس ٥٢٧٤٤٣٨-الإسكندرية

"هذا رأى فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه"

الإمام ابو حنيفة

مقدمة

من الثابت أن استقراء الماضي وتحليل الحاضر بين العرب وإسرائيل هما أهم المحددات في صياغة معالم المستقبل من ثنايا استشراف قدرة تنبؤية علمية تنطلق من التخطيط للحاضر... وبقول أبسط أن المسار العربي الإسرائيلي يحتاج لمزيد من جهود الباحثين في الإعلام والسياسة وفي سياق العديد من التساؤلات الخاصة بمستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية في ظل اختلال توازن القوى لصالح إسرائيل وتصلب الموقف الإسرائيلي.... بل وجموده – تجاه الشعب الفلسطيني – على وجه الخصوص – بغية تصفية القضية الفلسطينية في ظل الموقف العربي الراهن وفرض نوع من السلام طبقا للمفهوم الأمريكي لا يرضي الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني العريق.

والكتاب الذي بين أيدينا يناقش في أقسامه الأربعة المواجهة العربية الإسرائيلية في نتائجها الإعلامية ومسارات التسوية التائهة وكيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للصراع العربي- الإسرائيلي وتجسيد الرؤية الإسرائيلية لمفهوم السلام الإسرائيلي والاستهداف الأمريكي إلى وضع تكون فيه إسرائيل هي القوة العظمى في منطقة الشرق الوسط وبالتالي أحداث تغييرات معينة في المجتمعات العربية وفي الوعي العربي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق وهو ما لا يحوز رضاء الرأي العام العربي في مجمله؛ بل أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة قد خلقت تحديا مؤكدا على قدرة العرب على ممارسة التحدي الناجح للسياسة الأمريكية في غلوائها وكذلك في مواجهة الأطماع الإسرائيلية وهو ما يمكن رؤيته في تعميق رفض قطاعات أوسع من الرأي العام العربي للاستسلام للإرادة الأمريكية.

تحلل أقسام هذا الكتاب نتائج حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، على الصعيدين الإعلامي والسياسي ورصد نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي وتناقضاته الطبقية وتفككه الاجتماعي وهو ما يمكن تلمسه في الوقت الحاضر في الهجرة المضادة من إسرائيل بحسب رؤى الباحثتين الإسرائيليين أنفسهم. صحيح أن إسرائيل قد نجحت في تحجيم دور الأطراف العربية وعزل بعضها عن محيط الصراع بتبرير محاربة الإرهاب والدفاع عن النفس؛ ومن هنا يركز الباحثون الإسرائيليون على صياغة السياسات التي ينبغي على القيادة الإسرائيلية إنتاجها لفرض الإرادة الإسرائيلية الأمر الذي يهدد الأمن العالمي ويزيد من حدة الصراع في المنطقة والذي تقع أضراره على الدول العربية الأمر الذي يستلزم من المخططين الاستراتيجيين العرب البحث عن صيغة توفيقية قائمة على تحديث وسائل إعلامها وأجهزتها السياسية والدبلوماسية والتعاون الإيجابي وتحديد خطوط الالتقاء في التفاعلات العربية- الإسرائيلية وتفعيلها وتلافي حدوث التصادم والقضاء على السلبيات وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة ومعالجة قضايا الإصلاح السياسي الديمقراطية وبإيجاز فإنه من الضروري — في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة البحث عن صيغة في إدارتها للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومواجهة الضغوط الأمريكية لضرورة حكم ديمقراطي كشرط لإصلاح الوضع الفلسطيني والتوصل إلى تسوية مع إسرائيل حيث جرت انتخابات رئاسية نزيهة وانتخابات محلية وبلدية ديمقراطية أثبتت عراقة الشعب الفلسطيني وعيا وإدراكا واستنارة، غير أن الديمقراطية التي تريدها أمريكا ليست هي الديمقراطية التي تأتي نتيجة صناديق الاقتراع وبإيجاز فإنه من الضروري في الظروف الدولية والإقليمية الراهنة إنجاز الجانب العربي لسياسات إعلامية وسياسية طموحة في المواجهة العربية الإسرائيلية

حيث تتسيد الأمركة سياسياً وإعلامياً – ناهيك عن الاستخدام المفرط للقوة – تتسيد معظم أرجاء العالم – كان من الضرورى أن يتطلع العرب فى مواجهتهم مع إسرائيل – نحو آفاق من التحديات التى يرهص بها عالم اليوم؛ الأمر الذى يستلزم التطلع إلى جيل جديد من الإعلاميين والدبلوماسيين يكون واعيا ومدركا بالتيارات المعاصرة ويتزود للمستقبل بصيرة وعلما وكفاءة ومهارات، فالعمل من أجل المواجهة الحضارية العربية مع إسرائيل بمثابة حاجة ماسة وحلم دءوبان ولا يخلو الوطن العربى – يقيناً – من إعلاميين وسياسيين أكفاء وأفذاذ يستشرفون المستقبل فى المواجهة العربية الإسرائيلية ويساهمون بجهد خلاق لخير الوطن العربى والإنسانية.

وقد أدار المؤلف هذا الكتاب فى ثلاثة أقسام تسبقهم مقدمة ويلحقهم فصل ختامى؛ وقد تم التوثيق العلمى من ثنايا ثبت بالهوامش والمراجع فى نهاية كل فصل على حدة مما يجعل الكتاب لاغنى عنه للمخططين وللإعلاميين والسياسيين العرب.

... ويرجوا المؤلف أن يكون قد أدى بعض الواجب إلى جانب الباحثين العرب من علماء السياسة والإعلام.

والله وحدة الموفق والمستعان

رمل الإسكندرية *المؤلف*

ديسمبر ٢٠٠٧

القسم الأولى

المواجهة الإعلامية

الباب الأول

تقويم المرتكزات

الفصل الأول

دور الإعلام الدولى

بانتهاء الحرب الثالثة فى الصراع العربى الصهيونى، امتد الاحتلال الإسرائيلى ليشمل كل الأرض الفلسطينية بالإضافة إلى أجزاء من التراب المصرى (سيناء) والتراب السورى (الجولان)، وحققت إسرائيل بذلك نصرا عسكريا فاق كل التقديرات، لكن الخطأ تحقق عندما تصورت القيادة أن الجولة الثالثة هى الحرب التى أنهت كل الحروب بينما كان المسرح العربى يفرز تطورات وتفاعلات تؤكد أن الجانب العربى لم يقبل بعد بدور الطرف السلبى فى الصراع، وجاء الرد العربى بعد الحرب بثلاثة أشهر ، ففى أغسطس ١٩٦٧ جاءت قرارات قمة الخرطوم تعلق لا تنازلات لا مفاوضة ولا صلح[١].

حينما استخلصت مصر نتيجة مفادها أن الجيش الإسرائيلى لا يستطيع الاستمرار فى تحمل أى خسائر فى الأرواح حتى ولو كانت على مستوى منخفض نسبيا، بدأت المرحلة الثانية، وهكذا فتح المصريون اعتبارا من ٨ مارس ١٩٦٨ نيران المدفعية الكثيفة على طول قناة السويس، ومع حلول عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل قد أصيبت بخسائر كبيرة فى الارواح وتمثلت المرحلة الثالثة فى الغارات

الإسرائيلية على مواقع المدفعية المصرية وصواريخ أرض – جو، وفاجأت الطائرات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة [1].

ووقع الخطأ المشئوم – على حد وصف مجلة[2] Military Review الأمريكية خلال المرحلة الرابعة حينما قامت إسرائيل بغارات العمق فوق مصر ثم قامت بتصعيدها. ففي يناير١٩٧٠ طار "عبد الناصر" إلى موسكو وطلب من السوفيت صواريخ وطائرات حديثة، ولم تنقض الأشهر التالية حتى اكتشف الإسرائيليون عمق المأزق الذى وقعوا فيه وما ترتب عليه من نتائج، فقد حدث تغيير فى الميزان الاستراتيجى لصالح مصر فى الشرق الأوسط. وعليه خسرت إسرائيل سلاحها الأساسى ضد العرب. وهو القدرة على تسديد ضربة وقائية رادعة ضد مصر، وزادت شكوك الإسرائيليين من أن سوريا يمكن أن تحصل هى الأخرى على طائرات وصواريخ مماثلة، وسرعان ما وجدت إسرائيل أن هذه الشكوك قد أصبحت حقيقة واقعة، وللخروج من هذا المأزق وجدت إسرائيل أن عليها اختيار أحد بديلين تصعيد شامل للحرب أو خلق تهدئة تستهدف دورا بارزا بهذا الصدد تعديل الميزة الاستراتيجية للجانب العربى وأنجزت أجهزة الإعلام والدبلوماسية الإسرائيلية.

وفى النهاية بدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق من احتمال حدوث مواجهة بينها وبين الاتحاد السوفيتى السابق إذا اختارت البديل الأول وكان ذلك أول انحراف محدد فى السياسة الأمريكية والأعلام الأمريكى بالتالى عن التطابق مع السياسة الإسرائيلية منذ أكثر من عشرين عاما، وهنا بدأت المرحلة الخامسة بتراكم الضغط الأمريكى على إسرائيل لتهدئة – الموقف والوصول إلى هذا الهدف فقدمت الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٧٠ عن طريق وزير خارجتها(ويليام

روجرز) مقترحاتها التى عرفت باسم "مبادرة روجرز" وجاءت المرحلة السادسة أى مرحلة وقف إطلاق النار أو مرحلة تبريد الموقف فى الأوسط، ودون الدخول فى تفاصيل كفيلة بالانتهاء بنا إلى متاهات فقد بدا واضحا آنذاك أن المواجهة هو أقصى ما يمكن أن تقدمه الدول العربية المنتجة للبترول، وبعبارة أخرى فإن مسئولية إزالة أثار العدوان ظلت ملقاة بصورة قاطعة على دول المواجهة وحدها، فرغم أن شعار قومية المعركة قد طرح بشدة وبحماس لنقل المواجهة من نطاقها المحدود إلى حيث تدخل إطارها القومى الشامل فإن تلك الدعوة ارتطمت بالواقع ولم تحرز تقدما ذا بال، وتساءل الإعلام الفلسطينى ممثلا فى المرحوم أحمد الشقيرى عما قدمته الدول العربية البترولية لدول المواجهة، أن مصر على سبيل المثال – قد قامت أكثر من ٦٠٪ من ميزانيتها عام ١٩٦٧ بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف شهيد فى هذه المعركة....فماذا قدمت الدول العربية البترولية للشعب المصرى الذى تحمل أعباء القضية لحما ودما وعظما[1].

وقد استمرت الإجابة على هذا السؤال فى غير صالح الجانب المصرى تماما طوال السنوات التالية، فقد كان مجموع القروض التى استدانتها مصر من الدول العربية البترولية ١٤٤ مليون جنيه إسترلينى، وهذا المبلغ لا يرقى إلى قيمة الفوائد – مجرد الفوائد– على الديون المصرية والتى بلغت ١٧٨ مليون جنيه إسترلينى فوائد على القروض من دول العالم المختلفة[٢]وبالتالى فإن هذه الأرقام هى أبلغ من عشرات البحوث فى توضيح العبء الاقتصادى الذى تحمله الشعب المصرى، وأيضا فى توضيح ليس فقطب ضالة – وإنما يكد يكون انعدام المساعدة العربية، فإن مبلغ ال ١٤٤ مليون جنيه[٣]، وهى قيمة القروض من

الدول العربية البترولية، لا يمكن أن يقارن بدخول تلك الشقيقات العربية أو حتى بمجرد الزيادة الناتجة فى تلك الدخول نتيجة الحرب، وهنا نستنتج مدى ضالة المبلغ الذى أعطى كقرض لبلد يحرس بدماء أبنائه وبقوت يومه حياة الأمة العربية كلها حتى ليخيل إلينا أن الاعتذار عن قبول هذا القرض كان أكرم لنا وأجدى.

وإذا عدنا لمبادرة روجرز ثانية فإننا نجد أن رد فعلها جاء بالنسبة لمصر كمجرد لاختيار نوايا الولايات المتحدة فى الأزمة، أما الرأى العام العربى فقد انقسم على نفسه، ولقد جاء هذا كله على حساب الجانب العربى فى المواجهة.

ثم جاءت أحداث الأردن الدامية فى صيف وخريف ١٩٧٠، فقد وقعت اشتباكات منذ شهر يونيو فى الدرقة شمال عمان بين جماعة الفدائيين المنتمين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات الصاعقة ثم امتدت إلى العاصمة حيث استمرت إلى أن وافق الملك حسين على قبول طلبات الفدائيين، ولكن سرعان ما عادت الفتنة إلى الانطلاق وعادت الاشتباكات والمشاكل وأوفدت جامعة الدول العربية لجنة رباعية إجراء مباحثات مع قادة المقاومة والملك حسين وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق بين المقاومة والملك، غير أنه فى ١٨ سبتمبر تجددت الاشتباكات والقتال الدامى بين الجيش والمقاومة الفلسطينية ثم امتدت المعارك على معظم مدن الأردن وأغلقت الموانى والمطارات وترحك الأسطول السادس فى البحر الأبيض المتوسط وأرسل الملوك والرؤساء العرب المجتمعون فى القاهرة لبحث المأساة وفدا برئاسة الرئيس جعفر نميرى لتحقيق فى الحوادث واستمع الملوك والرؤساء إلى تقرير عن حقيقة الموقف أعطى انطباعا عاما بان هناك مخطط لإبادة المقاومة وتوصل الملوك والرؤساء إلى اتفاق بين حكومة الأردن والمقاومة عرف باسم "اتفاق القاهرة" ولم يدم هذا الاتفاق طويلا إذ سرعان ما تفاقمت الأحداث بين حكومة الأردن

والمقاومة الفلسطينية وانتهت بالتخلص من عناصر المقاومة الذين كانوا يتمركزون في الأردن.

وهكذا انتهت أحداث صفحة محزنة قاتمة من تاريخ مشكلة فلسطين استغلت فيها الأموال العربية لقتل الأرواح العربية، ومات فيها من العرب بيد العرب أكثر مما مات بيد العدو منذ هزيمة ١٩٦٧ واستعملت فيها الأسلحة والمفرقعات ما وصفته إحدى وكالات الأنباء بأنه كان كافيا لهدم مدن العدو وقراه وكان هذا الحادث من أكبر المآسى التى عاشتها العروبة خلال هذه الفترة، وكان من أقسى المحن التى مرت بها المقاومة الفلسطينية "بصرف النظر عن كل الاعتبارات والمبررات التى ساقتها الحكومة الأردنية لتبرير موقفها"[٤].

وقد تترتب على هذه الأحداث أيضا انسحاب القوات العراقية من الأردن مؤدية بذلك إلى انهيار الجبهة الشرقية.

على أن الجانب العربى لم يغلق الباب أمام تسوية سليمة بالرغم من أن التسوية السليمة قد اتضح أنها لا يمكن أن تتم إلا من خلال عمل مسلح تلعب الدور الرئيسى فيه الجيوش العربية ذات التسليح الحديث والتدريب الممتاز بالإضافة إلى دعم وتطوير المقاومة الفلسطينية لتل إلى مستوى جيش التحرير وإن يتم ذلك كله من خلال تأييد الرأى العام العربى الذى استطاعت إسرائيل بأساليبها الذكية من ناحية والاستفادة من أخطاء الإعلام العربى من ناحية أخرى أن يجتذب إلى صنعها قطاعات ضخمة منه حيث مهدت لعدوان ١٩٦٧ فى الداخل وفئات الرأى العام العالمى فى الخارج، وبعد ذلك تولت السياسة الصهيونية أمر تبرير العدوان وحاولت طمس معالمه فى المحافل الدولية وأمام الرأى العام العالمى أما م ضجيج الدعاية والدعوة للسلام، و الحقيقة أن العقيدة الصهيونية وما تولد عنها من إستراتيجية عسكريا سياسية قد وضعت المجتمع الإسرائيلى فى ظروف وشروط

وحـلات بحـيث تدفعـه إلى الحـرب دفعـا متبنـية النظـرية الـنازية فـى العلاقـة بـين الـسياسية والحـرب، وقـد شـحنت العقـيدة الـصهيونية الطاقـة القتالـية للمجـتمع الإسـرائيلى وغذتـه بأفكـار العـدوان علـى العـرب ومـن ثـم اسـتمرت العلاقـات العـربية الإسـرائيلية أحاديـة الـبعد بمعنـى أنهـا علاقـات اقتـصرت علـى الحـوار المـسلح فـى مـيدان القـتال، وبالـتالى أصـبح المجـتمع الإسـرائيلى مجـتمعا إسـبارطيا متحفـزا يقـدم ضـرورات الأمـن علـى كـل مـا عـداها ويعـيش كقلعـة صـلبة مـزروعة وسـط مـنطقة معاديـة وفـى ذلـك يقـول الأسـتاذ "تالمـون" أسـتاذ الـتاريخ المعاصـر بالجماعـة العـبرية : " مـنذ جـيلين أو ثلاثـة أجـيال عـشنا بإيمـان مـشبع بالقلـق بأنـنا محاطـون بأعـداء هـدفهم القـضاء علـينا وأنهـم لـن يـتوانوا عـن تحقـيق هـذا الهـدف أبـدا.. وقـد اسـتمرت اعتـبارات الأمـن حيـثما توجهـنا وفـى كـل زمـان وأصـبح كـل شـئ يخضع للقضية الأمنية (*)".

ومـن خـلال هـذا المفهـوم سـيطر جنـرالات إسـرائيل علـى مقـدرات الـبلاد ونقلـوا مفاهـيمهم وأسـاليبهم إلى الحكـومة، وأصـبح المـن محـور كـل نـشاطات الحكـومة وتـضخم مفهـوم: " الحـدود الآمـنة" لتبريـر الاحـتفاظ بالأراضـى العـربية وعـرقلة الجهـود الـسليمة حتـى لـو قـبل العـرب بمـبدأ المفاوضـات المباشـرة ووقعـوا اتفاقـية سـلام مقابـل الأرض ويذكـر الأسـتاذ" تالمـون" بهـذا الـصدد أنـه" كلمـا كانـت الـرغبة فـى الـضم تزداد"، كان علينا فأكثـر أن نـؤمن بأنـه لا خطـر مـن الخـارج، وكلمـا اسـتمرت الهدنـة بـرزت احـتمالات الـضم، أضـف إلى ذلـك أن الاسـتيطان والـضم صـورا بأنهمـا أدوات لتدعيم الأمن، وبمفهوم معين بديل للحرب وضمان ضدها[٦]".

وفـى الفـترة مـنذ عـام ١٩٦٧ وحتـى عـام ١٩٧٣ اسـتطاع مخططـو"الـسياسة الآمنـية" وأصـحاب فكـرة ضـم الأراضـى العـربية تدعـيم أفكـارهم ضـم الأراضـى العـربية تدعـيم أفكـارهم بالعديـد مـن الحجـج مـنها: إن الـولايات المـتحدة مـضطرة لـدعم إسـرائيل لأن اسـتراتيجيتها فـى المـنطقة

مبينة على ضرورة الاستناد إلى دولة قوية تضمن مصالحها وتقف فى وجه التغلغل السوفيتى وأنه من المكن الضغط على الاتحاد السوفيتى- وخاصة بالنسبة لمسألتى الهجرة ودعم العرب- سيما إذا ما استخدم النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة بهدف جعل واشنطن تربط الاتفاقات الاقتصادية الأمريكية - الروسية بالموقف السياسى السوفيتى من النزاع[٧]، وانه من المتعذر على العرب ابتاع سياسة نفطية ضاغطة على الغرب وعلى الولايات المتحدة بصورة خاصة وأن الزمن يلعب لصالح إسرائيل فهو يساعد على التقارب مع عرب المناطق المحتلة. ويفتت المعسكر العربى ويبعده عن الاتحاد السوفيتى ويجعل العالم يعترف بالحقائق الجديدة التى يتم خلقها فى المناطق المحتلة وأن مرور الزمن على الاحتلال دون إطلاق نار يعتبر تسوية جزئية بل هى فى الواقع تسوية عملية[٨]، وإن الاحتفاظ بالمناطق وإسكانها بمهاجرين جدد يضمن لإسرائيل مساحة استراتيجية تخدم أمنها أكثر من أى سلام أو ضمانات دولية، فشرم الشيخ بدون سلام أفضل من السلام بدون شرم الشيخ[٩] وإن باستطاعة إسرائيل أن تدافع عن نفسها بنفسها ضد قوى العالم العربى مجتمعة ولأية فترة ممكنة - خمس أو عشرين سنة -" ما دمنا لا نرحم من المعدات اللازمة لدفاعنا[١٠]" كذلك فإن الثغرة فى المستوى العلمى والتكنولوجى بين إسرائيل والدول العربية كبيرة جدا وآخذه فى الاتساع" فالعرب متأخرون عن إسرائيل فى العلوم والتكنولوجيا مائة سنة[١١]"وإن الخروج من مشكلة وجود الشعب الفلسطينى لا تحل بالاعتراف به كشعب له حقوقه، بل تحل بتجاهله، ونفى وجوده، والمطالبة بإدماجه داخل المجتمعات العربية المحيطة بإسرائيل.

غير أن هذه الأفكار قد لاقت معارضة داخل إسرائيل ذاتها وكانت حجج المعارضين تقول بان هذه السياسة تستفز المسلمين الراغبين

فى تحرير القدس كما تستفز الرأى العام العالمى كله، فضلا عن أن الولايات المتحدة والدول الصناعية بصورة عامة حساسة إزاء- الطاقة التى تتطور بسرعة وإن الضغط على العرب والاستهانة بمشاعرهم سيدفعانهم إلى الوحدة لاسترداد الكرامة والأرض، وإن ضم عرب المناطق المحتلة سيضيف إلى دولة إسرائيل شعبا معاديا يتزايد بسرعة بالغة ويشكل لغما قابلا للانفجار فى كل لحظة وإن تجاهل الشعب الفلسطينى لا ينبغى وجوده بل يحفزه على متابعة النضال والتمسك بهويته وإن الدعم الأمريكى المطلق لا يمكن أن يستمر إذا ما تعارضت المصالح الأمريكية بشكل جذرى مع مصالح إسرائيل، وان الزمن يلعب لصالح العرب مقدمون على امتلاك ثروة كبيرة يمكنهم تسخيرها للتقدم وبشكل يحرم إسرائيل من أهم عوامل تفوقها العسكرى على العرب وإن الاحتفاظ بالمناطق والحدود الآمنة لا يضمن الأمن فى ظروف الحرب الحديثة والأسلحة المتطورة بعيدة المدى.

لكن هذه الانتقادات لم تلق آذانا صاغية وبقى تأثير الجنرالات واسعا، تابع الثلاثى: مائير - جاليلى - دايان - رسم خططهم العدوانية متجاهلين مسار التطورات المحلية والعالمية، حتى أن الجنرال الفرنسى "اندرية بوفر" عبر ن ذلك بقوله" عانت إسرائيل من داء عانينا منه جميعا غداة الحرب العالمية الثانية وهو داء المنتصرين الذين يظنون أن الأقدار فى صفهم وأن كل شئ أصبح ميسرا لهم".

أما عن أوضاع الفكر العربى بعد النكسة، فقد جاءت حرب يونيو لتعرض من جديد على المثقفين والإعلاميين والمفكرين العرب مشكلة الوطن العربى وبدأ العقل العربى يعيد النظر فى العديد من القضايا التى طرحتها من قبل نكبة عام ١٩٤٨ نفسها، وكان طبيعيا أن يعايش الفكر العربى كارثة عام ١٩٦٧ التى تعرضت لها الأمة العربية

باحثا عن الأسباب، وعما إذا كانت القوات المسلحة العربية ضحية من ضحايا الهزيمة أم هي سبب من أسبابها[١٢].

وبالرغم من الخلافات العديدة في الاتجاهات الفكرية والتيارات العقائدية، فقد أسفرت هزيمة ١٩٦٧ عن تبلور رؤيا عربية للصراع تحددت أبعادها في أن خطر العدوان الصهيوني قد تجاوز فلسطين وأصبح يهدد كيان الأمة العربية كلها، ومن هنا فإن بروز الشعب الفلسطيني – بعد غيبة عشرين عاما عن ساحة النضال المسلح – قد أضاف إلى عناصر الصراع عاملا له أهميته القصوى وأثره الواضح على مجراه ونتائجه، وإن قوى الثورة والتحرر العربي كانت تخوض صراعها المصيري ضد الإمبريالية والصهيونية بغير استراتيجية على الإطلاق أو ربما يمكن القول تجاوزا باستراتيجية رد الفعل وهي استراتيجية عاجزة لا يمكن أن ينتج عنها – كما ثبت تاريخيا وواقعيا – سوى انقلاب موازين القوى في الصراع لحساب العدو الذى تحكم سلوكه استراتيجية شاملة، وإن تفسير النكبة والنكسة ليس قوة العدو بقدر ما هو الضعف العربي وسواء أخذنا بالمنهج التحليلي الجدلي أو بالمنهج المثالي فإن كلاهما يتفق على أن الأسباب الداخلية هي العامل الأساسي في تحليل أي حدث تاريخي،ومن ثم فلا يمكن لنا أن نفسر تطورا تاريخيا طويلا كهذا ببساطة " أن نرجع كل الأخطاء إلى دور الاستعمار أو الخيانة فقط" فالتحدى الإسرائيلي الصهيوني رغم كل الآثار المخربة والضارة التي أنتجها قد أسهم – يقينا – في إنضاج حركة التطور في مجتمعنا العربي وتنقية الروح العربية من أدرانها.

ومن ناحية أخرى فقد اتضح إنه وإن كان الحشد العربي الشامل للمعركة أمر أساسي ومطلب لح فغن الظروف المتطورة لا يمكن أن تنتظر حتى يتم ذلك الحشد في صورته الكاملة، بل إن تكامل هذا الحشد لن يتم في الواقع بغير إنضاج ظروف موضوعية من خلال

استمرار النضال بنفسه، ومن ثم فقد بذلت محاولات عديدة لتنقية الجو العربى من الخلافات التى تمثلت فى شكل حساسيات أفرزتها ضغائن وصراعات إيديولوجية وتطلعات زعامة ومتاجرات حزينة.

تأثير المتغيرات الدولية (إعلاميا وسياسيا)

فى الفترة ما بعد عام ١٩٦٧ وحتى الحرب الرابعة التى كانت فى جوهرها أول حرب تحرير ضد الصهيونية والاحتلال الإسرائيلى أو بمعنى آخر كانت حرب أكتوبر هى أول فعل عربى قتالى ضد إسرائيل.... فى هذه الفترة ساد مسرح السياسة الدولية متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وسلوكية عامة، فسادت سياسة الوفاق العالمى بين دولتى الاليجارشيه الدولية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق، وقد انتقلت بهما هذه السياسة من مرحلة التعايش السلمى إلى مرحلة أكثر إيجابية وهى مرحلة الانفتاح العالمى المتبادل مما أثر تأثيرا عميقا على طبيعة المشكلات الدولية وأساليب معالجتها وخاصة مشكلة الشرق الأوسط.

ولم يكن الأمر سهلا، ففى الفترة ما بعد ١٩٦٧ منيت السياسة الأمريكية بهزيمتين عالميتين: الأولى فى حرب الهند وباكستان، والثانية فى حرب فيتنام ولم تكن الولايات المتحدة بحال على استعداد لتقبل نكسة ثالثة لسياستها فى الشرق الأوسط ومن هنا فقد ظلت منغمسة لأذنيها فى علاقاتها بإسرائيل.

أما الموقف السوفيتى فقد كان مذبذبا وغير واضح تماما، وربما لم يكن العرب أيضا غير واضحين من وجهة نظر السوفيت وهو ما يستدعى من وقفة للتحليل والتفسير لما يثيره الموقف السوفيتى من تساؤلات فلقد تصور السوفيت وحلفاؤهم فى أوربا الشرقية أن تسوية الأوضاع فى الشرق الأوسط نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ تقتضى الوصول إليها عن طريق حل سلمى لا عسكرى، أى بضرورة تجنب حدوث

مجابهة عسكرية شاملة بين العرب وإسرائيل أو بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة وكان هذا على ما يبدو هو أهم واخطر ما نتج عن اجتماع جلاسبورو بالولايات المتحدة بين الرئيس الأمريكى "جونسون" ورئيس الوزراء السوفيتى الأسبق "كوسيجين" فى ١٩٦٧/٦/١٣.

وبخصوص الشعب العربى الفلسطينى فإن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه لم يوضحوا ما المقصود بمراعاة حقوقه ومصالح الشعب الفلسطينى المشروعة، وأغلب الظن أن السوفيت قد تجاهلوا تماما نشاطات المقاومة الفلسطينية ولم يوافقوا على ما دعى "بالحرب الشعبية" وكانوا متحفظين فى موقفهم من منظمة التحرير الفلسطينية، بل أشاروا على العرب بإيقاف أنشطة المقاومة الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى فقد كان لحرب يونيو ١٩٦٧ تأثير عميق على العلاقة بين الحكومة السوفيتية واليهود السوفيت وإسرائيل، وهذه الظروف المتعددة بالإضافة إلى المشكلة المتصلة بها وهى مشكلة موقف السوفيت تجاه يهود العالم والرأى العام العالمى والأحزاب الشيوعية تشكل أرضية لمناقشتنا، ولا يوجد أدنى شك أن الشهود السوفيت بأغلبيتهم قد تأثروا من نتائج هذه الحرب بمشاعر تختلف عن تلك المشاعر التى ربما كان زعماء الكرملين يكنونها للعرب(١٣). ويقدم لنا أحد الباحثين الفقرات التالية تشهد على ذلك:

"حسنا: إنهم لم يسمحوا لأنفسهم – أى الإسرائيليون – بأن يقتلعهم العرب كما كانوا أمام هتلر،وعلى توفر عدد كبير من الجنود اليهود الممتازين فى الجيش الأحمر، وحتى أن كثيرا منهم قد وصلوا إلى درجة أبطال الاتحاد السوفيتى... ولازال هناك الشعور السيئ... إنه شئ طبيعى أن يعتقد بأن سفك دم اليهود حلال... وإذا حدث أن اتبع

العرب خطوات هتلر وقام العرب بذبح كل يهود إسرائيل فقد تنتشر العدوى"سوف نكون قد وصلنا إلى درجة جديدة من معاداة السامية".

كذلك فقد غمر الرأى العام السوفيتي وقتئذ العطف تاجه إسرائيل عقب انتصارها عام ١٩٦٧ ونستدل على ذلك من قول الباحث المذكور: " لقد ظهر الآن ولأول مرة أن اليهود قادرون على الرفس بشدة- يعنى الإسرائيليون- فى الوجه ومن ثم فقد ساد احترام معين تجاه الجنود اليهود..وكما هو الحال فى روسيا حيث نكن دائما احتراما عظيما للجنود الأكفاء والطيارين وهو ما أثبته الإسرائيليون..... وإذا كن هذا هو الاتجاه لدى الإنسان الشيوعى الذى يدعو إلى التذويب كحل لمشكلة اليهود فهل يتبقى هناك أى شك عن مشاعر باقى اليهود السوفيت.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن تقارير الطلبة الأجانب فى روسيا والمراسلين الغربيين والسياح فى الاتحاد السوفيتى والمطرودين السوفيت والسياح السوفيت فى الخارج تشير إلى تعاطف غير اليهود تعاطفا كبيرا مع إسرائيل كما يبدون تأثرهم من نصرها العسكرى وتضليل العرب والدبلوماسية السوفييتية لهم.

غير أن هذه المصادر لاحظت كذلك التفاقم الخطير فى وضع اليهود السوفيت وقد أدلى طالب أسيرى سبق له الإقامة فى موسكو بحديث جاء فيه"أنه من الطبيعى أن بعض الطلبة اليهود كانوا يحتفلون سرا بنصر إسرائيل وكانوا مدركين من أن اليهود لو خسروا الحرب فسوف تكون نهايتهم على يد العرب.... وعندما علمت السلطات بذلك وبهذه الاحتفالات قامت بتفتيش واسع النطاق عن المشتركين فيها"[١٤].

وفي دوسكو كانت هناك إشاعات عن وجود ضغط على الشخصيات اليهودية كي توقع على أدانه عامة للعدوان الإسرائيلي ولكن بعض اليهود السوفيت الميسورين رفضوا التوقيع عليها[١٥].

وتدل أحدث الوثائق الإحصائية على النسبة العالية للطلبة والفنيين[١٦] والإحصائيين والاكاديمين والعلميين وقتئذ اليهود في الاتحاد السوفيتي وهي نسبة لها ثقلها بدون خاصة إذا أضيفت لها اليهود السوفيت المنتمين للحزب الشيوعي السوفيتي.

(١) بيانات عن اليهود في الاتحاد السوفيتي في الفترة ما بعد خروشوف:

	٦٤/٦٣	٦٨/٦٧
١) الطلبة في التعليم العالي بما فهم المنتظمون والمنتسبون		
(بالآلف)	٨٢٦٠٠	١١٠٠٠
نسبة اليهود	٪٢,٥	٪٢,٥٥
٢) طلبة في مدارس ثانوية متخصصة		
(بالألف)	٥١٣٠٠	٤٦٧٠٠
نسبة اليهود	٪١,٧٢	٪١,١٢
٣) الفنيون المتخصصون من ذوى المؤهلات العالية (بالألف)	٣٢٢٧٠٠	٣٢٨٠٠
نسبة اليهود	٪٧,١	٪٦,٢٧
٤) العاملون الأكاديميون والعلميون		
(بالألف)	٥٠٩١٥	٥٨٩٥٢
نسبة اليهود)	٪٨,٣	٪
٥) الأخصائيون الحاصلون على تعليم ثانوى		٪٧,٦٥

(بالألف)	١٥٩٧٠٠	
نسبة اليهود	٪٢,٤	١٦٩٣٠ ٠
٦) مجموع الأخصائيين اليهود والطلبة في الاتحاد السوفيتي	٦١٦٣٠٠	٪٢,٢
البند ١، ٢، ٣، ٥، ومعظم البند ٤ بالألف		٦٥٣٨٠ ٠
النسبة الكلية لليهود	٪٣,٥	
		٪٠,٣

(٢) عدد اليهود فى الحزب الشيوعى السوفيتى ١٩٥٩ – ١٩٦٣

	اليهود في الحزب	عضوية اليهود في الحزب من الألف	عدد السكان اليهود
أقليم بيلوردسيا	٦,٤ (١٩٦٢)	١٤,٤٣٢	١٥٠
أقليم مولدافيا	٦,٣ (١٩٦٣)	٣,٧٧٣	٩٥
أقليم أوزبكستان	٢,٩ (١٩٥٩)	٦,٥١٠	٩٤
أقليم أوكرانيا	٤,٥ (–)	٦١,٦٩٥	٨٤٠
	٢,٥	١٥٨,٤٥٠	٨٧٥
المجموع	٣	٢٤٤,٨٦٠	٢,٥٤٠٠٠٠
المتوسط فى الاتحاد السوفيتي بأكمله	٢,٨	٢٦٠,٠٠٠	٢,٢٦٨٠٠٠

نسبة اليهود المئوية فى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى فى الأعوام بين ١٩٢٢–١٩٦٩

١٩٦٩	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٤٠	١٩٢٧	١٩٢٢
١,٥	١,٧–١,٥	٢,٨	٤,٣– ٤,٩٪	٤,٣٪	٥,٢٪

وتـؤكد التقاريـر أن عـددا مـن المواطـنين الـسوفيت فـى الاتحـاد السوفيتى السابق والطلبة قد قبض عليهم واتهموا بالصهيونية ولكن ليس هناك دليل على القبض على أى شخصية سوفيتية يهودية مشهورة ولا على فصلها، وحتى بعد أن وصلت الدعاية السوفيتية الهجومية بعد الحرب مستوى لم يسبق له مثيل ضد إسرائيل والصهيونية ما أضعف مركز اليهود السوفيت. وكانت أغلب موضوعات الدعاية السوفيتية تدور حول ما يلى:

(أ) تصوير الزعماء الإسرائيليين، الدوائر الحاكمة على أنهم شركاء وأصدقاء للنازى ولألمانيا الغربية، كما وأن الزعماء الإسرائيليين يمكن وصفهم أيضا على أنهم حلفاء للنازية الجديدة وللنازيين الجدد.

(ب) قبل عام ١٩٦٧ صرحت المصادر السوفيتية أن "السياسات للدوائر الحاكمة فى تل أبيب تهدد المصالح الحيوية للشعب ومصير بلدهم".

وأشار السوفيت فى رعايتهم أنهم يعرضون وجود إسرائيل للخطر كدولة ومن ثم يشيرون إلى إمكانية التصفية النهائية لإسرائيل.

(جـ) يقال أن إسرائيل عازمة على إنشاء "إمبراطورية من النيل إلى الفرات" يكون فيها الإسرائيليون بمثابة شعب الله المختار بلا علة أو سبب" وإن إسرائيل جزء متكامل "مع الإمبريالية العالمية" وهدفها هو إنشاء حكم إمبريالى فى العالم كله.

(د) إن إسرائيل لم تعد تحاول تسميم عقول paison the minds المواطنين السوفيت فحسب بل تحاول إنشاء"طابور خامس" داخل الدول الاشتراكية، وإن إسرائيل والصهيونية هما"ضد الشيوعية بطبيعتهم" و أعداء أقوياء للمعسكر الاشتراكى ... الخ.

(هـ) توصف اغلب المنظمات اليهودية بلا استثناء وكذلك الأوساط اليهودية العالمية والجاليات اليهودية فى كثير من الدول بأنها "البورجوازية اليهودية الأكثر رجعية" أ "المليونيرات اليهود الأغنياء الذين يحكمون القوى العظمى فى الغرب والذين كثروا فى الصحافة والإذاعة السوفيتية ويوجد اختلاف بسيط بين هذه الاتهامات وبعض الصفات المماثلة فى بروتوكولات حكماء صهيون Protocols the elders of Zion.

(و) أصبحت اليهودية والتى كانت توصف لوقت طويل على أنها دين رجعى بأنها الآن دين يعو إلى استبعاد كل الشعوب الأخرى.

وهكذا ركزت الدعاية السوفيتية جهدها فى النقاط السابقة انطلاقا من إيمان السوفيت بالعقيدة الماركسية اللينية للمسألة اليهودية والحركة الصهيونية ولكن يبدو أن النظر يغيب أثناء العمل بحيث تتغلب العوامل الاستراتيجية على المبادئ الأيديولوجية وهنا يحل التناقص الجوهرى فى المواقف وهو ما ينطق تماما على موقف الاتحاد السوفيتى من المشكلة الفلسطينية وإسرائيل، وتستدل على ذلك من الخطاب الذى ألقاه ألكس كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى ١٩٦٧/٦/١٩ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال فيه"... لكل شعب الحق فى تكوين دولة وطنية مستقلة خاصة به وهذا هو أحد المبادئ الأساسية فى سياسة الاتحاد السوفيتى، وانطلاقا من هذا المبدأ بالذات كنا قد حددنا علاقتنا بإسرائيل كدولة عندما أعطينا صوتنا تأييدا لقرار هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ الخاص بتكوين دولتين مستقلتين – يهودية عربية – على أرض فلسطين التى كانت تحت الانتداب الإنجليزى، كما أقام الاتحاد السوفيتى علاقات دبلوماسية مع إسرائيل"[١٧].

أى أن الاتحاد السوفيتى السابق من جهة أخرى كان قد أعطى السلاح العربى وأثناء الأزمة التى استحكمت خلال عام ١٩٦٧ وفى أثناء القتال وكذا بعد وقف إطلاق النار ظل نشاط الاتحاد السوفيتى يعمل بطريقة محدودة لصالح العرب وإن كان قد بعث لهم بالمستشارين لمساعدتهم فى تشغيل المعدات الضخمة التى قدمها لهم ومنذ يوم ٢٣ من يونيو كان "بودجورنى"[٤] رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتى قد توجه إلى القاهرة على الرغم من المرارة التى لابد أن أحس بها عندما تحقق من الكيفية العاجزة التى استخدمت بها مصر المعدات السوفيتية، ويقال أن بعض الخبراء الأمريكيين قاموا بمعاينة المعدات الحربية التى استولى عليها الإسرائيليون، وأرسلت عينات من تلك المعدات إلى الولايات المتحدة[١٩]. و بالرغم من ذلك فقد أمد السوفيت مصر بمعدات حربية جديدة وعادت الدبابات وطائرات الميج ٢١ وبالسوخوى تأخذ طريقها مرة أخرى إلى مصر وسوريا وقد أنشأت طائرات الانتينوف جسرا جويا للتعجيل بوصول هذه المعدات.

وحينما نشبت الحوادث الأولى فى منطقة السويس وظهر الخوف من احتمال نشؤ الفكر لدى الإسرائيليين فى اجتياز قناة السويس أرسل الاتحاد السوفيتى إلى بورسعيد وإلى الإسكندرية أسطولا بحريا بهدف الحيلولة دون تنفيذ هذه النية من قبل الإسرائيليين.

وفى مجلس الأمن وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لم ينقطع العون السوفيتى لحظة واحدة عن العرب، وإن كن أثر هذا العون فى تحقيقه ضئيلا، ولكن إذا كان الاتحاد السوفيتى قد أظهر صبرا ومداومة فى تحالفه مع العرب فهو لم يكن على استعداد أبدا لتخطى حدود معينة ولم يكن فى نيته قط أن يضحى من أجل العرب بالسياسة

التى درج عليها وهى سياسة التعايش السلمى خلال لقاء"جلاسبوردو" إلى إعداد مشروع قرار مشترك بين الطرفين، لذلك وبدلا من أن يجد الرئيسان "بومدين" الجزائر و"عارف" العراق فى موسكو ما يشجعهما على المضى فى آرائهما الحماسية، تلقيا النصح بالتزام جانب الاعتدال. ويقال أنه عندما راح الرئيس "بومدين" يصرح ما تنطوى عليه سياسة التعايش السلمى مع الولايات المتحدة من مضار رد عليه "كوسيجين" قائلا: وما ظنك بالحرب النووية، وأكثر من ذلك نشرت جريدة "برافدا" بعد بضعة أيام من لقاء"جلاسيوردو" أى فى يوم ٣ من أغسطس مقالا نددت فيه "بالنداءات الهسترية" التى يطلقها بعض الزعماء العرب المتطرفين.

وعلى الرغم من الهزيمة التى حاقت بالعرب فغن الوضاع فى الشرق الأوسط كانت تبدو مرضية تماما فى نظر السوفيت حيث ازداد التيار العربى المعادى للغرب ونجا النظام شبه الشيوعى فى سوريا من السقوط بسبب الحرب بل واصبح من المكن إذا ساعدت الظروف الإقدام على تغيير البناء الاجتماعى فى مصر - ذلك الحليف العنيد للسوفيت - وتحويله إلى دولة اشتراكية خالية من الروابط العاطفية الإسلامية وصارت أعياد الثورة السوفيتية وذكرى الزعماء السوفيت الراحلين مثل لينين يحتفل بها فى أوساط القوات المسلحة والتنظيم السياسى فى مصر، وبالرغم من ذلك فلم يكن الاتحاد السوفيتى على استعداد لمواجهة المخاطر بتأييده للميول العسكرية لدى المتطرفين من العبر. وفى حين تشددت السياسة الأمريكية فقد بدا الاتحاد السوفيتى وكأنه يميل نحو تأييد الأخذ بحل يقترب كثيرا من الحل الذى تنادى به الولايات المتحدة والذى تقدم به اقتراح مشترك بينهما إلى هيئة الأمم المتحدة وهو يقضى - بسحب القوات الإسرائيلية خلف حدود قريبة من حدود ٥ من يونيو وذلك فى مقابل تنازل العرب عن حالة الحرب

غير أنه حدثت تطورات هامة على الجانب العربى حيث توالت الأحداث فزادت الجروح عمقا واستنزفت من ماء الوجه أكثر مما استنزفت من الدماء، فقد كانت النكسة أول مصدر من مصادر المحن والمشكلات وكان أول الأحداث وأخطرها والتى لها الرأى العام العربى هو ما كشفت عنه الهزيمة من قيادة لاهية - وخطط حمقاء واستعدادات صورية وكانت أو مرة تنشر فيها أنباء تتناول ما كان يدور من تساؤلات وشائعات يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٧، وربما ظل الرأى العام العربى مكمما لولا أن بعض وكالات الأنباء العالمية تناولت الموضوع بصورة أصبح من اللازم معها توضيح الحقيقة التى أسفرت عن محاكمات المسئولين عن التقصير الذى أدى إلى النكسة، والتحقيق مع الذين دبروا ورتبوا عملية محاولة الاستيلاء على القيادة العليا للقوات المسلحة وأخيرا التحقيق فى انحرافات جهاز المخابرات العامة عن مهمته الأصلية وهو ما أضافت فيه أجهزة الإعلام العربية.

وقد شدت هذه المحاكمات انتباه الرأى العام العالمى والعربى كله وبدلا من أن تضمد المحاكمات نزيف الجروح والقلوب فإن أسرارها قد فجرت المشاعر لما حوته من معلومات قيمة أثارت مئات الأسئلة لعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة عن التأثير العام للعلام هو كيف كان يمكن أن تصل مجريات الأمور إلى هذه الدرجة من عدم تقدير المسئولية مما أدى إلى التضحية بأرواح عشرات الألوف من الشهداء وتشريد عشرات الآلاف الجدد من العرب واستيلاء العدو على الأرض الفلسطينية بأكملها وتسلطه على أعداد كبيرة من شعب فلسطين بالإضافة إلى احتلال العدو لأجزاء من التراب المصرى والتراب السورى.

ومن الأحداث التى زادت الجروح عمقا أيضا على الجانب العربى الهجوم على مطار بيروت فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ وحادث مصنع أبى زعبل فى ١٢ فبراير ١٩٧٠ وحادث بحر البقر فى ٨ إبريل

١٩٧٠ ثم أحداث أيلول الأسود فى الأردن فى خريف ١٩٧٠، وأخيرا موت عبد الناصر الذى جاء رد فعله رهيبا قاسيا فى العالم العربى، فقد كان عبد الناصر دون شك رمز تحول خطير فى الصراع العربى الإسرائيلى. فالذين أحبوا عبد الناصر والذبن كرهوه على السواء لن يجدوا مفرا وهم يرخون ويحللون الصراع العربى الإسرائيلى من أن يقسموا معه هذا الصراع قسمة حاسمة إلى مرحلتين:

قبل عبد الناصر وبعد عبد الناصر — على حد قول أحد الكتاب المعاصرين[٢٠] وذلك بالرغم من أن عبد الناصر كان من الأشخاص الذين يعيشون على أعصابهم المشدودة دائما وبالتالى فكل من اقترب منه كان يختص هذا الإحساس المتوتر ويتشربه تماما مما أدى إلى انعكاس هذا التوتر والقلق والتوجس على علاجه للصراع العربى الإسرائيلى والمشكلة الفلسطينية خصوصا وبالتالى على الرأى العام العربى الذى ساده التمزق والانهماك فى عمليات النقد الذاتى. ثم جاءت وفاة عبد الناصر والبحث عن قائد جديد وبطل لكى تفجر الصراع على السلطة فى مصر حادا ومدويا حتى تم تقويم الحكم وتصفية مركز القوى وما تبعه عن إعادة بناء المؤسسات الدستورية فى مصر[٢١]. وكان ذلك يرجع بالدرجة الأولى على شخصية المرحوم الرئيس أنور السادات نفسه الذى علمته طبيعته الريفية الهادئة إن يتجنب كل ما من شأنه أن يوتر أعصابه بقدر الإمكان ولكن مع الإصرار الموضوعى لتحقيق الهدف المنشود[٢٢] وهو ما انعكس فيما بعد فى أسلوب علاجه للصراع العربى الإسرائيلى والمشكلة الفلسطينية من ثنايا ردود فعل أجهزة الإعلام العربية والعالمية.

وعموما فقد جاءت أحداث مراكز القوى فى مصر [٢٣] وما اتضح من تآمرها ضد السلطة ثم انهماك الرئيس السادات نفسه فى خلاف حاد مع السوفيت وخبرائهم فى مصر وتحرير الإرادة، وقد غاب عن

السوفيت التفسير المصرى لإعفاء الخبراء السوفيت حيث الصفة السياسية لهذا القرار كانت أوسع بكثير من الصفة العسكرية إذ أنه حقق فى نظر الرأى العام العالمى كله الشخصية المستقلة لمصر، وعلى الجانب السوفيتى فقد أتى ذلك كله بنتيجة عكسية تماما حيث جاء قرار إعفاء الخبراء السوفيت[٢٤] كالشعرة التى قصمت ظهر البعير فى العلاقات السوفيتية المصرية خاصة وقد سبق أن أدين معظم أصدقاء السوفيت فى مصر.

ويقال بأن الرئيس السادات لو أحسن معاملة السوفيت لكانوا قد خلقوا من مصر قوة عسكرية قادرة على تحرر فلسطين والأرض العربية غير أن المرحوم الرئيس السادات قد نفى ذلك بشدة وللتدليل على راية فقد استعرض الحقائق التالية: ذكر الرئيس السادات أنه فى عام ١٩٧٢ كان هو الحليف الوحيد للسوفيت فى مصر بدليل أنه خطب فى مجلس الشعب آنئذ موجها اللوم للرسميين فى مصر حيث ذكر لهم أن الذى يريد أن يتعاون معه ومع السوفيت فأهلا وسهلا والذى لا يرغب فى هذا التعاون فلا حاجة به للبقاء فى الحكم، وأضاف الرئيس السادات أن ذلك كان موقفه بالرغم من أن السوفيت كانوا قد خيبوا ظنه فى عام الحسم- أى عام ١٩٧١- عندما رفضوا إعطاءه السلاح وعلى حد قوله: " لكننا حاربنا بسلاح السوفيت والذى كسب الحرب هو الذى استخدم السلاح نفسه لأننى كنت عشر خطوات وراء إسرائيل وثلاث خطوات وراء سوريا إذ أنه بعد سحب الخبراء السوفيت من مصر وصلت إلى سوريا أسلحة روسية كثيفة ومتقدمة تكنولوجيا... ولقد زرت الروس أربع مرات وخذلونا فى عام الحسم ومع ذلك كنت أدافع عنهم....

ثم جاء إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية، إلا أنه — من جهة فإن ما أطلق عليهم السادات مراكز القوى فى مصر كانوا ضد هذا

الاتجاه، ومن جهة أخرى فإن الاتحاد السوفيتي كعادته دائما – وقد وقف أمام محاولات الوحدة العربية عموما – حيث اعتبرها السوفيت – حجر عثرة لاعتقادهم بأن نمو الحركة الشيوعية فى ظل تفتت الدول العربية أفضل بكثير منه فى حالة الوحدة العربية، وربما أدت معارضة السوفيت لهذا – الاتحاد من وراء سيتار أن بلغ الصراع على السلطة فى مصر أشده وهو ما فطن إليه السادات حيث ؟أبلغ السوفيت أنه قرر تصفية على صبرى من القيادة، وقد اعتبره السادات أمرا داخليا بحتا حيث لم يسمح أبدا بالصراع الداخلى ولما كان السوفيت أنهم إنما يتعاملون مع الحكومة ومعه شخصيا وليس مع أشخاص آخرين، ومن هنا فقد أبلغ السادات السفير السوفيتى فى القاهرة فى إحدى مقابلاته حينئذ قائلا أريد أن تبلغ موسكو وأرجو ألا تعتب هذا إجراءا ضدكم وأنه أمر محلى ولا يخصكم" وهنا سأله السفير السوفيتى: ومتى ستصفى على صبرى؟ فأجاب السادات: خلال شهر أو أثنين حسب الظروف.

وقد فوجئ السادات بالرئيس "بودجرونى" يصل إلى القاهرة فى نفس الشهر الذى تمت فيه تصفية على صبرى ويطلب عقد معاهدة كان السادات وعبد الناصر من قبله- يلحان على السوفيت فى عقدها وكان السوفيت يرفضون حتى أن عبد الناصر فى عام وفاته ذكر لهم فى الكرملين" إذا كنتم خايفين من المعاهدة... مستعدين نعملها حلف" لكن السوفيت رفضوا[٢٥].

وبالرغم من إلحاح السوفيت بعد تصفية مراكز القوى فى مصرى لعقد المعاهدة فإن السادات طلب تأجيل ذلك حتى تتم انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى مصر كى يناقش مع مجلس الشعب المصرى هذه المعاهدة قبل الموافقة عليها، لكن السوفيت رفضوا. وذكر "بود جورنى" للسادات أنه حضر برجاء مصحوب بأن المكتب السياسى فى موسكو

اتخذ قرارا ويريد هذه المعاهدة، وهنا استدعى السادات وزير خارجيته وذكر له أن السوفيت يرغبون فى عقد المعاهدة وتم بالفعل إعدادها والتوقيع عليها مواقع حرص مصر على العلاقة مع الاتحاد السوفيتى بالرغم من أن أحدا فى مصر لم يكن يريد هذه الاتفاقية، لكنه السادات على حد قول أراد أن يطمئن السوفيت وأكثر من ذلك فقد جدد لهم التسهيلات البحرية التى كان عبد الناصر قد منحها لهم[٢٦].

وبالرغم من ذلك فقد اعتبر السوفيت تصفية على صبرى وبقية مراكز القوى فى مصر وقرار سحب الخبراء بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى العلاقات السوفيتية المصرية، كما سبقت الإشارة فمن ناحية كانت مصر فى موقف هى أحوج ما تكون فيه إلى مزيد من السلاح السوفيتى وعلى الجانب السوفيتى وجد السوفيت أصدقاءهم بالسجن، فإذا أضفنا إلى ذلك سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتى كانت تتطلب من السوفيت أن يوفروا مناخا صالحا لاستمرار وازدهار هذه السياسة، ومن هنا فقد أخذت العلاقات السوفيتية المصرية تعانى من حالة فتور وانكماش واضحة على الرغم من توقيع معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتى فى أعقاب "حركة"١٥ مايو ١٩٧١" التصحيحية، وقد انعكس ذلك فيما بعد على المماطلة والتسويف من جانب السوفيت تجاه إمداد مصر بالأسلحة الضرورية لاستكمال الاستعدادات لتحرير الأرض، حيث نقل عن السادات قوله: ط كنا نتفق مع السوفيت على إعطائنا السلاح، وفى أخر يوم لاينفذوا ما وعدوا به[٢٧].

ومن الغريب أن أجهزة الإعلام الإسرائيلية ترى عكس ذلك تماما فهى تفسر هذه العلاقة بين السوفيت والسادات بأنها عملية تورية كبيرة قد حدثت، بمعنى أن السادات قد تعمد إظهار أن هناك برود سياسى تجاه السوفيت بعد خروج الخبراء من التشيكلات

العسكرية المصرية عام ١٩٧٢ بينما استمر – طبقا للرؤيا الإسرائيلية – تدفق السلاح السوفيتي لمصر، وفى هذا ذهب"جاييم هر تزوج" رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق والمعلق العسكرى بإذاعة إسرائيل إلى اعتبار ذلك جزءا من خطة مدبرة، لدرجة انه صرح فيما بعد: "أن انسحاب الخبراء السوفيت من مصر لم يكن سوى علمية للتمويه وذرا للرمال فى عيون الغرب وإسرائيل وقد نجحت هذه الخطة (٢٨).

غير أن السادات قد كشف تفصيلا فيما بعد أبعاد الموقف السوفيتي تجاه مصر إبان هذه الفترة موضحا النقاط التالية:

أولا: أن محور الخلافات بين مصر والاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٧٢ كان: صفقة الأسلحة التى وعد بها السوفيت عبد الناصر والتى كان مفروضا أن تتضمن أسلحة إلكترونية وأسلحة رادعة ولكنها لم تصل أبدا.

ثانيا: أن عبد الناصر كان قد أعلن قبوله لمبادرة"روجرز" على مائدة المفاوضات مع السوفيت فى موسكو عندما تأكد من تسويفهم فى إرسال السلاح لمصر.. بينما كانت اللجنة السياسية للاتحاد الاشتراكى قد اتخذت توصية المبادرة فى اجتماع عقده السادات خلال غياب عبد الناصر فى موسكو.

ثالثا: أن السوفيت عاقبوا عبد الناصر بأن منعوا عنه الذخيرة ابتداء من عام ١٩٦٩ لأنه بدأ حرب الاستنزاف دون أرادتهم وأن هذه الذخائر لم تصل إلى مصر إلا بعد حرب أكتوبر بستة أيام.

رابعا: أنه بالرغم من أربعة زيارات متتابعة قام بها السادات للاتحاد السوفيتي طلبا للسلاح لم يف الاتحاد السوفيتي بأى من وعوده لن ما كان يهمه ليس تحرير الأرض المحتلة وإنما استمرار وجوده فى المنطقة.

خامسا: أنه منذ الزيارة الأولى للسادات بعد توليه الحكم أكد للقادة السوفيت، وفى محاضر رسمية أن مصر ترفض أسلوب التسويف فى التعامل وإنها حريصة على أن تكون قراراتها مصرية مائة فى المائة.

سادسا: أن الفتور فى العلاقات المصرية السوفيتية كانت عندما أكد "بريجينيف" السادات خلال زيارته لموسكو أنه متفق مع مصر فى أن الحل السلمى لن يتحقق بدون المعركة ثم أعلن بعد ذلك فى بيان مشترك مع "نيكسون" حرص الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على الاسترخاء العسكرى فى المنطقة.

سابعا: أن مصر لم تحاول رغم المعاناة الشديدة فى علاقاتها مع السوفيت أن تطعنهم وراء الظهر ولم تجر أى اتصال بالأمريكيين قبل طرد الخبراء السوفيت(٢٩).

أما أجهزة الإعلام الغربية فقد كانت مشغولة بالسلام والرخاء والوحدة، واقتنعت أوربا الشرقية بوجهة نظر العرب ولم تتوانى عن تأييدهم نظريا بالطبع وهذا التأييد هو ما استطاعت أن تفعله، وتعاطفت أفريقيا هى الأخرى مع العرب وتعاظم تأثير منظمة الوحدة الأفريقية إلى حد أن كونت لجنة الرؤساء الأفارقة الأربعة وقامت هذه اللجنة بالاتصال بالأطراف المعنية فى نوفمبر ١٩٧١ ولكن إسرائيل امتنعت عن إعلان نيتها فى عدم ضم الأراضى العربية وبهذا فشلت مهمة الرؤساء الأفارقة، وفى الحقيقة فقد كان لدى أفريقيا مشكلاتها الملحة التى تتصل بتدعيم الاستقلال وتأمين النظم الجديدة.

أما الدول غير المنحازة فقد بدأت تغير من فلسفتها حيث أخذت سياسة عدم الانحياز تعانى الفشل بعد حرب الهند وباكستان واستناد كل منهما على إحدى القوتين العظميين وقتئذ، ولم يعد عدم الانحياز اتجاها عمليا سهلا فى عالم المصالح.

وإلى جانب هذا كله فقد رأت معظم قطاعات الرأى العام العالمى وأبرزته وأجهزة الإعلام العالمية أن العرب على حق، غير أن الأزمة كـت راكدة فى بحيرة السياسة الدولية وكانت المشكلة الكبرى هى كيف يمكن تحريكها؟

كذلك فقد ظهرت قوى سياسية جديدة فى العالم فتقدمت الصين الشعبية لتحتل مكانها السياسى فى المجتمع الدولى الذى ظل شاغرا مدة طويلة كما بدأ تعاون جديد وثيق بينها وبين الولايات المتحدة أنهى مرحلة التوتر فى العلاقات بلين البلدين وفتح المجال واسعا أمام القيام بمزيد من التفاهم السياسى والاقتصادى بين البلدين.

وعموما فقد أصبح مثلث العلاقات الدولية يبدو الولايات المتحدة عند قمته ويمتد منها إلى طرفى القاعدة ضلعان قويان من العلاقات يصلاها بكل من موسكو وبكين بينما الثالث الأفقى عند القاعدة والذى يربط موسكو وبكين معا يبدو أقل وضوحا وأقل تماسكا.

ومن جهة أخرى بدأت سياسة الوفاق العالمى تنتج أثارها فى التخفيف من حدة الصراعات والخلافات التى ظلت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية فى أوربا وأسيا فانتهى الصراع بين كل من ألمانيا الغربية بالاتحاد السوفيتى السابق كما انتهت الحرب الفيتنامية بإقرار السلام.

أما الدول العربية المنتجة للبترول فقد بدأت تظهر كقوة مؤثرة فى عالم الطاقة والاقتصاد، كما قوى الاتجاه العالمى نحو إقامة الوحدات السياسية والاقتصادية الكبيرة ومثال ذلك ما تم فى أوربا الغربية وأوروبا الشرقية وهكذا بدأ عالم الوحدات الكبيرة.

كذلك كان من أبرز المتغيرات الدولية فى هذه الفترة الانفتاح الاقتصادى العالمى وقيام المصالح المشتركة بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتباينة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. وهكذا تقدمت الاعتبارات الاقتصادية العلمية على

الاعتبارات الأيديولوجية النظرية فاتسع التعاون بين الغرب والشرق واتخذ أبعادا متعددة، وقد استتبع هذا التحول أن بدأت الدول الرأسمالية تعدل تشريعاتها التى كانت تحرم التعامل الاقتصادى مع البلاد الشيوعية، كما عدلت بعض الدول الاشتراكية قوانينها بما يسمح للاستثمارات الأجنبية بالمساهمة فى النشاط الاقتصادى الوطنى.

وقد أدت سياسة الوفاق هذه إلى أن أصبحت الولايات المتحدة أكثر جرأة فى دعم إسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا، كذلك فقد أضعفت سياسة الوفاق من قوة الأمم المتحدة وأخذت الولايات المتحدة تستبعد مشكلة الشرق الأوسط من المم المتحدة — فى محاولة حلها باعتبارها جزءا من استراتيجية الدولتين الكبيرتين، وبذلك أصبح الاتحاد السوفيتى السابق ملزما بمراجعة الولايات المتحدة فى كثير من المواقف مثل رفع الهجرة إلى إسرائيل عن اليهود السوفيت.

وعلى مستوى الصراع العربى الإسرائيلى كان واضحا أن الموقف العربى أصبحت تظله الشرعية الدولية فى حين أنها تنحسر تماما عن الموقف الإسرائيلى، وهذه وضيعة جديدة لم تكن متوافرة فى أى من الحروب الثلاثة السابقة، ولأول مرة تقف ؟إسرائيل فى المجال الدولى- معزولة أمام الشرعية الدولية والرأى العام العالمى، وأخيرا فلقد كان واضحا أن الحرب الرابعة ستكون إحدى الحروب الإقليمية فى ظل الوفاق الدولى الذى تحقق من خلال العلاقات الأمريكية السوفيتية الجديدة، وبالتالى ستكون أرضية اختيار، مثلما كانت قبلها حرب شبه القارة الهندية الحركة المعقدة بين العملاقين من أجل المحافظة على سياسة الوفاق.

ومن هنا أهتم الرئيس الراحل أنور السادات باتباع أسلو الشورى والدبلوماسية الهادئة مع القادة العرب مع احترام وتقدير كمل لظروف كل بلد عربى، وفى حديث له يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٣ قبيل

الحرب، أكد وجهة النظر هذه بقوله" أن مقوفنا من وحدة العمل العربى هو إننا نرحب بكل تعاون وتنسيق بين القوى العربية على امتداد مناطقها الجغرافية وعلى تباين أنظمتها الاجتماعية، ففى لحظات المصير العربى، ينبغى أن نرتفع فوق كل الصراعات وفوق كل الخلافات لنذكر الخطر الواحد الذى يتهددنا جميعا بغير تفرقة أو تمييز، كذلك فقد اعتنق السادات المبدأ العام القائل بأن المشكلة الفلسطينية هى محور الصراع العربى الإسرائيلى وقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقل عنه قوله" وإذا كانت مشكلة فلسطين قد أصبحت فى الضمير العربى جزءا لا يتجزأ منن نضال أى شعب من شعوب أمتنا فإنها بالنسبة للشعب المصرى جزء لا يتجزأ من حياته نفسها[٣٠]".

وعلى هذا الأساس أعلنت مصر معارضتها للمشروع الذى كان الملك حسين قد دعا إليه وعرف باسم" المملكة العربية المتحدة" لأنه كان على حد تعبير الرئيس السادات "ينسف قضية فلسطين من أساسها ويحولها إلى مجرد مشكلة حدود مع إسرائيل[٣١]".

وانطلاقا من مفهوم أسلوب الشورى مع الأخوة العرب فقد استهدف المرحوم الرئيس السادات تحقيق ثلاثة أمور:

الأول: إقامة وحدة عمل عسكرية – تخطيطية تنفيذية – مع سوريا على أوسع جبهتين من جبهات المواجهة المباشرة مع إسرائيل وإن ضمان الهجوم المشترك فى وقت واحد فى الجولان وسيناء – على الأقل – ضرورة استراتيجية.

الثانى: تأمين العمق الاستراتيجيى الغربى لمصر مع ليبيا وكذلك العمق الجنوبى مع السودان بأى ثمن ومهما كانت الظروف، ومن هنا عمد السادات بإلحاح شديد – كان موضوع دهشة وتساؤل عامين – إلى الإسراع فى تجسيد "ميثاق طرابلس" على نحو يضمن توافر الحد الأدنى

من هذا التأمين وحسب. ويتيح له إمكانية الاستفادة، خلال الإعداد للحرب وأثناءها من أقصى عطاء يقدم عليه هذان العمقان دون أن يشكل أى منهما قيدا على حركته التخطيطية والتنفيذية مع سوريا أو كشفا عنها.

الثالث: نسج علاقات" إخاء استراتيجية" إذا جاز التعبير بين مصر والسعودية بصفة خاصة ودول البترول الخليجية بصفة عامة وذلك بهدف ضمان المشاركة فى تحويل الحرب باستخدام البترول فى المعركة.

وإذا كانت اعظم إنجازات السادات العسكرية قد تمت بعد ذلك على أرض سيناء فإن اعظم منجزاته السياسية كانت تنفيذ سياسة الوفاق العربى التى امتدت عبر الوطن العربى من الخليج إلى المحيط فى وحدة لم ينعم العالم العربى بتحقيقها فى تاريخه الحديث من قبل كما وصفته أجهزة الإعلام العربية والغربية خاصة وهو ما استلزمته مرحلة المواجهة الشاملة مع إسرائيل حيث تم فى هذه المرحلة الاعتماد على القوة العربية الذاتية وبوجه خاص البترول العربى انطلاقا من المسئولية التاريخية للأمة العربية،كذلك تمت تقوية الاتجاهات والسياسات الوحدوية الطبيعية فى العالم العربى وتنقية الجو العربى من الخلافات وسوء الفهم مع التسليم بان اختلاف النظم الاجتماعية القائمة فى البلاد العربية لا يصح أن يعرض المصالح الحقيقية العربية المشتركة للخطر بدليل أن اختلاف هذه النظم الاجتماعية على المستوى العالمى لم يحل دون قيام الوفاق العالمى تحقيقا للمصالح المشتركة وكذلك الجهود التى تمت فى هذه المرحلة لتقوية جامعة الدول العربية ودولة اتحاد الجمهوريات العربية والانفتاح الاقتصادى بتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والعمل على إحياء وتدعيم الجبهة الشرقية، فمنذ

مطلع عام ١٩٧٣ وصلت الاستعدادات العسكرية المصرية والسورية إلى المستوى المطلوب كفاءة وعقيدة وقدرة على القتال وأنهت تدريبها على الأسلحة والمعدات الحديثة التى زودها بها السوفيت.

ومع هذا تابعت القيادة المصرية المساعى الدبلوماسية وكانت أخر هذه المحاولات قبل اتخاذ قرار القتال ما قام به حافظ إسماعيل مستشار السادات للأمن القومى فى ذلك الوقت بجولة شملت لندن وبون وموسكو وواشنطن وبعد عودته من جولته بدأ التحول الجذرى فى الموقف العربى واتخذ قرار القتال.

وفى ٢٦ مارس ١٩٧٣ صرح السادات أمام مجلس الشعب المصرى أن المعركة هى"الطريق الوحيد" ون الإعداد لها قد بدأ، وبعد أيام أعلن الرئيس السادات نفسه حاكما عسكريا، وفى ٢ إبريل عقد اجتماعيا عسكريا موسعا للقيادات المصرية، ثم زار المشير"أحمد إسماعيل" وزير الحربية المصرى دمشق فى ١ مايو وأعقب هذه الزيارة قيام السادات بزيارة دمشق فى يوم ١٩ من الشهر نفسه ثم فى ١٢ من الشهر التالى، وكانت الوفود العسكرية والمبعوثون العسكرية يتنقلون بين القاهرة ودمشق، ولقد أبدت القيادة السورية موافقتها على المشاركة فى أية حرب تخوضها مصر، غير أن الخطة النهائية لم تحدد على ما يبدو إلا فى يوم ١٥ سبتمبر خلال اجتماع الرئيسين السادات والأسد وبقيت الخطة سرية حتى الأيام الخيرة ولم يطلع عليها سوى القيادات العليا التى بدأت تعد الخطة التفصيلية تحت غطاء العداد لمناورات الخريف.

وعلى صعيد حقوق شعب فلسطين فقد كان لدى السادات جملة من العوامل التى حكمت حساباته يمكن تحديدها فى الخطوط التالية :-

إن الثورة الفلسطينية على الرغم مما حققته سياسيا من أبرز الكيان الفلسطيني من جديد، كعنصر أساسي من عناصر أزمة الشرق الأوسط فإنها — عسكريا ورغم ما قامت به من أعمال بطولية غير قادرة- بمفردها وبقوتها الراهنة والمحتملة وحتى بكل المساعدات الممكنة عربيا وعالميا- على تحرير فلسطين في المستقبل المنظور، وإذا كان"مجرد استمرارها في حمل البندقية هو تجسيد صحيح وسليم لشعب فلسطين فإن عليها أن تخترق المسافة الشاسعة بين الاعتراف بالحق من جانب الرأى العام العالمى والاضطرار إلى التسليم به كرها من جانب العدو[٣٢] كما أن علاقات القوى الدولية التى يحكمها إلى حد كبير سياسة الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لا تقبل فى تقدير السادات تحرير كل فلسطين بما يعنى زوال إسرائيل إذ كلا من الدولتين — التى ينظر إليهما السادات على قدم المساواة ودون تمييز — تعترفان بوجود إسرائيل وإنه كان الاتحاد السوفيتى السابق قد تميز عن الولايات المتحدة الأمريكية — فى صدد المشكلة الفلسطينية بتأييد ومساندة الحقوق المشروعة للعشب الفلسطينى فغن ذلك يتم فى إطار عدم المساس بقيام ووجود إسرائيل داخل حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ وقد صارح السادات الشعب الفلسطينى بذلك صراحة قائلا[٣٣]:

" إن لحقوق شعب فلسطين جانبين: الحق التاريخى للشعب الفلسطيني والحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطينى، وإن حدود مسئوليته ومسئولية جيله تقف عند تجسيد هذه الحقوق السياسية الراهنة فى"دولة فلسطينية تضم قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن مع وجود ممر بينهما" وبذلك يمكن أن يتم توازن عالمى للصورة "اعتراف واقعى بإسرائيل مقابل اعتراف واقعى بالدولة الفلسطينية"

وبمعنى أخر فإن استراتيجية السادات المرحلية تعنى بناء السلطة الوطنية على كل جزء يتحرر من فلسطين.

هكذا جاءت الخطوط العريضة التى حكمت حسابات السادات قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى ترى ضرورة استكمال تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة مع مشاركة الثورة الفلسطينية فى استراتيجيتها البعيدة المدى لبناء الدولة الفلسطينية الديموقراطية التى يعيش فيها المسلم والمسيحي واليهودى جنبا إلى جنب دون تمييز فى الحقوق أو الواجبات وإن حق الجميع فى المساواة يضمنه القانون الأساسى لهذه الدولة ومن حيث المنهج فقد طرحت حركة المقاومة الفلسطينية منطق حرب التحرير الشعبية ومؤداها أن الرد على الاحتلال الاستيطانى يكون بإشعال نيران حرب العصابات المستمرة والطويلة الأجل يكون من شانها إبقاء السلطات الاستيطانية فى حالة استنفاذ مستمر ويكون لها تأثيرها الاجتماعى من حيث شيوع حالة من عدم الأمن وعدم الطمأنينة ومن حيث التأثير على السياحة والهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.

وعموما فقد رأى السادات فى حركة المقاومة الفلسطينية عاملا جديدا لم يكن متوافرا فى الحروب الثلاثة الماضية... وهو عامل جوهرى هام إلى جانب التنسيق المشترك بين الجبهتين المصرية والسورية وإن العامل الجديد هنا هو إن حركة التحرير الفلسطينية صارت فى هذه الفترة حركة تحرير منظمة ذات استراتيجية بعيدة المدى تنفذها بكفاءة وثورية وذلك منن خلال مراحل تكتيكية متتابعة، ومن هنا فسوف نرى أن الثورة الفلسطينية قد احتلت مكانتها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ندا وشريكا وسوف تضيف للمعركة وزنا ودعما مؤثرين مكانتها وهو ما أبرزته أجهزة الإعلام العالمية والعربية والفلسطينية بصفة خاصة كما يتضح فى سياق الفصل التالى.

هوامش الفصل الأول

(١)- راجع تفصيلا ـ دكتور محمد نصر مهنا، تطور الفكر الاعلامى فى ضوء حرب أكتوبر، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٩٣.

(2)- Military Review, No 10, 1967

(٣)- هذا التساؤل عرضه الأستاذ أحمد الشقيرى الرئيس السابق لمنظمة التحرى الفلسطينية: مقابلة شخصية مع سيادته.

(٤)- حديث لوزير المالية المصرى فى الأهرام ١٩٧٥/٨/٢٢.

(٥)- د/ عبد الكريم درويش، د/ ليلى تكلا: حرب الساعات الست، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة - ١٩٧٤ صفحة ١٢٦-١٢٩.

(٦)- هارتس ١٩٧٣/١١/٣٠.

(٧)- نفس المصدر السابق.

(٨)- هارتس ١٩٧٣/١١/٢٣.

(٩)- من تصريح موشى ديان فى ١٩٧١/٣/٩ "إذاعة إسرائيل"

(١٠)- من تصريح موشى ديان فى ١٩٧١/٣/١٤ إذاعة إسرائيل.

(١١)- تصريح البروفيسور أ.د/ برجمان فى دافار ١٩٧٤/٤/١١، وراجع أيضا.
خطاب اسحق رابين فى مؤتمر اللجنة المركزية اليهودية الأمريكية ١٩٧٢/٥/٧.

(١٢)- وقد أجاب الرئيس السادات وقتئذ على هذا التساؤل قائلا: بأن قواتنا المسلحة كانت ضحية من ضحايا الهزيمة وليست أبدا سببا لها.

انظر تفصيل ذلك: ذكريات الأحداث كما سجلها الرئيس السادات فى الأهرام ٢٥/ ٧٥/٩-١٩٧٥/١٠/١.

-(13) Kochan, Lionel. The jews in Soviet Russia Since 1917. London: Oxford Univ- Press 1979 pp321-325.

(١٤)- المرجع نفسه وراجع:

Saviet Reactions to the Middle East Crises 18 Agust 1967 pp9-10.
Internal Survey andanalysis carried out lay an orgaigation in western Europe is deposited in the Archives of the Institute of the jewish Affairs, London.

(15)- Katz (zev)the After math of the june war Sevitet peop aganda Offensive against Israel and world jewary in bullatin an Soviet Jruish Affairs, No.1.1969p27.

(16)- Soviet Union 50 Years (Progrees Publishers, Moscw 1968. Sea Also: Newlh . jews in the Soviet Intell- igenstia, Bulletin an Soviet jieuish Affairs, on.2 july 1968.pp VII, 1-22.

١٧- انظر : خطاب أ.ن كوسيجين في الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ يونيو ١٩٦٧، وكالة أنباء نوفوستي ١٩٦٧ ص، ٦.

وأيضا: الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط: مشاكل السلام والأمن ١٩٥٦ – ١٩٧١ وثائق ومواد: دار نشر وكالة نوفوستي، موسكو ١٩٧٢ ص ١٥٧-١٥٨.

وأيضا:-

تقرير ليونيد بريجنيف بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، وكالة أنباء نوفوستي ١٩٦٧ ص ١٣.

١٨- الدكتور/ صلاح دباغ- الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين – دراسات فلسطينية.منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. بيروت ١٩٦٨ ص ٣٥.

(19)- Le Monde 11-7-1967.

وذلك بخصوص تسليم ٤ طائرات ميج ٢١ إلى الولايات المتحدة.

(٢٠)- احمد بهاء الدين: إسرائيليات وما بعد العدوان - القاهرة. دار الهلال ١٩٦٩ صفحة ١١١-١١٢.

(٢١)- من حديث الرئيس أنور السادات إلى مجلة الحوادث اللبنانية في الهرام ١٩٧٥/٨/٢٢.

(٢٢)- ذكريات الأحداث كما - سجلها الرئيس السادات منذ تحمل المسئولية في الأهرام ٢٥-١٩٧٥/٩/٢٨.

(٢٣)- يرجع في تفصيل أحداث مراكز القوى إلى : موسى صبري: الأحداث الدامية لصراع مراكز القوى في:

سلسلة مقالات في الأخبار ١٠/١/٧٥-١٩٧٥/١٠/٣٠.

(٢٤)- يذكر الرئيس الراحل أنور السادات أن قرار سحب الخبراء السوفيت له قصة طويلة وسوف - يكتبها في مذكراته الأهرام في ٢٥-١٩٧٥/٩/٢٨.

(٢٥)- من حديث للرئيس السادات إلى جريدة السياسة الكويتية ١٩٧٥/٩/٩.

(٢٦)- نفس المرجع السابق.

(٢٧)- من حديث الرئيس السادات إلى مجلة الحوادث اللبنانية في الأهرام: ٢٢-٨-١٩٧٥.

(٢٨)- وكالة أ.ب ١٩٧٣/١٠/١٨.

(٢٩)- يرجع في تفصيل ذلك إلى الخطاب الخطير الذى ألقاه الرئيس الراحل أنور السادات يوم ١٩٧٥/٩/٢٨ في الذكرى الخامسة لوفاة الرئيس / جمال عبد الناصر.

وانظر أيضا: موسى صبرى: القصة الدامية لصراع مركز القوى في الأخبار - الأخبار، القاهرة ١٩٧٥/١٠/١-٧٥/١٠/٣٠.

(٣٠)- من خطاب الرئيس السادات في الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالقاهرة ١٩٧١/٧/٧،

(٣١)- من خطاب الرئيس السادات بإحدى القواعد الجوية بوسط الدلتا في ١٩٧٢/٣/٣٠ (حضوه الباحث بنفسه).

(٣٢)- من خطاب السادات في الدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى في ١٩٧١/٧/٧.

(٣٣)- من خطاب الرئيس السادات في المؤتمر الوطنى الفلسطينى، القاهرة ٧٢/٤/٦.

الفصل الثانى

الإعلام الشعبى

عاد أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى عمان عقب نشوب القتال مباشرة[1]، وفى السابع من يونيو عام ١٩٦٧ وصل إلى دمشق حيث بعث ببرقية إلى الملك حسين أشاد فيها بالبطولة الخارقة التى تجلت فى الجيش الأردنى[2]،ثم حث الشقيرى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على عدم مغادرة ديارهم[3]،وفى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد فى ١٧ يونيو، علم أن رئيس المنظمة تقدم بمشروع للعمل العربى إلى جانب ثلاثة مشروعات تقدمت بها السودان والكويت وسوريا بيد أنه لم تكشف تفصيلات مشروع منظمة التحرير.

ويلقى تصريح لرئيس المنظمة– آنئذ– أدلى به فى أول أغسطس بمناسبة انعقاد المؤتمر الثانى لوزراء الخارجية العرب فى الخرطوم لمتابعة تحضير لمؤتمر القمة يلقى التصريح ضوءا على ما تضمنه هذا المشروع، فقد دعا رئيس المنظمة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا العربية وتأميم مؤسسات هذه الدول وسحب الأرصدة العربية من مصارفها، كما دعا إلى الاعتراف بألمانيا الشرقية ثم دعا إلى إقامة اتحاد فيدرالى يضم الدول العربية، يكون له زعيم واحد يتولى الشئون العسكرية والاقتصادية والخارجية، وأخيرا دعا إلى تعزيز جيش التحرير الفلسطينى[4].

وفى المؤتمر – قدم الشقيرى اقتراحا يدعو كل بلد عربى إلى التزام مبدأ عدم الدخول فى أية اتصالات مباشرة فى أية تسوية لمشكلة فلسطين وتأييد حق الشعب الفلسطينى فى وطنه، وقد حدث خلاف بين رئيس المنظمة ورئيس وفد تونس فى هذا المؤتمر– مؤتمر وزراء الخارجية العرب[5] – إلى حد بدا من المناقشات فى إحدى اللحظات، كما لو كان المؤتمر سيتعثر.

كما وان الشقيرى أعلن فى تصريح له خارج المؤتمر أن الشعب العربى "سيطيح بكل زعيم عربى يسمح لإسرائيل باستخدام قناة السويس[٦]".

قد أذاعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا فى ٢٢ أغسطس تعلن فيه رفض المنظمة أى مشروع يستهدف تصفية القضية[٧]، كذلك أعلن الشقيرى قبل سفره إلى الخرطوم المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية العرب، أن المنظمة ترفض الحلو السياسية التى تقدم على أساس الاعتراف بإسرائيل والصلح والتعايش معها، وأنه " لا يملك أى مسئول عربى أن يتنازل عن شبر واحد من قطاع غزة أو الضفة الغربية أو منطقة الحمة[٨]".

وخلال انعقاد جلسات مؤتمر القمة العربى الرابع فى الخرطوم بين ٢٩ أغسطس، ١ سبتمبر ١٩٦٧، حدث خلاف بين رئيس المنظمة والملك حسين مما أدى إلى انسحاب الشقيرى من الجلسة وعدم توقيعه على مقررات القمة وخلو هذه المقررات من أية إشارة إلى مشاركته فى المؤتمر، كما أذاع رئيس المنظمة بيانا أعلن فيه أن انسحابه جاء نتيجة لرفض المؤتمر الأخذ بمبادئ ستة اقتراحها تقوم على عدم انفراد أى بلد عربى فى القبول بأى حل لتضية الفلسطينية، وقد ذكر أن من بين مقررات المؤتمر، غير المعلنة، قرار بتجميد المنظمة[٩].

غير أن الشقيرى نفى فى بيان وزع فى بيروت فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ أن يكون مؤتمر القمة قد اتخذ قرارا بتجميد منظمة التحرير الفلسطينية وأعلن أن المنظمة "للشعب الفلسطينى وليست للحكومات العربية[١٠]".

وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أدلى الشقيرى بيانا أعلن فيه رفض المنظمة للقرار" جملة وتفصيلا.

وكان الشقيرى قد ذكر فى حديثه إلى مجلة الحوادث أن المنظمة قد انتقلت من الجبهة الرسمية إلى جبهة العمل الشعبى بعيدا عن ارتباطات الحكومات العربية وقال بأن المشكلة بالنسبة للمنظمة هى أنها بلا أرض وبلا سلطة وبلا ولاء حقيقى....، ودور فعال، ونقلت عنه المجلة اعترافه "بأننا فشلنا حتى الآن... من البندقية، إلى الهوية، إلى الإقامة[١١]".

غير أنه في ٩ من ديسمبر ١٩٦٧ ذكرت حركة التحرير الوطنى(فتح)"في مذكرة وجهتها إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب أعربت فيها عن "قلقها للتصريحات المضللة التى أدلى بها السيد أحمد الشقيرى"، موهما الرأى العام العربى والعالمى أن منظمة التحرير تقوم بواجبها الوطنى فى الأرض المحتلة، وطلبت فتح اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسد أبواب أجهزة الإعلام العربية فى وجه السيد/ الشقيرى "حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية فى تضليل الجماهير"، وكان ذلك ردا على ما سبق أن إذاعة بيان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت من أنه قد تم تشكيل مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين سيكون مسئولا عن قيادة العمليات العسكرية فى جميع مناطق فلسطين، وقد أذاع هذا المجلس بالفعل بيانات عن عمليات عسكرية قام بها فى مناطق متفرقة من الأراضى المحتلة كجنوبى طبريه وجبا نابلس[١٢].

وعموما فقد ظل الغموض يكتنف وضع منظمة التحرير الفلسطينية ومجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين إلى أن رفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٤ من ديسمبر ١٩٦٧ مذكرة لرئيس المنظمة يطلبون فيها منه تنحيه عن الرئاسة لقلق الشعب العربى الفلسطينى على منظمته وعدم ارتياحه للأساليب التى سار بها رئيس المنظمة[١٣].

وقد استمرت الحملة المعارضة للشقيرى من فئات الرأى العام الفلسطينى المختلفة واضطر الشقيرى إلى الاستقالة وقدم كتاب الاستقالة فى ٢٤ ديسمبر إلى السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية آنئذ[١٤]، وفى ٢٥ ديسمبر أصدرت القيادة الجديدة للمنظمة بيانا أذاعت فيه تصوراتها لمهمة اللجنة التنفيذية الجديدة فى المرحلة المقبلة وقد حددتها بالسعى لقيام مجلس تتمثل فيه إرادة الشعب وتنبثق عنه جماعية مسئولة وتحقيق الوحدة الوطنية وتعبئة الجهود القومية وتطوير أجهزة المنظمة[١٥].

أما المجلس الوطني الفلسطيني، فقد حالت كارثة ١٩٦٧ ونتائجها دون انصراف المنظمة للتحضير للمجلس المفروض أنه مجلس انتقالي واستمر الوضع هكذا حتى نهاية العام.

ويأتي بعد ذلك الدور الذى أنجزه جيش التحرير الفلسطيني كأحد التنظيمات الجوهرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الثابت أن عام ١٩٦٧ كان تجربة كبرى لجيش التحرير الفلسطيني، فقد شارك هذا الجيش في حرب يونيو ١٩٦٧ بصورة فعلية في قطاع غزة، ورغم النهاية التي آلت إليها هذه الحرب فقد أعاد جيش التحرير تكوين نفسه قبل أن ينصرم العام وبرز من جديد في العام الذى تلا على مسرح الكفاح الفلسطيني المسلح.

غير أنه في نهاية عام ١٩٦٧ تعرض جيش التحرير الفلسطيني لا نتقادين من حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ومن التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب. وكان الانتقاد الأول غير مباشر جاء في معرض النقد العنيف الذى وجهته فتح في بيانها إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية رفضها لقرار مجلس الأمن، ففي هذا البيان قالت"فتح" بان "التسلط الفردى من قبل قياد المنظمة أو قائدها.. جعل الصراع داخل المنظمة أقوى من تحقيق أى منجز عملي يخدم النضال الفلسطيني[١٦]".

أما انتقاد التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب فقد ورد مجلة "الحرية" الناطقة بلسان حركة القوميين العرب والتنظيم الفلسطيني منها فقد وصفت "الحرية" جيش التحرير بأنه وقع فريسة تقليدية وانحت المجلة باللائمة في ذلك على السيد/ الشقيرى.

وقد جاء كلام هذه المجلة بعد أقل من أسبوع على الإعلان عن"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" ذات العلاقة الوثيقة بالتنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب[١٧].

ويأتي بعد ذلك الاتحادات والمنظمات التي ارتبطت بمنظمة التحرير الفلسطينية وهي الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لطلبة فلسطين وقد

اقتصر دورهما الإعلامي بعد كارثة ١٩٦٧ على إصدار بيان أبدا فيه إقصاء الشقيرى عن رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية[١٨].

مؤسسات الإعلام الفلسطيني:

(أ) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح":

استمرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح" في نشاطها في الكفاح الفلسطيني المسلح الفعال تجاه إسرائيل الذى كانت قد بدأته في الواقع قبل ذلك بسنوات حيث بلغ حجم العمليات الفدائية التى شنتها فتح ضد إسرائيل ١٤٥ عملية في عام ١٩٦٥، ١٥٧ عملية في عام ١٩٦٦، ١٨٥ عملية في عام ١٩٦٧[١٩]، وقد انحصرت عمليات قوات الصاعقة التابعة لفتح خلال أيام الحرب بخطة العمل خلف العدو والانسحاب السريع إلى القواعد العسكرية[٢٠]، وضرب المدن والمستعمرات في أماكن الجليل الأعلى بقذائف الهاون[٢١] وتفجير الجسور[٢٢] وزرع الألغام في طريق القوافل العسكرية الإسرائيلية ومهاجمة المخافر وضرب مؤخرات العدو[٢٣] والاشتراك بالمعارك التى جرت على بعض الجبهات كالجبهة الأردنية[٢٤].

وطوال أربعة أشهر شغلت فتح بعملية إعادة تنظيم قواتها فلم يصدر عنها أى إعلام باستثناء بيانها الصادر في ٤ يونيو، والذى أعلنت فيه نقل مقرها إلى الأراضي المحتلة وتأكيد عدم ارتباطها بأى حكومة عربية[٢٥]، ويبدو أن عملية إعادة التنظيم اقتضتها الظروف التى تلت الحرب، وخاصة ما أعلن في تل أبيب في ٨ من أغسطس عام ١٩٦٧ من أن وثائق سرية بأسماء أعضاء منظمة"فتح" قد صودرت في بيت لحم وألقى القبض على عدد من أفرادها وقادتها وتم الاستيلاء على كميات من أسلحتها.

بيد انه طوال هذه الفترة ظلت بعض الأعمال الفدائية المهمة تتوالى من مكان لآخر في المناطق المحتلة دون تحديد هوية القائمين بها، وخلال شهرى أغسطس وسبتمبر صعدت "فتح" من عملاتها الفدائية في الأرض المحتلة

وتـراوحت هـذه العمليات بـين وضـع ألغام على طريق السيارات ونصب كمائن العـدو والاشـتباك معـه ونـسف مـصنع ومخازن للذخيرة وإعدام بعض المواطنين العرب المتعاونين مع سلطات الاحتلال[٢٦].

وفـي ٧ أكتوبـر عـام ١٩٦٧ وجهـت فتح بيانها السياسـي الثاني بشأن القـوى المـضادة للـثورة فـي الـضفة الشرقية التي تعترض الفدائيين وتفتش عنهم وتعـتقلهم وانـتقدت"فـتح" في بيانها وقف إطلاق النار في اكثر الظروف ملاءمة لمواصلة الحـرب وتحـويلها إلى حرب شعبية شاملة واعتبرته منعطفا خاطئا في تـاريخ النـضال العربي وحذرت"فتح" في بيانها من مغبة الاستمرار في ملاحقة الفدائـيين فـي الأردن ودعـت الـضباط والجـنود إلى تحطـيم الحواجـز والـسدود"وإزالـة" الفواصـل المـصطنعة و"تجاوز" الأوامر التي تحول بينهم وبين تأدية واجبهم الوطني[٢٧].

وحتـى نهاية العام، أصدرت فتح ١٤ بلاغا عسكريا ١١٥ بيانا سياسيا تـناولت شئونا متـنوعة مـن القـضية الفلـسطينية. غـير أنه من الصعب تحديد العمليات التي قامت بها فتح في النصف الثاني من العام، ويستدل من بياناتها أنهـا قامـت بــ ٩٢ عملية في الفترة بين يونيو ونهاية العام[٢٨]،كما وأن الأشهر الثمانـية التـي تلـت الحـرب شـهدت ١٢٨ حـادث تخـريب قامـت بها "فتح" وغيرها.

وقد أصدرت فتح بيانيين في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ الأول موجه إلى الاتحاد العـام للمحـامين العرب والثاني إلى الصليب الأحمر الدولي في جنيف لفتت فيه انتـباه الهيئتين إلى معاملة إسرائيل لأسرى"فتح" المخالفة لمواثيق جنيف ودعتها إلى اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لكفالة اليتيم المعاملة الإنسانية والرعاية الصحية لأسراها[٢٩].

وعلـى أثـر إدعاء السيد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمـر عـسكري فـي الأرض المحـتلة ضم كافة التنظيمات الفلسطينية وتشكيل مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين، وحملت"فتح" على السيد الشقيري حملة

شديدة كان هلا تأثيرها الفعال في الحملة التي قامت في المنظمة وأدت إلى تنحية الشقيرى.

وفي العاشر من ديسمبر عام ١٩٦٧ إذاعت"فتح" رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر وقالت فيه أنها بصفتها "تمثل ضمير الشعب العربي الفلسطيني المكافح"ترفض المشروع الاستعماري الصهيوني الذى يحمل في طياته : "تصفية القضية نهائيا وتثبيت الاحتلال الصهيوني في أرضنا المحتلة وإضفاء الشرعية على وجوده وتأكيد الوصاية الدولية على قضية شعبنا وإجهاض ثورة التحرير الفلسطينية".

ثم اختتمت"فتح" بيانها بدعوة الجماهير الفلسطينية في هذه الظروف الراهنة الخطيرة إلى الانتقال السريع إلى ميدان المعركة بالضفة الغربية وقطاع غزة[٣٠].

(ب) منظمة أبطال العودة

أذاعت منظمة العودة في بداية عام ١٩٦٧- ولم يمضى شهرين على تشكيلها- بلاغها العسكرى رقم[٣١]عن عملية لها في المنطقة المحتلة وحتى نهاية شهر مارس كانت هذه المنظمة قد أذاعت خمسة بلاغات عسكرية عن عمليات فدائية في الأرض المحتلة.

وحتى تاريخ انضمام المنظمة إلى التنظيم الجديد في ديسمبر ١٩٦٧ الذى حمل اسم"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"أصدرت منظمة"أبطال العودة" ثلاثة بلاغات عسكرية أخرى ثم أصدرت بيانا سياسيا في ٢٢ مايو حذرت فيه من أن كل حكومة عربية تحاول أن تكون حامية لأمن إسرائيل من العمل الفدائي الفلسطيني سوف ينهى حكمها العمل الفدائي الفلسطيني نفسه[٣٢].

وكان هذا البيان آخر نشاط عسكرى وسياسى مستقل لمنظمة "أبطال العودة" فعلى أثر الهزيمة العسكرية أعادت المنظمات الفلسطينية الفدائية تنظيم نفسها، وحينما عادت منظمة "أبطال العودة" إلى استئناف نشاطها كان ذلك

ضمن "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التى قامت بأولى عملياتها العسكرية فى أواخر عام ١٩٦٧.

(جـ) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وردت أول إشارة عن ظهور تنظيم جديد بجمل اسم"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" فى صحيفة الأنوار(٣٣)الوثيقة الصلة بالتنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب، قالت الصحيفة فى ٧ ديسمبر أن الجبهة تنظيم موحد لقوى فدائية عديدة كانت ناشطة قبل ٥ يونيو وبعده وأن لها تنظيمات مقاتلة منتشرة فى جميع أنحاء الأراضى المحتلة.

وفى ١١ ديسمبر أذاعت الجبهة بيانها السياسى الأول الذى تحدثت فيه عن نشوئها وفلسفتها، ونظرتها القومية العربية الشاملة وإيمانها بوحدة القوى التقدمية وضرورة توحيد الكفاح الفلسطينى المسلح.

وحول نشوئها قالت الجبهة أنها تشكلت نتيجة "لقاء كامل" بين منظمة "أبطال العودة" المرتبطة بحركة القوميين العرب"وجبهة التحرير الفلسطينية" بفرقتها و"الجبهة القومية لتحرير فلسطين(منظمة شباب الثأر المرتبطة بدورها بحركة القوميين العرب)، وعدة مجموعات فلسطينية أخرى على أرض الوطن، بهدف تحقيق"الوحدة المصيرية بين كل هذه القوى".

وفى ١٩ ديسمبر- وقبل أن تذيع أنباء عملياتها العسكرية نشرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا أيدت فيه مذكرة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى طالبوا فيها بتنحى السيد: أحمد الشقيرى عن رئاسة المنظمة، وكان الموضوع مناسبة سياسية أكدت فيها الجبهة كثيرا من مواقفها فقد اتهمت المنظمة بأنها تحولت إلى"مؤسسة تسيطر عليها الدكتاتورية الفردية والارتجال والدجل السياسى والاستخفاف بالجماهير وإنها — أي المنظمة- قد لعبت أدوارا مخربة فى مجال وحدة العمل الفلسطينى ودعت الجبهة إلى تخليص منظمة التحرير الفلسطينية من التسلط الفردى والارتجال الذى جعل من كافة مؤسساتها وخاصة اللجنة التنفيذية، مؤسسات مشلولة عن

العمل ورفض التسلط الفردى وتخطية أمرا لا يمكن أن يتم إلا بتوفير قيادات جماعية همها الأول والأخير إزالة العقبات من وجه العمل الفلسطينى حتى ينمو بشكل طبيعى وفعال.

وحتى أواخر ديسمبر كانت الجبهة قد أذاعت بيانين عسكريين عن عمليات فدائية قامت بها فى الأراضى المحتلة(٣٤).

(د) التنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب:

على أثر تصاعد التوتر بين الدول العربية وإسرائيل فى النصف الثانى من مايو ١٩٦٧ أذاع التنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب بيانا أيد فيه جميع الخطوات التى أتخذها الرئيس جمال عبد الناصر(٣٥).

وفى سبتمبر أذاعت الحكومة بيانا آخر أوضحت فيه استنتاجاتها من النكسة العسكرية وتصوراتها "للصراع المصيرى بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد".

ومضى البيان فى وصف الولايات المتحدة بأنها قد تحركت باستراتيجية مرنة هدفها احتواء الأنظمة الجديدة فى العالم الثالث بصورة غير مباشرة، وقال البيان أن الخطأ الأساسى الذى وقع فيه العرب يكمن بالدرجة الولى فى كون حركة الثورة العربية لم تقابل- بصورة مبكرة- استراتيجية الاستعمال الجديد الهجومية وضدها باستراتيجية ثابتة ونهائية تنطلق من مبدأ المواجهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الأرض العربية".

وعموما فقد أسهب البيان فى توضيح دور الولايات المتحدة المناوئ للعرب على طول الهط والمؤيد لإسرائيل تأييدا كاملا شاملا جامعا.

وفى ٢٧ نوفمبر أذاعت حركة القوميين العرب بيانا سياسيا رفضت فيه قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر.

وفى ٤ ديسمبر أصدر التنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب مرة ثانيه بيانا رفض فيه قرار مجلس الأمن معتبرا إياه "تفريطا" بالحقوق والمصالح

القومية للأمة العربية فى لفلسطين وبحقوق عرب فلسطين فى أرضهم ووطنهم وتصفية للقضية الفلسطينية على حساب الحق والمصالح العربية برمتها(٣٦).

(هـ) الهيئة العربية العليا لفلسطين:-

بدأت الهيئة العربية العليا لفلسطين نشاطها هذا العام ببيان أذاعته فى فبراير وحذرت فيه من أن القضية الفلسطينية تواجه عاما حاسما وأن العداء ينشطون نشاطا غير عادى لتصفية القضية الفلسطينية.

وفى السابع من يونيو وجهت الهيئة نداء دعت فيه الشعب العربى الفلسطينى إلى القتال"فى هذه المرحلة الحاسمة... التى تقف فيها فلسطين موقف الأمل والرجاء فى المستقبل"، لحماية الأراضى المقدسة وإنقاذها من ربة الاحتلال الصهيونى(٣٧).

وعندما أدت الحرب إلى نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين وجهت الهيئة بيانا فى الرابع عشر من يونيو موجها إلى سكان الضفة الغربية قالت فيه أن هذا العمل الذى جاء نتيجة لما قام به العدو الصهيونى من إرهاب وتخويف هو غاية ما يهدف إليه الصهيونيين من أجل أن يرثوا أرض فلسطين وما عليها. وقد دعا البيان سكان الضفة الغربية إلى عدم ترك بيوتهم وأراضيهم وقراهم(٣٨).

كما وجه الحاج أمين الحسينى رئيس الهيئة نداء إلى علماء المسلمين فى الثامن من يوليو حذر فيه من أن المطامع الصهيونية تشمل إزالة المسجد الأقصى من الوجود وإقامة بناء الهيكل اليهودى مكانه والاستيلاء على سائر المقدسات الإسلامية فى فلسطين وما حولها.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربى الرابع فى ٢٩ أغسطس فى العاصمة السودانية رفعت الهيئة مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب ناشدتهم فيها جمع كلمة الأمة العربية وتوحيدها جهودها العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وأشارت إلى أن الضربة القاصمة التى وجهتها القوات الإسرائيلية وفى طليعتها وفى الطيران الإسرائيلية أظهرت عجز القيادات العربية ومخابراتها وتقصيرها(٣٩).

وعارضت الهيئة بدورها دعوات الصلح والتفاوض مع إسرائيل كما رفضت قرار مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧ لأنه يؤدى إلى تصفية القضية الفلسطينية نهائيا لصالح الصهيونية.

الإعلام الجماهيرى العربى والعالمى

١- الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب:-

على أثر اندلاع الحرب، صباح الخامس من يونيو، دعا الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب فى كافة أنحاء الوطن العربى إلى الاشتراك فى المعركة بمساندة القوات المسلحة وضرب "كل من يساند إسرائيل.. والفتك بالعملاء والخونة[٤٠]".

وبين ٢٨ يونيو/٢ يوليو عقد المجلس المركزى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب اجتماعا طارئا ثانيا فى بغداد على مستوى الاتحادات النقابية العربية حضره جميع ممثلى المنظمات المنظمة للاتحاد، باستثناء الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى تعذر وصوله لعدم تيسر وسائل النقل[٤١]، وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة النكسة وعواملها والقرارات الواجب اتخاذها وفى نهاية اجتماعه أصدر الاتحاد بيانا أعلن فيه بأن المعركة التى خاضعها العرب "كانت غير متكافئة القوى" وإن الحرب "برهان على أن الحركة الثورية العربية... أصابت الإمبريالية فى الصميم" كما دعا البيان إلى "مزيد من الثبات والعزم والتضحيات"، وجدد الاتحاد مطالبة بتصفية القواعد العسكرية وإلغاء جميع الاحتكارات والامتيازات الاقتصادية وحيى الاتحاد الطبقة العاملة العربية "حيث نفذت توصيات وقرارات مؤتمر دمشق فى ٢٤ من مايو ١٩٦٧ بوقف البواخر والطائرات التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية[٤٢]".

وإلى جانب هذا البيان أصدر الاتحاد سلسلة قرارات دعا فيها إلى قيام وحدة "بين الدول العربية المتحررة..... التى يعتبرها العمال العرب...وحدها الكفيلة بالدفاع عن المكاسب الثورية العربية ومقاومة الاستعمار والصهيونية...."

وفى ختام هذه القرارات أعرب الاتحاد عن اعتقاده بعدم جدوى عقد مؤتمر قمة خاصة إن عددا من الدول العربية لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المعتدية[٤٣].

٢- اتحاد المحامين العرب:

فى أول يونيو ١٩٦٧ أذاع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بيانا فى أعقاب مؤتمر طارئ عقده فى دمشق ليستعرض الموقف الحالى على الأرض العربية وما يدبره الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل صنيعته، من محاولة الانتكاس بالثورة العربية عن طريق حرب عدوانية.

وقد دعت قرارات هذا المؤتمر إلى مساندة جيش التحرير الفلسطينى والفدائيين الفلسطينيين باعتبارهم "قوة ضاربة تقف فى طليعة الصفوف العربية المقاتلة من أجل استرجاع الوطن السليب". وقد شجب الاتحاد مواقف "الحكومات الرجعية" من منع الفدائيين من دخولهم أرضهم المحتلة، مطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين منهم لدى أية دولة عربية.

٣- اتحاد المهندسين العرب:

فى الثانى والثالث من يونيو عقد اتحاد المهندسين العرب اجتماعا طارئا فى القاهرة أذاع فى أعقابه بيانا أعلن أن المهندسين العرب يشيدون بموقف كل من مصر وسوريا، وأكد الاتحاد من جديد إيمانه فى "أن البترول العربى هو من أهم أسلحة النضال فى معركة التحرير وتعهد أعضاؤه بتنسيق جهودهم مع العمال العرب فى تنفيذ تلك السياسة ومنع وصول البترول رليى أعداء العرب[٤٤]".

وبين ١٥، ١٨ سبتمبر عقد اتحاد المهندسين دورته العادية فى دمشق واستعرض فيها معالم الطريق الذى يجب أن يسلكه شعبنا العربى ليستطيع أن يتجاوز النكسة.

وقد أقر فى نهاية هذا المؤتمر دعوة "الهيئات الهندسية فى الأقطار العربية بالاتصال مع حكوماتها لإيجاد صيغة تنفيذية للاستفادة من إمكانيات

هيئاتها وطاقاتها لوضعها فى المعركة التى لا سبيل للانتصار فيها إلا بتعبئة شاملة لجميع طاقات الشعب العربى، كذلك دعا المؤتمر إلى تدعيم الهندسة العسكرية بالجيوش العربية وجعل الخدمة العسكرية إلزامية لكافة المهندسين والفنيين فى البلاد العربية وتأسيس مراكز البحوث العملية فى تلك المجالات وتهيئة الأجهزة التنفيذية الفنية العربية القادرة على القيام بهذه المهام للاستغناء عن الوسطاء الأجانب[٤٥].

٤- الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية:

فى الثامن من يونيو عقد مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورة طارئة فى بيروت تركز البحث فيها حول معركة المصير العربى ودور الغرف والهيئات الاقتصادية ورجال الأعمال والمسئوليات الاقتصادية فى المعركة، وقد اتخذ المجلس الذى عقد بمن حضر من الوفود بسبب انقطاع الاتصال الجوى وهم مندوبو الغرف اللبنانية ورئيس غرفة تجارة بغداد والملحق التجارى للمملكة العربية السعودية سلسلة قرارات أهمها التأكيد على وحدة الصفوف وفتح الجبهة الاقتصادية ضد الاستعمار بكامل أبعادها ويجعل ضرب المواقع الاقتصادية للعدو إحدى أسلحة المعركة وأقدرها وأقواها وفى هذا المجال استعرض القرار عدة قطاعات جوهرية تطبق من خلالها هذه القرارات وهى قطاع البترول والتعامل التجارى لتطبيق جميع أحكام مقاطعة إسرائيل والتعامل المالى بتحويل أرصدة الاسترلينى والدولار التى تملكها الدول العربية إلى ذهب وإلى عملات واستثمارات خارج النطاق المالى للدولتين المستعمرتين، وبالنسبة إلى قطاع النقل فقد أيد إغلاق مصر لقناة السويس وطالب الدول العربية بمنع طائرات الدولتين(أمريكا وبريطانيا) من الهبوط فى مطاراتها وكذلك اتخذ المؤتمر قرارا الدعوة لتكاتف الدول العربية ماليا فى مواجهة المعركة[٤٦]،وقد وردت برقيات عديدة تؤيد وتوافق على هذه القرارات

من اتحادات وغرف الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسودان والعراق والسعودية وسوريا ومصر وقطر والكويت ولبنان والمغرب.

ولقد أشار تقرير عن أعمال المكتب الدائم، مقدم إلى مجلس الاتحاد في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في بيروت في ٢ أكتوبر ١٩٦٧ إلى أن هذه القرارات والتوصيات أثرت في المشروعات المختلفة التي طرحت على بساط البحث في المؤتمرات العربية الجماعية الأربعة التي انعقدت منذ العدوان وهي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الأول(الكويت ١٧ يونيو ١٩٦٧ ومؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب(بغداد ١٥ أغسطس ١٩٦٧) ومؤتمر وزراء الخارجية العرب الثاني (الخرطوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧) ومؤتمر القمة العربي (الخرطوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧[٤٧].

٥- الكنائس المسيحية:

في التاسع عشر من يوليو وجهت كنائس سورية ولبنان ممثلة بكنائس الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والكنائس الإنجيلية والأسقية، برقية إلى مجمع الكنائس المسكوني أعلنت فيها أم حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يلاشيها العدوان العسكري، ولا يجوز البحث فيها مادام الجيش الإسرائيلي مستوليا على مناطق عربية"وقد دعت برقية من بيروت موجهة إلى المجمع"أن يؤيد من جديد موقفه الثابت الأساسي ضد العدوان على أراضي الغير واستعمال العنف لتسوية الخلافات الدولية[٤٨].

وفي ٢١ يونيو أذاعت الكنائس الإنجيلية الوطنية في العالم العربي بيانا في بيروت حول"ما يجرى في الغرب باسم الدين" أعلنت فيه عن أسفها حيث ترتفع أصوات من بعض رجال الدين في الغرب يصدرون التصاريح لصالح إسرائيل ومن بينهم بعض الإنجيليين، كما أعادت في بيانها إلى الأذهان أن الرجوع إلى الإنجيل وإلى التوراة نفسها وإلى سائر النصوص المسيحية سيثبت لنا بوضوح أن هذا الزعم (أن أرض فلسطين هي أرض الميعاد لليهود) مردود نصا في الكتاب. وأن القول به مخالفة صريحة للنصوص والمفاهيم الدينية". كما

أكـدت حـق العـرب فـي أرض فلسطين" وقد اختتمت الكنائس بيانها مستنكرة العنصرية الصهيونية"و"جميع التصاريح المنافية للدين وللمبادئ الإنسانية[٤٩].

٦- مؤتمر العالم الإسلامي:

أيدت الدول الإسلامية تعاطفا ملحوظا إزاء القضايا العربية وحثت على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وقد عقد فى عمان بـين الـسادس عـشر والحـادى والعـشرين مـن سـبتمبر ١٩٦٧" مؤتمـر العـالم الإسلامى" ضم وفودا من إحدى وعشرين دولة، فى اجتماع طارئ ترأسه الحاج أمـين الحـسينى رئـيس الهيـئة العـربية العلـيا لفلـسطين للـبحث فـى وسـائل "صـد العـدوان وتخليص المناط العربية المحتلة ولاسيما البلاد المقدسة من أيدى غاصبيها[٥٠]".

وقـد ألقـى الحـاج أمـين الحـسينى، خطابـا تحـدث فـيه عـن"النكـبة العظمـى" وعـن إمكـان "إخمـاد الحـريق (الـصهيونية)"، وناشد الأمم المتحدة، والضمير العالمى"أن يعملا على تحقيق العدل"، وشكر الدول الإسلامية وشعوبها لاهتمامها بالأراضى المقدسة ودعمها الاجماعى للعرب فى الأمم المتحدة[٥١]. كما وإن المجتهد الأكبر الإمام السيد محسن الحكيم، المرجع الأعلى للأمامية الأثنى عشرية بعث ببرقية إلى المؤتمر دعا فيها حكام العالم الإسلامى"إلى اتخاذ موقف إسـلامى صـارم يتمـثل فيه الإصرار الهائل المستميت على تطهير البقعة المقدسة والأرض الطاهـرة وإنقـاذ القـدس مـن بـراثن الأعـداد باتخـاذ موقـف إسلامى صارم[٥٢].

وقـد اختـتم المؤتمـر أعماله بتوجيه برقية إلى يونانت الأمين العام للأمم المـتحدة أعلـن فـيها بـأن الوضـع سيتمر فى التردى"إذا لم تتخذ جهود عملية وسـريعة لإزالـة جمـيع آثـار العـدوان، كما أكد المؤتمر فى برقيته"موقف العالم الإسلامى الاجماعى ضد أى مشروع لتدويل المدينة المقدسة[٥٣].

كمـا لاحـظ المؤتمـر"وجـود هـوة عمـيقة تفـصل بعض الحكومات وبين جماعـات ضـخمة من شعوبها ذات طاقات مادية ومعنوية لا يستهان بها، وإن

استمرار هذه الوضاع قائمة يؤدى دائما إلى عجز الحكومات عن تعبئة جميع الطاقات الفكرية والمادية اللازمة لمجابهة الخطر العظيم الذى يتحدانا جميعا.

كذلك لاحظ المؤتمر"أن المسئول عن هذا العدوان لم يكن هو اختلاف وجهة النظر بين الطرفين المتنازعين من عرب ويهود فحسب، وإنما المسئول عنه هو الأمم المتحدة نفسها منذ أن أصدرت قرار التقسيم فى أواخر عام ١٩٤٧ متصرفة بفلسطين تصرف المالكين" وأعلن بأن العرب المسلمين والمسيحيين فى فلسطين عامة متفقون اتفاقا لا خلاف فيه فى حق العرب الفلسطينيين وحدهم بفلسطين، وأنهم لم يختلفوا قط مع اليهود العرب من أبناء فلسطين فى حقهم معهم فى الاستقرار فيها، وإنما اختلفوا مع الصهيونيين". كما اتخذ سلسلة القرارات التالية:

١- إن الضفة الغربية هى جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية وعلى الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية خصوصا إرجاع الأمور إلى حالتها السابقة.

٢- الرفض المطلق لأى مشروع أو خطة لتهويد أو تدويل المدينة المقدسة.... ورفض جميع الإجراءات والتدابير التى اتخذتها إسرائيل فى القدس بعد الاحتلال.

٣- استنكار احتلال سيناء وغزة والجولان ودعوة المنظمة الدولية والدول الكبرى لاتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بإزالة آثاره.

٤- مطالبة الأمم المتحدة بان ترغم الإسرائيليين على القيام بالتعهدات التى قطعوها...بشأن حماية السكان المدنيين العرب وعدم المساس بهم أو إرغامهم على الهجرة وتأكيد حق الفلسطينيين العرب فى العودة إلى بلادهم دون قيد أو شرط ومناشدة الضمير العالمى المساعدة على إعادة اللاجئين الذين أخرجوا من الضفة الغربية وسورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء على وجه السرعة.

٥- الدعوة لعقد مؤتمر قمة إسلامى للحصول على تأييد الدول الإسلامية لتصفية آثار العدوان.

٦- فتح حوار بناء وموضوعى مع جميع الجهات الدولية والإنسانية كى تتعرف على وجهة النظر الإسلامية تجاه القضية الفلسطينية.

٧- دعم المملكة الأردنية الهاشمية وتأييدها من قبل الحكومات والشعوب فى العالم الإسلامى.

٨- الإعلان بان اليهود من المقيمين فى البلاد الإسلامية الذين يثبت اتصالهم بالدوائر الصهيونية أو دولة إسرائيل هم محاربون للمسلمين أهل ذمة، ولا يستحقون الحماية والرعاية التى يوجهها الإسلام لأهل الذمة المسالمين[٥٤].

ويصدد أزمة الشرق فإن الدول الإسلامية وافقت على قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وهى تؤيد تطبيقه وفقا لوجهة النظر العربية وتؤكد ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، وتعارض أى أمر واقع ينطوى على ضم مدينة القدس إلى إسرائيل، و هى تبرز تعاطفها مع العرب بالتأييد القوى لهم فى المحافل والأمم المتحدة إزاء مشكلة فلسطين[٥٥] ففيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين فإن تركيا وإيران تحدثنا بهذا الخصوص ضمن إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وقد أكدت إيران أن أية تسوية دائمة للنزاع فى الشرق الأوسط يجب أن تضع فى الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب العربية بما فيها شعب فلسطين[٥٦] وكما عبرت ماليزيا عن تأييدها لكفاح الدول العربية من أجل استرجاع أراضيها واستعادة حقوق شعب فلسطين التزمت إندونيسيا بتأييد استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وأكدت باكستان إن مصدر مشكلة الشرق الأوسط هو إنكار العدالة والحقوق الأساسية لعرب فلسطين، وأيدت مالى التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٥٧].

وحول العلاقة بين الدول الإسلامية وحركة المقاومة الفلسطينية فإن بعض تلك الدول عبرت عن تأييدها للمقاومة الفلسطينية، فقد أعلن وزير السياحية التركى أن بلاده تؤيد نشاط الفدائيين الفلسطينيين وتعتبره عملا

مشروعا لاستعادة حقوق العرب المشروعة التى اغتصبها الإسرائيليون[٥٨] وهو ما أعلنته إندونيسيا وموريتانيا وماليزيا والصومال فى مناسبات أخرى[٥٩].

٧- المؤتمر الإسلامى المسيحى:

وفى ١٨ سبتمبر وبمناسبة انعقاد مؤتمر العالم الإسلامى فى العاصمة الأردنية عقد مؤتمر إسلامى مسيحى، حضره رؤساء وزعماء الطوائف المسيحية (الأرثوذكسية والكاثوليكية واللاتينية والأرمنية والسريانية والإنجيلية).

وقد ألقى المطران ميخائيل عساف، مطران طائفة الروم الكاثوليك، كلمة فى المؤتمر باسم الطوائف المسيحية، أعرب فيها عن تضامن الطوائف التى ينطق باسمها مع الطائفة الإسلامية فى السراء وفى البهجة... وفى العودة إلى أوطاننا المقدسة[٦٠]"كذلك تحدث المطران"ثيودوروس" مطران طائفة الروم الأرثوذكس، وفى٢١ سبتمبر وجه المؤتمر برقية إلى كل من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام ورؤساء الدول الإسلامية والبابا بولس السادس، والبطريرك أثينا جوارس ورئيس أساقفة كانتربرى، أعلن فيها:

"استنكار الإسلام والمسيحية لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية... وسائر الأقاليم العربية، ومحاولتها ضم القدس إليها..." كما طالبت البرقية بـ"تحريك الضمير العالمى بكل جدية وسرعة لمواجهة الأوضاع التعيسة التى يعانيها اللاجئون الفلسطينيون وخصوصا الجدد منهم[٦١]".

٨- اتحاد المعلمين العرب:-

بين الثالث عشر والتاسع عشر من نوفمبر ١٩٦٧، عقد مجلس اتحاد المعلمين العرب دورة فى بيروت "ليتابع مهمته فى رسم صورة واضحة المعالم موحدة المنهج لعمل المعلمين العرب من أجل إزالة آثار العدوان والاستمرار فى معركة التحرير".

وفى ختام بيانه دعا مجلس اتحاد المعلمين العرب، سائر المعلمين فى الوطن العربى إلى العناية بالمجالات الدولية عن طريق العمل على الاتصال بالسواح والزائرين وإرسال الحقائق مدعمة بالإحصاءات والصور إلى المبعوثين

العرب والقيام بزيارات شخصية إلى نقابات المعلمين فى الخارج وعقد ندوات على المستوى الشعبى والاتصال بالجاليات العربية بالخارج ومناشدتها تعبئة الجهود لنصرة الحق العربى، والاتصال بالهيئات الإسلامية فى العالم وتعريفهم بالخطر الصهيونى على المقدسات الإسلامية، والاتصال بالهيئات المسيحية فى العالم وتعريفهم بالخطر الصهيونى على المقدسات المسيحية[٦٢].

٩- منظمة الوحدة الأفريقية :-

لم تتطرق الوحدة الأفريقية فى مؤتمراتها الأربع- السابقة على عدوان يونيو ١٩٦٧- لرؤساء الحكومات والدول الأفريقية إلى بحث مشكلة فلسطين، ولكن حدث تغيير طفيف فى موقفها بعد بحث مؤتمر القمة المنعقدة فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٦٧ أزمة الشرق الأوسط خارج جدول أعماله، ولكنه أكد ارتباطه بمبادئ سيادة ووحدة أراضى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وأبدى قلقه إزاء الموقف الحرج الذى يسود فى بلد أفريقى هو مصر الذى تحتل "قوة أجنبية من أراضيه واتخذ القرار بالإجماع[٦٣].

وكانت العلاقات ضعيفة بين دول منظمة الوحدة الأفريقية وحركات المقاومة الفلسطينية فى فترة البحث ويرجع سبب ضعفها إلى قوة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وترسخها فى المجالات المختلفة وإلى أن دول المنظمة توافق على قرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذى لا يحبذ أبدا نشاط بل بقاء المقاومة الفلسطينية المسلحة، وإلى أن منظمة الوحدة الأفريقية تعنى بصورة أساسية بالتعامل مع الدول، ولا يعنى هذا أنه ليس هناك تعاطف أو تفهم من بعض الدول الإفريقية لأمانى الشعب الفلسطينى وحركة المقاومة الفلسطينية ولكنه ليس الطابع الغالب، وهناك إلى جانب هذا علاقات بين المقاومة الفلسطينية وبعض حركات التحرير الأفريقية.

١٠- منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية :

قرر المؤتمر الطارئ للمنظمة المنعقد فى القاهرة من ١-٣ يوليو ١٩٦٧ إدانة العدوان الإمبريالى الإسرائيلى على الأرض العربية، ومساندة قضية

الشعب العربى العادلة ماديا وسياسيا ومعنويا بما فى ذلك مقاطعة سفن وطائرات دول العدوان، والعمل بمختلف السبل لتحقيق انسحاب القوات المعتدية فورا وبدون قيد أو شرط من جميع الأراضى التى احتلتها مع فرض التعويضات اللازمة على إسرائيل لما سببته من خسائر نتيجة عدوانها وإزالة كل آثاره العدوان ووجوده. وطالبة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول التقدمية والاشتراكية فى العالم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ومقاطعتها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ومناشدة المنظمات التقدمية فى العالم مقاومة الصهيونية والتسلل الإسرائيلى فى البلاد الأفريقية والأسيوية[٦٤].

وفيما يختص بمشكلة فلسطين فإن أعضاء المؤتمر الطارئ فى يوليو ١٩٦٧ طالبوا بدعم الشعب الفلسطينى فى نضاله العادل من أجل استرداد وطنه واستعادة حقوقه المشروعة[٦٥].

١١- مؤتمرات مجلس السلام العالمى:

عقد العديد من مؤتمرات مجلس السلام العالمى التى أولت اهتماما ملحوظا بأزمة الشرق الأوسط باعتبارها تهديدا لأمن وسلام المنطقة ومن بين تلك المؤتمرات مؤتمر اللجنة القيادية للمجلس(لينجراد ٢٧-٢٩ أكتوبر ١٩٦٧) وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات ومواقف مؤيدة للعرب والفلسطينيين ومما سهل تفهم اتجاهات مؤتمرات مجلس قرارات ومواقف مؤيدة للعرب والفلسطينيين ومما سهل تفهم اتجاهات مؤتمرات مجلس السلام العالمى هو ربطها بمواقف الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية وذلك لأنها مقيدة فى حقيقتها باتجاه وسياسة الشيوعية السوفيتية، وكانت أهمية هذه المؤتمرات واضحة بالنسبة لحركة المقاومة الفلسطينية عامة وذلك لتوثيق الروابط نقابات العمال واتحادات العمال واتحادات الفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلاب والمؤسسات الصحفية والقانونية والنسائية ونقابات المعلمين فى تلك البلاد دون المرور بالطريق الرسمى غير المفتوح بالقدر المناسب.

١٢- مؤتمر نصرة الشعوب العربية فى نيودلهى :

مؤتمر فكرة مؤتمرات نصرة الشعوب العربية لدى شخصيات هندية صديقة للعرب ومعرفة باتجاهها المسارى التقدمي وفى مقدتها "كريشنا مينون" وزير الدفاع الهندى الأسبق وكانت هذه الشخصيات ترى أن وجهة النظر العربية غير معروفة جيداً لدى الرأى العام العالمى ، وإنه يتعين على أصدقاء العرب أنصارهم القيام بالمساعى الضرورية لإزالة ما يحيط بوجهة النظر العربية من ضباب وغموض .

وقد عقد المؤتمر فى نيودلهى فيما ١١-١٤نوفمبر ١٩٦٧[٦٦] بعد أن وجهت إليه لجنه تضم لحركة السلام الهندية ولجنه التضامن الأسيوى الأفريقى واتحاد عمال الهند ومائة من أعضاء البرلمان يرأسها كريشنا مينون ، وتم عقد هذا المؤتمر بسرعة وكان محدود الطباع لأنه كان متأثراً بشدة بصدمة النكسة ولأنه لم يكن هناك رؤية محددة لما هو مطلوب من جانب المعتدى عليه وبالتالى لم تكن هناك رؤية محددة لما يمكن أن يقدمة لهم من يريد نصرتهم [٦٧] ولأن المقاومة الفلسطينية لم تكن قد وطدت أقدامها بعد ، وقد أقر المؤتمر قرارات هامة لنصرة الشعوب العربية وأهمها إيفاد السكرتير العام مبعوثه "نيلز جاران جوزنج" **Nils Garan Gussing** للقيام بمهمة تحقيق وفحص مركز الأهلية فى المناطق الخاضعة للأحتلال الأسرائيلى مع دراسة التدابير المتخذة لتيسير عودة التازحين منهم نتيجة للعمليات الحربية ووسائل معاملة أسرى الحرب وحماية المدمنين ،وقام المبعوث الدولى بزيادة المناطق المحتلة ولكن إسرائيل فرضت قيوداً على حرية تحركاته ،وبطت بين هذه المهمة التحقيق فى أحوال اليهود فى البلاد العربية أطراف النزاع [٦٨].

هوامش الفصل الثانى

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ إصدار مؤسسة الفلسطينية- بيروت جمع وتصنيف جورج خورى نصر الله، الملحق رقم ٢٥ ص ١٠٨٤ .

(٢)- سعد جمعه، المؤامرة ومعركة المصير - بدون مكان وتاريخ إصدار - ص ١٨٩

(٣)- المحرر ١٩٦٧/٦/٨

(٤)- المصدر نفسه ١٩٦٧/٨/١

(٥)- انعقد هذا المؤتمر فى الكويت فى ١٧ يونيو ٦٧ وحضره جميع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية والعربية والسيد/ أحمد الشقيرى ممثلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وقد بحث المؤتمر فى جلساته أربعة من مشروعات العمل العربى تقدم بها للسودان والكويت وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية - ويرجع فى تفضيل ذلك إلى "الرأى العام" الكويت ١٩٦٧/٦/١٨ .

(٦)- النهار ٦٧/٨/٢، لوجور، بيروت ١٩٦٧/٨/٢

(٧)- الحياة - بيروت ١٩٦٧/٨/٢٣

(٨)- الحياة بيروت ١٩٦٧/٨/٢٧

(٩)- المحرر ١٩٦٧/٩/١٨

(١٠)- المصدر نفسه ١٩٦٧/٩/٢٣

(١١)-الحوادث بيروت ١٩٦٧/١٠/١٣

(١٢)- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٩٨٥

(١٣)-وقد وقع على هذه المذكرة كل من عبد الخالق يغمور، وبهجت أوب غريبة وأسامة النقيب ويحيى حموده - ووجيه المدنى ونمر ويوسف عبد الرحيم، ويرجع فى تفصيل ذلك المصدر السابق ص ١٠٠٩

(١٤)- الأهرام ١٩٦٧/١٢/٢٥

(١٥)- المصدر نفسه ١٩٦٧/١٢/٢٦

(١٦)- الجمهورية - بغداد ١٩٦٧/١٢/١٧

(١٧)- الحرية ١٩٦٧/١٢/١٨

(١٨)- النهار ١٩٦٧/١٢/٢١

(١٩)- النهار ١٩٦٧/١٢/٢١

(٢٠)- حركة التحرير الفلسطينى "فتح" وثائق عسكرية جـ١ ١٩٦٨ من ص ٩ - ٥٢، ٥٢ - ٧٣،٧٢ - ١١٧

(٢١)- البلاغ زقم ٦٦ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ البلاغ رقم ٦٩ - ١٩٦٧/٦/٧.

(٢٢)- البلاغات ٧٠، ٧١، ٧٣ - ٧، ١٩٦٧/٦/٨

(٢٣)- البلاغان ٧٢ - ٧٤ - ١٩٦٧/٦/٨

(٢٤)- المصدر السابق .

(٢٥)- الأهرام ١٩٦٧/٧/٤
(٢٦)- انظر : وثائق عسكرية، الجزء الأول، حركة التحرير الوطنى الفلسطينى فتح من ٩٦ - ١١٩
(٢٧)- الوثائقَ الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٧٩٧
(٢٨)- وثائق عسكرية، مرجع سابق ص ١٣٦
(٢٩)- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٨٨٧ .
(٣٠)- انظر النص الكامل للبيان فى : الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٩٩٢
(٣١)- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٢٦٩
(٣٢)- الأنوار ١٩٦٧/٧١٢
(٣٣)- تكونت فرق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من : فرقة الشهيد عز الدين القسام - فرقة الشعيد - عبد القادر الحسينى .
(٣٤)- اذيع البلاغ الأول فى ١٥ ديسمبر ويستدل منه أن أول عملية تمت فى السادس من أكتوبر عندما اشتبكت وحداتها مع القوات الإسرائيلية بجوار مستعمرة الزراعة ثم توالت هذه العملية عملية أخرى قتل فيه ثلاثة جنود للعدو ثم ثالث العمليات الفدائية فى ٤، ١١ -١٣ ديسمبر، أما ابلاغ الثانى فتحدث عن عمليات فدائية قامت بها ١٨، ١٩ ديسمبر استهدفت معسكرا للعدو قرب مطار اللد وآخر فى وادى مسعود .
(٣٥)- المحرر ١٩٦٧/١٢/٢٧
(٣٦)- الحرية ١٩٦٧/١٢/٤
(٣٧)- فلسطين - نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين، بيروت، يوليو ١٩٦٧ وانظر أيضا : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق، وثيقة رقم ٢٥٩ ص ٣٣٨
(٣٨)- المرجع السابق وثيقة رقم ٣٠٢ ص ٣٨٤
(٣٩)- فلسطين (نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين) أكتوبر بيروت ١٩٦٧ وانظر أيضا : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق وثيقة رقم ٤٧٢، ص ٦٥٠
(٤٠)- الجمهورية - بغداد ١٩٦٧/٦/٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ وثيقة رقم ٢٢٧ ص ٣٠٩
(٤١)-الجمهورية - بغداد ١٩٦٧/٧/٣، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ وثيقة رم ٣٤٢ ص ٤٤٩
(٤٢)- العمال العرب فى المعركة، القاهرة، يوليو ١٩٦٧ .
(٤٣)- الجمهورية - القاهرة ٦٧/٦/٤ وانظر أيضا الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ وثيقة رقم ٣٠٢ ص٢٨١
(٤٤)- البعث ١٩٦٧/٩/١٩
(٤٥)- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ وثيقة رقم ٢٧٢ ص ٣٥٠

(٤٦)- التقرير الاقتصادى العربى، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ديسمبر ١٩٦٧ ص ٧٦

(٤٧)- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق، وثيقة رقم ٣١٣ ص ٤٠٣

(٤٨)- المرجع السابق وثقة رقم ٣٧١ ص ٤٠٧

(٤٩)- المرجع السابق وثيقة رقم ٣١٧ ص ٤٠٧

(٥٠)- انظر البيان الختامى للمؤتمر فى : الوثائق الفلسطينية العربية لعام ٦٧ وثيقة رقم ٥٢٧ ص ٧٤٣

(٥١)- انظر جهود الهيئة العربية العليا لفلسطين بعد حرب يونيو ١٨٦٧ فى المرجع السابق .

(٥٢)- الدستور - عمان ١٩٦٧/٩/٢٠

(٥٣)- الدستور ١٩٦٧/٩/٢٣

(٥٤)- السياسة الدولية، الأعداد ١ يوليو ١٩٦٥ ص ٢١٢، ٢١٤ - ١٢ أبريل ٢٠٥٦٨، ١٥ يناير ٦٩ ص ٢٦٥، ١٧ يوليو ٦٩ ص ٢١٣، ٢ أبريل ٧١ ص ٢٦٤ و ٢١ يوليو ٧٠ ص ٢٢٤ وغيرها من الأعداد من سجل الشهريات .

(٥٥)-السياسة الدولية عدد ٣١ يناير ٧٣ ص ٢٢٥

(٥٦)- السياسة الدولية عدد ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ ص ٢٢٢ عدد ١ يوليو ٦٥ ص ٢١٢١ عدد ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ ص ٢٦١ عدد ٢١ يوليو ٧٠ ص ٢٢٤، عدد ١ يناير ص ٢٦٥ .

(٥٧)- العلم - المغرب - العدد ٢٨٢٦ - ١٩٦٩/١/٣٠

(٥٨)- السياسة الدولية عدد ٣٠ أكتوبر ٧٢ ٢١٦ العدد ٢١ يوليو ١٩٧٠ ص ٢٢٢٢٤ البعث دمشق ١٩٦٩/١٠/٩، ١٩٦٩/١٠/١٨

(٥٩)- الدستور ١٩٦٧/٩/٢٠

(٦٠)- المرجع نفسه ١٩٦٧/٩/٢٢

(٦١)- البعث ١٩٦٧/١/٢٠

(٦٢)- السياسة الدولية - عدد ١٨ - أكتوبر ١٩٦٩ ص ١٥٨

(٦٣) - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق وثيقة رقم ٣٣٩ ص ص ٤٥٣ - ٤٥٧

(٦٤)- المرجع السابق .

(٦٥)- المصور - دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩/١٠/٣١

(٦٦)- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ٤٥٦

(٦٧)- المرجع نفسه ص ٤٥٦

(٦٨)- المرجع نفسه ص ٤٥٦

الباب الثاني
التقويم
الفصل الأول
الأعلام العربى والغربى

عقب انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة لم تكن إسرائيل على استعداد لاستغلال أى احتمالات للسلام، فقد كان ما تنتظره من الجانب العربلى هو الاستسلام وجاء الرد العربى ، بعد الحرب بثلاثة أشهر بالرفض ففى أغسطس / سبتمبر ١٩٦٧ جاءت قرارات قمة الخرطوم تعلن لاتنازلات، ولا مفاوضة، ولا صلح .

وحينما استخلص مصر نتيجة [١] أن الجيش الإسرائيلى لا يستطيع الاستمرار فى تحمل أى خسائر فى الأرواح حتى ولو كانت منخفضة نسبيا راحت مصر تؤيد الفلسطينية وتقدم لها كل عون مادى ومعنوى بغير حدود وبغير تحفظات[٢] لتبديد حالة اليأس التى خيمت على العالم العربى بعد الهزيمة، ورأت أجهزة الأعلام المصرية أيضا أن العمليات الفدائية وحركة المقاومة الفلسطينية يمكن أن تملأ جانبا من الفراغ السياسى والعسكرى الذى صاحب الجانب العربى فى الصراع العربى الإسرائيلى حول فلسطين، وتوسطت أجهزة الأعلام العربية فى جعل العمل الفدائى الفلسطينى أداة ضغط على إسرائيل للقول بالتسوية السليمة لأزمة الشرق الأوسط .

وتيقن للأعلام العربى العربى والمصرى التزامه بتأييد ودعم المقاومة الفلسطينية حيث قال عبد الناصر: "إن المقاومة الفلسطينية – وهذا ما يجب أن يعرفه الكل ويلتزم به إيمانا ويقينا – جاءت لتبقى وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطينى وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدوره فى النضال الشامل للأمة العربية"[٣].

غـير أن طـرح التسوية السليمة لأزمة الشرق الأوسط ظل أخطر ما يهدد العلاقـات بـين الأعـلام المصرى، فحين قبلت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ اعتـبرت أن ذلـك لا يـتعارض مـع الحـق التاريخـى والطبيعى الحتمى للشعب الفلسطينى فى تحرير وطنه واعتبرت أن إزالة أثار عدوان ١٩٦٧ لا تتعارض مع دعـوة المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر (نهر الأردن، البحر المتوسط) كـذلك فقد قيدت نفسها بمقررات مؤتمر القمة فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ بعدم التفاوض أو الصلح أو الاعتراف بإسرائيل [٤].

أما المقاومة الفلسطينية فقد أعلنت من جانبها أنها لا تعارض أى تحرك سياسـى تمارسه الدول العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ على ألا يعنى ذلك حرمان الثورة الفلسطينية من مواصلة كفاحها لتحرير الأجزاء الأخرى المحتلة من أرض فلسطين.

وقد ظلت أجهزة الأعلام المصرية فى هذه الفترة على ما هى عليه من أى أجـل للمكلـة لابـد وأن يخـدم حقوق شعب فلسطين وهى الحقوق التى أقررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دوراتها المتتالية .

وفـى مناسـبات عديدة منذ نهاية الحرب حتى نهاية عام ١٩٦٧ أعرب عـبد الناصـر دوامـا أن الانـسحاب الكامل من كل الأراضى العربية .. نقطة .. ليست خاضعة لأى أخذ أو عطاء، وإن مصر لن تسمح لإسرائيل مهما كان الثمن أن تمـر فـى قـناة السويس لأن المرور فى قناة السـويس جزء لا يتجزأ من مشكلة فلـسطين الأصـلية وهـو لـيس جزءا من قضية إزالة آثار العدوان وهو الأمر الذى ركزت عليه الصحافة الرسمية المصرية [٥].

كـذلك فقـد طوى عام ١٩٦٧ أيامة بإصرار مصر على ضرورة الانسحاب الإسـرائيلى وحـل مـشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ القرارات السابقة للأمم المتحدة، وهى النقاط الثلاث التى حكمت موقف مصر فى مباحثاتها مع الوسيط الدولى الدكتور جونار بارنج فى هذه الفترة [٦].

أما سوريا فقد أفسحت هي الأخرى مجالات كبيرا للعمل الفدائي الفلسطيني لأنها رأت فيه وسيلة لملء الفراغ العسكري عن عزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل، واتسعت بذلك – الرقعة الجغرافية التي أصبح بإمكان "فتح" أن تباشر فيها عملياتها الفدائية ضد الإسرائيليين (الأردن ولبنان) بل أن فتح نقلت مقرها ومراكزها الرئيسية إلى الأردن وأن لم تتخل عن مقار ومراكز فرعية في سوريا، وتشعبت علاقات فتح العربية وازداد تأثيرها على الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية .

غير أن الموقف السوري من ثنايا أجهزة إعلامه اختلف مع الموقف المصري في نقاط جوهرية فبينما أبدت مصر مؤتمرات القمة العربية اعتبرتها سوريا "المنبر الأخير لدعاة تصفية قضية فلسطين[٧]" بالرغم من أنها أعلنت بعد ذلك ستنفذ أية مقررات إيجابية تصدر عن هذه المؤتمرات [٨]وتساهم في إزالة العدوان دون قيد أو شرط .

وقد عادت أجهزة الأعلام السورية تندد بمؤتمرات القمة وتصفها بأنها أسلوب خاطئ في معالجة القضايا المصيرية والعربية [٩].

والنقطة الثانية التي عارضت فيها سوريا موقف مصر هي موقف سوريا من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حيث رفضه الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي قائلا : أنه – أي القرار- لا يضع في الاعتبار حقوق شعب فلسطين، ولا يضمن تحقيق انسحاب كال وغير مشروط من الأراضي العربية المحتلة" .

وقد كرر الأعلام السوري رفضه للقرار رقم ٢٤٢ في مناسبات عديدة وحتى نهاية ١٩٦٧، ودعا الرئيس السوري، نور الدين الأتاسي الجماهير العربية إلى اتباع طريق الكفاح المسلح بعد أن تبين عقم أساليب العمل السياسي وعدمن جدواه [١٠].

ونظرا لجهود الأعلام السوري تدفق الشباب الفلسطيني والعربي للالتحاق بالعمل الفدائي مما أدى إلى ضغط وتعدد المنظمات الفدائية الفلسطينية المثلة لتيارات سياسية مختلفة، وهنا رأى حزب البعث العربي الاشتراكي

إقرار التنظيم الفلسطيني ليكون "طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) – وهي منظمة فدائية تخضع لاستراتيجية الحزب "[11].

أما الأردن فقد اتجه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ إلى التوصل إلى تسوية سليمة مع إسرائيل وقد اتضح ذلك من موقف الأردن في مؤتمر الخرطوم وفي قبوله لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ومن جهة أخرى فإن الأسس التي حكمت العلاقات بين حركة المقاومة الفلسطينية والأردن أوضحت أن الأردن منذ أن أعلن ضم الضفة الغربية أصبح كل همه الاحتفاظ بها والسعى لاكتساب الصفة التمثيلية للفلسطينيين في المجال الدولى ومنع أى فلسطيني مستقل ينبع من أراضيه لأن ذلك من شأنه أن يعرض وحدته الإقليمية للخطر ويمكن أن يجلب رد فعل عسكريا إسرائيليا نتيجة عمل الفدائيين، أما حركة المقاومة الفلسطينية فقد أعلنت من جانبها أنها لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية وأنها لا تستهدف للحلول محل النظام الأردني والفلسطيني ولا تسعى للحلول محل النظام الأردني وإنما هدفها هو إبراز الشخصية الفلسطينية وتوجيه كل جهودها نحو تحرير فلسطين، غير أن المقاومة من ناحية أخرى قد خشيت في هذه الفترة أن يتوصل الأردن إلى صلح منفرد مع إسرائيل لأن ذلك يعنى القضاء على المقامة الفلسطينية كان من الطبيعي أن تظهر ملامح انعدام وانهيار الثقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر عام ١٩٦٧

ومن جهة أخرى فقط نفى رئيس وزراء الأردن في مقابلة تليفزيونية أذيعت في بيروت في ٣ نوفمبر ١٩٦٧ الأنباء التي ترددت عن أن مفاوضات سرية قد جرت بين الأردن وإسرائيل وأكد أن الأردن لن ينفرد بأى عمل معين وأن متمسك بمقررات الخرطوم "[12].

وقد أكد الملك حسين هو الآخر هذا الموقف في مقابلة إذاعية فور وصوله إلى الولايات المتحدة في نفس هذه الفترة حيث نكر أن يكون قد بذل أية محاولة للتفاوض مباشرة مع إسرائيل وأكد أن النزاع يجب أن يحسم في الأمم المتحدة ولكنه قال أن العرب مستعدون للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وفي

استعمال قناة السويس ومضائق تيران إذا ما حصلوا على شروط مناسبة ضمن تسوية للحرب الأخيرة .

أما لبنان فقد اتخذ مجلس الوزراء اللبناني – على اثر اتهام الولايات المتحدة وبريطانيا باشتراكها فى العدوان – قرارا يطلب سحب سفيرى البلدين من لبنان واستدعاء سفيريه فيهما [١٣]، ثم أقرت فى ٥ يوليو مقاطعة الشركات الأمريكية أى التى يثبت تعاملها مع إسرائيل ورفضت الانصياع لنظم المقاطعة العربية [١٤]، كما وأن الحكومة اللبنانية أعلنت موافقتها على موقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط، وذلك فى مذكرة سلمت إلى مجلس الأمن فى ٣ أغسطس بعد ثمانية أسابيع من إقرار وقف إطلاق النار [١٤].

وعلى الصعيد الشعبى اللبنانى قررت رابطة نقابات عمال ومستخدمى البحر اللبنانية فى ٩ سبتمبر وقف مقاطعة البواخر الأمريكية والبريطانية استنادا إلى مقررات مؤتمر القمة العربى باستئناف ضخ النفط إلى البلدين[١٦] وفى ٣ أكتوبر أكد مسئول لبنانى – رداً على مزاعم الإسرائيليين بأن مقدارا كبيرا من الطاقة المائية لنهر الليطانى تذهب هدرا فى البحر – وبأن لبنان يبذل جهدا لوضع مياه الليطانى اللبنانية مائة بالمائة فى خدمة الشعب اللبنانى [١٧] .

وقد أكد البيان المشترك لمباحثات الرئيس اللبنانى مع الرئيس العراقى فى بغداد فى ٩ نوفمبر على ضرورة الاستمرار فى العمل على ضوء مقررات الخرطوم التى تشير إلى ضرورة التوصل إلى الحل السياسى والتى ترفض الصلح مع إسرائيل أو التفاوض والاعتراف بها [١٨] .

كذلك فقد تغيرت ظروف عمل "فتح" وقوات العاصفة فى لبنان فى الفترة التالية لحرب يونيو، وهو تغير مرتبط بارتفاع اسهم العمل الفدائى فى العالم العربى، فعلى الصعيد الأعلامى اكتسبت "فتح" والمنظمات الفدائية الأخرى تعاطف وتأييد الحركة الوطنية اللبنانية ممثلة فى أحزاب واتحادات شعبية وجمعيات نصرة الثورة الفلسطينية، وقوى هذا وضع "فتح" داخل لبنان حيث أصبح يحمى ظهرها جزئيا من إجراءات السلطة ضد المقاومة، كذلك

أصبحت قضية التواجد الفدائى فى لبنان تكاد تصل إلى حد الأمر الواقع إلى يتعذر مصادمته أو يجلب التعرض له مضاعفات داخلية خطيرة يمكن أن تهدد التوازن الطائفى الدقيق الذى يرتكز عليه الكيان اللبنانى .

الأعلام الغربى :

١- الولايات المتحدة :

أن الولايات التى تعهدت منذ أوائل الخمسينات بضمان استقلال كافة دول المنطقة وسيادتها، لم تكن تعنى بهذه الدول – كما أثبتت الأحداث – سوى دولة واحدة هى إسرائيل، وإن كان "إيزنهاور" قد اضطر إلى اتخاذ موقف خاص بالنسبة لعدوان إسرائيل عام ١٩٥٦ ، فإن "جونسون" لم يحاول وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، رغم تأكيد لها ضمن المبادئ الخمسة التى أعلنها يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٧ باعتبارها المبادئ التى توجه سياسة الولايات المتحدة والذى ركزت عليه أجهزة الأعلام الأمريكية والخاضعة فى معظمها لليهود الأمريكيين .

وفى ١٩ يونيو وجه "جونسون" نداء لزعماء دول الشرق الأوسط قال فيه : أن الولايات المتحدة – تلتزم بتأييد الاستقلال السياسى والوحدة الأقليمية لجميع دول المنطقة – كما أنها تعارض بشدة العدوان بمختلف صورة فى المنطقة سواء كان عدوانا علنيا أو مستترا، ولقد كانت هذه هى سياسة الولايات المتحدة التى انتهجها أربعة من رؤساء الجمهورية، هم الرئيس "ترومان" والرئيس "ايزنهاوز" والرئيس كنيدى " وأنا .. " (١٩) .

ورغم هذه الأقوال التى أعلنها رئيس الولايات المتحدة آنئذ، فإن سير الأحداث، قد أكد بما لا يقبل الجدل إنه لم يكن يعنى ما أعلنه، فهو لم يصر على حرمان المعتدى من ثمرة عدوانه، كما لم يرفض احتلال أرض الغير بالقوة المسلحة، ولم يتعرض لانسحاب إسرائيل إلى حدودها التى كانت قائمة فى ٤ يونيو ١٩٦٧ ، بل على العكس من ذلك .. قد اتخذت السياسة الأمريكية وأجهزة الأعلام الأمريكية برمتها موقفا منحازا لإسرائيل، فى المحافل

الدولية، كما قبلت أن تتحول الولايات المتحدة إلى المورد الأول للدولة التى شنت الحرب ورفضت نداءات السلام .

وكان من شأن هذا الموقف الأمريكى المنحاز أن شجع إسرائيل على إطلاق – يدها حرة – فى التمسك بالأرض التى استولت عليها، وإعلان ضم مدينة القدس العربية إليها، ورفضها السماح لعشرات الآلاف من اللاجئين الجدد – الذين عبروا نهر الأردن تحت ضغط الاحتلال إلى الضفة الشرقية بالرجوع إلى ديارهم فى مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهكذا شكلت السياسة الأمريكية أفضل السياسات الملائمة لإسرائيل وهيأت لها المناخ المناسب للإصرار على العدوان، وربما كانت سياسة الولايات المتحدة نابعة من استراتيجية شاملة وظروف عامة ومخططات واسعة النطاق، غير أن هناك فى نفس الوقت اتجاه واضح من الولايات المتحدة لرفض حقائق الصراع وجذوره وأبعاده وكشف حقيقة إسرائيل كدولة صهيونية عدوانية توسعية، لذلك كله فإن دور الولايات المتحدة فى هذا الصراع – على حد قول أحد الباحثين الأمريكيين أنفسهم [٢٠]، إنما هو إهدار لمبدأ حقوق الشعوب فى الحرية الأساسية وتقرير المصير.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، حالت الولايات المتحدة دون أدانه إسرائيل الإدانة الكافية والمناسبة نتيجة تصرفاتها فى الأراضى المحتلة أو انتهاكها لحرية أراضى الدول العربية المجاورة، كذلك وقفت الولايات المتحدة وراء التفسير الإسرائيلى لقار مجلس الأمن حيث دعت إلى اتفاق العرب وإسرائيل على سلام عادل وتعاقدى وملزم للجانبين وينفذ بحضور دولى يضمنه وينص على أن لكل دولة فى المنطقة حق أساسى فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ودائمة ومعترف بها تحترم السيادة والاستقلال السياسى ووحدة أراضى جميع دول الشرق الأوسط وتضمن معها أمن إسرائيل وجاراتها العربيات، وعلى القوات الإسرائيلية أن تنسحب من الأراضى التى احتلت فى حرب عام ١٩٦٧ على أن يراعى التعديلات الطفيفة على الخطوط السابقة لأغراض الأمن المتبادل

ولكنها ليست انعكاسا لثقل النصر الإسرائيلى - وفى سبيل ذلك أيضا يجب العمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح وترتيبات أمن أخرى أكثر وثوقا من تلك التى قامت فى المنطقة فى الماضى، وعلى الفرقاء أن يستمروا فى التفاوض حول صلب المشكلة بواسطة ذكتور "يارنج" إلى أن يستطيعوا الانفاق على اللقاء مباشرة [٢١]، وفى كل ذلك فإن الانسحاب الإسرائيلى لن يتم قبل أن يوقع العرب تعهدا محددا وملزما وأنها حالة الحرب [٢٢]، بل أن وزارة الخارجية الأمريكية دأبت على إعطاء السفارة الإسرائيلية فى واشنطن نسخا من التقارير التى تتلقاها من السفارات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط والتى تعتبر إنها محل اهتمام السفارة الإسرائيلية كما أن تعيين وترقية موظفى وزارة الخارجية الأمريكية فى المناصب العليا المرتبطة بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط كان دائما رهنا بموافقة الصهيونية وأجهزة إعلامها فى الولايات المتحدة [٢٣].

وهكذا بدى الترابط فى أبعاد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وبالتالى عدم استطاعه الولايات المتحدة تفهم وتقدير أمانى الشعب العربى الفلسطينى حتى حرب ١٩٦٧ وما بعدها، بل لقد نهجت الولايات المتحدة موقفا معاديا على طول الخط للشعب الفلسطينى أو إنشاء قوات مسلحة نظامية أو فدائية من أبنائه، ومع تصاعد العمليات الفدائية فى الفترة التالية لحرب يونيو١٩٦٧ قرر الرئيس "جونسون" حينئذ "أن ما تحتاج إليه الآن هو حدود معترف بها وترتيبات أخرى تكون ضمنا ضد الإرهاب والدمار".

كذلك فقد استمرت الحملة الصهيونية الدعائية فى الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧ تضرب على نغمة أحيا فكرة الصراع الصليبى فى العصور الوسطى وإحياء الإيمان لدى قطاعات الرأى العام الأمريكى بما لا يدعى بنبؤة الكتاب المقدس وعودة اليهود إلى الأرض الموعودة واستغلال الشعور بالذنب وعقدة العداء للسامية [٢٤].

وفى تقدير منظمات الفلسطينية وخاصة فتح [٢٥]، إن الرأى العام الأمريكى تسيطر عليه أجهزة إعلام تخدم النفوذ الصهيونى، ولا يمكنه أن

يبرز كقوة فاعلة ومساندة للثورة الفلسطينية ، إلا إذا أصبحت الثورة الفلسطينية في توازن عسكرى مع دول إسرائيل .

اقترحت أجهزة الأعلام فى الولايات المتحدة توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم – مع تعويض مادى – أو أعادتهم إلى وطنهم وفقا لرغباتهم لكن بإشراف جهاز مراقبة يقبله الفرقاء المعنيون فى النزاع [٢٦]، وذلك لأنه "لن يكون هناك سلام لأى جهة فى الشرق الأوسط ما لم تعالج هذه المشكلة يجهد جديد من جانب الجميع وخاصة أولئك الذين تهمهم بشكل مباشر وعلى أساس إنصاف اللاجئين[٢٧] وبالنسبة لقطاع غزة فإن "الولايات المتحدة لا تضع أية مقترحات رسمية لكنها ستدرس بعطف ربط القطاع بالأردن عبر ممر [٢٨]، وترى الولايات المتحدة أن القدس "يجب أن تكون موحدة لا توجد فيها قيود على تحركات الأشخاص والسلع ، ويجب أن يكون الوصول إلى المدينة الموحدة متاحا للأشخاص من جميع المعتقدات .. ويجب أن تكون هناك أدوار تقوم بها إسرائيل والأردن فى الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة "[٢٩].

٢- بريطانيا :

تظاهرت الدبلوماسية البريطانية بأن العدوان الإسرائيلى قد سبب لها إحراجا متزايدا تجاه طرفى النزاع، إلا أنه فى الواقع زاد من صعوبات بريطانيا، خاصة بعد اتهام الدول العربية لبريطانيا وأمريكا بالتواطئ مع إسرائيل فى عدوانها المفاجئ صبيحة ٥ يونيو وإقدام معظم الدول العربية على قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا ووقف شحن البترول إليها .

وفى مجلس العموم وصف "ولسون" فى ٦ يونيو العربية بأنها "افتراء مضلل" وقال أن هاجس بريطانيا" ليس الانحياز بل تأمين حل سلمى لمشاكل المنطقة وأعلن وقف شحن الأسلحة للمنطقة [٣٠] وقد عكس قرار الحكومة البريطانية فى ٥ يونيو بعد الانحياز "فى القتال والدعوة لوقف إطلاق النار شبه إجماع فى الرأى داخل مجلس العموم البريطانى، رغم أن مجلة

"الأيكونومست" قد أكدت ن رغبة وقف إطلاق النار بدت مخلصة يومى ٥، ٦ يونيو إلا أنها بدأت "بالاضمحلال لدى مؤيدى إسرائيل فى ٧ ،٨ يونيو وكان موقف مؤيدى إسرائيل تحبيذ وقف إطلاق النار ولكن بغير الحاح، بعد تأكيدهم من انتصار إسرائيل.

وعموما فإن ميل بريطانيا إلى جانب إسرائيل قد دعمته الضغوط اليهودية الصهيونية الداخلية [٣٢] إذ يبلغ عدد اليهود فى بريطانيا حوالى ٤٥٠ ألف يهودى أى نحو ١٪ من مجموع السكان يتمركزون فى لندن وضواحيها والمواقع الاقتصادية الهامة ولهم نفوذ سياسى مرتفع، ففى مجلس العموم يبلغ عدد الأعضاء اليهود - وقتئذ - ٣٦ عضو وهى نسبة تمثل عشرة أضعاف نسبة تعداهم فى بريطانيا، هذا بالإضافة إلى ١٣ عضوا يهوديا فى مجلس اللوردات يحملون ألقاب النبلاء .

وقد تكونت فى إعقاب حرب ١٩٦٧ كتلة برلمانية داخل مجلس العموم تتكون من النواب اليهود بالإضافة إلى ٥٠ عضوا من غير اليهود ولكنهم متعاطفون مع إسرائيل، وقد تزعم هذه الكتلة النائب اليهودى العمالى "سيلكنز" أمر انضباط **Whip** حزب العمال، وهى تضم أيضا مجموعة من النواب اليهودة المثلين لحزب المحافظين وتزعمها "اوبلمان" وهو أمر انضباط **Whip** حزب المحافظين وقد انحصرت جهود هذه الكتلة البرلمانية فى العمل لصالح إسرائيل بكل الوسائل ووقف أى ميل بريطانى متعاطف مع الجانب العربى فى النزاع مع إسرائيل [٣٣] .

وفى مقال تحليلى للتيارات المؤيدة والمناهضة لإسرائيل داخل مجلس العموم، أكدت "الأيكونومست" إن أكثرية النواب البريطانيين تؤيد "دونما ريب" إسرائيل، رغم أن هذا التأييد تتراوح حرارته بين الالتزام الكامل من قبل النواب المؤيدين للصهيونية - وأكثرهم من أعضاء حزب العمال اليهود - وبين العداء التام لعبد الناصر لدى أكثرية النواب المحافظين - وهو العداء المترسب منذ حملة السويس عام ١٩٥٦[٣٤]، وأكدت الأيكونومست أيضا أنه

رغم أن مشاعر التعاطف مع العرب أو الإسرائيليين تتعدى الحدود الحزبية داخل مجلس العموم فى حزب العمال كان النواب المؤيدون لعبد الناصر باعتباره يسارسا، أكثر من النواب المؤيدين للعرب، وكانت هناك قلة من النواب المناوئين لإسرائيل، إلا أنهم كانوا يفضلون عدمَ وقوع الحرب، ومن جهة أخرى، لم توجد أى صلة بين القلة المؤيدة للعرب داخل حزب المحافظين وزملائهم فى حزب العمال، وكانت هذه القلة المحافظة أميل لتأييد العرب ومناهضة إسرائيل وعبد الناصر معا – مما وضعها فى موقف حرج .

وقد أدخل النصر العسكرى الإسرائيلى – على وجه العموم – عاملين جديدين على الدبلوماسية البريطانية أديا إلى إعادة تقييم موقف بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، من خلال رؤية أوضح لا يعاد النزاع العربى الإسرائيلى، وهذا العاملان هما : عامل بروز تخوف جدى على المصالح البريطانية المالية والتجارية والبترولية فى العالم العربى وعامل زوال التخوف المصطنع على مصير "الوجود" الإسرائيلى فى الشرق الأوسط وهذا العامل الأخير قد أزال أحد المبررات الأساسية التى تروج لها الصهيونية فى استدارا عطف بعض الجهات السياسية فى الغرب، وقد ظهر أثر زوال هذه المخاوف المصطنعة فى التبدل الملحوظ فى لهجة الصحف البريطانية بعد العدوان الإسرائيلى، إذ اتخذت أكثر صحف "النوعية" – أمثال "الأوبزرفر"و "الايكونومست" و "التايمز" موقف نصح من إسرائيل وجعت "للاعتدال" و"التسامح" وحتى جريدة "الجارديان" المعروفة بميولها الصهيونية نصحت إسرائيل بعدم التفريط بروح الاعتدال سعيا وراء مكاسب استراتيجية آنية" عوضا عن مكاسب سياسية للمدى الطويل [٣٥].

غير أن دلائل الدعاء والحسابات الدقيقة البريطانية فى وقت الأزمات تجسدت فى صياغة قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ من حيث الغموض الدبلوماسى لتعبيراته الذى ساعد بريطانيا على إيجاد إجماع من

المنظمة الدولية على القرار، وساهم وبالتالى فى تعريض القرار لاجتهادات الدول المعنية به .

وبعد أسبوع من تبنى مجلس الأمن لمشروع القرار البريطانى، وربما لتهدئة الانتقادات العربية للقرار، أعلن وزير الدولة فى وزارة الخارجية البريطانية، جور نوى روبرتس Gorowy Roberts فى مجلس العموم أن بريطانيا لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا بالقدس العربية جزءا من الأراضى التى تشملها السيادة الإسرائيلية وأكد أن سفارة المملكة المتحدة فى إسرائيل "لن تنتقل إلى القدس أى تتم تسوية فى الشرق الأوسط"[٣٦] .

ومن جهة أخرى، وانسجاما مع تقاليد الدبلوماسية البريطانية، أوفدت الحكومة البريطانية رئيس مجلس العموم، ريتشارد كروسمان Richard Crossman إلى إسرائيل للمشاركة بالاحتفالات الرسمية بمناسبة مرور خمسين عاما على وعد بلفور، وبهذه المناسبة أعلن كروسمان أن التسوية الوحيدة لازمة الشرق الأوسط هى تسوية يجرى التفاوض بشأنها بحرية بين العرب واليهود[٣٧] ولم توضح الحكومة البريطانية إلى أى مدى يعكس هذا التصريح البريطانى الرسمى .

وفيما يختص بالمقاومة الفلسطينية فإن بريطانيا الملتزمة بقرار مجلس الأمن لم تقبل بوجود المقاومة الفلسطينية، ولم تقر أمانيها الساعية إلى تحطيم الكيان الإسرائيلى الصهيونى، لأن هذا من شأنه إن يخلق حالة من التوتر والقلق وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ويعرض للخطر حياة دولة هى ملتزمة بالحفاظ على حقها فى البقاء ومتعهدة بحمايتها .

ورغم عدم الموافقة المبدئية من جانب بريطانيا على وجود وأمانى حركة المقاومة الفلسطينية، فقد سمحت لها بافتتاح مكتب إعلامى فى لندن — فيما بعد — إلا أنها لم تلجأ لبلا مهاجمتها أو انتقادها فى أحوال كثيرة وبصورة عنيفة كما فعلت الولايات المتحدة، ولكنها سعت للحفاظ على الشعور العربى العام المؤيد للمقاومة بغية الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية

ونفوذها التقليدى فى الوطن العربى لإدراكها بأنه لا يمكن إحلال التسوية السلمية دون رضاء ومشاركة الفلسطينيين .

ولم تقم اتصالات بين"فتح" ولك من الحكومة أو الأحزاب البريطانية لن تلك الأحزاب تنهج كخط عام تأييد إسرائيل، ولكن بريطانية سمحت لبعض العناصر المؤيدة للعرب من نواب وكتاب وصحفيين بالدعاية للقضية العربية ومن بينها مشاكل اللاجئين والمقاومة والأوضاع فى الأرض المحتلة والقدس وهم ينتظمون فى تجمعات عدة أبرزها: لجنة الشرق الأوسط، صحيفة العدالة فى الشرق الأوسط- لجنة العمال فى الشرق الأوسط، مجلس تنمية التفاهم البريطانى- العربى، لجنة القدس، الأحرار من أجل فلسطين[٣٨].

وكانت هناك جماعات مؤيدة تماما لفتح والمقاومة أبرزها: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام للطلبة العرب، جماعة القزم الأسود، اتحاد العمال الهنود فى بريطانيا، اتحاد العمال الباكستانيين في بريطانيا، رابطة الطلاب الاشتراكيين، غير أنها كانت تجمعات صغيرة ومحدودة التأثير قامت في وقت لاحق على عام ١٩٦٧[٣٩].

٣- فرنسا

عقد مجلس الوزراء الفرنسى فى ١٥ يونيو ١٩٦٧ جلسة برئاسة ديجول صدر على أثرها بيان أعاد تأكيد الموقف الفرنسى الرسمى الحيادى لفرنسا ورفضها لأية مكاسب إقليمية عن طريق العدوان المساح، وأعلن أن فرنسا لن تعترف بأى"أمر واقع" إقليمى ناتج عن الحرب فى الشرق الوسط، وان تسوية يجرى التفاوض بشأنها بحرية وتقبل من جميع الأطراف المعنية وتقر من الأسرة الدولية". هى الكفيلة بحل جميع المشاكل العالمية[٤٠].

ولم يخل الموقف الرسمى، برغم حياده الظاهر، من صعوبات داخلية أثارتها الضغوط الصهيونية المتنوعة حتى أصبحت أزمة الشرق الأوسط، لفترة غير قصيرة، إحدى أهم المشاكل "الداخلية" فى فرنسا. وقد ظهر استفتاء أجرته " مؤسسة الرأى العام" الفرنسية خلال الأزمة حيث أجاب ٥٨٪ من

الفرنسيين بأنهم " يتعاطفون" مع إسرائيل، مقابل ٢٪ فقط يتعاطفون مع العرب، ولم يخل منها الاستفتاء من التناقض إذ أظهر فى نفس الوقت أن شعبية "ديجول" ارتفعت بعد إعلانه حياد فرنسا، وهو حياد تعرض لانتقادات من جانب إسرائيل[٤١].

وعموما، فإن فرنسا ظلت من أكثر الدول الغربية تفهما لوجهة النظر العربية فى سبيل إيجاد حل لمشكلة فلسطين والنزاع العربى الإسرائيلى فى فترة ما بعد يونيو ١٩٦٧، ولا تقتصر أهمية هذا الموقف على حدود فرنسا ذاتها، بل أنه امتد بتأثيراته إلى كثير من دول السوق الأوربية المشتركة وبدرجات مختلفة، وهى دول تضررت مصالحا بشكل واضح ومباشر نتيجة إغلاق قناة السويس ويهمها الحفاظ على إمدادات البترول العربية إليها.

وعلى أثر التأكيدات الفرنسية المتلاحقة لموقفها الانحيازى من النزاع العربى الإسرائيلى، صعد أشكول موقف الشعب الإسرائيلى الرسمى إلى مستوى الانتقاد الصريح للموقف الفرنسى، فيما أصبح بداية حوار إسرائيلى فرنسى غير مباشر استمر بصورة متقطعة حتى نهاية عام ١٩٦٧ وتركز بصورة خاصة حول الخطر الفرنسى على شحن طائرات الميراج لإسرائيل.

وقد ردت الفرنسية على الحملة الإسرائيلية بتأكيدات جديدة لموقفها اللانحيازى وجاء الرد المباشر من الرئيس ديجول نفسه فى خطاب ألقاه فى التليفزيون الفرنسى فى ١٠ أغسطس وأعلن فيه أن سياسة فرنسا الخارجية تعمل فى سبيل التقدم ، إدانته للعدوان الإسرائيلى فى حرب يونيو[٤٢]. ومن جهة أخرى قابل هذا الفتور فى العلاقات الفرنسية الإسرائيلية تطور ملموس فى العلاقات الاقتصادية الفرنسية العربية وخاصة فى مجالات الاستثمار النفطية والتبادل التجارى، وقد وافقت الحكومة الفرنسية أيضا على تقديم تسهيلات ائتمانية لمصر قيمتها ٥٥ مليون فرنك وفى المساهمة فى إنشاء مؤسسة للدراسات البترولية وعلى توسيع شبكة مدارس الليسية فى مصر، وبالمثل قدمت فرنسا للبنان قروضا قيمتها ١٢٦ مليون فرنك لتمويل مشاريع

صحية وتطوير وسائل المواصلات[٤٣]. وأيضا حصلت العراق على قرض قيمته ثلاثة ملايين دينار تغطية جزء من نفقات مد خطين لأنابيب الغاز من كركوك إلى بغداد تقوم إحدى الشركات الفرنسية بإنشائها[٤٤].

وبعد إن وافقت فرنسا على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ حدد الجنرال ديجول فى مؤتمر الصحفى الشهير بتاريخ ١١/٢٧ /١٩٦٧ محور السياسة الفرنسية فيما يختص بأزمة الشرق الأوسط، فلقد قال ديجول أن أى حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب التوصل إليه دوليا وأن يرتكز على مبدأ الجلاء عن الأراضى المحتلة بالقوة وعلى إنهاء حالة الحرب واعتراف جميع الدول المعنية ببعضها البعض وقال أن على الأمم المتحدة مدعومة بالدول الأربع الكبرى أن تضمن بقواتها الخاصة خطوطا واضحة للحدود ونظاما لحرية الملاحة لجميع البواخر فى خليج العقبة وقناة السويس، وقد ربط ديجول أى اتفاق أو تسوية للازمة بحرب فيتنام والحرب الدائرة بين المعسكرين بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

لقد اعتبرت السياسة الفرنسية إن الحل الحقيقى للأزمة لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال اتفاق الدول الكبرى لأن أزمة المنطقة جزء من الأزمة الأشمل بين السوفيت والأمريكيين بشكل خاص، ولكن إسرائيل عارضت بشدة هذا الاتجاه على اعتبار أنه حل خارج عن إرادة دول المنطقة ولا يشركها فى حل النزاع، أى إنه يرفض مبدأ المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل والذى تصر عليه إسرائيل[٤٥].

و أما بخصوص المقاومة الفلسطينية فإن الحكومة الفرنسية سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بافتتاح مكتب لها فى باريس فيما بعد، ولكنه تصرف لا يعنى الاعتراف بحركة المقاومة الفلسطينية أو بفتح وشرعية عملها ضد إسرائيل. وهى وإن كانت تنقد أعمال إسرائيل فى المناطق المحتلة وإجراءات ضمنها لمدينة القدس وحثها على الانسحاب من الأراضى التى استولت عليها بعد عام ١٩٦٧ إلا أن فرنسا فى نهاية الأمر أصرت على ضرورة

الحفاظ على إسرائيل كحقيقة واقعة، ويمكن تلمس بعض العطف أو تبرير أعمال فتح والمقاومة الفلسطينية فى كلمات ديجول١٩٦٧/١١/٢٧ حيث قال: (والآن تنظم إسرائيل والاحتلال فى الأراضى التى استولت عليها وهذا الاحتلال لا يمكن أن يتم دون ضغط وتنكيل وطرد، مما يؤدى إلى المقاومة التى تسميها إسرائيل إرهابا[٤٦].

وقد أثار ديجول بذلك ضجة ذات أبعاد دولية، وهزت ملاحظاته — عن تعبيرات اليهود– "العام القادم فى القدس" وبروز دولة إسرائيل والمصممة على العدوان التوسع– وقد أقلقت هذه الملاحظات الطمأنينة الصهيونية فى فرنسا وأوروبا بصفة عامة وقسم الرأى العام اليهوى بالنسبة لمواجهة التساؤلات التى أثارها، كما فاجأ عنف الشجب الديجولى لتصرفات إسرائيل الرأى العام الإسرائيلى الرسمى والشعبى على السواء وكذا الرأى العام الفرنسى والعالمى خاصة وقد اتهم الرئيس الفرنسى إسرائيل للمرة الأولى علنا بالعدوان المتعمد على الدول العربية[٤٧].

ومع أن النفوذ الصهيونى فى التأثير على الحياة السياسية الفرنسية من تأييد معظم الأحزاب، إلى مناصرة الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيرى، إلى تعاطف ما يقرب من نصف مليون يهودى فرنسى مع إسرائيل، إلى تكوين جمعيات خاصة بالنفوذ الصهيونى أهمها"هيئة مناهضة العنصرية واللاسامية والدعوة إلى السلام، وأيضا "العصبية الدولية ضد اللاسامية"، ومع كل هذا فقد حدثت تحولات فى الرأى العام الفرنسى لصالح المقاومة الفلسطينية المسلحة والقضية الفلسطينية وهو ما يستدعى وقفه للتفسير والتحليل. فقد تكونت فى الفترة التالية ليونيو ١٩٦٧ لجنة نصرة الثورة الفلسطينية والثورات العربية، واتخذت موقفا داعيا إلى دعم الكفاح الفلسطينى ورفض جميع الحلول"الاستسلامية" (أى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧) وذلك من وجهة النظر هذه. وظهرت فى نفس الفترة تقريبا" مجموعة الأبحاث والعمل من أجل تسوية القضية الفلينية وهى عبارة عن تجمع لشخصيات ذات آفاق

سياسية مختلفة(من الديجوليين إلى الشيوعيين مرورا بالديمقراطيين المسيحيين ومختلف فئات اليسار). وكان دافع اللقاء هو رفض"المفهوم" الصهيونى للتاريخ وإدانة العدوان ومحاولة إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين يرتكز على إزالة آثار العدوان" مع الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطينى وقد تزعم هذه المجموعة "ماكسيم رودنسون" وهو كاتب فرنسى من أصل يهودى ومستشرق مهتم بقضايا الشرق الوسط وقد أعلن مرار عن رغبته فى الالتزام بالموضوعية فى دراسة مشاكل المنطقة دون التحيز لإسرائيل وقد عرف عنه اشتراكه فى ندوات عديدة عن الشرق الأوسط حاول خلالها التقريب بين وجهات نظر كل من اليهود والعرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة وتميزت كتاباته بالطابع الفلسفى العميق المستند إلى الوثائق والأحداث التاريخية ولا سيما مؤلفه القيم: إسرائيل والرفض العربى[٤٨].

وقد أيد الحزب الشيوعى الفرنسى"مكسيم رودنسون" و"وجاك بيرك" و"ريمى بلاشيرا" وبعد ذلك بشهر تكونت"رابطة التضامن الفرنسى- العربى"وهى ذات طابع رسمى وأهداف هذه الرابطة هى: تدعيم تضامن الفرنسيين تجاه ضحايا صراع الشرق الأدنى وخاصة اللاجئين الفلسطينيين ضد أوضاع وتطور الشعوب العربية،كذلك أعلن المسيو روشيه **Rochet** السكرتير العام للحزب الشيوعى الفرنسى فى ١٩٦٧/١١/٢١ "أننا نقف بجانب الشعوب العربية التى تحارب لأجل الاعتراف بحقوقها القومية، ونحن نؤيد حلا سليما فى الشرق الأوسط، حلا يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت فيها قبل يونيو الماضى، كما نؤيد الاعتراف بحق إسرائيل فى البقاء وتؤيد الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين العرب[٤٩] .

٤- ألمانيا الغربية:

يكاد يقوم بين منظمة فتح خاصة وبعض الأوضاع القائمة فى ألمانيا الغربية نوع من العلاقة الخاصة، وهذه الخصوصية ليست نتاج الاتصال مع حكومة ألمانيا الغربية، بل هى نتيجة وجود تجمعات لا بأس بها من

الفلسطينيين هناك وتأثير ذلك على نشاطاتها، فقد التحق "ياسر عرفات" بجامعة شتتوجرات وسرعان ما ذاع صيته بين الطلبة العرب، وفى أواخر الخمسينات أسس "ياسر عرفات" و" هانى الحسن" و "خليل الوزير" منظمة فتح وشاركهم زملاء آخرون فى شتتوجارت وفى جامعات أخرى فى ألمانيا والنمسا، وأخذوا يشرحون بالتفصيل مبادئ وعقائد حركة فتح وكان هدفهم الأول هو تحرير فلسطين وكانت المشاكل العربية الأخرى تعتبر هدفا ثانويا وقرروا أن على الفلسطينيين أنفسهم أن يحاربوا لتحرير وطنهم[٥٠].

وقد وجهت ألمانيا الغربية منذ البداية عناية خاصة لعلاقاتها مع إسرائيل وذلك تحت ضغط معاناتها من عقدة الذنب تجاه معاملة النازية لليهود ونتيجة ضغوط الولايات المتحدة عليها، ونتيجة ضغط رجال المال اليهود فى العالم عليها وتجاوبا مع ذلك فقد قامت ألمانيا الغربية بتقديم معونات وقروض اقتصادية هائلة لإسرائيل بالإضافة إلى التعويض الفردى والجماعى، وكان لهذا دور هام فى بناء وتدعيم اقتصاد وكيان إسرائيل[٥١].

كذلك قامت ألمانيا الغربية بتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل[٥٢]، ذو تكليف من الولايات المتحدة تولت ألمانيا الغربية توريد الأسلحة لإسرائيل إلى أن انكشف دورها فتوقفت عن ذلك عام ١٩٦٥ ولكن مختلف المعدات وصور العون العسكرى لم تتوقف، فقبل نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ تلقت إسرائيل شحنة كبيرة من الكمامات الألمانية الواقية من الغازات، بل يقال أن بعض القيادات العسكرية الألمانية شاركت بالمشورة فى وضع خطة الهجوم الإسرائيلى الصاعق على البلاد العربية فى يونيو ١٩٦٧ وعادت إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ تتلقى شحنات أسلحة من ألمانيا الغربة [٥٣].

وعلى الصعيد السياسى أعلنت ألمانيا الغربية إنها تؤيد تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، ولكنها حاولت الحذر وتغليف موقفها هذا، فلم تتدخل بتفصيلات أو مقترحات حول سبل تطبيق القرار المذكور،

وفـى مناسـبات قليلة، أوضحت أنها تؤيد التفاوض بين الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط.

وبـصفة عامـة فقد وقف الرأى العام الألمانى موقفا مؤيدا لإسرائيل، غير أنه بعد عدوان ١٩٦٧ طرأ بعض التطور والتحول فى الرأى العام الألمانى ممثلا فى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والتجمعات الكنسية وجزء صغير من الحـركة الطلابـية نحـو تفهـم أكثـر مـن لوجهـة النظر الفلسطينية والعربية فى النزاع العربى الإسرائيلى[٥٤].

أمـا المقاومـة الفلـسطينية وخاصـة فتح فإنه أقامت معظم اتصالاتها مع قطـاع الـشباب الألمانـى حـيث تلقت تأييدا قويا بين الجزء الأكبر من الحركة الطلابـية الألمانـية التـى ضـمت عناصـر يـسارية وأيـضا يمينـية والتى ترى أن إسرائيل بلدا ذو أهداف توسعية وإن فى البلاد العربية قوى تقدمية.

كـذلك تمـتعت فـتح بظروف فى ألمانيا الغربية حيث نحو عشرين ألف عامـل عربـى، ١٦ ألفـا من الطلبة العرب[٥٥]،ومن بين هؤلاء نسبة لا بأس بها مـن الفلـسطينيين يـضمهم فرع للاتحاد العام لعمال فلسطين وفرع آخر للاتحاد العـام لطلـبة فلـسطين وهـؤلاء العمال والطلبة على إلمام بطبيعة العقلية الألمانية وأسلوب التعامل وسبل التأثير والدعاية الإعلامية والسياسية واكتساب النفوذ.

كـذلك فلقـد كان لاتحاد العمال والطلبة الفلسطينيين فى ألمانيا دور هام فـى المـساهمة المالـية والـتطوع للعمـل العـسكرى والـسياسى حين باشرت فتح عملياتها العسكرية.

وبـصفة عامة بقيت العناصر الفلسطينية التى أتت من ألمانيا الغربية من أفـضل العناصـر التـى شـاركت فـى عمـل فـتح وظـل اتحـادى العمال والطلبة الفلسطينيين والاتحادات العربية من أهم القوى الثورية المساعدة لحركة المقاومة الفلسطينية فى ألمانيا الغربية قبل وبعد ١٩٦٧.

٥- الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية

على أثر حرب يونيو، وفى جو النكسة العسكرية العربية، أطلقت موسكو دعوتها لإيجاد "حل سلمى"للنزاع العربى الإسرائيلى ذلك فى وقت كان فيه بعض الزعماء العرب يدعون إلى مواصلة النضال المسلح ضد إسرائيل – وقد اعتبرت بعض الأوساط العربية الدعوة السوفيتية فى هذه الفترة دون مستوى الأحداث فى الشرق الأوسط واستمرارا لتراجع سوفيتى بدأ قبل نشوب الحرب – وربما كان أحد عوامل تشجيعها. بالنسبة للتقويم الاستراتيجى الإسرائيلى– وظهر فى الضغوط السوفيتية على العرب، التى كشفها عبد الناصر فى خطابه فى ٩ يونيو للأحجام عن أى عمل عسكرى ضد إسرائيل.

ثم تبع هذه المرحلة من التفاوت فى مواقف الدول العربية بين بعضها البعض من جهة، وبينها وبين الاتحاد السوفيتى السابق من جهة أخرى،عملية جلاء للعلاقات العربية السوفيتية ما بعد النكسة. بدأت هذه المرحلة، من الجانب العربى، بتنسيق أولى للموقف العربى عن طريق الاتصالات المستمرة بين الزعماء العرب طيلة النصف الثانى من يونيو، وفى مؤتمر قمة مصغر عقد فى القاهرة فى أواسط يوليو. ومن الجانب السوفيتى بدأ هذه العملية بتجميع الصف الشيوعى فى أوروبا الشرقية وتدعيم الموقف السوفيتى من الأزمة بشبه إجماع من دول الكتلة الشرقية.

وقد كان أول اتصال عربى سوفيتى ضمن نطاق عملية جلاء العلاقات بين الجانبين أثر الحرب مباشرة، وقام بهام الرئيس الجزائرى "هوارى بومدين"–أحد زعماء الدعوة لاستمرار النضال المسلح ضد إسرائيل – فسافر إلى موسكو فى ١٢ يونيو وسط تقول بأنه حضر للتعرف موقف موسكو من الوضع الذى تلا الحرب فى الشرق الأوسط.

واستمرار لمساعى تقريب وجهات النظر بين الجانبيين العربى والشيوعى وصل "بودجورنى" إلى القاهرة فى ٢١ يونيو على رأس وفد سوفيتى رسمى، ولم يكن هناك مفر أن يعتبر السوفيت هزيمة مصر هزيمة أليمة لهم

أيضا، وتذكر إحدى الدراسات[٥٦]، إن عبد الناصر قد شجع هذا الاتجاه لديهم لأنه كان يرى أن من شأن مثل هذا الاعتقاد أن يزيد ارتباطهم بأزمة الشرق الأوسط وتطوراتها، وتلك كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن بها مواجهة التفوق الأمريكي في تلك المنطقة.

على أن زيارة "بودجورني" لم تسر سيرا حسنا، فقد كان السوفيت من ناحية غاضبين في طبيعة الحال لأن بعض أحدث أنواع أسلحتهم وقعت في أيدي الإسرائيليين وسلمت إلى الأمريكيين، وكانوا كذلك يرون أن مطالب المصريين من الأسلحة الجديدة مبالغ فيها. وكانت القيادة المصرية من جانبها قد شكت من أن مدى الطائرات "الميج" و"السوخوي" الموجودة لديها محدودة جوا، وطلبت طائرة مقاتلة- قال عبد الناصر "حسنا جدا إذن... غني مستعد في هذه المرحلة الدفاعية الأولى أن أترك الدفاع الجوي كله عن مصر للاتحاد السوفيتي".

كذلك كان هناك بعض سوء الفهم بالنسبة إلى مطالب السوفيت الخاصة بمنحهم تسهيلات لأسطولهم. ولقد بدأ "بودجورني" بأن طالب بمركز قيادة في الإسكندرية للسفن السوفيتية في البحر الأبيض المتوسط، وجاء مطلبه هذا متفقا مع تفكير عبد الناصر الذي كان قد توصل إلى أن تعزيز الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط هو في مصلحة عالم عدم الانحياز كله. وكان يأمل في إمكان الوصل إلى نوع من التكافؤ بين الأسطول السوفيتي والأسطول السوفيتي والأسطول السادس يضع بنهايته للبحر الأبيض المتوسط كبحيرة أمريكية.

وفي اجتماع ثان طالب "بودجرني" بمركز قيادة وورشة إصلاح للسفن في الإسكندرية، ثم اقترح أن يتولى رجال البحرية السوفيتية حراستها، وبعد ذلك اقترح لضمان الأمن أن تسلم هذه المنطقة كلها- مركز القيادة وورشة الإصلاح، ومساكن الحرس إلى الروس، وبينما ذلك كله مطروح للمناقشة تساءل "بودجورني" في اجتماع آخر عما إذا كان يمكن السماح برفع العلم السوفيتي

على المناطق التى ستحدد لهم وعند هذه النقطة توقف عبد الناصر عن المناقشة وقال غاضبا: " هذا استعمار بالفعل ... معنى ذلك أننا سنعطيكم قاعدة" وهنا تراجع "بودجورني" قائلا إنه لم يكن يقصد ذلك، وإن القصد كله كان حرية العمل لمساعدة مصر.

والحقيقة – كما ترى هذه الدراسة– [٥٧] إن عبد الناصر كان يتبع سياستين متناقضتين. كان يحاول أن يجعل الروس يرون فى هزيمة مصر هزيمة لهم، ويعمل على زيادة عونهم لها إلى درجة السماح لهم بأن يتولوا مؤقتا على الأقل مهمة الدفاع الجوى عنها. لكنه كان فى الوقت نفسه يقول لهم: "لا قاعدة... ولا علم أحمر".

وفى اجتماع آخر بين"عبد الناصر" والماريشال" زخاروف" الذى جاء مع "بودجورنى" وألقيت عليه مسئولية كل جوانب المعونة الروسية فى إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، قال "زخاروف" لعبد الناصر: إنه إذا كان يريد نتائج سريعة– وكان الجميع لا يزالون يعتقدون باحتمال استئناف القتال من جانب إسرائيل– فإن الحاجة تستدعى مزيدا من مستشارى التدريب الروس زيادة على بضع المئات من الموجودين حاليا لديه. ورد عبد الناصر بأنه مستعد لقبول عدد من المستشارين يصل إلى مستوى اللواء، وهكذا أصبح لكل قائد لواء مستشار سوفيتى معين له، وكان عددهم قد بلغ حينذاك ١٥٠٠ مستشار. وكان لابد من أن يصبح هؤلاء المستشارون الجانب مصدر بعض الاحتكاك، لكن عبد الناصر أصر على ألا يسمح لأى أمر يتعلق بالكرامة أو الكبرياء بالتدخل فى أعمالهم وكان يقول أن على المصريين أن يتعلموا[٥٨].

وهناك بعض الآراء الضمنية[٥٩] الأخرى التى ترى أن حرب ١٩٦٧ قد أدت إلى هزيمة مصر وسوريا فحسب بل أيضا إلى هزيمة السياسة السوفيتية، وقد خرج السوفيت منها باتجاه دولى جديد بالنسبة للمنطقة وهو العمل على عدم الوصول بأى مشكلة إلى إعلان حالى الحرب لأن أى حرب جانبية بين الدول العربية أو حرب محلية يمكن أن تؤدى إلى حرب مع إسرائيل،

وإسرائيل هى الولايات لمتحدة، والاتحاد السوفيتى حريص على ألا يواجه حربا مع الولايات المتحدة حتى لو بدأت بحرب فى سيناء والجولان.

وتستطرد هذه الآراء فتذكر أن مصر استسلمت استسلاما كاملا للسوفيت بعد هزيمة عام ١٩٦٧ معتمدة عليهم فى استعادة القدوة على رد الهزيمة، والذى يراجع جداول المعاملة بين مصر والاتحاد السوفيتى يجد فرقا بينها قبل عام ١٩٦٧ وبعد عام ١٩٦٧ وإلى حد وصلت إلى عرض قيادة القوات الجوية المصرية وقيادة الدفاع الجوى ليتولاها قادة سوفيت وإلى حد أن أصبحت فى مصر مواقع عسكرية مقفلة على السوفيت[٦٠].

وإلى جانب زيارة"بودجورني" للقاهرة ثم تكملة جولته العربية بزيارة سوريا والعراق، فإن الاتحاد السوفيتى السابق ومعه دول أوروبا الشرقية قد بادروا إلى عقد عدة مؤتمرات لبحث الأزمة والعدوان الإسرائيلى على الدول العربية وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين تلك باستثناء رومانيا- وإسرائيل فى ١٩٦٧/٦/١٠، وما هو يستدعى تفسير موقف رومانيا.

فقد اتخذت رومانيا موقفا متحيزا عن بقية دول أوروبا الشرقية إزاء أزمة الشرق الأوسط، فقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى عدة بيانات إلى جانب تصريحات الرسميين الرومانيين، وكلها تتلخص فى إن رومانيا تمتنع عن إدابة إسرائيل بالعدوان وهى ترى ضرورة التوصل إلى تسوية سليمة تضمن انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة والتخلى عن قرار ضم القدس العربية، وتوفر كذلك حق كل دولة فى الوجود المستقبل، كما أيدت رومانيا التعايش السلمى بين العرب والإسرائيليين واقترحت على الطرفين المعنيين الجلوس على مائدة المفاوضات وجها لوجه لإيجاد حلول تخدم الشعوب المعنية وتؤمن السلام للمنطقة ولم توقع رومانيا بيان موسكو فى ١٩٦٧/٦/٩ وامتنعت عن حضور مؤتمر القمة الشيوعى الذى عقد فى بودابست من ١٠-١٩٦٧/٧/١٢[٦١].

وعموما فقد تصور السوفيت وحلفاؤهم فى أوروبا الشرقية أن تسوية الأوضاع فى الشرق الأوسط نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ تقتضى الوصول إليها عن طريق حل سلمى لا عسكرى، أى ضرورة تجنب السوفيتى والولايات المتحدة[٦٢]، ويبدو أن هذا هو أهم وأخطر ما نتج عنه اجتمع جلاسبورور بالولايات بين الرئيس الأمريكى "جونسون" ورئيس الوزراء السوفيتى "كوسيجين" فى ١٩٦٧/٦/٢٣.

وقد تعددت زيارات الشخصيات العربية إلى موسكو فى الفترة ما بعد عدوان يونيو ٦٧ وحتى نهاية العام. فقد سافر الرئيسان العراقى والجزائرى "عارف" و "بومدين" إلى موسكو خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو ١٩٦٧ على أثر مؤتمر القمة المصغر الذى عقد فى القاهرة فى هذه الفترة، وبدلا من أن يجد الرئيسان فى موسكو "بومدين" و"عارف" ما يشجعهما على المضى فى آرائهما المتطرفة تلقيا النصح بالتزام جانب الاعتدال. ويقال إنه عندما راح الرئيس "بومدين" يشرح ما تنطوى عليه سياسة التعايش السلمى مع إسرائيل من مضار، رد عليه "كوسجين" قائلا: " وما ظنك بالحرب النووية؟" وأكثر من ذلك نشرت جريدة "برافدا" بعد بضعة أيام من هذا اللقاء أى فى يوم ٣ من أغسطس، مقالا نددت فيه "بالنداءات الهستيرية" التى يطلقها الزعماء العرب[٦٣].

كذلك زار رئيس الأركان المصرى عبد المنعم رياض موسكو فى آخر يوليو وفى ٤ سبتمبر تم أول اتصال عربى سوفيتى بعد مؤتمر القمة فى سبتمبر حيث قام وزير خارجية مصر" محمود رياض" بإجراء مباحثات مع وزير الخارجية السوفيتى "أندريه جروميكو" وفى أول أكتوبر زار ثلاثة أشخاص سوفييت دمشق، وفى ٢ أكتوبر وصل الملك حسين إلى موسكو فى أول زيارة رسمية له إلى الاتحاد السوفيتى.

وقد قبل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر١٩٦٧ وعمل على تنفيذه بكافة الوسائل بغية وضع هذا القرار موضع

النفاذ، كما شارك بالتصريحات وتقديم المقترحات فى إعطاء رؤيته حول خطوات التنفيذية الكامل لقرار مجلس الأمن، فقالت"ألازفستيا" إن القرار يتضمن نقاطا تتعلق بالاعتراف بسيادة ووحدة واستقلال كل دولة فى المنطقة، وبحرية الملاحة فى المضايق الدولية وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين"." غير إنه لا يوجد ثمة شك بان تنفيذ هذا القرار..سيصبح ممكنا فقط بنتيجة تصفية آثار العدوان الإسرائيلى، أى بانسحاب جميع القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها" وأكدت البرافدا إنه "لذلك" وجد الاتحاد السوفيتى إنه من الممكن الاقتراع إلى جانب هذا القرار فى مجلس الأمن(٦٤).

وفى ٢٧ نوفمبر هاجمت "البرافدا" إسرائيل والمتهورين العرب فى نفس الوقت لردة فعلهم تجاه قرار مجلس الأمن. وكرر المعلق"قسطنطسن فشتنتسكو" النظرة السوفيتية للقرار فقال: بأنه "رغم كل غموضه والطباع إزالة عدم ملاحظة وجود"بعض المتهورين" فى العواصم العربية(٦٥).

ورغم تعليقات الصحف السوفيتية دفاعا عن قرار مجلس الأمن، فقد ظهر فى أواخر عام ١٩٦٧ إن موسكو بحاجة إلى" تظاهرة قوة" فى الشرق الأوسط تشعر العرب وإسرائيل إن موافقتها على قرار مجلس الأمن لا يعنى تخليها عن سياسة دعم الموقف العربى تجاه إزالة آثار العدوان، فقامت عشر قاذفات قنابل سوفيتية من طراز "تى-يو ١٦" بزيارة القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٦٧ زحلقت فى المجال الجوى المصرى فيما وصفته جريدة"الجارديان"(٦٦) بأنه تفى "بداية حرب العصاب" للضغط على إسرائيل للوصول إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط(٦٧).

ويمكن تتبع الخطوات التنفيذية الكاملة لقرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ حسب الرؤية السوفيتية ف جلاء القوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ وأن يبدأ الانسحاب الإسرائيلى بعد أن توقع الدول العربية وإسرائيل لدى مجلس الأمن بيانا بقبول تسوية متفق عليها من الفريقين عبر المساعى التى يبذلها المبعوث الدولى الدكتور

"جونار يارنج" على أن تلزم التسوية جميع الفرقاء ووضع قوة من البوليس الدولى- تشارك فيها الدول الأربع الكبرى- على طول الحدود العربية الإسرائيلية من الجانبين وخصوصا فى النقاط الاستراتيجية مثل شرم الشيخ على أن يعتبر وجود هذه القوات تنفيذا لقرار مجلس الأمن المتعلق بالحدود الآمنة. وإن تجرى مباحثات بين الدول الأربع الكبرى وكل من الدول العربية وإسرائيل بشأن قضية اللاجئين وحرية الملاحة فى الممرات المائية(خليج العقبة وقناة السويس) وأن تعلن كل الدول العربية وإسرائيل إنهاء حالة الحرب والاعتراف المشترك بالسيادة لجميع دول المنطقة،وإن يتخذ مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة قرارا عن الضمانات الخاصة بالحدود العربية — الإسرائيلية وتعتبر الحدود التى كانت قائمة قبل يونيو ١٩٦٧ هى الحدود الآمنة.

وهذه الرؤيا تعنى أن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية تؤيد جلاء القوات الإسرائيلية عن كل الأراضى المحتلة وعودتها إلى خطوط يونيو ١٩٦٧، مقابل الاعتراف العربى بوجود إسرائيل وحقها فى العيش بأمن وسلام. وهى لا توافق على محادثات مباشرة بين العرب وإسرائيل، وتعطى الدول الأربع الكبرى ومجلس الأمن دورا هاما فى تقرير مستقبل الشرق الأوسط والعلاقات العربية الإسرائيلية.

وقد وجه الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية حمله انتقادية عنيفة ضد إسرائيل نتيجة رفضها تنفيذ قرار مجلس الآن، وتقبلها فى التشبث بموقفها إزاء هذا القرار، وقد ازدادت حدة النقد الشيوعى لإسرائيل بعد ثبوت اشتراك عناصر يهودية وصهيونية فيما يفد فى أحداث تشيكو سلوفاكيا وبولندا ونتيجة لحملة النقد والتشهير التى شنتها إسرائيل والعناصر الموالية لها فى كثير من بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول معاملة الاتحاد السوفيتى لمواطنين من اليهود.

وفيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية من مسألة حقوق الفلسطينيين، فقد التزمت الكتلة الشرقية فى الفترة التالية ليونيو

١٩٦٧ بتأييد حقوق الفلسطينيين المشروعة بشكل أعم وأوضح عنه فى الفترة السابقة، ورغم أهمية التأكيد على ضمان ومراعاة حقوق ومصالح الشعب العربى الفلسطينى، فإن الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية لم يوضحوا ما المقصود بذلك بالضبط، وأغلب الآراء ترجح أن المقصود بهذا هو العودة إلى توصية الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية وأيضا تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويض غير الراغبين فى ذلك، ويضاف إلى ذلك التساؤل الآتى: هل يرى الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه أن من حق الفلسطينيين أن يقاتلوا بكافة السبل لنيل حقوقهم ومصالحهم المشروعة؟

هناك القليل الذى نشر للإجابة على هذا التساؤل ومن أفضل ذلك التحليل الذى قدمته مجلة "الميزان" اللندنية فى مقالها "الاتحاد السوفيتى والمغاوير الفلسطينيين"[٦٨] فقد قالت المجلة "أن الاتحاد السوفيتى تجاهل نشاطات منظمات المقاومة الفلسطينية ومنها فتح أيضا كما أنه لم يوافق على شهر ما دعى "بالحرب الشعبية" واستنكر تشجيع السوريين لنشاطات" المجموعات الأسطورية الممزقة" واتهم الفدائيين بأنه موجة من قبل الاستخبارات العربية بقصد أضعاف موقف سوريا التقدمى؟ كذلك كان السوفيت متحفظون فى موقفهم من منظمة التحرير الفلسطينية.

وقالت مجلة "الميزان" فى نفس تحليلها أن السوفيت لم يجيزوا استئناف النشاط الفدائى بعد عدوان يونيو ١٩٦٧، الذى كان هذا النشاط هو أحد أسبابه الرئيسية، وحتى أنهم أشاروا على العرب بإيقافه".

وقد أوضحت بعض المصادر العربية من التفكير السوفيتى أن تحفظ السوفيت تجاه المقاومة الفلسطينية حددته مجموعة من الاعتبارات[٦٩] منها أن الاتحاد السوفيتى يرى أن "الطابع الغالب على حركة المقاومة لا يعدو- كما ونوعا — رد فعل مجموعة من المثقفين الوطنيين قد تكون متميزة بالشجاعة

وإنكار الذات إلا أنها تظل قصيرة النفس طالما أنها لم تكتسب العمق الشعبى الجماهيرى الكافى، كذلك فإن الاتحاد السوفيتى يرى عدم وضوح الخط السياسى لحركة المقاومة والأرضية الفكرية التى تنطلق منها بحيث كانت المواقف تتراوح بن أقصى اليمين وبين أقصى اليسار دون اعتبار للواقع ومتطلباته ولما هو تكتينكى وما هو استراتيجى.

وتجدر الإشارة إلى ما ذكره ياسر عرفات أن مطالب حركته الثورية الوليدة بأن يكون لديها مضمون اجتماعى تبدو سابقة لأوانها ولأن تحديد طبيعة نظام الحكم فى فلسطين بعد تحريرها تبدو "كمن . باع حلد الدب قبل أن يصيده"، أضف إلى ذلك الانقسام والتفكك فى حركة المقاومة الفلسطينية وعدم وضوح الصلة بينها وبين حركة التحرير العربية التقدمية واتجاه بعض أصوات المقاومة إلى المساواة بين موقف الاتحاد السوفيتى السابق وموقف الولايات المتحدة وذلك فيما يختص بموافقته على قرار مجلس الأمن حول أزمة الشرق الوسط.

والخلاصة أن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية يؤيدون من نضال الفلسطينيين ويعتبرونه تحررا وطنيا وعملا مناهضا للاستعمار ولكن شريطة أن يقف هذا النضال عند حدود إزالة آثار العدوان الإسرائيلى التى نتجت عن حرب يونيو ١٩٦٧، أى أن هذا النضال يجب أن يقف عند حدود لا يتخطاها ولا يجب أن يكون هدفه تحرير فلسطين كلها، وهذا امتداد لعدم موافقة السوفيت على حرب التحرير الشعبية ضد إسرائيل فى الفترة قبل يونيو ١٩٦٧.

وخطورة هذا الموقف تتمثل فى إنهاء المقاومة الفلسطينية أو القضاء عليها فى حالة إحلال التسوية السليمة فى الشرق الأوسط لأن مقتضيات وجودها قد زالت، والاتحاد السوفيتى السابق وحلفاؤه قادرون على التأثير على المقاومة الفلسطينية بحكم ما يقدمون لها من مساعدات لا تستطيع الاستغناء عنها، كذلك فقد حصر الاتحاد السوفيتى السابق تعامله مع المقاومة الفلسطينية فى هيئة التضامن الأفروأسيوى– وبذا لم تلتزم موسكو بأى شئ

محدد بدليل عدم سماحها للمقاومة بافتتاح مكتب لها فى موسكو حتى نهاية عام ١٩٦٧، بيد أن الاتحاد السوفيتى السابق قد أعطى عدة منح دراسية جامعية للفلسطينيين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام للطبلة الفلسطينيين[٧٠].

الصين الشعبية:

تتجسد الرؤيا الأيدلوجية للصين إزاء مشكلة فلسطين من طبيعة العلاقات القائمة بين الأطراف النزاع فى منطقة الشرق الأوسط ولمصالح الصين الشعبية فى هذه المنطقة.

فبخصوص الحركة الصهيونية ترى الصين إنها"حركة استعمارية بطبيعتها، ونشأتها، عدوانية فى أهدافها، عنصرية فى بنيانها، وفاشية فى أساليبها ووسائلها[٧١]"كذلك أعلنت الصين الشعبية شجبها للحركة الصهيونية وللوجود الإسرائيلى فى فلسطين، وأما بخصوص النظرة الصينية إلى إسرائيل فإن ماوتسى تونج زعيم الحزب الشيوعى الصينى وقتئذ قدر أن"الإمبريالية الأمريكية هى التى خلقت إسرائيل لأنها تخشى العرب[٧٢].

ويرى شواين لأى رئيس مجلس الدولة الصينى وقتئذ"أن إسرائيل هى مثال نموذجى لمحاولة الولايات المتحدة تهديد السلام والأمن فى العالم[٧٣].

وترى الصين الشعبية أن القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطينى هما محلا تأييد الشعب الصينى الصديق الوفى للشعب العربى الفلسطينى وللشعوب العربية فى الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار وضد الاستعمار الجديد والصهيونية[٧٤].

ولقد أوضحت الصين أن تأكيدها على عودة الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى تأسيسا على حقه التاريخى فى وطنه[٧٥]، ويجب ألا يعنى هذا أن الأمم المتحدة قد منحته هذا الحق أو أنها قادرة على تحقيق ذلك وبالتالى فإن استحوذا الشعب العربى الفلسطينى على حقه لا يتأتى بالجهود

الدولية وإنما يمكن الوصول إليه فقط عن طريق شن حرب تحرير شعبية مسلحة ضد الكيان الإسرائيلى".

وأكدت المصادر الصحفية فى هذا الفترة[٧٦] أن الصين رفضت إقامة أية علاقات مع إسرائيل أو الاعتراف بها وذلك رغم اعتراف إسرائيل بالصين اعترافا واقعيا منذ عام ١٩٥٠.

وكان أول اتصال بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية قد بدأ فى مارس ١٩٦٥ حيث قام وفد برئاسة الشقيرى بزيارة الصين بناء على دعوة من المؤسسة الصينية للشئون الخارجية" حيث قابل الوفد الزعيم الصينى ماوتسى تونج والمسئولين الصينيين واتفق الطرفان على قيام منظمة التحرير الفلسطينيين ببعثة لها فى بكين لتقوية تعاون البلدين المشترك وأن الشعب الصينى سيبذل" كل جهوده وكل ما يملك من وسائل سياسية أو غير سياسة لدعم نضال الشعب العربى الفلسطينى ومن أجل العودة إلى وطنه[٧٧].

وبالفعل باشرت بعثة منظمة التحرير الفلسطينية عملها فى بكين منذ مايو ١٩٦٥، وقد مر الموقف الصينى من قضية فلسطين بتطور تاريخى ابتداء بعدم الاهتمام ثم انتقل إلى مرحلة التفهم الأولى منذ مؤتمر بانوندج عام ١٩٥٥ ولكنه لم يتبلور كلية بالتكامل والوضوح ألا منذ عام ١٩٦٥ انطلاقا من التأييد المطلق لحركة المقاومة الفلسطينية.

وقد رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكل الصادرات المختلفة لتنفيذه واعتبرته تواطؤا سوفيتيا أمريكيا يشكل خيانة كبيرة للمصالح العربية، كما هاجمته صحف الصين الشعبية[٧٨] واتهمت روسيا أيضا بخيانة مصالح العرب فى تصويتها إلى جانبه لأنه يعنى الاعتراف بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضى العربية المحتلة.

وكانت الصين ترى أن حل أزمة الشرق الأوسط لا يكون ألا بشن حرب تحرير شعبية واتباع الكفاح المسلح لاسترداد الأراضى العربية التى احتلت قبل

أو بعد يونيو ١٩٦٧ وفى هذا السياق فقد اعترفت بشرعية أمانى حركة المقاومة الفلسطينية[٧٩] وثقة بقدرة الفلسطينيين على تحقيق النصر الأكبر[٨٠].

كذلك اعترفت الصين رسميا بحركة المقاومة الفلسطينية وسمحت لكل من فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بإقامة علاقات وثيقة عام ١٩٦٧ حيث كان هدفها توحيد جهود كل منظمات المقاومة ضد إسرائيل، أيضا فقد قدمت الصين السلاح والعتاد والمؤن والذخيرة لكل من منظمات المقاومة الفلسطينية وخاصة فتح.

الهند:

كانت الهند فى طليعة الدول التى أيدت قضية العرب نتيجة لعدوان يونيو ١٩٦٧، ففى يوم ٦ يونيو وجهت انديرا غاندى رئيسية الوزراء اللوم إلى إسرائيل لتصعيدها الموقف إلى نزاع مسلح، وفى بيان تال يوم ٧ يونيو استمرت انديرا غاندى فى موقفها وادانت إسرائيل صراحة بالعدوان على العرب، وفى خطاب لها أمام اللجنة القومية لحزب المؤتمر التى كانت منعقدة فى نيهودلهى عقب الحرب مباشرة أوضحت انديرا غاندى المسائل الأساسية فى النزاع فقالت صراحة: "أن الهند مهتمة بإحلال السلام فى غرب آسيا" ثم قالت: " ولكن الشئ الواضح هنا هو أننا لا نستطيع الموافقة على سياسة أى بلد يحاول الاحتفاظ بثمرة العدوان أن الهند ليست دولة غير منحازة بين العدل والظلم[٨١].

وظلت أجهزة الإعلام الهندية على مآخذها على إسرائيل فهى تراها"دولة قائمة على أساس طائفى (دولة لليهود) وأخرجت الفلسطينيين العرب من ديارهم "وامتدت إلى وراء الحدود المقررة للدولة اليهودية بموجب قرار تقسيم فلسطين، واعتمدت على المال الأمريكى والسلاح البريطانى والإرهاب لفرض نفسها على فلسطين وتحيز ضد اليهود الهنود المقيمين فى إسرائيل، ولم تقدم شيئا على صعيد التضامن الأفروآسيوى أو عدم الانحياز أو مقاومة الاستعمار وهى غرسة أوروبية غربية فى غرب آسيا(الشرق الأوسط) وهى دولة عدوانية توسعية[٨٢]"، وهذا المفهوم الهندى لمشكلة فلسطين كن قد

وضع اسما كل من الزعيم الهندى المهاتما غاندى الأب الروحى للهند، والزعيم الهندى نهرو(٨٣) اللذين أكد أن فلسطين بلد عربى وينبغى أن تظل كذلك.

وهكذا أبدت الهند تعاطفا وتأييدا للدول العربية وذلك لعدة اعتبارات منها حرصها على بقاء علاقاتها التاريخية والثقافية والدينية مع العالم وأخذها فى الاعتبار قوة المسلمين الهنود ليس على الصعيد العدد فحسب بل على صعيد وجودهم وثقلهم السياسى وإدراكها لأهمية العلاقات الاقتصادية مع الوطن العربى فى صور إمدادات البترول. يتبادل السلع والخدمات وانتقال العمال ورؤوس الأموال(٨٤).

غير أن الموقف الهندى عاد وتحدد بالتصريح الذى أدلت به أنديرا غاندى فى ١٩٦٧/٨/٣ حيث قالت: " إننا أصدقاء لإسرائيل، ونحن نتعاطف مع ما يقاسيه الإسرائيليون من آلام، ولكن يجب أن لا ننسى فى الوقت نفسه أن خلق إسرائيل أدى إلى بعض المشاكل (٨٥)".

ومع ذلك وقفت الهند فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية مؤيدة لوجهة النظر العربية فى موقفها وتأكد ذلك حين نددت الهند باعتداءات إسرائيل المتكررة على الدول العربية بعد عدوان ١٩٦٧، وطالبت الهند بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بحيث يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ وأنه لا يجوز للمعتدى أن يجنى ثمرة عدوانه(٦٨).

وفيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين فقد أعربت الهند عن تضامنها وتأييدها لحقوق الشعب الفلسطينى العادلة والمشروعة(٨٧)، وهى تعتقد أن تسوية الأوضاع سليما فى منطقة غرب آسيا- على حد التعبير الهندى(٨٨)-لن يتيسر ما لم يؤخذ فى الحسبان قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وبصفة خاصة القرار رقم ١٩٤ الصادر فى ٤٨/١٢/١١ والذى قررت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة"أن اللاجئين الذين يرغبون فى العودة إلى ديارهم والعيش فى سلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك فى أقرب

وقت ممكن، ويجب أن تدفع تعويضات عن ممتلكات اللاجئين الذين لا يفضلون العودة، كما يجب تعويض الأضرار التى لحقت بالممتلكات وفقا لمبادئ القانون الدولى التى تلزم الحكومة أو السلطات المسئولة بدفع تعويضات عادلة عن تلك الممتلكات".

٨- أمريكيا اللاتينية:

فى عام ١٩٦٧ كما فى ١٩٤٧-١٩٤٩ لعبت كتلة الدول الأمريكية اللاتينية دور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بمشكلة فلسطين، وقد تجلى هذا الدور بصورة خاصة فى أروقة الأمم المتحدة حيث كان للثقل العددى الذى تتمتع به هذه الكتلة أثر حتمى فى تطور المشكلة على الصعيد الدولى.

فنظرا لبعد هذه القارة عن الشرق الوسط، ولعدم وجود صلات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية وثيقة بين المنطقتين، كان من البديهى والمتوقع أن تكون الأمم المتحدة هى المجال الذى تستطيع فه دول أمريكيا اللاتينية أن تؤثر بصورة ما على مجرى المشكلة الفلسطينية وتطوراتها.

وقد قامت كتلة الدول الأمريكية اللاتينية أثناء عام ١٩٦٧ بخطوات تساند فيها إلى حد كبير الموقف الإسرائيلى، ونستطيع أن نعزى التأييد الأمريكى اللاتينى التواصل للجانب الإسرائيلى إلى العناصر الآتية:

أولا: النزعة الحقوقية التى يتميز بها الفكر السياسى فى أمريكا اللاتينية، بمعنى أن مجموعة هذه الدول مكونة من دول عديدة متفاوتة فى الحجم والغنى والقوة ولكنها متساوية تماما فى الحقوق[٨٩]، ومما يذكر- أنه فى هذا الإطار- فإن إحدى عشر دولة أمريكية لاتينية كانت بين الدول الاثنين والعشرين الأولى التى اعترفت بقيام إسرائيل وأن الدولة الثانية التى اعترفت إسرائيل بعد الولايات المتحدة كانت جواتيمالا، وطبقا لهذا المفهوم أيضا فقد دافعت دول أمريكيا اللاتينية عن مكاسب إسرائيل فى عدوان عام ١٩٦٧ باعتبار أنه ليس

هنالك تناقض بين هذه المواقف وبين سلامة الدول وسيادتها وحق الشعب فى تقرير مصيرها.

ثانيا: العمل الصهيونى الدائم وخاصة منذ الأربعينات فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية: وكان من ضمن الأنشطة الصهيونية بهذا الخصوص إقامة اجتماعات عامة وإلقاء محاضرات وكتابة مقالات فى الصحف والمجلات الرئيسية والقيام بكل عمل من شأنه أن يخدم الدعوة الصهيونية وينمى التأييد لها عند الرأى العام[٩٠]. وقد اشترك فى ذلك شخصيات بارزة نذكر منها على سبيل المثال"جوسية فيجيريس" (Hase Figueres) رئيس جمهورية كوستاريكه "أستولفو مور"(Astolfo Moore) رئيس مجلس النواب فى تشيلى، و "فرووكتورسو بيتالوجا (fuctuoso piltaluga) وزير جمهورية البيرو وعميد سابق فى جامعة سان ماركوس فى ليما العاصمة و"فاسكو نسيلوس"(Vasconcelos)المفكر والكاتب المكسيكى الشهير[٩١].

وفى المجال السياسى الدبلوماسى فإننا نجد أنه من بين الدول الأثنتى والعشرين التى جعلت شعاراتها فى القدس المحتلة بدلا من تل أبيب ضاربة عرض الحائط بالاعتراضات العربية المستمرة والموقف المتخذ من قبل معظم دول العالم بما فيها الدول الكبرى بالنسبة لوضع القدس، نجد عشر دول أمريكيا لاتينية قد فعلت ذلك وهذا يعتبر رمزا للتغلغل الإسرائيلى والصهيونى فى أمريكا اللاتينية.

وفى هذا السياق فقد أسست المنظمة الصهيونية شبكة من المنظمات والأجهزة الخاصة بها توازى الشبكة الدبلوماسية الإسرائيلية وتكملها وتنوب عنها وتقوم الأجهزة الحكومية بنشاط ظاهر فيها،وقد جاء فى تقرير دائرة التنظيم فى المنظمة الصهيونية المقدم إلى المؤتمر الصهيونى السابع والعشرين الذى انعقد فى القدس أن المنظمة أقامت خلال الفترة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ "علاقات وثيقة مع الهيئات التنفيذية فى جميع الجاليات (اليهودية).

فـى بلـدان أمـريكا اللاتينـية". وخاصـة فـى الأرجنـتين حـيث نظمـت حركة متطوعين للقتال فى إسرائيل أثناء حرب يونيو[٩٢].

وعمـوما فقـد اتخذ النشاط الصهيونى الإسرائيلى فى تحقيق أهدافه فى دول أمـريكا اللاتينية عدة سبل له منها تأثير الجاليات اليهودية المحلية على سياسـة بلادهـا وعمـل الأجهـزة الـصهيونية والإسـرائيلية المباشر فى مجالات مخـتلفة والقـيام بـتقديم المـساعدات الفنية والمالية من خلال برنامج له أهداف ونتائج سياسية واقتصادية ونفسية بالنسبة لإسرائيل.

ثالثا: نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها على تحديد مواقف دول أمريكا اللاتينية وهو ما يحتاج وقفة للتفسير.

أن الـسيطرة الأمـريكية الجزئية فى دول أمريكا الجنوبية الكبرى وشبه الكاملـة فـى دول أمـريكا الوسطى وبحر الكاريب منذ بداية القرن التاسع عشر واقع لا جدال فيه[٩٣]،ولسنا هنا بصدد الدخول فى تحليل استعمال هذا النفوذ للـتأثير علـى موقـف بعـض دول أمـريكا اللاتينـية من المشكلة الفلسطينية عبر تاريخهـا وتبيـنه حسب إرادة واشنطن وتكفى الإشارة التى الدور الأمريكى فى الـتغير المفاجـئ الـذى طرأ على موقف بعض الدول إبان التصويت على مشروع تقسيم فلسطين فى الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ من مناهضة التقسيم فلسطين فـى الأمـم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ من مناهضه للتقسيم إلى مؤيد له مما ضمن كسب المشروع للأكثرية اللازمة.

وقـد قـسم الكاتـب الأمريكى الذائع الصيت والمعادى للصهيونية الفريد ليلفـتال الـنفوذ الأمريكى إلى نوعين: نفوذ مباشر ونفوذ غير مباشر، أما النفوذ غـير المباشـر فنـتج عن كون دول أمريكا اللاتينية تعتبر نفسها جزءا من العالم الغربـى جغـرافيا وثقافـيا، أمـا الـنفوذ المباشـر أو بتغيير آخر الضغط السياسى والاقتـصادى فهـو ذلـك الـذى مارسـته واشـنطن كلمـا دعـت الحاجة إلى ذلك والأمـثلة كـثيرة مـثل الـضغط الـذى تعرضـت له هابتى بصدد موقفها ضد قرار

تقسيم فلسطين إذ اتصل حاكم ولاية أمريكي سابق، وسياسي ديمقراطي له علاقة متينة مع البيت الأبيض هاتفيا برئيس جمهورية هايتي[٩٤]، وكانت نتيجة هذه المكالمة "أن بدلت هايتي موقفها وصوتت في اليوم التالي مع قرار التقسيم" وفي الوقت نفسه، أعلمت مصادر موثوق بها بعض البعثات اللاتينية أن مشروع مد أوتوستراد عبر القارة الأمريكية الذى كان عندئذ قيد البحث من قبل واشنطن وكانت أمريكا اللاتينية تعتبره في غاية الأهمية اقتصاديا، مرهون بمواقفها من قرار التقسيم[٩٥]. هذا فيما يتعلق بأحداث ١٩٤٧ –١٩٤٨ التي رأت قيام إسرائيل ودخول مشكلة فلسطين مسرح الأمم المتحدة، وكانت دول القارة الأمريكية تشكل في ذلك الحين ٤٠٪ من عضوية، أما في عام ١٩٦٧، عندما شغلت هذه المشكلة المنظمة العالمية على أثر العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو، فقد كان موقف كتلة أمريكا اللاتينية الموحد شبيها بموقف الولايات المتحدة من حيث القيود الواردة على انسحاب القوات الإسرائيلية.

هوامش الفصل

(١)- تسلسل هذه الأحداث والظروف المحيطة بها نشرتها مجلة:

No. 10.1971 Military Review التى تصدرها قيادة الجيش الأمريكي.

(٢)- الأهرام ١٩٦٧/١١/٢٥.

(٣)- الأهرام ١٩٦٧/١١/٧.

(٤)- أى البحر الأبيض المتوسط ، راجع محمد حسنين هيكل: عبد الناصر.. والمقاومة الفلسطينية فى الأهرام ١٩٧٠/١٢/٢٥.

(٥)- الأهرام ٢٠، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣، ٢٤ -١١- ١٩٦٧.

(٦)- الأهرام ١٣، ١٥ ، ٢٤ ، ٢٨-١٢-١٩٦٧.

(٧)- الثورة ٣٠-٨-١٩٦٧.

(٨)- نعنى بذلك مؤتمر الخرطوم.

(٩)- النهار ١٦، ٨/١٧، ١، ٢، ١٩٦٧/٩/٨.

(١٠)- النهار ٢٧، ٣٠-١١-١٩٦٧.

(١١)- أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائى الفلسطينى(الحلقة الثالثة (شئون فلسطينية رقم ٧-مارس ١٩٧٢ ص ٣٣-٣٤، حزب البعث الاشتراكى: المكتب الثقافى القيادة القطرية للتنظيم الفلسطينى الموحد الوعى الثورى، العدد ٨ آزار- مارس - ١٩٧٠ من ص ١٥-١٧.

(١٢)- النهار ١٩٦٧/١١/٤.

(١٣)- الحياة ١٩٦٧/٦/٨.

(١٤)- نفس المصدر السابق ١٩٦٧/٧/٦.

(١٥)- النهار ١٩٦٦/٨/٤.

(١٦)- المصدر نفسه ١٩٦٧/٩/١٠.

(١٧)- راجع: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧ مرجع سابق، وثيقة رقم ٥٦٣ ص ٨٠٤.

(١٨)- النهار ١٠/ ١٩٦٧/١١.

(19)-New york Times, New Yok 30L6L1967.

(20)- Davis, John H. Evasive peace: Astudy Zionist arab prob-
Lem London John Murry, 1968 pp.75-79.

(٢١)- راجع تفصيلا: شحادة موسى: علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠، مرجع سابق، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية ١٩٧١.

(٢٢)- المرجع السابق ص ١٢.

(٢٣)- الأهرام ١٩٧١/٢/١٢.

(٢٤)- الفريد ليلنتال: إسرائيل: ذلك الدولار الزائف(تعريب عمر الدايراوى) دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥ من ص ١٥-٣٠.

(٢٥)- مقابلة شخصية مع الأخوة الفلسطينيين فى الاتحاد العام لعمال فلسطين، القاهرة صيف عام ١٩٧٥.

(٢٦)- شحادة موسى، مرجع سابق ص ٢٩.

(٢٧)- المرجع السابق ص ١٤.

(٢٨)- المرجع السابق ص ٣٢.

(٢٩)- المرجع السابق ص ١٠٤-١٠٨.

(30)- Keesing,s Contemperory Archives.

(31)- The Economist: ι0L6L1967.

(٣٢)- شحادة موسى، مرجع سابع من ص ١٠٤-١٠٨.

(٣٣)- المرجع السابق.

(34)- The Economist: 10/6/1967.

(35)- Guardian, London 9/6/1967.

(46)- "Times", London 28/11/1967.

(37)- American Jawish Year Book, 1968" American jwish Com Mittee and Jewish Publication Socitety of Americap. 439.

(٣٨)- شحادة موسى، مرجع سابق ص ١٠٨.

(39)- Je Wish Chronicle,July 13,1969.

(40)- Le Monde 9/6/1967.

(41)- Laqueur, Walter: The Road to war, London 1967 p 207 The – Economist:1-7-1967.

(42)- Me Monde 11-8-1967.

(٤٣)- " التقرير الاقتصادى العربى" إصدار الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. بدون تاريخ إصدار، ص ٣٦٢.

(٤٤)- المرجع السابق ص ٢٧٢ والشركة الفرنسية هى الشركة الباريسية للصناعات الكهربائية Societe Parisienne poir l" industrie Electrique.

(٤٥)- شحادة موسى، مرجع سابق ص ١٣٢، ١٥٨.

(٤٦)- اليوميات الفلسطينية - المجلد السادس ٦٧/٧/١- ١٩٦٧/١٢/٣١.

(٤٧)- شحادة موسى، مرجع سابق ص ١٣٨.

(48)-Rodinson, Maxime: Israel et le Refus Arabe, 75 Ans d, Histoire, Paris de seuil, 1966 pp. 4-7.

(٤٩)- شئون فلسطين رقم ٢ إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ص ٢٢٠.

(٥٠)- عدنان العمد: الشيوعية الغربية وقضية فلسطين - سلسلة حقائق وأرقام - ٣٩ إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، فبراير ٧١ ص ٦١.

(٥١)- أسعد عبد الرحمن: المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل - سلسلة أرقام وحقائق - ٦- إصدار منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت ١٩٦٦- ومن ص ٥٧- ٦٠.

(٥٢)- شحادة موسى ، مرجع سابق من ص ١٩٠-١٩٧.

(٥٣)- المرجع السابق.

(٥٤)- المرجع السابق من ١٨٣-١٩٠.

(٥٥)- الأهرام ١٩٧٢/٩/١٥.

(٥٦)- محمد حسنين هيكل - حرب رمضان فى الأهرام ١٩٧٥/٥/٣- الحلقة الأولى وقد نشرته أيضا مجلة صنداى تايمز البريطانية وانتشرت جريدة النهار اللبنانية حق نشرة - باللغة العربية مع الصنداى تايمز.

(٥٧)- نفس المصدر السابق.

(٥٨)- نفس المصدر السابق.

(٥٩)- إحسان عبد القدوس: أين نحن بين روسيا وأمريكا فى الأهرام ١٣-٦- ١٩٧٥.

(٦٠)- شحادة موسى - مرجع سابق من ص ٣٤٣-٣٤٤.

السيد عليوة: سياسة رومانيا الخارجية تجاه إسرائيل، في : السياسة الدولية العدد ٢٧ يناير ١٩٧١ - من ص ١٢٨-١٣٧.

(٦١)- أحمد يوسف القرعي" أزمة الشرق الأوسط في المؤتمرات الدولية، في: السياسة الدولية - عدد ١٨ أكتوبر ١٩٦٩ من ص ١٥٦-١٥٧.

دكتور/ عدنان العمد، مرجع سابق من ص ٤٢، ٦٥ -٦٦، ٦٨- ٦٩.

(62)- "Pravda"Moscow- 3/8/1967.

(63)- "Lzvestiya", Moscow 24/11/1967.

(64)- "pravda"27/11/1967.

(65)- "Ibid.

(66)- Guardiain, London 41/12/1967.

(٦٧)- اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، ص ١٨٥.

(٦٨)-لطفي الخولي: ما هو الموقف السوفيتي من المقاومة الفلسطينية، في: الأهرام القاهرة، ١٩٦٩/١١/٤.

دكتور صلاح دباغ: الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت يونيو ١٩٦٨ ص ٢٤.

(٦٩)- منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الإعلام والتوجيه القومي- منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية- بدون مكان وتاريخ إصدار، من ص ٥٧-٨٥.

(٧٠)- محمد السيد سليم: الصين الشعبية والقضية الفلسطينية - في: السياسة الدولية ٢٥ يوليو ١٩٧١ من ص ٦١ - ٦٣.

(٧١)- المرجع نفسه.

(٧٢)- منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق من ص ١٦-١٩.

(٧٣)- الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية عام ١٩٥٦ إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ص ٣٥٢.

(٧٤)- مجلة شئون فلسطينية عدد ٦ص ٢١٨ تصريح لشواين لاى.

(٧٥)-نظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية، مرجغ سابق ص ١٦.

(76) Review" Peking 26-11-1967.

(٧٧)- مجلة شئون فلسطينية - عدد ٦- من ص ٢١٥-٢١٩.

(٧٨)- مجلة شئون فلسطينية- العدد ٣٠- أكتوبر ١٩٧٢ ص ٢٢٦.

(٧٩)- تايمز الهندية، نيودلهي، ١٩٦٧/٧/٢٦.

(٨٠)- أسعد عبد الرحمن: التسلل الإسرائيل في آسيا، دراسات فلسطينية منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت إبريل ١٩٦٧ من ص ٦١-٦٤.

(81) Jerusalem past 4-2-1969.

(٨٢)- مكتب استعلامات الهند: بالقاهرة: الهند وفلسطين - تطور سياسة من ص ١٢- ١٧، ٢٢-٣٣- ٣١١Tendul Kars. D.o, Mahetms Vol Iv, pp 311- 312.

Dramth,Dewan Berin, gs.cit:pp207-209.

(٨٣)- شحادة موسى، مرجع سابق ص ٣٨٤.

(٨٤)- كمال المنوفي: السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط في: السياسة الدولية العدد ٣٣ يوليو ٧٣ ص ص ٦٨، ٦٩.

(٨٥)-السياسة الدولية: العدد ١١ يناير ١٩٦٨ ص ١٧٢.

(٨٦)- وهو ما اصطلح الكتاب الهنود على تسمية مشكلة الشرق الأوسط أو الصراع العربي الإسرائيل بمشكلة غرب آسيا ومن هؤلاء الكتاب، الكاتب الهندي الذائع الصيت ديوان بيرندرانات الذى ألف عدة كتب يشيد فيها بالموقف العربي عامة والموقف المصري على وجه الخصوص.

(٨٧)- ميثاق منظمة الدول الأمريكية Charter of the Organization of Amer- ican States.

(88)-Glick, Bedward: Latin America and the palestine problem pp 26-30.

(89)- Gluid.

(٩٠)- تقارير مقدمة إلى المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين في القدس ، يونيو ٦٧ ص ٤٩.

(٩١)- انظر: دكتور سمعان بطرس فرج الله" الجمود والتغيير في منظمة الدول الأمريكية" في مجلة السياسة الدولية عدد ١٦ إبريل ١٩٦٩.

(92)- Middle East Journal, Washington, Januaer 1975-p15.

(93)- Lilient hal , Alfred: what price Israel,gs. Cit. pp64.

(94)-Ibid.

الفصل الثانى

الإعلام المصرى وردود الفعل

كان للمفاجأة فى الصراع العربى الإسرائيلى تاريخ يستحق للدراسة والعناية فلقد استخدم الإسرائيليون المفاجأة على نطاق واسع فى الحروب الثلاثة(٤٨-٥٦-٦٧) وفى العمليات الانتقامية التى جرت فى الفترات الواقعة بين هذه الحروب على حين لم يلجأ العرب إلى هذا العامل الفعال وخاصة على المستوى الاستراتيجى إلا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومن ثم فإن المفاجأة فى حرب أكتوبر تستحق وقفة للتفسير والتعليل.

فمن الواضح، أن المفاجأة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تأت عن طريق الصدفة بل كانت وليدة تدابير معدة بدقة وعناية تدل على أن العرب قد تعلموا الكثير من هزيمتهم فى عام ١٩٦٧ ، ومن هنا فقد روعيت بعض الاعتبارات الهامة فى قرار المعركة الذى اعتبر قرار للتاريخ وللعرب ولمصر.

إن النقطة التى يجب التأكيد عليها ووضعها فى الأذهان هى إنه فى ظل فشل كل محاولات وجهود السلام ورفض إسرائيل الامتثال لقرارات المم المتحدة بالانسحاب واحترام حقوق شعب فلسطين واستمرار نوايا التوسع الإسرائيلية واحتلال الأرض العربية، بقى أمام السادات أمر واحد... وهو أن تكون استجابته للموقف تتسم بالواقعية.

وهكذا جاءت بطولة اتخاذ قرار الحرب من جانب السادات بالرغم من الحسابات المعقدة للغاية لهذا القرار فنتائجه- بدون شك- بالغة الخطورة وذلك نظرا لأن معاييره غير مادية أو محكومة ومحسوسة ومتغيراته غير مؤكدة وغير مأمونة وغير متيقنة وتتصل بها خلفيات ومواقف ومتغيرات عسكرية ومدنية سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، عربية ودولية، مقدور عليها ومنطلقة، مباشرة وغير مباشرة، علمية ومنطقية ولا موضوعية ولا منطقية، وقد عبر السادات عن ذلك فى مذكراته- التى نشر جزء منها- وهو يروى كيف

اتخذ قرار الحرب قائلا: " إن أحدا لا يستطيع أن يقرر المعاناة التى يتعرض لها المسئول عن اتخاذ قرار الحرب ولقد عشت حياتى كضابط يعيش الحرب أو يعد نفسه للحرب، واتخذت بعيدا عن الجيش قرارات لعمليات وطنية تقوم على إطلاق النار، ولطن كل هذا لا يقاس بمسئولية اتخاذ قرار حرب تشمل الأمة كلها والجيش كله... عن كل فرد سأدفعه بيدى على خط النار، وكل فرد قد يصبح شهيدا.. ثم من يضمن نتيجة هذه الحرب.... لا أحد يستطيع أن يضمن نتيجة أى حرب — الله وحده"[1].

وهكذا كان السادات ليس رجلا سياسيا أو رجل دولة فحسب وإنما كان ضابطا مارس الحرب وخبر أصولها ومن ثم فلم يكن قرار المعركة بالنسبة له أمرا سهلا خاصة وإنه يؤمن تماما أن هناك مبدأين لا مناقشة فيهما فى هذه المعركة المبدأ الأول: لا تفريط فى شبر من الأرض العربية المحتلة، والمبدأ الثانى: لا مساومة على حقوق شعب فلسطين [2].

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استمر السادات يؤكد نوايا الحرب وهو يزداد اقتناعا بذلك نظرا للظروف والأحداث والمراوغات السياسية وكلها عوامل زادته إصرار على إعلان نيته فى اختيار المعركة[3] بالرغم من إنه كان يرى عن هناك احتمالا فعليا بأن تتورط الولايات المتحدة بالتدخل إلى جانب إسرائيل فى أى مواجهة بينها وبين العرب- وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك- ومن ناحية أخرى فقد جاءت مخاطرة اتخاذ قرار المعركة والسادات يتوخى الحذر تماما تجاه السوفيت ولا يريد أن يقطع معهم شفرة معاوية بدليل انه عندما ما سئل فى إحدى المناسبات عما إذا كانت مصر تستطيع استئناف المعارك رغم معارضة الاتحاد السوفيتى، فقد أجاب"بأننا وحدنا تماما الذين نتخذ قرار المعركة، فلماذا نقحم الاتحاد السوفيتى، وعندما نتخذ القرار فسوف نقبل كل النتائج التى تترتب عليه"[4] وقد جاء هذا المفهوم مختلفا تماما لدى كل من الغرب وإسرائيل على السواء فحينما قام السوفيت بترحيل عائلات الخبراء من مصر كان تفسير المعلقين الغربيين والإسرائيليين لهذا العمل إنه إشارة من

السوفيت للعرب بأنهم لا يودون استمرار التوسط فى مشكلة الشرق الأوسط وإنهم كذلك لا يوافقون على أية مغامرة هجومية غير مضمونة العواقب.

ومن الثابت أن مرور الزمن كان أحد المتغيرات التى اعتمد عليها العدو فى القرار سياسة الأمر الواقع، ومن هنا فابتداء من نهاية عام ١٩٧٢ وبداية عام ١٩٧٣ نجد أن السادات قد جمد الموقف فيما يتعلق بالاتصالات بالولايات المتحدة، وفى ٢٦ مارس ١٩٧٣ أعلن إمام المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ما يأتى: " لا أمريكا ولا روسيا... أنتم وحركتكم... هذه خلاصة الموقف فى الاتصالات الدبلوماسية" وانتهى السادات فى خطابه إلى إنه" من أجل هذا وخلافا لما كنت أتمناه ورددته كثيرا وصلت إلى قرار، أن أتحمل قدرى بنفسى فى هذه المرحلة، كما يتحمل كل إنسان منكم، واطلب من كل واحد منكم أن يتحمل قدره بنفسه فى هذه المرحلة، كما يتحمل كل إنسان منكم، واطلب من كل منكم أن يتحمل قدره بنفسه وفى يده... هذه لحظات فى التاريخ لابد أن يتقدم فيه الإنسان ويتحمل قدره، ويفعل الله ما يريد".

وهكذا افصح السادات عن نواياه تماما، فلم يكن أمامه من وسيلة يؤكد بها عزمه وإصراره سوى أن يطلع العالم على أمر القتال الذى وقعه بإمضائه وسلمه إلى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك فجوة تصديق على المستويين الداخلى والخارجى، وأيا كانت بواعثها فقد خدمت هذه الفجوة أغراض المعركة ذلك أن الرأى العام لكثرة ما قيل له عن المعركة كان لا يأخذها مأخذ الجد، ومن مظاهر التمويه التى تم استخدامها حينئذ أيضا الإعلان عن بدء تسجيل أسماء العسكريين العاملين على خطوط وقف القتال أو فى قطاعات الداخل ضمن النسب المألوفة فى حالات الاستعداد المماثلة واستغلال حالة التوتر التى سادت الجبهتين بعد تهديدات الإسرائيليين لسوريا واتهامها بمساعدة الفدائيين الفلسطينيين الذين قاموا بعملية معسكر "مشتار" فى النمسا فى أغسطس ١٩٧٣ والعمل تحت

غطاء هذه الحالة وما أعقبها من استنفار وخاصة بعد معركة ١٣ سبتمبر الجوية تم إجراء الحشد بطريقة خداعية، وفى هذا يذكر "أريك رولو" أن القوات المصرية كانت تتحرك نحو القناة فى وضح النهار ثم تترك على خط الهجوم جزءا من جنودها ومعداتها وتعود بجزء فقط لتعطى انطباعا بأن جميع القوات التى تحركت نحو القناة قد عادت بالفعل إلى مواقعها الأصلية(٥)، ولقد كشف اللواء سعد مأمون مساعد وزير الحربية فى مصر وقتئذ النقاب عن أن القوات المصرية استخدمت ٦٥ خدعة لتضليل العدو.

حتى كان يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ وبمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة عبد الناصر ألقى السادات أخر خطاب سياسى له قبل الحرب، وفى نهاية هذا الخطاب قال فى اقتضاب واضح: " هناك موضوع ربما تلاحظون أننى لم أتكلم فيه، وهو موضوع المعركة، ولقد قصدت ذلك.. لقد شبعنا كلاما.. أريد أن أقول شيئا واحد... إن تحرير الأرض هو المهمة الأولى والرئيسية أمامنا وبعون الله سوف نحققها وسوف نصل إليها" وكانت هذه هى المرة الأولى التى تعمد فيها الرئيس السادات أن تكون أشارته عن المعركة عابرة احتوتها بضعة سطور من خطاب مطول فى ٣٥ صفحة... وبالرغم من أن الموضوع مصيرى، فقد ألمح إليه فى عجالة وفى آخر دقيقة من حديث مستفيض استغرق حوالى ساعتين، وبينما كان الرئيس السادات يلقى هذا الخطاب كان العد التنازلى للمعركة قد بدأ قبل شهر من ٦ أكتوبر، وكان أمل السادات ينحصر فى" تحطيم الأسطورة الضخمة التى بنتها إسرائيل حول تفوقها الساحق وذراعها الطويلة التى يمكن أن تبطش بأية منطقة فى العالم العربى منهما بعدت" وعبر السادات عن مشاعره هذه قائلا: أما روحى فكانت فى شبه صلاة صامتة من أجل اليوم الذى سنحطم فيه جدار الصمت والخوف والرعب والانهزامية، لقد عقدنا العزم على اجتياح كل ما يعوق مسيرتنا وليكن ما يكون لقد كانت حساباتى تدل على أن المكسب لنا مهما كانت النتيجة(٦).

وعموما فقد كان الهدف الأسمى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ هو أن يثبت العرب للرأى العام العالمى الذى ضللته أجهزة الدعاية الصهيونية- أن التفوق العسكرى الإسرائيلى ودعوة الأمن القائمة على السلاح لا يمكن أن تقرر مصائر الأمور فى المنطقة ولا أن تفرض على العرب التسليم والرضا بالأمر الواقع[٧]، وفى كلمات محددة كان هدف السادات هو تدمير نظرته الأمن الإسرائيلية وإيقاع أكبر تدمير ممكن بالقوات المسلحة الإسرائيلية وهو ما يشرحه الفريق أول الجسمى تفصيلا قائلا: "إن أهداف الخطة قد تضمنت تدمير التجمع الرئيسى للقوات- الإسرائيلية فى سيناء وهزيمته مع تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى معركة طويلة وذلك بالتركيز على أن الهدف هو العدو وقوته العسكرية بحيث تتحطم نظرته الأمن وان يتم ذلك كله بالمفاجأة الاستراتيجية على جبهتين فى وقت واحد وفق خطط العمليات المصرية والسورية[٨]".

وفى يوم أول أكتوبر عرض قادة الأسلحة المختلفة مهامهم أمام الرئيس السادات الذى استمع وناقش وتأكد واستوثق منها وسجل التاريخ للسادات قوله لأعضاء المجلس: " سأتحمل معكم المسئولية كاملة تاريخيا ومعنويا وماديا، وفى نفس الوقت فأننى واثق ثقة كاملة فيكم" ورد المشير أحمد إسماعيل على تصريح الرئيس قائلا: " باسم القادة وباسم القوات المسلحة نعاهدكم ونعاهدكم ونعاهد شعب مصر أن نبذل أقصى جهد يتحمله بشر لتحقيق النصر لبلدنا" وهكذا إصدار الرئيس السادات قرار الحرب فى هذا الاجتماع التاريخى الذى تحدد تنفيذه بعد خمسة أيام.

وفى يوم ٢ أكتوبر طار المشير أحمد إسماعيل إلى دمشق بوصفه القائد العام للقوات الاتحادية ودرس مع القيادة السورية تنسيق العمل عل الجبهتين والتحديد النهائى لساعة الصفر" بدء المعركة" وقد حافظت القيادتان السورية والمصرية على سرية التوقيت والتكتيك المتبع، أما على الصعيد العملياتى والتكتيكى فقد بقيت المعلومات محصورة فى القيادات العليا، ولم تصل إلى قيادات القطاعات الكبرى ألا قبل ٤٨ ساعة من بدء القتال، اما قادة

القطاعات الصغرى فلم تصلهم المعلومات إلا قبل بدء القتال بساعات، وكان هذا التخطيط الدقيق للعمليات- قد وضع وفقا للإمكانيات الفعلية للقوات وقدراتها القتالية بهدف تحطيم نظريتين إسرائيليتين أساسيتين وهما نظرية الأمن الإسرائيلي ونظرية النوع ضد الكم(٩).

التخطيط الدعائي:

كذلك فقد سبق المعركة تخطيط دعائي رائع يعتمد على الأسلوب الصادق – والهادئ للدعاية العربية والدقة الأمنية والموضوعية في البلاغات العسكرية والقدرة القتالية التي حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي في ساعات معدودة. حتى أن – هنري كيسنجر – رغم أنه مفكر إستراتيجي يرى الواقع من خلال الحسابات الدقيقة – قد خدع هو الآخر في حقيقة النوايا القتالية العربية حيث ذكر في لقاء له مع الدكتور/ عبد القادر حاتم الذي كان مشرفاً على الجانب الإعلامي آنئذ قائلاً: " كنا نأخذ كل الانباء والمعلومات التي تصدر عن كافة وسائل الإعلام المصرية، وتغذي بها الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) لنصل إلى إجابة محددة عن نواياكم بصدد الحرب... وفي كل مرة كنا نفعل ذلك كان الحاسب يجيب بالنفي .لقد نجح الإعلام المصري في تضليلنا تماماً(١٠)

ومن ناحية أخرى كان اختيار عيد الغفران يوماً للهجوم اختياراً موفقاً حيث يكثر الإجازات في الوحدات النظامية وينخفض مستوى الاستنفار على جبهات القتال وتصعب التعبئة نظراً لوجود الإسرائيلين في المعابد أو بيوتهم وعدم استماع المتدينين منهم للإذاعة التي تبث عادة اشارات التعبئة، وهو ما اشارت إليه صراحة جولدا مائير فيما بعد حيث قالت في كتاب صدر لها بعنوان "حياتي" أنه كان ينبغي التغلب على ترددي والاستجابة إلى تحذيرات قلبي بأن اصدر أمراً بالتعبئة العامة "وأضافت: " أنني لن أنسى ذلك أبداً".

كما كان اختيار موعد الهجوم على الجانب الآخر – خلال شهر رمضان – والذي يعتقد الإسرائيليون أن المصريين يلجأون فيه للراحة.. كان ذلك من الأفكار الناجحة وهو ما خدع القيادات العسكرية والسياسية

الإسرائيلية حيث أن موشى ديان وحاييم بارليف ودافيد اليعازر وكذلك رئيس المخابرات الإسرائيلية كانوا قد طمأنوا جولدا مائير - رئيسة وزراء إسرائيل وقتئذ - إزاء عدم جدية الاستعدادات التى كانت تجرى على الجانب العربى.

وهكذا بنت إسرائيل خطتها فى الهجوم على الجبهة المعنوية العربية على أسس ومعتقدات توصلت إليها عن طريق تحليل نتائج الحروب العربية الإسرائيلية السابقة - ومن ثم فقد ظهرت سياستها المتعلقة بالجبهة المعنوية خلال حرب أكتوبر صورة طبق الأصل لمخطط قديم لا يتفق وحقائق العرب التاريخية ولا بأخذ فى اعتباراته نوعية المقاتل المصرى الجديد لدرجة أن رئيف شيف يذكر بهذا الخصوص فيما بعد أن فلاحى وادى النيل قد غدوا صيادى[11] دبابات وقد جاء رد الفعل الاسرائيلى عنيفا سواء على القيادات العسكرية أو السياسية أو على الرأى العام الإسرائيلى ذاته لان الإنسان الإسرائيلى لم يعد مسبقاً لتلقى الصدمة ولم يعبأ نفسياً كما عبئ فى الحروب السابقة، ويصور مراسل لوموند فى إسرائيل الحالة النفسية التى سادت الرأى العام الإسرائيلى مساء يوم ٥ اكتوبر عندما ما اتخذت القيادة الإسرائيلية بعض التدابير الخاصة بتعبئة القوات الاحتياطية عشية يوم الغفران فيقول: لقد تساءل المواطنون الإسرائيليون، لماذا الغيت إجازات ابنائنا وبناتنا فى مثل هذا اليوم، أن قيام الجيش ياتخاذ مثل هذا التدبير فى يوم الغفران يعنى أن - هناك اسباباً جدية جدا ولكن ما هى، هل هى التهديدات السورية، أنها لا تبرر اتخاذ تدابير مفرطة، هل هى تحركات المصريين على طوال القناة، إن من المتعذر أخذ هذا الأمر مأخذ الجد، أننا نعرف جيداً أن المصريين غير مستعدين للاندفاع فى مغامرة عسكرية.

وهكذا فعندما اندلعت الحرب فى اليوم الثانى وجاءت الأنباء مغايرة تماماً للتوقعات ظهر الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلى وكان شرخاً خطراً لانه أصاب قناعات وجدانية عميقة وذلك بعد أن ظل الرأى العام العالمى كله مبلبلاً ومنحازاً لوجهه نظراً إسرائيل بحكم تعودة على هذا الوضع لمدة ربع قرن، ومن

الغريب أن العالم قد صدق بلاغات إسرائيل التى ادعت إنها ستطحن عظام العرب وتكسر جماجمهم، وفى نفس الوقت لم يقتنع العالم حتى هذه الفترة بصحة البلاغات العسكرية العربية على الأقل فى أول يومين للمعركة، نجد أن الأمور بدأت تتكشف على حقيقتها للرأى العام العالمى فى اليوم الثالث للمعركة حيث بدأ الشك يتسرب إلى العالم فى حقيقة البلاغات الإسرائيلية وبالتالى بدأ فى الإنصات جدياً للبلاغات المصرية. وكانت جولدا مائير- على ما أتضح بعد ذلك- قد اتصلت بواشنطن تليفونياً وقالت لهم أن إسرائيل فى حاجة إلى يومين فقط لتحطم عظام العرب فى مصر وسوريا وبعد الانتهاء من هذه المهمة البسيطة ستطالب إسرائيل أمريكا بأن تستعوض كل الأسلحة التى فقدتها فى القضاء على العرب، وطمأنت مائير واشنطن بالا تقلق أمريكا على إسرائيل التى تعرف جيداً كيف تتعامل مع العرب، ومضى يومان بعد مكالمة جولدا مائير، واتصلت إسرائيل تليفونياً بواشنطن لتقول إنها مازالت فى حاجة إلى يومين آخرين للقضاء العرب لأنها استخدمت اليومين الماضيين فى التعبئة والحشد بسبب عيد الغفران الذى عطل هذه المهمة خاصة وأن إسرائيل لم تعلن حالة التعبئة، وأكد ديان فى حديثه على حق إسرائيل فى استعراض الأسلحة بعد القضاء على العرب فى ظرف ٤٨ ساعة.

ويذكر السادات فى مذكراته بهذا الخصوص عندما زاره كيسنجر فى القاهرة لأول مرة أخبره بأن الشك قد تسرب إلى نفسه بعد مكالمة ديان، فطلب تقريراً عن المعارك من البنتاجون ثم أجرى تحقيقاً مع وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية والبنتاجون لتقصى الأسباب التى عجزت معها كل هذه الأجهزة العاتية عن التنبؤ بوقوع هذه المعارك الضارية فى مثل هذه المنطقة الحساسة والحرجة.

وفى نهاية مهلة اليومين التى طلبها ديان استغاث السفير الإسرائيلى فى — واشنطن بوزارة الخارجية الأمريكية فى رسالة عاجلة تصرخ: "انقذوا إسرائيل".. وأعلن السفير أن إسرائيل فقدت أربعمائة دبابة على الجبهة

المصرية والحالة فى غاية الخطورة لان الطريق أصبح مفتوحاً إلى تل أبيب. وانتهت الرسالة التاريخية عند هذا الحد. وعندئذ طلب كيسنجر جولدا مائير بالتليفون وقال لها أن السفير الإسرائيلى فى واشنطون قد ابلغه باستغاثة إسرائيل العاجلة وطلبها أربعمائة دبابة فوراً بدلاً من الدبابات التى فقدتها الجبهة المصرية. وأبلغها كيسنجر أيضاً إنه طلب تقريراً عاجلاً من البنتاجون الذى استعان بالقمر الصناعى فى كتابة التقرير، تشير كل الدلائل إلى أن المعركة على الجبهة المصرية تسير فى غير صالح إسرائيل نهائيا، وأن خسائرها بلغت حداً لا يصدق فهل هذا صحيح، وهل صحيح أن إسرائيل طلبت النجدة السريعة؟

أجابت جولدا مائير على كيسنجر بالإيجاب وابلغته أن ديان طلب ذلك بناء معلى موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلى. واعترفت بأن إسرائيل فى انتظار الوصول الفورى للدبابات الجديدة حتى تنفذ إسرائيل نفسها من الهوة الرهيبة التى وقعت على حافتها وأوشكت على السقوط فيها بالفعل بل أنها استخدمت تعبيراً ذكره دافيد اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلى فى مذكراته وهو: "أن إسرائيل فى القاع" عندئذ صارحها كيسنجر براية وقال لها أن على إسرائيل أيا كانت النتيجة النهائية أن تجهز نفسها للاوضاع الجديدة المترتبة على هذه الهزيمة، ومع ذلك فستبذل أمريكا أقصى ما فى وسعها لانقاذ إسرائيل ومساعدتها بكل الوسائل الممكنة، ولكن جولدا مائير حاولت المكابرة مرة أخرى بإدعائها أن – إسرائيل ما زالت قادرة على دق عظام العرب وطحن جماجمهم.

غير أنه عندما وصل تقرير البنتاجون إلى كيسنجر تأكدت لديه فى الحال الأبعاد الأسطورة لعبور القناة واقتحام خط بارليف ودخول قوات مصرية رهيبة ضخمة على مدى ١٨٠ كيلو متراً من بور سعيد إلى السويس، وبرغم المانع المائى – المستحيل والتحصينات الإسرائيلية المنيعة، والجبهة الطويلة الشاسعة لم تحدث خسائر تذكر للقوات المصرية هذا فى الوقت الذى خسرت فيه

إسرائيل ٤٠٠ دبابة في الأيام الأربعة الأولى وانكسر الجيش الإسرائيلى نهائياً وظهرت إسرائيل على حقيقتها عارية أمام الرأى العام العالمى ليرى كم من الوقت خدعته وغررت به كانت الخسارة فادحة لدى إسرائيل عندما فقدت أفضل طيارتها المدربين فقد جاء الهجوم الإسرائيلى المصحوب التى نصبها الطيارون المصريون بالاشتراك مع قوات الدفاع الجوى، وكانت الطائرات المصرية من طراز ميج ٢١ ذات السرعة الأقل من الصوت قادرة على إسقاط طائرات الفانتوم الأمريكية التى تفوق سرعتها سرعة الصوت، وهذا يرجع إلى القضاء على أفضل الطيارين الإسرائيليين فى الموجات الأولى للهجوم، مما دفع بإسرائيل إلى تجنيد الطيارين الجدد على الفانتوم بحيث اصبحوا لقمة سائغة للطيارين المصريين.

المأزق الإسرائيلى:

لم يقتصر الأمر على ضياع خرافة السلاح الجوى الإسرائيلى وتحطيم وسحق الجندى الإسرائيلى، بل أن شهوة المدرعات الإسرائيلية دفنت فى الأوحال وهى تفر مذعورة أمام المدرعات الإسرائيلية الشهير إبرا هام مندلر لقى حتفه على الجبهة المصرية بعد أن ظل يستغيث بالإشارات العاجلة ولكن لم يكن هناك فى إسرائيل من ينجده، أو حتى صرخاته المذعورة التى طغى عليها هدير المدرعات المصرية وحكاية هذه الإشارات المتبادلة معروفة جدا فى إسرائيل ونشرت بالفعل هناك، وكان الإسرائيليون يتباهون بمدرعاتهم ويقولون أنها صنعت لتقهر وتتقدم، ولم ولن توجد المدرعات التى يمكن أن تعترض طريقها، وطالما قالوا أنها أحسن من البانزر الألمانى التى حازت على شهرة مدوية فى الدوائر العسكرية العالمية، وقد طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة العمل بأى شكل على إيقاف إطلاق النار حتى تسترد أنفاسها وتعاود الهجوم، ولكن الأمور سارت على غير ما تشتهى إسرائيل وتواليت الانتصارات المصرية يوما بعد يوم.

ولأن الهزيمة يتيمة بينما للنصر ألف أب فلقد كان طبيعيا أن يتساءل الإسرائيليون وهم يدفنون قتلاهم الذين فاق عددهم هذه المرة كل التقديرات عن

أب لهزيمة التدابير الأمنية التى أدت وقوع الزلزال الذى أصاب الإسرائيليين نتيجة للحرب، وقد عبر ديان آنئذ عن حقيقة الوضاع الداخلية قائلا: " لقد انتهى الهيكل الثالث" وقد مس هذا الزلزال كافة جوانب البناء الاجتماعى وهو الذى أسماه الأستاذ يعقوب تالمور أستاذ التاريخ الإسرائيلى الشهير" حساب الذات" فلقد رأى الإسرائيليون الجيش- قدس أقداسهم — الذى طالما اعتبروه أساس الحياة الفاضلة وهو يواجه مشاكل سوء الإدارة ونقص التخطيط والعجز عن المواجهة، وفي أعقاب الحرب نشبت موجه عارمة من النقد اشتركت فيها أطراف عدة من جنرالات وسياسيين ومفكرين وصحفيين وجنود، وتناولت كافة الموضوعات من وضع اقتصادى، وسياسية خارجية واتجاهات فكرية حتى لقد انتقد المتخصصون فى الشئون العربية الذين قدموا صورة سلبية عن العرب مثل هاركابى وتامير.

ولقد أشارت أصبع الاتهام منذ البداية، إلى ثلاث اتجاهات: موشى ديان وهيئة أركانه، المخابرات الإسرائيلية، الدولة ككل. وتشكلت لجنة" اجرانات" رئيس محكمة العدل العليا فى إسرائيل لتحديد الخطأ والمسئولية. ولقد بدأ وزير خارجية إسرائيل حينئذ"أبا ايبان" الهجوم على "ديان" غداه اندلاع الحرب معلناه" أن ديان يتحمل مسئولية فشل إسرائيل وأننا كنا نعيش فى وهم الدولة القوية منذ عام ١٩٦٧ " وفى هذا كتب الأستاذ" أمنون روبنشاين" عميد كلية الحقوق بجامعة تل أبيب"أن وزير الدفاع يتحمل مسئولية كبيرة عن أكبر فشل عرفته إسرائيل فى تاريخها وا كلمة"تقصير" لا تلخص فشله، والكلمة الملائمة أكثر هى"إهمال كبير" فلقد أهمل المهمة التى كلف بها وهى: تحمل مسئولية آمن إسرائيل أما الثمن الذى دفعناه مقابل هذا الخطأ فهو أكبر من أن نستطيع وصفه(١٢).

ولقد انبرى "ديان" للدفاع عن نفسه وتخفيف حجم الخطأ الذى أرتكبه عندما صرح أمام رؤساء تحرير الصحف الإسرائيلية قائلا: " هناك أمر واحد مؤكد لم يتم كما كنت اعتقد، قدرتنا على وقف بناء الجسور على القناة، كانت

لنا نظرية حول هذا الأمر، ولعلى أقول أن نظرتيى كانت تتمثل فى أنهم سيضطرون إلى العمل ليلة كاملة لإقامة الجسور ونستطيع منعهم بواسطة مدرعاتنا. واتضح أنهم بمساعدة جميع المعدات التى يملكونها، وفى الأساس السلاح الفردى ضد الدبابات والذى يعمل على مدى ثلاثة كيلو مترات والذى يستخدمه آلاف الجنود، استطاعوا إصابة معظم دباباتنا بهذا الصاروخ، كما أنهم كانوا متمركزين وراء الحاجز الترابى ولم يتيحوا لدباباتنا المرور واتضح من كل هذا أن الأمر ليس سهلا وقد يكلفنا الاقتراب بالدبابات من القناة لمنع إقامة الجسور ثمنا باهظا" ويستطرد ديان قائلا" قبل أن يتم هذا العمل كنا نفكر فى طريقة واحدة، وفى أثناء العمل اتضح أن الأمر يختلف".

ولم يتوقف "ديان" عن محاولة تبرئة نفسه والدفاع عن تدابيره الأمنية والخطط التى جابه بها الحشود العربية وإلقاء الاتهامات على القادة المنفذين قائلا: " صدر الاستعداد قبل يوم الغفران... قبله بكثير... هذه مشكلة تنفيذ وليست مشكلة تقييم[١٣]"غير أنه عندما سئل عن تعبئة الاحتياط قال: " ثم تجنيد الاحتياط فى اللحظة التى حصل فيها المسئولون عن معلومات بان الحرب ستنشب[١٤]، وليس قبل ذلك، لأنهم لم يفترضوا بان الحرب ستنشب[١٥]" وواضح مدى التناقض بين أقوال ديان هذه وبعضها البعض وأيضا بين هذه الأقوال وما ذكرته جولدا مائير فى كتابها"حياتى المتداول فى الأسواق العالمية بأنها ستظل نادمة مدى حياتها لأنها لم تنصب إلى تحذيرات قلبها حينئذ وتصدر أمرا بالتعبئة العامة كما سبقت الإشارة.

أما زئيف شيف فهو من الاتجاه الأخر الذى ألقى عبء المسئولية على المخابرات الإسرائيلية التى عجزت عن فهم التحولات الجذرية داخل المعسكر العربى عشية حرب يوم الغفران ناجما عن استنتاج خاطئ بأن المصريين مازالوا فى الوسع الذى تركناهم عليه فى نهاية حرب الاستنزاف، أى غير مستعدين لحرب شاملة خوفا من أن يهزمهم سلاح الجو الإسرائيلى[١٦].

وكان زئيف شيف قد اتهم المخابرات الإسرائيلية قائلا: " بأن الخطأ لا يعود إلى عشية الحرب بل أن الخطأ بدأ يوم انتهت حرب الأيام الستة، أن المفاجآت كانت فى علاقات القوى ومستوى جندى المشاة المصرى، والفاعلية المدمرة للسلاح المضاد للدبابات الموجودة لدى سلاح المشاة لا تحدث فجأة بين رأس السنة ويوم الغفران، بل أن مثل هذه المفاجأة يمكن أن تحدث فقط نتيجة خطأ استمر زمنا طويلا[١٧].

كذلك هاجم رئيس الأركان "دافيد اليعازار" المخابرات الإسرائيلية فى مقابلة تليفزيونية قائلا" فى هذه المرة كان الإنذار قصيرا جدا وغير كاف".

وحينما دخل حاييم بارليف طرفا فى الجدل راح يقول: " إن نجاح العدو المفاجئ سواء فى سيناء أو فى هضبة الجولان لم تنبع على كل حال من انعدام المعلومات، أو من وجود مفهوم عملياتى غير صحيح لدى الجيش الإسرائيلى أو من خطأ فى تقدير وتقييم نسبة القوى، أو من استخدام أسلحة غير معروفة، أو من قدرات- غير متوقعة لجيوش مصر وسورية وإنما تنبع من حقيقة كون نظام الدفاع للجيش الإسرائيلى لم يكن فى الساعة المصيرية لبداية الحرب بكامل الاستعداد الذى يتطلبه خطر حرب شاملة[١٨].

وعلى أى حال فمهما كانت فداحة خطأ القيادة العسكرية الإسرائيلية ووزير الدفاع والمخابرات الإسرائيلية فإنه من المستحيل فهم وقوع خطأ كبير بهذا الحجم دون البحث عن مسئولية الحكومة بل والنظام بكل مؤسساته وبالتالى المناخ السياسى الذى أشاعته الحكومة داخل إسرائيل وفى هذا المجال يقول" أهارون كوهين "أحد المستشرقين البارزين" أن التقصير فى المجال العسكرى يعود أساسا إلى خطأ فى النظرة السياسية، فمنذ أكثر من ستة أعوام كانت السياسة الإسرائيلية محصنة وراء سور من انعدام المبادرة السياسية، وغارقة فى منطق القرار بعدم اتخاذ قرار والمناورة أساسا لكسب الوقت، وقد كانت إحدى المسلمات أن"الوقت يعمل لمصلحتنا" وقوبلت مبادرات الآخرين

السياسية مثل الدكتور / بارنج ورؤساء أفريقيا وغيرهم برد حاسم: " العرب يعرفون عنواننا[١٩]".

رد الفعل العربى:

جاءت حرب أكتوبر كأول رد فعل عربى قتالى ضد إسرائيل وذلك بعد أن ظل العرب طوال سنوات الصراع يقبعون دوما فى أسر ردوده الفعل اتجاه رورد- فعل إسرائيل، وهى وإن كانت بالفعل أول حرب من حروب الصراع لا تنتصر فيها إسرائيل وزلا ينهزم فيها العرب"اللانصر واللا هزيمة" فإنها بالتأكيد الحرب التى استعادت القوة العربية من خلالها وزنها الاستراتيجى فى المنطقة[٢٠] وذلك من خلال عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف والجولان وما صاحب ذلك من ظهور إمكانية ناسية لحل مشاكل التخلف التكنولوجى[٢١] فضلا عن تبلور حد أدنى من وحدة العمل العربى لم يحدث أن برزت على هذا المستوى من قبل"- وذلك على الرغم من التباين الاجتماعى السياسى بين الدول العربية- فقد جاءت تحركات الدول العربية وقراراتها أثناء المعاركة وبعدها لتعطى هذه المعركة ما تسمح بها إمكاناتها وظروفها ولتتخذ المواقف التى تتفق مع ما تراه أفضل لقضية العروبة، كما تزايد النشاط- الدبلوماسى على أعلى مستوى شمل . كافة الدول والقادة، فمصر وسوريا تحاربان بكافة مواردها البشرية والمالية فى تنسيق متكامل وتحت قيادة موحدة، أعلنت العراق حالة الطوارئ ودعت إلى وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بل وأوقفته بالفعل وفى السعودية وضع الملك فيصل الجيش فى حالة تأهب و أمد الدول المحاربة بدعم مالى ونفذ كل القرارات لخفض إنتاج النفط ثم حضر مؤتمر القمة العربى فى الجزائر فى شهر نوفمبر ١٩٧٣؛ على أن الملك فيصل هو الذى قام بدور تاريخى مجيد فى هذه الحرب وهو الذى أصر بحزم وحسم على استمرار قرار حظر البترول على الولايات المتحدة ما لم يحدث تحول

واضح فى موقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط، وقد أعاد إليه هذا الدور لقبا محببا" وهو أمير المؤمنين" فجاءت دعوته للصلاة بالقدس دعوة سياسية دينية اجتذبت عطف وتأييد العالم العربى- ١٢٥ مليون نسمة- والعالم الإسلامى- ٤٧١ مليون نسمة- وهو ما جعل لمشكلة القدس أولوية خاصة.

أما الكويت فقد اشتركت قواتها الموجودة فى جبهة السويس فى القتال منذ بدايته كما اشتركت قوة مدفعية كويتية فى القتال على الجبهة السورية وقدمت دعما ماليا إلى مصر واستأنف معونتها للأردن واستجابت لقرار تخفيض إنتاج النفط بنسبة ٢٣٪ مع فرض الحظر على الولايات المتحدة وهولندا، وعقد فى الكويت مؤتمر قمة عربى محدود من السادات والأسد والشيخ الصباح.

وأبلغت دولة اتحاد دولة الإمارات العربية مصر وسوريا أنها تضع كل مواردها تحت تصرفها كما استجابت لقرارات خفض البترول ومنعته كليا عن الولايات المتحدة وهولندا واضطرت الشركات الأمريكية والأجنبية إزاء هذا الشعور الفياض أن تبعث ببرقية احتجاج إلى نيسكون تدين فيها موقف الولايات المتحدة من العرب.

وقامت البحرين هى الأخرى بإيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، واستجابت قطر هى أيضا لقرارات تخفيض البترول وبالمثل فعلت سلطنة عمان، وجاء تعاون دولتى اليمن- وقتئذ- فى فرض الحصار على باب المندب نصرا عربيا فى حد ذاته بعد ما ساد بينها من خلافات ونزاع.

وباختصار فإن البترول أدى دوروه المنشود فى الصراع، وتعتبر حربَ أكتوبر خير شاهد حيث تسيس البترول لأول مرة وأصبح سلاحا سياسيا حاسما بعد أن كان ذلك من المستبعد بل من الميؤس منه تماما.

كذلك فقد أعلنت بقية الدول العربية تأييدها الكامل لمصر وسوريا، أما القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية فقد أعلنت أن قواتها دخلت المعركة ضد إسرائيل واشتركت في معارك ضارية على طول امتداد المواجهة في القطاع الشرقي كما تمكنت المقاومة حينئذ من تعطيل إذاعة إسرائيل الناطقة بالعربية كما صدرت بلاغات - عسكرية عن عمليات عديدة وأعلنت جولدا مائير أن الفدائيين الفلسطينيين قاموا بأكثر من ١٠٠ هجوم على ٤٧ مقرا على الحدود الإسرائيلية.

وهكذا فتحت صفحة جديدة في تاريخ العرب المعاصر تشمل أقدام العالم العربي على استخدام إمكاناته الذاتية وتعكس عربيا أدهش الرأى العام العالم أثار احترامه ولم يأت استخدام سلاح البترول- بصورته الاستراتيجية والتكنيكية عفوا أو ارتجالا وغنما جاء بناء على تخطيط على أعلى مستوى قبل بدء العمليات العسكرية بشهور، عندما وضعت الجيوش العربية يدها على سلاحها يوم ٦ أكتوبر وضعت الأمة العربية في نفس الوقت يدها على مفاتيح مستقبلها، وعبر الموقف العربي في المؤتمر التاريخي الذى عقده وزراء البترول العرب في الكويت في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣- عن التضامن والتكامل العربي في ضرورة استخدام سلاح البترول بذكاء ومرونة وإيجابية مع الحفاظ على سلامة اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول وهو ما أدى إلى آثار بترولية هامة جاءت نتيجة لعوامل عدة أهمها حالة الحرب التى أدت إلى توقف نسبة في الإنتاج في الدول المتحاربة فتوقف صادرات الخام العراقي نتيجة لقصف إسرائيل مينائى طرطوس وبنياس مما ترتب عليه من تعطيل شحن حوالى مليون برميل يوميا بالإضافة إلى قرار وزراء البترول العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بتخفيض الإنتاج وقطع البتول العربي عن كل من الولايات المتحدة وهولندا وقد أدى ذلك بالتالى إلى ارتفاع أسعار البترول الذى لم يكن هدفا أساسيا للسياسة العربية

التبرولية حيث استفادت منه شركات البترول أكثر مما استفادت الدول العربية ثم حاولت هذه الشركات استغلال الموقف البترولى على أن هذه العوامل جاءت بمجموع من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية فى العالم كله، فأعلن نيكسون أن أوربا واليابان سوف تتجمدان حتى الموت خلال الشتاء بسبب أزمة الطاقة وبدأ المواطن الأمريكى والأوربى يشعران أنهما أصبحا من ضحايا أطماع إسرائيل، ونشرت الصحافة الأمريكية عددا من الخطابات وصلتها بهذا المعنى وبالتالى ظهرت بوادر تنبئ بان الولايات المتحدة قد بدت أقل تمسكا بإصرارها على أن إسرائيل حامية مصالحها فى المنطفة وسجلت بورصة الأوراق المالية فى نيويورك انخفاضا بالغا ١٠٠,٠٠٠ مليون دولار فى أسبوعين.

وفى بريطانيا كتبت موسوعة "جينز" تقول: أن احتمال حدوث مجاعة عالمية فى البترول يمكن أن يغير وجه الحرب الحديثة لأنه سيحرم قوات العالم من نحو ٩٠٪ من قدراتها على الحركة وقالت الموسوعة أيضا أن نقص البترول سيترتب عليه الحد من استخدام الدبابات والطائرات والوسائل البحرية مما قد يؤدى إلى إعادة تقييم الحرب الكيميائية والبيولوجية، وأضافت الموسوعة أن حدوث مجاعة عالمية فى البترول يمكن أن يؤدى إلى مواجهة بين القوى العسكرية الكبرى فى منافستها للسيطرة على الإمدادات من الدول المنتجة للبترول.

وعموما فقد أثرت القرارات البترولية الخاصة بالخفض تأثيرا بالغ الخطورة على مناطق الاستهلاك الرئيسية لهذه السلعة الاستراتيجية فى الولايات المتحدة وهولندا وأوروبا الغربية واليابان وكان هذا التأثير ذا أثر ملموس وبعيد فى الوقت ذاته وبدأ الرأى العام العالمى يشعر أنه من الصعب أن يحس بالأمن أو بالدفء والرخاء بينما

هناك ملايين من البشر يعانون من الظلم أو الاحتلال ويعيشون أكثر من ربع قرن في الخيام، وإجمالا، وبمقارنة خريطة أكتوبر ١٩٧٣ مع خرائط الحروب الثلاثة وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧- يتضح لنا أثر ما نسميه بالمتغيرات الدولية والمتغيرات الدولية تعبير جديد عما كان يسمى فيما نقرأ وندرس بتغير ميزان القوى الدولية وهى عملية مستمرة عبر التاريخ تحدث تغييرا فى أعقاب الأحداث الكبرى مثل الثورات السياسية أو الاجتماعية الكبرى ومثل المخترعات العلمية.... الخ وتظهر هذه الآثار بشكل واضح فى أعقاب الحروب.

وفى خلال هذه الفترة سمعنا وقرأنا كثيرا أن الدول ترسم سياستها الخارجية فى ضوء هذه المتغيرات الدولية... فى ضوء إنهاء الحرب الباردة التى سادت العلاقة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ربع قرن من الزمان... فى ضوء تخلخل عملية الاستقطاب الدولى وانتهاج كثير من الدول المتوسطة والصغيرة طرقا سياسية واقتصادية تتعارض أحيانا مع الطرق التى تسلكها إحدى الدولتين الرئيسيتين... وفى ضوء مرحلة المهادنة أو الوفاق التى سادت العلاقات الدولية بوجه عام....

وعندما نشيد بخط معين فى السياسة الخارجية نقول أنه خط برسوم فى ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، وعندما ننتقد خطا أخر فى السياسة الخارجية نقول أن الذين يرسمونه يجهلون أو يتجاهلون ما وقع فى المسرح العالمى من متغيرات دولية.

الرأى العام العالمى:

مباذا وصلت إليه خريطة أكتوبر ١٩٧٣ بمقارنتها بخرائط الحروب الثلاثة الماضية- وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧، أو بمعنى

آخر ما هى الحقائق الموضوعية التى تتضح لنا إذا أخذنا فى الاعتبار أثر المتغيرات الدولية.

جواب هذا السؤال ببساطة يمكن فى النقاط التالية:

أولا: على مستوى الحليفين المباشرين(٢٢) العالميين لأطراف الصراع: فقد حدث تبادل فى المواقع الكيفية بينهما، فأصبح الاتحاد السوفيتى السابق فى وضع المطمئن والمحدد لسياسته فى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧- والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وعلى العكس من ذلك أصبحت الولايات المتحدة فى وضع قلق وسياستها تأرجح بين السعى لوقف إطلاق النار والعودة- لحدود ٦ أكتوبر وبين الدعوة لوقف إطلاق النار مع بقاء القوات المتحاربة فى مواقعها الحالية وبين محاولة إلى تسوية سليمة ونهائية لأزمة تضمن لإسرائيل حق الوجود والاستمرار.

على أن سياسة الوفاق بين الحليفين العالميين المباشرين قد أيقنت تماما بأن الخطر فى المنطقة قد يعرضهما لمواجهة إحداهما الأخرى، ونتيجة لهذا الوفاق اتفق الحليفين العالميين المباشرين لأطراف الصراع- الولايات المتحدة- والاتحاد السوفيتى- على موقف واحد بالنسبة لإسرائيل والدول العربية، فأكد الاتحاد السوفيتى تمسكه بالوجود الإسرائيلى فى المنطقة وأضاف استعداده لحماية هذا الوجود حتى يتفق مع نفس الموقف الذى تتخذه الولايات المتحدة على أن تكتفى الدولتان بالرجوع فى تصريحاتهما وتبرير موقفهما إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ من خلال الاتصالات الدبلوماسية والاجتماعات الدولية، وبعد هذا لا يهم إذ حلت المشكلة أو لم تحل، أى أن المهم ليس السلام بين العرب وإسرائيل ولكن المهم هو السلام بين

العرب وإسرائيل ولكن المهم هو السلام بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

ثانيا: زيادة كم ووزن كتلة الحياد فى أوروبا الغربية بين العرب وإسرائيل وبمعنى أخر فإن المواطن الأوروبى بدأ يستشعر- وربما لأول مرة- أن تحامله على العرب وتحيزه إسرائيل يمكن أن يضر بمصالحه الشخصية.... والدول العربية فى مجموعها تقريبا قد ارتبطت أما بإنجلترا وأما بفرنسا وأما بإيطاليا- وحينما فك هذا الارتباط بفعل التطور وحقائق العصر لم يحمل العرب فى أنفسهم ضغينة ولا شرا لأوروبا الغربية وتضافر الصهيونية العالمية فى خلق هوة واسعة بين الأوربيين والعرب دون منطق من التاريخ أو مبرر من المواقع. وقد أصبحت الحكومات المعتدلة والمنصفة فى أوربا فى مركز أقوى وأفضل فى مواجهة القوى الضاغطة فى بلادها وفى مواجهة فئات مواطنيها المتميزين لإسرائيل وهذا الموقف أمكنها أن تصل للدول البعيدة عن منطقة الصراع- إمكنها من خلال الأزمة أن ترى حقيقة أبعاد مصالحها الحالية والمستقبلة فى العالم العربى، وهكذا صار الحياد فى أكتوبر ١٩٧٣ هو القاعدة العامة فى دول السوق المشتركة وأوروبا الغربية بصفة عامة والاستثناء هو تحيز هولندا إلى إسرائيل بعكس الحال عام ١٩٦٧ حيث كان حياد فرنسا هو استثناء من القاعدة العامة فى أوروبا.

ثالثا: زيادة كم ووزن دول العالم الثالث وخاصة فى آسيا وأفريقيا التى ربطت بين حركة تحررها وتقدمها وحركة التحرر العربى فى مواجهتها لخطر الصهيونى الأمر الذى بلور مواقفها السياسية فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية والاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطينى، وقد حققت حرب أكتوبر فى العالم الثالث ما كانت تسعى إليه الدبلوماسية العربية فى سنوات وعلى سبيل المثال، فإنه عشية اندلاع حرب ١٩٧٣ لم يكن

لإسرائيل علاقات دبلوماسية سوى مع أربع أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية. وفى أفريقيا أيضا نجد أن "حركة أفريقيا الجديدة" كانت من أقسى اللطمات التى حلت بإسرائيل نتيجة للحرب إلى حد جعل موشى ديان يقول: " أننا لابد أن نفيق من الخيال الذى وضعتنا فيه حرب يونيو ١٩٦٧ لنواجه الواقع الذى فرضته حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونعيش معه، أن العالم قد تغير من حولنا، فهناك سلاح البترول الذى استعمل،- وهناك قوة العرب التى ظهرت وهناك مواقف جديدة لابد أن يحسب حسابها".

رابعا: حدث تبادل فى المواقع الكيفية بين أطراف الصراع المباشر، فمصر وسوريا والعرب- لأول مرة- فى مركز الهجوم بينما إسرائيل والصهيونية- لأول مرة أيضا- فى مركز الدفاع.

ويقينا فإن الفضل يرجع بالدرجة الأولى إلى صانع قرار العبور الذى كسب مكانته وشعبيته - مثلما كسب الحرب- بالعرق والجهد والعمل والألم وبالإنجازات الملموسة وبالتدريج خطوة خطوة، ومن هنا فقد اختلفت السادات عن بعض الزعامات الأخرى ففضلا عن اتسامة بالواقعية وهى صفة شاركه فيها أو على الأصح اشترك هو فيها تماما مع الشعب المصرى، وانعكس ذلك على الهوة التى أوقع فيها الإسرائيليين قبل وبعد حرب أكتوبر وبرجليهم بعدم إعطائهم خطأ سياسيا وواحد Ligne politique Aconfuse وتعامله باستمرار مع الإسرائيليين من مواقع ديناميكية positions daya "n" mique وتعامله باستمرار مع الإسرائيليين ومن هنا فقد جاءت زعامة السادات مختلفة مع زعامة سلفة عب الناصر الذى كان يسير ى خط سياسى واحد(٢٣). one political line of rigid positions ذو مواقع جامدة position static وقد تابعنا ذلك فى تعقب حرب أكتوبر أو حرب المفاجأة وكيف لعب التمويه والخداع دورا جوهريا فى قلب- التوازن لصالح العرب وزهو ما كان بداية النصر بفضل تخطيطه العلمى المدروس للإعلام المصرى خلال هذه الفترة التى سبقت

الحرب وخلال الحرب ذاتها حيث كانت تعليماته لأجهزة الإعلام بتوضيح الحقائق كاملة بمرها وحلوها، أمام الرأي العام وكانت وجهة نظره فى ذلك أنه" قد آن الآوان لكى يتعود شعبنا على سماع الحقيقة وتقبلها مهما كانت" وقد انعكس ذلك كله على امتلاك الجانب العربى لزمام المبادرة فى كل من الميدان العسكرى لاستمرار التقدم والقتال"، وفى الميدان السياسى (إعلان تحرير الأرض المحتلة وإقرار حقوق شعب فلسطين"، على حين ظل الجانب الإسرائيلى فى حالة رد الفعل، عسكريا وسياسيا لفترة طويلة(تكرار تغيير القيادات العسكرية والسياسية — التصريحات المتناقضة).

كذلك فقد نجح السادات فى فرض نوع الوفاق العربى أمكن من خلاله تسكين الصراعات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربى باعتبار أن الصراع العربى الإسرائيلى لا يعنيه فى قليل أو كثير حسابات الرجعية والتقدمية وإنما الذى يعنيه هو وحدة جميع القرى العربية وبالذات الأكثر فاعلية فى الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلى ويستوى عنده أن تكون هذه القوى جمهورية أو ملكية... اشتراكية أو رأسمالية أو حتى إقطاعية ما دامت تؤدى دورها فى مواجهة إسرائيل من جانب أى مساندة ودعم القتال المصرية والسورية والفلسطينية من جانب آخر، ومن هنا كان السعي الحثيث والدائب من جانب السادات من أجل تحقيق ولو حد أدنى من المصالحة بين النظام الأردنى وبين الثورة الفلسطينية وذلك وصولا إلى" موقف عربى موحد :" سواء فى التعامل مع سياسة الخطوة خطوة أو عند الذهاب إلى مؤتمر جنيف، وفى إطار لم شمل القوى العربية لغرض نوع من الوفاق العربى كانت رؤية السادات بضرورة أن تكون حركته محررة من كل قيد اللهم ألا الالتزام بالإطار الذى يمنع التنازل عن أى شبر من الأرض المحتلة أو المساومة على حقوق شعب فلسطين أو التنكر لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطينى، ومن هنا لم يعترف بأي وجود فلسطينى آخر خارج كيان منظم التحرير الفلسطينية وفى نفس الوقت لم يطالب السادات منظمة التحرير بتأييده

ومساندته فى كل حركة من حركاته السياسية ولكنه طالب المنظمة- فى حالات الخلاف- أن تعمد إلى مناقشته وليس إلى إصدار بيانات بالإدانة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وقد وقع بالفعل صدام بين السادات والمنظمة فى أوائل عام ١٩٧٥ حيث هاجمت المنظمة ما أسمته" بسياسة مقايضة جزء من الأرض العربية المحتلة بالقضية كلها" وامتنع السادات عن مقابلة الوفد الذى بعثت به المنظمة إلى القاهرة وطالب بإجراء مناقشة مع اللجنة التنفيذية للمنظمة بكامل أعضائها وقال: " أن هناك جهات أنا لا أريد تسميتها تريد أن تفتعل خلافا بين مصر والمقاومة عن طريق الإيحاء الفلسطينى أن بيننا خلافا فى التكتيك أو- الأسلوب... فليس هناك أحد يستطيع الإدعاء أننا غير ملتزمين بالخط الاستراتيجى السياسى ولسنا بحاجة إلى الدفاع عن أنفسنا هذا الموضوع لن مسئوليتنا التى حملناها منذ أكثر من ٢٥ سنة وما ضحينا به معروف للجميع وهذا ليس منة وإنما حقيقة واقعنا بشكل لا يتصوره بشر(٢٤)".

مؤتمر جنيف والرأى العام الفلسطينى:

طالب الرئيس السادات منظمة التحرير الفلسطينية أن تحسم موقفها بوضوح من مؤتمر جنيف: هل تقبل المشاركة فى اعماله أم لا وذلك دون انتظار- لدعوتها إلى ذلك رسميا من قبل الدولتين المترأستبين للمؤتمر وهما الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة، ذلك أن إعلان المنظمة المشاركة من ناحية المبدأ يسهل- فى تقدير السادات- قضية توجيه الدعوة ويضع إسرائيل فى مأزق من ناحية ويخرج تمثلهم- يقصد منظمة التحرير الفلسطينية- وفدا من جامعة الدول العربية قائلا "وأنى أحاول تسهيل الأمر كله من خلال تجربة عدة أساليب حتى لا تصل إلى حالة الجمود ، ولكن ينبغى أن تحظى الصيغة بموافقة الفلسطينيين فى نهاية الأمر(٢٥)".

كذلك جدد الرئيس السادات ضغطه بعد حرب أكتوبر فى اتجاه أن تقيم منظمة التحرير الفلسطينية" حكومة فلسطينية مؤقتة" لأن تكوين هذه الحكومة فى تقديره يساعد على "إنهاء خلافات فى الساحة الفلسطينية

والخـروج مـن حالة انفصام الشخصية"، فضلا عن إقامة الحكومة" يسهل كثيرا دعـوة الفلـسطينيين إلى مؤتمر جنيف لأنه بقيامها تنال الاعتراف الدولى وتسقط الحجـة الإسـرائيلية القائلـة بـأن مؤتمـر حكومات والفلسطينيون منظمة ثورية، فكيف يمكن اشتراكه؟[٢٦]"

وكانـت مـنظمة التحريـر الفلسطينية قد رفضت اقتراح تكوين الحكومة المؤقـتة قـبل انـدلاع حـرب أكتوبـر علـى أسـاس أنهـا تقسم الصف الفلسطينى ولكـنها عادت بعد حرب أكتوبر والاعتراف بها كعضو مراقب فى الأمم المتحدة تعلن أن القضية موضع دراسة ولكنها ليست فى عجلة من أمرها.

ومـن هـنا اخـتلفت الآراء والأفكـار العـربية حول مؤتمر جنيف وحقوق الـشعب الفلـسطينى وعمـا إذا كـان هـذا المؤتمـر يعتبر تحولا فى النزاع العربى الإسـرائيلى فالـبعض افـترض أن المؤتمـر يعتـبر فرصـة تاريخية نادرة لحل هذا الـصراع وأنـه لـن تتوفـر للمـشكلة الفلـسطينية فرصة مثلها فى تاريخ العلاقات الدولـية بينما اعترض آخرون على هذه الآراء حيث لا تعتبر المؤتمر فرصة نادرة فـسوف تأتى فرص عدة فى المستقبل والمؤتمر فرصة منها، أما القول بأن المؤتمر فرصـة تاريخـية وفرصـة نـادرة فهذا مبالغ فيه فالتاريخ ملئ بألف فرصة نادرة وبالـتالى فـإن أصحاب هذا الرأى يذهبون إلى القول بأنه إذا كان علينا أن نحكم علـى ضوء التاريخ فإن محاولات إقامة نوع من العلاقات السياسية بين الطرفين الأساسيين فى المشكلة الفلسطينية وهما الفلسطينيون فى – الأساس والصهيونية كطـرف آخر وأن تاريخ مثل هذه المحاولات يعود إلى عام ١٩١٣ حيث امتلأت هذه الفترة بالفرص النادرة ومن الممكن فى هذا المجال ذكر محاولات مائدة سان جـيمس ومحادثات لجنة التوفيق الدولية وبالتالى لا يعتقد هذا الفريق أن المؤتمر أخطـر مـن المحاولتين السابق ذكرها فلمؤتمر ليس بالفرص النادرة التى ستحقق أمانى الفلسطينيين كاملة[٢٧].

وإذن فـإن الـسؤال الـتالى هو هل من الممكن معالجة المشكلة الفلسطينية فـى المؤتمـر خـارج إطار القرار رقم ٢٤٢ الذى يعالج مشكلة فلسطين باعتبارها"

مشكلة لاجئين "بمعنى أنه حتى فى حالة حضور منظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر وإبداء رأيها من داخله، فإن القار ٢٤٢ غير كاف لإيجاد حل يضمن الحقوق القومية والوطنية للشعب الفلسطينى، فهل ممكن المشكلة خارج إطار هذا القرار؟

والإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن كل الأمور تفسر حسب الظروف فإذا كانت حركة المقاومة الفلسطينية قوية بشكل يفرض احترامها على الجميع فإن مؤتمر جنيف سيجد فى القرار ٢٤٢ تفسيرات لهذه القوة، وإذا لم تكن قوية فسيجد تفسيرات لهذا الضعف، بمعنى أن المؤتمرات الدولية للسلام تعكس ميزان القوى فى المنطقة وهى ليست منيرا حرا لتبادل الآراء والحجج ويجب أيضا أن ندخل فى الاعتبار التغيرات الأساسية التى طرأت على الرأى العام ومن ضمنها القرارات التى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قرارات تعترف بحقوق الشعب الفلسطينى، وبالتالى فإنه فقرات أو أحكام القرار ٢٤٢ يجب أن تفسر وفقا للقرارات والتوصيات التى صدرت عن الأمم المتحدة وبناء على ذلك نستطيع أن نقول أنه يتحتم على مؤتمر السلام أن يناقش مستقبل الشعب الفلسطينى ولا يستطيع أحد أن يقول أن المشكلة هى مجرد مشكلة لاجئين عرب[٢٨].

ويوجد أيضا القرارات رقم ٢٣٨ الذى أخذ بعين الاعتبار فقط القرار ٢٤٢ دون الإشارة إلى القرارات أو التوصيات اللاحقة وعليه لو أراد مجلس الأمن أن يأخذ هذه القرارات بعين الاعتبار لكان قد أوردها فى القرار ٢٣٨ (أكتوبر ١٩٧٣) الذى أشار فقط إلى القرار ٢٤٢ دون غيره.

وعموما فقد رأى بعض المفكرين الفلسطينيين أن الآراء المطروحة حول تفسيرات القرار ٢٤٢ تقضى على أن هذا القرار لا يحقق الحد الأدنى للهداف التى ترمى إليها سياسة تجربة الحلول السليمة لدى الأطراف العربية وأن كانت هذه السياسة لا تعتبر البديل الوحيد للوصول إلى هذه الأهداف وإذا أخذنا القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ حسب نصهما الصريح فلاشك أن هدفهما هو تصفية أثار

الاعتداء الإسرائيل عام ١٩٦٧ ولا شئ غير ذلك لأنه من الواضح أن القرار ٢٤٢ يعالج مشكلة فلسطين من زاوية واحدة هى مشكلة اللاجئين وحتى هذا الهدف لا يمكن اعتباره من الهداف الرئيسية لقرار ٢٤٢ لأنه ورد كفكرة قانونية فى القرار مثل فتح قناة السويس فهذان القراران الرئيسيان هما انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ واعتراف الدول العربية بإسرائيل وسيادتها ووحدة إقليمها ولم يرد أن الانسحاب والاعتراف لهدفين الرئيسين للقرار لذلك فمن الواضح- طبقا لهذا الرأى- أنه لا يعالج مشكلة فلسطين وإنما يعالج تصفية هذه القضية لمصلحة إسرائيل والاعتراف بسيادتها وحدودها وكيانها كذلك إذا اعتبرنا أن غاية مؤتمر جنيف الرئيسية هى تنفيذ القرار ٢٤٢ كما ورد فى القرار ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر فإن الغرض من المؤتمر سيكون تثبيت أقدام إسرائيل عن الناحية القانونية واعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل[٢٩].

وقد سادت هذه الفترة حقائق جديد فرضت نفسها وتمثلت فى تجزئة قضية فلسطين إلى مشكلتين: الأولى مشكلة النزاع الفلسطينى الصهيونى والثانية مشكلة النزاع العربى الإسرائيلى باعتباره نزاعا بين حكومات ذى- سيادة وهو ما سوف يكون بالتالى على حساب المشكلة الفلسطينية أضف إلى ذلك أن النزاع ما بين الفلسطينيين وإسرائيل هو النزاع الأساسى بمعنى أنه هو أساس المشكلة أما النزاع بين الدول العربية وإسرائيل فهو نزاع فرعى نشأ عن هذه المشكلة الأصلية، لذلك- وطبقا لأراء عديد[٣٠] من الفقهاء فإنه عندما يعالج القرار ٢٤٢ أو يحصر المعالجة فى النزاع الثانى فإنه يتجاهل المشكلة الأولى وينبيها.

غير أن هناك رأيا آخر أن التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى صدرت من المسئولين فى الدول العربية تربط رباطا وثيقا بين النزاع الفلسطينى الإسرائيلى والنزاع العربى الإسرائيل وبمعنى آخر لا يمكن الفصل بين النزاع المحلى والنزاع الإقليمى فهناك علاقة وثيقة بين النزاعين فمنذ عام ١٩٤٥، يوجد عشرات بل مئات من التأكيدات على أن الدول العربية تتمسك بالعلاقة

الجذرية بين النزاعين وترفض المحاولات الدامية إلى فصل النزاع الأول عن الثانى لأن أحدهما متداخل فى الثانى وبالعكس[٣١] ويذهب هذا الرأى أيضا إلى أن السياسة الحكيمة لكل دولة عربية تقتضى منها أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الفلسطينيين حتى لضرورات استمرارها داخليا فى بلدها، وبالتالى فإن مشكلة شعب فلسطين هى أساس مشكلة فلسطينية وكأنه لا يمكن فصلها عن القضية العربية ككل فهناك أمة عربية قومية وثمة إجماع – طبقا لهذا الرأى– أن مشكلة فلسطين لا يمكن حلها إلا ضمن نطاق عربى يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى فى أرضه[٣٢].

وإذا عدنا مرة أخرى إلى المناقشات التى دارت حول اشتراك منظمة التحرير فى مؤتمر جنيف فقد قيل أن نجاح المنظمة فى مشاركتها للمؤتمر إنما يعنى تعديلا فى أهداف المؤتمر الأساسية التى وردت فى القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ولاشك أنه إذا كانت المنظمة – قد حضرت وعرضت وجهة نظر شعب فلسطين – كان بالإمكان أن يصبح أمام المؤتمر العنصر المفقود فى هذا الوقت لن معالجة مشكلة فلسطين فى غياب ممثلى أهالى فلسطين لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة مفيدة أو إلى حل سلمى، وعليه فإن وجود منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر كان بمثابة ضرورة أساسية للتوصل إلى تسوية عادلة، ولكن إذا كان القصد من حضور المنظمة هو فقط إبلاغها بتسوية توصل إليها الأطراف، عند ذلك لم تكن هنالك فائدة من حضورها، أضف إلى ذلك إن اشتراك المنظمة الأمر الذى سيؤكد الشخصية الدولية للمنظمة وسيدعم مركزها على المحيط الدولى والرأى العام العالمى وبالتالى فإن توجيه الدعوة إلى المنظمة من قبل الجهات الداعية للمؤتمر يمثل حد أدنى من الواقعية السياسية فى منطقة الشرق الوسط، وهذه الواقعية تقتضى الاعتراف بالمنظمة وأن تجاهل المنظمة هو تجاهل للظروف الموضوعية السائدة فى الشرق الأوسط وهذا التجاهل هو بالتالى جهل للعوامل الضرورية لإقامة سلم فى المنطقة.

غـير ن هناك رأى آخر عاض ذلك وكان يرى أن مؤتمر جنيف ليس هو الـذى سيـضفى علـى مـنظمة التحريـر الاعتراف، فالاعتراف بالمنظمة ينشأ بما ينـشأ من قوتها فى المنطقة المحتلة بالدرجة الأولى وفى المنطقة العربية بالدرجة الثانـية، أضـف إلى ذلـك أن هناك إجماعا استراتيجيا على أن كل ما سيحدث فـى جنيف لن يكون كثيرا، ولن يتجاوز ما يجرى فى المنطقة، فالأساس هو ما يحـدث فـى الشرق الأوسط، والأمر الأساسى هو التوصل إلى إجماع عربى ومثل هذا الإجماع لا يحصل بسهولة.

وإذا كانت هذه الظروف الدولية والعربية المحيطة بالمؤتمر فالسؤال الآن هو: هل كان مطلوبا من المنظمة اتخاذ قرار اضطرارى لمجاورة موازين القوى فى المنطقة، وعالما بهدف الحصول على ما يمكن الحصول عليه ريثما يحين الوقت وتـتغير الموازين وتصبح أكثر مناسبة لقرار أكثر فعالية، أن عبور الجسر يتم عند الوصـول إلـيه، ولـذلك فمـن الأهمـية الإبقـاء علـى درجـة عالية من المخططات الاحتمالـية tingency planning—Con تحـت الـدرس الفلـسطينى والعربـى المـستمر، وإن مـن الأمـور الأساسـية التى تفتقدها الأنظمة السياسية العربية هو التنـسيق الفكرى خاصة وأن الرأى العام العربى يواجه قضايا مصيرية ولا يمكن لأى جهة أن تنفرد أو تحدد مستقبلا الموقف الذى سنتخذه، غير أن هذا الرأى الأخـر وجد- بضم الواو وكسر الجيم- من يعارضه، فلا يمكن تأجيل البت فى الموضـوع حتـى يـتم تكـوين لجـنة عملـية عربية فالقرارات تتخذ بسرعة عادة، بمعنـى أنه لو صدر قرار يتم بموجبه نوع من الانسحاب- مثل الانسحاب الأول والثانى من سيناء- فإن هذا شئ أفضل من لا شئ.

وعلـى الجانـب الفلـسطينى فإنـه إذا تم الحـصول علـى الضفة الغربية وقطـاع غـزة وإتاحة إقامة سلطة وطنية حرة قادرة وفاعلة فهذا شئ حسن بدون شـك أمـا إذا كـان الـثمن هـو الحصول على دويلةMinistate من النوع الذى لا يـستطيع أن يتحـرك وتفـرض إسـرائيل عليها نوعا من الحماية المباشرة أو غير المباشـرة بمعنـى أنـه إذا صرخ مواطن فلسطينى فى نابلس ملا فستحضر القوات

الإسـرائيلية وتـسكته، وإذا كان صراخه مرتفعا فستطرده إلى الخارج،فمثل هذه الدولـة سـتكون العـوبةPuppet أو دولة مصطنعة، فكيف يمكن إجهاض الثورة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية والقبول بنوع من الاحتلال تحت اسم دولة ذات سيادة.

السلطة الوطنية الفلسطينية

إن موضـوع السلطة الوطنية الفلسطينية والدولة الفلسطينية له جانبان: الجانـب القانونـى والجانـب السياسى فمن الزواية القانونية، إذا افترضنا قبول إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة مع العلم بأن هذه المناطق لا تشكل أكثر من خمس مساحة فلسطين فمعنى ذلك ضياعه قضية فلسطين بنسبة أربعة أخمـاس. ومـن الناحية الثانية،إذا تم القبول القسم المتبقى فى فلسطين (الضفة وغـزة) فمعنـى ذلـك هـو التـسليم بمشروعية الدولة اليهودية أولا ضمن الأراضى التـى خصصها لها قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ويكون قد تم التسليم أيضا باحتلال إسـرائيل للأراضـى التـى اسـتولت علـيها زيادة على مشروع التقسيم فى الفترة ١٩٤٨-١٩٤٩ الأمـر الـذى يعنـى الخضوع لعمل غير قانونى، ولاعتداء حدث مخالفا للقانون الدولى ومخالفا لقرار التقسيم نفسه الذى انشأ دولة إسرائيل دولة إسرائيل مما يشكل من الناحية القانونية انهيار لكل قضية فلسطين.

أمـا الجانـب الـسياسى فلاشـك أن كل حركة ثورية لا يمكن أن تنجح بـصورة فعالـة إذا لم تمـتلك قاعـدة أرضـية unebase territoriale فـإذا كـان الهدف والغرض هو إيجاد قاعدة أرضية مهما كانت مساحتها، وقتها يمكن أن يكون لهذا القرار مبررات، وكأننا يجب أن نتحفظ، فمن الخطأ القول أننا نسير على مبدأ خذ وطالب، لأننا إذا قبلنا القسم المتبقى فى فلسطين فغن ذلك يكون نـوعا مـن الخطـأ فى التقدير لأن الإسرائيليين لن يسلمونا القسم المتبقى الصغير والضئيل إلا مقابل ضمانات واعترافات وربما كانت ضمانات دولية، ومثال على ذلك فعندما وجه يارنج ورقة الأسئلة لمصر والأردن حول تنفيذ القرار ٢٤٢ طلب مـن حكـومات هـذه الـبلدان إصـدار صـريح بـتقديم تعهـد بمـنع الـسماح للقيام

بعمليات مسلحة لمنتظمة التحرير من فوق أراضيها، وهذا يعنى أنه لن يكون من السهل على الفلسطينيين تحرير فلسطين من قاعدة أرضية محشورة ومضيق عليها إقليميا ومقيدة بضمانات دولية ومقيدة باعترافات بسيادة أقاليم الدول المجاورة، وبالإضافة إلى ذلك مقيدة بتعهدات من قبل الدول العربية بأن تقضى على أى عمل فدائى من أراضيها، لذلك يجب أ نتوهم بأن- مجرد قبول القسم المتبقى من فلسطين بعد انسحاب إسرائيل سيعطينا فرصة لتحرير باقى أراضى فلسطين طبقا لهذا الرأى.

ويمكن أن نستشف من هذه الآراء- التى سادت فى هذه الفترة- أنها تجمع حول رفض قيام دولة فلسطينية مسخ" فلسطينيتان"palestinasa" على غرار البانتوستان panatatan فى جنوب أفريقيا، وهذا الإجماع مبدأ قومى حول رفض تصفية مشكلة دوليا.

غير انه قد وجدت آراء أخرى فى مدرسة التفكير السياسى الفلسطينى تعتبر عدم اتخاذ المنظمة لقرار حاسم بشأن مؤتمر جنيف هو نوع من إبقاء المنظمة خارج حلقة الارتباطات أو الالتزامات التى ستقيد من قدرتها على التحرك فى المستقبل بمعنى أن الصمت وعدم اتخاذ القار سيجعلان المنظمة فى المستقبل فى وضع أقوى للمطالبة بأمور لن تستطيع أ تطالب بها لو حضرت مؤتمر جنيف، واستند هذا الرأى إلى أن على الرأى العام العربى والحركات الوطنية فى العالم العربى أن ينجزوا دورا ضاغطا لمنع اتخاذ قرارات دولية ستربط المنطقة لاتفاقيات سلبية على القضية الفلسطينية،وهنا نعود مرة ثانية إلى ضرورة تحسين النظام السياسى العربى باعتباره لأزمة أساسية pasicre refrain فإذا كان هنالك اتجاه نحو محاولة حل المشكلة الفلسطينية من خلال المؤتمر فليكن ذلك أيضا بتنسيق عربى وعلينا أن بنسجل للتاريخ أن ما جرى فى حرب أكتوبر أو حرب التحرير العربية من تنسيق عربى كان واسع تنسيق شهدته الأمة العربية فى تاريخها الحديث والمعاصر.

والخلاصة أن مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط قد مثل فى هذه الفترة فرصة من عدة فرص- لإيجاد حل للنزاع العربى الإسرائيلى وأفضل فرصة هى تلك التى تكون نتيجة لاقتصاديات القوة والإرادة العربية، أما القرار رقم ٢٤٢ فإنه يعد قاعدة قانونية غير كافية- من وجهة نظر المفكرين الفلسطينيين- لا قرار حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، أضف إلى ذلك أن حضور منظمة التحرير الفلسطينية للمؤتمر لا يعنى أنها ستحقق كل أهدافها ولا يمكن لهذا الحضور أن يكون إيجابيا ألا إذا ضمن موقف عربى موحد.

هدف تحرير الأراضى المحتلة:

لم يكن حضور منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر جنيف إيجابيا من وجهة النظر المصرية وقتئذ إلا إذا كان ضمن موقف عربى موحد، وهو ما حرصت عليه مصر، فمهما تباينت الوسائل فإن الالتزامين العربيين الرئيسين اللذين التزمت بهما مصر هما العمل بكل الجهود على تحرير الأرض لعربية وضمان الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى[٣٣]،ومن المناطق العربية المحتلة الأخرى نجد ما هو أكبر منها٤ أو ٥ مرات ومن هنا فليس هناك أى مغزى سياسى لهذا الاتفاق كما ادعت بعض أجهزة الإعلام العربية التى غضبت ورفضت واستنكرت هذا الاتفاق فصيغة الاتفاق لم تكن جديدة، فلقد وقعت سوريا ومصر ولبنان اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ونصت وبياناتها على أنها اتفاقيات بين حكومات هذه الدول وحكومة إسرائيل... كان هذا فى الوقت الذى لا توجد فيه أية أرض مصرية أو سورية خاضعة للاحتلال الإسرائيلى وكانت إسرائيل لا تحتل ألا أرضا فلسطينية وكانت المشكلة لا تزال محصورة فى المشكلة الفلسطينية فقط، ومع ذلك تم توقيع اتفاقيات الهدنة بوفدين مع الحكومة الإسرائيلية[٣٤].

وعلى الرغم من هذا فإن اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ والتى مازالت قائمة من الناحية القانونية والتى اقرها مجلس الأمن وتلتزم بها الدول الغربية-

بالرغم من إعلان بن جوريون من طرف واحد أنها ماتت ودفنت- فلم تمنع هذه الاتفاقيات من قيام ثلاثة حروب الأولى عام ١٩٥٦ والثانية عام ١٩٦٧ والثالثة فى ١٩٧٣ كما لم تمنع خلال العقود الماضية من قيام الفدائيين بممارسة عمليات المقاومة وكانت نتيجة كل هذا عدم الوصول إلى حالة السلام النهائى بين الدول العربية وإسرائيل واستمرار حالة الحرب وبالتالى فقياسا على ما سبق لا يمكن تحميل اتفاقية فك الارتباط اللاحقة على حرب أكتوبر ١٩٧٣ أكثر مما تحتمل إذا أنها لا تتضمن أى إضافات أو التزامات جديدة، بل العكس فهى فى عباراتها ونصوصها أقل بكثير، ولا- يمكن مقارنتها بما جاء فى اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية والمصرية الإسرائيلية، وقد تمسك العرب باتفاقيات الهدنة ومازالوا يتمسكون بها لأنها الوثيقة الدولية الوحيدة التى أقرها مجلس الأمن واعترفت فيها إسرائيل كتابة بالحدود الدولية لأطراف النزاع ، لذلك أراد بن جوريون أن يتخلص منها من طرف واحد[٣٥].

هنا عبرت مصر عن رأيها فى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط فى مؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد فى ليما فى أواخر أغسطس ١٩٧٥ بن مصر تؤمن انه لن يكون هناك سلام فى منطقة الشرق الأوسط طالما بقى وجود عسكرى إسرائيلى على أية أرض عربية وطالما لم تعد حقوق شعب فلسطين إليه[٣٦].

وعلى أساس هذا المبدأ رفضت مصر المحادثات التى أجراها هنرى كيسنجر فى شهر مارس ١٩٧٥ وتمسكا بهذا المبدأ أيضا فقد قامت مصر بمحادثات عن نفس الأساس وبالرغم من توقيع الاتفاقية فإن هذا لايعنى أن مصر قد اعتبرت نفسها فى حالة سلام مع إسرائيل على أساس أن القوات الإسرائيلية مازالت تحتل جزءا من سيناء ومن الجولان والضفة الغربية والقدس... وأيضا على أساس أن حقوق شعب فلسطين لم تعد إليه بعد، وأى تقييم موضوعى صادق وأمين بالنسبة لموقف مصر من مشكلة فلسطين ينتهى إلى أن سياسة مصر فى هذا الميدان ثابتة لم يتغير، وكل ما فى الأمر أنه بدلا من

التحدث مع من لا يملكون قوة الضغط وإمكانية الحركة بالنسبة لإسرائيل إلا هي أمريكا، ومن ناحية فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة بواسطة القوتين الأعظم، وعلى حد قول السادات فإذا وجد من يضع رأسه فى الرمال فهو ليس معهم فإسرائيل حقيقة قائمة وفى الحرب الأخيرة منع العرب تماما من هزيمة إسرائيل هزيمة كاملة، حيث أرسلت إسرائيل فى اليوم الرابع نداء إلى أمريكا بإنقاذ إسرائيل وهنا تدخلت أمريكا بالكوبرى الجوى الذى يقع وراء الخطوط المصرية لمباشرة وبالأسلحة التى لم يستخدمها الجيش الأمريكى نفسه.

وإذا كان تاريخ أمريكا فى المنطقة يحكم عليها وليس لها فإن ذلك لا يعنى أن يبقى العرب على خصام معها وأن يرفضوا التحدث إليها وأشراكها فى التوصل إلى السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط، والحديث مع أمريكيا لا يعنى الوفاق مع إسرائيل وإشراك أمريكيا فى جهود السلام العادل لايعنى تخلى مصر عن مبادئها، ومن الثابت أن مصر استطاعت بانتصارها فى أكتوبر أن تغير من المفاهيم الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط وفى مقدمتها تغيير نظرتها إلى العرب حيث أصبحت تتسم بالاحترام، ومصدر هذا الاحترام أيضا هو الحكمة التى كان يرسم بها السادات السياسية المصرية والكفاءة التى يدير بها الصراع العربى مع إسرائيل والشجاعة التى يحسم بها كل الأمور وقد أدى هذا إلى الانسحاب الإسرائيلى الثانى من سيناء ردود فعل مختلفة.

ففى إسرائيل اجتاحت المظاهرات اليهودية مدينتى القدس وتل أبيب بين معارضين للاتفاق مع مصر ومؤيدين له، لدرجة أن شيمون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلى وقتئذ أعلن أن الاتفاق يعتبر باهظ التكاليف بالنسبة لإسرائيل التى تخلت فى المجال العسكرى عن الممرات الاستراتيجية كما تخلت عن أبار البترول فى أبورديس فى المجال الاقتصادى بالإضافة إلى أنها فى المجال السياسى تعهدت بعدم اللجوء للحرب[٣٧].

كذلك اعترضت سوريا والعراق على الاتفاقية، ففى سوريا قامت مظاهرات فى دمشق ضد مصر بهتافات عدائية ضد فك الارتباط، وفى العراق

هاجمت الصحف العراقية الموقف المصرى، كما صدر بيان من القيادة القومية لحزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق يدين ما أسماه" استعداد النظام المصرى لعقد معاهدة صلح مع العدو".

وقد أوضح السادات خطأ وخطورة هذه الأفكار واعتبرها مأساة حقيقية تهدف إليها إسرائيل لشق الصف العربى ونسف الجبهة العربية من داخلها وفى خطابه أمام اللجنة المركزية ومجلس الشعب يوم ١٩٧٥/٩/٤ كشف السادات بصراحة عن عرضيين رفضتها مصر وفاء منها بالتزامها العربى ومسئولياتها التاريخية إزاء تحرير الأرض العربية وحقوق شعب فلسطين.

العرض الأول: الانسحاب من كل سيناء مقابل معاهدة صلح مع إسرائيل.

العرض الثانى: انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرقى العريش واوضح السادات أن مصر رفضت العرض لا خوفا من أحد وإنما أيمانا بدورها العربى.

وعاتب السادات فى خطابه رفاق السلاح فى سوريا قائلا: (قد كان ضروريا أحداث فصل ثان للقوات على الجبهة السورية، أما حقوق شعب فلسطين فكانت مائلة خلال المباحثات الأخيرة التى دارت مع كيسنجر وكانت مشغلى الشاغل حتى الساعات الأخيرة فى يوم توقيع الاتفاق وكانت موضع التركيز فى حديث مع الرئيس الأمريكى فورد، وأضاف السادات معاتبا الرئيس السورى قائلا: (وعندما أرسلت نائب رئيس الجمهورية إلى الرئيس الأسد حتى يشرح له كل الحقائق لم يقابله الرئيس السورى، وتساءل السادات عن معنى المظاهرات التى خرجت فى دمشق والقرارات والبيانات التى صدرت هنا وهناك مؤكدا فى النهاية أن مصر سوف تضبط أعصابها لأنها لا تريد أن تدخل أية معارك جانبية ولأنها فى النهاية حريصة على الصف العربى ووحدته.

وفى تحديد، لموقف مصر بعد اتفاق فصل القوات الثانى على جبهة سيناء أكد السادات على الحقائق الآتية:-

أولا:- أن مصر ترى أن تجنب نشوب حرب جديدة فى المنطقة مازال مرهونا من وجهة نظرها بانسحاب آخر من جبهة الجولان والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطينى.

ثانيا: أنه إذا كان الاتفاق الأول يعنى ففى الاشتباك بين القوات المتحاربة فإن الاتفاق الثانى يعنى بوضوح كامل قبول إسرائيل الصريح للانسحاب من الأرض العربية.

ثالثا:- أن مصر صريحة على أن تبقى جذور القضية مشتعلة حتى تحقيق الانسحاب الكامل وحتى تكون للفلسطينية دولتهم التى تعتبر عن آمالهم وأنه لا عودة إلى سياسة الجمود واللاحرب واللاسلم ولا قبول بتجميد القضية بالوفاق أو بالشقاق الدولى.

رابعا: أن مصر لا تريد سلاما بأى ثمن، ولكنها تريد سلاما عادلا لجميع، ومن هنا فهى لازالت على حرصها من ضرورة دعم القوة العسكرية العربية والبدء فورا فى التصنيع العربى للسلاح.

خامسا: أن هؤلاء الذين مازال يؤثر فى وجدانهم تصريحات الإسرائيليين هم فى النهاية أسرى الواقع الذى ساد المنطقة لأكثر من ربع قرن عندما كانت كلمة إسرائيل هى القانون وإرادتها هى العليا وأن على هؤلاء أن يدركوا أن موقف المفاوض العربى قد اختلفت جذريا بعد حرب أكتوبر المجيدة.

أما عن رد فعل الاتحاد السوفيتى السابق وقتئذ بخصوص الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات على الجبهة المصرية، فغن أى دراسة سوفيتية جادة لم تتعرض لموقف السوفيت من الانسحاب الثانى من سيناء، وقد لزم السوفيت الصمت تماما حيال ذلك اللهم إلا ما أعلنوه من أنهم لن يشاركوا فى التوقيع النهائى على هذا الاتفاق فى جنيف، وقد ذكر السادات فى خطابه المشار إليه أن هناك تحريضا سافرا يقوم به الاتحاد السوفيتى السابق فى محاولة لشق وحدة الصف فى الأمة العربية، وكذب السادات أيضا السوفيت فيما المحو إله

من أن هناك بنودا سرية فى الاتفاق واعتبرهم بمثابة" الوسواس الخناس" الذى يبلغ المذاكرات سرا.

ومن الثابت أن أصعب ما واجهته مصر بعد أن فكت الاشتباك مع الولايات المتحدة هو حرصا على استمرار علاقاتها قوية بناءة مع الاتحاد السوفيتى السابق، فلم تكن العلاقة بين الدولتين ابدار– وكما صرح السادات– أكثر من علاقة مرحلية، أى تقوم على مرحلة الحرب مع إسرائيل وتتوقف فى مرحلة الهدنة، ولكنها دائما علاقة مستمرة حتى بعد أن قامت الخلافات والأزمات حول استيراد السلاح فإن اتجاه مصر إلى الأسواق لعالمية بما فيها السوق الأمريكية لم يغنيها أبدا عن السلاح السوفيتى، ومصر ليست فى حاجة إلى السلاح فى أوقات الحرب فحسب ولكنها فى حاجة إليه أكثر فى حالة الهدنة المسلحة، وربما كان التحليل هو ما لم يصدقه السوفيت الذين توهموا أن مصر تسعى إلى صداقة الولايات المتحدة على حساب صداقتها للاتحاد السوفيتى مادامت هذه الصداقة لا تفسر على أساس الانتماء أو التكتل أو ضياع الشخصية وفقدان الإرادة الذاتية، وهو ما يتطلب من السوفيت إعادة تقييم سياستهم الدولية حتى لا يدفعوا مصر فى وضع لا تريده، ومن ناحية أخرى حتى لا يتركوا مجالا للبعض الذين يحاولون تفسير الانسحاب الإسرائيلى الثانى بأنه خسارة للسياسة السوفيتية.

الموقف الأمريكى من الانسحاب الإسرائيلى وردود الفعل:

أما عن موقف الولايات المتحدة من هذا الانسحاب فمن الثابت أنها قد كسبت من هذا الانسحاب الإسرائيلى فى إثبات وجودها داخل المنطقة وإذا كانت قد مرت فترة طويلة وأمريكا تلعب بإسرائيل لعبة الحرب، فقد أثبتت أنها تستطيع أن تلعب بها لعبة السلام فقد كانت نتيجة إغلاق قناة السويس ثم نتيجة التضامن العربى الذى أدى إلى إشهار البترول كسلاح يمس مصالح معظم دول العالم، كانت النتيجة أن أصبحت دول أوروبا وآسيا تحمل الولايات المتحدة مسئولية متاعبها الاقتصادية بسبب موقفها من إسرائيل، وقد اعترف

كسينجر فى محادثاته مع إسرائيل أن القضية لم تعد قضية الشرق الأوسط ولكنها قضية تتهدد تحالف الولايات المتحدة مع دول أوروبا الغربية ومع اليابان... وبذلك فإن الولايات المتحدة لا تحدد موقفها على أساس علاقتها بمصر أو إسرائيل ولكنها تحدده على أساس كيانها كقوة دولية تضطر إلى حماية وإثبات قوتها وذلك بجانب ما أكتسبه من تعديل علاقتها بدول المنطقة وفتح أسواقها للمنطقة كلها بما فيها أسواق السلاح... حتى مصر أعلنت أنها ستحاول شراء السلاح الأمريكى(٣٨).

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد جاء رد فعلها هى الأخرى ضد مصر من الانسحاب الإسرائيلى الثانى من سيناء، وقد ركزت عناصر معادية على إثارة معارك بين مصر والمنظمة بالرغم من أن السادات لم يعط لنفسه الحق أبدا لننفرد أو ليتحدث باسم الفلسطينيين وأيضا فإنه لم يعترف إطلاقا بحل لا يشمل الفلسطينيين وقد عاتب السادات فى خطابه الفلسطينيين عموما وياسر عرفات على وجه الخصوص قائلا: أن الأخ ياسر عرفات قد أصدر تصريحا اختتمه بقوله: " تخطئ أمريكا وإسرائيل أن اعتقدنا أن الجيش المصرى سيقف مكتوف اليدين إذا ضربت الثورة الفلسطينية وإن السلام لن يكون أمريكيا وأن السلام هو سلام فلسطين".

وإزاء هذا التحريض فقد قامت مصر بإغلاق إذاعة صوت الثورة الفلسطينية من القاهرة وواضح أن السادات اعتبر ردود فعل اتفاق فض الاشتباك الثانى مع إسرائيل بمثابة شرخ عميق فى الجدار العربى، فالرأى العام العالمى يرفض هزيمة إسرائيل وأن اللف والدوران ورمى إسرائيل فى البحر والقضاء على إسرائيل... كل هذا الكلام اعتبره السادات لا يمثل الحقيقة فضلا عن أن الهدف الأسمى بالنسبة للعرب ينبغى أن يكون هو استعادة أراضيهم والسير فى عمل وطن قومى للفلسطينيين يستعيدون به حقوقهم التى انطمست تحت الرمل طيلة خمسة وعشرين عاما، وهو ما عبر عنه السادات صراحة فى مناسبات عديدة انطلاقا من أن مصر هى ثلث العرب فهى مستودع القوى البشرية

الطبيعى والطاقة الحيوية الأول فى المنطقة ومن ثم فهى آلة الحرب الأساسية وقلعة العروبة الحامية وقوتها الضارية، وباختصار فإن مصر بالجغرافيا والديموغرافيا، بالتاريخ والحضارة هى عاصمة للعرب استراتيجيا، على كتفيها وقع عبء الدفاع عن المنطقة كلها عبر التاريخ وإليها آلت بالضرورة مسئولية استرداد فلسطين، أى أن الطريق إلى فلسطين يمر حتما وأساسا بمصر فإذا كان السلام والحرب يبدأن من فلسطين- على حد قول ياسر عرفات فى خطابه أمام الولايات المتحدة- فإننا نضيف ن السلام والحرب يتحددان من مصر حيث تأخذ فلسطين لا على أنها مجرد قضية قومية عليا تخص كل العرب على السواء ولكن أيضا وأساسا كقضية وطنية محضة... قضية مصرية بحتة بمعنى أنها تخصها مباشرة مثلما تخصها أى مشكلة داخلية.

أن مصر ليست دولة بترولية بالمقياس العربى فقد أخطأها"حدث" البترول ذلك الطارئ السحرى... أحد أخطر مفاتيح القوة الاستراتيجية فى عالمنا المعاصر... وهو ما جعل مصر ترحب بهذه القوة الاستراتيجية للعرب دون أية حساسية منها أو تقلقل من مسئوليتها تجاه مشكلة فلسطين حيث كرست وبذلت مصر وبأقصى فداء وعطاء دون أدنى تحفظ ولا حساب طوال أربع قرون من الصراع المستميت خاضت مصر خلال هذه الفترة أربعة حروب وفقدت نحو مائة ألف شهيد وأنفقت مالا يقل عن خمسة وعشرين ألف مليون جنيه عدا الخسائر المادية والتخريب الإقليمى الرهيب والمصالح الاقتصادية حتى أصبحت هى الضحية الثانية لإسرائيل بعد فلسطين وأصبحت بالتالى من أفقر البلاد العربية بعد أن كانت أغناها، وإذا كانت فلسطين هى فدية العرب فإن مصر أكثر من غيرها كانت وستبقى طويلا فدية فلسطين.

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أعلنت مصر التزامها الكامل بقرارات مؤتمرى القمة فى الرباط والجزائر خاصة فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة وحصول الفلسطينيين على دولتهم المستقلة فى فلسطين، وأن ما حدث سواء فيما يتعلق باتفاقيات فك الارتباط الأول بين مصر

وإسرائيل وسوريا وإسرائيل، وكذلك فك الارتباط الثانى على الجبهة المصرية ليس سوى خطوات عسكرية تمهد لحل المشكلات المعقدة الخاصة بالتوصل إلى سلام نهائى على أساس قرارات الأمم المتحدة وطبقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية فى هذا الشأن، وبالتالى فغن اتفاق فك الارتباط الثانى بين مصر وإسرائيل لا يمكن اعتباره إجراءا نهائيا منفردا إذا أنه مجرد اتفاق عسكرى لفك الارتباط وإنه حتى بإقرار الإسرائيليين أنفسهم لا يمثل اتفاقا نهائيا للسلام، وقد أدى هذا الاتفاق على انسحاب الإسرائيليين من بعض أراضى سيناء إلى مسافة خمسة وخمسين كيلو متر وهى منطقة الممرات ولا يزال هناك ١٥٠ كيلو مترا من سيناء محتلة بواسطة الإسرائيليين غير أن المنظمات الفلسطينية عموما استمرت فى مهاجمتها للموقف المصرى بالرغم من أن وزير خارجية مصر قد شرح تفصيلا إلى ياسر عرفات وزملائه بنود هذا الاتفاق ومغزاه، ونفى وزير الخارجية المصرى وقتئذ كل ما قالته إسرائيل أو بعض المجلات الأمريكية من تكهنات بان هناك تعهدات سرية، بل أنه تحدى إسرائيل أو أى جهة أن تبرز ورقة فيها تعهد سرى مصرى واحد لن مصر تخلت عن هذا الأسلوب بالكامل، وفيما يتعلق بمرور البضائع الإسرائيلية فإن الاتفاقية لم تأت بجديد فى هذا الشأن، فقد أعلن السادات على الرأى العام العالمى واكثر من مرة أن مصر سوف تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية غير الاستراتيجية وكما هو معروف فقد كانت السلطات المصرية فى عهد عبد الناصر تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية غير الاستراتيجية، وذكر وزير خارجية مصر لياسر عرفات وزملائه أيضا أن مشكلة فلسطين والأرض العربية المحتلة لازالت هما المشكلتان الرئيستان وأن المطلب الفلسطينى المحدد والمطلب العربى الأساسى نتيجة عرض المشكلة على الأمم المتحدة هو مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالوسائل الدبلوماسية وإن القرارات التى تأمل الدول العربية الحصول عليها من الأمم المتحدة هى ن تلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يختص بالانسحاب الكامل من الأراضى العربية وإنشاء كيان فلسطينى وليس لدى الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك

علـى أحـسن الفروض- ألا الأساليب السلمية المنصوص عليها فى الميثاق... أى لتفاوض أو الوساطة أو التحكيم.... الخ.

غـير أن مـنظمة التحريـر الفلـسطينية اسـتمرت فى هجومها على مصر واتهامهـا بالـضعف والعـزلة وهـو ماحدا بالسادات فى مناسبات عديدة بمعاقبة المـنظمات الفلـسطينية عمـوما وياسـر عـرفات وزملائـه علـى وجـه الخـصوص لاعـتقادهم بـان مـصر قـد ضـعفت وانعـزلت موضـحا أن افـتراض هـذا المـنطق الفلـسطينى تجـاه مـصر سـوف يـشجع بعض المنظمات على الهجوم أو التهجم علـى مـصر وأن مـصر قـد تعلمـت مـن تجاربها الماضية- بخصوص الاستقطاب المصرى لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عشر سنوات- أن لا تستأثر مصر بمنظمة فلـسطينية تابعة لها لتحميها فى مواجهة بقية المنظمات الفلسطينية وتكون قوة لمـصر فى تحركاتها السياسـية... فسوريا لها منظمة فلسطينية خاصة تصد عنها الهجمات الفلسطينية وبالتالى فليست هناك منظمة فلسطينية تهاجم الكويت أو الـسعودية أو العـراق أو ليبيا لها منظمة، والعراق ، ر لكويت،... الخ كل دولة عـربية لهـا مـنظمة فلـسطينية خاصـة تصد عنها الهجمات الفلسطينية وبالتالى فليـست هناك منظمة فلسطينية تهاجم الكويت أو السعودية أو العراق أو ليبيا، وقد اتفقت سوريا مع كيسنجر على فك الاشتباك الأول فلم تهاجمها أى منظمة فلـسطينية واتفقت مع الملك حسين على قيادة مشتركة ولم تهاجمها أى منظمة ... لمـاذا... لـن سـوريا تعيش فى حماية منظمة فلسطينية خاصة وتعيش معها فى أمان داخلى إلى حد أن ليس من حق أى فرد فى هذه المنظمة أن يخرج إلى الـشارع مسلحا.. فلماذا لا تسعى مصر لإقامة منظمة فلسطينية خاصة تعش هى أيـضا فى حمايتها وخاصة أن شخصيات فلسطينية كثيرة تقدمت تعرض نفسها علـى مصر. وهذا المنطق يرفض الاقتناع بأن مصر تبلغ من القوة إلى حد تستطيع معـه أن تـتعامل مـع الـشعب الفلسطينى كله كوحدة حتى وهو ممزق بين تعدد المـنظمات والمـذاهب والطبقات وأن كل ما تعرضه مصر هو ما يحقق هذا الوجود الفلسطينى الكامل كأن تكون القاهرة مركز الحكومة الفلسطينية أو مركز رئاسة

منظمة التحرير.... ومصر تعلم أن قوة فلسطين الأساسية هي قوة مصر فهى ليست فى حاجة إلى حق يحميها من حرب الكلام لن الكلام ينتهى والقوة تبقى.

وفى مناسبة مرور عامين على حرب أكتوبر، وفى لقائه مع الاتحاد الاشتراكى كشف السادات بعض حقائق الزوابع التى حاول "البعض" أثارتها ضد مصر والتى وصفها السادات بأنها وأن اختلفت بواعثها إلا أنها انقضت كلها فى تجاوزها كل حدود الحوار المقبول والجدل الجاد وأنها أيضا تسابقت فى الهبوط والإسفاف إزاء قضية مصرية للأمة العربية، وتحدث السادات عن ثلاث مسرحيات لحزب البعث- السورى... وفى كل مسرحية منها كان يحاول أن يصور مصر أنها خرجت من المعركة وأنها- دون علم سوريا- تقوم باتفاقيات "لبيع " القضية، وأن سوريا وحدها فى الميدان تحارب، وقال السادات أن هذه المسرحيات بدأت بعد وقف إطلاق النار وكانت بدايتها عندما أبلغ السادات الرئيس السورى الساعة الثامنة من صباح يوم ١٩ من أكتوبر بان مصر بعد أن وجدت نفسها عشر أيام متصلة تحارب أمريكيا .. قررت طلب و وقف إطلاق النار، ورغم معرة سوريا بكل تفاصيل الموقف خلال هذه الساعات فقد خرج حزب البعث الثورى ببيان يعلن فيه أن مصر هى التى خرجت من المعركة وأنها أفسدت العملية العسكرية.

وقال السادات أنه بعد هذه المسرحية من حزب البعث السورى فى عملية وقف إطلاق النار تجددت المسرحية مرة أخرى بالنسبة للاتفاق الأول لفض الاشتباك والذى كان الرئيس الأسد على علم كامل تفاصيله والخطوات التى سيتعقبه بالنسبة لفض الاشتباك على الجبهة السورية ومرة ثالثة تجددت مسرحية حزب البعث السورى فى خلال محاولات كيسنجر السابقة فى مارس ١٩٧٥. والتى لم ينجح فيها بسبب موقف مصر ورفضها الاستجابة لمطلب إسرائيل أن تعلن مصر إنهاء حالة الحرب، وذكر السادات أنه فى خلال هذه المسرحيات كان حزب البعث السورى هو الذى يبدو واضحا على مسرح

المناورات ألا أنه بدأ أخيرا يستخدم"يافطة: فلسطين ويستخدم الفلسطينيين فى هذه المسرحيات وأشار السادات إلى بيان فلسطينى يعلن "أن مصر تقايض قطعة من الأرض بقطعة من المبادئ" وقال أن صورة من هذا البيان كاملة كانت لدى مصر قبل إذاعته بخمسة أيام وأن الاتحاد السوفيتى هو الذى كتب هذا البيان وان الرئيس السادات واجه ياسر عرفات بذلك فى لقائه معه فى الرياض وحذره من أن يستخدم الذين يريدون مهاجمة مصر لافتة فلسطين مشيرا بذلك إلى الاتحاد السوفيتى، وسرد السادات محاولات السوفيت منذ الساعات الأولى للمعركة لإرغام مصر على طلب وقف إطلاق النار رغم أن القوات المصرية كانت استطاعت فى أقل من ٦ ساعات تحقيق هدف العبور وبكبارى متخلفة كانت تستخدم فى الحرب العالمية الثانية وأمد الاتحاد السوفيتى بها مصر وهى كبارى يستغرق مدها ٥ ساعات فى حين أن الكبارى الحديثة التى لدى السوفيت يتم مدها فى نصف الساعة، وذكر السادات إلى السفير السوفيتى– فى مقابلة عاجلة يوم ٦ أكتوبر– أدعى كذبا أن الرئيس الأسد طلب وقف إطلاق النار ثم عاد السفير السوفيتى إلى مصر خلال المعركة مركزا على أن تطلب مصر وقف إطلاق النار– ولكن الرئيس السادات فى كل هذه المرات أعلن أن مصر لن توقف إطلاق النار إلا بعد أن تنفذ القوات المصرية أهدافها تماما.

وبالإضافة إلى ذلك فإن السادات قد كشف فى مناسبة أخرى حقيقة الموقف السورى من قرار وقف إطلاق النار عندما أعلن أن سوريا قدمت إلى الاتحاد السوفيتى المعركة بعد ساعات من بدايتها وكشف السادات لأول مرة حقيقة خطيرة عندما قال أن وزير الخارجية المصرية قد أطلع بنفسه على هذه الطلبات الرسمية فى موسكو، متسائلا لماذا لم يجهد حزب البعث السورى نفسه للإجابة على سر هذه المتطلبات التى قدمت إلى السوفيت حتى من قبل أن تبدأ الحرب، ووجه السادات كلامه إلى الرئيس السورى حافظ الأسد مؤكدا أن الرئيس السورى سوف يظل بالرغم من كل شئ موضع احترام مصر وتقديرها لأنه بدأ المعركة مع مصر مصححا له فى نفس الوقت الوقائع التى نسبت إليه

حـول تـشابه اتفاقية فصل القوات الثانية على الجبهة المصرية بما كان معروضا علـى المـلـك حسين ملك الأردن قبل انعقاد مؤتمر الرباط، وفى ختام حديثه أكد الـسادات على استراتيجية مصر قائلا: أن ما يهم الأمة العربية هو شورى بيننا جمـيعا، ولكن ما يخص الوطن المصرى هو ملك لأبناء هذا الوطن، طالما أننا فى ممارسـتنا لـسيادتنا الوطنـية لا نـشترى شيئا بحقوق الغير ولا نقبل شيئا يعطل المـسيرة العـربية الـشاملة، ومـن هـذه الاستراتيجية المحددة أوضح السادات ما يلى:

١- أننا لا نريد أن نغلق جسورا مفتوحة ولا أن نرد يدا مشدودة.

٢- أن عقولـنا وقلوبـنا مفـتوحة للحـوار ولكـن الحكـم الأخـير فيما يخصنا هو أرادتنا.

٣- أن موقفـنا مـن المـشكلة الفلسطينية لن يتغير بسبب أى استفزاز، فنحن لا نفكـر بطـريقة حـزبية وإنما نفكر فى المصلحة العليا لملايين الثلاثة الذين هم الشعب الفلسطينى وأننا سوف نحاول مرة أخرى أن نتحمل لمثلى الشعب- الفلسطينى بالذات تسرعهم وانخداعهم رغم أننا كنا معهم صادقين.

٤- أنـنا لا نخـادع ولا نـضلل ولا ندعـى مـا لا قـبل لـنا به وأن ما تصدينا له وحققناه هو جزء مما التزمنا به وأعلناه وما نتحدث به فى القاعات المغلقة لا يخـتلف عمـا نـتحدث بـه أمام الميكروفونات، كما أن لساننا واحد ولهجتنا واحدة سواء مع العرب أو الأمريكيين أو السوفيت.

وقـد جـاء رد الفعـل الفلـسطينى علـى هذا الخطاب معترفا بفضل مصر علـى المـشكلة الفلسطينية وأن عروبة مصر مسألة غير مطروحة للنقاش، وناشد الفلـسطينيون أصحاب الفكـر والقلـم فـى مصر أن يرتفعوا فوق مستوى الإدانة والسباب والتجريح بإنجازات المقاومة الفلسطينية وتسفيهها، كذلك أوضح الرد الفلـسطينى علـى بعـض الكتاب المصريين بخصوص بيع شعب فلسطين لأرضه أن الجالـية الـيهودية فـى فلـسطين لم تكـن تملك عام ١٩٤٨ وبعد طرد شعب فلـسطينى من وطنه مباشرة سوى ٦٪ من مجموع أراضى فلسطين وان جزءا من

هذه النسبة الضئيلة حصل عليها اليهود من سلطات الانتداب البريطانية كأراضى أميرية.

كذلك جاء رد الفعل الفلسطينى يلوم بعض الصحف المصرية التى رددت نغمة مؤداها" قد بلغ السبيل الزبى، وهذه هى فرصتنا لننفض أيدينا من العروبة- ومشكلة فلسطين" وأوضح الرد الفلسطينى محاولات الغرب لعزل مصر من الأمة العربية قبل ثورة ١٩٥٢ عن طريق محاولة إدخالها ضمن أحلافه العسكرية ثم حاول عزلها عام ١٩٥٤ بواسطة حلف بغداد وعام ١٩٥٦ بواسطة العدوان الثلاثى، وعام ١٩٥٨بواسطة مشروع إيزنهاور وعام ١٩٦١ بواسطة الانفصال السورى وعام ١٩٦٧ بواسطة العدوان الإسرائيلى وهكذا[٣٩].

واوضح رد الفعل الفلسطينى على الحملة الصحيفة المصرية التى أثيرت فى الفترة من ١٨-١٩٧٥/٩/٢٠ أن مصر قد رفضت وصمدت وضحت وقاتلت وانتصرت لأنها تؤمن بأن ارتباطها العربى حقبقة استراتيجية وليست تكتيكية، وتساءل الرد الفلسطينى على الحملة الإعلامية المصرية فى معالجتها للمشكلة الفلسطينية قائلا: " هل يعقل أن نطالب الآن بأقلام بعض كتابنا ومثقفينا بما سعى إليه الأعداء دون جدوى على مدى ربع قرن، وكيف يجوز أن يصدر ارتباط مصر العربى على أنه هوائى وخاضع لتقلبات الطقس السياسى العربى، ثم من قال أن مشكلة إسرائيل تخص الشعب الفلسطينى دون سواه من الشعوب العربية، ألم تقنعنا اعتداءات إسرائيل المتكررة ونواياها التوسعية وقتلها الأطفال والشيوخ والنساء وتدميرها المدارس والمعامل والمنشآت واحتلالها الحالى لأراضى مصر وسوريا وفلسطين بأن العدو مشترك وأنه خطر على الفلسطينيين كما هو على السوريين والمصريين واللبنانيين والأردنيين.

واعترف الرد الفلسطينى صراحة أن مصر بحكم وزنها السياسى والعسكرى والبشرى والنضالى هى التى أعادت للعرب مع سوريا الحبيبة كرامتهم وثقتهم القتالية وأن مصر هذه لن تكون إلا عربية، فلا مصر بلا عرب ولا عرب بلا مصر وأن هذا هو قدر العرب وعقيدة الفلسطينى، ثم جاء خطاب

السادات فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب فى ١٨ أكتوبر ١٩١٥ اكثر وضوحا فى الموقف المصرى حيث ركز على التزام مصر الأساسى أمام كل الأمة العربية بتحرير كل الأرض العربية المحتلة واسترداد حقوق شعب فلسطين وتمكينه من الإمساك بزمام أمره وحرية تقرير مصيره وفى هذا المجال قال الرئيس السادات: ليس هناك أرض عربية أقل عزازا من أرضنا فالقدس ونابلس ليست أقل إعزازا من القنطرة أو العريش، وأضاف السادات قائلا: أننا حين فاوضنا على فض الاشتباك الثانى لم نكن نتحدث عن مصر وحدها وإلا لحصلنا على الكثير ولكننا كما نتحدث عن سوريا وفلسطين واتخاذ خطوة نحو الاعتراف بحقوق شعب فلسطين، وأن أساس حسابنا بالنسبة لفلسطين أن تكون سنة ١٩٧٦ هى سنة فلسطين، فلقد أنجزنا الدور الأكبر فى اعتراف عدد من الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية ووصول هذه المنظمة إلى هيئات دولية كثيرة.

وفى مناسبة أخرى قال الرئيس السادات أنه عندما أشار إلى أن سنة ١٩٧٦ هى سنة فلسطين فإنه يعنى أن التسلسل الطبيعى هو الدخول فى التسوية النهائية بالاشتراك مع الفلسطينيين بعد أن يتم فض اشتباك على الجولان وأضاف السادات أنه لو ترك الاتحاد السوفيتى وحزب البعث السورى الفلسطينيين ورفعوا وصايتهما عليهم لتمكن الفلسطينيين من الوصول بسرعة إلى القرار المطلوب واعتبر الرئيس السادات قضية فلسطين هى قضية الصراع الإسرائيلى والح على الفلسطينيين بضرورة تكوين حكومة مؤقتة قائلا" وليتهم استمعوا إلى كلامى منذ ثلاث سنوات كما طلبت منهم حينئذ لاعترف العالم أجمع بهم فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولكان مسار مشكلة فلسكين غير المسار الذى هى فيه الآن.. ومع ذلك فإنه نتيجة ٦ أكتوبر دخل الفلسطينيون الأمم المتحدة لأول مرة وتحولت المشكلة الفلسطينية من قضية لاجئين إنسانية إلى قضية تحرير وأرض عربية واعتراف العالم كله بهما ودخولهم الم المتحدة وتكلم ياسر عرفات- *أمامها*[٤٠]".

وأثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر أكتوبر ١٩٧٥ عاد السادات ليؤكد- فى كافة لقاءاته الصحفية وخطاباته- أن المشكلة الأساسية هى مشكلة الشعب الفلسطينى الذى لم يقل الاعتراف من قبل جميع الأطراف والذى عانى لأكثر من ربع قرن دون ذنب اقترفه والذى حرم من حق تقرير المصير والذى يمكن بالرغم من ذلك كله أن يكون قوة من قوى السلام إذا ما وضعت مشكلته ى إطارها الصحيح وقد أعلن السادات أنه انطلاقا من هذا المفهوم فإن مصر على اتصال بالقوتين الكبيرتين- أمريكا والاتحاد السوفيتى السابق- من اجل عقد مؤتمر جنيف فى أسرع وقت بحضور كل الأطراف المعنية. بما فيهم الطرف الفلسطينى "لأن مشكلة فلسطين هى الجوهر والأساسى فى مشكلة الشرق الأوسط" كما طالب السادات أيضا بتحقيق انسحاب أخر على جبهة الجولان. وأعلن أنه طلب إلى الولايات المتحدة أن تبدأ بأجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إشراكهم فى محادثات السلام الشامل المزمع إجراؤها فى جنيف، وأعرب السادات عن اعتقاده بان الولايات المتحدة هى العامل الرئيس فى لعبة الشرق الأوسط وانه لابد من إشراك الفلسطينيين فى أى محاولة للوصول إلى حل شامل للصراع فى المنطقة، وأكد أن مصر وسوريا متفقتان تماما فى أنه لا ينبغى السماح لإسرائيل بالاستمرار فى احتلال الأرض العربية ولكن سوريا لها وجهة نظرها الخاصة كى تتعلق بالتكتيكات التى يجب ابتاعها للوصول إلى هذا الهدف وهذا ألا يعنى على الإطلاق أننا نعمل ضد بعضنا البعض[٤١].

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٥/١٠/٢٩طالب السادات بضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية — باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين- فى أعمال مؤتمر جنيف وذلك على قدم المساواة مع باقى الأطراف المشتركة فى المؤتمر، كذلك فقد ركز الرئيس السادات على ترحيب مصر بالوفاق الدولى إذا أخذ فى الاعتبار مصالح الدول الصغرى وأمانى شعوبها. غير أنه حذر من خطورة هذا الوفاق إذا خرج عن هدفه المعلن،

وطالب ألا تكون مجالات اتخاذ القرارات مقصورة على الدولتين العظيمتين، وأعلن أن مصر لم تفقد حماسها للسلام وإيمانها به لأنه هدف استراتيجى لها، وقد كان الهدف من حرب أكتوبر هو فتح الطريق للسلاح من جديد ولكى يعرف العالم أننا لن نرضخ للاحتلال أولا تتعارض حقوق شعب فلسطين.

وفى يوم ١٩٧٥/١٠/٣٠[٤٢] بدأ الوفد المصرى فى الأمم المتحدة مشاوراته مع رؤساء وفود الدول العربية والأفريقية ومجموعة دول عدم الانحياز للمشاركة فى تقديم مشروع القرار حول المقترحات التى أعلنها السادات فى خطابه أمام الجمعية العامة والخاصة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حضور مؤتمر جنيف كطرف أصلى كامل[٤٣].

وقد جاء رد الفعل حادا فى إسرائيل فقد أعلن حاييم هرنزوج المندوب الإسرائيلى فى الأمم المتحدة بأنه من غير المعقول الاعتقاد بأن إسرائيل ستتفاوض مع الفلسطينيين إذ أن منظمة التحرير الفلسطينية تعمل على تحطيم إسرائيل كما أن إسرائيل تعتقد أن الجمعية العامة لا علاقة لها بمؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط وأعلن اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل رفضه الحالى والمستقبل للمناقشة مع المنظمات الفلسطينية وقال أن احتمال التوصل إلى السلام لن يتم ألا خلال مرحلة طويلة وتدريجية.

ومن فوق منبر الكونجرس الأمريكى خاطب السادات فى ١٩٧٥/١١/٥ الرأى العام الأمريكى كله داعيا إلى ضرورة أن تبدأ الولايات المتحدة حوارا مع الفلسطينيين ذلك أن أمريكا برفضها الحوار مع الفلسطينيين حتى الآن تخرج على إجماع العالم كله الذى أدرك أخيرا أن المشكلة الفلسطينية هى الجوهر الأساسى فى صراع الشرق الأوسط، وبوضوح قاطع قال السادات لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب فى الجلسة المشتركة نفسها أن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية تعبير عن إدارة شعب يتطلع إلى حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة[٤٤]، وحث السادات أعضاء الكونجرس الأمريكى والحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى على عدم عداء الثورة الفلسطينية قائلا أنه ليس هناك من

سبب منطقى لمعاملة الثورة الفلسطينية على هذا النحو، مؤكدا أن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية التعبير الحقيقى لإرادة شعب يريد كيانه الوطنى المستقل ويريد حق تقرير مصيره وأن الولايات المتحدة بإهمالها وتجديها لمشاعر الشعب الفلسطينى إنما تدعو لاستمرار التطرف والعنف بينما العالم كله يدرك أهمية الاستقرار والهدوء فى منظمة الشرق الأوسط، وفى ختام حديثه على المشكلة الفلسطينية- قال السادات لأعضاء المجلسين "أننى أهيب بكم بكل ما أملك من قوة وبأكثر العبارات قطعا أن تعطوا الشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية مساندتكم".

منظمة التحرير الفلسطينية:

فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٠١ صوت ضد [٤٥] ٨ أصوات وامتناع ٢٥ دولة عن التصويت على مشروع القرار المصرى الذى أعلنه السادات فى خطابه التاريخى أمام الجمعية العامة والذى ينص على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية- ممثل شعب فلسطين- للاشتراك فى جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط التى تعقد فى إطار المنظمة الدولية وذلك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، وطالب القرار [٤٦] كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة بإبلاغ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصفتهما تشتركان فى رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى أعمال المؤتمر وفى كل الجهود الأخرى من أجل السلام فى الشرق الأوسط، وأعرب القرار فى مقدمته عن اقتناع الجمعية العامة بان اشتراك الشعب الفلسطينى فى أية جهود أو مشاورات تستهدف تحقيق سلام ودائم فى المنطقة أمر ضرورى.

كما أقرت الجمعية العامة بأغلبية ٩٣ صوتا ضد [٤٧] وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت على مشروع قرار ثان منفصل تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية وينص على تشكيل لجنة تضم ٢٠ عضوا للبحث والتوصية بوضع

برنامج يضمن للشعب الفلسطينى الحصول على وطن مستقل وممارسة الشعب الفلسطينى لحقوق الثابتة التى اعترفت بها الأمم المتحدة وذلك فى أسرع وقت ممكن بعد أن تقدم الجنة تقريرها.

وعقب عملية التصويت رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالقراريين ووصفتهما بأنهما قراران تاريخيان، غير أن حكومة إسرائيل نددت بالقرارين وأعلنت رفضهما بأن تشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية فى أية مفاوضات بالرغم من قرار الجمعية العامة الذى يطالب بدعوة المنظمة للاشتراك فى محادثات مؤتمر جنيف، وقد صرح اسحق رابيين رئيس وزراء إسرائيل فى بيان إصداره فى القدس بأن إسرائيل لن تتعاون مع اللجنة التى نص القرار الثانى على تشكيلها لبحث تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعب الفلسطينى. (٤٨)

وفى يوم ١١ نوفمبر وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٧٢ صوتا ضد ٣٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت على قرار بإدانة الصهيونية بصفتها شكلا من أشكال العنصرية وهو أول قرار فى تاريخ المنظمة الدولية يدين السياسة التى أقيمت على أساسها إسرائيل، وقد جاء رد فعل الرأى العام الإسرائيلى عنيفا على هذا القرار ففى الأمم المتحدة فرق حاييم هيرتزوج- فى ثورة من الغضب الوثيقة التى تحوى مشروع القرار قائلا أنه بالنسبة لإسرائيل" ليس سوى قطعة من الورق، وسنعاملها على هذا الأساس" وفى إسرائيل أعلن الكنيست موافقته خلال جلسة حضرها اسحق رابين رئيس الوزراء موافقته على مشروع يدعو الحكومة على تجاهل قرارات الأمم المتحدة ومقاطعة مؤتمر جنيف إذا اشتركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك أعربت صحف إسرائيل كلها عن استنكارها للقرار وطالبت صحيفة"معاريف" بإنشاء منظمة دولية جديدة- تشكل قواتها من الدول الخمس والثلاثين التى وصوتت ضد القرار وقالت صحيفة"على همشمار" أن وجود إسرائيل بتعرض للهجمات وطالبت الصحيفة بتعبئة كل قوى الشعب اليهودى.

وفـى نطـاق اللهجـة البالغة العنف التى أثارتها إسرائيل ضد القرارات الـثلاثة شـهدت مديـنة القـدس وتل أبيب وصيفا وناتانيا موجة من المظاهرات طـوال النـصف الثانـى مـن شـهر نوفمـبر ١٩٧٥ وانتشرت حمى إطلاق لأسماء صهيونية على الشوارع والطرق التى كانت تسمى بأسماء عربية أو بأسماء الأمم المـتحدة، واقترحت جولدا مائير أن نشير إلى أن القرارات التى طرحتها الدول العـربية عمـوما- ومـصر علـى وجـه الخـصوص فـى رسـالة المنظمة الدولية قد تصعيدا هاما فى الصراع الدبلوماسى والسياسى فى المواجهة مع إسرائيل وكان ذلك رد فعله على المستوى العالمى انعكس فى أنماط التصويت فى الأمم المتحدة علـى القرارات الخاصة بمشكلة فلسطين كما يتضح من العرض التحليلى خلال عامى ١٩٧٤-١٩٧٥ [٥٠].

تحليل مضمون أنماط التصويت فى الأمم المتحدة على القرارات الخاصة بمشكلة فلسطين ١٩٧٤-١٩٧٥

١٩٧٤	١٩٧٥
دعا منظمة التحرير الفلسطينية لاشتراك فى مداولات الجمعية العامة حول مشكلة فلسطين.	دعا منظمة التحرير للاشتراك فى جميع الجهود والمؤتمرات التى تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الإطراف.
اعترف وأكد بأن للشعب الفلسطينى الحق فى تقرير مصيره والحق فى الاستقلال والعودة لدياره.	قرر إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه.
اعتبر أن لمنظمة التحرير الحق فى المشاركة كمراقب فى جلسات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التى تعقد تحت أشراف الأمم المتحدة	اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتميز العنصرى.
موقف الولايات المتحدة	معارضة لجميع القرارات

امتناع عام عن التصويت على القرارين الأول والثانى فيما عدا تأييد كل من فرنسا وايرلندا وإيطاليا. ومعارضة عامة للقرار الثالث عدا امتناع فرنسا عن التصويت	امتناع عام عن التصويت على القرار الأول فيما عدا معارضة بريطانيا وألمانيا الاتحادية وهولندا معارضة عامة للقرارين الثانى والثالث فيما عدا امتناع إيطاليا وايرلندا عن التصويت على القرار الثانى
تأييد عام لجميع القرارات	تأييد عام لجميع القرارات. وتغيب رومانيا عن التصويت على القرار الثالث ولم تشترك الصين وألبانيا فى التصويت على القرار الأول.
تأييد عام لجميع القرارات فيما عدا امتناع ٣ دول عن التصويت على القرارين الثانى.	تأييد عام للقرار الأول فيما عدا امتناع دولتين عن التصويت وتغيب أفريقيا لوسطى. تأييد عام للقرارات الثانى فيما عدا امتناع ٧ دول عن التصويت- تأييد ١٦ دولة وامتناع ١٢ عن التصويت ومعارضة ٥ دول للقرار الثالث.

تغير موقف الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين فمن ناحية دعا السادات إلى إجراء حوار حقيقي بين الولايات المتحدة والفلسطينيين ومن ناحية أخرى أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء رد فعلها على لسان هارولد سنسوندرز وكيل الخارجية الأمريكية فى بيان رسمى قائلا انه يجب سماع الصوت الفلسطيني وبدونه تستحيل التسوية الشاملة وأن المشكلة الفلسطينية هى جوهر مشكلة الشرق الأوسط فهناك ثلاثة ملايين فلسطيني يريدون تحديد مستقبلهم السياسى وتناول سوندرز مختلف وجهات النظر التى ترددت حول الهداف المشروعة للفلسطينيين بما فى ذلك ما يطالب منظمة التحرير

الفلسطينية إقامة دولة علمانية تضم العرب واليهود قائلا" أن المطلب الآن هو تحديد أكثر دقة لهذه الأهداف وعندئذ يمكن التوصل إلى تفاهم أوضح حول كيفية طرحها للتفاوض لتوصل إلى حل الجوانب الفلسطينية للمشكلة[٤٧].

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى عنيفا تجاه هذا البيان الرسمى الأمريكى الذى أطلق عليه فيما بعد" ورقة تحديد موقف أمريكا" ففى إسرائيل قال اسحق رابين رئيس الوزراء أمام مجموعة من الطلبة الإسرائيليين: أن إسرائيل تعلن رفضها للوثيقة الأمريكية، وزعم رابين أن هذه الوثيقة تتضمن" تزييفا، وتمزيقا. وتشويها وعرضا سيئا وغير موضوعى".

وعلى الجانب العربى كانت أبرز ردود [٥١] فعله فى التحرك السياسى المصرى للدول العربية فقد زار كل من حسنى مبارك [٥٢] نائب رئيس الجمهورية وقتئذ وممدوح صالح رئيس الوزراء وقتئذ لثلاثة عشرا دولة عربية. وأوضح المسئولان المصريان للملوك ورؤساء الدول العربة أو رحلة السادات للولايات المتحدة ولندن كانت من أجل المشكلة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى[٥٣].

هوامش الفصل

(١)- من مذكرات الرئيس السادات في الأهرام ١٠/٣-١٠/٥/١٩٧٥، وقد علق الرئيس حسني مبارك في خطابه لمؤتمر شباب الجامعات بجامعة الزقازيق فبراير ١٩٩٦ - وحضره المؤلف- قائلا: إن السادات كان سابقا لعصره فيما يتعلق بقرار الحرب وجهوده السلمية.

(٢)- من حديث الرئيس السادات إلى الأمة في ١٩٧٢/١/١٢.

(٣)- من حديث الرئيس أنور السادات إلى الضباط والجنود في أسوان ٧٢/١/٣٠ (حيث حضر المؤلف هذا المؤتمر).

(٤)- من حيث الرئيس أنور السادات مع محرر مجلة نيوزويك في ١٩٧٢/٢/٢٨

(٥)- هارتس ١٩٧٣/٤٤/٤.

(٦)- يرجع في تفصيل ذلك إلى مذكرات الرئيس السادات في الأهرام : ٧٥/١٠/٣-١٩٧٥/١٠/٥.

(٧)- وهو ما ثبت بالفعل هذا الحرب ويرجع في تفصيل هذا إلى عديد من البحوث التي قدمت إلى الندوة الدولية لحرب أكتوبر- القاهرة أكتوبر ١٩٧٥.

(٨)- من تصريح للفريق أول / محمد عبد الغني الجسمي.

(٩)- من تصريح للفريق/ محمد على فهمي رئيس الأركان وقائد الدفاع الجوى في حرب أكتوبر.

(١٠)- من تصريح للدكتور/ محمد عبد القادر حاتم.

(١١)- هارتس ١٩٧٣/١١/٨.

(١٢)- يرجع في تفصيل ذلك إلى مذكرات الرئيس السادات في الأهرام ١٠/٣-٧٥/١٠/٥.

(١٣)- هارتس ١٩٧٣/١١/٣.

(١٤)- هارتس ١٩٧٤/٢/١٥.

(١٥)- المرجع نفسه.

(١٦)- معاريف ١٩٧٣/١١/١١.

(١٧)- هارتس ١٩٧٤/٢٠/٤.

(١٨)- هارتس ١٩٧٣/١١/٢٦.

(١٩)- هارتس ١٩٧٣/١/٢.

(٢٠)- معاريف ١٩٧٣/١١/٩.

(٢١)- على همشمار ١٩٧٣/١١/٢٥.

(٢٢)- تريفور ديبوى: هزائم إسرائيلية ثلاث في ساعات الحرب الأولى: ٧٥/١٠/٢٧- ١١/٢ /٧٥ بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحرب أكتوبر- القاهرة. والباحث المذكور كان في هذه الفترة عضوا هيئة تدريب بجماعات هارفارد وأوهايو ورانجون.

(٢٣)- انتوين فارا هو كلى: ثورة فى مسرح الحرب وخاصة فى المجال التكنولوجى بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحرب أكتوبر- القاهرة- جامعة القاهرة- ٢٧/١٠/٧٥-٢/٧٥ /١١ والجنرال انتونى فارار هو كلى كان يشغل وقتئذ منصب مدير تطوير القتال فى الجيش البريطاني.

(٢٤)- المرجع السابق.

(٢٥)- من مذكرات الرئيس السادات فى الأهرام ٣/١٠-٥/١٠/٧٥.

(٢٦)- نفس المرجع السابق.

(٢٧)- يرجع فى تفصيل موقف الرئيس السادات بهذا الخصوص إلى :
الاتحاد الاشتراكى العربى- أمانة الشئون السياسية والعلاقات الخارجية:
خطب الرئيس محمد أنور السادات فى عام ١٩٧٤ (مجموعة وثائق).

(٢٨)- من حديث للرئيس السادات إلى مجلة الحوادث اللبنانية ٢٠/٣/١٩٧٥.

(٢٩)- من حديث للرئيس السادات إلى مجلة تايم الأمريكية ٦/٤/١٩٧٥.

(٣٠)- د/ بطرس بطرس غالى رئيس تحرير السياسة الدولية، د/ جورج جبور المستشار برئاسة الجمهورية السورية فى دمشق فى ندوة السياسة الدولية- السياسة الدولية العدد ٣٨- أكتوبر ص ٢٤٦.

(٣١)- من حديث الرئيس إلى النهار اللبنانية ١٤/٤/١٩٧٥.

(٣٢)- المرجع السابق.

(٣٣)- دكتور/ عدنان العمد وهو دبلوماسى فلسطينى ببعثة الجامعة العربية فى جنيف وقتئذ دكتور/ هنرى كتن المحامى الفلسطينى فى : ندوة السياسة الدولة مرجع سابق.

(٣٤)- وهو ما يراه كل من دكتور/ صلاح دباغ، دكتور عدنان العمد، دكتور / هنرى كتن ويرجع أيضا إلى دكتور/ هنرى كتن: حقوق الإنسان فى فلسطين: بحث مقدم أمام الحلقة الدراسية حول حقوق الإنسان فى مؤتمر المسيحيين من أجل فلسطين يناير ١٩٧٤، وقد اشترك فى هذه الحلقة عدد من خبراء القانون الدولى من عدة دول.

(٣٥)- دكتور بطرس غالى ندوة السياسة الدولية مرجع سابق.

(٣٦)- د/ جورج جبور: ندوة السياسة الدولية، مرجع سابق.

(٣٧)- د/ هنرى كتن: ندوة السياسة الدولية، مرجع سابق.

(٣٨)- جاء هذا صريحا وواضحا تماما فى جميع خطابات الرئيس السادات وخاصة عام ١٩٧٣، ويرجع فى تفصيل ذلك إلى: الاتحاد الاشتراكى العربى أمانة الشئون السياسة والعلاقات الخارجية: خطب الرئيس أنور السادات عام المعركة ١٢٩٣هـ ١٩٧٣م (مجموعة وثائق).

(٣٩)- من تصريح للسيد/ إسماعيل فهمى وزير خارجية مصر وقتئذ إلى Monday Morning, Berieut 8/9/1975.

(٤٠)- من تصريح للسيد/ إسماعيل فهمي إلى صحيفة القبض الكويتية في ١٩٧٥/٩/١٣.
(٤١)- نفس المصدر السابق.
(٤٢)- يرجع في تفصيل ذلك إلى خطاب السيد/ محمد رياض مندوب مصر إلى مؤتمر عدم الانحياز في ليما.
(٤٣)- الأهرام ١٩٧٥/٨/٢٩.
(٤٤)- من تصريح للرئيس السادات في ١٩٧٥/٨/٢٨ ويرجع أيضا إلى: الاتحاد الاشتراكي العربي: أمانة الشئون السياسية: خطب الرئيس محمد أنور السادات في عام ١٩٧٥ (مجموعة وثائق).
(٤٥)- يرجع تفصيلا إلى خطاب الرئيس السادات في الذكرى الخامسة لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر.
(٤٦)- انظر رد مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت على الحملة الصحيفة المصرية التي أثيرت في الفترة من ١٨-/١٩٧٥ ٩/٢٠ في الأهرام ٣١/ ١٩٧٥/٩ تحت عنوان: عروبة مصر غير مطروحة للنقاش.
٤٧-
(٤٨)- الأهرام ١٩٧٥/١٠/٢٨.
(٤٩)- الأهرام ١٩٧٥/١٠/٢٩.
(٥٠)- الدول التي صوتت ضد القرار هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية وإسرائيل وهولندا وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراجوا.
(٥١)- وهو ما ظهر خلال الزيارات التي قام بها كل من السيد/ حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر إلى تسع دول عربية وكذا السيد/ ممدوح سالم في الجولة التي قام بها إلى أربع دول عربية أخرى في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٧٥.
(٥٢)- من حديث الرئيس السادات إلى صحيفة لونوفيل أوبزفاتير الفرنسية في ١٩٧٥/١٢/١٣.
(٥٣)- الأهرام ١٩٧٥/١١/١٤.

القسم الثانى

المواجهة السياسية

الباب الأول : مراحل المواجهة

الفصل الأول : الصراع الاقليمى

الفترة: (١٩٤٨- ١٩٥٦)

تتسم الفترة التى نتناولها هنا بالدراسة بأن طرفى الصراع فيها أصبحا، الدول العربية من جانب، وإسرائيل باعتبارها دولة وليس مجرد حركة صهيونية أو جالية يهودية على أرض أحد البلدان العربية وهى فلسطين من جانب آخر وقد أدى ذلك إلى نتائج عديدة أهمها على الإطلاق هو تغير طبيعة الصراع وأطرافه، فبعد أن كان الصراع الأساسى قائما بين الشعب الفلسطينى وبين حركة استيطانية غازية حول فلسطين أصبح دائرا بين الدول العربية وبين إسرائيل حول أطماع التوسع فى الأرض العربية، والسيطرة على المنطقة وتجاهل حقوق الشعب الفلسطينى كاملة.

إلا أن هذا الصراع لم يكن ليحدث فى فراغ بين أطرافه المباشرين وحدهم وذلك أنه كان يتم فى قلب منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الحيوية من الناحية الاستراتيجية الجيوبوليتكية ومن الناحية الاقتصادية أيضا.

كما أن المناخ الذى ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية جعل من اهتمام الدولتين العظم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بما يدور فى هذه المنطقة الحساسة من العالم حقيقة لا يمكن التقليل من حجمها فعقب انتهاء الحرب الثانية ساد العالم مناخ اصطلح الباحثون على تسميته بالحرب الباردة وانعكس هذا المناخ فى ظل ظاهرة الاستقطاب الثنائى على كثير من الصراعات المحلية والأزمات الخاصة ببعض مناطق العالم فتحولت مشكلة مدينة ألمانية هى برلين إلى أزمة عالمية تهدد بمواجهة شاملة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى وأقر بعض الدارسين أن احتدام أزمة برلين ووصولها إلى

قمتها عام ١٩٤٨ كان إيذانا بإعلان الحرب الباردة وقيام الدولتين الأعظم بدور أضخم في الصراعات المحدودة مع تجنب تحولها إلى مواجهات مباشرة بينهما.

ومع تبلور ظاهرة الاستقطاب والدول المقسمة وإصباغ الصفة الدولية على المنازعات الإقليمية تطور الصراع بين الدول العربية وإسرائيل فى الفترة موضع الدراسة وهى التى تمتد منذ إيجاد دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى اشتعال نيران الجولة العربية الإسرائيلية الثانية عام ١٩٥٦. ولعل هذا هو ما يفسر لدى بعض الباحثين الإعلان الثلاثي عام ١٩٥٠ والتسليح الفرنسى إسرائيل بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤ ث صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥[1].

وإذا كانت بداية الفترة هى إعلان دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ فإن هذا يرتب مجموعة من النتائج على مستوى المنطقة من حيث استراتيجية طرفى النزاع فقد درت الاستراتيجية الإسرائيلية حول تثبيت وتدعيم كيان الدولة الجديدة بمختلف الوسائل سواء بتشجيع الهجرة أو بناء قوة عسكرية ردع الدلو العربية وبمحاولة تحقيق اندماج العناصر السلالية المكونة للدولة الجديدة فيما عرف باستراتيجية بوتقة الصهر **Melting pot** وتحويل القضية الفلسطينية إلى مجرد قضية لاجئين خرجوا من أراضهم بناء على أوامر من قيادتهم المحلية أو من الحكومات العربية، وأخيرا محاولة إضعاف الجانب العربى وإرهابه سواء بالغارات العسكرية أو بتكدير علاقاته مع أطراف دولية أخرى وهز الثقة فى تماسك بعض نظمه الداخلية وهذا ما يبدو من فضيحة "لافون" على وجه الخصوص.

أما على الجانب العربى فيصعب على نحو مؤكد الحديث عن استراتيجية عربية متفق عليها فقد تباينت الرؤيا العربية لأسلوب حل الصراع، وتعالت الاتهامات المتبادلة بين الأطراف العربية فى الفترة موضع الدراسة حول مسئولية "ضياع فلسطين" كما توقف التعيين السياسى عن الفلسطينية تتولاها

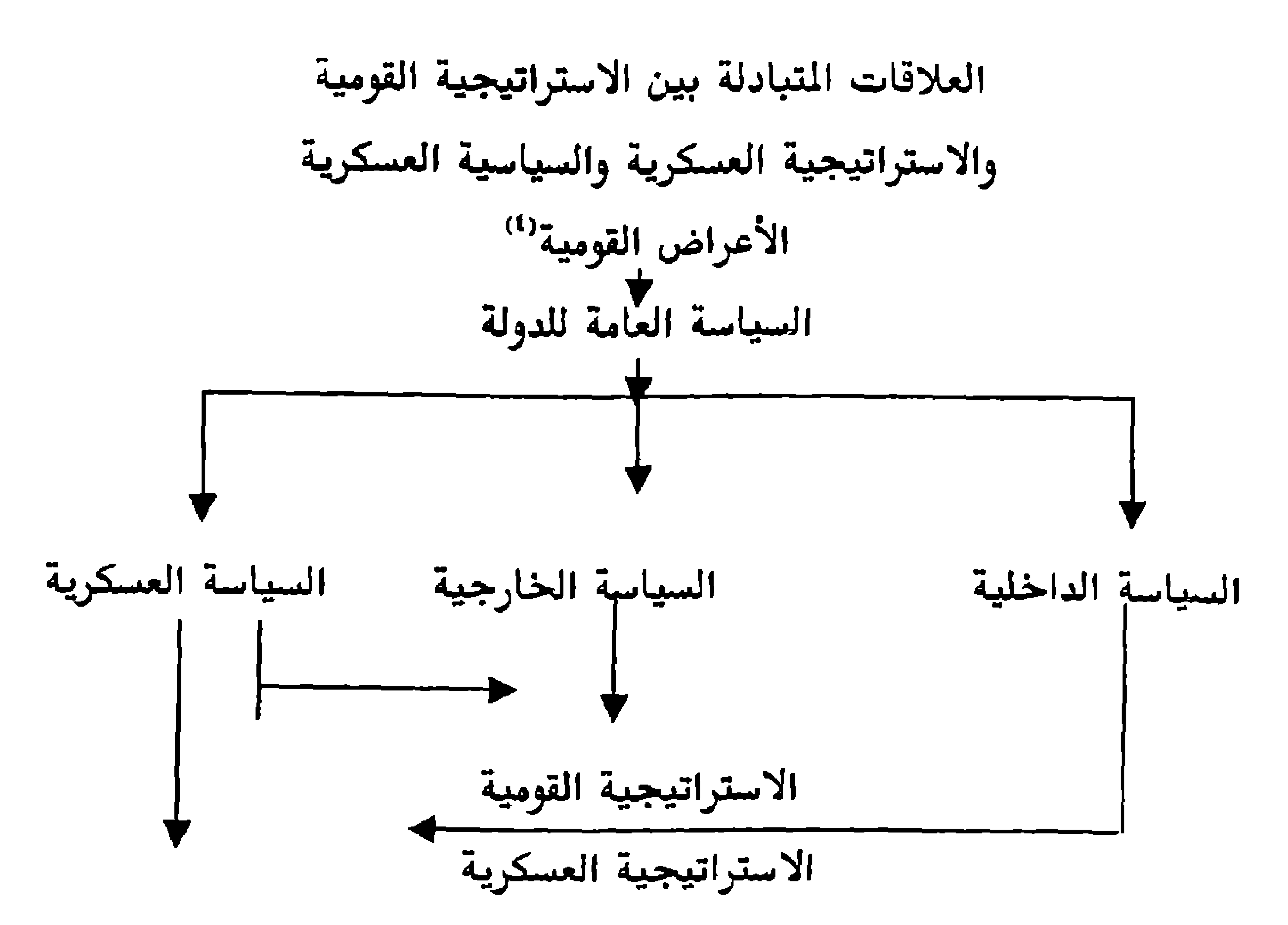
الدول العربية ودون أن ندخل فى تفاصيل تقييم هذا التطور. إلا أنه كان المحصلة الطبيعية لأوضاع الأطراف العربية بما فيها الشعب الفلسطينى وقياداته المحلية فى هذه الفترة – ويبقى بعد هذا كله اتفاق عربى أساسى على رفض الاعتراف بشرعية الكيان الاستيطانى مع استمرار طرد الشعب الفلسطينى من أرضه وسلب حقوقه المشروعة.

وعلى هذا الضوء سنتناول مقومات تحرك الجانبين الإسرائيلى والعربى فى المواجهة بينهما خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥٦ بعد أن نشير إلى بعض المفاهيم المتعارف عليها حول الاستراتيجية القومية والعوامل المؤثرة عليها.

تعريفات:

ما هى الاستراتيجية القومية[٢] إن المهمة الأساسية للاستراتيجية القومية هى تكييف مختلف الوسائل فى حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة،كذلك تهتم الاستراتيجية القومية بتنسيق نواحى سياسة الدولة الخارجية (الدبلوماسية العسكرية- الدعائية) والداخلية (الاقتصادية – التعليمية.... الخ)وهى من اختصاص رئيس[٣]الدولة والقيادة العليا التى تعاونه.

العلاقات المتبادلة بين الاستراتيجية القومية
والاستراتيجية العسكرية والسياسية العسكرية



الغرض الاستراتيجي للدولة:

تمثل الإغراض الاستراتيجية لأى سياسة عصرية هدفا نهائيا تسخر من أجل بلوغه كل الإمكانيات التى تملكها الدولة، والغرض الاستراتيجي هو بمثابة الخطوة الأولى التى يضعها القائد الاستراتيجي فى تخطيطه عند تصميم المخطط الاستراتيجي العام للدولة، فالغرض الاستراتيجي إذن هو بمثابة الغاية النهائية أو المقصد الرئيسى.

العوامل المؤثرة على تكوين الاستراتيجية فى الدولة:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

١- العوامل السياسية: وهى تلك المجموعة من العوامل الناجمة عن الأوضاع والأغراض والمتطلبات السياسية للدولة.

٢- العوامل الاقتصادية: وتشمل مجموعة العوامل والمؤشرات ذات الطابع الاقتصادى والمتعلقة بإمكانيات الدولة أى كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة لها.

٣- العوامل الجغرافية: وهى تلك العوامل الناتجة عن الوضع الجغرافى للدولة.

٤- العوامل الاجتماعية: وهى العوامل المرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعى ولكل من هذه العوامل تأثيرات مباشرة وغير مباشر على التخطيط الاستراتيجى للدولة.

النتائج المباشرة لنكبة ١٩٤٨:

أولا: كان من أهم النتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ ظهور القوة العسكرية للكيان الجديد فى المنطقة وقد أشارت مواضع سابقة من الدراسة لتطور عملية بناء الأدوات العسكرية للعملية الاستيطانية فى هدوء ودون ضجيج كبير واستخدام هذه الأدوات فى ممارسة العنف لا حلال المستوطنين محل سكان البلاد الأصليين من أبناء الشعب الفلسطينى ونمو درجة عالية من التخصص داخل المؤسسات والأبنية العسكرية لليشوف وهو ما يبدو فى تشكيل المبالماخ أحد الأمثلة البارزة عليه. ونتيجة لكل هذا ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى أعلنت قيادة اليشوف عن تخليها عن السياسة التى عرفت باسم ضبط النفسHavlagah وتنبت سياسة الضغط على بريطانيا لتحقيق الأهداف الصهيونية ولما تم هذا وأعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين وتدخلت الدول العربية عسكريا للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى فوق أرضه استطاعت المنظمات العسكرية الصهيونية بقيادة جيشها النظامى الهاجانه أن تحقق فى النهاية انتصارا عسكريا على القوات العربية فى الوقت الذى أشارت فيه دراسات عايدة إلى أن التقديرات العربية للقوة العسكرية الصهيونية حينئذ كانت تهون كثيرا من شأنها بالإضافة إلى أسباب أكثر شمولا، بعضها سياسى يخص النظم العربية التى اتخذت قرار القتال وبعضها اجتماعى حضارى بالمعنى الواسع للكلمة فيما يتعلق بطبيعة المجتمعات العربية ذاتها وطبيعة القيم السائدة فيها والقدرة على التعبئة ويكفى أن نشير هنا إلى ما ذكره أحد الكتاب الصهاينة الأمريكيين وثيقى الصلة بالنخبة الإسرائيلية الحاكمة من أنه عند بداية الحرب عام ١٩٤٨ كانت قوات اليشوف المحاربة تفوق حتى من حيث

العدد قوات جميع الدول العربية رغم أن عدد سكان اليیوشف حينئذ لم يكن يتجاوز ۷۰۰,۰۰۰ نسمة (٥).

إلا أن ما يهمنا من كل هذا هو اتضاح القدرة التنظيمية والتعبوية فى المحال العسكرى لكيان الاستيطانى وذلك فى أول اختبار شامل لهذه القدرة.

ثانيا: كذلك أحدثت الحرب تعديلا فى السكان فلقد شرد ما يزيد على ٧٠٠ ألف فلسطينى عربى يعيشون فى المنطقة خلال القتال. قبل وبعده ١٥ مايو ١٩٤٨، وانتهى وضعهم إلى أن أصبحوا لاجئين (٦٠٪ منهم فى الأردن، ٢٠٪ فى قطاع غزة، ٢٠٪ فى سوريا ولبنان).

ولم تتضمن اتفاقيات الهدفة شيئا عن اللاجئين سوى أن قرار الأمم المتحدة الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ نص على من يريد منهم العودة ويعيش فى سلام مع جيرانه أن يسمح له بذلك.

ثالثا: النتيجة للحرب هى تولى الدول العربية مسئولية أساسية فى القضية الفلسطينية فعقب اضطرار غالبية الشعب الفلسطينى ولأسباب مختلفة للخروج من فلسطين عام١٩٤٨ ومع تزايد ضعف دور حكومة عموم فلسطين التى أنشئت بعد ذلك أصبح المناخ ممهدا لقيام الدول العربية بدور أكبر فى القضية الفلسطينية ومن هنا تحول الصراع فى الشرق الأوسط إلى صراع عربى إسرائيلى فى المقام الأول. كما تباينت تقديرات الدول العربية لأسلوب مواجهة واقع ظهور الكيان الإسرائيلى وهو الأمر الذى أسماه سافران تبلور الفرقة العربية crystaliization of Arab Disunity وهو يشير أيضا إلى هذه الاختلافات العربية قد بدأت أثناء الحرب ذاتها (٦).

فى مواجهة واقع ما بعد حرب ١٩٤٨ الذى وردت سماته العامة فيما سبق، ما هى استراتيجية الجانبيين الإسرائيلى والعربى خلال الفترة موضوع الدراسة؟

الاستراتيجية الإسرائيلية

وجد الكيان الصهيونى – بعد قيام الدولة– حدوده محاطة بالواقع العربى والذى يصمم على رفض وجوده فى الأرض العربية.

ويمكننا أجيال أسس الاستراتيجية الإسرائيلية فى هذه الفترة فيما يلى:

أولا: الأسس والمحددات:

١– استوعبت السياسة الإسرائيلية طبيعة المناخ العربى لها فحددت استراتيجيتها المعروفة باسم" فلسفة الأمن"[٧]والتى جعلها جوهر هذه الاستراتيجية، وبالتالى فإن هذا يفسر لنا سبب قيام إسرائيل بواسطة القوة[٨]. وأن الحفاظ على كيان الدولة السياسى لابد وان يعتمد على تركيب عسكرى متسع انطلاقا من المفهوم القائل: "أن ما تم الاستيلاء عليه بطريق القوة معرض لخطر دائم فى أن يتم فقده بطريق القوة".

وانطلاقا من هذا المفهوم نجد أن"ليفى أشكول" رئيس إسرائيل الأسبق– يعبر عن الواقع الإسرائيلى بقوله:

" إن أعدائنا لا يكسبون الوقت بشتى الوسائل... يجب أن تكون لنا القوة والسلطة لردعهم: وصدهم.. وليس كما هم عليه اليوم فقط..... بل كما يحتمل أن يكونوا عليه خلال عشرة أعوام عندما يشعرون بأنهم يملكون القوة الكافية".

ومن هنا حرصت السياسة الإسرائيلية باستمرار على الاحتفاظ بأوثق الروابط مع يهود العالم لجلب مزيد من المهاجرين وجمع شمل"الشتات اليهودى". فالعامل البشرى يعتبر من أهم محددات الإسرائيلية فى هذه الفترة.

هذا كما حرصت القيادة الإسرائيلية خلال الفترة موضع المناقشة على استخدام المؤتمرات الصهيونية لتأكيد محورية الهجرة فى العقيدة الصهيونية وأن اليهودى الذى لا يهاجر إلى إسرائيل لم يحقق مثاليته الحلقية والدينية باعتبار إسرائيل هى مأوى كل يهود العالم وعلى هذا الأساس صدر قانون

العـودة المشهور. كما كانت هذه المسألة محل اختلاف بين "جولدمان"، و "بن جوريون" لفترة من الوقت.

وكـان"بـن جوريـون" قـد اسـتند فـى مـنطقة بصدد هذا الموضوع إلى أن إسرائيل محاطة من قبل دول عربية معادية تستهدف التخلص من وجودها وهو مـا أصـبح معـروفا وفقـا لـه بنظـرية الحصار العربى. وهو أيضا ما يساعد على تفـسير مـا اصـطلح الكـتاب الغـربيون مـثل "جانـوويتر" و" هـور بيتـز" حـين يتحدثون عن إسرائيل باعتبارها الدولة الثكنة **Garrison State**.

٢- هـناك شق آخر لفلسفة الأمن الإسرائيلى كجوهر للاستراتيجية، الإسرائيلية وهـو: الحـدود الآمـنة، والاثـنان يعتـبران من العوامل المؤثرة فى صياغة هذه الاستراتيجية.

وإذا ناقـشنا الناحية الجغرافية بعد ١٩٥٦ فإننا نجد أن إجمالى حدود إسرائيل يـصل إلى ٦٠٠ مـيل إلى جانـب ١٥٨ مـيلا كحـدود بحـرية دون عمـق للـدفاع (فأكثـر مـنطقة متـسعة فـى صحراء النقب لا يتعدى ع رضها ٧٠ ميلا) أما من حـيث توزيـع الـسكان فـإن ثلاثـة أربـاعهم يـسكنون الساحل بين حيفا شمالا وجـنوب تـل أبـيب جـنوبا ولا تـزيد المـساحة بـين معظم مستعمراتها والحدود العـربية عن ٢٠ ميلا(باستثناء بعض مستعمرات النقب). وحتى هذا الوقت كان مـن الـسهل نظـريا – شـطر إسـرائيل مـن وسطها، فالمسافة بين ساحل البحر الأبـيض المتوسـط وكـور دور القـدس لا تـزيد عـن عشرة أميال وتصل فى بعض أجـزائها إلى ثمانـية أمـيال،كذلك كانت المدفعية السورية فى الجولان تستطيع قـصف مـستعمرات الجلـيل الـشرقى. أمـا ميناء إيلات فلم يكن يبعد عن ميناء العقبة الأردنى بأكثر من ثلاثة أميال ونصف.

وهـذا الوضـع الجيوستراتيجى لإسرائيل خلق لها مشكلة أمن معقدة – على حد قول" موشى ديان" الذى كتب فى عام ١٩٥٤ يقول " إن اصطلاح أمن الحدود **Frontier security** له معنى محدد يحكم الوضع الجغرافى الإسرائيلى. فالدولـة كلها عبارة عن حدود، وأكثر من هذا فإن مخاطر الأضرار التى تفرضها

الجغـرافيا تتـزايد يحكم عدا جيران إسرائيل لها. وليس هذا هو النمط التقليدى فـى الـصراع الـدولى وهـو ما يرجع أيضا إلى الإصرار العربى على عدم الاعتراف بإسرائيل".

والواقـع أن هذا التصور للإطار الجغرافى السياسى لإسرائيل شائع بين نخبـتها الـسياسة والعـسكرية، وقـد انعكـس تـأثيره على السياسة فى الاهتمام الـتكامل الإقليمـى وبالـبحث عن الحلفاء أينما كانوا إلى جانب الاهتمام العميق بالأمن القومى منذ اللحظات الأولى لقيام الدولة.

وعلـى مـستوى الـسياسة الداخلـية يتـضح الاهـتمام بالدفاع فى النسبة العالية من الميزان التى نخصص للدفاع.

وإلى جانـب تخـصيص نـسبة عالية من الميزانية للدفاع فهناك أيضا ما يـستأثر بالاهـتمام مـن ناحـية الـتمويل بناء وتدعيم المشروعات غير الاقتصادية وتأسيس المستعمرات ذات المضمون العسكرى.

إمـا عـن الأثـر لـذلك علـى الـسياسة الخارجـية فقـد تـناوله "جدعـون روفائـيل" عـندما قال[٩] هناك أربع مقومات من جانب العرب تشكل حالة حرب تلقائية لإسرائيل **Automatic eases belli**. اثنين منهما فى البحر والاثنين الآخرين على الأرض فالأول: هو محاولة مجرى نهر الأردن، والثانى: هـو إغـلاق مضايق نيران والثالث: هو السيطرة على وادى الأردن من قبل دولة أو قـيادة مـوحدة أقـوى من عمان، والرابع: تركيز القوة العسكرية المصرية فى صـحراء سـيناء. وثمـة آخـر يمكـن اعتـباره عـاملا خامـسا وهـو تـصاعد حرب العصابات العربية لمستوى تفويض الحياة المدنية العادية فى إسرائيل.

٣- يعتـبر التوسـع التدريجـى أحـد أهـداف الاستراتيجية الإسرائيلية فى هذه الفـترة ففـى معـارك ١٩٤٨ كـان الهـدف الـصهيونى هـو أن يتحول الوجود الاستيطانى فى فلسطين إلى كيان دولى شرعى،ثم توسيع حدود ذلك الكيان. ولا أدل علـى ذلك من وقوف المخطط الأول للاستراتيجية الإسرائيلية "دافيد بـن جوريون" فى الكنيست يوم ٥ فبراير ١٩٥٦ قائلا "إن القول الذى يدعى

بأننا ربحنا الحرب (يقصد حرب ١٩٤٨) ولكننا خسرنا السلام. لا يقوم على أساس سليم. إذ لم يكن إحراز نصر نهائى أمرا ممكنا إذا كان هناك شئ اسمه نصر نهائى – إن السلام لا يمكن أن يستمر نظرا للوضع الجغرافى والسياسى للدولة. ونظرا للمعطيات التاريخية التى أقيمت إسرائيل على أساسها للمرة الثانية[١٠]".

وبعد شهور من هذا التصريح جاءت حرب ١٩٥٦ التى قصدت منها الاستراتيجية الإسرائيلية كسر الحصار العربى من ولها واستخدام الممرات المائية فى المنطقة وإسقاط نظام الحكم فى مصر بما له من آثارها على المنطقة العربية كلها. الأمر الذى يجعلنا أصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل خلال هذه الفترة كان يسودها قلق فضلا عن استعدادها الدائم للحرب وتسخير كل المرافق فى الدولة لأغراض الحرب.

٤- ولا تقف أطماع المجتمع الإسرائيلى – والتى تمثلها مؤسساتها – عند حدود احتلال أرض عربية فلسطينية – بل يتعدى تلك الحدود ليقيم عليها الغاية القومية إلى تسعى إليها الاستراتيجية الإسرائيلية والتى تبلور فى الفكرة العنصرية[١١] التى تأخذ بالانغلاق العنصرى الذاتى **Self Segregation** بمضمونه وهو منع الاندماج، كما تستهدف هذه الفكرة العنصرية " إعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة بأوضاعها التاريخية وثقافتها وحضارتها وبحيث تكون مقر جميع يهود العالم ومركز الإشعاع الفكرى لاستقطاب يهود المهجر".

بل أن قادة الحركة الصهيونية يعلنون فى كل مؤتمر للمنظمة الصهيونية عن دور العقيدة الصهيونية فى بناء الوطن القومى ليهود العالم [١٢].

وبرغم قوة الاتجاهات الداعية إلى التوسع الجغرافى لضمان الأمن إلا أن هذا لم يغط مطلقا على الأصوات القوية الداعية إلى بقاء إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية تحت دعوى أنها الدولة الوحيدة التى تعد مأوى لليهود فى العالم. من هنا نستطيع أن نلمح فى إسرائيل تخوفا دائما من مستقبل التوزيع

الديموجرافى لسكان على ضوء ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لدى العرب الذين بقوا فى فلسطين ونستطيع أن نفهم على هذا الضوء أيضا الاهتمام الضخم الذى أعطته إسرائيل حز لموجة الهجرة اليهودية من بلدان الشرق الأوسط فى أعقاب إقامة إسرائيل مباشرة. ثم نستطيع أن ندرك أيضا أسباب استخدام إسرائيل - لمختلف السياسات بهدف إجلاء الفلسطينيين العرب على ترك أراضيهم بما يؤدى إلى تغيير التركيب الديموجرافى للسكان وما يساعد على استقدام هجرات جديدة.

٥- يمكن القول أن مفهوم الحرب الوقائية" كان يعد تلقيديا أحد أسس الاستراتيجية الإسرائيلية وهو يعنى أن لا تسمح إسرائيل تحت أى ظرف من الظروف للجانب العربى باتخاذ الخطوات السياسية والعسكرية التى تؤدى إلى تعريض أمنها القومى للخطر ويرتبط هذا المفهوم بخصائص معينة للواقع الجغرافى والسكانى الإسرائيلى بالإضافة إلى اعتبارات سياسية تدور حول أن إسرائيل محاطة بإطار إقليمى عربى معاد لها لأسباب واضحة ومعروفة كما يرتبط بهذا المفهوم أيضا أن النخبة الإسرائيلية الحاكمة تحدد فى كل مرحلة تاريخية مجموعة من الخطوات التى لا يجوز التغاضى عنها والتى تعتبر مصدر تهديد للأمن الإسرائيلى كما تفهمه هذه النخبة. ومن هنا يقال عادة إن إغلاق الملاحة فى خليج العقبة يعد أحد من الخطوات التى لو أقدم الجانب العربى عالما لبادرت إسرائيل بالهجوم. أيضا تعتبر إسرائيل أن بلوغ التهديدات لمستعمرات حدودها مع الدول العربية إلى مستوى معين من الكثافة والتصاعد يمكن أن يكون مبررا لقيامها بهجوم واسع على الدولة مصدر التهديد. إلا أننا نرد أن نشير إلى أن إسرائيل كثيرا ما روجب لمفاهيم مثل"الدولة المحاصرة" "الإرهاب العربى" بهدف تبرير أو التمهيد لعمليات عسكرية أعدتها مسبقا لتحقيق أهداف سياسية ونفسية مختلفة. وفى الفترة موضع الدراسة ملأت إسرائيل الدنيا ضجيجا حول صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ١٩٥٥ والتى كانت من حيث جوهرها خطوة لتعزيز القدرات الدفاعية

المصرية إلا أنها لم تقم بعدوانها إلا فى توقيت مختلف وفى تنسيق مع بريطانيا وفرنسا عقب تأميم قناة السويس التى لم تكن السفن الإسرائيلية تمر فيها ابتداء.

والملاحظ أنه سواء فى حرب ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ بين العرب وإسرائيل فغن السياسة الإسرائيلية قد اعتمدت على عدم دخول المعركة إلا بعد اطمئنان من تأييد لبعض الدول الكبرى لها ودعمها سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

٦- نستطيع أن نضيف عاملا آخر- يعتبر أحد الأسس الهامة فى الاستراتيجية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وهو أن هذه الاستراتيجية قد سارت منذ ذلك الحين على عدم اعترافها على الإطلاق – بالأخطاء والظلم الذى وقع ضد الشعب الفلسطينى أو اتخاذ الخطوات التى تمكن من إصلاح هذا الخطأ وتعتبر الدعاية والمناورات الماهرة من جانب الكوندنيوم[١٣] الإسرائيلى الصهيونى قد نجحت خلال هذه الفترة فى الحيلولة دون أى اتهام جماعى لإسرائيل من جانب الرأى العام العالمى.

ومن الواضح أن اهتمام إسرائيل بالإلغاء الكامل للقضية الفلسطينية يجد أحد تفسيراته الأساسية فى إدراك النخبة الإسرائيلية الحاكمة والقوى الصهيونية المؤثرة على نحو عام أن إثارة المسألة الفلسطينية يتضمن تشكيكا فى شرعية الكيان الإسرائيلى المترتب على العملية الاستيطانية الصهيونية فى فلسطين، ولذا فقد أصرت قيادات هذه النخبة على تجاعل الطبيعة القومية للمشكلة الفلسطينية وإنكار أن هناك شعب فلسطين وتحدثت بدلا من هذا عن استعداد إسرائيل لتسوية مشكلة اللاجئين من خلال جهود الإغاثة الدولية لهم إلا أنه من المهم أن نشير أيضا إلى أن القيادات الإسرائيلية قد تصورت أن الشعب الفلسطينى لن يلبث أن يفقد إحساسه بالهوية المشاركة بتأثير التشتت وظروف المخيمات وهو الأمر الذى أثبت التطورات اللاحقة بعده الشديد عن الواقع.

ثانيا : مظاهر قوة الاستراتيجية الإسرائيلية :

١- تكوين الدولة وتدعيمها :

لم تكد بريطانيا عن نيتها فى إنهاء انتدابها على فلسطين وما تبع ذلك من تبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة لفكرة تقسيم فلسطين فى ٢٩- ١١- ١٩٤٧ حتى الصهيونية فى اتخاذ الخطوات الإيجابية والترتيبات العملية لإعلان قيام الدولة اليهودية.

وفى يناير ١٩٤٨ أفصح المجلس الوطنى اليهودى فى فلسطين تصميمه على أن تقوم فورا دولة يهودية منظمة طبقا لما قال به الجمعية العامة لم المتحدة ولذا عين لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لوضع الخطط للحكومة المستقبلة.

وفى إبريل ١٩٤٨ اختارت اللجنة المذكورة لجنة تنفيذية من ثلاثة عشر عضوا برئاسة "بن جوريون" رئيس الجهاز التنفيذى للوكالة اليهودية ،ووجهت المنظمة الصهيونية العالمية نداء إلى أمم العالم اجمع تستدر عطفها لتعترف لإسرائيل بحقها فى تأمين سلامتها[١٤] وقد وقف "بن جوريون" ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ فى مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطنى اليهودى – الذين يمثلون اليهود فى فلسطين والصهيونية العالمية ليعلن قيام دولة يهودية باسم "إسرائيل" وأهاب بهود العالم أجمع أن يتلاقوا فى إسرائيل لمساعدتها على تحقيق حلمها الكبير.

ويشير كثير من الباحثين إلى الدور الهام الذى لعبه "بن جوريون" فى قيام الدولة باعتباره أحد أبرز قيادات موجة الهجرة الثانية التى أمدت الكيان الإسرائيلى بأهم قياداته خلال العقد الأول التالى لإنشائه ولعل هذا ما دفع بكثيرين إلى الاعتقاد أن آثار" بن جوريون" أو ما يعرف "بالبن جوريونية" قد ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة داخل الكيان الاستيطانى حتى بعد استقالة بن جوريون عام ١٩٦٣.

وتلتزم إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨بالهدف والسياسات الأساسية التى وضعها الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل، وقد عملت الدولة الجديدة

علـى تنفـيذ الفكـرة القائلـة بـأن يهود العالم يكونون شعبا متميز وأنه يجب أن تكـون لهـم دولـة يهـودية ،وقد قـدر زعماء الصهيونية ضرورة الإبقاء على وجود المنظمة الصهيونية العالمية وجعلها همزة وصل مع دولة إسرائيل على نحو يخلق كـيانا شـبه حكومـى. عالمى[١٥] ويقوم يربط اليهود فى الشتات بإسرائيل، ولذا فإنـنا نجـد أن الاستراتيجية الإسرائيلية منذ قيام الدولة ترغب فى أن لا تظهر بمظهر الدولة الشرقية مثل غيرها. وإنما الوطن الذى سوف يتم فيه تقرير مصير اليهود المنفيين.

وتحقـيقا لهـذه الغايـة تم رفـع أى حظـر على الهجرة. وسن فى يوليو ١٩٥٠قانـون يعتبر من القوانين الإسرائيلية الأساسية. ولم يكن له مثيل فى أى تـشريع آخـر وهـو قانـون العـودة الـذى يـنص على أن" لكل يهودى الحق فى المجـئ إلى هذه الدولة بصفة "أوليخ"[١٦]- أولية - كذلك جاء فى إبريل ١٩٥٢ قانون خاص ليبرز طابع الدولة الخاص، أن لكل " أدليخ" - أولية - الحق فى الجنـسية الإسـرائيلية حتـى ولـو لم يـتخل عـن جنـسيته الأصلية، وكذلك كل شـخص يقـيم علـى أرض إسـرائيل يـوم إعـلان الدولـة، أو جـاء إليها بالطريق القانونى قبل تاريخ إعلان الدولة.

كذلك فقد لعب الهستدروت دورا رئيسيا عقب تكوين الدولة خاصة فى تدعـيم هـيكلها - حـيث أن غالبـية العـاملين فى الدولة هم أعضاء مه - وفى تـدريب قيادات المؤسسة الحاكمة التى تمكنت بالتالى من السيطرة والتربع على عرش السلطة.

وإلى جانـب الهـستدروت تـوجد أربعـة مؤسـسات اجتماعـية أخـرى شـكلت الـنواة أو العمـود الفقرى لدولة إسرائيل وهى المنظمة الصهيونية العالمية وصـندوق الدعم القومى اليهودى والوكالة اليهودية وهيئة الحراس التى نمت إلى هيئة دفاع" هاجاناه".

وقد جلبت هذه المؤسسات[١٧] الخمس أعدادا معينة من السكان وأشترت لهم الأرض ووطنهم فيها وغرست فيهم مبادئ وقيما توسعية وعنصرية ساهمت فى تدعيم كيان الدولة.

ونوايا إسرائيل نحو التوسع وتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى إنكار أية مسئولية تجاه القضية الفلسطينية – قد أكدها" بن جوريون" حينما ذكر أن دولة إسرائيل قد نشأت على جزء فقط من الأرض اليهودية[١٨].

٢- الهجرة فى ظل الدولة :

أدت ظروف إنشاء إسرائيل على هذه الصورة إلى زيادة عملية الهجرة اليهودية وقبل وقوع الحرب مباشرة كان هناك ٦٥٠,٠٠٠ يهودى تقريبا، ومنذ عام ١٩٤٨ وصل إلى إسرائيل حوالى ٦٨٧,٠٠٠ يهودى جديد زيادة على الذين كانوا موجودين من البداية.

فقد وصل أولا ٧٠ ألفا من معسكرات الاعتقال النازية كما وصل ٣٠٠ ألف من شرق أوربا وخاصة من رومانيا وبولندا، وقد ركزت الحكومة الإسرائيلية اهتمامها على ترحيل جاليات من الدول العربية ومن آسيا وأفريقيا. وبلغ عددهم ما بين ١٩٤٨. ١٩٥٢ – ٣٣٠ ألفا.

ولقد كانت هناك سياسة إسرائيلية مقصودة على حمل الجاليات اليهودية فى الدول العربية على الهجرة لإسرائيل – كما شهدت الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥ أكبر تدفق منها إلى إسرائيل – من أجل تحقيق ذلك فإن السياسة الإسرائيلية[١٩]. كانت تختلق التوتر بين الطوائف لإثارة الذعر فى الجاليات الشرقية وحملها على الهجرة إلى إسرائيل.

وقد أدى تدفق موجة الهجرة الشرقية الضخمة إلى أن تواجه إسرائيل صعوبات عديدة تحدث عنها" بن جوريون" يوم ٢٧ أبريل ١٩٤٩ فى للكنيست عن مشكلات استيعاب المهاجرين قائلا:

" من الوهم أن نتخيل أن استيعاب وإيواء المهاجرين يعد عملية يمكن أن تتم بسهولة وسرعة، وعلى الرغم من المشكلات المالية والفنية والإدارية فى

استيعاب تدفق المهاجرين فإن الدولة تستطيع استيعابهم إذا نجحت في الحصول على المعونة الكاملة من جانب يهود البلاد الأجنبية".

وهكذا يمكننا أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن الهجرة اليهودية لإسرائيل قد ازدادت بوجه خاص في السنوات التي تلت قيام إسرائيل وكانت نسبة عدد المهاجرين إلى الدولة طبقا الاستراتيجية الإسرائيلية – تسير نحو الإقلال[٢٠] من عدد العرب في الدولة اليهودية.

٣- دور العوامل الدولية:

أشار بعض الدارسين إلى أن الاستراتيجية الصهيونية قد نجحت في الفترة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ في أن تكفل وقوف كل من المعسكرين الشرقي والغربي– وحتى الأمم المتحدة و أجهز به[٢١]، وراء قضيها بالرغم من أن المعسكرين حينئذ كانا في أوج صراعهما في الحرب الباردة وبالتالي فإن من النقاط الباردة اتفاق زعماء الكتلتين على الاعتراف بدولة إسرائيل الجديدة بعد أن اتفقا أيضا على قرار تقسيم فلسطين الذى صدر في نوفمبر عام ١٩٤٧.

وليس هذا مقام دراسة تفصيلية لأسباب موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بشأن الاعتراف بإسرائيل ولا دوافع ومبررات كل منهما بهذا الشأن، إلا أن ما يهمنا الإشارة إليه هو أن كثيرا من الباحثين قد اهتموا بدراسة استغلال إسرائيل لمناخ العلاقات السائد بين الدولتين العظم في هذه الفترة فنظرا لتصاعد مناخ الحرب الباردة حرصت إسرائيل على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وعدم استعداء السوفيت في نفس وقت وهو ما عرف بسياسة الابتعاد أو عدم الارتباط **nouidentification** وهي السياسة التي استمرت حتى اشتغال الحرب الكورية وكان انحياز إسرائيل الكامل فيها للولايات المتحدة أحد النقاط الهامة في تطوير العلاقات السوفيتية الإسرائيلية.

ثالثا: الأوضاع السياسية الداخلية:

دأب كثير من الدارسين على الإشارة إلى الخلاف الشهير بين "بن جوريون" و"شاريت" باعتباره النموذج الواضح للخلاف بين ما يسمى الحمائم

والصقور فى إسرائيل، بل لقد جعل أحد الدارسين منهما طرفين لمتصل Continun لقياس المواقف المتباينة والمتعددة ما بين أقصى التطرف والعدوانية ويمثله " بن جوريون" وأقصى الحيطة والحذر ويمثلها "شاريت"[٢٢]

ورغم إيماننا أن كلا من "بن جوريون" و"شاريت" يؤمنان بنفس المبادئ، وإن كانت لهما وجهات نظر متباينة حول الأساليب، فلابد من الإشارة أيضا إلى أن هذا الخلاف يجب أن يفهم فى إطاره الأشمل. فعقب نجاح الحركة الصهيونية فى إقامة الدولة عام ١٩٤٨. وبعد آن استقبلت الدولة موجة الهجرة الضخمة خلال السنوات الثلاث اللاحقة على قيامها. وبعد أن حصلت إسرائيل على اعتراف المزيد من الدول بها. ثم بعد قيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر،تبلور داخل النخبة الإسرائيلية الحاكمة اتجاهات: اتجاه يدعو إلى ما يسمى ما يسمى سياسة نشطة أى إلى مزيد من العدوان والردع للعرب باعتبار أن هذا هو الأسلوب الأمثل للتعامل معهم، وكان "بن جوريون" أحد قيادات هذا التيار، واتجاه آخر أقل وزنا يدعو إلى اتباع سياسة المهادنة **appeasement** مع الدول العربية وخاصة مصر، لكى تتاح لإسرائيل فرصة النمو ودمج المهاجرين الجدد إليها وفقا للاستراتيجية المعروفة ببوتقة الصهر.

وقد اتضح أن "بن جوريون" كان صاحب النفوذ القوى فى هذه المرحلة حتى حينما كان بعيدا عن السلطة السياسية،وقد سبق استقالته الأولى أن قامت إسرائيل بغارة كبيرة على قرية أردنية مساء ١٥ أكتوبر ١٩٥٣ أسفرت عن مقتل ٥٣ شخصا وتدمير ٤٠ منزلا وإصابة عدد آخر بإصابات مختلفة.وقد كان رد الفعل العالمى لهذا الهجوم واسع النطاق وأدان مجلس الأمن السلوك الإسرائيلى. و أعقب هذا استقالة "بن جوريون" التى فسرها بعض الكتاب الإسرائيليين بعد ذلك بأن "بن جوريون" لم يجد تأييدا كافيا من بقية أعضاء الوزارة وبعض قيادات حزب الماباى الذى كان يلعب تقليديا دور قيادة الائتلاب الحاكم[٢٣].

أما"شاريت" فقد تولى الحكم فى ديسمبر ١٩٥٣ وحتى يناير ١٩٥٥ ويذكر بعض الباحثين الغربيين أنه أنتهج سياسة أكثر مرونة. حيث أوضح

العرب أنهم يعترفون فى الوقع بوجود إسرائيل، لكنهم يعترضون على حدودها[٢٤].

ويمكن القول أن هناك حادثتين وقعتا فى هذه الفترة ترتبطان بالصراع داخل النخبة السياسية الإسرائيلية، وهما قضية " لافون" والغارة الإسرائيلية على غزة فقد عاد "بن جوريون" يوم ٢١ فبراير عام ١٩٥٥ إلى الحكم بسبب أزمة" لافون" التى لم يكشف النقاب كاملا عن كافة وقائعها وكان "لافون" وزيرا للدفاع وهو خصم "لديان" و "بيريز" وأحد الساسة المرموقين فى إسرائيل وقد أدانه رفاقه بأنه المسئول عن عملية فاشلة نفذها العملاء السريون فى مصر. وقد وقعت حوادث هذه العملية في القاهرة بناء على خطة استفزازية وضعه المخابرات الإسرائيلية عن طريق عمليات تخريبية ضدها تبدو فى ظاهرها مصرية ولكنها فى الواقع من تدبير عملاء إسرائيلين. واعتبر "لافون" نفسه أنه ذهب ضحية المناورات قام بها الجيش لإثقال عاتقه بمسئولية كان يجب أن يتحملها بعض قادة أجهزة المخابرات أو "بيريز" نفسه. كم رأى أن التعليمات الصادرة بإحاطة العمليات بالسرية قد لعبت دورا فى اتجاه واحد لتحول دون تبريئه[٢٥].

وقد نتج ن هذه العملية انفجار ثلاث قنابل فى القاهرة وأظهر التحقيق المصرى أن القصد منها هو إفساد العلاقات بين مصر من جانب وإنجلترا والولايات المتحدة من جانب آخر. وألقت السلطات القبض على العملاء الإسرائيليين.

أما الغارة على غزة فقد كانت بمثابة نقطة تحول فى السياسة المصرية خصوصا حيث شعر العرب بجرح عميق . وأيقنوا حديا أن استراتيجية إسرائيل هدفها العنف والتوسع تجاه العرب. وتتلخص تفاصيل الهجوم على غزة فى قيام مصفحة إسرائيلية بهجوم على بعد ستة كيلو مترات داخل قطاع غزة ضد مركز لتجميع الفدائيين لمزاولة نشاطهم منه. وقد نجم من هذه الغارة قتل ٣٨ جنديا مصريا وجرح ٣١ آخرين.

وهكذا رأى العرب أن التهديدات بالتوسع الإسرائيلى تتضح وأن الأمل فى التنازل لإقرار السلام قد تلاشى بوجود "بن جوريون" الذى يعتبر الروح المحركة للفريق دى الميول العسكرية الذى يسيطر عليه ديان وبيريز.

وكنتيجة مباشرة للغارة على غزة شعر العالم العربى بضعفه وأصر الرئيس عبد الناصر على طلب أسلحة من الولايات المتحدة التى أرادت ثمنا مرتفعا لها بالإضافة إلى ضرورة الانضمام فى حلف دفاع إقليمى ضد الاتحاد السوفيتي وهو ما رفضه مصر فى إصرار. حيث كان اتجاهها واضحا نحو الحياد. مما أدى إلى إقدام مصر على عقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥.

وأخذ أنصار استخدام القوة للتوسع ينادون بأن إسرائيل ينبغى أن ترث فلسطين [٢٦] والأردن. واتجه حزب حيروت إلى إعلانه صراحة عن مبدأ التوسع ودعا بعض زعماء الحزب إلى شن مزيد من الغارات الخاطفة للاستيلاء على المرتفعات السورية وغزة. ولم يعترض الماباى — وهو الحزب الحاكم حينئذ— والذى يتزعمه "بن جوريون" على الهدف ولكن على الأسلوب حيث كان يرى انه لتحقيق ذلك فلابد من حرب شاملة يسبقها انتظار فرصة دبلوماسية. وقد جاءت نتيجة انتخابات ١٩٥٥ تدل على ازدياد نفوذ المتطرفين. حيث قفز حزب حيروت من ٨ مقاعد إلى ١٥ مقعدا بينما تناقص حزب الماباى من ٤٥ إلى ٤٠ مقعد. ويرجع هذا الفشل إلى سياسة "شاريت" الذى أبعد عن السلطة وخلفه "بن جوريون" بسياسته المتصلبة. وقاد الدولة على سياسة عدوانية كما سبق أو أوضحنا.

أضعف إلى ذلك إخفاق إسرائيل تماما فى تأسيس أى روابط أو علاقات نظامية على النظام الإقليمى ككل، وحتى مع تمتعها بعلاقات قوية مع النظام الدولى حتى عام ١٩٥٦ فإن نقاط ضعفها تبدو واضحة إذا قارنا إسرائيل بغيرها[٢٧].

ولكن ما هى الملامح الرئيسية لهذه الفترة على الجانب العربى؟ هذا ما سوف يتم معالجته فى الفصل التالى فى تفصيل غير قليل

مراجع الفصل

---

(1) Brecher Michael: The Foreign Policy System of Israel: Setting Images, process(London :Oxford Universty Press,1972) PP.45-46.

(٢) (هارت) ليدل، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، بيروت:- دار الطليعة، ١٩٦٧، ص ٤٠٠

(٣) الهيثمي(د. محمد فاروق)- ق الاستراتيجية الإسرائيلية، بيروت مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية . ١٩٦٨، ص ٨٥.

(٤) (د. بطرس بطرس) غالي - الاستراتيجية والسياسة الدولية، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ٢١.

(٥) Safram, Nadav, From war to war: The Arab-Israeli Confrontation, 1984-1967(New York, Western Pub- lishing Company,1969)PP.29-36.

(٦) Ibid., p.37

(٧) يرى شبناى روزني- المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن المتغيرات " Variables " التي تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية وهي اعتبارات الأمن القومي في مواجهة العداء العربي بمعنى أهمية الحصول على السلاح، والتضامن اليهودى والمسئولية= المشتركة لكل - وإزاء - يهود العالم والحاجة لمشاركة يهود العالم في المهمة الضخمة الملقاه على عاتق الدولة(أي استيعاب الأعداد الضخمة من المهاجرين)، والحاجة للسلام العالمي لليهود وكل شعوب العالم، وضغط الأحزاب الإسرائيلية . انظر مقالة بعنوان.

Basic Elements ot Israels Foreign puliey, India Quarterly, No, 4, 1961.

(٨) انظر لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، نظرا للعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية التي تحدد العمل العسكرى فقد كيف إسرائيليون هذه الفلسفة وعدلوها بطريقة تتلاءم مع الأصول السائدة، فمثلا أدى التزام لسياسة العنف لتحقيق أغراضها من ناحية وصعوبة تحقيق هذه الأغراض دفعة واحدة من ناحية أخرى إلى اتباع منهج المرحلية في تحديد أهداف استراتيجية القومية، ويعتمد منهج المرحلية في الاستراتيجية الإسرائيلية على تفاعل أربعة مبادئ هامة هي: الواقعية في تحديد الأهداف والمرونة في تكييف الوسائل وعدم التراجع عن الحد الأدنى لمطالب والتصاعد بعد تحقيق كل هدف مرحلي، فاروق الهيثمي، مرجع سابق ص ١٦، وانظر صيغ(د فايز صايغ)، الدبلوماسية الصهيونية ، بيروت : "مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٧، ص ٨٣.

(٩) Brecher, op. cit., 68.

(١٠) هيثم الكيلاني: لمذهب العسكرى الإسرائيلى بيروت: مركز الأبحاث: منظمة لتحرير الفلسطينية، يوليو ١٩٦٩ ص ٤٠٥.

(١١) Sayegh, Fayez: Zionist Colonialism in palestine, Beirut, Lebanon 1965 p.21-32.

وكذا: محمد نصر مهنا سياسة التمييز العنصرى فى إسرائيل وجنوب أفريقيا: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية"، ١٩٦٩ ص ١-ص١٤.

(١٢) الحلو (إنجيلينا) : عوامل تكوين إسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث، "منظمة التحرير الفلسطينية أغسطس ١٩٦٧، ص ٩٢.

(١٣) Davis, John H., The Evassive Peace peace: A Study or Zionist and Arab Problem (London : Case and uyman Ltd., 1968), pp. 87-101.

(١٤) محمد طلعت الغنيمى. قضية فلسطين أمم القانون الدولى، الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٦١، ص ١٦٧، ١٧٢.

(١٥) هلال(على الدين)، تكوين إسرائيل" دراسة فى أصول المجتمع الصهيونى ، القاهرة: دار الهلال- بدون تاريخ، ص ٢٥ وما بعدها وكذا.

Davis John H.,op. cit., pp. 73-75.

ويذكر الدكتور: أسعد رزوق أنه يمكن تسمية تعيين الوضع القانونى للمنظمة الصهيونية فى إطار الدولة الإسرائيلية بالمرحلة التوصيدية وهن الفترة من منتصف ١٩٤٨ وحتى العقد المؤتمر الصهيونى الثالث والعشرين فى عام ١٩٥١ حيث تحددت صلاحيات أجهزة المنظمة الصهيونية ومؤسساتها العامة داخل إسرائيل.

انظر: رزوق(أسعد)، المنظمة الصهيونية العامية ١٩٤٦ - ١٩٥١، شئون فلسطينية، إبريل ١٩٧٣

(١٦) أن لفظ "أوليج"أولية - هو تعبير عبرى يعنى "الشخص الذى يصعد" أى اليهودى الذى حضر للإقامة الفلسطينية. و يعتبر قانون العودة بمثابة قانون تجنس، وهو بذلك مخالف لمبادئ القانون الدولى الخاص المتفق عيها بين الدول فيما يتعلق = كتساب الجنسية، وهناك شروط موضوعية تتطلبها أغلب الدول ولا يدخل فيها عامل الدين، ومع ذلك فإن قانون العودة مؤسس على شرط دينى وهو اعتناق الدين اليهودى، وهو ما يعتبر مخالفا للشروط التى تتطلبها أغلب الدول فى مسألة التجنس ومخالف كذلك لقواعد القانون الدولى الخاص ويرجع فى تفصيل ذلك إلى.

Colloque de jurists arabes sur la palestine – La ques- tion palestinienn – Alger 22-27 huillet 1967.

وكذا: محمد نصر مهنا، مرجع سابق ص ٦٧.

(١٧) تبلورت هذه المؤسسات الكبرى ابتداء من سنة ١٨٩٧ وإلى سنة ١٩٤٧ ويرجع في تفصيل ذلك إلى إبراهيم (سعد الدين). في سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي بيروت: دار الطبعة، ١٩٧٣، ص ٧٠ وما بعدها.

(١٨) The Jewish Year Book, 1962, pp. 63-65.

(١٩) شيد كثير من الكتاب اليهود المعاصرين بذلك ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

Berger (Elmer), Who Knows Better Must Say So, (New York: American Council for Judaism, 1955), and Liiienthal (Alferd), The other Side of the coin, (New York: Devin-Adair, 1955) pp. 37-38.

(٢٠) ذكرت مجلة هاعولام هازه الإسرائيلية في عصرها رقم ٣٨٦ بتاريخ ٣٠-١١-١٩٥٠ بأن الرأي السائد بعد قيام الدولة أنه من الوقاحة أن يبقى العرب فيها.

(٢١) العقد (د. صلاح)، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٦)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٤٦ وما بعدها.

(٢٢) Brecher, Michaerl, op. cit.,

(٢٣) Avneri, uri, Israel without zionim, A Plan For Peace in the Middie East, (New York : Colliar Books, 1971).

(٢٤) Terence Prittie, Eshkol : The Man And The Nation (New York : p.195.

(٢٥) وعندما أصبح لافون سكرتيرا عاما لاتحاد العمال - الهستروت - طلب أن يرد إليه اعتباره واهجم أجهزة الجيش أمم اللجان البريطانية وقد عينت الحكومة - بالرغم من معارضته بن جوريون- لجنة مكونة من سبعة أعضاء وتولت فحص الملفات السرية و أعلنت براءة الوزير السابق - وقد اعترض بن جوريون ثم قدم استقالته.

(٢٦) إبراهيم العابد، الماباى الحزب الحاكم في إسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر ١٩٦٦.

(٢٧) Brecher, op. cit., 50.

الفصل الثانى
قصور الاستراتيجية العربية

نجح الكيان الصهيونى فى إقامة الدولة. وحاول استغلال كافة العناصر والقوى التى مكنته من إقامتها فى محاولة تدعيمها فأعطى اهتماما واضحا لقوته العسكرية واستجلاب المهاجرين ودمجهم، كما انه نجح فى التعتيم على القضية الفلسطينية التى هى القضية المحروية فيما عرف بعد قيام إسرائيل بالصراع العربى الإسرائيلى فضلا عن نجاحه فى ممارسة تحرك دعائى نشط خاطب به اتجاهات مختلفة منطلقا من مزاعم مثل"إسرائيل حصن الديمقراطية" و"حصن العدالة والتقدم العلمى".

وإذا كانت هذه هى جوانب النجاح فإن جوانب الإخفاق إلى جانبها لا تحتاج إلى تفصيل كثير، فالقوة العسكرية التى تبنتها إسرائيل لم تنجح فى الحول من خلال الردع على القبول أو التسليم العربى بها كما انه وابتداء من تصاعد الأزمة الكورية فى أوائل الخمسينات اتضحت حقيقة ما قيل عن عدم ارتباط **nonidentification** إسرائيل حيث انحازت إسرائيل ابتداء من هذا التاريخ لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجاءت قمة تورط الكيان الصهيونى فى إطار المواجهة العربية الإسرائيلية حينما شاركت إسرائيل فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

على أن هذا لا ينفى من جانب آخر أن الدول العربية لم تعبئ فى يوم من الأيام التعبئة الكافية فى تعاملها مع إسرائيل، بل بالأصح كانت تميل إلى التفكير والتخطيط لتحقيق هدفها إما عن طريق اتخاذ إجراء فى لحظة من لحظات الأزمة كالحرب مثلا أو بأن تدع الزمن يحقق الهدف نيابة عنها فى ضوء اعتقادها بأن الزمن فى جانبها[1].

لقد كانت مشكلة الدول العربية خلال هذه الفترة – وحتى بعدها– هى أنها فى الواقع لم تضع على الإطلاق تخطيطا مشتركا حقيقيا يصل إلى مستوى

رسم سياسة قوية واضحة المعالم وبرنامج لتحقيق هدفها، وكانت نتيجة ذلك أن كل دولة عربية اتجهت على انتهاج سياساتها الخاصة، وكانت هذه السياسات الخاصة ترتبط معا فى تنسيق غير محكم(٢). وكان هذا الموقف يفتقر بصورة واضحة إلى استجماع القوة ووجود كيان قيادى رئيسي تتوافر له السلطة والمسئولية. هذا فضلا عن سيادة منطق الاستخفاف بإسرائيل وبقوتها العسكرية وفى هذا الصدد صدر عن الجانب العربى بشكل عام مقولات لم تكن القدرة العربية بمستطيعة تحقيقها بالإضافة إلى أنها قد ألحقت ضررا مؤكدا بالقضية العربية حين استخدمتها القوى الصهيونية بعد ذلك.

هل هناك استراتيجية عربية؟

من الثابت أن الأساس إلى افتقده العرب منذ وجود إسرائيل كدولة فى عام ١٩٤٨ هو عيبة الاستراتيجية الكاملة والتى تحدد لكل عنصر من عناصر القوة مدى استخدامه والوقت المناسب للعمل به، وقد عجزت الدول العربية فى هذه الفترة عن تحقيق تكامل نظامى كلى Total organizational integration

وبالرغم من ذلك فغن بعض الباحثين الغربيين(٣) يرون أن مقومات الاستراتيجية العربية تعتبر موجودة، وأن الاستراتيجية العربية يمكن أن تعتمد فى مقوماتها على عوامل منها:

العامل الأول:

عمق متعدد أنماط التفاعلات والعلاقات بينها وذلك إلى جانب القدر الأكبر مع متكامل المتاح على مستوى دائرة القلب (وهى دول المواجهة مع إسرائيل مثل مصر وسوريا والأردن ولبنان .. الخ) فهناك اتصال مستمر بينها على كل المستويات (دبلوماسية) سياسية. اجتماعية. اقتصادية. ثقافية.

العامل الثانى:

هناك أيضا اللغة المشتركة بين الدول الأربعة — دول القلب — والدول العربية الأخرى أيضا وهو ما يسهل الاتصال عبر الصحافة والزيارات المتبادلة

المسموعة ومقروئة أيضا.فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية وجود شبكة اتصال متقدمة نستطيع أن ندرك مدى التلاحم الإقليمى، وبالتالى فهناك اتصال مفتوح متكامل إذا أخذنا فى الاعتبار أن الطبوغرافيا لا تشكل عائقا للاتصال أو التلاحم - وهذا الاتصال المفتوح والمتكامل يدعمن من عملية التفاعل **interactior procoss** وفى الواقع فإن هذه هى إحدى الوسائل العل لتدعيم التلاحم داخل المعسكر العربى. فكل أعضائه على معرفة جيدة تصورت الدجلية القائمة فى الدول الأخرى وأيضا بتطورات العلاقات وبمدى الضغوط التى تمارسها الجماهير على القيادات.

وإذا ربط بين الاتصال السياسى والتنشئة السياسة[٤] - فإننا نجد التنشئة حول محاور مشتركة حقيقية سهلة ومتيسرة فى المعسكر العربى مما يضيف عنصر قوة الاستراتيجية العربية - فى حالة وجودها - وبالمقارنة بإسرائيل من هذه الناحية فإن هذا من الصعب تحقيقه رغم ما تبدله إسرائيل من جهد فى ذلك.

العامل الثالث:

يعكس نمط القيم تجانسا ملفتا للنظر، فالدول العربية تتقاسم ثقافة مشتركة وتاريخا ولغة وأشكال فنون واحدة ثم عن لديها - شأنها فى ذلك شأن الدول آسيا وأفريقيا - أهدافا مشتركة فى التنمية الاقتصادية وفى تأسيس نظم سياسية قادرة على النمو. كذلك فإن لديها الخبرة المشتركة بوقوعها تحت السيطرة الأجنبية. كما أنها تتجاوب باستجابة مشتركة مع قضايا معينة وخاصة الاستعمار والصهيونية وأخيرا فإنها ترتبط بعمق القومية وبرموز الاستقلال.

وطبقا لآراء هؤلاء الباحثين فانهم يلخصون عوامل ضعف هذه الاستراتيجية العربية فى أن العرب قد عجزوا حتى الآن عن تحقيق تكامل تنظيمى كامل.

وهو ما سبق أن أوضحناه تفضيلا.

تغييرات فى النظم العربية:

يشهد المؤرخون اليهود أنفسهم بان الجنود العرب قد أدوا رغم إمكانياتهم المحدودة – دورهم بشجاعة فى حرب ١٩٤٨.

ولكن المحصلة النهائية للحرب – كما سبقت الإشارة هى أن حرب فلسطين قد أشاعت اختلالا كبيرا فى توازن الدول العربية بعد أن لحقت الهزيمة العرب جميعا. ففى الوقت الذى بدأ الأمل يظهر فى التخلص من السيطرة الغربية جاء استعمار استيطاني غريب – ليفرض تحديات جديدة أمام الإدارة العربية وهى التحديات التى اقتضت مواجهتها توجيه إمكانيات عربية ضخمة لغير أغراضها التنمية.

وفى مصر. بعد مقتل " النقراشى" باشا اضطر الملك فى يوليو ١٩٤٩ على إشراك حزب الوفد رغم معارضته لبريطانيا ، ولكن لم يكن هناك حزب آخر قادر على التعبير عن المشاعر الوطنية. وفى يناير ١٩٥٠ حصل حزب الوفد على ٢٢٨ مقعدا من مجموع عدد المقاعد البالغ ٣١٩، وقد استبعد هذا الانتصار الحزب الذى اتهم بأنه المسئول عن هزيمة فى فلسطين.

وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقعت أحداث شغب وحرائق فى القاهرة ولكن بعد مرور ستة اشهر قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر. ولم تكن ثورة يوليو تشكل خطرا على إسرائيل حينئذ حيث انصرف قادتها لمعالجة لمشكلات المطروحة فى الواقع المصرى وفى مقدمتها الاحتلال البريطانى ولذا فقد بدأت حرب العصابات فى منظمة القناة فى نفس الوقت الذى اهتمت فيه الثورة بتحقيق العدالة الاجتماعية. ثم توصلت حكومة الثورة إلى اتفاقية خاصة بقناة السويس فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وجلاء القوات البريطانية بناء على معاهدة ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ عن منطقة القناة. وبالتالى لم يعد هناك ستار من القوات الإنجليزية بين مصر وإسرائيل.

وخـلال نفس العـام فكـرت بـريطانيا فـى تعـديل أوضاع بحجة اخطر الـشيوعى(*) عـن طـريق فكـرة حلـف بغـداد غـير أن الدول العربية رفضته وذلك باستثناء العراق.

وقـد طلـب الـرئيس "عـبد النـاصـر" أسـلحة مـن الولايات المتحدة التى رفـضت ممـا أدى إلى إبـرام اتفاقـية مع تشيكو سلوفاكيا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ لإمداد مصريا بأسلحة السوفيتية".

أمـا فـى سوريا. فقد تأثر السرويون للغاية للهزيمة نتيجة لاقترابهم من إسـرائيل ونفجر الغضب الشعبى فيها علنا. منذ شهر ديسمبر ١٩٤٨ واندلعت فيها اضطرابات عميقة وتولى الجيش حفظ النظام. وحدث أول انقلاب عسكرى عربـى بعـد نكـبة ١٩٤٨ثم توالت مجموعة أخرى من الانقلابات العسكرية قام بهـا"حـسنى الـزعيم" ثـم "سـامى الحـناوى".(أغـسطس — ديسمبر١٩٤٩) ثم "أديـب التشيكلى" (ديسمبر ١٩٤٩ — فبراير ١٩٥٤) الذى أعلن عن عزمه على تكريس كل جـهوده لمعالجة المشكلات الداخلية فى سوريا.

أما فى العراق، فقد بدل أن "نورى السيعة" قد سيطر على الموقف على الـرغم مـن الاضـطرابات التـى سـادت، وبدأت أحزاب المعارضة فى العراق فى الـبروز. وازداد الـشيوعيون قـوة علـى الـرغم مـن علمـيات القمـع التـى كانـوا يواجهـونها. وقـام "نورى السعيد" يحل البرلمان وإلغاء ١٨ جريدة، كذلك أغلق مكاتب حزب المعارضة الرئيسى.

كـذلك كانـت الأزمة الاقتصادية قد انفرجت وأخذت الحكومة الجديدة تـسوى نـزاعاتها مـع مـصر، وقـد حـاول "نورى السعيد" فى أوائل عام ١٩٥٦ الـتقدم — بتأيـيد مـن بريطانيا — باقتراح لإقرار السلام على أساس العودة من حـيث المـبدأ إلى خطـة الأمـم المـتحدة لتقـسيم لفلسطين، وبالبطع فإن إسرائيل رفضت ذلك على نحم قاطع.

وهكذا نجحد أن عدم التنسيق وعدم وضوح هدف نهائى للعمل قد ساد بين حكومات الدول العربية خلال هذه الفترة. أما عن الشعوب العربية فإننا نجد أن تعدد السياسات قد انعكس عليها. مما أدى على تدهورها أيضا.

أوضاع الشعب الفلسطينى:

مرت على الشعب الفلسطينى منذ حلت به النكبة فى وطنه عام ١٩٤٨ مرحلتان كانت أولاهما – وهى ما يدخل فى نطاق بحثنا– تشبه الشلل الكامل. فقد ترتب على هزيمة ١٩٤٨. وإعلان قيام إسرائيل تشتيت غالبية أبناء الشعب الفلسطينى فى المخيمات فى البلدان العربية وبقاء من استطاع التمسك بالأرض مواطنا فى الدرجة الثالثة فى الكيان الصهيونى.

ولعل المساومات والمزايدات التى تعرض لها الشعب الفلسطينى داخل وخارج أرضه جعلته ينصرف مؤقتا إلى تأمين لقمة عيشه. فتفرق فى أرجاء الأرض وانضوى تحت لواء الأحزاب السياسية المختلفة فى العالم العربى خلال هذه الفترة. مما أدى إلى تسرب خلافات هذه الأحزاب وانعكاساتها على الفلسطينيين أنفسهم(٦).

ولعل أهم فترة واجهها الشعب الفلسطينى هى الفترة من ٤٨–١٩٥٠(٧) حيث وضحت الهيئة العربية العليا وقتئذ لضغوط الدول العربية واستسلمت لإجراءات ضم الضفة الغربية وقبلت غزل الشعب الفلسطينى وتخيله عن الكفاح المسلح. وقد انتهت هذه الفترة بإحداث شرخ فى صفوفه. كما تجلى هذا فى مؤتمرى عمان وأرنحا مقابل مؤتمر غزة. كذلك اتسمت هذه الفترة بتجريد الشعب الفلسطينى من السلاح وتجميد شخصيته وهويته ومؤسساته بالتالى مما أدى إلى تمزقه. وكذلك تحول الصراع حول القضية الفلسطينية إلى صراع عربى – إسرائيلى – مما أدى إلى تغيب الشعب الفلسطينى إلى حد بعيد عن الحلبة خلال هذه الفترة.

وبقى اللاجئون فى معسكرات وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى مرارة وألم. أما اللاجئون الأكثر مهارة وتعليما فقد تمكنوا من

الاندماج فى مختلف الدول العربية. ونجحوا فى إيجاد عمل فيها وشكلوا بذلك نواة تميزت بسلوك نخبة تمثل الأقلية. ولكن من المفيد توضيح أن مظاهر المرضية[٨] فى الشخصية العربية والمجتمع العربى – فى هذه الفترة – قد انعكست على الشعب الفلسطينى.

وقد حقق بعض الفلسطينيين ثروات طائلة وظهر من بينهم المثقفون، والنقابيون المناضلون الذين مملؤهم الحماس لنضال السياسى والاجتماعى. وقد زاد عددهم نتيجة لارتفاع عدد المواليد حتى وصلوا فى يونيو ١٩٥٦ إلى ٩٢٢,٠٠٠ منهم ٥١٢,٠٠٠ فى الأردن ٢١٦,٠٠٠ فى غزة، ١٠٢,٠٠٠ فى لبنان ٩٠,٠٠ فى سوريا وفى نهاية ١٩٤٩ كانت قد أسست وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وقد حاولت هذه الوكالة أن تضمن للذين لم يستطيعوا الاندماج فى الدول العربية– الحصص الغذائية الضرورية وللملجأ والعناية الطبية والتأهيل المهنى – ولك ذلك لم يكن كافيا نظر للموارد المالية المحدودة.

وبالرغم من أن الشعب الفلسطينى قد غاب خلال هذه الفترة غيابا يكاد يكون كليا عن قضيته ومشكلته إلا أنه كان يشعر بأن هناك يشعر بان هناك مصيرا مشتركا يربط بينه وبين العرب المقيمين في البلاد الأخرى واتجهوا أيضا إلى أن يشكلوا مع عرب فلسطين العرب المقيمين في إسرائيل ١٩٤٨" طائفة قومية رغم تمزقهم وتشتتهم. ومما يجدر ذكره أن السكان الفلسطينيين الرب قد بلغوا فى مايو عام ١٩٤٨–١٠٣١٥,٠٠٠٠ [٩]نسمة وعندما انتهى القتال فى خريف هذا العام بقى منهم ١٧٠,٠٠٠[١٠]منهم ١١٩ ألف من المسلمين ٣٥٠ ألف من المسيحيين ١٦٠ ألف من الدروز والبهائيين والشركس.

وقد تعرضوا جميعا لتمييز عنصرى[١١] – مارسته ضدهم إسرائيل فى كافة المجالات. مما جعلهم مواطنين من الدرجة الثالثة فى الدولة اليهودية يعانون من حرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية بالنسبة للمواطنين اليهود وكذلك فى نظام الأشخاص والأموال والحق فى العمل ونظام العمل.

وابتداء من صيف عام ١٩٥٥ اخذ الفدائيون الفلسطينيون يشنون غاراتهم الانتقامية من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل فى عمليات مترابطة تتبعها دائرة مفرغة من عمليات الانتقام الإسرائيلية. وعمليات الانتقام الفدائية من الانتقام الإسرائيلى، وتعددت الحوادث على الجهات الثلاث السورية والأردنية والمصرية.

ومنذ عام ١٩٤٩ والصراع العربى الإسرائيلى يعتبر حيا وخصوصا فى مجال الأرض وعلى خطوط الهدنة والتى قصد منها تحديد الخطوط التى لا ينبغى للقوات المسلحة ولا للأطراف المعنية أن تتعداها.

وقد سيطرت إسرائيل بفضل اتفاقيات الهدنة على ٨٠٠٠ ميل مربع من الأراضى الفلسطينية التى كانت مخصصة للدولة اليهودية خطة التقسيم أى بزيادة قدرها ٢١٪ من المساحة التى حددها قرار الم المتحدة الصادر عام١٩٤٧[١٢]

ومما يجدر ذكره أن حوادث التى استمرت حتى عام ١٩٥٦ والتى قامت بها إسرائيل تعتبر خرقا لاتفاقية الهدنة بصفة دائمة. ولعل خير دليل على ذلك ما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل فى عام ١٩٥٦ من أن الهدنة مع مصر قد ماتت وتم دفنها ولا يمكن إعادتها إلى الحياة.

أما الفترة اللاحقة عام ١٩٥٦

المرحلة الثانية[١٣] (١٩٥٦-١٩٦٧)

الملاحظ أن معظم الكتابات العربية عن المواجهة العربية الإسرائيلية تركز على مقولات من نوع أن إسرائيل أداة للإمبريالية الغربية. واستمرار للنفوذ الغربى فى المنطقة بأساليب أخرى. أو أنها نتيجة لهذه الإمبريالية. فالقضية فى جوهرها — فى منطق هذا التحليل — لا تعدو أن تكون تصدير مشكلة أوربية. وهى العداء المشترك لسامية من شرق أوروبا إلى غربها مرورا بذورة لها فى وسط أوروبا ثم إسقاطها فى قلب المنطقة العربية تماما[١٤].

ومن الثابت أن هذا كله صحيح. فقيام إسرائيل لا يمكن تفسيره بدون الصهيونية كما أن فهم سلوكا يكاد يستحيل دون دراسة ظاهرة الإمبريالية وتطورها. لكن هذا لا ينبغى تجاهل مخاطر هذا التفسير.

وفى السياق ذاته قد التقت "قوى الرفض" فى إسرائيل: على الاعتراف الطبيعة القومية للمشكلة الفلسطينية ومما يرتبه هذا من الاعتراف يحق الشعب فى تقريره مصيره بحرية وفى إنشاء الكيان السياسى المعبر عن طموحاته القومية. بطبيعة الحال فإن قوى الرفض لا تعتبر عن نفس القدر من الوحدة فيما يتعلق بالتفصيلات فأفنبرى زعيم حركة هاعولام هازية — يدعو إلى إتاحة الفرصة أمام اللاجئين الفلسطينيين للاختيار ما بين التعويضات أو إعادة التوطين وقال لقرارات الأمم المتحدة حتى يتسنى التوصل إلى حل سياسى شامل للمشكلة نراه متمثلا فيما يسميه الاتحاد السامى. ويلتقى راكاح مع أفكار "افنيرى" الخاص بالزمن القريب وإن كانت ترفض الأفكار الصهيونية التى سبق الإشارة إليها عن إنشاء كيان فلسطينى. ذلك أنها تعتبر أن الهدف من ورائها هو تحويل المناطق المحتلة إلى مستعمرة إسرائيلية وأنه لا يجب. بحث هذه المسألة طالما كان الاحتلال الإسرائيلى قائما. فى حين أن حركة سياح (اليسار الإسرائيلى الجديد) تعتبر أن أساس معاد للإمبريالية وبعد الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره داخل دولة إسرائيل.

أما المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية فهى أكثر هذه القوى والحركات تعبرا عن الرفض للأيديولوجية الصهيونية[١٥] وممارستها الاستيطانية وتتميز عن الآخرين بتأييد الكفاح المسلح للشعب الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرئيلى. وتدعو إلى قيام فلسطينية بعد تقديم التعويضات المناسبة للفلسطينيين الذين يرغبون فى العودة أو الذين لا يرغبون عما لحقهم من أضرار. وذلك فى إطار أوضاع جديدة فى المنطقة أهمها نزع الصفة الصهيونية عن إسرائيل Dezionization والاتجاه إلى تكوين جمهورية اشتراكية فى الشرق الأوسط .

غـير أن القـيادة الإسـرائيلية قـد اسـتمرت بعد عام ١٩٦٧ فى مشاريع الاسـتيطان لـيس فقـط فـى أراضى دول عربية أخرى، ولكن أيضا فى الأراضى التى تخص الشعب الفلسطينى والتى لم يقدر لإسرائيل الاستيلاء عليها فى أى مـن موجات التوسع السابقة. وقد استمرت مشاريع الاستيطان ومحاولات تغيير المعالم الطبيعية والديموجرافية لهذه المناطق برغم المعارضة الدولية وقرارات الأمم المـتحدة. وأيـضا بـرغم اسـتمرار صـورة الحـوار الديموقراطى" فى إسرائيل حول الموضـوع هو ما يبرز بكل الوضوح استمرار الطبيعة الاستيطانية الإحلالية للكيان الإسـرائيلى وانعكاسـاتها فى مفاهيمه حول السلام فى إطار استراتيجية الدعاية الإسرائيلية والصهيونية. ومختلف تصورات النخبة السياسية الإسرائيلية للعرب وقـضايا الحـرب والـسلام فـى المـنطقة ومواقف القوى السياسية الإسرائيلية من قـضية مـستقبل الأراضـى العـربية التـى احـتلت عقـب عام ١٩٦٧ ومن القضية الفلـسطينية علـى نحـو خـاص حـيث يمكـن اسـتخلاص أهـم مقـومات السلام الإسـرائيلى، كمـا يترجم فى أفكار أعضاء النخبة وفى استراتيجية الكيان ذاته على النحو التالى:

١- إسرائيل[١٦] قوة عظمى فى المنطقة super-regional power وهذا ما يتعلق بهـدف استراتيجية السلام الإسرائيلى فبرغم أن الدعاية الإسرائيلية لا تكف الحديث عن السلام إلا أنه كمفهوم فى الاستراتيجية الإسرائيلية يتسم بمعنى مخـتلف عـن المفهـوم الشائع. ينصرف إلى كسر شوكة الرفض العربى للوجود الـصهيونى فى فلسطين وإضفاء المشرعية عل التجربة الاستيطانية وفق شروط أصـحابها وعقـب انتـصارات عـسكرية للكـيان الصهيونى وتحقيقه مزيدا من التوسـع لإذلال الجانـب العربـى. عـن فكرة الشرعية هذه التى تحدث عنها أعضاء النخبة الإسرائيلية الحاكمة كثيرا قد أخذت عقب حرب ١٩٦٧ أبعادا جديـدة بحـيث لم تعد فقط مرتبطة بوعد إلهى. ولكن أيضا بوقائع قائمة ولم تعـد الـشرعية قاصـرة علـى الحـق فـى مجرد الوجود. ولكن تعنى الحق فى احـتلال المركـز القـيادى فـى المنطقة وأن إسرائيل الدولة القائد لها أن تتكلم

باسم المنطقة. ولها أن تطور المنطقة. ولها أن تخلق قنوات الاتصال بين المنطقة والعالم الخراجى. ولها أن تفرض السلام فى المنطقة فى سياق اصطلاح السلام العبرى[١٧]، ولا يزال هذا المفهوم سائدا فى الفكر الصهيونى المعاصر وتأسيسا على ذلك يمكن فهم.الاقتراحات الإسرائيلية خاصة من جبل "سابرا ما قبل الدولة" بتكوين منطقة شرق أوسطية مثلما اقتراح "آلون" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجة فى حكومة "رابين"- بدعوى الاستفادة من الموارد الطبيعية والبترول والمياه والمعادن والطاقة البشرية والموقع الجغرافى الفريد – خلق منظمة إقليمية "كومنولث الشرق الأوسط" ترتكز على الاعتماد المتبادل بين أعضائه والتعاون الاقتصادى والسياسى والعلمى والدفاعى لمنع الصراع داخل المنطقة[١٨]. كما اقترح "ايبان" فى سبتمبر ١٩٦٧ أمم المؤتمر الأوربى الاستشارى خلق منطقة تجارية حرة تضم إسرائيل الأردن ولبنان. على أن يجرى توسيعها فيما بعد لتشمل دولا عربية أخرى. وكلمات "إيبان" ذات دلالة واضحة على اتجاهات التفكير الإسرائيلى الذى يستهدف تأكيد زعامة إسرائيل للمنطقة وتحويلها إلى منطقة حرة يعطيها الإسرائيليون أسماء متعددة. بل وهناك آراء متعددة حول عدد من التطورات والسمات الداخلية فى إسرائيل التى تتيح لها فى ظل توفر ظروف مواتية للقيام بهذا الدور، أو لها بروز ظاهرة القومية الإسرائيلية ذاتها المرتبطة بجيل السابرا الذى كان يحس بالتفوق المطلق على العرب بدلا من الاضطهاد كأحد مقومات تكوينه النفسى. وثانهما الطبيعة الاستيطانية للاستعمار الصهيونى باعتباره استعمارا إحلاليا وثالثهما طبيعية إسرائيل كمجتمع مهاجر **Immigrant Society** وهو ما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الشباب فى التكوين الديموجرافى ويصيغ عليه ديناميكية خاصة ومتميزة.ورابعها هو استفادة إسرائيل من انسياب ضخم لرؤوس الأموال كما أن ازدهار البورجوازية الإسرائيلية بشكل متصاعد وارتفاع درجة التصنيع الذى يستند إلى التكنولوجيا لحديثة ويعطى إنتاجا ضخما

يثير مشكلة السوق على نحو يجعل من الضرورى على إسرائيل أن تبحث عن السيطرة من خلال ما يبدو أنه سلام[١٩].

الحدود المفتوحة:

وفيما يتعلق بتجسيد حيل الرواد الصهاينة للحدود المفتوحة والدول العربية كما نتصور في استراتيجية السلام الإسرائيلى يجب التفرقة بين الإطار الدعائى الذى تقدم به إسرائيل صورة نواياها للعالم والإطار الموضوعى الذى يتحدد بالمصالح الإسرائيلية السياسية والاقتصادية وأفكار النخبة الحاكمة والأيديولوجية السائدة ثم علاقات إسرائيل الخارجية وتحالفها الدولية من حيث المستوى الموضوعى فإن إسرائيل قد طرحت فى أكثر من موضع فكرة الحدود المفتوحة بحيث تصبح الحدود جسرا **bridge** بدلا من حافة **eedge** وبحيث تمتد المواصلات من حيفا إلى بيروت ودمشق وعمان والقاهرة، بل وأن يتم عقب فتح الحدود وإزالة الحواجز تبادل التعاون فى مجالات البحث العلمى والتعليم العالى وإخضاع الشباب العربى والإسرائيليين لنفس المقررات الدراسية لتقريب ظروف التنشئة الاجتماعية لكل منهم للقضاء على الصراع من جذوره فى الأجيال القادمة[٢٠].

إلا أن الأهداف الحقيقية لفكرة الحدود المفتوحة كما تطرحها إسرائيل كأحد مقومات استراتيجية السلام الإسرائيلى لا تبدو بكل الوضوح فى تصريحات" إيبان" بقدر ما تبدو فى أفكار الاقتصاديين الإسرائيليين من جانب وسياسة إسرائيل تجاه بعض الأراضى العربية التى احتلت عقب ٦٧ من جانب آخر.

فمن ناحية أشار الاقتصادى الإسرائيلى "شاؤول مزراحى" إلى أن تخفيض العجز فى الميزان التجارى الإسرائيلى يستلزم أن تزيد إسرائيل من صادراتها غير أن إمكانيات زيادة الصادرات الزراعية محدودة ونفس الأمر ينطبق على الموارد المعدنية. وبالتالى فإن الحل متوقف على زيادة الصادرات الصناعية، ولكن تثار هنا مشكلة السوق. حيث من الصعب على الصناعة

الإسـرائيلية أن تـنافس الصناعات الأوربـية والأمريكية فى أسواقها وأن تواجه منافسها ومنافستها الصناعة اليابانية فيها. ويرغم إمكانية التصدير إلى الدول الأفر وأسيوية غلا أنها لا تمثل من حيث الشروط الاقتصادية السوق المثالى للمنتجات الإسرائيلية، كما أن المنتجات الأوربية خاصة تحظى بميزة تفضيلية فـى الأسواق الأفـريقية. مـن هـنا يعتـبر الاقتـصاديون الإسرائيليون أن الأسواق العـربية المجـاورة لإسـرائيل هـى المحـال الأكثـر سـلامة لتـصيف المنـتجات الإسـرائيلية. بـل ولـتحقق مـزيد مـن التوسـع فى الصناعة والاستفادة من مزايا التكنولوجـيا الحديـثة والإنـتاج الكـبير واستغلال المواد الأولية العربية والوصول بالاقتصاد الإسرائيلى إلى مستوى التشغيل الكامل[٢١].

ومـن ناحـية أخـرى فإن سياسة الجسور المفتوحة التى اتبعها إسرائيل إزاء الـضفة الغـربية لنهـر الأردن بـصفة خاصـة يمكـن أن تمثل نموذجا مصغرا لتـصور النخبة الإسرائيلية الحاكمة لشكل العلاقة بين إسرائيل والد العربية فى ظـل الـسلام الإسـرائيلى، وهـو نمـوذج يـستهدف لـيس فقـط تحقـيق المكاسب الاقتصادية المترتبة لى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية للمناطق العربية لخدمة الـتكامل مـع الاقتـصاد الإسـرائيلى وزيادة مغانمه. وإنما تستهدف أيضا تحقيق هـدف نفـسى أشـار إلـيه "دان بافلـى" المستـشار الاقتـصادى للحاكم العسكرى الإسـرائيلى فـى المـناطق المحـتلة بعـد حـرب يونـيو حـين قال: " عندما تكون الحـدود مغلقـة لا يكـون هناك أى سلام. إن هذه السياسة تحمل فى طياتها ما هـو أكثـر مـن العـوامل الإنـسانية أو الاقتـصادية، ذلـك التعايش الحقيقى وفى الـنهاية، السلام يمكن فقط أن يتحقق عندما تكون شعوب الأقطار المعنية مطلقة الحـرية فـى الانـتقال وممارسـة الـتجارة والـتجول فى البلدان المتجاور وهذا ما حققه الإسرائيليون[٢٢].

بل أن التطلع إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى الذى أشرنا إليه من قبل يـبدو بوضوح فيما أشار إليه الكاتب الإسرائيلى "دافيد شلومى" من أن إسرائيل تـستطيع إمـداد الـدول العربية بالحيرة الفنية التى تواجه نقصا فيها. وبذا فإن

إسرائيل ستقدم العرب العنصر الأكثر ندرة فى العملية الإنتاجية. وذلك رغم أنه يضع المسألة فى إطار دعائى واضح حين يعتبر أن قيام إسرائيل بهذا يعنى ربط مستقبلها بتطور المنطقة وتنميها ككل والتعاون مع شعوبها[٢٣].

٣- الأمن والوقائع الجديدة:

أهم ما يميز استراتيجية السلام الإسرائيلى خلط شديد بين الأمن والسلام فرغم حديث قادة إسرائيل والمفكرين الصهاينة فيها عن الحدود المفتوحة إلا أنهم دائموا الحديث عما يسمى الحدود الرادعة **deterrent** أو الحدود القابلة للدفاع عنها. من هنا ستند الموقف الإسرائيلى دائما ومنذ ١٩٦٧ إلى تقرير سلبى قوامه أن الحدود الآمنة ليست هى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ يحاول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على نحو معين يستفيد من طبيعة الصياغة الإنجليزية للقرار للقول بأن"قرار مجلس الأمن يصف الحدود الدائمة بأنها حدود آمنة وهذا وصف لم يتوافر فى تقديرهم فى الخطوط السابقة. بدليل أنها لم تجل دون نشوب ثلاثة حروب فى عشرين سنة. ويتجاهل هذا المنطق بطبيعة الحال ما أشارت إليه التجربة العملية من آثار هائلة للتطور الحديث فى الأسلحة وخاصة فى ميدان الحرب الجوية والصواريخ وهى أسلحة متوفرة كما هو معروف لدى الأطراف فى النزاع العربى الإسرائيلى[٢٤]. وجاءت حزب أكتوبر تجسيدا لعقم المفهوم الإسرائيلى للأمن المرتبط بالحدود الرادعة والموانع الطبيعة".

إلى جانب هذا يقوم المفهوم الإسرائيلى الذى يخلط بين الأمن والسلام على فكرة خلق الوقائع الجديدة والتى بلورها بكل وضوح "موشى ديان" الذى أشار فى محاضرة له بعنوان "خواطر جندى عن أمل السلام". إلى هذه السياسة كأفضل سياسة ممكنة باعتبار أن تغيير المعالم الطبيعية والديموجرافية للمناطق المحتلة هو الذى سيؤدى إلى تخفيف التوتر[٢٥].

ويترتب على هذا المفهوم لدى الجانب الإسرائيلى عدد من النتائج لاشك أن من أبـرزها رفـض أسلوب التفاوض غير المباشر مع العرب والإصرار على ما يسمى الـسلام الـتعاقدى الـذى يـتم من خلاله تخطيط الحدود الدائمة الآمنة والرادعة أيضا. كما يترتب على ذلك أيضا رفض الاكتفاء بالضمانات الدولية بل أن نتائج أبحــاث DanielHeradstveit قــد أشــارت إلى أن غالبــية أعــضاء النخــبة الإسـرائيلية الحاكمـة يؤمـنون أنـه " لـو لم تـتدخل القـوى الكـبرى فـى عملية الـتفاوض لكانـت احـتمالات الـسلام أفـضل". ويسود لديهم اعتقاد بأن المتحدة والقـوى الكـبرى مـسئولة عـن عـدم توفر السلام فى الشرق الأوسط وأن الاتحاد الـسوفيتى دول عديـدة أخـرى معاديـة لإسرائيل تسيطر على الأمم المتحدة التى تحاول أن تلعب دور الحاكم فى الصراع[٢٦] وترتيبا على هذا يلاحظ أن إسرائيل لم تـشرق فـى مذكـراتها إلى الـسفير بيارنج بتاريخ ١٠ يناير و ٢٧ يناير ١٩٧١ مطلقا إلى مسألة القوات الدولية أو إلى موضوع ضمانات السلام بصفة عامة. كما تفـادت فـى مذكـرة سابقة قدمها إلى بيارنج فى مارس ١٩٦٩ عرض موقفها من مـسألة إقامـة مـناطق منـزوعة الـسلاح علـى جانبـى الحـدود كـضمان للسلام. واكتفت بالإشارة إلى أن الضمان الفعال.... " يتمثل فى قيام الحكومات باحترام الـتزاماتها الـتعاقدية وأن التجـربة قـد أثبـتت أن الإجـراءات المـشار إليها فى الأسئلة لم تحلدون إعداد وتنفيذ العدوان ضد إسرائيل[٢٧]".

مراجع الفصل

(1) انظر النقطة الخاصة بالنتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ في بداية هذا الفصل:
Safran, op. cit., 43.

(٢) يشبه اللواء الركن محمود شيت خطاب الجامعة العربية بأنها شعرة معوية بالنسبة العرب لقضاياهم وأن بقاءها ضروري للعرب - انظر محمد شيت خطاب ، حقيقة إسرائيل، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٠٠.

(3) Brecher, op. cit., 51.

(٤) انظر مفهوم تنشئة السياسة: Fein, Lonard, J., op. cit.

(5) Berger, Earl, The Convenient and the Sword ; Arab Israel Relations 1948-1956, (Toronto : University of Toronto, 1965) p 79.

(6) حماد خيري، التطورات الأخيرة وقضية فلسطين، القاهرة: أعداد القومية للطباعة والنشر، ص١٩٦٤، ص ٣٩٣ - ٤٠٩.

(7) شفيق (منير)، القضية الفلسطينية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ ودروتب ، الشئون فلسطينية، مايو ١٩٧٣.

(8) يسين (السيد). مرجع سابق، ص ٢٠٣ - ٢٢٢.

(9) United Nations United Nations Special Committee on Palestine: Report of the general Assembly, Vol., 1 p. 54.

(١٠) سامي هداوي والصايغ (يوسف)، ملف القضية الفلسطينية ، بيروت : مركز الأبحاث، مظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٧٥.

(١١) محمد نصر- مصدر سابق، ص ١٨٦ - ٢٥٦.

(١٢) سامي هداوي وفايز صايغ ، مصدر سابق، ص ٥٦ وما بعدها.

(١٣) راجع تفصيلا وجيه ضياء الدين " الاستثمار الاستبطالي في فلسطين بمرجع سابق ص ٣٢١ وما بعدها.

(١٤) الواقع أن هذا ليس حال الجانب العربي وحده، فهو وارد أيضا في حالة إسرائيل، ذلك كلا الجانبين في حاجة للتقليل من شأن منجزات الآخر بإرجاعها للقوى الأخرى من خارج المنطقة، فأي إنجاز هو بسبب الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة. بل وأحيانا ما ينصرف ذلك إلى جوانب القصور فليس من النادر أن نسمع تفسيرات مثل (خدعنا الروس) أو "تجاهله الأمريكيون". وإذا كانت هذه الحقيقة تشكل أحد جوانب

الشبه بين طرفي المواجهة، وهي على أي حال نقطة جديرة فالدراسة فأنها من جانب آخر تشكل تبريرا إضافيا لأهمية المواجهة انطلاقا من منظور تعدد مستويات التحايل الذي يشير له في لمتن.

(١٥) محمد فيصل عبد المنعم وإبراهيم كروان ، مرجع سابق، ص ٥٥-٦٠.

(١٦) إبراهيم كروان، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق ص ٥٠٥ وما بعدها.

(١٧) دكتور. محمد ربيع. التمييز بين الدعاية والدعوة في تقاليد الحركة الصهيونية وأثره على السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال العشرين عاما القادمة الحلقة الدراسية حول إسرائيل بغداد، ٢١-٢٦ إبريل ١٩٧٣، المجلد الثاني، ص ٢٤.

(١٨) Brecher, Michel, op. cit., p. 361.

(١٩) محمد صادق جلال العظم(): إسرائيل والتسوية السياسية. مجلة شئون فلسطينية العدد سبتمبر (أيلول) ١٩٧١، ص ٨٤- ٨٩.

(٢٠) Eban, Abba, op. cit., pp. 227- 228.

(٢١)شاؤول مزراحي. أهمية السلام بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، في من الفكر الصهيوني المعاصر، مرجع سابق. ص ٤٧٠.

(٢٢) عيسى عبد الحميد ، ست سنوات من سياسة الجسور، المفتوحة، بيروت مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧٣، ص ١٠.

(٢٣)Shlomi, David, Israel Between Enrop and Asia. In Irene L. gendzier Ed.: op. cit., pp.258-261.

(٢٤) دكتور إبراهيم شحاته ، قضية الحدود الآمنة والتوسع الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، يوليو ١٩٧١، ص ٣٦- ٤٠.

(٢٥) Dayan, Moshe, A Soldier Reflects on peace Hope, In Genozier, Ed: op. cit., p.414.

(٢٦) Hetarstveit, Deniel, op. cit., p. 80.

(٢٧) د. إبراهيم شحاته، مرجع سابق، ص ٤٤- ٤٦.

الباب الثانى

العرب: من الفشل إلى الكارثة

الفصل الأول

الانكفاء الذاتى العربى

أفرزت نتائج نكبة ١٩٤٨ أن عمدت الحكومات العربية والأسرة الدولية إلى ترك الفلسطينيين فى جحيم وضع اللاجئين، فلم تزودهم سوى بالحد الأدنى من الموارد للإغاثة وإعادة التأهيل أو على حد قول أحد الباحثين فى التاريخ المعاصر للشعب الفلسطيني: " لم تتجرأ أية حكومة عربية على المبادرة فى مشروع لإعادة التوطين، فالكلمة بحد ذاتها ارتبطت فى ذهن القوميين العرب بالهزيمة على يد إسرائيل والإمبريالية الأمريكية.

ومن وجهة النظر الإسرائيلية برهن الزعماء العرب على انعدام المعقولية الذى أنعكس على عدم استعداد هؤلاء الزعماء لاتخاذ خطوات حاسمة فى توطين اللاجئين الفلسطينيين[١].

أدعى الإسرائيليون أنهم لا يتحملون المسئولية عن اللاجئين، وإنما يمكن إدماج اللاجئين، وتمثلهم دون أية مشقة فى البلدان العربية المجاروة فيما لو توافرت الرغبة فى ذلك لدى الزعماء العرب وجرى استخدام التمثل الإسرائيلى لآلاف المتجدرين من بيئات متفرقة كمثال على ما يمكن تحقيقه وعمله فى هذا المجال[٢].

إن استمرار قيام مخيمات اللاجئين بمعدلها المترفع فى النمو السكانى فسره الإسرائيليون كمحاولة مدبرة من جانب الزعماء العرب لتنمية العداء ضد إسرائيل وخلق وضع يصبح فيه قبول إسرائيل أمرا بعيد الاحتمال جدا.

وعلى العموم لم يعتبر الإسرائيليون أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى مشكلتهم فالإخفاق فى إسكانهم وتوطينهم- فيما بعد – داخل الدول العربية رأوا فيه إخفاقا من جانب الدول العربية والأمم المتحدة[٣].ولم يقدر الإسرائيليون

أى تمييز بين المهاجرين اليهود الذين جاءوا عن طيب خاطر للاستيطان بإسرائيل وخلق حياة جديدة فيها، من جهة، وبين اللاجئين الفلسطينيين الذين مهما تكن أسباب ذلك، تركوا منازلهم فى فلسطين ويرغم إلى العودة إليها من جهة أخرى.

وتمشيا مع اعتقادها القاتل بأن التهديد بالقوة هو وحده الكفيل بامتناع الدول العربية لكى تنشد السلام وتكبح جماح النشاطات السياسية والفدائية التى تصدر عن الفلسطينيين الموجودين داخل حدودها – عمدت إسرائيل خلال الفترة الممتدة بعد عام ١٩٤٨ إلى تطبيق سياسات الهجمات والغارات الانتقامية المنتظمة على خطوط الهدنة الأردنية والسورية والمصرية سيأتى تفصيل ذلك – كذلك عمد الفلسطينيون المقيمون فى الأردن وقطاع غزة على نحو مسائل إلى شن غارات غير رسمية بين الحين والآخر على الحدود الإسرائيلية.

إلا أن فشل هذه السياسة الإسرائيلية قد تبدى بشكل واضح عند مجئ عام ١٩٥٣ – كما سنشير إلى ذلك – حيث أن الحكومة الأردنية أخذت تنظر بجدية أكثر إلى مهمة تسليح السكان الأردنيين، ولا سيما يقيمون منهم فى تلك المناطق المحاذية لإسرائيل [٤].

وعموما فإن نكبة عام ١٩٤٨ تمثل موضوعا للدراسة لا غنى لأى باحث يريد استيعاب تعقيدات مشكلة فلسطين، أول ما يلاحظ أن القادة والجنود والسياسيين والكتاب والصحفيين بإضافة إلى المواطن العربى العادى لم يكن لهم احتكاك بالجالية اليهودية فى فلسطين، ومن ثم كانت لديهم فكرة باهتة عن تركيبه وتنظيماته وإنجازاته وقوته، ولقد جرت لحكومات العربية جيوشها إلى القتال دون إخطار القيادات العسكرية رسميا بسياستها إلا قبل التدخل العسكرى الفعلى بأربعة، كذلك جعل التدخل السياسى المستمر العمليات العسكرية تسير دون غرض استراتيجى محدد.

وعلى الجانب الآخر أظهر الصهاينة من المزايا العسكرية الشيء الكثير؛ فقد بذلوا جهودا واعية فى تنظيم الهاجاناه وتدريبها ووجود العديد من الضباط

والجنود الذين خاضوا غمار الحرب الأهلية الثانية بين صفوفهم وما أظهروه من مقدرة المزج بين خبرة الضباط المحترفين وخيالات القواد الذين ساقتهم الظروف إلى مراكز القيادة وقد توصلوا إلى الحصول على حاجتهم من السلاح بفضل ما توفر لديهم من مهارة وبفضل العون الضخم من يهود العالم ثم هو فى النهاية قد أسندوا قيادتهم إلى بن جوريون بماله من حنكة فجاءت سياستهم كما جاءت استراتيجيهتم متماسكتين فيهما تناسق.

وفى مواجهة إسرائيل بصلبتها كانت الدول العربية تقف فى جبه مفككة يعوزها التنظيم وتفتقر إلى الوحدة، رجال السياسة فيها عاجزون وركبتهم الأوهام" ومتاكدون" من تفوقهم لدرجة أنهم اعتقدوا أنه يكفى جمع بعض المعلومات عن العدو في اللحظات الأخيرة قبل القتال.

وقد كان ينتقص العرب الاحتكاك مع اليهود، فى حين أن اليهود كانوا أكثر احتكاكا بالدول العربية وهى ما أعطى مثالا للدول المتحاربة التى لم تكن تعرف بعضها إلا فى التجارة وقت السلم وهذا الجهل المتبادل يفسره الباحثون(*) بالتناقض الحاد فى الحساسيات والتقديرات التى تميز مشكلة فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى، وقد أنعكس ذلك على العرب حيث لم يتخذوا الأهبة ولم يجروا استعدادا ولم يضعوا أى خطة جادة لمتطلبات الحرب ولم يكن همهم الأول إنزال الهزيمة بالعدو والانتصار عليه وإنما مراقبة بعضهم البعض تربصا وخيفة، وحتى فى ثناء العمليات العسكريا والاشتباكات المستمرة كان المصريون يخشون الملك عبد الله أكثر مما يخشون بن جوريون نفسه على حد قول أحد الباحثين(٦)

وأما الجيوش العربية فقد كان تكوينا أصلا على أساس القيام بالعمليات البوليسية وبغرض إظهار السيطرة المظهرية فقط وبالإضافة إلى ذلك جاءت المواجهة العسكرية أساسا فى حرب ١٩٤٨ بين جيش كلاسيكى النمط وبين ميليشيا مدينة(٧)ومن ثم فمن الصعوبة تقدير القوة العسكرية الإسرائيلية تقديرا دقيقا فى حرب ١٩٤٨، وحتى إذا أن أربعين مليونا من العرب وستمائة

وخمسين ألفا من اليهود أرسلوا إلى ساحات القتال إعدادا متساوية تقريبا من محاربين فأين كان إذن السبعون مليونا من العرب والأربعمائة مليون من المسلمين الذين عليهم الدفاع حتى الموت عن الأرض المقدسة في فلسطين.

ويمكن أن تجمل النتائج المباشرة لنكبة – عام ١٩٤٨ فيما يلى :-

إن العرب الفلسطينيين – على الرغم من معداتهم وتدريبهم وتنيماتهم البدائية – قد أقنعوا الحكومات العربية أنه تكفى قوة منظمة صغيرة لتدمير إسرائيل وهم لذلك أوكلوا المهمة للملك عبد الله الذى استغنى عن نصيحة بريطانيا، والتى كانت تعلم أكثر منه وهو لذلك كان يجارى زملاءه في الجامعة العربية فى حين انه كان على اتصال بالجانب اليهودى – وذلك بهدف استرداد الأجزاء المخصصة للعرب من فلسطين طبقا لخطة التقسيم، وفى حالة عدم الموافقة على مشروع التقسيم المعدل مما اتضح من القرار المفاجئ للملك فاروق ضد نصيحة حكومة وذلك بإرسال القوات إلى فلسطين.

وعموما فإن موقف الملك فاروق يحتاج إلى وقفة خاصة لتحليله: فلقد وصلت مشكلة فلسطين إلى تفاقمها- عندما تقرر إنشاء الدولة رسميا فى ١٥ مايو ١٩٤٨. وقد كان النقراشى مصرا على أن لا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره وقد ظل النقراشى على هذا الموقف حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ ولكن بين عشية وضحاها تغير هذا الرأى. وعرض الموضوع على البرلمان بيانات غير دقيقة أدت به إلى الموافقة على إعلان الحرب.

وقد رأى الملك فاروق فى المشكلة الفلسطينية ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى كانت قد انهارت فى العامين لسابقين. وأن يدعم بدخول الحرب هيبته ومن ناحية أخرى يهدئ الفوران الشعبى للرأى العام المصرى. وقد أمر الملك فاروق وزير الدفاع محمد حيدر كى بأمر الجيش المصرى باجتياز

الحدود، وتحرك الجيش المصرى بالفعل دون علم رئيس الوزراء ومن غير انتظار لقرار البرلمان أو مجلس الوزراء.

وفى ١١ مايو ذكر الملك إلى مراسل اليونانيتدبرس بحديث سياسى قال فيه أنه خرج عن حدود وظيفته الدستورية التى تلزم الملك ألا يعمل غلا بواسطة الحكومة، وأضاف أنه سيمد الخوان العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية وأنه لن يقبل أن تقوم دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر وأنه لابد من استعمال القوة.

وبدأت الحرب بحماس منقطع النظير ولكنها خلال شهر قليلة انتهت بالهزيمة وكان الرأى العام المصرى- كما يذكر[٨] جون مارلو — قد أبقى جاهلا بتطورات الحرب ونسربت إليه أخبار الهزيمة تدريجيا كما يتسرب بالتدريج خبر موت أحد الوالدين إلى طفل صغير حساس.

وعموما فقد مر النظام المصرى كله بفترة كان فيها على وشك الانهيار، وقد استغلت الحكومة المصرية موجة الحماس لدى الرأى العام المصرى وفرضت الحكام العرفية لنفرض حكم الحديد والصمت على الأحرار جميعا من كافة الاتجاهات السياسية وأعلنت بغير تكتم إزماعها إنشاء معتقل فى جزء من ثكنات العباسية، وفرضت الرقابة على الصحف واستخدمت سيلاحا ضد المعارضة وشلت مالا يتصل بأمن الجيش وعلى ما شكى منه فؤاد سراج الدين — حزب الوفد — فى مجلس الشيوخ.

كذلك فقد قويت شوكة الأخوان المسلمين لاعتبارهم الحرب دينية، ويذكر أحمد حسين أن معركة فلسطين أمدتهم بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله من أجل فلسطين وأنهم جمعوا كميات الأسلحة تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين وهم يعدونا لإحداث انقلاب بالقوة فى مصر، وقد قررت الحكومة المصرية حل جماعة الأخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر عندما استشعرت بنشاط الأخوان الأزهانى وذلك على حد قول البعض.

ثم زاد نشاط الأخوان المسلمين خلال وبعد وقوع الهزيمة حيث قتلوا أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس١٩٤٨، وقد أدى هذا بالحكومة إلى حل جماعة الأخوان المسلمين، وقد ردت جماعة الأخوان على ذلك باغيتال رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ثم محاولة نسف دار محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩، ومع ازدياد العنف دبر الملك فاروق والحكومة اغتيال الشيخ حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩.

ثم تصاعدت خلال حزب فلسطين أيضا – وبعد قتل النقراشى خاصة أعمال العنف السياسى ولجأت حكومة إبراهيم عبد الهادى إلى أعمال الضغط على الحريات والاعتقال والتعذيب ومارست سائر أنواع الإرهاب والتخويف لجميع التيارات الثورية والوطنية المعارضة ويصف لإكويتر [٩] ذلك أصدق قائلا أن الحرب الفلسطينية قد شاهدت بداية معسكرات التعذيب المصرية.

كذلك فإن وزارة إبراهيم عبد الهادى قد حكمت والخوف يسيطر عليها مما أدى إلى الوقوع فى أغلاط كانت عدوانا شنيعا على الحريات والحقوق وعلى الدستور ومبادئه. ومن هنا ساد الرأى العام المصرى إحساس بالتوجس من المستقبل وبدأت مصر تعيش على فوهة بركان قد كانت حرب فلسطين احتكاما للسلاح فى صراع سياسى رسم للحركة السياسية المصرية طريقها واضحا.

ومما يؤسف له أن مبدأ السلاح منذ ذلك الحين – وخلال فترة البحث قد حل تدريجيا محل مؤسسات الدستور وبالتالى فقد حل الصراع بواسطة العنف والسلاح وتكميم أفواه المصرين – محل الصراع من خلال المؤسسات الدستورية ولا غرابة والأمر كذلك أن يحل العنف الاجتماعى محل الصراع السلمى.

ثانيا:

حذرت الحكومات العربية الأخرى حذو مصر فأتبعت نفس الأسلوب واستخدمت خطة عمل مشتركة تهدف لتدمير إسرائيل أو تحضرها فى أضيق

نطاق، وظلت الحكومات العربية تحت تأثير أن هذه المهمة يمكن إنجازها بقوات صغيرة، وقد جاء قرار الاشتراك فى الحرب ليكون أكثر من دالة على شكوكهم المتبادلة والتى فى غير محلها كما ثبت بعد ذلك بالإضافة إلى أعدم تقدير المتطلبات العسكرية الضرورية وهذا يرجع إلى المفهوم العربى الجامد والخاطئ عن تقدير القوى الإسرائيلية.

وأعتقد الزعماء العرب أن القوات اليهودية الكائنة فى فلسطين والتى أرادوا غزوها فى إبريل ١٩٤٨ هو المجموع الكلى للقوات، وفى الحقيقة فإنه نظرا لروح الجالية اليهودية فى فلسطين وبعد نظر زعمائهم الذين جمعوا كميات هائلة من الأسلحة والمعدات على السفن من موانى أجنبية ومستعدة للتحرك بمجرد توقف السلطة البريطانية فى فلسطين وقد لوحظ أن هذه القوات كانت تتزايد بمعدل سريع من أسبوع لآخر.

ومن الحقائق التى لا يعرفها الكثيرون أنه عند بداية الحرب، فإننا نجد أن اليهود الذين كان يبلغ عددهم حوالى ٧٠٠ ألف كان لهم عددا معبأ أزيد عما لدى الدول العربية والذين يبلغ عددهم ٤٠ مرة مثل إسرائيل. ومع ذلك كان لدى العرب فرصة لكسب الحرب فى الأسابيع القليلة الأولى عندما كانت القوات الإسرائيلية غير جديدة التنظيم ولم تكن قد استوعبت عد كل المعدات التى حصلت عليها.

ثالثا:

ولم تكن حرب فلسطين كالحروب العادية، أى اختيار حرا للقوة ولكنها تتخللها الهدنة وإيقاف النار الذى يفرض عليها من مخارج. ومن الناحية الرسمية استمرت الحرب ثمانية شهور منذ بدء الغزو حتى طلبت مصر الهدنة، ويلاحظ أن القتال الفعلى حدث خلال $\frac{1}{4}$ هذا الوقت وعلى أربع فترات تغطى كل مدة الحرب.

ومـن خـلال التـنازلات فـى الأمـم المتحدة عقب ذلك- اكتشف العرب حقـيقة جديـدة كانـت مجها لموقفهم بعد ذلك وهى الموافقة الضمنية من جانب الطـرف الأقـوى فى الحرب وقدرته على استئنافها، ومن ثم يستطيع أن يفرض ضـررا أكـبر علـى الطـرف الآخر، وبالتالى اكتشفت الحكومات العربية فى ذلك الوقت أنها سوف تكسب القليل وتخسر الكثير إذا عقدت سلاما مع إسرائيل.

كـذلك تـضمنت [10]الحـرب تعـديلا بعـيد المدى لخطة التقسيم الخاصة بـالأمم، وفـشلت الدولـة العربية التى تصورتـها هذه الخطة فى الظهور وقسمت الأرض المخصـصة لهـا بواسـطة إسرائيل والأردن ومصر، طبقا لاتفاقيات الهدنة وحصلت إسرائيل على النصيب الأكبر وهو ما يصل إلى ٢٥٠٠ ميل مربع وهو ما أضافته إلى الـ٥٦٠٠ ميل مربع التى منحتها إياها خطة التقسيم.

كـذلك تـضمنت الحـرب أيـضا تعديلا كبيرا فى السكان، فلقد أزيح ما يـزيد علـى ن٧٠٠ ألـف فلطـسينى عربـى- كانوا يعيشون فى المنطقة — خلال القـتال نقبل وبعـد ١٥ مايـو١٩٤٨ — وانتهـى وضـعهم إلى أن أصبحوا لاجئين مـوزعين كالآتـى: ٦٠٪ فـى الأردن — ٢٠٪ فـى قطـاع غـزة- ٢٠٪ فى سوريا ولبـنان أصـبحوا جمـيعا من اللاجئين فرجاء قرار الأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ليـنص على أن من يريد منهم العودة ويعيش فى سلام مع جيرانه يجب أن يـسمح لـه بذلك ونشأ جدال كبير عندما ترك اللاجئين الفلسطينيون أرضهم للسيطرة اليهودية تحت تهديد القوة.

رابعا:

أن النتـيجة الثالـثة لحرب ١٩٤٨ هى بلورة[11]التفرق العربى حتى فى مـواجهة عـدو مـشترك Crystallizattion OF Arab Disunit"Y" فكانـت هذه التفـرقة كامـنة وموجـودة بسبب اختلاف الأهداف للدول العربية فالأردن تؤيده العـراق أراد التدخل عسكريا كى يؤمن لنفسه أجزاء من فلسطين التى خصصت

للدولة العربية حسب خطة التقسيم فى حين أن مصر تؤيدها السعودية أرادت أن تعوق خطة الأردن – العراق بإلغاء التقسيم كلية وضمان أكبر قدر من الأرض لدولة عربية فلسطينية "عملية".

وقد بدأت هذه الاختلافات تتضح عندما تحددت حدود التقدم العسكرى العربى ثم أراد الملك عبد الله وقف القتال والاستيلاء على ما وصل إليه فى حين أن مصر أرادت الاستمرار فى الحرب على أمل تحقيق هدفها.

وعندما أدت المفاوضات إلى خسائر فى جيش الملك عبد الله، فقد قرر أن يبقى خارج الحلبة فى الجولة القادمة تاركا القوات المصرية تنهزم وتطرد من النقب وفى النهاية دخل القتال إلى الأرض المكشوفة فى حين الحق الأردن رسميا به الأرض التى تمت سيطرته وأقامت مصر حكومة عربية فلسطينية فى غزة.

ومما هو جدير بالملاحظة أنه فى أثناء فترة سريان الهدنة اجتمع أهم المسئولين المصريين فى عمان عند الملك عبد الله. وقد روى عبد الله قصة هذا الاجتماع قائلا:– أراد النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى أن يناقش موضوع الحكومة العربية لسائر فلسطين– حكومة عموم فلسطين – فرد عليه الملك أنه قد يبدو أكثر إلحاحا أن تتجه الدراسة إلى الأوضاع العسكرية، فقال النقراشى أن الأوضاع العسكرية لا تثير أى قلق لأن الجيش المصرى ثابت فى مواقعه جميعا. وإذ سأله الملك عبد الله هل لديه علم بأن بئر سبع قد سقطت وأن الفالوجة محاصرة، عندئذ ثار النقراشى وذهب يتهم الدول العربية الأخرى بأنها قد تخلت عن مصر. وهنا رد السوريون واللبنانيون والعراقيون قائلين إنه لم يعد فى استطاعتهم فعل شئ إذ أن الهدنة كانت قد أعلنت، ولكنهم سوف يحرصون على التدخل فى المرة القادمة ووعد جميل مردم بك بأنه إذا ما حدث ذلك يوما فإن الجيش السورى سوف يحتل الناصرة وصفد".

وهذه المواقف من المسئولين العرب كانت بدون شك لحماية كرامتهم وضرورة لبقائهم السياسى، فبعد أن أثاروا شعوبهم إلى درجة كبيرة من الحماس من أجل المشكلة الفلسطينية ولقنوهم بتصريحات متوقعة للانتصارات وأخفوا عنهم التدهور فى الموقف العسكرى بقدر ما استطاعوا فإنهم لم يستطيعوا عقد سلام دون أن يضعوا أنفسهم فى موقف حرج لن السلام يعنى حين ^إما تنازل عن معظم فلسطين لليهود بعد حرب حوربت لمنع هذا الظلم، و أما أن يعنى السلام اعترافها بالهزيمة وهو ما يمكن أن يعزى إلى سوء إدارة الحرب المزرى من جانب الحكومات العربية.

ولقد نتج عن ذلك أيضا إن إسرائيل كانت تأخذ بحرص وحذر تصريحات الزعماء العرب و اعتبرت أن كل هذه التصريحات الحقيقة والمنسوبة للزعماء العرب هى خطة لتدميرهم ومن ثم استجابوا لها، ومن هذه التصريحات ما أعلنه عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية حينئذ فى مقابلة: إننا نمتلك سلاحا سريا نستطيع أن نستخدمه أفضل من المدافع والمدافع الأوتوماتيكية وهو الزمن، فطالما أن الحرب لم تنته فليس هناك منتصر أو منهزم، وإذا اعترفنا بوجود إسرائيل فسوف نعترف بأننا هزمنا". أن هكذا أغرقت الحكومات العربية شعوبها فى آمال غير معقولة لتحقيق مستقبل لا يمكن التنبؤ به.

خامسا:

حطمت حرب فلسطين كل إمكانية أمام السياسة البريطانية لرسم استراتيجية للشرق الأوسط تعتمد على التعاون مع جامعة الدول العربية والذى حدث بالفعل أن الجامعة العربية قد شلت نتيجة للحرب، كما أن موقف الاتحاد السوفيتي كان غير متعاون مع العرب فى قضيتهم، وقد كشف وجه الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب الأمر الذى ساعد على تعميق الشعور

بوجوب سياسة محايدة إزاء صراعات الدول الكبرى، كذلك أكدت النكبة "يلقنه" الشرق الأوسط إلى دول صغيرة.

والخلاصة أن نكبة فلسطين قد تركت أثرا عميقا لدى الرأى العام العربى بأكمله — بل أن أى قدر من الدعاية لا يمكن أن يخفى ما عانته الشعوب العربية من خزى الهزيمة كما أكدت الهزيمة للثوريين فى مصر أن قيادة البلاد يجب أن يطاح بها بعد أن عاد الجيش المصرى باقتناع عميق بان قد غدروا به، ويذكر لاكوتير أن النتيجة المباشرة والعميقة كانت تفكك الدولة وجميع تنظيماتها ولم يبق إلا الإطار العام، ولم تمر مصر بفترة أقصى من هذه الفترة فى أعقاب النكبة نتيجة لما عاناه الجيش المصرى من الانهيار والتدهور فضلا عن الحملة الصهيونية ضد مصر قد لغت أوجها فى صحافة العالم وذلك بالإضافة إلى تشريد الأخوان المسلمين وتدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد.

هوامش الفصل

(١) د/ إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، صص٣٦ وما بعدها.

Year Book of the United Natio. 1947-1948 op. cit.

(٢) وهو خلاصة خطاب جولد مائير أمام المؤتمر الاشتراكي العالمي، في ٣ يوليو ١٩٥٧.

This is our Strength (New Tork, 1962) p 96.

وكذلك ما جاء في بيان ليفي أشكول في الكنيست حول الوضع الاجتماعي في إسرائيل بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٤.

The State papers of Levi Eshkol (New York 1969) p21.

(٣) وهو ما يراه أبا إيبان وعبر عنه في خطابه أمام الجمعية العامة لأمم المتحدة في أول ديسمبر ١٩٥٢.

Eban, Abba: The Voice of Israel – London 1958 pp 108 –110

وبشأن إسكان اللاجئين وإعادة توظيفهم فإن تفضيل ذلك في :

Khouri fred, The Arab –Israeli Dilemma, p. cit,

(4) Abo – Lughod, Ibrahim,: Israel (Arab Policiy) in the Arab –Israeli – confrotation of June 1967: An Arab perspective ed., Ibrahim, Abu – Lughod.(Evanston1.11.19760 p73.

(5)(Safran, Nadav, from war to war: The Arab – Israeli Confrontation 1948-1967, A Pegasus Original, New York 1969 pp 28-29.

(6) Aleum, op. Cit pp 351-353.

(٧) راجع تفصيلا دكتور محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ٢٠٠٦.

(٨) المرجع نفسه ص ١٤٤.

(٩) المرجع نفسه ص ١٤٨.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

الفصل الثانى

النتائج المباشرة لعدوان ١٩٥٦ " إعلاميا وسياسيا

ليس من أغراض هذه الدراسة تحليل الآثار التى خلفتها الهزيمة التى نزلت بمصر عسكريا، أو النجاح الأعلامي والدبلوماسى الذى حققته مصر على مواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ويكفى أن يتم معالجة- فى تفصيل غير قليل- لنتائج عدوان ١٩٥٦ على صعيد المشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى على النحو الآتى:-

أولا: فإن جميع الأطراف قد أدعوا أنهم خرجوا منتصرين من حملة سيناء فزعم أيدن أنه منع اتساع الأزمة وامتداد الحرب إلى مناطق أخرى وكأن هذا هو الهدف الحقيقى من غزو مصر. وفى فرنسا لم يخجل بعض الوزراء من التصريح بأنهم حققوا بالحملة أمن إسرائيل وذلك يفتح خليج العقبة وتحديد قطاع غزة[1] فتساءل آخرون بحق؟ وهل كان أمن إسرائيل يتطلب أن تتفق فرنسا ثلاثين مليون فرنك ثم تنسحب- دون أن تحقق هدفها الأساسى وهو النيل من النظام القائم فى مصر والذى يمد الثوار الجزائريين بمساعداته المعنوية المادية؟ فالنتيجة هى الخسارة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا.

وإذا كان هناك من خرج رابحا من الحرب منهما مصر وإسرائيل غير أن مكاسب الأخيرة أعظم شانا، فانتصار "إسرائيل سنة ١٩٥٦ وبالرغم من إضرار قواتها إلى الانسحاب يوم ٥ مارس ١٩٥٧ خلف حدود اتفاقيات الهدنة والاعتقاد الذى ساد آنئذ بأنها قد حرمت ظلما من نتائج انتصارها فإن الحقيقة أن شئ من ذلك لم يحدث، فإذا كان الإسرائيليون لم يحتفظوا شئ من مكاسبهم الإقليمية فإنهم قد حصلوا على بعض المزايا الدائمة.

وقد كسبت إسرائيل فرصة استخدام خليج العقبة بعد أن كان محظورا عليها بموجب بنود اتفاقيات الهدنة المصرية – الإسرائيلية – منذ سنوات فتحقق مقدار من السلامة والهدوء على طول الحدود من قطاع غزة وجاء ذلك إلى حد كبير نتيجة لتمركز قوات الطوارئ الدولية على الجانب المسرى من خطوط الهدنة، لكن إسرائيل مع ذلك قد أخفقت فى نيل حرية المرور لسفن الشحن عبر السويس، كما فشلت فى إزاحة عبد الناصر الذى شهد نفوذه- فى الشرق الأوسط ولدى الرأى العام العربى – تصاعدا كبيرا بعد العدوان الثلاثي فبرهن بذلك أنه خطر أشد تهديدا من السابق.

غير أن الإسرائيلي من ناحية أخرى هدموا نظام الجيش المصرى وأتلفوا جانبا كبيرا من أحدث ما لديه من معدات وأثبتوا بذلك للعرب أن الجيش الإسرائيلى قادر على هزيمة أى جيش عربى.

أيضا فقد حصل الإسرائيليون على ميزة لا يستهان بها، وهى نزع سلاح تيران وشرم الشيخ ومراقبة هذه المواقع بمعرفة قوة الطوارئ الدولية مما حقق لهم الملاحة فى خليج العقبة وإزالة الحصار الذى كان مفروضا على بناء إيلات.

أما بخصوص عبد الناصر- فقد صوره الإسرائيليون كطاغية متعطش إلى السلطة معتبرين إياه بأنه يشكل الخطر الأعظم على إسرائيل[٢] إلا أن ما يقبع خلف كثير من الخطابية الإسرائيلية المتعلقة بعبد الناصر هو الافتراض المحتمل الصحة فى أن زعامة عبد الناصر ببريقها الذى يستحوذ على الرأى العام العربى كانت تملك الطاقة القادرة على هز الحكومات العربية الأخرى وبسط السيطرة على سياستها تجاه إسرائيل، وفضلا عن ذلك كانت هناك إمكانية فى أن ينجح عبد الناصر فى إقامة اتحاد عربى له القوة الكافية للقضاء على دولة إسرائيل، أو فى الحصول على تنفيذ لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ والداعى إلى تخيير الفلسطينيين بين العودة إلى ديارهم أو صرف التعويضات لهم.

ومن الوجهة الدبلوماسية فقد خسرت إسرائيل وذلك بإفساد العلاقات التى كانت ترجو أن تنشئها مع الدول الآسيوية والأفريقية بسبب اشتراكها مع دولتى الاستعمار القديم، وكان أن خلطت إسرائيل بين مطامعها ومطامع الإستعمار البريطانى والفرنسى الذى كان لا يتقبل قرار تأميم القناة وتخيله عن نفوذه على هذا المجرى المائى الهام، ففى هذه الفترة بدت إسرائيل أمام الرأى العربى والأفرو آسيوى، كرأس الجسر الذى رأى الاستعمار العتيق الأوروبى فيه الوسيلة للوصول إلى قناة السويس ولهذا عندما اضطرت بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب عن أرض سيناء تحت وطنه الضغط الأمريكى من ناحية واحتمال خطر لمواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة — كما يرى البعض[٣] من ناحية أخرى فى المنطقة لم يكن على إسرائيل إلا الانسحاب أيضا على مضض. ولكنها لم تترك جانبا أحلامها الصهيونية الخاصة بسيناء باعتبارها جزءا من أرض إسرائيل الكبرى" التى تمتد من النيل إلى الفرات.

وهكذا وافقت إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة بفضل الضغوط الاقتصادية الأمريكية — التى يرى بعض المؤرخين المعاصرين[٤]– أنها كانت فعالية من التهديدات السوفيتية التى يصعب تنفيذها؟، غير أن الولايات المتحدة وبالرغم من ذلك– لم تلبث أن فقدت رصيدها من حسن نوايا العرب تجاها الذى اكتسبته بفضل إجبارها لإسرائيل على الانسحاب وذلك بسبب العداء للشيوعية المتسلط عليها آنئذ وعدم فهمها بالتالى لمشاكل الشرق الأوسط.

وعموما فقد بقى السوفيت والأمريكيون القوتين الوحيدتين المتنافستين على بسط النفوذ على الشرق الأوسط، وأزالوا بذلك الفرنسيين والإنجليز على السواء من المنطقة وهو ما أفزع الأمريكيين بعد ذلك حيث اعتراهم الخوف أمام قوة الموجة الحيادية التى اعتبروها بالطبع من فعل موسكو، وخصوصا بعد أن تمتع عبد الناصر بجو مؤازرة اليسار له فى سياسته الخارجية واستمرار الفريق العسكرى الحاكم فى سيطرته تماما على زمام الموقف.

وأما بالنسبة لمصر فللمسألة وجهان، فبمقياس المصالح الاقتصادية الداخلية يمكن القول أنها خرجت وقد كسبت تأميمي السويس وهى من كبريات الشركات الأجنبية التى لها ماضى سيئ فى استغلال البلاد وكانت تلك مناسبة لكى تتخلص مصر من كثير من مظاهر النفوذ الاقتصادى الأجنبى فى البلاد.

كذلك فإن المصريين قد تحملوا قوات الطوارئ الدولية- كنتيجة مباشرة لعدوان ١٩٥٦- وذلك على طول الحدود المصرية فقط مع إسرائيل وهذا يعطى مؤشرات هامة.

عن أهم نتائج حرب السويس بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى ويعكس إصرارا من عبد الناصر بأن لا يسمح لنفسه أن تحتويه الأحداث الجاوية والقضايا الثانوية وطنطنةClammer أجهزة الإعلام العربية للدخول فى حرب ضد إسرائيل(٥).

وسوف نجد بعد ذلك كيف أن عبد الناصر قد صمد بحزم محوظ فى وجه الغمز المتكرر من جانب بعض الدول العربية، ونفاذ الصبر الواضح فى الرأى العام العربى عموما والانفجارات المتكررة نتيجة لنشاط الفدائيين الذى لم يتوقف على الجانب السورى الأردنى- وهذا لا يعنى طبقا لآراء بعض الباحثين- أن عبد الناصر قد تحشى للحرب من أجل السلام مع إسرائيل، بل على العكس فإن التزام مصر بهدف الوحدة العربية المتكاملة التى حدثت بعد حرب سيناء بفترة قصيرة وضعها أكثر من قبل أمام تحدى التدمير النهائى لإسرائيل أو شلها.

وبالنسبة لقضية فلسطين – وهى ليست بأقل حيوية لأنها قضية عربية عامة – فيمكن القول أن غياب استراتيجية فضلا عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية جعل مصر تخرج خاسرة من هذه الناحية، ومن الخطأ تصوير النتيجة بأنها نصر شامل (٦).

وقد استمر العرب يتجاهلون الهزيمة التى حاقت بهم، وحيا الرأى العام العربى عبد الناصر كبطل نمكن من قهر دولتين كبيرتين، ما اليهود فقد أكتفى العرب بالنظر إليهم كمجرد مطية ومخلب للاستعمار – يسيرون – أى اليهود– فى ركابهم ويتعلقون بغيرهم كالطفيليات ويستغلون عمل غيرهم، وأنه لابد للعرب من أن يقضوا على إسرائيل التى تعتبر معقلا للإمبريالية فى الشرق الأوسط (٧).

ورغم كل ذلك فقد تركت الهزيمة العسكرية فى سيناء أثرا شديدا فى نفس عبد الناصر، إذ خرج منها مقدرا للأمور بتبصر وتروى أكثر من أى وقت مضى، وأصبح يفكر فى الأمور – قبل أن يقدم عليها – تفكيرا عميقا وسليما، ول أن تدمير إسرائيل فى نظر عبد الناصر هو الهدف الأسمى إلا أنه لم يعد الهدف العاجل (٨).

مراجع الفصل

(١) وكانت السفارة التونسية قد أذاعت في عمان بيانا في ٢٨ أغسطس نفت فيه تصريحات نسبتها وكالات الأنباء للرئيس التونسي في خطاب إلقاء أمام الطلبة التونسيين يوم ٢٣ أغسطس بشأن كيفية مواجهة الموقف الناتج عن العدوان دعا فيه الدول العربية إلى الاعتراف بوجود إسرائيل وإنهاء حاول العداء بين الدول العربية وإسرائيل وأن تحرير فلسطين- بعد الاتفاق الأمريكي السوفيتي - أصبح مستحيل التحقيق - العمل ٢٥-٨-١٩٦٧.

(٢) الأهرام ٣٠-٨-٩٦٧.

(٣) الحياة ٣١-٨-١٩٦٧.

(٤) الأهرام ٣١-٨-١٩٦٧.

(٥) الحياة ٣١-٨-١٩٦٧.

(٦) جميع المعلومات والمقتطفات الواردة هما مصدرها.

أحمد الشقيري: ذكريات عن مؤتمر القمة في الخرطوم في مجلة شئون فلسطينية- بيروت ١٩٦٧ العدد رقم ٤ ص ص ٩٠- ٩١ ومقابلة شخصية مع الأستاذ أحمد الشقيري- القاهرة ٨-١-١٩٧٥.

(٧) مقابلة شخصية مع الأستاذ أحمد الشقيري القاهرة ٨-٢-١٩٧٥.

(٨) فواز الشرقاوي حركة التحرير الفلسطيني (فتح) ١٩٦٥ - ١٩٧١ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٧٤ ص ص ٣٥٥-٣٥٦ ص ص ٤٠١-٤٠٣.

الفصل الثالث

نتائج قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنه ١٩٦٧

كان مجلس الأمن قد أجل اجتماعاته فى الرابع عشر من شهر يونيو إلى أجل غير مسمى، وفى الثامن من يوليو عاد. للاجتماع بناء على طلب مصر لينظر فى الشكوى المصرية ضد إسرائيل[١]بأن الجنود الإسرائيليين قد قاموا برمى قنابلهم على بور فؤاد والتينة ورأس العش والكاب فى منطقة القناة المكتظة بالسكان، وقد جابهت إسرائيل شكوى مصر بشكوى مقابلة [٢].

وقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره على مجلس الأمن مقترحا وضع مراقبين دوليين فى منطقة القناة ووافق المجلس على ذلك وما لبث أن ازداد عدد المراقبين إلى ستة عشر ثم إلى أربعة وعشرين وزعوا على جانبى القناة وذكر الأمين العام فى تقريره أيضا بأن السلطات العسكرية الإسرائيلية قد أعاد تدار الحكومة بالقدس- وهى مقر هيئة مراقبة الهدنة — إلى الأمم المتحدة وأن الأميين العام أمر البيير مراقبى الهدنة ومعاونيه بالعودة إليها، وأنه ابتداء من الرابع والعشرين من أغسطس أصبح علم الأمم المتحدة يرفرف فوق دار الحكومة.

وفى الرابع والعشرين من شهر أكتوبر اجتمع مجلس الأمن لينظر فى الشكوى الثانية التى قدمتها مصر ضد إسرائيل لارتكاب هذه الأخيرة أعمالا بربرية بضربها مدينة السويس وإشعال مصفاة البترول وهدم مصنع للأسمدة وعدم تمييز إسرائيل بين الأحياء الآهلة بالسكان والمناطق الصناعية[٣]، وكعادتها فى كل مرة قدمت إسرائيل شكوى مضادة للشكوى المصرية تتخلص فى أن القوات البحرية المصرية هاجمت المدمرة الإسرائيلية "إيلات" وأغرقتها مما نتج عنه مقتل تسعة عشر شخصا وفقدان ثمانية وعشرين وجرح واحد وتسعين[٤].

وقد ناقش مجلس الأمن هذين الشكوتين ونتج عن هذه المناقشة أن قدم كل من مندوبى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن ثم مشروع قرار عدل من مندوب نيجيريا وقد أخذ به مجلس الأمن ويتلخص فى ضرورة الامتثال لقرارات وقف إطلاق النار والتعاون مع هيئة مراقبى الهدنة[٥].غير أن مجلس الأمن عقد سلسلة من الاجتماعات ابتدأت فى التاسع من شهر نوفمبر لينظر فى شكوى مصر، ولهذه الاجتماعات أهمية خاصة إذ نتج عنها قرار مجلس الأمن فى الثانى والعشرين من نوفمبر الذى بموجبه ثم تعيين الدبلوماسى السويدى جونار يارنج ليجد – عبثا – حلا لمشكلة الشرق الأوسط .

وعلى أى حال فقد نظر مجلس الأمن خمسة[٦] مشاريع قرارات قدمت إليه خلال هذه الاجتماعات وهو مشروع قدمته الهند ومالى ونيجيريا وأثنين آخرين قدمهما الاتحاد السوفيتي، ومشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، أما مشروع القرار الخامس والأخير فقد قدمته بريطانيا وهو المشروع الذى وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع.

وقد نص مشروع القرار البريطانى على ما يأتى[٧]: إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر فى الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضى بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة أن تعيش فيه أمان، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

أولا: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط وبموجب المبدأين التاليين:

(أ) سحب القوات الإسرائيلية من أراضى احتلتها فى القتال الأخير.

(ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة فى المنقلة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسى وحقها فى العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانيا: يؤكد أيضا الحاجة إلى:-

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثا: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص الذهاب إلى الشرق الأوسط كى يقيم ويجرى اتصالات مع الدول المعنية، بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سليمة ومقبولة للنصوص والمبادئ الواردة فى مشروع القرار هذا.

رابعا: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص فى أقرب وقت ممكن[٨].

والملاحظ أن بريطانيا قد لعبت دورا دبلوماسيا بارعا فأخذت من جميع المواقف المتناقضة ومن جميع الاتجاهات التى سادت الأمم المتحدة حتى نوفمبر ١٩٦٧ عناصر زانتها ببراعة ودقة فائقتين، وركبت منها الصيغة السابقة بحيث ى تقبل الزيادة أو النقصان، وتضمن موافقة جميع الأطراف، حتى الإبهام الذى ساد بعض النقاط فى المشروع كان إبهاما مقصودا ويشكل جزءا لا يتجزأ من القرار ككل إذ أنه لولا ذلك الإبهام لما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع.

فبخصوص صياغة وغايات[٩] القرار، تجلت فى صياغته كل الخصائص الدبلوماسية البريطانية من غموض ومراوغة وحنكة، بحيث وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع غير أن التفسيرات حوله قد وصلت ليس إلى لاختلاف فحسب بل إلى حد التنافس أيضا.

ويحـاول القـرار أن يلقـى التـزامات مـتوازنة علـى الجانبـيين (العـرب إسـرائيل ولكـنها التـزامات غامـضة[١٠]. صـحيح أنـه طالـب بانسحاب القوات الإسـرائيلية ولكـنه لم يوضـح هـل هـو انسحاب من كل الأراضى أم أنه يطالب بإنهـاء حالـة الحـرب واحـترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال السياسى لكـل دولـة فـى المنطقة وحقها فى العيش بسلام فى نطاق حدود آمنة ومعترف بهـا، محمـية مـن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ولكنه لم يوضح ما هو المقصود بالحـدود الآمـنة، فالعـرب يرون أنها عودة إسرائيل إلى خطوط ما قبل يونـيو ١٩٦٧ فـى حـين ترى إسرائيل أن حدودها الآمنة لا تتحقق بعودتها إلى خطـوط مـا قـبل يونـيو ١٩٦٧ وتطالـب بإجـراء تعديلات إقليمية وتغيرات فى الحدود.

ثم ينتقل القرار إلى تأكيد ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" ولكـنه لم بوضـح هـل تم هـذه التسوية بالعود إلى توصية الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعـام ١٩٤٨ الداعـية إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين فى العيش بسلام فـى وطـنهم وتعـويض غـير الراغبين فى العودة، أم تتم كما ترى إسرائيل بعقد مؤتمـر يـضم دول الـشرق الأوسـط والـدول التـى تعمـل علـى إغاثـة اللاجـئين الفلـسطينيين والـوكالات المتخصـصة للأمـم المـتحدة ويقـوم بوضـع حـل لمشكلة اللاجـئين ويرتكـز علـى توطينهم فى البلاد العربية وتنظيم حملة تمويل إقليمية وعالمـية لتنفـيذ هـذه الخطـة، على أن يتم ذلك فى إطار سلام نهائى ودائم فى منطقة الشرق الأوسط.

وطالـب القـرار مـن أجـل ضـمان الحرمة "المناعة" الإقليمية والاستقلال الـسياسى لكـل دول المـنطقة بإنـشاء مناطق منزوعة السلاح ولكنه لم يوضح هل تكـون هـذه المـناطق علـى جانـب واحـد أم علـى جانبـى الحـدود العـربية "الإسرائيلية".

وهناك العديد من التساؤلات حول المهمة التى كلف بها الدكتور يارنج: هـل هـى وسـاطة أم هـى جهـود مـن أجـل جمـع الأطـراف المعنية على مائدة

مفاوضات وهل تجرى المفاوضات وهل تجرى المفاوضات مباشرة — كما ترى إسرائيل -؟ أم هل تجرى عن طريق غير مباشر- كما يرى العرب؟ وهل يجرى الانسحاب أولا ثم يأتي الاعتراف، أم الاعتراف أولا ثم يجرى الانسحاب؟ وما هـى القوة الإلزامية للقرار الآراء الأطراف المعنية؟ وغيرها من التساؤلات الناجمة عن الغموض.

وهكذا تجسدت دلائل الخبث والدهاء والحسابات الدقيقة من جانب بريطانيا فى صياغة قرار مجلس الأمن[11]، إذ قالت بريطانيا أنها تريد إلقاء أعباء متساوية على الجانبين فى حل النزاع العربى الإسرائيلى، وتقوم على أساس عادل ولكن الغموض اكتنف القرار، ففى حين أنه أكد عدم جواز ضم الأراضى عن طريق الحرب، وأعلن ضرورة انسحاب من القوات الإسرائيلية، عاد فلم يبت أى مسألة هل سيكون الانسحاب من أراضى عربية احتلت فى النزاع الأخير" وذلك بدون إضافة"ال" التعريف إلى كلمة "أراضى" كما ورد فى النص الإنجليزى أم سيكون الانسحاب من الأراضى العربية..." أى أن" الأراضى" أصبحت معرفة كما ورد فى الترجمات الفرنسية والروسية والأسبانية للقرار.

وقد تجنب رئيس قد بريطانيا فى الأمم المتحدة أى التزام محدد فى رده على المندوب الهندى- الذى حاول استيضاح هذه النقطة — وقال لورد كار أدون أن مشروع القرار يجب أن ينظر إليه ككل وكما هو.

نقطة غامضة أخرى هى أنه فى الوقت الذى طالب فيه القرار بانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضى عربية... طالب القرار أيضا القرار أيضا بإنهاء حالة الحرب والاحترام والاعتراف بسيادة وواحدة أراضى كل دولة فى المنطقة وكذلك استقلالها السياسى وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها — ولكن القرار لم يوضح أى الخطوتين يجب أن تسبق الأخرى فى التنفيذ، ولم يحدد كذلك ما هو المقصود بالحدود الآمنة.

نقطة ثالثة غامضة أيضا هى أن القرار طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا خاصا له فى الشرق الأوسط كى يقوم ويحتفظ باتصالات مع الدول المعنية بغية تحقي اتفاق والمساعدة فى الجهود المبذولة للوصول إلى تسوية سليمة مقبولة. ولكن القرار لم يبين هل على ممثل السكرتير العام أن يقوم بالوساطة بين العرب وإسرائيل دون أن يلتقى الطرفان، أم على الممثل الخاص ما هو إلا خطوة تمهيدية تعد لمفاوضات مباشرة بين الطرفين المتنازعين؟

ولا شك أن هذه النقاط الغامضة وغيرها تمثل فمه نجاح الدبلوماسية البريطانية المرنة والمراوغة حيث استطاعت أن تجمع أعضاء مجلس الأمن على قبول القرار بالإجماع فى حين أن القرار عسير التنفيذ وإذا نفذ فستحكمه التوازنات الدولية. ورغم كل الجهود التى بذلك فى التقدم بمشروعات لتنفيذ القرار عقب ذلك وما جرى من محادثات واتصالات ثنائية وجماعية ومؤتمرات دولية-إلا أن الحقيقة التالية: بقيت مائلة:

لقد وضع هذا القرار كى يطبق على أساس التوازنات التى ستكون عليها الأوضاع العربية والإسرائيلية والدولية حين تطبقه، ولكن ليست الدول الكبرى ولا العرب ولا إسرائيل راغبين فى تنفيذه بصدق. ولقد أثار القرار ردود فعل مختلفة بين فئات الرأى العام العربى خاصة، فمصر والأردن ولبنان أعلنوا قبولهم لقرار مجلس الأمن، أما سوريا فقد تطور موقفها من الرفض المطلق إلى عدم الممانعة إلى القبول بهذا القرار. وقد بررت الدول العربية التى قبلت القرار قبولها بأنه عودة جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل نتيجة لعدوان يونيو ١٩٦٧، وبأنه يضمن احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى وطنه.

أما العراق والجزائر وحركة المقاومة الفلسطينية فقد أعلنت رفضها المطلق لقرار مجلس الأمن واستندت جبهة الرفض ومنتقدو القرار فى إبراز مخاطر القرار على الوضعين العربى والفلسطينى فى استخلاص النتائج الآتية[١٢].

١- إن إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل تعنى السماح لإسرائيل بالمرور فى الممرات المائية العربية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، صحيح أن المادة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة تقول أن إنهاء حالة الحرب لا يتطلب بالضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية، ولكن الواقع يثبت أن المقاطعة ستتأثر كثيرا بقدر ارتباط بعض الدول العربية بالتكتلات الاقتصادية الدولية والتى ستكون إسرائيل طرفا فيها (مثل السوق الأوربية المشتركة) وفى هذه الحالة تتنفى المقاطعة عمليا. كما يجب أن يترتب على إنهاء حالة الحرب التفريج عن الاقتصاد الإسرائيلى بعد ضيق الباب أمام غزو المنتجات الإسرائيلية للأسواق العربية بغض النظر عن وجود أو عد م وجود اتفاقات اقتصادية.

٢- أن احترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول منطقة الشرق الأوسط وتمتعها بحدود آمنة معترف بها محمية من التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بمعنى:

(أ) الاعتراف بإسرائيل، إن لم يكن رسميا قانونيا، فهو بالتأكيد واقعيا. وهذا يعنى الاعتراف بشرعية استيلاء إسرائيل على الأراضى الفلسطينية التى اكتسبتها عامى ٤٨، ١٩٤٩ وهو ما سعت إليه إسرائيل دوما منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، إلى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ إلى العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧.

(ب) الحفاظ على أمن إسرائيل يعنى منع الدول العربية من القيام فى المستقبل بأى عمل عسكرى ضد إسرائيل - كما يعنى ضرب العمل الفدائى الفلسطينية وإيقاف حركة المقاومة الفلسطينية والحيلولة دون الشعب العربى الفلسطينى والرأى العام العربى من تحقيق الواجب القومى المقدس فى تحرير فلسطين من الوجود الصهيونى فى الإمبريالى[١٣].

٣- أن إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل يمكن أن يجلب نتائج خطيرة على الجانب العربى، فهو سيفتح الباب أمام هجرة يهودية كبيرة من شتى أنحاء العالم وسيتيح الفرصة أمام إسرائيل لاكتساب الاعتراف والتعامل مع

دول صديقة للعرب، وسيضر بقضية الوحدة العربية الجزئية والكاملة نظرا لوجود إسرائيل لاكتساب الاعتراف و التعامل مع دول صديقة للعرب، وسيضر بقضية الوحدة العربية الجزئية والكاملة نظرا لوجود إسرائيل كحاجز يفصل بلين الشرق والغرب وسيقطع على حركة التحرر العربى والفلسطينى أهدافها نحو التحرر والتقدم الاجتماعى والوحدة وعدم الانحياز. والقرار يعنى التصفية النهائية لقضية فلسطين كأرض وشعب، وهو قد يعطى الأمة العربية بعض أو كل الأرض ولكنه لا يعيد لها كرامتها وثقتها بنفسها، وهو يعطى الدول الكبرى الحق فى التحكم بمصير الدول العربية، وهو قد يخلق وهما لدى الدول العربية بأنها آمنة إلى ن تحين الظروف فتوجه إسرائيل ضربة جديدة وتحقق مكاسب إقليمية.

أما حركة المقاومة الفلسطينية ممثلة فى الدورات المتعاقبة للمجلس الوطنى الفلسطينى فقد أعلنت عن رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولكل الصيغ التنفيذية المنبثقة عنه أو المرتبطة به[١٤].

وكان رد الفعل المصرى لرفض المقاومة الفلسطينية القرار رقم ٢٤٢ هو أن مصر ....".."[١٥] تقدر موقف منظمات المقاومة فى رفضها لقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذى قبلت به مصر نفسها، لقد كان من حق منظمات المقاومة الفلسطينية أن هذا القرار قد يكون كافيا لمواجهة أثار العدوان الذى ثم فى يونيو ١٩٦٧، ولكن هذا لقرار ليس كافيا بالنسبة للمصير الفلسطينى، ونحن نرفض كل تفسير لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحصرها فى نطاق الإحسان والشعور الإنسانى.... أن قضية اللاجئين ليست على هذا المستوى وحده، ولن تكون كذلك لأنها قضية وطن... وليست أجد فى هذا الموقف من ج.ع.م تناقضا مع قبول قرار مجلس الأمن[١٦]....، وقد أعلن عبد الناصر أن مصر تقدم للمقاومة الفلسطينية كل عون مادى ومعنوى بغير حدود وبغير تحفظات[١٧].

إن هدف المقاومة الفلسطينية من رفضها لقرار مجلس الأمن هو إنها ترغب فى تحرير كامل للتراب الفلسطينى وإعادة تأسيس الوجود الوطنى الموحد للشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية بعد تحطيم كيان إسرائيل التوسعى العنصرى المرتبط بالاستعمار والإمبريالية، ومن هنا فإن قرار مجلس الأمن يتعدى بكثير أن يكون مجرد إزالة لثار العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ بل أن يتعلق بمستقبل المقاومة الفلسطينية والمشكلة الفلسطينية برمتها.

أما رد الفعل الدولى للقرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ فقد اختلف من دولة لأخرى، فقد ذكر مندوب الهند فى الأمم المتحدة بن حكومته فهمت القرار على انه يعنى سحب القوات الإسرائيلية من جميع أراضى سيناء ومن غزة ومن القدس القديمة ومن الأراضى الأردنية والسورية، أما المندوب الأمريكى فقد كان غامضا هو الآخر واكتفى بقوله بان مشروع القرار البريطانى ينسجم كليا مع سياسة حكومته، ولهذا، فهو لا يطلب طرح مشروع قراره على التصويت، كذلك سحب المندوب السوفيتى مشروع قراره، وقال بأن مفهومه لمشروع قرار بريطانيا ينطبق تماما على مفهوم الهند له، وصرح بأنه سيصوت إلى جانب القرار [١٨].

كذلك أعلن مندوب مالى بأنه يفهم مشروع القرار البريطانى على النحو الذى فهمته الهند لذلك فهو يصوت إلى جانب القرار، أما مندوب فرنسا فقد أعلن بأن مفهومه لمشروع القرار البريطانى لا يترك مجالا للشك. أنه يجب سحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضى التى احتلتها.

وعندما قدم اللورد كارادون، مندوب بريطانيا مشروع قراره إلى مجلس الأمن قال بأن القرار كان وليد مشاورات قام بها مع جميع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وأنه لا يمكن إدخال أى تفسير عليه مهما كان ذلك التغيير ضئيلا، فالقرار أما أن يقبل كما هو برمته، أولا يقبل على الإطلاق[١٩].

وهكذا وافقت عليه جميع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، وقد كان هذا القرار سببا لدعوة جديدة وجهت لعقد مؤتمر قمة عربى آخر. ورغم أن

حكـومات المغـرب والـسودان والعـراق كانـت قـد أيدت رغبتها بعقد مؤتمر قمة جديـد ـفـى مناسـبات مخـتلفة بـين انفضاض مؤتمر القمة العربى الرابع وتاريخ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٢٠].

إلا أن الموضـوع أثـير بصورة أثير بصورة جدية عندما أعرب عبد الناصر عـن اعـتقاده بوجـوب انعقاد مؤتمر قمة عربى جديد لتدراس الموقف الناتج عن قـرار مجلـس وذلـك فـى خطابـه بمناسـبة افتتاح دور الانعقاد الخامس لمجلس الأمة المصرى فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧، ولقد أكد عبد الناصر على تمسكه بمقررات مؤتمـر الخـرطوم كمـا دعـا إلى إفـساح المجـال أمام فرصة أخرى للعمل العربى المـوحد الـذى ثبـتت فاعليته فى الخرطوم مؤكدا أن ذلك سوف يؤدى إلى ولادة نظام عربى جديد[٢١].

وقـد ذكـرت صحيفة الأهرام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ أن سبع دول عربية وافقـت على عقد اجتماع جديد للقمة وهى مصر، والعراق، والأردن، السودان، اليمن. المغـرب. ولبـنان، واعتـبرت الـصحيفة المؤتمـر المقـترح مجـالا جديـدا لاسـتمرار..... لـتعاون فى المرحلة الهامة والخطيرة التى تتبع دور قرار مجلس الأمن [٢٢].

وقـد ظـل الموقـف الـسورى كمـا هـو فـى عـدم الممانعة إلى القبول بقرار مجلـس الأمـن رقم ٢٤٢ بعد أن كانت ترفضه رفضا مطلقا، وبخصوص عقد قمة جديد لتدراس هذا القرار فقد قال عضو فى القيادة القومية لحزب البعث العربى الاشـتراكى فـى سـورية بـان: " عقـد مؤتمـر جديـد للقمـة يشكل تمييعا للقضية الفلسطينية وتأييدا لمشروع البريطانى [٢٣].

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ وبمناسبة ذكرى تقسيم فلسطين الدولة فى سوريا أن مؤتمرات القمة... لا تستطيع أن تكون فى مستوى المسئولية بعد وقف إطلاق الـنار.. وإنـنا لا نريد أن نشارك فى عمل فيه تضليل للشعب ... ولذلك... لم نشترك ولن نشترك فى مؤتمرات القمة أبدا[٢٤].

وفـي ٣٠ نوفمـبر ذكرت صحيفة الأهرام أن هناك دولتين (لم تذكرهما) تدعـوان إلى التربـث فى تحديد موعد للمؤتمر، وريثما تنضح نتائج زيارة جونار يـارنج مـبعوث يـوثانت للشرق الأوسط[٢٥] وأن دولة واحدة هى العراق دعت إلى المؤتمـر فـي القاهـرة فـي حـين واقفت (أغلبية) الدول العربية على عقده يوم ٩ ديـسمبر فـى الـرباط. أمـا صـحيفة الحـياة فقـد أشارت إلى أن تونس دعت إلى التربث فى عقد المؤتمر بانتظار مهمة يارنج[٢٦].

وعموما فقد طوى عام ١٩٦٧ أيامه يقبول الرأى العام العالمى فى معظمه لـتلك التـسوية التـى قدمـتها المنظمة العالمية، أما إسرائيل فقد رفضتها وأعلنت صراحة أنها لا ترغب فى أية مفاوضات تجرى عن طريق الأمم المتحدة.

وقد أشارت تل أبيب مرارا إلى رفضها الاشتراك فى أية مناقشة تتضمن (طـرفا ثالثا) وبهذا تكون إسرائيل قد أغلقت الباب فعلا فى وجه الجهود التى بذلـتها الأمـم المـتحدة فحلال السلام فى المنطقة وترى إسرائيل فى تدخل الأمم المـتحدة عقـبة فـى سـبيل خططهـا فبيـنما عرضـت إسـرائيل إجـراء (مفاوضـات مباشـرة) مع الدول العربية فأنها رفضت تماما إجراء أى محادثات مع ممثلى عرب فلسطين.

وقـد تجاهـل القـادة الإسرائيليون تماما القول المأثور فى التوراة (أن من يغزو بالسيف يسقط بالسيف أيضا(وهو الأسلوب الذى سوف ينهجه العرب بعد ذلك بسنوات تجاه إسرائيل..(وبعض السم ترياق لبعض).

هوامش الفصل

(١) المحاضر الكاملة لمناقشات مجلس الأمن، مرجع سابق بتاريخ ٨-٧-١٩٦٧

(٢) المرجع السابق، وثيقة رقم s/8004 بتاريخ ٨-٧-١٩٦٧.

(٣) المرجع السابق، وثيقة رقم s/8207 بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٦٧.

(٤) المرجع السابق، وثيقة رقم s/8208 بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٦٧.

(٥) وهو القرار رقم (S.RES, 249,1957)

(٦) أنظر تفصيل هذه المشاريع في: الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ص ١٠٥٣ - ١٠٥٦.

(٧) المحاضر الكاملة لمناقشات مجلس الأمن وثيقة رقم(S,Res/242.1967).

(٨) الكتاب السنوى الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص:ص١٠٥٥-١٠٥

(٩) الدكتور/ بطرس بطرس غالي: القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط في: السياسة الدولية، العدد ٢٤ إبريل ١٩٧١ ،مؤسسة الأهرام ص:ص٤-١٢

(١٠) فواز الشرقاوى، مرجع سابق.

(١١) شحادة موسى: علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، سلسلة كتب فلسطينية رقم ٣٣، منظمة التحرير الفلسطينية،مركز الأبحاث، بيروت ص:ص ١٠٤-١٠٨.

(١٢) جورج ديب: قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ في: الثقافة العربية، العددين٨،٩ أب (ايلول)١٩٧٠، النادى الثقافي العربي، بيروت ص:ص ٢٦٦-٢٨٨.

(١٣) راجع فواز الشرقاوى، مرجع سابق.

(١٤) أنظر: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة من ١٠-١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ص:ص٥١-٢٥، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دروته السابعة المنعقد بالقاهرة من ٢٩-٥ إلى ٤-٦-١٩٧٠.

(١٥) الأهرام، القاهرة ٣-٢-١٩٦٩.

(١٦) نفس المصدر السابق.

(١٧) نفس المصدر السابق.

(١٨) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سابق ص ١٠٦٢.

(١٩) المرجع السابق ص ١٩٦٢.

(٢٠) الأهرام ٢٥-١١-١٩٦٧.

(٢١) المصدر نفسه ٢٤-١١-١٩٢٧.

(٢٢) المصدر نفسه ٢٥-١١-١٩٦٧.

(٢٣) الحياة ٢٨-١١-١٩٦٧.

(٢٤) البعث٣٠-١١-١٩٦٧. انظر الوثائق الفلسطينية العربية" لعام ١٩٦٧ مرجع سابق، وثيقة رقم ٦٧٤ص٩٦٠.

(٢٥) الأهرام ٣٠-١١-١٩٦٧.

(٢٦) الحياة ٣٠-١١-١٩٦٧.

الباب الثالث

المجتمع الإسرائيلى من الداخل

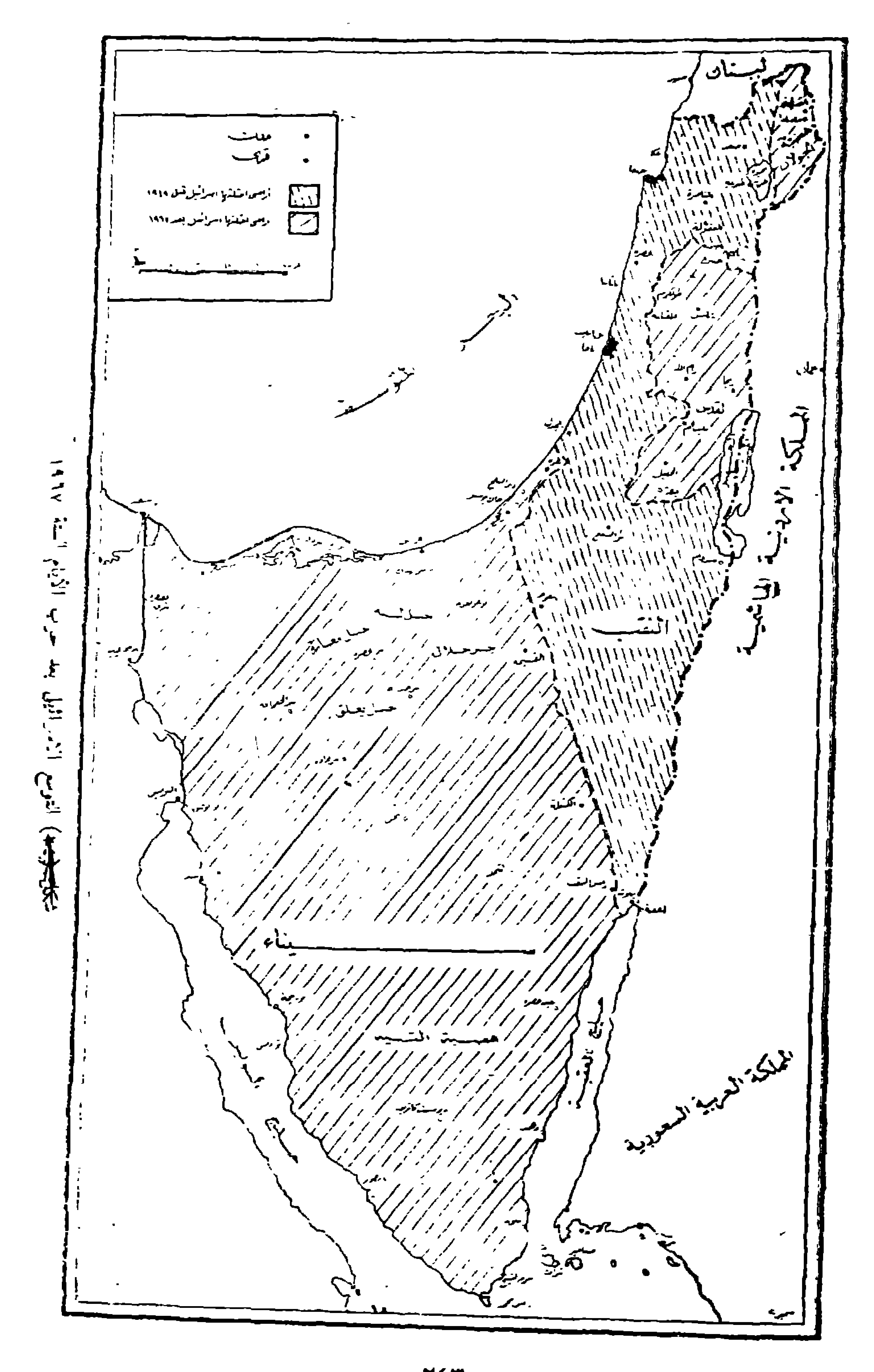
الفصل الأول

ما بعد الكارثة

عجل الانتصار الضخم الذى حصلت عليه إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ بحدوث مجموعة من التفاعلات لقد جاءت الحرب والانتصار الذى ارتبط بها لصالح إسرائيل على مجتمع يعرف أنواع من التناقضات وبعض مظاهر التفكك الاجتماعى فضلا عن أصوات للرفض وملامح لتطور سياسى لم يكتمل بعد، ومحاولات فى النخبة الحاكمة لاحتواء هذا كله تصورت هذه النخبة ظان الحرب ستؤدى إلى انتهاء كافة الظواهر المرضية فى المجتمع الإسرائيلى وستدعم من التماسك الاجتماعى. وتعطى دفعة جديدة لاستراتيجية بوتقة الصهر فى المجتمع الإسرائيلى فإذا بهذه الحرب تعتبر تكريسا لمزيد من التناقضات ومظاهر التفكك الاجتماعى.

لقد تحدث عالم الاجتماع الإسرائيلى ايزنشتات عن مسألة "التكامل الاجتماعى-"social integration " وهى قضية أثيرت بجدة فى إسرائيل منذ إنشائها نظرا لضخامة ووضوح أشكال التناقضات الإجتماعية التى تلت حرب ١٩٦٧ وبصفة خاصة عقب وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية فى أغسطس عام ١٩٧٠. وكان أبرز علماء الاجتماع الإسرائيليين قد تصور أن الحرب ستقضىَ على المشكلة من جذورها. أن"حرب الأيام الستة قد جلبت تغيرات فى مفاهيم واتجاهات التفكير فيما يتعلق بمشاكل المجتمع الإسرائيلى وأنها قد

شركت دون شك بصماتها على السيكولوجية القومية للشعب كله وأن حقيقة أن العدو قد هدد وجود كل يهودى فى إسرائيل قد غطت على حدة مشكلة المجتمع الإسرائيلى وجلبت معها إعادة التوفيق المتبادل " **Mutual reconciliation**" [1] وهو نفس الأمر الذى حاول علم الاجتماع الإسرائيلى زئيف زير **ze ev zur** أن يؤكده فى مقالة أخرى حين أشار إلى أن حرب يونيو ١٩٦٧ كانت عاملا مساعدا على دمج الجماعات الآثنية الفرعية فى إسرائيل بسبب وحدة المصير فى مواجهة خطر الحرب.



شكل ( ) التوسع الإسرائيلي بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧

بـل إن إيـز نـشتادت قد تكرار مقولات عن دور الخطر الخارجى الذى ارتـبط بالحـرب فـى تأكـيد التماسـك الاجتماعى وتحطيم ما أسماه بالأيدلوجية الكنعانية كمرادف لما عرف أخيرا بالقومية الإسرائيلية وذلك بسبب أثر التقاليد الـيهودية القديمـة علـى شـباب الكيبوتـز المقاتـل الـذى أنفجـر فـى البكاء عند استيلائه على حائط المبكى وهو الذى يطلق "إيز نشتات" عليه اصطلاح لقاء مع التقاليد".

غير أن الخطأ الرئيسى الذى وقع فيه معظم علماء الاجتماع الإسرائيلى هـو عدم مراعاة المدى الزمنى الذى ينصب تحليلهم عليه. فى الزمن القصير فإن التحلـيل الـذى ذهـبوا إلـيه صـحيح فمـن الثابت فيه أن أى مجتمع يسود فيه الإحـساس بالخطـر الخارجـى- تـستطيع النخـبة الحاكمة فيه أن تخلق روابط اجتماعية قومية وتدعيم الإحساس بقيم ومصالح أهداف مشتركة. مما يسهل معه تعبئة طاقات المجتمع ضد المجتمعات الأخرى فى غمار عملية الصراع المستمرة إلا أن المـدى الزمنـى الـذى تـستمر فـيه هـذه العملية. أو الظاهر. مسألة أخرى حـيث لا يمكـن مـن ناحـية أن تـستمر إلى مـا لا نهاية. ومن ناحية أخرى فإن اتخـاذ الـصراع أشكالا أخرى- كما حدث مثلا عقب أغسطس ١٩٧٠- يجعل مـن الـصعب الاسـتمرار عـند نفس الدرجـة من التماسك الاجتماعى والحد من التعـبير عـن التناقـضات الاجتماعـية مـن علـى أن تفهم كلمة اجتماعية بأوسع معانـيها ولـبروز عـدد مـن مظاهـر التفكك الاجتماعى[٢] وهو ما تقيضى للتفسير والتحليل.

مـن الـثابت تنوع التناقضات الاجتماعية فى إسرائيل على ضوء طبيعة ألن مجتمع الإسرائيلى ذاته كمجتمع مهاجر ثم تكوينه عبر موجات متتالية من

الاستيطان وهو الأمر الذى يثير باستمرار قضية التكامل الاجتماعى فى الفترة التى نمتد من عام ٦٧-١٩٧٣ الأمر الذى يؤكد استمرار غلبة الطبيعة الخاصة للمجتمع الإسرائيلى ليس فقط م حيث التكوين الديموجرافى فحسب ولكن من حيث القيم والرموز والمفاهيم الاجتماعية السائدة.

أن هذه التناقضات الاجتماعية فالإسرائيلي متعددة فى أشكالها متداخلة ومتقاطعة من حيث دوافعها ونتائجها الاجتماعية والمؤسسية institutional حيث التناقض الإثنى وثيق الصلة بالتناقض الطبقى حيث تأن اليهود الشرقين يمثلون تأسيسا على ذلك من (إسرائيل الثانية" وهم أيضا يمثلون الأغلبية الساحقة للطبقة الدنيا عامة والطبقة العاملة وخاصة العمال غير المهرة كما أن التناقض الإثنى يلقى بظلاله على التناقض من الأجيال نظرا لتزايد عدد أبناء الشرقيين فى إسرائيل.

إن التناقض الأثنى[٣]: فى إسرائيل ويعنى الانقسام الذى حلق إسرائيليين لسكان كل منهما خليفة حضارية واجتماعية وتاريخية متميزة وجاءت الطبيعة "الغربية" الاشكنازية للمجتمع الإسرائيلى وأكدت هذا التمايز بإصباغ أكبر الميزات اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لليهود الغربيين وممارسة سياسة فى تفرقة مقصودة ضد اليهود الشرقيين الذين هاجروا إلى إسرائيل فى موجة الشرقية الضخمة التى أعقبت عام ١٩٤٨.

شهدت الفترة من ٦٧-٧٣ مزيدا من تدعيم الهوة الأثنية فى المجتمع الإسرائيلى شهدت مزيدا من الوعى والإدراك لهذه الحقيقة فى الوعى الاجتماعى الإسرائيلى وهو الأمر الذى يفسر ظهور حركة الفهود السود، بل واعتراف المؤتمر الصهيونى بهذه الحقيقة. واعتباره أنها تهدد قضية الهجرة

اليهودية على إسرائيل تهديدا جسميا، وهو ما يستدعى مزيدا من التفسير والتحليل يستطيع المرء أن يستنتج بوضوح ضخامة الوزن العددى لليهود ذوى الأصول الشرقية وأبناؤهم فى المجتمع الإسرائيلى، ولكن فى تناقض واضح من هذا الوزن الكبير والمتزايد للشرقيين فى الجسد الاجتماعى الإسرائيلى فإن نصيبهم من العائد الاجتماعى وكافة أشكال الخدمات ودرجة التمثيل السياسى والثقافة السائدة محدود للغاية على نحو لا يتناسب مع وزنهم العددى .

يذكر "نسيمر رجوان" وهو يهودى الديانة إسرائيل الجنسية عراقى المولد ن متوسط دخل العائلات ذات الأصول الأوربية والأمريكية قد بلغ ١١١٦ جنيه إسرائيلى فى عام ٦٨-١٩٦٩. فى حين لم يتجاوز ٧٩٧ للعائلات ذات الأصول الشرقية نفس العام مع اعتبار زيادة العائلات الشرقية عن الغربية ومن الثابت أن التباين فى الدخل لا يمكن أن يفهم بذاته منفصلا عن العوامل التى تقود إليه والتى ترتبط باختلاف الوظيفة وفرص التعليم والإطار الاجتماعى ككل(٤).

كتب دان سيئون **Don Se5on** فى مجلة نيو أوت لوك مقالة بعنوان "مظاهر فى المجتمع الإسرائيلى"-"الهوة المجتمعية" فى عام ١٩٧٢ يقول فيها إن الهوة فى الدخل بين الجماعتين الاثنتين آخذة فى الاتساع. وهو نفس الأمر الذى أكده الاتحاد السفار دى العالمى فى تقرير اليهود الشرقيون سابق له صدر فى نهاية عام ١٩٧١ تضمن أن سكان إسرائيل من اليهود يعيشون فى ظروف من الحرمان وان الفقر أتخذ فى التزايد مع اتجاه الأغنياء لأن يكونوا أكثر غنى(٦).

هذا الفارق فى الدخل بين الجماعتين الاثنتين فى إسرائيل يخضع لعدة تفسيرات فمن الثابت فى عام ١٩٦٩ أن ١٧٪ فقط من اليهود الشرقيين كان يعملون فى وظائف تدر دخلا مرتفعا سواء كانت مهنية أو علمية أو فنية أو إدارية أو تنفيذية فى حين كان ن٣٨٪ من المهاجرين من أوربا أى اكثر من الضعف يحتلون هذه الوظائف و٤٤٪ من المولودين فى فلسطين معظمهم من أصول غربية يشغلونها. فضلا عن إمكانية حصول اليهود المهاجرين من خارج الشرق الأوسط أى من أوربا وأمريكا على تبرعات وهيأت حتى أنه فى الفترة من ١٩٧٠، ٦٦ فقط بلغ مجموع التحويلات المالية للأفراد الغربيين من الخارج حوالى ٦٦٦ مليون دولار زادت من دخل العائلات الغربية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال إنفاقها على التعليم.والتدريب إلى زيادة حجم الأسرة الشرقية بالقياس إلى الأسرة الغربية. وهو الأمر الذى ينتهى إلى تخفيض متوسط الدخل الفردى لدى الاشكنازيم [٧] اليهود الغربيين وقد لوحظ انخفاض متزايد فى نسبة التلاميذ والطلبة الشرقيين كلما ارتفع مستوى التعليم وقد أوردت صحيفة "معاريف" احتجاجا على مستوى تعليم الشرقيين فى إسرائيل فى عام ١٩٧١ عبر عنه إسرائيلى من أصل مغربى "شاؤول بن سمحون" حين قال إن عدد اليهود فى المغرب يبلغ حوالى ٤٠٠٠ نسمة يتخرج منهم سنويا من مدارس مدينة فاس حوالى ١٠٠ طالب يهودى فى حين يتخرج من مدارس إسرائيل كلها ٥٠٠ يهودى من شمال أفريقيا مع مراعاة أن الإحصائيات التى تقدمها إسرائيل عن نسبة الشرقيين فى المدارس الثانوية مضللة، ذلك أن ما يسمى بالمدارس الثانوية يضم أيضا المدارس المهنية والزراعية التى يكون الشرقيون أغلبيتها نظرا لفقرهم ورغبة ذويهم فى الحصول على دخل سريع [٨] تقول إحدى

الدراسات العربية المتخصصة "يشبه المصفاة" التى تعزل الشرقيين مرحلة بعد مرحلة إلى أن تصبح قمة الهرم التعليمى وبالتالى قمة المجتمع حكرا على فئة الغربيين[٩] على وجود تفرقة وعلى إبقاء المهاجرين ذوى الأصول الشرقية فى المعسكرات وهى المعسكرات التى يفترض أنها مؤقتة للمهاجرين – فترة أطول من الغربيين بكثير. ويعد ذلك إسكان الشرقين فى مساكن شديدة التواضع ومحدودة الغرف وغى أحياء فقيرة.

من الثابت أن اليهود الشرقين غير ممثلين فى المؤسسات السياسية بما يناسب مع حجمهم العددى، وفى الوزارة الإسرائيلية دائما بعدد لا يتجاوز ثلاثة وزراء يحتلون عادة وزارات غير هامة مثل البريد والبوليس...

بل إن هناك دراسات عديدة تشير إلى أن تكلفة الانتخابات الإسرائيلية تعد من أعلى النسب فى العالم بالمقارنة لعدد السكان وحجم تمويل الحملة الانتخابية كما أن دوائر الحكومة والوكالة اليهودية. والهستدروت والأحزاب السياسية لا تتضمن عادة شخصيات متاحة من السفارديين فى هذه الفترة.

الجيش والتناقض الطبقى

لم يسلم الجيش أحد أهم أدوات التكامل الاجتماعى والسياسى فى إسرائيل. ومن آثارها هذا التناقض الأثنى بل إن الكاتب الإسرائيلى **Asher** أشير ولفيش **Walfish** يشير إلى ارتباط واضح بين الأصل الجغرافى لجنود (غربى أو شرقى) وسنوات التعليم الرسمى التى حصلوا عليها ودرجة النجاح فى الجيش، وبالتالى "عقب ١٨ شهرا من بداية الخدمة يتقدم العديد من الجنود ذوى الأصول الغربية أو المولودين فى إسرائيل للحصول على دراسات

فنية أو دراسات نحو لهم إلى ضباط بينما تظل - نسبة عالية من الجنود من البلاد الإسلامية من المشاة حملة البنادق"[10].

وهو الأمر الذى يثبت فشل الاستراتيجية المسماة بوتقة الصهر التى كانت تستهدف تذويب الفوارق بين الجماعات الإثنية المختلفة فى المجتمع الإسرائيلى[11].

وفيما يتعلق بالتناقض الطبقي: فمنذ فترة سابقة على ظهرت كتابات عديدة عن التحجر الطبقى عام ١٩٦٧.

وتأسيسا على ذلك تجدر الإشارة إلى أن صعوبة إخضاع المجتمع الإسرائيلى للتحليل الطبقى إنما تكمن فى كونه مجتمعا استيطانيا مهاجرا يقوم معظم المهاجرون بتغير وظائفهم الاجتماعية وبالتالى طبقاتهم والمجتمع الإسرائيلى نموذج لهذا فمعظم العمال الإسرائيليين منحدرون من أصول برجوازية صغيرة حيث شهد العقد السابع من القرن الماضى واضحا للبورجوازية الإسرائيلية وظهرت طائفة كبيرة من المليونيرات. بينما تضاعفت قطاعات واسعة من العمال غير المهرة وأغلبهم من الشرقيين تعيش مستويات معيشة منخفضة وما يرتبط بهذا من انخفاض المستوى الصحى والتعليمى بالإضافة إلى أن هذه القطاعات هى أكثر قطاعات المجتمع تضررا من ارتفاع الأسعار وازدياد الضرائب. ولهذا فقد أصبح شائعا فى إسرائيل فى إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ القول بأنه " مقابل كل جندى قتل على جبهة قناة السويس يولد ثلاثة مليونيرات جدد فى تل أبيب.

شهدت الفترة من ٦٧-٧٣ ظاهرة تشجيع للبورجوازية المحلية والاستثمار الخاص لم يسبق لها مثيل فى إسرائيل وذلك برغم سيطرة أحزاب

تدعى العمالية على الحكم فى هذه الفترة حيث لم تال هذه الأحزاب جهدا فى سبيل تشجيع رؤوس الأموال الخاصة وخلقت كل الظروف المهيئة لجذبها وأصدرت اللوائح والإجراءات القانونية والمالية الكفيلة بهذا مثل إعطاء المنح والقروض وفقا لشروط ممتازة للمستثمرين وحوافز للإنتاج وتشجيع للربح وتجميد لأجور العمال بقدر الإمكان أو الاكتفاء بعملهم بصورة موسميا[١٢].

ساعد على هذا النمو الضخم للبورجوازية الإسرائيلية ظهور ما يسمى (المركب الصناعى العسكرى)" **Industrial Complex—Military** " وهو ناتج عن تنمية الصناعات الحربية بعد حر ١٩٦٧ حيث بدأت الصناعات العسكرية فى إنتاج مواد جديدة وازدادت قوة العمل بها بمقدار ٤٠٪ وازداد الطلب عن الصناعات المدينة بمقدار ثلاثة أضعاف[١٣]وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة مكاسب البورجوازية الإسرائيلية وتمددها اقتصاديا واجتماعيا وهو الأمر الذى تجسد سياسيا فى زيادة واضحة لوزن ما يسمى باليمن فى الحياة السياسية الإسرائيلية بعداها الرسمية واللارسمية والضعف المتزايد الذى أصاب الكبيوتزات المستعمرات الجماعية الهجرة منها إلى المدن وهو ما أدى انخفاض نسبة سكانها إلى إجمالى السكان بالإضافة إلى استخدامها للعمل المأجر كيفية كبقية القطاعات[١٤].

دراسة الأستاذ **Y. Kanevb** التى نشرت فى أغسطس سنة ١٩٦٨ تحت عنوان التطور الاجتماعى والديموجرافى والفقر فى إسرائيل إلى أن عشرات الآلاف من العائلات يعيشون فى ظروف الفقر وتبل نسبتهم ١٠,٥٪ من السكان ١٦,٧٪ من أجمالى العائلات أى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة .

وليس صحيحا ما تسير إليه البعض بأنه قد طرأ- فى أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ تحسن كبير على مستوى حياة جميع الطبقات من السكان اليهود وزاد معدل الدخل الحقيقى بمعدل ٦٪ سنويا تقريبا وأن الهوة الاجتماعية قد تقلصت فى هذه الفترة [١٥] حيث بروز حدة أن العامل الطبقى فى إسرائيل فى هذه الفترة وليس أدل على هذا من إضرابات العمال المتتالية التى تحتج على أسلوب الهيستدروت فى الاستثمار وفى إدارة منشآته بعقلية بورجوازية محضة[١٦].

توفر صحيفة جيروزالم بوست الموقف فى إسرائيل فى عبارة موجزة :" خلف مظاهر الرخاء المادى الذى نعيشه فإننا نواجه كارثة روحية وإذا لم نبذل الجهود لإثارة الروح الحقيقية لشعب إسرائيل فإن العدمية**nihilism** والنفعية **Cynicism** ستصبح رائدة بين الجيل الشاب " " وفى هذه العبارة تحاول المؤسسة الحاكمة والأحزاب الصهيونية أن تنسب المنجزات المادية على ذاتها وأن تلقى مظاهر القصور وأسبابه على الجيل الأصغر بدعوى أنه فقد روح الريادة الصهيونية عقب حرب سنة ١٩٦٧ كان الجيل الذى ولد عند خلق الكيان الإسرائيلى أو قبل ذلك بسنوات قليلة فى سن الجندية وفيما يعرف بمرحلة التكوين كجيل سياسى. وهو جيل خضع عبر مراحل تنشئته المختلفة لتأثير الحرب ومسألة الأمن الإسرائيلى ومع هذا فقد وضح تماما أن الأمن لم يتحقق فى النهاية وأن وعود القادة الإسرائيليين بالحرب التى تنهى كل الحروب لم تصدق وهو ما آثار موجات من التشكك لدى قطاعات من الشباب واستفحال ظاهر التمرد على الخدمة العسكرية واغتراب الشباب وإدمان المخدرات وصراع القيم.

أعطى الانتصار إسرائيلي عام ١٩٦٧ جيل السابرا"المولود فى فلسطين" جرعة كبيرة من الثقة والغرور فى قدراتهم العسكرية والقتالية وهو الأمر الذى دعم ظاهرة تعاملهم باحتقار مع وقائع التاريخ اليهودى وما يعمر به من حالات الإبادة Golocaust genocide حتى إن بعضهم أخذ يتساءل عن السبب الذى جعل اليهود يتركون أنفسهم للمذبح كالنعاج.

أضف إلى ذلك أن هذا الجيل (السابرا برغم التنشئة الصهيونية وبرغم جهود متعمدة وكثيفة لصهينيهم تماما إلا أنهم يتسمون بدرجة واضحة من البراجمانية والتحلل من أهمية القيم الأيديولوجية. حتى إنهم يوصفون فى إسرائيل أنهم يتصرفون بدون فكر أو أيديولوجية حيث ويتجهون بشكل متزايد للهجرة من الكيبوتزات "المستعمرات الجماعية" إلى المدن ومن المدن إلى خارج إسرائيل وإذا بقوا فيما فأنهم يفضلون نمط التاجر ورجل الأعمال وليس المزارع أو العامل[١٧].

وقد ازداد هذا الإدراك بعد اكتشاف بعض شبكات التجسس ضد إسرائيل تضم شبابا يهودا إسرائيليين وقيام مزيد من حركات الرفض فى إسرائيل. وهو الأمر الذى أثار انزعاجا واضحا لدى "إنجال آلون" إلى حد دفعه للقول: "أنا أعرف الشكوك التى لديهم ولكنى لم أكن أدرى أنهم يتساءلون عن حقوقنا التاريخية فى فلسطين وان لديهم شكوكا فى الرغبة فى القتال"[١٨].

مراجع الفصل

(١) Sgahar, Bezalel,"The problem of Communities in Iarael in Gothelf. Y., ed: Isracl, Towards a New Society Tel Aviv: Worled Secrtariat of the Labour Zionist Move ment, 1969).pp.99-100.

(٢) Ibid, p 101.

(٣) Ibid , pp 105- 107.

(٤) Ibid, p 106.

(٦) Ibid p.38.

(٧) Ibid p.39.

(٨) هكذا شعبان صايغ ، التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل ، بيروت : مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، ١٩٧١، ص ١٢٩- ١٣١.

(٩) (خالد مصطفى)(وآخرون)" التعليم فى إسرائيل" بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث ١٩٦٩، ص ١٥٨.

(١٠) Walfish. Asher, The Army as a Socio – Educational Factor in Israel, in Gothelf, Y.. op. cit. p. 16.

(١١) السيد يسين ، التغيرات الاجتماعية داخل إسرائيل، السياسة الدولية ، العدد يناير ١٩٧٤ ، ص٩٤.

(١٢) لعل أفضل ما يوضح هذا ما كتبه دان ميدكين فى صحيفة معاريف بتاريخ ٢٥-٧-١٩٦٨ حين قال" تأصلت فى البلاد ظاهرة أخرى هى أن أصحاب العمل ومن بينهم كذلك بعض المؤسسات الهستدرونية مثل شركة الكهرباء الذين يخشون من التقيد بعدد مرتفع من العاملين المثبتين ذوى الحقوق يجعلونهم يعملون لمدة شهر ثم يفصلونهم لمدة شهر أو شهرين وبعد ذلك يستوعبونهم من جديد حتى لا يحصلوا على تثبيت" نقلا عن الشامى (رشاد)،تيارات الهجرة من إسرائيل" مجلة السياسة الدولية العدد ١٥ يناير ١٩٦٩ ص ١٧٦.

(١٣) Israel, Government Yearbook 1968-1969.p.100.

(١٤) السيد يسين. مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٥) shahar, Bezalel, op. cit., pp. 225-226.

(١٦) Segre, V.d., "Israel, A Soiciety in Transition", (London oxford University press, 1971), p. 181.

(١٧) Ibid, p 182.

(١٨) Ibid, p 184,

الفصل الثانى

مظاهر التفكك الاجتماعى

سبقت الإشارة إلى مظاهر التفكك الاجتماعى والتى تمتلك فى إثنية وطبقية مع وجود مشكلة الأمن الخارجى دون حل رغم وعود النخبة الصهيونية الحاكمة أدى ذلك إلى بروز مظاهر محددة للتفكك الاجتماعى أثبتت فشل استراتيجية بوتقة الصهر إلى حد يعيد فى تحقيق أهدافها الأصلية فى خدمة قضية التكامل فى المجتمع الإسرائيليى.

ويمكن صد أهم مظاهر التفكك الاجتماعى فى إسرائيل هذه الفترة فى الجرائم وجنوح الأحداث وليس أدل على هذا مما تضمنته بعض الدارسات عن اليهود الشرقيين فى إسرائيل. ومن أن الفقر الذى تواجهه قطاعات واسعة منهم قد دفعهم لأن يكونوا عصابات سرقة وسلب ونهب. ارتفاع الجرائم المنتظمة وجرائم العصابات وجرائم تعاطى المخدرات للهروب من الواقع المرير[1]، والدعارة التى ترتفع فى الأحياء الفقيرة مثل حى المصرارة فى القدس[2].

ومن الأمور الجديرة بالتسجيل بصدد الجرائم فى إسرائيل ملاحظة مدى ارتباطها بالتكوين الأثنى للمجتمع وتناقضاته الإثنية الاجتماعية باعتبار أن الجريمة تمثل فى التحليل الأخير رد فعل غير سوى فى أوضاع اجتماعية معينة.

غير أن جرائم الأحداث تحتل أهمية خاصة من بين الجرائم الشائعة فى المجتمع الإسرائيلى وهى مسألة عميقة الدلالة إذ أن هذه الجرائم تتعلق بالجيل الذى أرادت له الصهيونية أن يشب على نمط الريادة الصهيونية والذى جاء نتاج تنشئة موجهة فى الدولة اليهودية التى قدمتها الحركة الصهيونية ليهود العالم باعتبارها الحل النهائى والمطلق لما أسمى بالمشكلة اليهودية.

يشير "ايز نشتادت" فى كتابه المعروف "المجتمع الإسرائيلى" إلى أن ظاهرة جنوح الأحداث قد تحولت من مشكلة جماعات هامشية عامة تتزايد باستمرار وبتصاعد ملحوظ.

كما تشير معظم الدراسات الإسرائيلية الميدانية إلى ارتفاع نسبة جنوح الأحداث فى الطبقات الدنيا من المجتمع إسرائيلى بالقياس إلى أبناء الطبقات المتوسطة وهو أمر يمكن فهمه على ضوء ظروفهم المعيشية وانخفاض مستوى تعليمهم وتفكك البنيان العائلى وضعف الرعاية الأسرية وعدم الاستقرار العاطفى واختلاطهم بأشكال الإجرام المختلفة وبالعصابات وتشير نتائج بحث ثم إجراؤه تحت إشراف معهد علم الإجرام وجامعة باريلان ولجنة تنمية البحوث فى منظمة العمل الإسرائيلية ووزارة الرفاهة إلى أن ٩٪ من آباء الأحداث الجانحين من الطبقات الدنيا لديهم مشاكل وظيفية حادة. مثل فقدان العمل.

وفى دراسة أخرى أجراها العالمان "شوهام وشاسكولسكى" على عينة تضم ١٠٠ من الأحداث أشارت النتائج النهائية إلى أن اختلاف الأفراد من حيث الاتصاف بالجنوح من عدمه يرتبط ببعد إثنى ومدة الإقامة فى إسرائيل ووظيفة الأب أن معظم الجانحين أو علائاتهم حديثوا الهجرة ومن مجتمعات آسيوية أفريقية ومن ذوى المهارات الوظيفية المنخفضة[٣].

هناك أيضا: أهمية الهجرة المضادة بالنسبة لوجود الصهيونى واستمراره مقولة لا تحتاج إلى كثير من الجهد لإثباتها. وليس أدل على هذا من اهتمام المؤتمرين السابع والعشرين والثامن والعشرين الذين عقدا فى الفترة موضع الدراسة ٦٧-١٩٧٣ بقضية الهجرة لإسرائيل وتركيزها على قضية اليهود السوفيت إلى إسرائيل. كما أن نظرة على المقدمة التى كتبها "ليفى أشكول" للكتاب السنوى للحكومة الإسرائيلية عام ٦٧-١٩٦٨ تؤكد أن إسرائيل حتى عقب حرب ١٩٦٧ التى حصلت فيه على انتصار واضح ظلت تؤكد على محورية مسألة الهجرة اليهودية خاصة من المناطق الغنية حيث قال "أشكول"

صراحة : " من المهم لنا أن نضاعف عددنا فى خلال جيل واحد عن طريق المواليد والهجرة الجماعية[٤].

الهجرة المضادة

رغم صعوبة الحصول على بيانات دقيقة تماما عن ظاهرة الهجرة المضادة من إسرائيل نظرا للتعمية التى تفرضها السلطات الإسرائيلية أو نظرا لأن النازحين لأنفسهم يخفقون مقصدهم من السفر خارج إسرائيل لا أنه يمكن القول أن الإحصائيات تشير إلى أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا تشكل أكبر محطات الوصول للنازحين من إسرائيل إلى الولايات المتحدة فقط فى الفترة من ٦٧ حتى ١٩٦٩ حوالى ١١٩٠٤ أشخاص إلا أن المسألة التى تشير الانزعاج حقيقة فى إسرائيل وتعطى دلالة واضحة على اغتراب الشباب Alienaticn وصراع القيم المرتبطة بالأجيال هى ما أشارت إليه الإحصائيات من إجمالى عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة يتضمن حوالى النصف فى هذه الفترة من الذين يقعون فى الشريحة العمر من ٣٠ إلى ٣٩ سنة أى فى قمة الإنتاجية والنشاط) (وكلهم تقريبا من مواليد إسرائيل أى من جيل السابرا) بل وتشير دراسات أخرى إلى أن معظم المهاجرين من أصول غربية ومن العناصر الشابة المثقفة المزودة بالخبرة، والمهارات العملية وهو الأمر الذى يثير خشية النخبة الحاكمة من ازدياد نسبة السفا رديم الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى[٥].

وقد لاحظ المتتبعون للتطورات الداخلية فى إسرائيل أن عام ١٩٧١ كان بداية لموجة هائلة من الإضرابات عمت مختلف قطاعات الاقتصاد الإسرائيلى سواء حسب التخصص فى الإنتاج أو فى الخدمات أو من حيث الجهة المالكة (أفراد — حكومة — هستدروت) وبرغم عديد من محاولات تنظيم علاقات العمل بين أطراف العملية الإنتاجية وتقنيتها إلا أن كل الاتفاقات كانت سرعان ما

تنهار لتبدأ موجة جديدة من الإضرابات العمالية للاجتياح على سياسة الحكومة فى تجميد الأجور أو للمطالبة بظروف أفضل للعمل.

حتى أن إسرائيل قد شهدت فى النصف الأول من عام ١٩٧١، ٩٠ إضرابا وتوقفا كما انتهت نتائج دراسة مقارنة قامت بها وزارة العمل الإسرائيلية لظاهرة الإضرابات إلى إثبات أن إسرائيل تحتل المكانة الثانية فى حجم الإضرابات بين البلدان الصناعية. خاصة فى قطاع الخدمات فى مجال الزراعة[٦]. وأشار "أمنون روبنتشاين" فى صحيفة هارتس إلى أن إسرائيل تحتل المكانة الثانية بعد إيطاليا بالنسبة لظاهرة الإضرابات وقد فسر الأستاذ "روبتشتاين" هذه الموجة من الإضرابات بأنها جاءت نتيجة لأسباب معينة تمثلت فى التضخم وفى سلبية الحكومة فى مواجهته. وبالإضافة إلى ما أسماه قضايا الفساد والنواحى الاقتصادية الفاشلة لمشاريع الحكومة[٧].

هناك أيضا **ظاهرة التمرد على الخدمة العسكرية** يمكن القول أنه كان من الحتمى أن تشير أية ظاهرة للتمرد على الخدمة العسكرية فى إسرائيل أيا كان حجم وتكرار حدوثها دهشة واهتماما كبيرين وهو الأمر الذى يمكن تفسيره على ضوء مكانة الجيش فى الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وبالتالى الانزعاج الذى يعود إلى تناقض هذا الاتجاه وتصادمه مع اتجاه الحكومة والمعارضة الصهيونية على حد سواء على تشجيع النزعات الحربية والتوسعية. وإلى تمجيد الجيش والقيم العسكرية، حتى أن أحد الباحثين عبر عن ذلك فإن مقابل كل قتيل فى القناة يثرى رجل فى تل أبيب إننا لسنا على استعداد للخدمة فى جيش محتل... لم نولد أحرارا لكى نصبح مضطهدين ... إننا لسنا على استعداد لترتكب بحق شعب آخر ما ارتكب بحق آبائنا وأجدادنا[٨].

ما تزال ظاهرة التمرد على الخدمة العسكرية مسألة ذات دلالة وجودها في المجتمع الإسرائيلى المشبع بالقيم العسكرية ظاهرة تستحق التسجيل خاصة مع ما ارتبط بها من مظاهر أخرى.

أن الظواهر السابقة برغم اختلاف أحجامها وتأثيراتها ذات دلالات (أنها تتضمن إثارة حادة لتساؤل منطقى حول المصير الذى انتهى إليه مجتمع بدأ بدرجة عالية من التماسك والوحدة الداخلية.

كما أن جرائم الأحداث المتزايدة والتمرد على الخدمة العسكرية وظاهرة الهجرة المضادة ترتبط جميعه بمفهوم الاغتراب لدى جيل السابرا المولود فى فلسطين حيث أن هذه الظواهر فى أغلبها وبحكم طبيعتها مرتبطة بشريحة عمرية معينة وتعكس إحساسا عاما بالفشل وعدم اعتراف بمشروعة النظام القاعدى والقيمى السائد فى إسرائيل.

فى الظواهر السياسية ترتبط بدرجات مختلفة بما يعرف "صراع القيم" الذى تشهده إسرائيل بين ما يسمى روح الريادة**Pioneerring Spirit** وروح المهنية والاحتراف **careerism** كما أن هذه الفترة قد حفلت بمظاهر أخرى لصراع القيم وما يرتبط به من خيبة أمل معنوية بشأن العلاقة بين الصهيونية وإسرائيل واليهودية ما يعرف "بأزمة الهوية"**identity crisis**[٩].

ويشير أحد الباحثين بشأن ظواهر التفكك الاجتماعى فى إسرائيل دلالاتها، أن ظاهرة الهجرة المضادة تعود بجانب ما سبق إلى أسباب معقدة ومتشابكة اقتصادية وأمنية (عدم الاستقرار الأثنى) وتقلص السطوة الأيديولوجية على الشباب ثم توقف أى مظهر حاد للاضطهاد ضد اليهود فى العالم الخارجى بل ونجاح نسبى فى عملة انصهار اليهود فى مجتمعاتهم[١٠].

ولعل هذه الحقيقة هى التى دفعت أنورى "أفنيرى" زعيم إحدى الحركات غير الصهيونية فى إسرائيل- هاعولام هازيه - إلى القول: " أن المؤسسة التى كانت بالغة القوة من قبل قد فقدت الصلة الحقيقة بالناس وخاصة بالجيل الشاب فبان عجزها عن حل المشاكل الحقيقية للبلاد وخاصة المشكلة

العربية قد أصبح واضحا حاليا وبذا فإن تدهور الصهيونية يجعل المؤسسة الحاكمة فى طريق الانزواء[11].

أن ما يسمى بظاهرة الفهود السود حيث يمثلون رد الجيل الجديد من اليهود الشرقيين على مختلف معالم التفرقة الرغم من التحفظ من جانب اليهود الشرقيين إزاء حركات الرفض الأخرى نظرا لن قياداتها كانت دائما اشنكارية. من هنا ذهب بعض شباب يهودى فى حى المصرارة فى القدس إلى تنظيم حركة الفهود اسود وأصدروا أول بيان لهم فى مارس ١٩٧١ يطالب بالمساواة ويحتج على التفرقة، واستخدم المظاهرات والمنشورات ويدعو إلى تجاوز سائر الأحزاب التقليدية[12].

كما أن استخدام اليهود الشرقيين لهذا الأسلوب دليل على تجاوزهم لمنطق تقديم الالتماسات والمظالم ومذكرات الاحتجاج وهو ما بدا فى وقائع ومناقشات جلسات المؤتمر الصهيونى الثامن والعشرين ذاته. إلا أن أكثر ما أزعج السلطات الإسرائيلية والقوى الصهيونية هو تلك التصريحات منها فى صحيفة معاريف والتى تضمنت: " علينا أن نصل إلى وضع نكافح فيه جنبا إلى جنب مع العرب والمسحوقين ضد النظام... نحن الفهود الوحيدون الذين يستطيعون أن يشكلوا جسرا للسلام مع العرب على أساس محاربة النظام... لقد عاش اليهود إلى جانب العرب فى العراق بسلام وطمأنينة إلى أن جاء مبعوثوا الصهيونية وألقوا المتفجرات على التجمعات اليهودية للإيقاع بيننا وبين العرب[13].

أن إمعان النظر فى ملامح التطور السياسى الداخلى فى إسرائيل خلال الفترة من ٦٧ حتى ٧٣ ومواقف القوى الحزبية المختلفة من عدد من القضايا الداخلية والخارجية وخاصة الأخيرة يؤكد أن مواقف الأحزاب الصهيونية تلتقى فى أبعاد مشتركة بصدد القضايا المحورية فى الحياة السياسية

الإسرائيلية وأن المواقف التى تتبناها هذه الأحزاب تجعل بالإمكان الحديث فى الأيديولوجيا لدى الأحزاب العلمانية فى إسرائيل[١٤].

يمكن القول تأسسا على ما سبق أن الائتلاف والاستقطاب هما من أهم الظواهر الملحوظة على مستوى القوى الصهيونية سواء تلك التى فى الحكم أو تلك التى فى المعارضة ونعنى بالائتلاف الاتجاه إلى التجمع والالتقاء عبر فترة معقولة من الزمن حول برنامج سياسى معين، وقد حدث هذا سواء على مستوى الأحزاب والقوى السياسية التى توصف بأنها عمالية أو تلك التى توصف بأنها يمينية بوزجوازية.

وهكذا يبدو أن حرب ١٩٦٧ قد ارتبطت بمزيد من الاتجاه للائتلاف والاستقطاب فكانت عاملا مساعد والفترة اللاحقة بالاندماج الحزبى مما أسفر عن تغيير بنيان الحياة السياسية الإسرائيلية تماما وهدد بالقضاء على ظاهرة التشرذم السياسى.

اليمين المتطرف:

حيث أدت حرب ١٩٦٧ وانتصار إسرائيل الخاطف فيها وما أدت إليه من احتلال إسرائيل لمساحات واسعة من الأرض العربية إلى سيادة موجه توسيعية ومزاج عدوانى فى الرأى العام الإسرائيلى وقد ارتبط بهذا كله تقوية وزن "اليمين" وتأكيد استقراره **stapilization** وصعود نجم الجنرالات السابقين مثل وايزمان وشارون.

محصلة هذه التطورات السياسية فى إجمالها هى استمرار وجود الفجوة بين التغير الاجتماعى والاقتصادى والتغير السياسى فى المجتمع الإسرائيلى فى الفترة من عام ٦٧ حتى ١٩٧٣ وهو اختلال على درجة عالية من الأهمية كذلك فإن هذه التطورات تتضمن ازدياد ضعف الأحزاب فلسياسية إلتى توصف بالعمالية والتى كانت أحد الأدوات الرئيسية فى عملية الاستيطان. وذلك على حساب تزايد وزن الأحزاب الصهيونية المعارضة.

ومن الناحية الاقتصادية البحث فإن من أهم الظواهر البارزة فى تركيب الاقتصاد الإسرائيلى، ذلك التضخم المالى الذى صاحب عملية النمو الاقتصادى هناك منذ قيام الدولة حتى الآن. وينصرف المعنى العام للتضخم فى زيادة الطلب عن العرض بما يؤدى على ارتفاع مستمر فى مستوى الأسعار فى بحاجة فى إسرائيل حيث تكتسب هذه الظاهرية أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى ذلك أن ارتفاع الأسعار والجور يقلل من قدرة السلع الإسرائيلية على التنافس فى الأسواق العالمية. وهذه قضية حيوية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى الذى يعانى من ضيق نطاق السوق المحلى مع حرمانه فى نفس الوقت من السوق الطبيعية الخاصة بالدول العربية المجاورة له بسبب النزاع القائم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يترتب على شيوع ظاهرة التضخم الإضرار بمصالح الفئات من ذوى الدخل المحدود ولمصلحة أصحاب الدخول الكبيرة.

أما عن الفترة اللاحقة على عام ١٩٦٧. لم يرتفع مستوى أسعار الجملة فى إسرائيل بدرجة ملحوظة حيث بلغت ١١٦٪ عام ١٩٦٩ مقابل ١١١٪ عام ١٩٦٧ وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير فى مستوى الإنفاق الحكومى — العسكرى والمدنى .

وقد نجحت السلطات الإسرائيلية فى إعداد عدد كبير من العمال المهرة وشبه المهرة من قطاع غزة والضفة الغربية للعمل فى قطاعى الزراعة والبناء. مما زاد من حجم القوى العاملة ومن ثم قلل من حدة ارتفاع مستوى الأجور على الصعيد الإسرائيلى.

مراجع الفصل

---

[1] محمد إبراهيم أبو زيد ، سمات الجريمة والجناح فى إسرائيل، بدون مكان وتاريخ إصدار، ص ص ٤٧-٤٩.

[2] السيد يسين ، مرجع سابق، ص ٩٤.

[3] المرجع نفسه ص ٩٥.

[4] Shoham, Shlomo, andx Shaskoisky, Keon, op. cit. pp.336-337.

[5] رشاد الشامى ، مرجع سابق ص ١٧٥.

[6] المرجع السابق ٢٦-٢٧.

[7] نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٣ السنة الثالثة ١ يوليو ١٩٧٢-ص ٤١٤-٤١٥.

[8] عبد الحفيظ محارب ، المتمردين على الخدمة العسكرية فى إسرائيل، مجلة شئون فلسطينية، العدد ١٦ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٧٢، ص ١٤٦.

[9] Segre, V.D., op. cit., p. 201.

[10] رشاد الشامى، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٧.

[11] Avinery, Uri, "Israel Without Zionism", (New York: Collier Books, 1971), p.203.

[12] دكتور سلميان رشيد سلمان، مرجع سابق.

[13] نشرة م.د.ف العدد٩، السنة الثانية ١ مايو ١٩٧٢ ص ٢٤٩-٢٥٠.

[14] Arian, Alan, op.cit., p.29.

الباب الرابع

تصاعد المواجهة

الفصل الأول

الاستعداد

سبقت الإشارة إلى ما حققته إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ نصرا عسكرى فاق كل التقديرات. لكن الخطأ تحقق عندما تصورت القيادة الإسرائيلية أن الجولة الثالثة هى الحرب التى أنهت كل الحروب بينما كان المسرح العربى يفرز تطورات وتفاعلات يؤكد أن الجانب العربى لم يقبل بعد بدور الطرف السلبى فى الصراع.وهو ما يستدعى وكيفية للتفسير والتحليل.

أعتبر الفقيه العسكرى الأملانى "كلاوزفيتر"[1]. الحرب امتدادا للسياسة أى أن السياسة هى الأصل، والحرب هى الفرع، فالهدف السياسى يشكل الغاية، والحرب تشكل الوسيلة لتحقيق تلك الغاية، ولا يمكن تصور الوسيلة إن لم تكن الغاية محددة بدقة. كانت هذه العلاقة تشكل نظرية سارت عليها معظم الحروب عبر التاريخ أن الصهيونية جاءت بشكل آخر من أشكال العلاقة بين السياسة والحرب، يختلف عن هذه النظرية فقد جعلت السياسة امتداد لحرب وأداة لها وذلك منذ أن ولدت الصهيونية كعقيدة، وتطورت كإستراتيجية وتشكيك. ولا تزال إسرائيل تجعل من الحرب وسيلة للتوسع وفرض الإرادة ولن تعدل عن مبدئها فى المستقبل القريب– على الأقل.

وإذا كان الجنرال"نيوكولاى لاى تلمسكى" يرى أنه لا يمكن تجريد أى تحليل استراتيجيى لطبيعة الحرب، عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا من نظرة

الطبقة الحاكمة ونوع المصالح التى تدفعها إلى استخدام الحرب كأداة للسياسة القومية، فإنه من الواضح ن أى تحليل للحروب والاعتداءات التى قامت بها إسرائيل يؤكد طبيعة المجتمع الإسرائيلى العدوانية.

وليست الطبقة الحاكمة الإسرائيلية سوى وليد ذلك المجتمع ولقد تشكل المجتمع الإسرائيلى من هؤلاء المهاجرين الغزاة، وبذلك أصبح المجتمع ذاته، غاصبا معتديا يعبر عن طبيعته بالحروب والاعتداءات المستمرة.

لقد وضع الجنرال الألمانى "لودندروت" بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعشرين عاما نظرية " الحرب الشاملة" التى تبناها" هتلر" وأقام عليها عقيدته، فقد هاجم "لودندروف" نظرية "كلاوزفيسر" التى كانت أساس المذهب العسكرى الأملانى فى الحرب العالمية الأولى، وأخذ عليه عدم سيره فى طريق العنف إلى آخر مداه. وإعطائه أهمية كبرى للسياسة وجعل الحرب تابعة لها. وانتقد فكرته القائلة:

" إن الهدف السياسى يشكل الغاية[٢].، والحرب هى وسيلة تحقيقها، ولا يمكن تصور الوسيلة إذا لم تكن الغاية محددة بدقة" واعتبرها نظرية بالية لأن مبدأ الحكم المطلق" يتطلب من الوطن أن يضع فى زمن الحرب كل شئ لمصلحة الحرب، كما يسخر كل شئ فى زمن السلم للتحضير لحرب مقبلة، لأن الحرب فكرة سامية لتحقيق وإرادة الحياة الوطنية، وما السياسة إلا تابع لها".

سارت الاستراتيجية الإسرائيلية على هذا الفهم فى القيام بالعدوان، وبعد ذلك تتولى السياسة أمر تبرير العدوان وتطمس معالمه فى المحافل الدولية وأمام ضجيج الدعاية والدعوة للسلام.

إن إسـرائيل إذ تتبنـى النظـرية الـنازية فـى العلاقـة بـين الـسياسة والحـرب، فإنمـا تفعل ذلك، لأنها تعبر عن عقيدة المجتمع الإسرائيلى وإيمانه بالحرب وحتميتها فالعقيدة الصهيونية وما يتولد عنها من استراتيجية عسكرية سياسية تهدف إلى وضع المجتمع الإسرائيلى فى ظروف وشروط وحالات تدفعه إلى الحـرب دفعـا، فـبعد ن تكـون قـد شـحنت طاقـته القتالـية وغذتـه بأفكـار العـدوان، فإنهـا تخلـق العـوامل الداخلية والخارجية اللازمة للاشتباك المسلح ومـن ثـم تستمر العلاقات العربية الإسرائيلية أحادية البعد بمعنى أنها علاقات تقتصر على الحوار المسلح فى ميدان القتال.

فالمجـتمع الإسـرائيلى يكـون مجـتمعا إسبارطيا متحفزا يقدم ضرورات الأمـن على كل ما عداها ويعيش كقلعة صلبة مزروعة وسط منطقة معادية. وفى ذلـك يقـول الأسـتاذ " تالمـون". أسـتاذ التاريخ المعاصر بالجامعة العبرية" تمثل أمامـنا معضلة خطيرة، فمنذ جيلين أو ثلاثة أجيال، عشنا بإيمان مشبع بالقلق بأنـنا محاطـون بأعـداء هـدفهم القـضاء علينـا وأنهـم لن يتوالوا عن تحقيق هذا الهـدف أبـدا، لقـد كرروا على مسامعنا الحقيقة المريعة لنا وهى أن خسارة فى معـركة واحـدة تعنـى فـى وضـعنا الدمار وقد استمرت اعتبارات الأمن هديا لنا حيـثما توجهـنا وفـى كـل زمان وأصلح كل شئ يخضع للقضية الأمنية، قضية الحياة والموت [٣].

صـرح إيجـال آلـون فى أواخر ١٩٧١ إلى "محاولة المصريين عبور القناة سوف تكلفهم خسائر لن تقل عن ٧٥٪ من قواتهم" ثم استمر يكرر أنه " ليس فى استطاعة الجيوش العربية الحصول على دونم واحد من الأرض بقوة السلاح" أما دايان فلم يكف عن التهديد بأن الجيش المصرى"سيجد نفسه فى مقبرة إذا فكر

فـى عـبور القناة[٤]" وبقيت مثل هذه الأفكار سائد فى الأوساط الإسرائيلية حتى إن زئـيف شـيف، المحـرر العـسكرى لـصحيفة هآرتس. كتب أكثر من مرة أن "الخـوف مـن أن تفاجـئ" الجـيوش العـربية إسـرائيل بالهجـوم هو فى الواقع خوف ضعيف جدا[٥]"

شـهدت الفترة بعد يونيو ١٩٦٧ زرع اعتقاد عام بالمنطقة كل العالم بأن الحـرب الثالثة كانت آخر الحروب" فى الصراع العربى الإسرائيلى وأن المسألة لا تعـدو أن تكـون مـسألة وقـت لكى يفرض "السلام الإسرائيلى" ويسلم العرب بالأمر الواقع ويستسلمون له.

راح الفكـر الإسرائيلى العسكرى يقلل من وزن ومظاهر المقاومة العربية ويـصورها علـى أنهـا مجـرد فـورات لا مـستقبل لهـا. نابعـة عن جيوب عربية متطـرفة ومنعـزلة عن الواقع. وعن مجموع القوى المؤثرة فى المجتمعات العربية واسـتقر فـى تـصور إسـرائيل. أن اسـتمرار القـيام بالتغييرات فى طبيعة الأرض المحتلة من ناحية. وتوجيه ضربات تأديبية مكثفة هنا وهناك فى البلاد العربية دون خـشية رد مقابـل مـن ناحـية أخـرى. مـن شـأنها أن يقـضيا على جيوب المقاومـة. ويتـيح الفرصة أمام "القوى المؤثرة فى المجتمعات العربية" أن تسيطر علـى الموقـف، وتكـيف لنـتائج حـرب ١٩٦٧ العـسكرية ونأخـذ زمـام المـبادرة وتـستجيب – بـتعلقها واتـزانها– لنداء إسرائيل بالجلوس إلى مائدة المفاوضات المباشـرة. وتوقـيع صـك الاستـسلام فـى صورة معاهد سلام من جانب آخر فإن اسـتمرار حالـة اللاحـرب واللاسـلم وتـضاؤل اهـتمام العـالم بالـصراع العربـى الإسـرائيلى الـذى لم يعد يشكل بؤرة انفجار خطرة، وخاصة بعد سياسة الوفاق الأمـريكية– الـسوفيتية اسـتمرار الـدعم الأمريكى المطاق لتل أبيب فى مجالات

التسليح والاقتصاد والدبلوماسية، كانت عبارة عن عوامل خلقت الانطباع بأن إسرائيل "القوة" قادرة بلا شك على حماية أمنها وتكريس واقع "اللاحرب واللاسلم" إلى أمد بعيد حتى يخضع العرب للسلام الصهيونى ويقبلوا الجلوس إلى مائدة المفاوضات والمدفع مصوب إلى رؤوسهم.

ووسط هذا الجو سيطر جنيرالات إسرائيل على مقدرات البلاد، ونقلوا مفاهيمهم وأساليبهم إلى الحكومة، وأصبح الأمن محور كل نشاطات الحكومة، وظهر مفهوم "الحدود الآمنة" لتبرير الاحتفاظ بالأراضى العربية وعرقلة الجهود السليمة حتى أو قبل العرب بمبدأ المفاوضات المباشرة ووقعوا اتفاقية سلام مقابل الأرض.

هاجم أحد الباحثين الإسرائيليين، قائلا "هل كان الناطقون باسمنا متبجحين وعميانا، وجهلة كلا، لقد أرادوا من العالم أن تمنحنا مهنة، ويصرف نظره عنا، ويسمح لنا يخلق الحقائق ووضع العرب والولايات المتحدة والعالم أمام حقائق جديدة" ويستطرد كلما كانت الرغبة فى الضم تزداد. كان علينا أكثر فأكثر أن نؤمن بأنه لا خطر من الخارج وكلما استمر الهدنة، برزت احتمالات الضم، أضف إلى ذلك أن الاستيطان والضم صورا بأنها أدوات لتدعيم الأمن، وبمفهوم معين بدليل للحرب وضمان ضدها[٦] ثم يأتى الحديث ن"المسألة الأمنية" التى سيطرت على كل ما عداها من مسائل وخلقت مناخ الاطمئنان قائلا: " بالإمكان القول أن الطمأنينة بنبوءة تكامل الوطن وبالغطرسة، وبنظرية التفوق المطلق للجيش الإسرائيلى وتخلف العرب الأبدى، وبالمسلمات حول المن الثانية التى أتيحت لنا، غدت نوعا من الطمأنينة دعمت بدورها تلك المسلمات وكان لهذا كله نتائج بعيدة المندى مضرة حتى بتطورات الداخلية[٧].

ويذكر دانل بلوخ فى صحيفة دافار أن الاهتمام الإسرائيلى بوثيقة جاليلى، ولتمسك بها اديا إلى تحويل الأنظار عن التطورات الأساسية التى تتم فى المنطقة كما أديا إلى تصلب العالم ضد إسرائيل. ثم يهاجم الجو العام الذى ساد مناقشة الوثيقة بقوه: " بأن الجميع من حمائم" و" صقور" كانوا يعتقدون أن الأمور على ما يرام من الناحية العسكرية. وأنه لا مكان للقلق. إن الجدل الرئيسى لم يكن حول إذا كان بإمكاننا الاستمرار فى الاحتفاظ بالمناطق التى احتلت. بل حول ما إذا كان هذا ملائما من الناحية السكانية والأخلاقية والسياسية[٨]".

ولقد استطاع مخططوا "السياسة الأمنية" وأصحاب فكرة الضم الزاحف خارج بحدود " الخط الأخضر" تدعيم أفكارهم بالعديد من الحجج، منها أن الولايات المتحدة مضطرة لدعم إسرائيل، لأن استراتيجيتها فى المنطقة مبينة على ضرورة الاستناد إلى دولة قوية تضمن مصالحها وتقف وجه التغلغل السوفيتى.

أنه من المتعذر على العرب إتباع سياسة نفطية ضاغطة على الغرب وعلى الولايات المتحدة بصورة خاصة.

إن الزمن لصالح إسرائيل، فهو يساعد على التقارب مع عرب المناطق المحتلة. ويفتت المعسكر العربى – ويبعده عن الاتحاد السوفيتى " ويجعل العام يعترف بالحقائق الجديدة التى يتم خلقها فى المناطق المحتلة، وأن مرور الزمن على الاحتلال دون إطلاقا نار يعتبر تسوية جزئية بل هى فى الواقع تسوية عملية[٩]".

الاحتفاظ بالمناطق وإسكانها بمهاجرين جدد، يضمن لإسرائيل مساحة استراتيجية تخدم أمنها أكثر من أى سلام أو ضمانات دولية" فشرم الشيخ بدون سلام أفضل من السلام بدون شرم الشيخ(١٠)".

أن القوة العسكرية الإسرائيلية متفرقة بشكل مطلق على القوات المسلحة العربية أو أنه إذا لم يطرأ تحول جدرى فى العلاقات مع الولايات المتحدة فإن إسرائيل تستطيع الصمود فى موقفها الحالى. كما أن باستطاعة إسرائيل أن تدافع عن نفسها بنفسها ضد قوى العالم العربى مجتمعه. ولآية فترة ممكنة- خمس أو عشرين أو خمسين سنة- "مادمنا لا ترحم من المعدات اللازمة لدفاعنا(١١)".

إن الثغرة فى المستوى العلمى والتكنولوجى بين إسرائيل والدول العربية كبيرة جدا. وآخذة فى الاتساع"فالعرب متأخرون عن إسرائيل فى العلوم والتكنولوجيا مائه سنة (١٢)".

إن الخروج من مشكلة وجود الشعب الفلسطينى لا تحل بالاعتراف به كشعب له حقوقه، بل تحل بتجاهله، ونفى وجوده، والمطالبة بإدماجه داخل المجتمعات العربية المحيطة بإسرائيل(١٣).

لاقت هذه الأفكار معارضة داخل إسرائيل، وهوجمت سياسة الاستيطان وراء "الخط الأخضر". والاختفاء خلف" لاءات الخرطوم الثلاث لعرقلة أى سلمى تقوم به الأمم المتحدة أو أصدقاء إسرائيل فى أوروبا وأفريقيا، كانت حجج المعارضين تقول بان هذه السياسة تستفز المسلمين الراغبين فى تحرير القدس. كما تستفز دول العالم كله. وأن الولايات المتحدة والدول الصناعية بصورة عامة حساسة إزاء الطاقة التى تتطور بسرعة. وأن الضغط على

العرب والاستهانة بمشاعرهم سيدفعانهم إلى الوحدة لا تسرداد الكرامة والأرض. وأن ضم عرب المناطق سيضيف إلى دولة إسرائيل شعبا معاديا بتزايد بسرعة بالغة. ويشكل لغما قابلا للانفجار فى كل لحظة، وأن تجاهل الشعب الفلسطينى لا ينفى وجوده بل يحفزه على متابعة النضال والتمسك بهويته. وأن الدعم الأمريكى المطلق لا يمكن أن يستمر إذا ما تعارضت المصالح الأمريكية بشكل جذرى مع مصالح إسرائيل، وأن الزمن يعمل لصالح العرب كما يعمل لصالح إسرائيل خاصة. وأن العرب مقدمون على امتلاك ثروة كبيرة يمكنهم تسخيرها للتقدم ويخطى الهوة التكنولوجية والعلمية القائمة حاليا وبشكل يحرم إسرائيل من أهم عوامل تفوقها العسكرى[١٤]. على العرب وأن الاحتفاظ بالمناطق والحدود الآمنة لا يضمن الأمن فى ظروف الحرب الحديثة والأسلحة المتطورة بعيدة المدى. ولكنه يشكل على العكس دافعا لاندلاع حروب جديدة لا تنتهى.

غير أن هذه الانتقادات لم تلق آذانا صياغة وبقى تأثير الجنرالات واسعة.

نقطة التحول:

لشكل أبريل ١٩٧٠ علامة هامة فى تاريخ الشرق الأوسط ونقطة تحول خطيرة فى مسار الأحداث التى تلته.

ففى هذا الشهر تغير الموقف الاستراتيجى لصالح الجانب العربى. فقد انتهى التفوق الجوى الإسرائيلى على جبهة القناة.

وبحث زعماء إسرائيل الموقف الجديد وانتهوا إلى أن عليهم الاختيار بين بديلين: القيام بهجوم شامل على مصر أو الوصول إلى تهدئة للموقف.

وضغطت أمريكا على إسرائيل لتأخذ بالبديل الثانى، فقد كان البديل الأول يحمل فى صياته احتمال المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، ودفعت الثمن لإسرائيل (٥٠٠ مليون دولار تشترى بها أسلحة أمريكية).

ثم بدأت سلسلة أخرى من الخطوات انتهت بوقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ لتقييم هذا التطور فلا بد من وقفة متأنية إلى إمكانية التمييز ومتأملة بين مراحل متعددة[١٥].

فعقب انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة، لم تكن إسرائيل على استعداد لاستغلال أى احتمالات للسلام. فقد كان ما تنتظره من الجانب العربى. هو الاستسلام.

وجاء الرد العربى، بعد الحرب بثلاثة أشهر بالرفض ففى أغسطس ١٩٧٦ جاءت قرار قمة الخرطوم تعلن. لا تنازلات، ولا مفاوضة، ولا صلح.

وحينما استخلصت مصر نتيجة مفادها أن الجيش الإسرائيلى لا يستطيع الاستمرار فى تحمل أى خسائر فى الأرواح حتى ولو كانت على مستوى منخفض نسبيا. بدأت المرحلة الثانية، وهكذا فتح المصريون فى ٨ مارس ١٩٦٨ نيران المدفعية الكثيفة على طول قناة السويس، ومع حلول عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل قد أصيب بخسائر كبيرة فى الأرواح.

وتمثلت المرحلة الثالثة فى الغارات الإسرائيلية على مواقع المدفعية المصرية وصواريخ أرض —جو، وأخذت الطائرات الإسرائيلية تحلق فى دوريات فوق قطاع يمتد ٣٠ ميلا غرب القناة حتى تمنع أى حشود مصرية تستطيع تهديد القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة[١٦]..

ووقع الخطأ المشئوم- على حد وصف المصدر الأمريكى – خلال الفترة الرابعة – حينما قامت إسرائيل بغارات العمق فوق مصر ثم قامت بتصعيدها.

ففى يناير ١٩٧٠ طار "عبد الناصر" إلى موسكو. وطلب من السوفيت صواريخ وطائرات حديثة. ولم تنقض الأشهر الثلاثة التالية حتى اكتشف الإسرائيليون عمق المأزق الذى وقعوا فيه، وما يترتب عليه من نتائج.

فقد حدث تغير فى الميزان الاستراتيجى لصالح مصر فى الشرق الأوسط فى سياق ما تردد حول تسديد ضربة وقائية رادعة ضد مصر، وثار السؤال: وإذا كان السوفيت قد أرسلوا إلى مصر مليارين وطائرات وصواريخ. فإذا يمنح من إرسالها إلى سوريا كذلك؟[١٧].

هذه النتيجة كانت قبل ذلك احتمالا غير مقبول، لكن سرعان ما اكتشفت إسرائيل أنها حقيقة واقعة. وللخروج من هذا المأزق، وجدت إسرائيل – كما سبقت الإشارة – أن عليها اختيار أحد بدينين، تصعيد شامل للحرب أو خلق تهدئة تستهدف تعديل الميزة الاستراتيجية للجانب العربى[١٨]..

وبدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق من احتمال حدوث مواجهة بينها وبين الاتحاد السوفيتى إذا اختارت إسرائيل البديل الأول. وكان ذلك أول انحراف محدد فى سياسة أمريكا عن التطابق مع سياسة إسرائيل منذ عام ١٩٨٤.

هنا بدأت المرحلة الخامسة بتراكم الضغط الأمريكى على إسرائيل لتهدئة الموقف والوصول إلى هذا الهدف، قدمت الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٦٠ عن طريق وزير خارجيتها " ويليام روجرز" مقترحاتها التى عرفت باسم "مبادر روجرز"[١٩].

وجاءت المرحلة السادسة أى مرحلة إطلاق النار أو مرحلة تبريد الموقف فى الشرق الأوسط .

وعلى أى حال، ودون دخول فى تفاصيل كفيلة بالانتهاء إلى متاهات، فقد بدا واضحا أن المواجهة العربية الإسرائيلية محكومة باعتبارات لعل من أهمها :

أولا : اعتبار الدعم الذى تحصل عليه دون المواجهة هو أقص ما يمكن أن تقدمه الدول العربية المنتجة للبترول بعبارة أخرى أن مسئولية إزالة آثار العدوان ظلت ملقاة بصورة قاطعة على دول المواجهة وحدها. فرغم أن شعار قومية المعركة قد طرح بشدة لنقل المواجهة من نطاقها المحدود إلى حيث تدخل إطارها القومى الشامل فإن تلك الدعوة ارتطمت بالواقع ولم تحرز تقدما ذا بال. ولقد ثبت ذلك بوجه خاص مؤتمر القمة العربى بالرباط عام ١٩٦٩.

ثانيا : إن قرار مجلس الأمن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ والذى اعترته مصر منطلقا ملائما أخر تصفية أثار حرب يونيو لم تقبله بعض الدول العربي، بل إن هذه الدول راحت تجلع على معارضتها دعاوى وتبريرات لم تكن فى حقيقتها إلا امتداد لعلاقات غير طبيعية سابقة بين هذه الدول وبعض دول المواجهة. وقد تكرر نفس الشئ بالنسبة لمبادرة"روجزر" التى نظرت إليها مصر كمجرد محاولة لاختيار نوايا الولايات المتحدة فى الأزمة فقد انقسمت الدول العربية على نفسها بشأن هذه المبادرة ولقد جاء هذا كله على حساب الجانب العربى فى المواجهة.

ثالثا : وجاءت أحداث الأردن الدامية فى خريف ١٩٧٠، وما ترتب على ذلك من انسحاب القوات العراقية من الأردن مؤدية بذلك بين ما أدت إليه إلى انهيار الجبهة الشرقية.

على أن تفاوت الممارسات. بل وتزايد وضوح تضارب الأهداف لا ينفى. من جانب آخر أهمية التطورات التى قادت، وبالتدريج إلى تبلور حد أدنى من الاتفاق على بعض أو معظم العناصر التالية :

أ- أن الجانب العربى لا يغلق الباب أمام تسوية سلمية تحقق أهدافه ولكنه يعى أيضا أن هذه التسوية السليمة مستحيلة ما لم يدرك العدو أنه قد توافر لهذا الطرف القوة التى يمكن باستخدامها الوصول لهذا الأهداف.

ب- إن إزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ بالتالى أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عم مسلح تلعب الدور الرئيسى فيه الجيوش العربية ذات التسلح الحديث والتدريب الممتاز...

جـ- من الناحية العملية يمكن الوصول لذلك بالحشد المتدرج وصولا إلى الحد **الشامل لكل قوى المواجهة العربية على جميع جبهاتها مع العدو الصهيونى عسكريا كانت أم سياسية أو اقتصادية أو نفسية.**

د- وينبنى على ذلك ضرورة أن يتوافر لدى القوى العربية برنامج تفصيلى لنضالها الشامل ضد العدو الصهيونى. وهنا طرحت المبادئ التالية :

- **دعم وتطوير المقاومة الفلسطينية لتصل إلى مستوى جيش التحرير القادر على شن حرب تحرير بالمعنى العمى الكامل لهذه الحرب عمقها الأرض العربية على اتساعها واحتياطيها الجماهير العربية كلها.**

- أن يكـون هـدف الجانـب العربـى مـن العمـل ضد العدو فى هذه المرحلة هو تمـزيق الـدروع التـى يحتمـى بهـا فـى بقائه ونموه وتوسعه وهى: قوة ردعه الذاتـية القـادرة علـى توجـيه ضربة وقائية ضد أى قوة عربية تنمو إلى الحد الـذى يستـشعر مـن ورائها مطرا يهدده، ومظلة الحماية الإمبريالية المستمدة من مصالح استراتيجية واقتصادية للاستعمار فى الوطن العربى، وهى مصالح تعتبر مرتكزات قوة بالنسبة لها طالما وقفت القوى العربية منها موقفا سلبيا، ولكنها تصبح نقط ضعف إذا ما توافرت لدى موقفا سلبيا، ولكنها تصبح نقط ضـعف إذا مـا توافرت لدى هذه القوى خطة علمية مدروسة لتحويلها لصالح الطرف العربى.
- تأيـيد الـرأى العـام العالمـى الـذى استطاعت إسـرائيل بأسبابها الذكية من ناحـية، والاسـتفادة من أخطاء للدعاية العربية من ناحية أخرى أن تجتذب إلى صـفها قطاعـات ضخمة منه ضرورة الاستفادة الكاملة من الرصيد البشرى الهائـل للجمـاهير العـربية تجـذب قطاعات متجددة منها إلى ساحة المعركة وإعدادها وتنظيمها لمواجهة كافة احتمالاتها.

الفكر العربى أمام الكارثة:

دخـل الشعب العربى حرب يونيو ١٩٦٧ بعد نفسية مكثفة تمت خلال الفـترة قـصيرة مـن الزمن وهو واثق ثقة مطلقة من النصر على العدو الإسرائيلى. وقـد اعـتمد هذا الشعور على ما ساد البلاد العربية قبل الحرب من تضخيم فى قـوة واسـتعداد الجـيوش العـربية وقـدرتها على سحق إسرائيل فى فترة قصيرة بالإضـافة إلى تصوير الإسرائيليين باعتبارهم تجمعا لعدد من العصابات اليهودية التـى وفـدت إلى فلسطين من كافة أنحاء العالم. هذه العصابات" التى لا يجمع

شتاتها سوى العقيدة الصهيونية بكل ما تمثله من جوانب متطرفة وعدوانية. فهذه العصابات — فى منطق هذا التصوير لا تكون شعبا منسجما ولا تجمعا متكاملا، وهى غير قادرة على الدخول مع العرب فى معركة فاصلة. ووصل هذا الاتجاه إلى أقصى مداه على يد بعض الكتاب الذين عادوا يرددون أن "اليهود يحجمون من لقائنا وجها لوجه" وأن إسرائيل تستطيع أن تحتمل من الهوان والذل مالا يطيقه بشر حتى لا تدخل معنا فى صدام مباشر بالسلاح".

وبعد أيام قليلة من عودة مثل هؤلاء بترديد هذه المقولات شنت إسرائيل حربا على مصر والدول العربية حققت فيها نصرا عسكريا واسع المدى وبرز السؤال على الجانب العربى: لماذا الهزيمة. ولماذا بهذا الحجم؟

جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتطرح من جديد مشكلة الوطن العربى على مثقفيه ومفكريه. وبدأ العقل العربى يعيد النظر فى العديد فى القضايا التى طرحتها من قبل نكبة ١٩٤٨ نفسها.

وللوهلة الأولى طرحت أسهل التفسيرات. فأرجع البعض كل شئ إلى دور الاستعمار والسيطرة الغربية على الدول العربية، بينما راح آخرون يرجعون كل ما حدث لمجرد أخطاء فى أسلوب العمل أو فى التكتيك. لكن مثل هذه التفسيرات لم تكن كافية عندما تخطت الأمور مرحلة رد الفعل العاطفى، فحركة التطور والصراع لا تعرف، علميا المفاجآت أو الأحداث الحارقة. وحتى عندما تبدو النتائج مفاجئته. فإنها فى الحقيقة نتاج تفاعل طويل يترتب على ذلك أنه فى تحليل حدث فى أهمية النكسة فلا بد من معرفة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القادرة على تفسيره.

وتبلورت اتجاهات الفكر العربى فى ثلاث اتجاهات[٢٠].

- التـيار العلمانـى الليزانـى الـذى أكـد علـى معنـى المـواجهة الحـضارية بين العرب

وإسرائيل من جديد وذهب على أن ينبغي الإقرار بان المجتمع العربى حتـى حـضاريا إلى مـرحلة مخـتلفة عـن تلـك التـى ينتمـى إلـيها المجـتمع الإسـرائيلى، وأن السـؤال الأساسـى الـذى تطـرحه النكسة هـو كيفـية تحويل المجـتمع العربـى مـن مجـتمع إنفعـالى شعرى توهمى إلى مجتمع فعلى تحقيقى عقلانـى علمـى، حـدد هذا الاتجاه مسالك التبديل الأساسى فى الوضع العربى بأنهـا اقتـباس الآلـة واسـتخدامها فى استثمار مواردنا على أوسع نطاق ممكن، وفصل التنظيم الدينى عن الدولة فصلا مطلقا وتدريب العقل العربى وتنظيمه من خـلال الإقـبال لى العلـوم الوضـيعة والتجـريبية، ثـم ضـرورة فـتح الصدر واسعا لاكتساب خبرة ما حققته الحضارات الإنسانية من قيم عقلية وروحية[٢١].

- التـيار الإسـلامى الدينـى الذى قرر أن سبب الهزيمة يكمن فى تخلى العرب عـن ديـنهم والانعـزال عِـنه وتدهـور إيمانهم برسالته فضلا عن تضارع الآراء والمذاهب الحديثة.

- أمـا التـيار الـثالث فهـو التيار الثورى التقدمى الذى أكد ضرورة القيام بثورة شـاملة تؤدى إلى أجراء تغييرات جذرية في جميع مجالات الحياة العربية، وقـد أثـار هـذا الاتجـاه قـضية المجـتمع العـصرى بكـل مـا يتضمنه من قيم أخلاقية وقدرات تكتيكية ، وأكد أن أحدا تمن المجتمعات العربية لا يمكن وصـفه بالعـصرية. فلقـد قامـت فـى بلادنـا مئات المصانع الجديدة ووضعت الأسـس لمجـتمع صـناعى مـتقدم، لكـن التخطـيط مـثلا ما يزال غريبا على

حياتنا العامة والخاصة وريفنا ما تزال تسيطر عليه القيم الإقطاعية القديمة، ومدننا ما تزال تعيش على القيم الفردية[٢٢].

وخلص هذا التيار إلى أن النكسة، مثلما كانت النكبة من قبلها، هى إنتاج أوضاع عربية معينة وأن أية معالجة لا تفترض إقلاع الوجود العربى التقليدى كله من الجدور ستكون مستحيلة لأنها تعنى نقضا وتزييفا للتاريخ ولن تزيد نتيجتها عن استمرار تهرب الإنسان العربى من مواجهة الأسباب المطبقية للنكسة.

كأن طبيعيا أن يعايش الفكر العربى النكسة التى تعرضت لها الأمة العربية باحثا عن الأسباب مؤصلا النتائج، ورغم خلافات عديدة ظلت تطغى على ما قدمه المفكرون والدارسون العرب بحكم تباين منطقاتهم وانتماءاتهم الفكرية فمن الممكن الآن القول بان ما دار بينهم من جدل وسجال فكرى قد أسفر عن تبلور رؤية عربية للصراع فى هذه المرحلة من مراحل تطوره أبعاد هذه الرؤية يمكن تلخيصها فى[٢٣].:

- إن خطر العدوان الصهيونى قد تجاوز فلسطين ليهدد كيان الأمة العربية كلها. بل إن هذا الخطر قد وصل إلى محاولة الإجهاز عليها بالعنف المسلح.
- إن بروز الشعب الفلسطينى بعد غيبة عشرين عاما عن ساحة النضال المسلح قد أضاف إلى عناصر الصراع عاملا له أهميته القصورى وأثره الواضح على مجراه ونتائجه.

أن قوى الثورة والتحرر العربى كانت تخوض صراعها المصيرى ضد الاستعمار والصهيونية بغير استراتيجية على إطلاق أو ربما يمكن القول تجاوزا باستراتيجية رد الفعل وهى استراتيجية عاجزة لا يمكن أن ينتج عنها – كما

ثبت تاريخيا وواقعيا – سوى انقلاب موازين القوى فى الصراع لحساب العدو الذى تحكم سلوكه استراتيجية شاملة.

إن تفسير النكبة والنكسة ليس قوة العدو بقدر ما هو الضعف العربى وسواء أخذنا بالمنهج التحليلى الجدلى أو بالمنهج المثالى فإن كلاهما يتفق على أن الأسباب الداخلية هى العامل الأساسى فى تحليل أى حدث تاريخى، ومن ثم فلا يمكن لنا أن نفسر تاريخيا طويلا كهذا ببساطة " إن نرجع كل الأخطاء إلى دور الاستعمار أو الخيانة فقط".

إن الإشارة إلى وجود تخلف حضارى لا يعنى بأى حال تأجيل الصدام العسكرى مع إسرائيل ريثما تتحقق النهضة فى الوطن العربى فالحقيقة أن الشعوب المتحضرة الحية لا تحلق إلا من خلال المعارك فالنهضة التى تأتى سهلة هينة تنهار أيضا فى سهولة ويسر، ومن ثم فالتحدى الإسرائيلى الصهيونى رغم كل الآثار المحربة والضارة التى أنتجها ومازالت قد أسهم فى إنضاج حركة التطور فى مجتمعنا العربى وبالتالى فالانتظار لا يجدى، والحل الحضارى لا يعنى أن ننتظر بل النضال، فذلك وحده هو الذى ينقى الروح العربية من أدرانها ويضع طاقاتها موضع الاختيار.

مراجع الفصل

(1) راجع تفصيلا دكتور محمد نصر مهنا، فى السياسات العالمية والاستراتيجية المكتب إلى بعض الحديث، الإسكندرية ٢٠٠٦.

(2) المرجع نفسه ص ص ١٠٥ وما بعدها.

(3) هآرتس ٣٠-١١-١٩٧٣.

(4) انظر بوجه خاص تصريحات آلون ودايان منذ أواخر ١٩٧١.

(5) هآرتس ١٨- ٥- ١٩٧٣.

(6) هآرتس ٣٠-١١-١٩٧٣.

(7) المرجع نفسه.

(8) دافار ١٩-١١-١٩٧٣.

(9) ٤-١٠-١٩٧٢

(10) من تصريح موشية دايان فى ٩-٣-١٩٧١.

(11) من تصريح موشية دايان نقلته إذاعة إسرائيل ١٤- ٣- ١٩٧٣.

(12) دافار، ١١-٤-١٩٧٤البرونيسوراً ، و. برجمان.

(13) المرجع نفسه..

(14) المرجع نفسه .

(15) تسلسل هذه الأحداث والظروف المحيطة بها ونشرتها مجلة Military Review , 197 No,10 التى تصدرها قيادة الجيش الأمريكى ضمن وثيقة خاصة كتبها الكولوتيل "جيمس بيودى" وتقول أن يوم إبريل ١٩٧٠ كان آخر خطوة فى سلسلة من الخطوات بدأت بتصعيد العمليات العسكرية على طول قناة السويس عام ١٩٦٩.

(16) المرجع نفسه.

(17) المرجع نفسه.

(18) مرجع تفصيلا دكتور محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعى الحديث الإسكندرية ٢٠٠٥.

(19) المرجع نفسه ص ١٨.

(20) دكتور ٠على الدين هلال ، نكبة فلسطين السياسى العربى، مجلة السياسة الدولية العدد ٢٣ السنة الرابعة (يناير ١٩٧١) ص ٤٠ ص ٤٩.

(21) المرجع نفسه ص ٤٣.

(22) المرجع نفسه ص ص ٤٥.

(23) المرجع نفسه ص ٤٧.

الفصل الثانى

استراتيجية عربية جديدة

إن حتمية شن حرب التحرير ضد الاحتلال الإسرائيلى باستمرار ظل مطلبا شعبيا محا منذ لانطلقت الأمة العربية ليلة ٩ يونيو ١٩٦٧ رافضة الهزيمة ومعلنة إصرارها على المقاومة وطرد المحتل إلا أن ما أثارته الهزيمة من الآثار وصراعات فى كل أنحاء الوطن العربى واستمرار الاحتلال دون زعزعة رسب فى وجدان الشعب العربى الشكوك حول مدى قدرة وجدية أى نظام عربى معاصر على تنفيذ وتجسيد الشعار الذى احتضنته الجماهير. " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" وزاد من هذه الشكوك — بغض النظر عن جوانبها المختلفة — استمرار وقف إطلاق النار على الجبهات العربية رغم العربدة الإسرائيلية فضلا عما واجهته المقاومة الفلسطينية فى أكثر من موقع عربى من إبادة وتشريد وحصار. ثم تدهور العلاقات المصرية السوفيتية[1].

وقد تطورت الأحداث مع مطلع عام ١٩٧١، وبحكم تطورات وعوامل عديدة على شخص تحولات بارزة على المسرح العربى وعلى النحو الآتى:

أولا: أصبح واضحا. على ضوء استمرار وحجم الدعم الذى تلقاه إسرائيل من الصهيونية العالمية والولايات المتحدة أن أيا من دول المواجهة لن يمكنها أن تخوض حربا ضد إسرائيل، ألم يكن وراءها

جبهة عربية متماسكة تستطيع لحظة التحدى أن تمارس ضغوطا رادعة بكل ما هو متاح لديها من أسباب القوة وعناصرها المختلفة. ومن جانب آخر أتضح أنه وإن كان الحشد العربى الشامل للمعركة أمر أساسى بقدر ما هو مطلب ملح فإن الظروف المتطورة لا يمكن أن تنتظر حتى يتم ذلك الحشد فى صورته الكاملة، بل إن تكامل هذا الحشد لن يتم فى الواقع بغير إنضاج ظروف موضوعية من خلال استمرار النظال نفسه[٢].

ثانيا: محاولات عديدة لتنقية الجو العربى من الخلافات التى تمثلت فى شكل حساسيات أفرزتها ضغائن وصراعات أيدلوجية وتطلعات زعامة ومتاجرات حزبية. وهكذا تهيأت الظروف الملائمة لتبلور استراتيجية عربية أكثر تكاملا من ثنايا التركيز على كل نقاط الالتقاء والتقارب فى الجبهة العربية وتدعيمها إلى أقصى ما تسمح به إمكانات الواقع، فالأهداف القومية للأمة العربية، فى مواجهتها الحتمية والمرتقبة مع إسرائيل. وكل القوى المساندة لها، يجب أن تتنحى فى مقابلها كل أسباب الخلافات الضيقة فى حروب استنزاف داخلية وأن تمثل كل وسيلة ممكنة لإشعار العالم العربى كله بمدى الجدية المبذولة فى الاستعداد للحرب[٣].

ثالثا: عن وحدة القوى الثورية فى الوطن العربى كشرط أساسى لحشد الطاقات العربية لا يمكن أن تتم من خلال الحوار النظرى والمبارزة بالشعارات وإنما طريقها الحقيقى هو اللقاء العملى على مالا خلاف عليه، وهو وحدة العمل العربى عسكريا وسياسيا واقتصاديا فى مواجهة العدو، وبالتالى:

١- أن موازنة القوى فى هذا الصراع تفرض على القوى المكافحة من أجل التحرر العربى دعما متزايدا لصلات التعاون بينها وبين كافة القوى العالمية المؤيدة لقضايا التحرر.

رابعا: أن سياسة جمع الشمل العربى والجهود الدائبة لخلق محاور الحركة التى تؤدى إلى المزيد من التقارب والالتقاء حول أهداف قومية مشتركة على الجبهة العربية، لا تنفى إمكانية قيام الوحدة أو الاتحاد بين عض الدول العربية، لكن ذلك لا ينبغى أن يعطل من محاولات التقارب مع مختلف الأنظمة والحكومات العربية.

ولقد قدر لهذه الاستراتيجية العربية الجديدة أن تحقق إيجابيات كثيرة فى ميدان العمل العربى المشترك، ومن ذلك أنها استطاعت أن توفر مستوى عاليا من التضامن والترابط العربى لم تشهده المنطقة من قبل بيد أنه ظلت فى الجو العربى أمور عدة لم تحسم ومنها:

(أ) أنه لم تكن قد تبلورت بعد خطة عربية محددة المعالم للمجابهة الاقتصادية ضد المصالح الأجنبية المتواطئة مع إسرائيل، وبالأخص المصالح الأمريكية فى العالم العربى وفى مقدمتها البترول. (٤)

(ب) ظل الجانب العربى يتصور الغرب كتلة واحدة وليس ككتل مختلفة من المصالح الاقتصادية. ومن هنا شاع التصور بان أية استراتيجية عربية للمواجهة الاقتصادية سوف تطبق بالضرورة فى مواجهة كل الدول الغربية وبلا استثناء، وهو ما كان كفيلا بتوليد رد فعل غربى خطير ضد العرب، ويبدو أن ذلك كان من بين الأسباب

التى أدت التقاعس عن وضع استراتيجية مجابهة عربية قائمة على التمييز الواقعى بين مجموعات المصالح الاقتصادية الدولية المختلفة.

خامساً: إلى السلبيات السابقة. لا تنفى مزايا الاستراتيجية العربية الجديدة فقد جاءت هذه الاستراتيجية شاملة للنضال العربى. ومن ثم سمحت بالتقاء القوى العربية على نظرة واحدة. ثم هى تضع فى اعتبارها واقع النضال العربى فى ظروفه الراهنة ومن غير تفريط فى أهداف المستقبل. ثم هى أخيرا مرنة، الأمر الذى أتاح إمكانية التخطيط والحشد لكل الاحتمالات وعلى كافة المستويات[٥].

إلا أن أى دراسة موضوعية للإستراتيجية العربية فى هذه الفترة لا يمكن أن تتجاهل أو تهمل بروز قوة جديدة فى الصراع الذى تشهده المنقطة. نقصد بها حركة المقاومة الفلسطينية، رهو عامل أصبح ضروريا معه معالجة القضية الفلسطينية لا باعتبارها قضية لاجئين يجب البحث عن وسائل تحسين أوضاعهم المعيشية داخل المخيمات أو حتى إلغاء ظروف المخيمات ذاتها، ولكن باعتبارها قضية قومية بالأساس لشعب يتطلع إلى التخلص من حالة "اللجوء" وينشد علاقة "المواطنة" فى ظل سلطة وطنية فلسطينية مستقلة. من هنا تكمن أهمية معالجة أهم القضايا والدلالات المرتبطة ببروز العنصر الفلسطينى فى الأزمة التى عرفت منذ عام ١٩٤٨ بأزمة الشرق الأوسط [٦].

بروز المقاومة الفلسطينية

أحد المتغيرات الجديدة فى الساحة العربية هو بروز حركة المقاومة الفلسطينية التى بدأت أولى عملياتها فى أول يناير ١٩٦٥

ومثلت معركة الكرامة فى ٢١ مارس ١٩٦٨ نقطة تحول أساسية، سواء بالنسبة لعدد المنخرطين فى صفوف الحركة. أو بالنسبة لشعبيتها والثقل السياسى الذى تمتلكه على المستوى الفلسطينى والعربى، ويمكن أن نثير بالنسبة لحركة المقاومة المسائل التالية(٧) . :

أولا: إن حركة المقاومة فى شكلها المعاصر تمثل إحدى حلقات كفاح الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال الاستيطانى الصهيونى والتى لم تنقطع منذ بداية القرن العشرين. ومن ثم فإنه لا يجب النظر إليها على أنها تطور جديد ولكن حلقة فى سلسلة الرفض الفلسطينى واستمرار الكفاح الذى خمد بعض الشئ نتيجة إعلان الدولة الصهيونية والتشتت الجغرافى للشعب الفلسطينى، ولكن سرعان ما برزت مرة أخرى فى حوادث التسلل الفردية فى الأعوام التالية لسنة ١٩٤٨ وفى الجمعيات السياسية المختلفة فى لبنان والتى تأسست حول قضية فلسطين، ومن أبرزها شباب الثأر التى تحولت لتصبح القوميين العرب، ثم استمرت فى منتصف الخمسينات فى أعمال الفدائيين عبر الحدود. وطبقا لإحصائيات وزارة الخارجية الإسرائيلية فإن ٧٨٥٠ حادثا قد وقعت على حدود إسرائيل فى الفترة الواقعة ما بين توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ حتى وقوع العدوان الإسرائيلى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦.

ثانيا: إن حركة المقاومة عبرت عن خلاصة التجربة الفلسطينية وعن مرحلة جيدة ن النضج بلغها الحركة الوطنية الفلسطينية، فبعد عام ١٩٤٨ انضمت العناصر السياسية الفلسطينية إلى الأحزاب العربية الأساسية التى سادت الوطن العربى فى فترة الخمسينات.فنتهم من

لعب دورا أساسيا فى حركة القوميين العرب ومنهم من انضم إلى حزب البعث وتنظيماته المختلفة ومنهم من شارك فى مسار التيار الناصرى. بعبارة أخرى فإن نقطة التأكيد فى العمل السياسى هى العمل على الساحة العربية، ودارت مناقشات طويلة على طول الأرض العربية حول ما إذا كانت الوحدة العربية تؤدى إلى تحرير فلسطين أم أن تحرير فلسطين هو أداة تحقيق الوحدة العربية. على أية حال فإن العمل الفلسطينى فى هذه المرحلة فقد استقلاليته التنظيمية والسياسية إلى درجة كبيرة وأصبح جزءا من العمل السياسى العربى بوجه عام(٨) .

حركة المقاومة طرحت منطقا جديدا مؤداه إعادة طرح القضية الفلسطينية والشخصية الفلسطينية الطرف المباشر فى مواجهة الغزوة الاستيطانية وهنا تبرز إحدى الدلالات السياسية العميقة الحركة المقاومة التى أتت جزءا فى ثمارها فى الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ ففى الفترة التى أعقبت عام ١٩٤٨ توارى اسم فلسطين و أشير إلى الفلسطينيين فى وثائق الأمم المتحدة وفى الكتابات السياسية باسم اللاجئين العرب، ولم تعد قضية فلسطين تناقش فى الأمم المتحدة إلا كموضوع يتصل باللاجئين من حيث إغاثتهم وتوفير الموارد المالية اللازمة لهم .

جاءت حركة المقاومة فى هذا الإطار لتعيد إلى أذهان العالم اسم فلسطين وتثير قضيها على مستوى سياسى يتعلق بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير صبره، ومن ثم فقد طرحت أثارا ودلالات نفسية

بالغة العمق والتأثير فى أوساط الفلسطينيين من حيث تأكيد الهوية السياسية لهم كشعب.

وقد بدأت الشواهد الأولى على بروز كيان تنظيمى مقاتل للشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٣٦ حينما بدأت المحاولات الأولى لحركة المقاومة فى شكلها المنظم الجديد، وكان وقوع عدوان ١٩٦٧ إيذانا بشمول الاحتلال الإسرائيلى لمئات الألوف من الفلسطينيين مما أدى إلى مزيد من بروز العنصر الفلسطينى، م وقعت معركة الكرامة فى ٢١ مارس ١٩٦٨ بين الفدائيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية وهى المعركة التى خسرت فيها إسرائيل ٢٨ قتيلا، واعتبرت هذه المعركة منعطفا هاما فى مسار العمل الفدائى الفلسطينى، إذا أكدت فعاليته وقدرته، كما أنها أدت إلى زيادة عدد المشاركين فيه حتى إن صحيفة بريطانية هى الديلى تلجراف قدرت أن هذا العدد قد وصل إلى ٢٩٠٠ رجل مسلح بعد ثلاثة أشهر فقط من معركة الكرامة التى كان عدد الفدائيين وقت حدوثها لا يزيد عن ألفين[٩].

ثالثا: من حيث الهدف السياسى فقد طرحت حركة فتح فى مؤتمر صحفى الشهير فى ١ يناير ١٩٦٨ عن أن هدف الحركة هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها المسلم والمسيحى واليهودى جنبا إلى جنب دون تمييز فى الحقوق أو الواجبات وان حق الجميع فى المساواة يضمنه القانون الأساسى لهذه الدولة، وهكذا ففى مواجهة الدولة الصهيونية ذات المحتوى العنصرى الإنغلاقى طرحت المقاومة الدولة الفلسطينية ذات المحتوى الديمقراطى والإنسانى، وحاز هذا الهدف

موافقة قبول كل فصائل حركة المقاومة الفلسطينية مع وجود تباينات واجتهادات فى إطار هذا المفهوم الأساسى.

أما من حيث المنهج فقد طرحت حركة المقاومة منطق حرب التحرير الشعبية ومؤداها أن الرد على الاحتلال الاستيطانى يكون إشعال النيران حرب عصابات مستمرة طويلة الأجل يكون من شأنها إبقاء السلطات الاستيطانية فى حالة استنفاز مستمر ويكون لها تأثيرها الاجتماعى من حيث شيوع حالة من عدم الآمن وعدم الطمأنينة ومن حيث التأثير على السياحة والهجرة . كما طرحت حركة المقاومة نفسها كواحد من فضائل حركة التحرر الوطنى فى العالم ضد الاستعمار والإمبريالية ومن ثم ربطتها علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية وبالذات الصين الشعبية فى فترة مبكرة حيث اعترفت الصين الشعبية بمنظمة التحرير وكذا مع حركات التحرير فى العالم وبالذات فى فيتنام. وكذا مع الأحزاب والجماعات اليسارية فى العالم وحركات اليسار الجديد فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية[١٠].

رابعا: من حيث تنظيم حركة المقاومة فهناك تعدد فى فصائل الحركة اكبر هذه الفصائل وأكثرها تأثيرا هى حركة التحرير الوطنى الفلسطينى "فتح" وهى أيضا ألوى المنظمات من حيث النشأة ومن بين التنظيمات القليلة التى احتفظت بوحدتها التنظيمية منذ نشأتها وأهم ما تتسم به فتح هو استراتييجية حركتها على المستوى العربى. فقد تجنبت منذ البداية فتح المعارك السياسية والفكرية مع النظم العربية المختلفة وأعلنت إصرارها على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه النظم لأن

أية معارك من هذا النوع ستؤثر على سرعة نموها. أما منظمة الصاعقة فقد انبثقت عام ١٩٦٦ عن طلائع حرب التحرير الشعبية وهو تنظيم يرتبط بحزب البعث الحاكم فى سوريا. وفى نوفمبر ١٩٦٧ اندمجت جهة التحرير الفلسطينية وشباب الثأر وهو الجناح العسكرى لحركة القوميين العرب وأبطال العودة فى منظمة فدائية واحدة هى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهى تعد التنظيم الفدائى الذى خضع لأكبر قدر من عمليات الانشقاق. ففى فبراير ١٩٦٩ أنشق عنها جناح بقيادة "نايف حواتمة" مكونا الجبهة الشعبية الديمقراطية، كما أنشق عنها تنظيم آخر باسم الجبهة الشعبية - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، وفى إبريل ١٩٦٩ انبثقت عن حزب البعث الحاكم فى العراق منظمة فدائية جديدة هى جبهة التحرير العربية[11]، وإلى جانب هذه التنظيمات توجد ثمة منظمات فدائية أخرى أقل فاعلية مثل الهيئة العاملة لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبى.و "منظمة فلسطين العربية"، وهكذا يبدو لنا أن تنظيمات حركة المقاومة قد تعرضت لعديد من عمليات الانشقاق والائتلاف وإن كانت الدوافع التى تستر وراء هذه العمليات لا تتصل بهدف الحركة ككل أو منهج حرب التحرير الشعبية كوسيلة لتحقيق الدولة الديموقراطية فى فلسطين وأهم هذه الدوافع ما يتعلق بانعكاس أوضاع النظم العربية على حركة المقاومة وتباين المنطلقات الأيديولوجية لمؤسسى كل منظمة ورغم هذا فما تزال هنا محاولات متعددة لاحتواء الخلافات ومنع تحولها إلى تناقضات تعوق عمل المقاومة ونشاطها العسكرى ضد الكيان الاستيطانى، وتعد منظمة

التحرير الفلسطينية بمستوياتها التنظيمية المختلفة الإطار السياسى الذى تتم فيه جهود التوحيد والاتفاق على معالم البرنامج السياسي للمقاومة فى كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطينى كما أن "قيادة الكفاح المسلح تعد الإطار العسكرى لتنسيق عمليات منظمات المقاومة المختلفة.

وقد أحرزت حركة المقاومة انتصارات عديدة على المستويين العسكرى والسياسى ويكفى أن نشير إلى قرارات الأمم المتحدة فى دورتها الثامنة والعشرين والتى خصصت فى جدول أعمالها بندا مستقلا لمناقشة القضية الفلسطينية ولا شك أن هذه المناقشة وقرارات الأمم المتحدة تعبر عن ازدياد درجة الشرعية الدولية التى اكتسبتها قضية الشعب الفلسطينى وإعادة الاعتراف العالمى بقضية فلسطين باعتبارها المحور الأساسى للتوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة(١٢).

كانت هذه الاستراتيجية تجمع الكثير من عناصر القوة التى وفرت لها ضمانا مبدئيا ضد خطر الانتكاس. ولم يكن ذلك بالشئ السهل وإنما ساعدت عليه رؤية سياسية نافذة لحدود المواجهة دوليا وقوميا، وتلك كانت المقدمة الطبيعية والضرورية فى نفس الوقت لحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. (١٣).

فعلى المستوى الاقليمى كان واضحا، عشية الحرب، أن الجولة التالية تستند إلى مطلب جماهيرى عارم ظل يحتاج الوطن العربى كله واخذ يتصاعد اللذين وقعت أجزاء من ترابهما الوطنى تحت الاحتلال الإسرائيلى.

لقد كانت الحرب الوشيكة تنطلق من رماد ثلاث هزائم. منى بها العرب خلال الحروب الثلاث السابقة. وكان آخرها(١٩٦٧) وهو

أخطرها على الإطلاق، و أعمقها في إنذار الموطن العربي بالخطر الصهيوني، وحفزه لمقاومته كقضية حياة أو موت أيا كانت عقيدته الدينية أو رأيه السياسي أو موقفه الاجتماعي وذلك في سياق الاعتبارات الآتية:

أولا: لعل من أهم الدروس المستفادة من كارثة ١٩٦٧:

القول بأن ما من موطن عربي- في المشرق أو المغرب- إلا وافتقد الشعور الذاتي والقومي بعدم الأمن وانه غدا مهددا بنفس المصير الذى لقيه المواطن العربي الفلسطيني منذ قول به الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨. وتلازم مع هذا الشعور القومي ونما معه. نوع من الإحساس بعقدة الذنب تجاه قصوره في الماضي عن مشاركة الشعب الفلسطيني — وبدرجات متفاوتة — في التصدى المبكر والحاسم للخطر الصهيوني. فلسطين كانت نقطة البداية فحسب. واليوم جاء دور بقية الوطن العربى ليلهمه مخطط التوسع الإسرائيلي لقمة بعد لقمة وشبرا بعد آخر.

ثانيا: كانت حرب أكتوبر صراعا مزدوجا وذلك تمن ثنايا أنه صراع الإنسان المهان المجروح قوميا مع نفسه، والتى ظلت "أسطورة التفوق" تجلدها طوال سنوات الهزيمة على مرأى ومسمع من العالم كله. في حين كان هو يبذل أقصى الجهد لتغيير ذاته وتطوير قدراته والتعلم من أخطائه كما أنه صراع بينه وبين ذلك "السوبر مان الإسرائيلي" الذى يتشدق كل لحظة بإنتمائه إلى "شعب الله المختار" وراح بفكر عنصري يتقمص على مسرح المنطقة دور "داوود الصغير" قاهر الجبار "جالت".

ثالثا: كان واضحا – إلى جانب التنسيق المشترك بين الجبهتين المصرية والسورية– أن ثمة عاملا جديدا لم يكن متوافرا فى الحروب الثلاثة الماضية. ونقصد بذلك إمكانية.فتح الثورة الفلسطينية لجبهة قتال ثالثة ضد العدو فى أعماق كيانه وخلف خطوطه(١٤).

صحيح أن الشعب الفلسطينى قد حارب خلال عام ١٩٤٨ وما بعده. لكن الجديد هنا أننا كنا بصدد حركة تحرير فلسطينية منظمة، ذات استراتيجية بعيدة المدى تنفذها بكفاءة وثورية وذلك من خلال مراحل تكتيكية متتابعة ومن هنا فإن الثورة الفلسطينية تحتل مكانها فى الحرب العربية الإسرائيلية ندا وشريكا. ولذا فهى تضيف – موضوعها– إلى معركة التحرير وزنا ودعما مؤثرين.

وعلى مستوى آخر، كان واضحا إن الموقف العربى تظلله"الشرعية الدولية" فى حين أنها تنحسر تماما عن الموقف الإسرائيلى. وهذه وضيعة جديدة لم تكن متوافرة فى أى من الحروب الثلاثة السابقة. فإذا استبعدنا أمريكا والقوى الصهيونية وبعض الدوائر المحدودة المتعاطفة معها – فإن العالم كله "شرقا وغربا"، أذان الاحتلال الإسرائيلى، واعترف بحق العرب وتحرير أراضيهم طبقا لشرعية النضال الفلسطينى. (١٥) .

تجسد ذلك فى عشرات من القرارات التى درت عن الأمم المتحدة، وعن منظمة الوحدة الإفريقية، والبلاد غير المنحازة، ومؤتمرات الدول الاشتراكية، والحركات الشعبية العالمية.

رابعا: ولأول مرة تقف إسرائيل – فى المجال الدولى – معزولة إلا من الدعم والتأييد الأمريكى والعنصرى – لا تحارب كعادتها كل مرة، العرب فحسب وإنما أيضا الشرعية الدولية والرأى العام العالمى. ومن ثم كان واضحا أن الجولة الجديدة ستتميز ببعد جديدة هام. وهو أن العرب لا يحاربون حربا مشروعة، بمعيار خلع الاحتلال من أرض الوطن فحسب، وإنما هم فى نفس الوقت يحاربون دفاعا وتنفيذا لمقررات تحظى بموافقة الرأى العام الدولى وذلك بمعيار الشرعية الدولية.

وعلى الصعيد الأمريكى كان واضحا أن الولايات المتحدة، تعانى مآزق خارجية وداخلية تاريخية(فشل مغامراتها العدوانية ضد شعب فيتنام– استمرار حرب التحرير فى كمبوديا – نمو التمرد الأوروبى الغربى واليابانى على القيادة الأمريكية للمعسكر الرأسمالى، مع اتساع متزايد لوقعة الصراعات الاقتصادية فيما بينها، أزمات الطاقة والدولار والبطالة– الفضائح السياسية والاجتماعية إلى تحاصر جهاز الحكم ومؤسساته) الأمر الذى جعل الكثيرين بتناول بأن الولايات المتحدة لن فى الوضع المريح الذى يتيح لها مرونة الحركة – وذلك بالقياس إلى وضعها فى الحروب الثلاثة الأولى.

وأخيرا فلقد كان واضحا أن الحرب الوشيكة ستكون إحدى الحروب الإقليمية فى ظل الوفاق الدولى الذى تحقق من خلال العلاقات السوفيتية – الأمريكية الجديدة وفقا لمبادئ التعايش السلمى ، وبالتالى ستكون أرضية اختبار، مثلما كانت قبلها حرب شبه القارة الهندية، الحركة المعقدة. بين العملاقين من أجل المحافظة على جو التعايش

السلمى من ناحية واستمرار الصراع – فى ظروف أفضل بين قوى السلام والحرية[١٦] .

خامسا: شقت الحرب الرابعة طريقها وسط النيران عبر قناة السويس والجولان، وكان طابع المفاجأة المزدوج هو سر نجاحها التكتيكى الأول الذى حقق للعرب- لأول فى تاريخ الصراع – ميزة التمتع بالمبادرة فى الحركة، فكانت أول فعل عربى – فى الصراع – على حين كانت الحروب الثلاث الأولى – من الناحية العربية – مجرد ردود أفعال لمبادرات إسرائيلية بمعنى أن هذه الحرب الرابعة هى جوهرها، أول حرب تحرير ضد الصهيونية والاحتلال الإسرائيلى وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتحليل.

منذ مطلع عام ١٩٧٣ وصلت الاستعدادات العسكرية المصرية، والسورية إلى المستوى المطلوب كفاءة وعقيدة وقدرة على القتال، وأنهت تدريباتها على الأسلحة والمعدات الحديثة التى زودها بها السوفيت ومع هذا تابعت القيادة المصرية المساعى الدبلوماسية. وكانت آخر هذه المحاولات قبل اتخاذ قرار القتال – هى محاولة يناير ١٩٧٣ عندما قام " حافظ إسماعيل" مستشار الرئيس السادات للأمن القومى (فى ذلك الوقت) بجولة شملت لندن وبون وموسكو وواشنطون، ثم جاء إعلان واشنطون تزويد إسرائيل بـ٤٨ طائرة سكاى هوك دليلا إضافيا على عدم جدوى الاستمرار فى الخطة الدبلوماسية. وبعد عودة حافظ إسماعيل من جونته بدأ التحول الجذرى فى الموقف العربى، واتخذ قرار القتال[١٧] .

وفـى ٢٦ مـارس ١٩٧٣ صـرح الـرئيس الـسادات أمـام مجلـس الـشعب المـصرى أن المعـركة هـى "الطـريق لوحـيد" وأن الإعـداد لهـا قـد بدأ. وبعـد أيـام أعلـن الـرئيس الـسادات نفسه حاكمـا عـسكريا، وفـى اليوم التالى مـن شـر أبـريل عقـد اجـتماع عـسكرى موسـع للقـيادات المـصرية . ثـم زار المـشير " أحمـد إسماعـيل" وزيـر الحـربية المـصرى دمـشق فـى ٨ مايـو – وتـلا هـذه الـزيارة قـيام الـرئيس الـسادات بـزيارة دمـشق فـى يـوم ١٩ مـن الـشهر نفـسه ثـم فـى ١٢مـن الـشهر الـتالى. وكانـت الوفـود العـسكرية والمـبعوثون العـسكريون يتـنقلون بـين القاهـرة ودمـشق. ولقـد أبـدت القـيادة الـسورية موافقـتها الـتامة علـى المـشاركة فـى أيـة حـرب تخوضـها مـصر. ولكـن الخطـة النهائـية لم تحـدد علـى مـا يـبدو إلا فـى يـوم ١٥ سـبتمبر خـلال اجـتماع الرئيـسين الـسادات والأسـد. وبقـيت الخطـة سـرية حتـى الأيـام الخـيرة وبم يطلـع علـيها سـوى القـيادات العلـيا التـى بـدأت تعـد الخطط التفصيلية تحت غطاء الإعداد لمناورات الخريف[١٨] .

سادسـا: وضـعت العـسكرية العـربية فـى اعتـبارها مـبدأ أساسـى مـن مـبادئ الحــرب. ومحــور ترتكــز علـيه الخطــة العــسكرية بجمـيع مـستوياتها الاسـتراتيجية والعملـيات التكتيكـية. ولـيس فـى الـتاريخ العـسكرى قائـد نـاجح لم يحـاول المفاجـأة لقلـب الـتوازن النفـسى داخـل معـسكر العـدو، ذلـك لأن قلـب الـتوازن يحـدد بدايـة النـصر وتـتحقق المفاجـأة عـادة بعـدة أشـكال – فقـد تكـون مفاجـأة فـى مكـان الـضربة الرئيـسية – أى محـور الجهـد الرئيـسى – أو فـى زمـان هـذه الـضربة – اى لحظـة بـدء العمـل – أو باسـتخدام سـلاح جديـد، أو باسـتخدام سـلاح قـديم بأسـلوب جديـد لا

يتوقعه العدو. وإذا كان الألمان قد فلجأوا الاتحاد السوفيتى بتاريخ بدء عملية "بارباروسا" فى يونيو ١٩٤١، وفلجأوا الفرنسيين فى مايو ١٩٤٠ بمكان الضربة الرئيسية فى منطقة" الأردن" التى قدر الفرنسيون عدم صلاحيتها الهجوم مدرع كبير، فقد فلجأ اليابانيون الأسطول الأمريكى فى "بيرل هاربور" ١٩٤٣ مفاجأة جمعت عاملى الزمان والمكان. وإذا كان الحلفاء قد فاجأوا الألمان فى الحرب العالمية الأولى باستخدام الدبابات لحرق الخطوط الدفاعية فى معركة السوم (١٩١٦) — ومعركة كامبرى (١٩١٧) فقد رد الألمان المفاجأة فى الحرب العالمية الثانية عندما استخدموا سلاحا معروفا — الدبابة بأسلوب جديد هو أسلوب الكتل المدرعة الضخمة (فرق ولواءات) العاملة بالتعاون الوثيق مع القاذفات من طراز شتوكا.

وللمفاجأة فى الصراع العربى الإسرائيلى تاريخ يستحق الدراسة والعناية. ولقد استخدم الإسرائيليون المفاجأة على نطاق واسع فى الحرب الثلاث (٤٨-٥٦-٦٧) وفى العمليات الانتقامية التى جرت فى الفترات الواقعة بين هذه الحروب، على حين لم يلجأ العرب إلى هذا العامل الفعال وخاصة على المستوى الاستراتيجى إلا فى حرب أكتوبر ١٩٣٧، ومن ثم فإن المفاجأة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣تستحق منا وقفة خاصة[١٩].

ومن الثابت أن المفاجأة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تأت عن طريق الصدفة.

بـل كانـت ولـيدة تـدابير معـدة بدقـة وعـناية، وهـذه الـتدابير جاءت على النحو الآتى:

(أ) إظهار النوايا السليمة:

قـدمت القـيادة العـربية قبـيل انـدلاع الحـرب العديـد مـن الـشواهد التـى تـدل علـى رغبـتها فـى حـل الأزمـة سـليما، وتـبر عـن علـى أنهـا لم تقطـع الأمـل بعـد مـن إمكانـية نجـاح المـساعى الدبلوماسـية عـن طـريق الـتعاون مـع الـولايات المتحدة الأمـريكية. ومـن ذلـك – مـثلا – مـا قامـت بـه مـصر حيـنما عقـدت مـع كونيـسور تـيوم أمريكـى اتفاقـا قيمـته ٣٤٠ ملـيون دولا لمـد خـط أنابـيب الـنفط مـن الـسويس إلى البحـر الأبـيض المتوسـط، وقـد خلقـت مـثل هـذه الـتدابير انطـباعا بـان القاهـرة تفكـر فـى تدعـيم بـنائها الاقتـصادى مـع الـولايات المـتحدة، وأنهـا لـن تلجـأ إلى استخدام "الوسـيلة العـسكرية" لتحقـيق أهـدافها الـسياسية طالمـا أنهـا لا تـزال مؤمـنة بإمكانـيات نجـاح "الوسـائل الأخـرى" والـسياسية مـنها بـصورة خاصة.

(ب) السرية الكاملة:

حافظـت القـيادتان المـصرية والـسورية علـى سـرية التوقـيت والتكتـيك المتـبع أمـا عـن الـصعيد العملياتـى والتكتيكـى، فقـد بقـيت المعلـومات محـصورة فـى القـيادات العلـيا. ولم تـصل إلى قـيادات القاطعـات الكـبرى إلا قـبل ٤٨ سـاعة مـن بـدء القـتال، أمـا قـادة القطاعـات الـصغرى فلم تصَلهم المعلومات إلا قبل بدء القتال بساعات.

(جـ) العلاقات السوفيتية العربية :

إظهار البرود السياسى إزاء الاتحاد السوفيتى بعد خروج الخبراء السوفيت من تشكيلات القوات المسلحة العربية من مصر عام ١٩٧٢، رغم استمرار تدفق السلاح السوفيتى على مصر وفى ذلك ذهب "حاييم هرتزوج) رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق والمعلق العسكرى بإذاعة إسرائيل إلى اعتبار ذلك جزءا من خطه مدبرة فلقد صح فى ١٧ أكتوبر "أن انسحاب السوفيت من مصر قبل ١٥ شهرا لم يكن سوى عملية للتمويه وذر الرماد فى عيون الغرب وإسرائيل وقد نجحت هذه الخطة[٢٠]".

وحينما قام السوفيت – فيما بعد- بترحيل عائلات الخبراء كان تفسير المعلقين الغربيين والإسرائيليين لهذا العمل – أنه إشارة من السوفيت للعرب بأنهم لا يؤدون استمرار التوسط فى مشكلة الشرق الأوسط، وأنهم كذلك لا يوافقون على أية مغامرة هجومية غير مضمونة العواقب.[٢١] .

(د) وقت الهجوم :

كان اختيار عيد الغفران يوما للهجرة اختيارا موفقا – حيث تكثر الأجازات فى الوحدات النظامية وينخفض مستوى الاستنفاذ على جبهات القتال، وتصعب التعبئة نظرا لوجود الإسرائيليين فى المعابد أو فى بيوتهم وعدم استماع المتدينين منهم للإذاعة التى تبث عادة إشارة التعبئة.

كما كان اختيار موعد الهجوم على الجانب الآخر – خلال شهر رمضان – والذي يعتقد الإسرائيليون أن المصريين يلجأون فيه للراحة، من الأفكار الناجحة.

(هـ) التمويه :

ومن الإعلان عن بدء تسجيل أسماء العسكريين المصريين الراغبين في أداء فريضة الحج والعمرة والاستمرار في إعطاء الإجازات للعسكريين العاملين على خطوط وقف القتال أو في قطاعات الداخل، ضمن النسب المألوفة في حالات الاستعداد المماثلة واستغلال حالة التوتر التي سادت الجبهتين بعد تهديدات الإسرائيليين لسوريا واتهامها مساعدة الفدائيين الفلسطينيين الذين قاموا بعملية معسكر "شتاو" في النمسا في أغسطس ١٩٧٣ والعمل تحت غطاء هذه الحالة وما أعقبها من استنفاز وخاصة بعد معركة ١٣ سبتمبر الجوية ثم إجراء الحشد بطريقة خداعية، وفي هذا يذكر "رأيك رولو" أن القوات المصرية كانت تتحرك نحو القناة في وضح النهار ثم تترك على خط الهجوم جزءا من جنودها ومعداتها وتعود بجزء فقط لتعطي العدو انطباعا بان جميع القوات التي تحركت نحو القناة قد عادت بالفعل إلى مواقعها الأصلية [٢٢] ولقد كشف اللواء "سعد مأمون" مساعد وزير الحربية في مصر النقاب عن أن القوات المصرية استخدمت ٦٥ خدعة لتضليل العدو.

(و) توقيت الهجوم والعوامل النفسية :

فقد تم اختيار لحظة بدء الهجوم عند آخر ضوء، ثم جرى تقديمها إلى الساعة الثانية بعد الظهر ويبدو أن هذا الاختيار قد خففت كثيراً من يقظة. العدو على اعتبار أن السوابق التاريخية لا تشهد بان القوات العربية قد هاجمت إلا عند أول ضوء.

فقد بنت إسرائيل خطتها فى الهجوم على الجبهة المعنوية العربية على أسس ومعتقدات توصلت إليها عن طريق تحليل نتائج الحروب العربية الإسرائيلية السابقة - ومن ثم ظهرت سياتها المتعلقة بالجبهة المعنوية خلال حرب أكتوبر صورة الأصل لمخطط قديم لا يتفق وحقائق العرب التاريخية، فى لا يأخذ فى اعتباره نوعية العربى الجيد ولا التطورات الحادثة فى المحيط العربى ومن أبرزها سياسة التضامن العربى وهى تطوير لأهمية فكرة الصف العربى التى برزت عقب هزيمة ١٩٦٧ وقد عبر " حاييم هر تزوج) عن فشل إسرائيل هنا بقوله "لقد فوجئت فعلا بالقدرة العسكرية المصرية. بصراحة لم أكن أنتظر أن ينجحوا فى عبر القناة".

على أن المفاجأة لم تقتصر على القيادات العسكرية والسياسية، بل شملت المجتمع الإسرائيلى كله، وكان أثرها داخل المجتمع عنيفا لن الإنسان الإسرائيلى لم يعد مسبقا لتلقى الصدمة ولم يعبأ نفسيا كما عبئ فى الحروب السابقة، ويصور مراسل لوموند فى إسرائيل الحالة النفسية التى سادت الرأى العام فى مساء يوم ٥ أكتوبر، عندما اتخذت القيادة الإسرائيلية بعض التدابير الخاصة بتعبئة القوات الاحتياطية عشية يوم الغفران فيقول" لقد تساءل المواطنون الإسرائيليون، لماذا ألغيت إجازات أبنائنا وبناتنا فى مثل هذا اليوم؟ إن قيام الجيش باتخاذ مثل هذا التدبير فى يوم الغفران يعنى أن هناك أسبابا جدية جدا ولكن ما هى؟ هل هى التهديدات السورية؟ أنها لا تبرر اتخاذ تدابير مفرطة. هل هى تحركات المصريين على طول القناة؟ إن من المتعذر أخذ هذا الأمر مأخذ الجد. إننا نعرف جيدا أن المصريين غير مستعدين للاندفاع فى مغامرة عسكرية"[٢٣] .

مراجع الفصل

(١) راجع تفصيلا، دكتور محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أما الرأى العام العالمى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

(٢)المرجع نفسه ص ص ٢٠١– ٢١٥.

(٣) المرجع نفسه ص ٢١٦.

(٤) مراجع تفصيلا: دكتور محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ١٩٩٩.

(٥) المرجع نفسه ص ص٧٧ ما بعدها.

(٦) راجع تفصيلا، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين (محرر)، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥.

(٧) المرجع نفسه، الجزء الثانى ص ص ٨٥ وما بعدها.

(٨) راجع تفصيلا، دكتور محمد نصر مهنا، الأمن القومى العربى فى عالم متغير، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(9) Daily Telegraph, 20th August, 1968.

(10) Ibid.

(١١) دكتور محمد نصر مهنا، الأمن القومى العربى فى عالم متغير، مرجع سابق ص ٩٧.

(١٢) المرجع نفسه ص ص ١٠١ وما بعدها.

(١٣) المستخدما فى هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم مثل الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين، الجزء الثانى، مرجع سابق ص ص ٣١١ وما بعدها.

(١٤) المرجع نفسه ص ص ٣٤٠ وما بعدها.

(١٥) المرجع نفسه ص ص ٤٠٠–٤١١.

(١٦) المرجع نفسه ص ص ٤١٢–٤١٤.

(١٧) دكتور محمد نصر مهنا، الفكر الاعلامى العربى فى ضوء حرب أكتوبر، مركز إسكندرية للكتاب ١٩٩٣ ص ص ٣٧ وما بعدها.

(١٨) المرجع نفسه ص ص ٤١ وما بعدها.

(١٩) الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ، مرجع سابق ص ص ٤٣٣ وما بعدها.

(٢٠) وكالة أ.ب– ١٨–١٠–١٩٧٣.

(٢١) دكتور محمد نصر مهنا، الفكر الاعلامى، مرجع سابق ص ص ٥٧ وما بعدها.

(٢٢) هآرتس ٨–١١–١٩٧٣.

(٢٣) المرجع نفسه.

الفصل الثالث

وجهة نظر اسرائيلية " تحليل نقدى"

عندما اندلعت الحرب فى اليوم الثانى، وجاءت الأنباء مغايرة للتوقعات، ظهر شرخ داخل المجتمع الإسرائيلى، وكان شرخا خطيرا لأزد أصاب قناعات وجدانية عميقة[1].

ولعله من الملائم إلقاء نظرة فاحصة على المجتمع الإسرائيلى عشية الحرب، ذلك أنه من التبسيط المفرط، الاعتقاد بان التدابير التى اتخذتها القيادات العربية السياسية والاستراتيجية والعملياتية والميدانية كانت وحدها السبب فى تحقيق نتائج بهذا الحجم الذى عرفه المجتمع الإسرائيلى ومنذ اللحظة الأولى للحرب ولقد أجمع المراقبون والمحللون فى داخل الأرض المحتلة وخارجها على أن العامل الأول الذى ساعد العرب على تحقيق ما حققوه هو المناخ النفسى الذى ساد إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ وتمثل بالغرور المفرط والثقة المطلقة بالنفس والتهاون الكامل بالعرب والاعتماد على أن عاملى القوة والزمن يعملان لإسرائيل وحدها. وهكذا نشأ بل وترسخ وضع مرضى فى هذا المجتمع، وبسبب هذا الوضع بالذات فوجئ الإسرائيليون كلهم بالحرب

ولن الهزيمة يتيمة، بينما للنصر ألف أب، فلقد كان طبيعيا أن يتساءل الإسرائيليون وهم يدفنون قتلاهم الذين فاق عددهم هذه المرة كل التقديرات عن أب لهزيمة التدابير المنية التى أدت إلى وقوع"الزلزال" بما أدَه إلى نوزيعة الاتهامات ين العسكريين الإسرائيليين على النحو الآتى:

أولا: أشارت أصابع الاتهام، منذ البداية، إلى ثلاث اتجاهات: دايان وهيئة أركانه، المخابرات الإسرائيلية، الدولة ككل. وتشكلت لجنة "أجرانات" رئيس محكمة العدل العليا فى إسرائيل لتحديد الخطأ والمسئولية.

ولقد بدأ وزير خارجية إسرائيل "أبا إيبان" "الهجوم على دايان" غداة إندلاع الحرب، وأعلن فى لوس أنجلوس "أن دايان يتحمل مسئولية فشل إسرائيل فى سيناء، وأننا كنا نعيش فى وهم الدولة القوية منذ عام ١٩٦٧". وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى توالت الانتقادات الموجهة إلى وزير الدفاع، وفى كتب الأستاذ "آمنون روبنتشاين" عميد كلية الحقوق- جامعة تل أبيب: " أن وزير الدفاع يتحمل مسئولية كبيرة عن أكبر فشل عرفته إسرائيل فى تاريخها، عن كلمة تقصير لا تلخص فشله- والكلمة الملائمة أكثر هى إهمال كبير، فلقد أهمل المهمة التى كلف بها: تحمل مسئولية آمن إسرائيل. لقد أهمل الجيش ولم يهتم مشكلاته الحيوية. إن كل تنبؤاته المتكررة لم تنفعه وقت الضيق. وعلى العكس فقد أخطأ بصورة متسمرة، وأدى خطؤه الأساسى — أعوام طويلة من الهدوء فى الأوضاع العامة — إلى تنويم الجيش والدولة بكاملها. إنه لم يعد نفسه ولم يجهز الجيش للحرب. أما الثمن الذى دفعناه مقابل هذا الخطأ فهو أكبر من أن نستطيع وصفه[٢]".

ثانيا: ولقد انبرى " دايان للدفاع عن نفسه وتخفيف حجم الخطأ الذى ارتكبه فى اليوم الرابع للحرب، عندما صرح أمام رؤساء

تحرير الصحف الإسرائيلية،" هناك أمر واحد مؤكد لم يتم كما كانت أعتقد، قدرتنا على وقف بناء الجسور على القناة. كانت لنا نظرية حول هذا الأمر، ولعلى أقثول عن نظريتى كانت تتمثل فى أنهم سيضطرون إلى العمل ليلة كاملة لإقامة جسور. ونستطيع منعهم بواسطة مدرعاتنا واتضح أنهم بمساعدة جميع المعدات التى يملكونها، وفى الأساس السلاح الفردى ضد الدبابات (R.B.G-7) والذى يعمل على مندى ثلاثة كيلو مترات، والذى يستخدمه آلاف الجنود. استطاعوا إصابة معظم دباباتنا بهذا الصاروخ. كما انهم كانوا متمركزين وراء الحاجز التراقى ولم يتيحوا لدباباتنا المرور واتضح من كل هذا أن الأمر ليس سهلا وقد يكلفنا الاقتراب بالدبابات من القناة لمنع إقامة الجسور ثمنا باهظا" ويستطرد،" قبل أن يتم هذا العمل كنا نفكر فى طريقة واحدة، وفى أثناء العمل اتضح أن الأمر يختلف "[٣].

ولم يتوقف "دايان" عن محاولة تبرئة نفسه، والدفاع عن تدابيره الأمنية، والخطط التى جابه بها خطر الحشود العربية، وتوجيه الاتهامات للقادة المنفذين. ولقد قال فى هذا المجال:" صدر أمر الاستعداد قبل يوم الغفران.. قبله بكثير... هذه مشكلة تنفيذ وليست مشكلة تقييم[٤]. ولكنه عندما سئل عن تجنيد الاحتياط أفاد:" ت م تجنيد الاحتياط فى اللحظة التى حصل فيها المسئولون على معلومات بأن الحرب ستشب، لا قبل ذلك، لنهم لم يفترضوا بأن الحرب ستشبَ[٥] وواضح مدى تتناقض هذه الأقوال بعضها مع بعض.

ومن الواضح أيضا أن الأمر الذى لم يثبت هو تقييم "دايان" وهيئة أركانه لقدرة الخصم، ولقدرة القوات الإسرائيلية على صد الهجوم والرد عليه، الأمر الذى يعنى أن "دايان" وقيادته فوجئا جزئيا بالزمان ولكنهما فوجئا بشكل أكبر بطبيعة المهاجمين وأساليب القتال ومستوى التدريب وكانت المفاجأة فى هذا المجال كبيرة إلى الحد الذى جعل انعكاساتها استراتيجية لاتكتيكية، وعرضت أمن إسرائيل كله للخطر.

ثالثا: أما الاتجاه الآخر فعبر عنه"زئف شيف" حيث يلقى "عبئ المسئولية" على عاتق المخابرات الإسرائيلية التى عجزت عن فهم التحولات الجذري داخل المعسكر العربى. فيقول شيف" من الممكن جدا أن يكون الخطأ ى تقييم المخابرات الإسرائيلية عشية حرب يوم الغفران، ناجما عن استنتاج خاطئ بأن المصريين مازالوا فى الوضع الذى تركناهم عليه فى تقييم المخابرات الإسرائيلية عشية حرب يوم الغفران؛ ناجما عن استنتاج خاطئ بأن المصريين مازالوا فى الوضع الذى تركناهم عليه فى نهاية حرب الاستنزاف،أى مستعدين لحرب شاملة خوفا من أن يهزمهم سلاح الجو الإسرائيلى[٦]".

وكان "زئيف شيف" قد اتهم المخابرات الإسرائيلية فى يوم ٢٦-١٠-١٩٧٣ وقال :" بأن الخطأ لا يعود إلى عشية الحرب بل إن الخطأ بدأ يوم انتهت حرب الأيام الستة إن المفاجأة فى علاقات القوى، ومستوى جندى المشاة المصرى، والفعالية المدمرة للسلاح المضاد للدبابات الموجود لدى سلاح المشاة، لا تحدث فجأة بين رأس السنة

ويوم الغفران. عن مثل هذه المفاجأة يمكن أن تحدث فقط نتيجة خطأ استمر زمنا طويلا[٧].

كذلك هاجم رئيس الأركان "**دافيد البعازار**" المخابرات الإسرائيلية فى مقابلة تليفزيونية قال فيها: " فى هذه المرة كان الإنذار قصيرا جدا وغير كاف[٨]".ولكن "شتياى طيفت" يرد علي فى هآرتس" بقوله"إن جهاز المخابرات ما هو إلا شريك، ونظريا شريك صغير، فى التقدير السياسى للوضع الأمنى. ذلك أنه بالبحث حول معلومات جهاز المخابرات واستنتاجاته تشترك القيادة العامة، ورئيس الأركان، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة، وبعض الوزراء وأحيانا الحكومة كلها" ثم ينتقل "شيتاى طيفت" إلى تحديد المسئولية واتهام وزير الدفاع ورئيس أركانه فيقول "إن السبب ليس أنهم لم يقدروا المعلومات والحقائق تقديرا صحيحا لأنهم اعتقدوا بأنها قليلة الأهمية بالنسبة لقوة جيش الدفاع الإسرائيلى الجبارة!).

وهكذا فكلهم بمن فيهم رئيسة الوزراء ووزير الدفاع اعتقدوا أن بدء الحرب من جانب العرب سيكون كارثة عليهم – العرب" وعملا جنونيا، إذ لم يكن لدى رجل فى إسرائيل أدنى شك فى أن جيش الدفاع الإسرائيلى يستطيع أن يهزم العرب مجتمعين" بأصبح واحد" ويتسطرد " ليس صحيحا إذن القول بان جهاز المخابرات الإسرائيلى قد تلقى ضربة لأنه لم ينذر فى الوقت المناسب فمن جانبه تحصل على معلومَات تعتبر إنذارات كثيرة، والجميع يعرف الآن بأنه لم يكن هناك نقص فى الإنذارات ومن جميع الأطراف".

رابعـا: حيـنما دخـل "**حايـيم بارلـيف**" طـرفا فـى الجـدل راح يـؤكد علـى الفـرق بـين المعلـومات والتحلـيل فقـال فـى مقابلـة خاصـة مـع "دوف جـولد شـتاين" "إن نجاحـات العـدو المفاجـئة سـواء فـى سيناء أو فـى هـضبة الجـولان، لم تنـبع علـى كـل حـال مـن انعـدام المعلـومات، أو مـن وجـود مفهـوم عملياتـى غـير صـحيح لـدى جـيش الـدفاع الإسـرائيلى، أو من خطـأ فـى تقديـر وتقيـيم نـسبة القـوى، أو مـن اسـتخدام أسـلحة غـير معـروفة، أو من قـدرات غـير متوقعة لجـيوش مـصر وسـورية وإنمـا تنـبع من حقـيقة كـون نظـام الـدفاع لجـيش الـدفاع الإسـرائيلى لـك يكـن فـى الـساعة المـصيرية لـبداية الحـرب بكامـل الاسـتعداد الـذى يتطلـبه خطـر حـرب شاملة"[٩].

ولا تـصمد أقـوال "بارلـيف" أمـام الـرد العلمـى فهـو لا يحـدد لمـاذا لم يكـن هـذا الـنظام بكامـل اسـتعداده؟ أغلـب الظـن أن ذلـك نـاجم عـن الاعـتقاد بـأن الإمكانـات القتالـية الموجـودة كافـية — وهـذا الاعـتقاد الـذى لم يـصمد للاختـيار يـؤكد أن المعطـيات التـى اسـتند إلـيها لم تكـن صـحيحة. أى أن تقيـيم نـسبة القـوى، ومعـرفة قـدرات الجـيوش العـربية، وتقيـيم قـدرات القـوات النظامـية علـى الجبهـتين كانـت كلـها خاطـئة — الأمـر الـذى جعـل الاسـتنتاجات التـى بنـى علـيها المفهـوم الأمنـى غـير صـحيحة بدلـيل انـدحار القـوة النظامـية أمـام الهجـوم العربـى، رغـم الاعـتقاد بأنهـا قـادرة علـى صـده، وعـدم تمكـن هـذه القـوة منن إعطـاء الاحتـياط الـوقت الكافى لحشد والانتشار وشن الهجوم المضاد.

إن النتائج الخاطئة لا تنجم غلا عن مقدمات خاطئة، ولا يمكن اتهام النتائج وتبرئة المقدمات.

خامسا: ومهما كانت فداحة خطأ المخابرات والقيادة العسكرية ووزير الدفاع فإنه من المستحيل فهم وقوع خطأ كبير بهذا الحجم دون البحث عن مسئولة الحكومة بل والنظام بكل مؤسساته. ولا يتعلق التقصير هنا فى البحث عن المعلومات أو تفسيرها، ولكنه يتعلق أساسا بالجو السياسى الذى خلقته الحكومة داخل البلاد، والأمن الزائف الذى أقنعت به الجماهير بعد أن أقنعت نفسها بوجوده، والتصرف وسط هذا الجو بشكل يتجاهل التحولات الجذرية التى شهدتها المنطقة، واستفزاز العرب والعالم.

يقول **"هارون كوهين"** أحد المستشرقين البارزين أن التقصير فى المجال العسكرى يعود أساس إلى خطأ فى النظرة السياسية فمنذ أكثر من ستة أعوام كانت السياسة الإسرائيلية محصنة وراء سور من انعدام المبادرة السياسة، وغارقة فى منطق القرار بعدم اتخاذ قرار والمناورة أساسا لكسب الوقت. فقد كانت إحدى المسلمات أن"الوقت يعمل لمصلحتنا" وقوبلت مبادرات الآخرين السياسية مثل الدكتور يارنج ورؤساء أفريقيا وغيرهم برد حاسم العرب يعرفون عنواننا[١٠].

التقويم على الصعيد العربي:

حرب أكتوبر هى ا فعل عربى قتالى ضد إسرائيل. وذلك بعد أن ظل العرب طوال سنوات الصراع، يقبعون دوما فى آسار ردود الفعل تجاه فعل إسرائيل، وهى وإن كانت بالفعل أول حرب من حروب

الصراع، لا تنتصر فيها إسرائيل ولا يهزم فيها العرب" اللانصر واللاهزيمة" فإنها بالتأكيد الحرب التى استعادت القوى العربية من خلالها وزنها الاستراتيجى فى المنطقة وذلك من خلال عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف والجولان، مع ما صاحب ذلك من ظهور إمكانية نامية لحل مشاكل التخلف التكنولوجى فضلا عن تبلور حد أدنى من وحدة العمل العربى لم يحدث أن برزت على هذا المستوى من قبل. وذلك على الرغم من التمايز الاجتماعى والسياسى بين الدول العربية الأمر أدخل سلاح البترول لأول مرة فى حلبة الصراع، سواء بصورته الاستراتيجية أو بصورته التكتيكية.

وإجمالا وبمقارنة خريطة أكتوبر ٧٣ مع خرائط الحروب الثلاثة الماضية، وخاصة حرب يونيو ١٩٦٧ — تتضح الحقائق التالية:

١- تبادل فى المواقع "الكيفية" بين أطراف الصراع المباشر، فمصر وسوريا والعرب- لأول مرة — فى مركز الهجوم بينما إسرائيل والصهيونية — لأول مرة أيضا — فى مركز الدفاع.

٢- تبادل آخر فى المواقع الكيفية بين الحلفين المباشرين لأطراف الصراع الاتحاد السوفيتى فى وضع المطمئن لسياسته فى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بعد عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب الفلسطينى أمريكا على العكس فى وضع قلق وسياستها تتأرجح بين السعى لوقف إطلاق النار والعودة لحدود ٦ أكتوبر، وبين الدعوة لوقف إطلاق النار مع بقاء المتحاربة فى

مواقعها الحالية، وبين محاولة الوصول إلى تسوية سليمة ونهائية للأزمة، تضمن لإسرائيل حق الوجود والاستمرار.

٣- زيادة كم ووزن كتلة الحياد فى أوروبا الغربية بين الغرب وإسرائيل فعلى حين كان حياد فرنسا عام ١٩٦٧ استثناء من القاعدة العامة فى أوروبا صار الحياد فى أكتوبر ٧٣ هو القاعدة العامة فى دول السوق المشتركة وأوروبا الغربية بصفة عامة، والاستثناء هو تحيز هولندا إلى إسرائيل.

٤- زيادة كم ووزن دول العالم الثالث التى ربطت بين حركة تحررها وتقدمها وبين حركة التحرر العربى فى مواجهتها للخطر الصهيونى الإمبريالى الأمر الذى بلور موقفها السياسى فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية والاعتراف بالحقوق القومية لشعب الفلسطينى.

والحق أن كل ضمانات النصر - هذه المرة فى أيدى القاعدة العرب - وهم وحدهم المسئولون أمام أنفسهم وشعوبهم والعالم.

على الصعيد الإسرائيلى ربما عبر حاييم هرتزوج

جاء تعبير هيرتزوج فى تقييم هذه الحرب قائلا: نجمت أخطاء الإسرائيليين الرئيسية، على ما يبدو فى هذا من تناقض، عن انتصارهم فى حرب الأيام الستة إذ لم يخطر ببال أحد أن قوات الدفاع الإسرائيلية قامت خلال تلك الحرب بمهاجمة جيش مصرى لم تتح له فرصة التمركز بشكل صحيح، الأمر الذى أدى إلى خروج القادة

الإسرائيليين من الحرب وهم مقتنعون بأنه من الممكن تحقيق أى شئ بطائرة ودبابة وهكذا بنوا قواتهم المسلحة بشكل غير متوازن[١١].

ويستطرد هر تزوج قائلا: "أدرك المصريون هذا كما أدركوا أن مشكلتهم فى حالة نشوب حرب أخرى ستكون مشكلة إبطال مفعول الدبابة والطيارة وإعاقة عملية نمو الطاقة الاحتياطية لجيش الدفاع الإسرائيلى. وكان حلهم لهذه المشكلة يكمن فى بناء مظلة صاروخية وفى حشد كميات كبيرة من الأسلحة المضادة للدروع، وفى تحقيق مفاجأة استراتيجية ترغم جيش الدفاع الإسرائيلى على أن يكون رد الفعل لديه رد فعل فاعل. ولكن الإسرائيليون لم يبنوا قواتهم على هذا المفهوم. لقد تجاهلوه وتبنوا مفهوما ثابتا خاصا بهم يستند إلى تجربتهم فى الحرب الماضية بينما كان المشاة جزء لا يتجزأ من نظام الدفاع المصرى، كانت الدروع الإسرائيلية تقتحم مواقع العدو دون مشاة أو مدافع مورتر. وكانت تنقص المشاة القدرة على الحركة كما انخفضت القدرة على التصدى للدروع استنادا إلى الفرضية القائلة بأن خير رد على الدبابة هو الدبابة.

وبعد أن كانت تعانى من التفوق الإسرائيلى فى القتال الليلى، قامت القوات العربية باستغلال أحدث التطورات التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال لتجهيز نفسها بها، ولأن التفكير الإسرائيلى أعطى الأولوية للدبابة والطائرة، وكلاهما لا يمكن اعتباره مثاليا للقتال الليلى، فقد أهمل موضوع القتال الليلى ولذلك لم تتمكن إسرائيل عمل ما يستحق التفاخر به القتال الليلى طوال أيام الحرب.

ويتسطرد هير تزوج قائلا: إن الدروس المستخلصة من الحرب تقتضى ضرورة تحويل القوات الأرضية إلى فريق مقاتل واحد كبير تشرف عليه القيادة ويجب أن يكون هناك فريقان: الدروع متغلب من ناحية وكذلك المشاة من ناحية أخرى(١٢).

وقد أخطأت القوات الإسرائيلية أيضا بتأكيدها على السلاح الجوى وإهمال سلاح المدفعية وكذلك كان هنالك إهمال فى مراعاة المواد الاستخبارية المتوفرة مثل تلك المواد المتعلقة بصاروخ ساغر المضاد لدروع، كما كان هناك إهمال فى استخلاص النتائج المترتبة على ذلك تنظيما وعمليا ومثال أخر أكثر خطورة ذلك الإهمال هو حقيقة عن الاستخبارات الإسرائيلية كانت على علم مسبق بكامل خطة الهجوم المصرية كما نفذت فى (أكتوبر) ومع ذلك فلم يجر استخلاص النتائج المترتبة على ذلك لا من حيث التخطيط ولا من حيث العمليات مع أن الجنرال جوثين قائد الجبهة الجنوبية، أصر فيما بعد أنه لم يكن يعرف شيئا عن تلك الخطة.

ولن القوات الإسرائيلية أعطت أهمية بالغة للطائرة فقد جرى إهمال سلاح المدفعية فعند الافتراض أن القوة الجوية لن توفر الدعم المباشر، يصبح الاعتماد على المدفعية أمرا مفرغا منه ولكن الجيش أفترض أن سلاح الجو قادر على تلبية جميع حاجات الدعم المباشر، أصبحت القوات الإسرائيلية تعانى من نقص فى المدفعية ونقص فى الناقلات الأمر الذى آخر وصول المدافع المتوفرة إلى يدان القتال فى الجنوب إلى اليوم الثالث واليوم الرابع من المعركة.

ويرى هير تروج[١٣]. في تقييمه لأحداث ٦٧، ١٩٧٣ أن الخطأ الذى يرتكب فى التخطيط يؤدى إلى ارتكاب خطأ آخر. صحيح انه لم يجر تجاهل أهمية نقل الدبابات والمدافع إلى جبهة سيناء ولكن ما جرى تجاهله هو حقيقة أن عملية النقل لا يمكن أن تتم بنفس وتيرة نقلها عندما يتوفر إنذار مسبق، ولقد اضطرت تشكيلات كاملة للسير عبر إسرائيل إلى الشمال أو عبر سيناء إلى الجنوب على عجلاتها، الأمر الذى كانت نتيجته أنا كلها تخلت عن بعض دباباتها لأسباب فنية لتسد طرق الإمداد الرئيسية فى الفترات الحرجة. لقد وجد الإسرائيليون عام ١٩٦٧ خطأ للسكك الحديدية يمتد عبر سيناء إلى قناة السويس، وبدلا من تطويره وإعداده لنقل التشكيلات على القاطرات الحديدية إلى الجبهة، جرى اقتلاع الخط بكامله، لاستخدام القضبان لتوفير غطاء فولاذى للتحصينات فى خط بارليف. إن نظرة عادية على مشكلات المواصلات فى إسرائيل يدعم الاعتقاد بأنه كان على إسرائيل أن تعطى الأولوية لتطوير شبكة من السكك الحديدية التى بيت نسبب غير معروف (سندريلا) المهملة فى شبكة مواصلاتها.

لم يجر بناء قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل متوازن فقد استثمرت أموال طائلة فى الطائرات والدبابات بينما كانت القوات الأخرى تعانى فى ميدان القتال من نقص فى قوة النيران وفى المورتر وقاذفات اللهب ومعدات القتال الليلى وفى القذرة على الحركة السريعة.

وبعكس الاستنتاجات المختلفة المستعجلة التى نشرت فى العالم أجمع بعد حرب ١٩٧٣، لا تزال الدبابة عنصرا مسيطرا فى أرض المعركة شريطة أن تكون جزءا من فريق يعد أعدادا جيدا للمعركة وقادرا على الاستجابة لمشكلات الحروب الحديثة. والحقيقة أن النتائج التى حققها صاروخ ساغر المضاد للدروع لا تتناسب مع حجم الدعاية التى رافقتها فقد أظهرت الدراسات المنشورة أن أقل من ٢٥ بالمائة مما فقدته إسرائيل من الدبابات قد دمر بواسطة هذا الصاروخ. ولم يكن هذا الصاروخ أيضا سلاحا جديدا فى ساحة المعركة فقد خبرته القوات الإسرائيلية فى حرب الأيام الستة، كما أن الجنرال ايتان قد أدرك أهمية تدريب قواته على مجابهة خطر هذا الصاروخ. وكان القادة العسكريين القائل الذين دخلوا الحرب وهو يدرك كل الإدراك مشكلة الصواريخ المضادة للدروع، ووجد الحلول الضرورية الأمر الذى تمثل فى أن فرقته تكبدت الحد الأدنى من الخسائر نتيجة هذا السلاح.

وفى تقييمه لقدرات الجيش المصرى عام ١٩٧٣ يستطرد هير تزوج قائلا: (١٤)." إن حدود إسرائيل مع العرب تبلغ حوالى ٢١٠٠ ميل تحتشد الجيوش على ٢٥٠ ميل منها ولم يبذل سوى جهد ضئيل لإيجاد القدرة على تجاوز هذه القوات ومن ثم لإجبار العدو بهذه الطريقة على نشر قواته بصورة أوسع وأقل كثافة وبكلمات أخرى، يجب بذل كل جهد فى المستقبل لجعل القوات على درجة عالية من المرونة والقدرة على الحكة، لقد كان ٨٠ بالمائة من الجيش المصرى محتشدا على القناة، إما فى حالة هجوم أو فى حالة دفاع ولا بد أن

يكون الجواب على هذا الوضع هو توجيه عمليات غير مباشرة ومن الخطأ أن تضطرب القوات الإسرائيلية من الناحية التكتيكية للهجوم على مواقع دفاعية حصينة.

لقد لاحظ العديد من القادة العسكريين الإسرائيليين تحسنا ملموسا فى مستوى قتالية القوات العربية، وخصوصا قوات المشاة المصرية فبسبب الانتصارات الإسرائيلية السريعة سابقا، برز إلى السطح العديد من الانطباعات الخاطئة عن القوات العربية.

لقد كانت القيادات العليا لهذه القوات فيما مضى ذات مستوى ردئ، ربما باستثناء الجيش الأردنى، ولكن من الخطأ القول أن هذه القوات لم تحارب بصورة جيدة فى الماضى أنها تبرز فى الهجوم لأن هذا النوع من الحرب يستدعى القدرة على التفكير السريع والارتجال فى ساحة المعركة، واستعداد صغار الضباط لتحمل المسئولية واتخاذ القرارات السريعة.

أما من الناحية الأخرى فقد كانت القوات العربية تحارب دائما بشكل جيد فى الحرب الدفاعية أو فى حالة الهجوم المحدود، ففى جميع المعارك التى واجه فيها الإسرائيليون المصريون، فى مواقع معدة سلفا. كان الجنود المصريون يقاتلون بصورة جيدة ولكن بمجرد فقدان القيادة لتوازنها، كانوا يتهارون ويفقدون تماسكهم.

ويبدو أن الجيوش العربية استفادت من هذه الدروس أثناء استعدادها لحرب يوم الغفران وبناء على ذلك فقد كان من أحد أسباب الخطة المحددة التى أعدها المصريون هو إدراك القيادة لحقيقة أن تطوير

الهجوم قد يكون فوق مستطاع جيشها. لقد واجهت القوات الإسرائيلية جيشا مصريا أفضل على المستوى التكتيكى مما عرفت من قبل، ذلك بسبب تأكيد المصريين على أهمية القدرة الذهنية للضباط والجنود، يضاف إلى ذلك تحسن ملموس فى مستوى الانضباط الذى انعكس على تنفيذ الأوامر فى ميدان القتال.

كانت الاستراتيجية المصرية فى المستوى الأعلى ممتازة للغاية، حيث جمعت بين الهجوم الاستراتيجى والعمليات التكتيكية الدفاعية فبمجرد عبور القناة، قامت القوات المصرية بالتمركز فى رؤوس جسور ضيقة وانتظرت القوات الإسرائيلية لتهاجم، كما أن العبور العريض للقناة شتت قوة سلاح الجو الإسرائيلى.

ومن الميادين التى حقق المصريون فيها تقدما عظيما، ميدان الاستخبارات العسكرية فبعد حرب الأيام الستة قام الاتحاد السوفيتى بإعادة تنظيم جهاز الاستخبارات المصرية وزوده بأحدث المعدات اللازمة، لجميع أنواع الحروب الإلكترونية، وأدخل إلى جهاز الاستخبارات التقاط المكالمات اللاسلكية والتجسس الإلكترونى وتحديد أماكن المعدات وكان يجرى تنفيذ ذلك كله بكفاءة، وبالإضافة لإرسال العملاء للعمل داخل إسرائيل استفاد العرب أيضا من نتائج الاستكشاف السوفيتى فوق إسرائيل بواسطة سفن الاستخبارات الإلكترونية والأقمار الصناعية.

ويتضح من تقييم المواد الاستخبارية التى وقعت فى أيدى إسرائيل أثناء الحرب أن المصريين قد حققوا من النجاحات فى هذا

الميدان. فقد كان هجومهم الأول مبنيا على معرفة تفصيلية للخطة الإسرائيلية للدفاع عن القناة. كما أن إحدى الخطط التى أعدتها فرقة شارون فى شهر (مايو) ١٩٧٣ لعبور القناة وجدت فى حوزة المصريين، وكانت هذه الخطة تنص على القيام بعملية العبور فى المنطقة الواقعة شمال الدفرسوار، وقد قام المصريين بتحصين هذه المنطقة تاركين الكان الذى وقع فيه العبور بدون تحصين كاف، ولعل الخطر من ذلك أن الخارطة الرمزية لسيناء بما فى ذلك منطقة القناة والضفة الغربية التى كانت تستخدمها القوات الإسرائيلية، كانت أيضا قد وقعت فى أيدى المصريين. وكانت هذه الخارطة الرمزية التى أعدت منها تسع نسخ فقط فى عام ١٩٧٣ تبين جميع الأسماء الرمزية المستخدمة فى المكالمات اللاسلكية وقد وجدت الخارطة بأكملها أثناء الحرب مترجمة إلى اللغة العربية.

وفى تقييمه لقدرات الجيش السورى يضيف هير تزوج قائلا[١٥]. : " هنالك انطباع أيضا بان السوريين قاتلوا هذه المرة أفضل مما قاتلوا فى الماضى لأنهم تدربوا خصيصا لتنفيذه هذه المهمة التى أوكلت إليهم ولم يحيدوا عنها. ويمكن القول بشكل عام أن القيادة السورية قد أظهرت جرأة لم نعرفها من قبل كما برهن الجندى السورى على شجاعته ولكن مستوى طواقم دباباتهم لم يكن على المستوى المطلوب وكبقية الجيوش العربية الأخرى لم يحد السوريين عن المبدأ المفروض عليهم. وعندما كان يبرز وضع جديد لم يسعدوا له كانوا يصبحون فى حالة من الضياع ولسنوات عديدة قبل الحرب كانوا يتدربون لشن هجوم

وفقا لنموذج ثابت يعتمد على موجة من الدبابات تعقبها موجة أخرى بغض النظر عما يحدث للموجة السابقة، ولهذا إن تقديمهم لم يتوقف. وكانت هذه هى المشكلة التى واجهت افيغدور فى معركته. ولقد كانت القوات السورية تتصرف فى غالبية مراحل القتال، كجيش منضبط بصورة جيدة كما كان انسحاب السوريين منتظما ومسيطرا عليه وإن كانوا فى بعض الأحيان يتقيدون بأدق الحرفيات.

لقد تكون التفكير الإسرائيلى بالنسبة لاستراتيجية المستقبل على جبهة سيناء بواسطة حرب الاستنزاف، فقد كانت هذه الحرب هى التى يتصورها المخططون الإسرائيليون أكثر من مما يتصورون حرب يوم الغفران المقبلة، وذلك بسبب الفريضة المقبولة لدى هيئة الأركان العامة والتى كانت تقول بأن المصريين لن يحاولوا القيام بعملية عبور إلى أن يحققوا التفوق الجوى فى سيناء وهذا الأمر لن يتحقق قبل عام ١٩٧٥، وهنا يكمن أحد الأخطاء الرئيسية التى ارتكبها الإسرائيليون فى تقييم للاستراتيجية العربية، حيث فشلوا فى تقدير أن المصريين قد يعمدون إلى حل عسكرى محدود لمشكلتهم يقوم على أساس المظلة الصاروخية.

لقد أثبت عام ١٩٧٣ فشل مبدأ الردع الإسرائيلى فقد حلل العرب العوامل الرادعة فى الموقف الدفاعى الإسرائيلى واعدوا الحلول اللازمة لها وكان أحد هذه الحلول المفاجأة الاستراتيجية العملية وكانوا قد خَططوا لاستغلال ميكانيكية الدبلوماسية الدولية للاستفادة من أى وضع قد يتطور لمصلحتهم وقد نجحوا فى ذلك كما أن ضراوة الحرب قد

فاجأت القيادات العسكرية وكان استهلاك الذخائر مرتفعا بشكل غير عادى وخسائر الطيران جسيمة وأعداد الدبابات التى دمرها العدو مثيرة للفزع بحق، وكان واضحا أنه لابد من إعادة النظر فى قوائم القيادة التى كان يجرى على أساسها تخزين المعدات والذخائر فبعد الحرب ببضعة أسابيع اعترف موشى ديان أن الجيش الإسرائيلى كان يعانى من نفاذ أنواع معينة من الذخيرة وأنه لولا الإمدادات الأمريكية لواجهت البلاد وضعا فى منتهى الخطورة وقد أصيب الرأى العام الإسرائيلى بالفزع نتيجة لقصر نظر القيادة الذى أكده ديان فى تصريحه(١٦).

لقد خطط العرب مسبقا لإمداداتهم من الاتحاد السوفيتى فبعد اندلاع الحرب بأيام قليلة فقد أقام السوفيت جسرا جويا ضخما وابتدأت طائرات انطونوف – ٢٢ العملاقة فى الهبوط الواحدة تلو الأخرى فى كل من القاهرة ودمشق وكانت هذه الطائرات تقلع من الاتحاد السوفيتى إلى بودابست فعبر يوغسلاقيا إلى القاهرة ودمشق كما عبرت السفن السوفييتية وهى تحمل آلاف الأطنان من المعدات مضايق البوسفور فى طريقها إلى اللاذقية والإسكندرية ولم يكن بالمقابل تدفق الإمدادات إلى إسرائيل هينا وبلا صعوبات، فعندما تبينت للقيادة الإسرائيلية خطورة الوضع خصوصا فيما يتعلق بنفاذ ذخيرة المدفعية المتوسطة والدبابات كان سفير إسرائيل فى واشنطن يسعى كالمكوك ما بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية فى محاولة يائسة لتجاوز عقد البيروطقاطية ولتمكين الإمدادات من الوصول إلى

إسرائيل وفي يوم السبت الموافق ١٣ (أكتوبر) تمكنت الطائرات الأولى من طائرات جالاكسى س ٥ من الإقلاع في طريقها إلى إسرائيل وخلال فترة شهر واحد من ١٤ (أكتوبر) إلى ١٤ (نوفمبر) استطاع سلاح الجو الأمريكي أن ينقل ما مجموعه ٢٢,٠٠٠ كطن من الأسلحة والذخائر في ٥٦٠ طائرة كانت تحمل على ظهرها الدبابات والمدافع وطائرات الهليكوبتر وغيرها من المعدات. كما وصلت إسرائيل كميات كبيرة من المعدات والذخائر عن طريق البحر.

لقد كان الجسر الجوى ذا أهمية حيوية، عسكريا بالنسبة لإسرائيل التي كانت تمر بمرحلة حرجة، ولكن دلالته الرئيسية أيضا دلالات مناسبة فطبيعة هذا الجسر كما كان يراها العرب والسوفييت كانت تشكل عاملا رئيسيا من العوامل التي أدت على وقف إطلاق النار وإلى تحويل الولايات المتحدة الشخصية الرئيسية المركزية على مسرح الشرق الأوسط في الأشهر التي تلت الحرب.

وعن إسرائيل يضيف هير تزوج: (١٧)." لقد كشفت الحرب الكثير من نقاط الضعف الجيش الإسرائيلي فقد تفشت حالة من الاسترخاء في قوات الدفاع الإسرائيلية سمح معها بإبقاء جنود احتياطين نصف مدربين في الخط الأمامي على قناة السويس على قناة السويس عندما كان الوضع على درجة من الخطورة تستدعي أشد حالات الاستنفار وكان هناك أيضا نقص في الانضباطية، ظهرت منذ مدة طويلة في ارتفاع نسبة الوفيات- مئات سنويا- في حوادث الطرق وحوادث التدريب *لقد ساد اتجاه عام في القيادة خلال السنوات*

الأخيرة للتساهل فى وسائل الانضباط وقبول حالة من اللانضباطية بدلا من فرض أرادتها وكان من المفروض أن يؤدى المظهر الخارجى للقوات والنسبة العالية من الحوادث وانعدام صيانة المبانى والسيارات إلى إعادة النظر بصورة جذرية فى وضع القوات الإسرائيلية ولفت أنظار الرأى العام إلى هذه الحالة السيئة ولم يكن هنالك أى رد فعل من قبل تلك الهيئات المسئولة عن الرقابة العامة على الجيش والأهم من هذا كله أن تخريج كبار للضباط بسرعة ظهر وكأنه أصبح غاية فى حد ذاته بالنسبة للقيادة العسكرية الإسرائيلية العليا. حيث كان يجرى استبدال الضباط المتدربين والذين لا يزالوا فى ذروة طاقتهم لا لشئ إلا جراء تبديلات بين المراتب العليا للقوات المسلحة وأنت نتيجة ذلك أثناء الحرب أن كثيرا من الضباط الذين تنقصهم التجربة كانوا يجدون أنفسهم فجأة فى مواقف لم يكونوا مؤهلين لمواجهتها بينما كان الضباط ذوى الخبرة العالية يجدون أنفسهم متفرجين.

لقد برأت لجنة اجرانات وزير الدفاع من أية مسئولية عن الخطاء التى سبقت الحرب ومما لاشك فيه القارئ الغربى لا يمكن أن يفهم كيف يبرأ أى وزير دفاع مهما كان قديرا ولامعا وفعالا من المسئولية الوزارية لما حدث.

إن موشى ديان رجل ذو قدرة غير عادية ولكنه كان يفضل التركيز على بعض نواحى وظيفته متجاهلا النواحى الأخرى كلها، ومن الناحية الثانية كان يسعى لاقتسام مسؤولياته مع العديدين من كبار الموظفين الأمر الذى تمثل فى حضوره اجتماعات مجلس الوزراء مرافقا

مـن قـبل رئـيس الأركـان ومديـر الاسـتخبارات وكأنـه كـان يـريد أن يخلـق وضعا يستطيع فيه أن يقول هم قالوا ذلك وأنا لم أقله.

وكـان دايـان يهـتم اهـتماما مباشـرا بالخطـوط الأمامـية كلمـا توتـر الموقـف وكـذلك بالتخطـيط والعملـيات العـسكرية ولكـنه نـادرا مـا أهـتم بالحـياة اليومـية للجـيش، حـيث عـرف عـنه أنـه يـضيق درعـا بالتفاصـيل كالـروتين والانـضباط والـتدريب والحـسابات والإدارة العامـة.كـان يـثير اهـتمامه مـثلا عـدد الـدبابات المتوفـرة ولكـنه لم يكـن يهـتم بحالـة هـذه الـدبابات لقـد كـان يعـتمد كلـيا علـى هيـئة الأركـان العامـة وعلـى موظفـيه دون أن يـدرك أن مـسئولية هـذه الأمـور تقـع علـى عاتقـه كوزيـر الـدفاع فـى بلد يمارس الديمقراطية البرلمانية.

لقـد أدت صـدمة الحـرب إلى تـصدع شـئ مـا فـى دايـان، حـيث أن الهجـوم العربـى والانتـصارات التـى رافقـته ألقـت بـدايان فـى دوامـة مـن التـشاؤم الـذى لـون تقيـيماته أثـناء الحـرب لقـد أمـضى وقـت طـويل فـى الخطـوط الأمامـية، بعـيدا عـن المركـز. وكـان يـثير فـى كـل مكان يتوجه إليه جـوا مـن التـشاؤم. كمـا أن النـصائح التـى كـان يـسديها كـان مـن الممكـن أن تغـير مجـرى الحـرب لـو أخـذ بهـا المـسئولون. أن مـن الـصعب معرفة المنطق الـذى يـتحكم فـى تفكـيره خـصوصا وأنـه كـان قـد أصـدر توجـيهات فـى (مايـو) للاسـتعداد للحـرب لا لـشئ إلا لـيعود فـيعارض إعـلان التعبـئة العامـة التـى طالـب بهـا رئـيس الأركـان، وعلـى الـرغم مـن المعلـومات الاسـتَخبارية التـى كانـت متوفـرة فـى الأسـبوع الأول مـن شـهر (أكتوبـر) وفـى صـبيحة يـوم الغفـران كـان دايـان غـير حـازم فـى أكثر من موقف حيث

قال دايان لمائير أنه ضد التعبئة العامة ولكن لن يستقبل، كما ترك قرار بالهجوم على سورية فى يوم الأربعاء الموافق ١٠(أكتوبر) للسيدة مائير أيضا. وقال إنه (لن يعلن الجهاد) ضد عبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس على الرغم مر أنه عارض عملية العبور ولو تمت الموافقة على اقتراحه بالانسحاب فى اليوم الأول، إلى خط المبرات فى سيناء لما تحقق العبور الإسرائيلى فيما بعد لقناة السويس، كما أساء تفسير التطورات السياسية مؤكدا بصورة مستمرة وطوال أيام الحرب بأنه لم يكون هنالك وقف لإطلاق النار.

أما ديفيد اليعزر فما لاشك فيه أنه يتحمل مسؤولية التقييم الخاطئ شأنه فى ذلك شأن وزيره ومع أنه، كوزيره أيضا لم تكن تتوفر لديه كل المعلومات الاستخبارية. كما ظللت الاستخبارات العسكرية الاثنين بتفسيرها الخاطئ للمعلومات ومع ذلك فقد تصرف اليعزر بحزم عندما بات واضحا أن الحرب ستنشب وطالب بإعلان التعبئة العامة، وضاعت خمس ساعات ثمينة للغاية بسبب محاولاته حول هذه القضية مع دايان، ومن الواضح أن حالة التدهور التى اجتاحت الجيش لم تستثن هيئة الأركان، لقد نوقشت أخطاء الاستخبارات فى طول البلاد وعرضها ولكن مستوى القوات فى الخطوط الأمامية فى سيناء وحالة استعداد الوحدات ومستوى الانضباط، وحالة المعدات فى كثير من مخازن الاحتياط، كل ذلك يشهر إصبع الاتهام نحو جميع أقسام الأركان العامة ومع أن رئس الأركان يتحمل مسؤولية موظفيه فقد ظهر اتجاه بعد الحرب لتوجيه إصبع الاتهام إلى اليعزر وحدة بينما يظهر

أى تحليل موضوعى للموقف العديد من الأخطاء والثغرات على مستوى هيئة الأركان العامة.

كان الجنرال جونين ضحية من ضحايا الحرب. وكانت مأساته تكمن فى حقيقة أنه وصل إلى قيادة الجنوب متأخرا سنة واحدة، فكان لا يزال يتعرف على قيادته عندما اندلعت الحرب ومع ذلك وجهت له اتهامات عديدة، منها أن تصرفاته فى الأسابيع الحاسمة التى سبقت اندلاع الحرب لا تدل على أنه كان مدركا لخطورة الوضع على قناة السويس. والحقيقة أن جونين لا غيره من كبار ضباط القوات المسلحة كانوا يعتقدون أن الحرب وشبكة الوقوع. ففى يوم الثلاثاء الموافق ٤ (أكتوبر) أشترك جونين فى اجتماع للأركان كرس بكامله لمشكلة الانضباط فى صفوف القوات المسلحة وفى يوم الجمعة تلى على مسامعه تقرير الاستخبارات جاء فيه أن احتمال نشوب الحرب (أكثر ضآلة من ضئيل) كما أن العديد من نداءاته للحصول على إمداداته قد رفض. وهذه الحقيقة بحد ذاتها كافية لإعطاء فكرة واضحة عن الكيفية التى كانت هيئة الأركان العامة تنظر بها للتطورات المحتملة على الحدود.

أن الانطباع الذى يخرج به الشخص المحايد من دراسة التطورات أثناء الحرب هى أن جونين قد عوامل فيما بعد معاملة قاسية على رؤوس الأشهاد. فى الوقت الذى لا يستدعى تصرفه قبل وأثناء الحرب مثل هذا الانتقاد الذى وجه إليه وحده، انه مثل غالبية القادة الكبار يتحمل نصيبه من المسؤولية عن الخطاء ويستحق نصيبه من الثناء على عدد من القرارات الجيدة والعمليات الناجحة.

على الرغم من مقدرة الجنرال شارون هجومه العلنى على رئيس الأركان والممثل الشخصى لرئيس الأركان الجنرال بارليف والقيادة العامة وعدد من كبار القادة يثير الشك فى صحة أرائه وتجلعه هو فى موضع تساؤل وانتقاد. أن تحليل العديد من حججه ضد رؤسائه يؤكد أنه كان يفهم عدوه، ولكن الظروف الموضوعية للمعركة تشير إلى أنه كثيرا ما كان غير واقعى وميالا للقيام بمجازفات ومغامرات لا تستطيع إسرائيل أن تتحمل عواقبها.

فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تحارب ضد الجيوش العربية المدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، كان رد فعل العالم الغربى جبانا وأنانيا. لقد كانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى قدرت كفاح إسرائيل حق قدره. وعلى ما فى ذلك من تناقض، فإن الموقف الواضح والحازم إلى جانب إسرائيل أعطى الولايات المتحدة نفوذا فى العالم العربى لم تعرفه من قبل.

أن الذين أخطأوا لا يمكن ألا أن يلومهم التاريخ كما أن ثمن إهمالهم لم يسدد بكامله بعد. فبسبب هذه الأخطاء فقدت إسرائيل مركزا فريدا من مراكز القوة فى تاريخها كان باستطاعتها منه أن تفاوض من أجل المستقبل ومن يدرى فقد تضطر إسرائيل إلى دفع ثمن أغلى.

ليس من المهم ما إذا كان من مصلحة الاتحاد السوفيتى[١٨]. أن يعلن العرب الحرب أو ما إذا كان الاتحاد السوفيتى قد حاول أن يكبح جماحهم. فقد تورط السوفيت فى العالم العربى بالنسبة لكل مستوى

من مستويات الاستعداد الحربى، ومن حيث المبدأ وافق السوفيت أيضا على ضرورة استعداد العرب لحرب هجومية ووفروا كل ما هو ضرورى لشن حرب واسعة النطاق. وهكذا ففى الوقت الذى كان فيه الكثيرون فى العالم يخدعون أنفسهم بالاعتقاد بان مرحلة جديدة من الوفاق قد أطلت. تولى السوفيت رسميا مسؤولية الدفاع الجوى عن مصر فى (يناير) ١٩٧٠.

وخلال عام من انعقاد مؤتمر القمة بين نيكسون وبريجنيف سنة ١٩٧٢ كان الاتحاد السوفيتي يزود جيش مصر وسورية بالأسلحة الضرورية لشن الحرب وكان قرار السوفيت يتزود مصر بصواريخ سكود قرار مقصودا لإزالة أى تردد لدى مصر فى الذهاب إلى الحرب. كان السادات يخطط لإعلان الحرب فى(مايو) ١٩٧٢ ولكنه قرر تأجيل الموعد لأنه كما ذكر فى حديث أدلى به لصحيفة أخبار اليوم فى (أغسطس) ١٩٧٤كان السوفيت قد حددوا موعد مؤتمر القمة الثانى بين نيكسون وبريجنيف فى واشنطن فى شهر (مايو) ولأسباب لا داعى لكشف النقاب عنها الآن قررت تأجيل الموعد. وفى الوقت نفسه قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة سرية لموسكو كان من نتائجها التعجيل بإرسال نظام متكامل من صواريخ أرض- جو وصل إلى سورية فعلا فى شهرى (يوليو) و(أغسطس) ١٩٧٣.

وهناك العديد من الدلائل على أن القيادة السوفيتية كانت[١٩].، منذ الأسبوع الثالث من (سبتمبر) ١٩٧٣ على معرفة تامة بالخطة المصرية للذهاب إلى الحرب ففى ٢١ (سبتمبر) ١٩٧٣ نشرت صحيفة

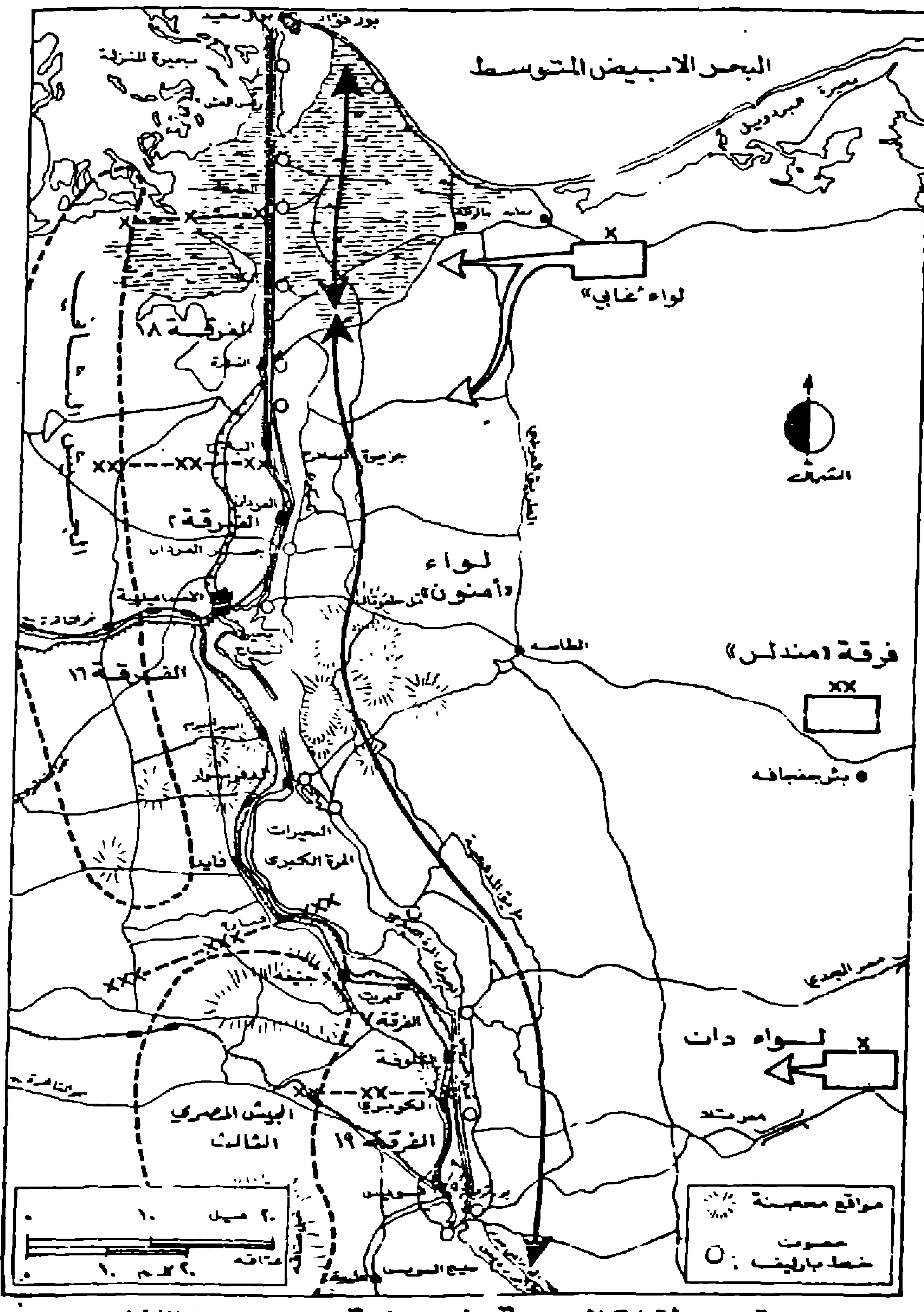
يونيتا، الناطقة بلسان الحزب الشيوعى الإيطالى يفيد بأن بريجنيف قد مدد زيارته لبلغاريا لكى يتمكن من الاجتماع بالرئيس وعلى الرغم من نفى السوفيت لهذا النبأ يبدو من المعقول الافتراض بأن بريجنيف والسادات اتفقنا فى هذا الاجتماع على الترتيبات النهائية لإرسال الإمدادات السوفيتية.[٢٠]

وخلال الأسبوع الذى سبق الحرب أطلق الاتحاد لسوفيتى عددا من الأقمار الاصطناعية لتغطية الخطوط الأمامية الإسرائيلية فى الشمال والجنوب كما غادرت السفن السوفيتية الموانى المصرية وانطلقت من مصر سفينة تجسس إلكترونية سوفيتية فى اتجاه الشمال وغادرت العائلات السوفيتية مصر وسوريا على عجل بعد أن كان سفراء الاتحاد السوفيتى لدى البلدين قد أبلغا بقرب وقوع الحرب. كل ذلك يلقى مزيدا من الأضواء على تواطؤ الاتحاد السوفيتى وعلى معرفته المسبقة بالاستعدادات العربية للحرب.

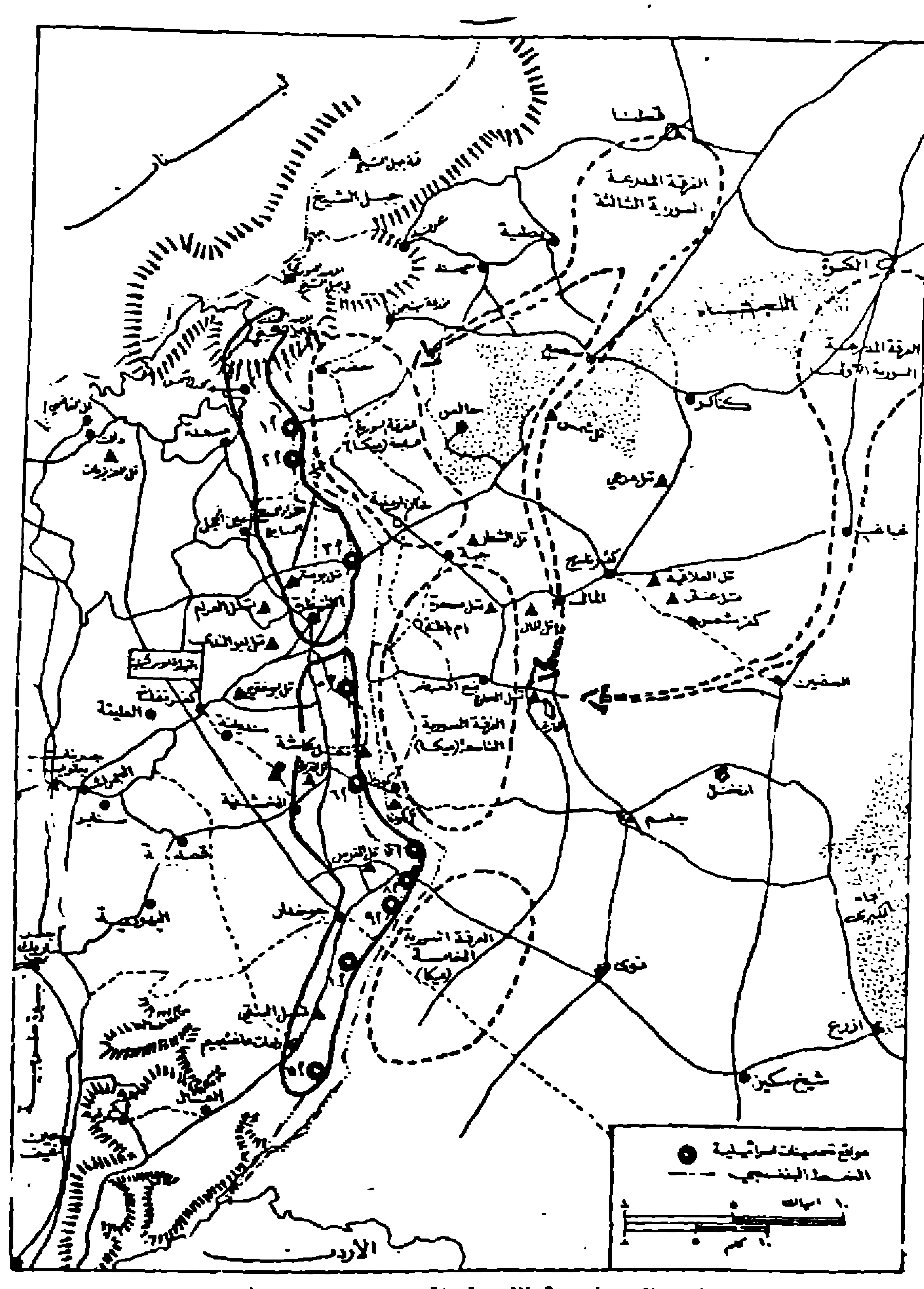
لقد تعلم الإسرائيليون الدرس فى هذه الأثناء، وستكون الحكومة الإسرائيلية ومؤسستها العسكرية أبعد ما تكون عن الحكمة إذا سمحتا بان يظل زمام المبادرة للضربة الأولى قد يد العرب.

أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة عسكرية متطورة للغاية يمكن أن تؤدى إلى دمار وفوضى لم يحلم بها أحد من قبل. ويمكن أن تمتد على ما وراء ميادين القتال فسيكون السكان المدنيون مكشوفين، كالقوات العسكرية، فى أية حرب قادمة. وهذا الوضع هو الذى يضع على كاهل إسرائيل مسؤولية توجيه الضربة الأولى أن كثافة تدمير الأسلحة

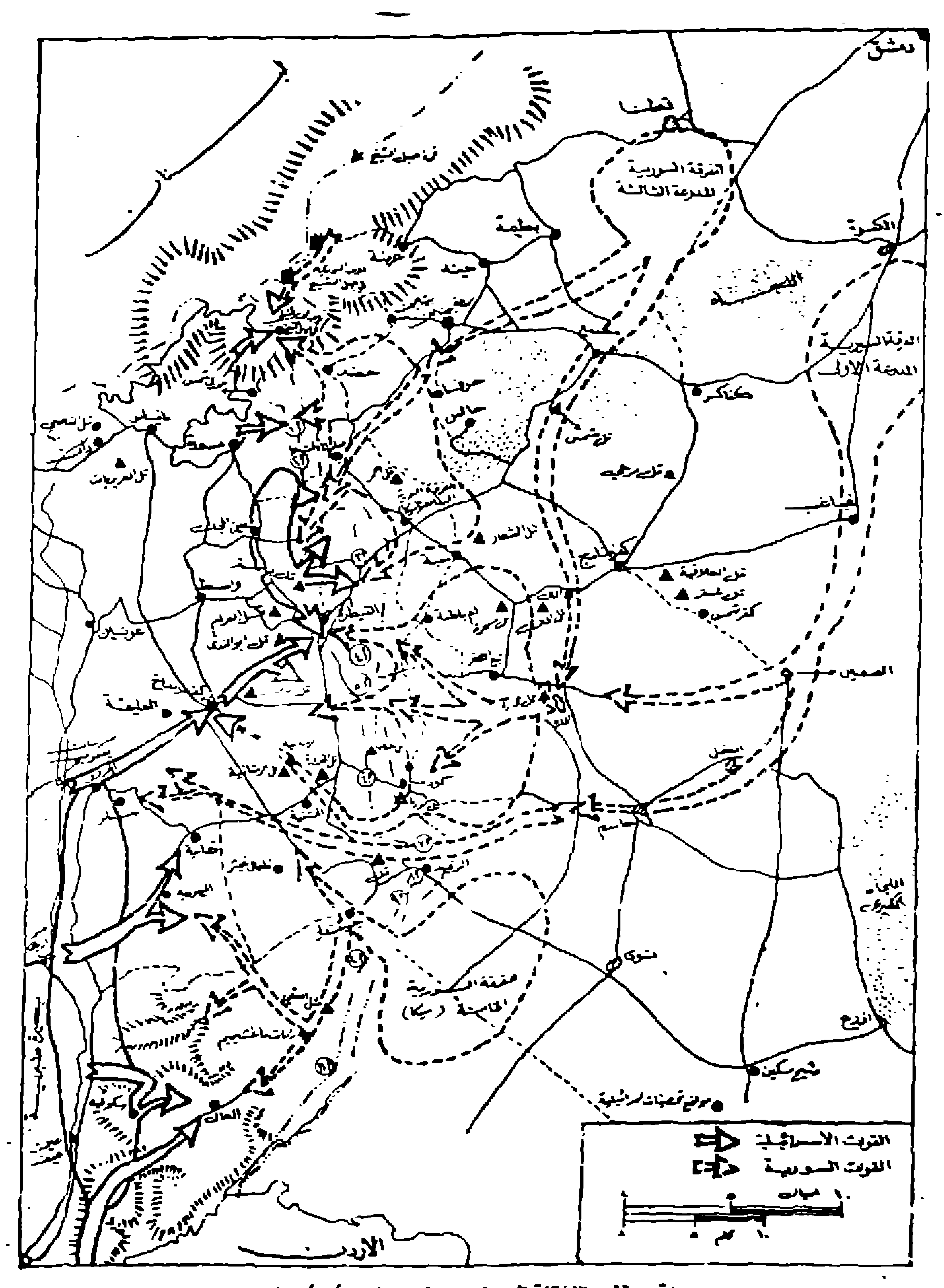
المستخدمة اليوم وطبيعة هذه الأسلحة التى يملكها الطرفان يمكن أن تلعب دورا رادعا فى الشرق الأوسط شريطة أن تبقى إسرائيل على درجة عالية من الاستعداد فى كل الأوقات ومن العوامل المشجعة فى هذا الصدد أيضا أن العرب قد استعادوا كرامتهم الرطنية من خلال الانتصارات الأولى التى حققوها فى الأيام الأولى من الحرب المر الذى قد يسهل قيام حوار ومفاوضات بين الطرفين[٢١].



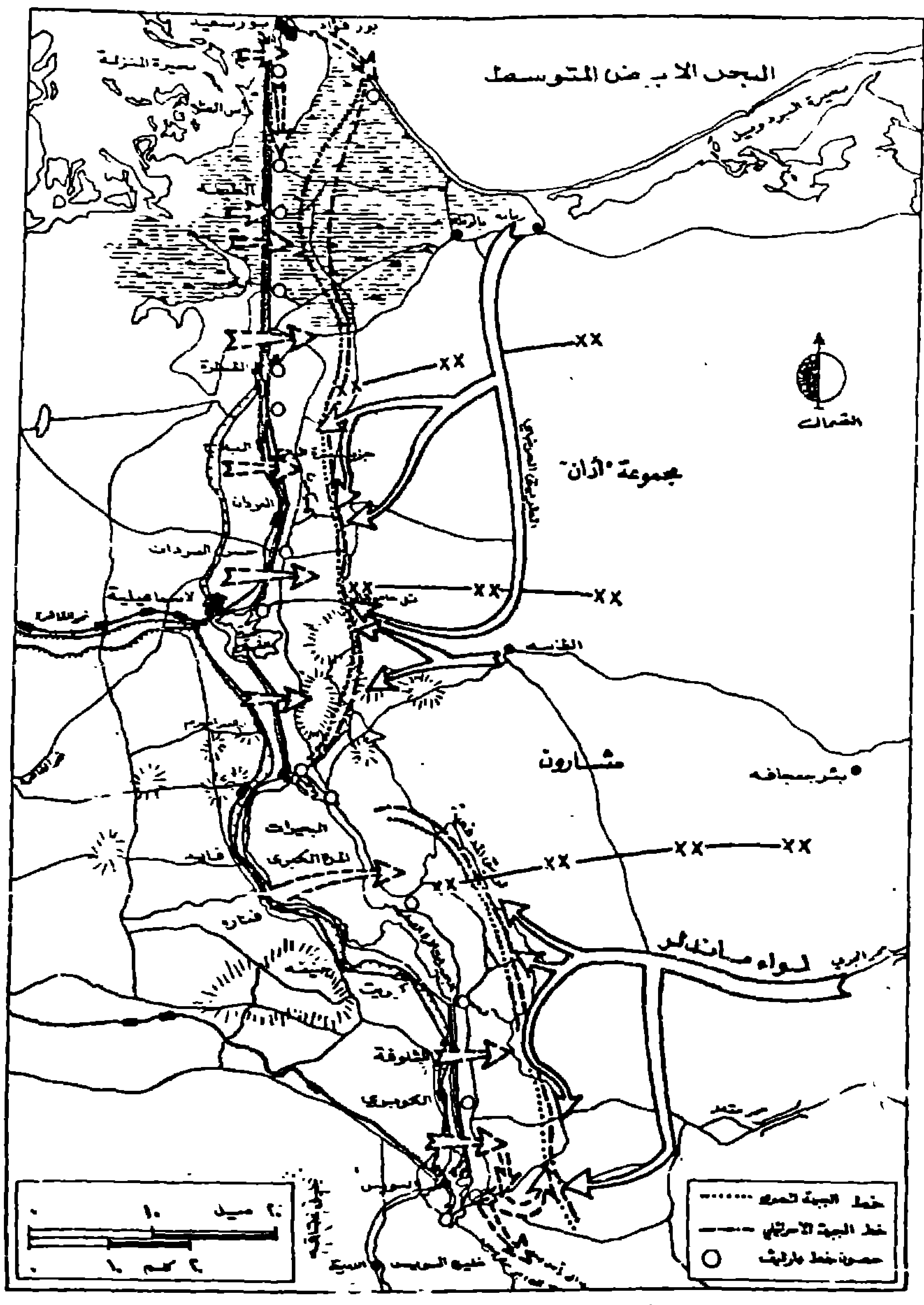
توزيع القوات المصرية والاسرائيلية يوم ٦/١٠/١٩٧٣



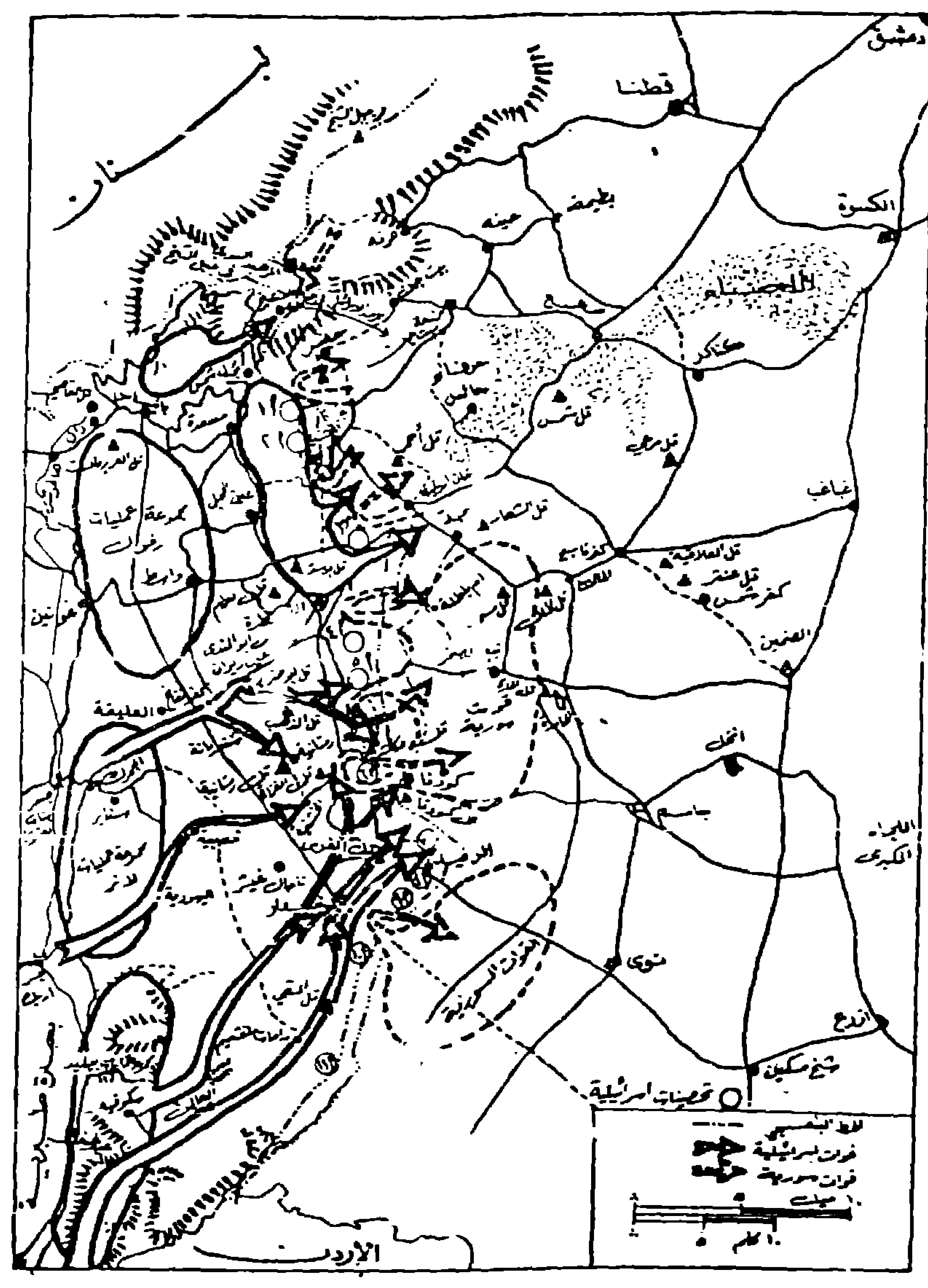
توزيع القوات السورية والاسرائيلية عند الساعة ١٨٠٠ من يوم ٦/١٠/١٩٧٣



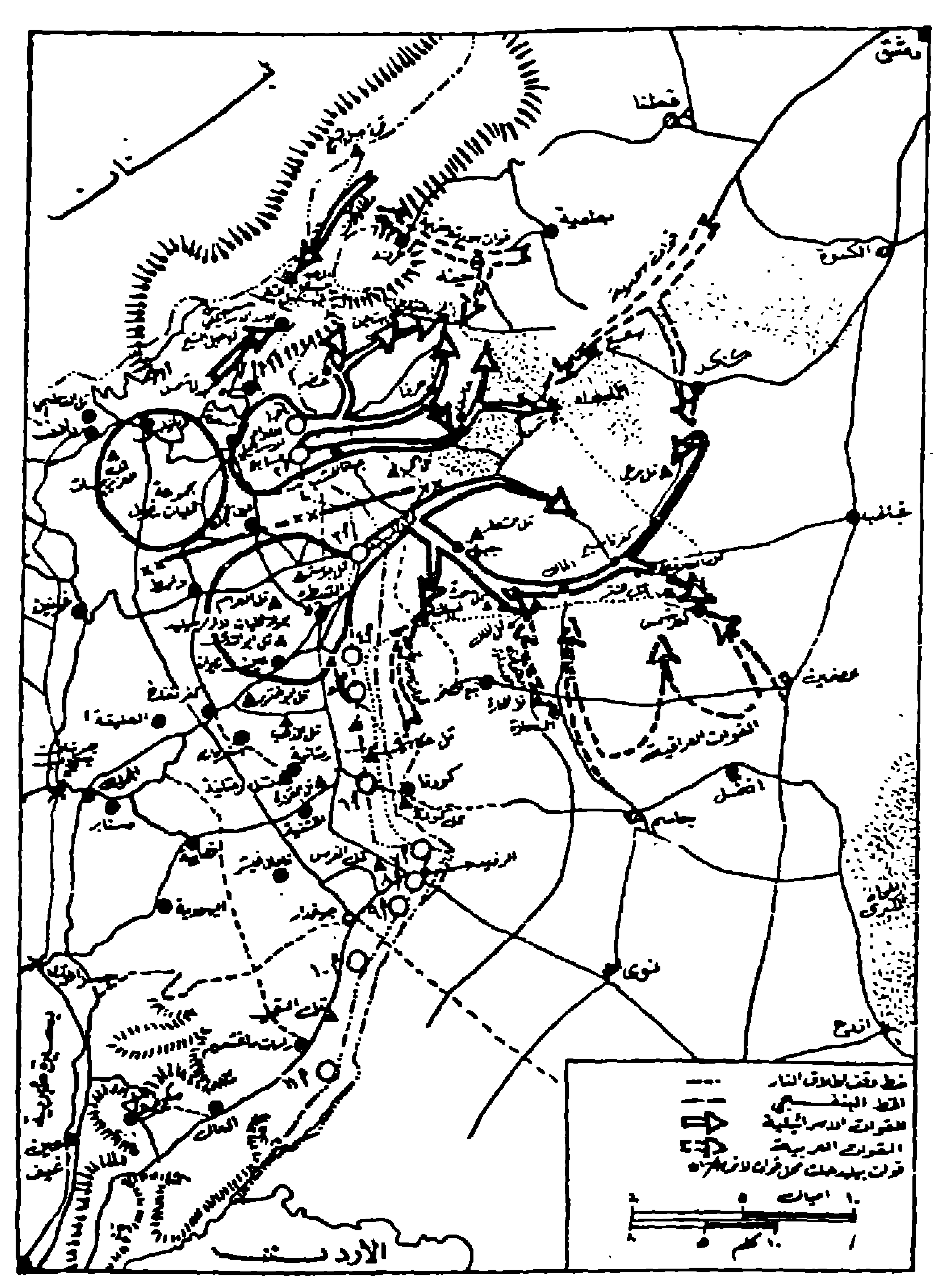
اقصى تقدم للاختراق السوري عند منتصف ليل ٧/١٠/١٩٧٣



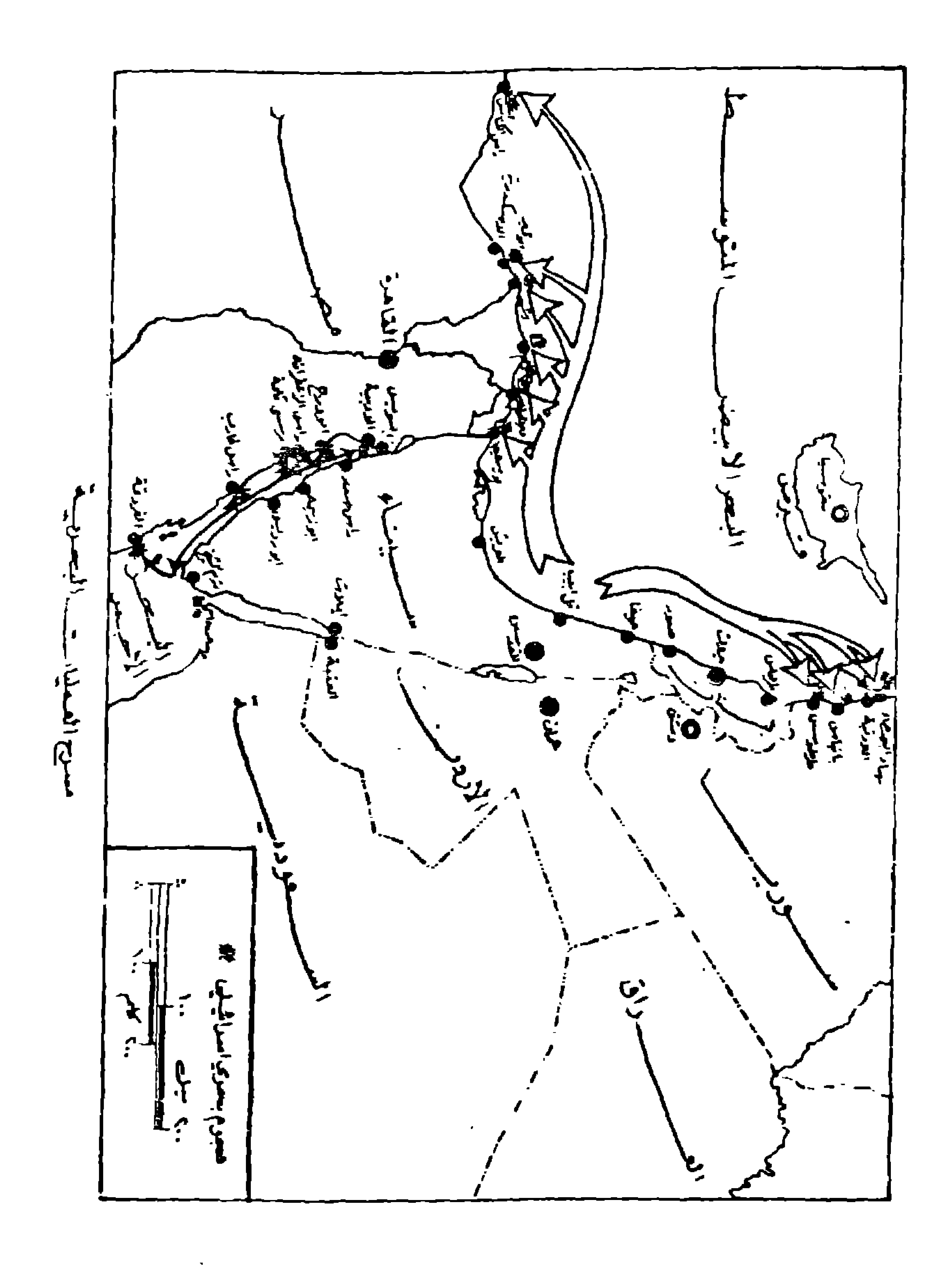
الهجوم الاسرائيلي على رؤوس الجسور المصرية يومي ٧ و ٨ / ١٠ / ١٩٧٣



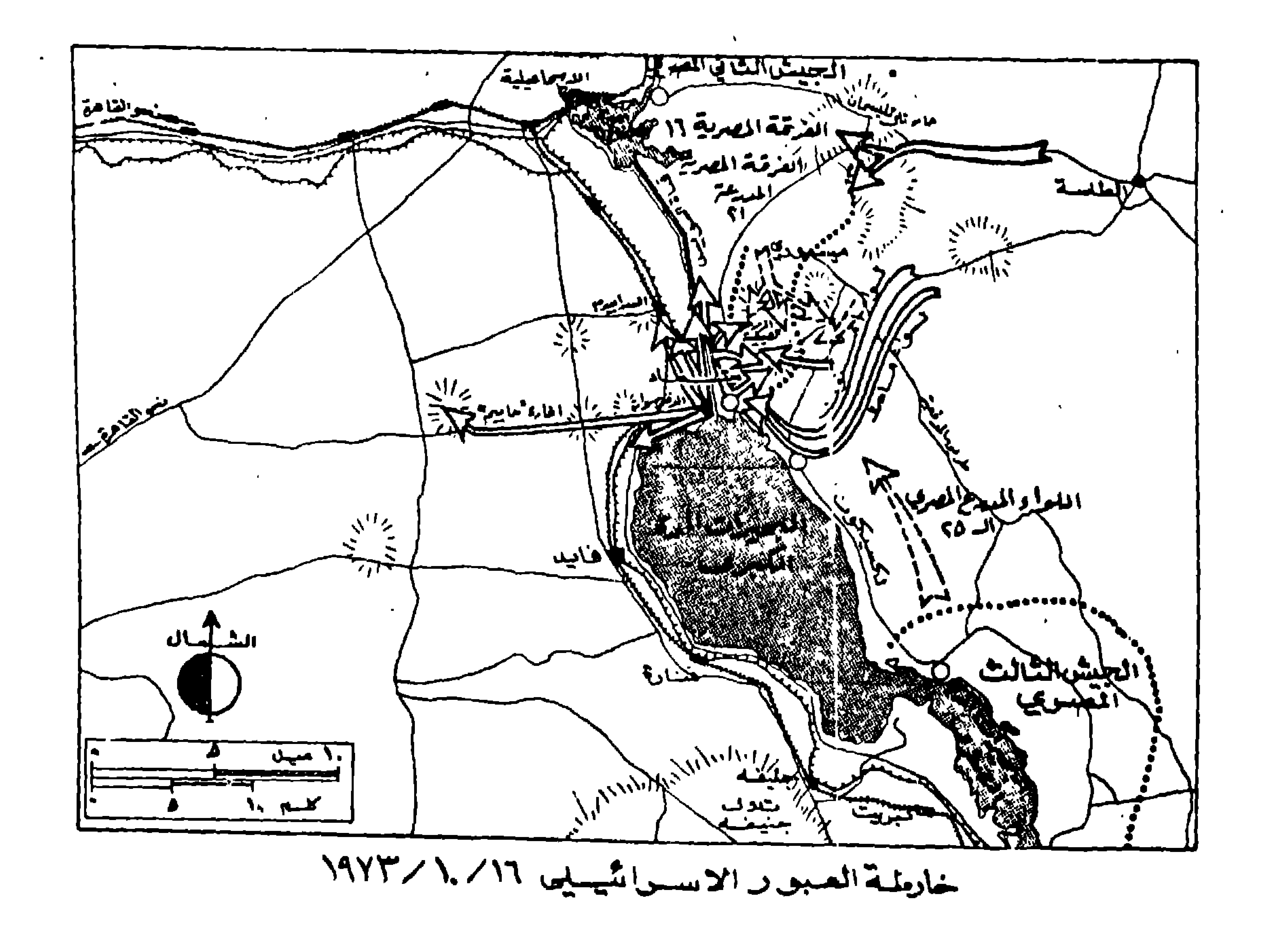
الهجوم الاسرائيلي المضاد يصل الى الخط البنفسجي صباح ١٠/١٠



الاختراق الاسرائيلي على الجبهة السورية



القاهرة



خارطة العبور الاسرائيلي ١٦/١٠/١٩٧٣

مراجع الفصل

(١) الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الثاني، مرجع سابق ص ص ٤١٧ وما بعدها.

(٢) هآرتس ٣-١١-١٩٧٣.

(٣) هآرتس، ١-٢-١٧-١٩٧٤.

(٤) معاريف ١١-١١-١٩٧٣.

(٥) المرجع السابق لنفسه.

(٦) هآرتس ٤-٢-١٩٧٤.

(٧) هآرتس ٢٦-١٠-١٩٧٣.

(٨) هآرتس ٢-١١-١٩٧٣.

(٩) معاريف ٦-١١-١٩٧٣.

(١٠) عل هشمار ٢٥-١١-١٩٧٣.

(١١) مراجع تفصيلا، دكتور محمد نصر مهنا، السلام الإسرائيلي الرازع وتهديد فلسطين، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ٢٠٠٦ ص ص ٥١٢ وما بعدها.

(١٢) المرجع نفسه ص ص ٥١٤- ٥١٦.

(١٣) راجع تفصيل آراء هيرنزوج وتعدها في : دكتور محمد نصر مهنا، السلام الاسرائيلي المراوغ و تهويد فلسطين ، مرجع سابق ص ص ٥١٤. وما بعدها.

(١٤) المرجع نفسه ص ص ٥١٥ وما بعدها.

(١٥) المرجع نفسه ص ٥١٧.

(١٦) المرجع نفسه ص ص ٥١٨ وما بعدها.

(١٧) المرجع نفسه ص ٥١٧.

(١٨) راجع تفصيلا، دكتور محمد نصر مهنا، السوفيت وقضية فلسطين دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

(١٩) المرجع نفسه ص ٣٧.

(٢٠) المرجع نفسه ص ٤٠.

(٢١) وهو ما عنق بالفعل فيما بعد بين مصر واسرائيل ثم الأردن وإسرائيل " الباحث" وراجع أيضا يفضل آراء حاييم هيرتزوج، حرب يوم الغفران، بدون مكان وتاريخ إصدار.

القسم الثالث

التسوية السليمة التائهة

الباب الأول

الإدارة الأمريكية للصراع وليس للتسوية السياسية

الفصل الأول

تداعيات المواجهة

من الحقائق الثابتة أن الاتصالات بين أطراف عربية وإسرائيل قد بدأت سرية منذ وقت طويل يعود إلى الأربعينات[1] من القرن العشرين... غير أن هذه الاتصالات والمفاوضات لم تتمخض فى حقيقة الأمر عن شئ ملموس بشأن تحقيق تسوية سليمة للصراع العربى الإسرائيلى... فالمفاوضات العربية الإسرائيلية التى جرت عام ١٩٤٩ مثلا اقتصرت على إنهاء الحر بالعربية الإسرائيلية التى نشبت عام ١٩٤٨ والتوصل إلى اتفاقيات الهدنة بين ثلاث دول عربية الإسرائلية التى نشبت عام ١٩٤٨ والتوصل إلى اتفاقيات الهدنة بين ثلاث دول عربية وإسرائيل ... تلك الاتفاقيات التى تعاملت فقط مع النتائج العسكرية لتلك الحرب... وأما عن تسوية الأزمة التى أوجدها العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وشاركت فيه إسرائيل حيث احتلت شبه جزيرة سيناء المصرية فقد تمت عام ١٩٥٦ وشاركت فيه إسرائيل حيث احتلت شبه جزيرة سيناء المصرية فقد تمت من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى بموجبها انسحبت القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية فى سيناء..... وهكذا فإن أزمة السويس لم تشهد أية مفاوضات مصرية إسرائيلية... كذلك الحال بالنسبة لحرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وما خلفته من احتلال بقية أراضىَ فلسطين إلى جانب احتلال سيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية فإن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام١٩٦٧ صار الإطار

القانونى الحاكم لمفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية والذى فشلت الجهود الدولية لتنفيذ بنود من خلال مفاوضات عربية إسرائيلية غير مباشرة عبر وسيط الأمين العام للأمم المتحدة جونار يارنج..وهذا الفشل لتلك الجهود كان متوقعا فى ظل الأوضاع التى رتبتها الهزيمة العربية المريرة فى تلك الحرب(٢).

وعلى ذلك كان ضروريا من وقوع حرب يخوضنها العرب ويستعيدون بها أراضيهم التى جرى احتلالها عام ١٩٦٧.. وتأسيسا على ذلك جاءت حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ لتصب هذا الرافد العربى حيث غيرت كثيرا من مفاهيم الصراع العربى الإسرائيلى وأطاحت ببعض مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلية.

والواقع أن حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ كما سبقت الإشارة — حققت عدة نتائج سياسية لعل أبرزها ما يلى:

١- أثبتت حرب عام ١٩٧٣ عدم قدرة الطرفين العربى والإسرائيلى على إخضاع الإرادة السياسية لطرف من جانب الطرف الأخر من خلال العمل العسكرى... وبالتالى ضرورة العمل على إدارة الصراع بينهما بالوسائل السياسية وصولا إلى تسوية سليمة دائمة.

٢- جاءت حرب عام ١٩٧٣ بمثابة عامل ضغط على السياسة الأمريكية تجاه ضرورة العمل على إيجاد تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى... ولعل هذه النتيجة تفسر ذلك النشاط غير المعتاد للدبلوماسية الأمريكية بقيادة وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر فى منطقة الشرق الأوسط من خلال جولات من الاتصالات المكوكية بين عواصم الدول التى شاركت فى تلك الحرب وانتهت بعقد اتفاقيتين للفصل بين القوات بين مصر وإسرائيل عامى ١٩٧٤و ١٩٧٥ واتفاقية أخرى للفصل بين القوات بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٧٤(٣).

إلا أن استقالة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون على أثر فضيحة ووترجيت وتأثر خليفته فورد بتوابع تلك الفضيحة فضلا عن تركيز كيسنجر على دبلوماسية الخطوة خطوة في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي.. كل ذلك أدى إلى تحديد الدور الأمريكي في التسوية باتفاقيات الفصل بين القوات عامي ١٩٧٤و١٩٧٥.. وبالتالي فإن الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٧ كانت مرحلة جمود وتوقف للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد كان هذا الجمود بجانب عوامل أخرى سيعرض هي الدافع والمحرك وراء قرار الرئيس المصري الراحل/ أنور السادات بزيارة القدس في التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٧٧ في أول سابقة من نوعها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.... هذه الزيارة قلبت بعض المفاهيم التي كانت بمثابة ثوابت عربية تجاه التعامل مع هذا الصراع رأسا على عقب.. ومن ذلك مثلا تلك اللاءات الأربعة التي أقرها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في عام ١٩٦٧ بشأن: " لا مفاوضات — لا صلح — لا سلام مع إسرائيل- لا اعتراف"[٤]

ذلك أن زيارة القدس أحدثت تحولا نوعيا جذريا في مسار الصراع العربي الإسرائيلية، حيث نقلته من مرحلة الصراع العسكري الدامي الذي شهد أربعة حروب مأساوية إلى مرحلة الصراع السياسي من أجل السعي إلى تسوية سليمة دائمة لصراع يعتبر في صدارة النزاعات الإقليمية الأكثر حدة خلال القرن العشرين كما أن هذه الزيارة وما أدت إليه من تداعيات انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد كرست خيار التسوية السياسية من خلال المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل على جبهات الصراع الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مبادرات السلام العربية والدولية التي طرحت في مرحلة لاحقة إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل [٥].

ففى أول سبتمبر عام ١٩٨٢ قدم الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان مقترحات مفصلة تلخص موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بتسوية شاملة للصراع فى الشرق الأوسط تأخذ فى الاعتبار فى رأى إدارة ريجان ما يشغل بال جميع الأطراف وتستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتستند إلى المفاوضات التى تتناول تقديم الأرض مقابل السلام.. وهذه المقايضة واردة فى قرار مجلس المن رقم ٢٤٢.. وقد رفضت إسرائيل هذه المقترحات على الفور[٦]... كما تعرضت مقترحات ريجان فيما بعد لانتقادات عدد من الدول العربية على أساس أنها لا تضمن ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم فى فلسطين... ذلك أن ريجان رأى أن تمتع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة بالحكم الذاتى وبالاتحاد مع الأردن كان أحسن فرصة لقيام سلم متين عادل ودائم.

وفى التاسع من سبتمبر عام ١٩٨٢ قدم مؤتمر القمة العربى المعقود فى مدينة فاس المغربية خطة للشرق الوسط تتضمن المبادئ الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة١٩٦٧ وتطالب المجلس بتوفر ضمانات للسلام بين جميع دول المنطقة... وقد رفضتها إسرائيل أيضا رغم اعتبار الكثير من دول العالم أنها بمثابة أساس سليم للتسوية.

وفى ١٥ سبتمبر عام ١٩٨٢ قدم ليونيد بريجنيف رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى الحاكم فى الاتحاد السوفيتى السابق خطة للتسوية السياسية فى الشرق الأوسط تستند هى الأخرى إلى بنود قرار مجلس المن رقم ٢٤٢ وتطالب بضمان حق جميع دول المنطقة فى وجود وتنمية آمنين على أساس المعاملة الكاملة بالمثل وإنهاء حالة الحرب وإقامة السلم بين الدول العربية وإسرائيل ووضع وإقرار ضمانات دولية لتسوية سليمة[٧]، وهو ما تقتضى وقفة للتفسير والتحليل خصائص منذ تولى إدارة الرئيس جيمى كارتر للصراع.

تولى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير من عام ١٩٧٧ وليس له سوى خبرة قليلة بالشئون الخارجية.. وكان كارتر قد أمضى في منصب حاكم ولاية جورجيا فترة واحدة اكتسب أثناءها شهرة بالتزامه القوى بالحقوق المدينة... غير أنه لم يكن له سجل معروف إزاء الشرق الأوسط بخلاف تعليقات قليلة أدلى بها أثناء الحملة الانتخابية لا تساعد كثيرا على معرفة ما الذى ستكون عليه سياسته فى هذا الصدد.

وتأسيسا على ذلك فقد اعتمد كارتر في تشكيله لفريق السياسة الخارجية الذى سيعاونه في مجال التعامل مع القضايا الدولية على شخصيات بارزة الخارجية سيروس فانس وهو مفاوض متمرس ومحام دولى ونائب وزير الدفاع الأمريكى أثناء الحرب العربية الإسرائيلى معرفة على نطاق واسع إلا أنه كان يتوقع أن يكون من مؤيدى الاستمرارية والتفاوض والدبلوماسية المتزنة الهادئة[٨].

واختار كارتر لمنصب مستشار المن القومى أستاذ جامعة بولندى المولد هو زيجنيو بريجينسكى الذى هو على عكس فانس[٩] حيث أظهر مؤشرات عن تفكيره فى شكل مقالات وكتب عديدة معظمها بشان المواضيع المتصلة بالاتحاد السوفيتي ولكن بعضها بشأن الشرق الوسط... كان بريجنسكى ممن يؤمنون بالتنافس مع السوفيت ول مواقع النفوذ ويرى فى الصراع العربى الإسرائيلى مصدرا لعدم الاستقرار والراديكالية فى منطقة حساسة من الناحية الاستراتيجية الجغرافية وكان قد أيد علنا فكرة إقامة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة وكان أحد الموقعين على تقرير بروكينجز المثير للجدل[١٠].

وكان بريجينكسى الذى راوده الأمل بشكل واضح فى بلوغ منزله سلفه وغريمه الأكاديمى هنرى كيسنجر يبدو مصمما على وضع الصراع العربى الإسرائيلى على مقربة من قمة أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة.

وفى حين كان هناك لاعبون آخرون فى فريق السياسة الأمريكية يتبادلون المواقع داخل دائرة النفوذ فإن كارتر وفانس وبريجينسكى كانوا صناع السياسة الرئيسيين.

فى ذلك الوقت ترسخت قناعة لدى الرئيس المصرى أنور السادات بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة العظمى الوحيدة ذات التأثير الكبير والمباشر فى الشرق الأوسط إن لم يكن فى العالم ككل.. ذلك أن الاتحاد السوفيتى كان فى نظرة قوة عظمى على المستوى العسكرى فقط أما نظامه وقيادته السياسية فلم تكن تؤهلانه لمركز الدولة الأعظم بحسابات القوة الشاملة... وكان نتيجة ذلك أن اعتمد السادات على وساطة أمريكية منفردة لصياغة اتفاقات الفصل بين القوات التى تمت فى عامى ١٩٧٤و١٩٧٥.

لكن السادات كان قد تحول منذ خريف عام ١٩٦٧ عن منهج خطوة الذى ابتدعه كيسنجر إلى منهج الحل الشامل للصراع مع إسرائيل لأن المكاسب المتحققة من أسلوب الخطوة خطوة كانت مكاسب جزئية غير كافية كما أن الوقت كان قد تجاوزها.

وعلى غير المتوقع شهد منتصف عام ١٩٧٧ تطورا مهما على الساحة الإسرائيلية حيث فاز تكتل الليكود بزعامة مناجم بيجين على حزب العمل فى انتخابات مايو من ذلك للمرة الأولى بعد أن ظل التكتل العمالى محكترا السلطة فى إسرائيل على مدى ثلاثين عاما... ورغم قناعة السادات بان بيجين يعتبر من أكثر صقور إسرائيل تشددا إلا أنه كان يرى فيه الصراحة والوضوح فى التعبير عن الأهداف الإسرائيلية أكثر من إسحاق رابين وأن بيجين وفقا لرؤية السادات قادر على اتخاذ القرارات الصعبة[١١].

وفى أول أكتوبر عام ١٩٧٧ صدر البيان الأمريكى السوفيتى المشترك والذى أوضح "أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان بأنه ينبغى فى إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط حل جميع المسائل المحددة للتسوية بما فى ذلك المسائل الرئيسية مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من

الأراضـى المحـتلة فـى نـزاع عـام ١٩٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سـليمة عاديـة علـى أسـاس الاعـتراف المتـبادل بمـبادئ الـسيادة والـسلامة والاستقلال السياسى[١٢]".

وسـوف يتناول الباحث بتفصيل أكثر هذه التطورات والمعطيات وغيرها علـى الـصعيدين الدولى والإقليمى والتى شكلت البيئة العامة التى فى ضوئها تم التوصـل إلى أول تـسوية سياسـية على جبهات الصراع العربى الإسرائيلى وهى التـسوية المـصرية الإسـرائيلية من خلال إبرام إطارين[١٣] أحدهما خاص بالسلام فـى الـشرق الأوسط والآخر خاص بمبادئ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل... تلك المعاهدة التى خرجت بالفعل إلى حيز فى عام ١٩٧٩.

تداعيات التسوية الإسرائيلية :

وعمـوما فإن التسوية المصرية الإسرائيلية ابتداء من إطارى كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ وانتهاء بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لعام ١٩٧٩ وتأثرها على عملـية التـسوية الشاملة للصراع العربى الإسرائيلى ينبغى التعامل مع تفاعلاتها وتداعياتها فى ضوء الاعتبارات الأساسية الآتية :

أولا : إن قمـة كامـب ديفـيد ومـا تمخـض عنها من الاتفاقين الإطارين هى أول اخـتراق حقيقـى ثـم تحقـيقه فى صراع لا يختلف اثنان على موقعه فى صدارة النـزاعات الإقليمـية الأكثـر حـدة خـلال القرن العشرين وهو أيضا أحد نزاعات قليلة من هذا النوع مرشحة للاستمرار فى القرن الحالى.. كانت قمة كامب ديفيد وما تمخضت عنه من هذين الاتفاقين الإطارين بهذه المثابة رغم أن زيارة الرئيس الراحل أنور السادات إلى القدس المحتلة سبقتها بحوالى عشرة شهور إلا أن هذه القمـة لـو فشلت لأسدل الستار على الزيارة التى أطلق عليها فى حينها" رحلة

القرن العشرين" ولكن ما إن نجحت قمة كامب ديفيد حتى خطف الأضواء وبدا فـى وقـته انـه أهـم أحداث القرن قاطبة نظرا لأن مؤتمر كامب ديفيد كان نقطة الـتحول النوعـى فـى مـسار الـصراع العربـى الإسرائيلى فمازالت منطقة الشرق الوسـط رغـم مرور عقدين ونيف على هذا الحدث تعيش العصر الذى دشته ذلك المؤتمـر وهو عصر تكرست فيه حال اللاسلم واللا حرب فلا سلاما عناب السلام كـاملا تحقـق ولا حـربا بقـيت ممكنة فى الوقت الذى مازال الأداء العربى غير مبشر بإمكان إدارة الصراع لمصلحة العرب بوسائل غير عسكرية[١٤].

لقـد كـان إطـارا السلام اللذان تم الوصول إليهما فى كامب ديفيد أشبه بجسر مهتز فوق هوة سحيقة مثله مثل البساط الأحمر الذى استقل الإسرائيليون الـرئيس الـسادات علـيه فـى نوفمـبر عام ١٩٧٧.. كان المشهد الذى بدا بنزول رئيس مصر فى مطار بن جوريون ثم توقيع إطار السلام فى الشرق الأوسط وإطار اتفـاق لمعاهـدة سـلام بـين مصر وإسرائيل فى البيت الأبيض فى واشنطن إيذانا بمرحلة جديدة فى تاريخ المنطقة[١٥].

ثانـيا: إذا كانـت هناك قاعدة تقول إنه كلما ابتعد الزمن ازدادت فرص النظرة الموضـوعية... فإن المشكلة مع كامب ديفيد هى أن الزمن ابتعد بالنسبة للحدث فـى حد ذاته ولم يبتعد بالنسبة للقضية الأشمل.... فالحدث ليس مستقلا وإنما هـو جـزء مـن كـل... وقـد حـال المفاوضـون فى كامب ديفيد الوصول إلى صيغة تـتعامل مـع الكل(إطار السلام فى الشرق الأوسط) إلى جانب الجزء (إطار اتفاق لمعاهـدة سلام بين مصر وإسرائيل).... وكان منطقيا أن نجحت المفاوضات التى اسـتندت علـى الإطـار الثانـى فى الوصول إلى المعاهدة التى تم توقيعها فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ فى واشنطن وفشلت المفاوضات التى انطلقت من الإطار الأول. فلم يكـن هـناك ارتـباط أو أى نـوع مـن الـثلة الهيكلية بـين الإطـارين ولم يـتمكن المفاوضـون المـصريون مـن تحقـيق هـذا الارتـباط فـى الـوقت الـذى تـشتت فيه جهـودهم بين الكل والجزء وتباينت أولوياتهم بينهما وكان هذا التباين فى حد

ذاته علامة من علامات تواضع الأداء المصرى فى المفاوضات كما سلف وهذا التواضع راجع إلى غياب السياسة فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٥٤ وما أفرزه ذلك من إلغاء الطابع السياسى للوزراء بدعوى الاعتماد على التكنو قراط... وهكذا صار الوزراء بلا خليفة سياسية في الغالب بل وبدون حس سياسى أحيانا.... وانطبق ذلك على الوزراء وكبار المسئولين فى مجال السياسة الخارجية.. فى شبابه إلا أن صلته بهذا الحقل انقطعت لفترة طويلة حتى صار وزيرا للخارجية كما أن الدكتور. بطرس غالى على سبيل المثال لم يقترب من هذا الحقل أبدا ولم تعوضه خليفته الأكاديمية كأستاذ للعلوم السياسة والقانون الدولى.

ثالثا: رغم الهجوم الذى تعرضت له اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من جانب الراديكاليين العرب والفلسطينيين فإن روح ونصوص هذه الاتفاقات كانت حاضرة وماثلة أمام المفاوض العربى فى مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ الذى جمع للمرة الأولى العرب والإسرائيليين حول طاولة مفاوضات واحدة... فمن يراجع نصوص و أحكام اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الموقع فى البيت الأبيض فى واشنطن فى عام ١٩٩٣ سيلحظ تشابه مفرداته مع مفردات اتفاق كامب ديفيد الخاص بالسلام فى الشرق الأوسط بل وسيلحظ أن ما أتى به أوسلو م استجابة لبعض المطالب الفلسطينية ينقص عما جاءت به اتفاقات كامب ديفيد رغم ما هو مأخوذ على هذه الاتفاقات من سلبيات وأوجه قصور... إن سوريا فى مفاوضاتها الثنائية مع إسرائيل قد ركزت على ضرورة الأخذ بنموذج معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من حيث ضرورة لانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة مع التفاوض فيما يتعلق بالترتيبات المنية على جانبى الحدود السورية الإسرائيلية المشتركة استنادا إلى مبدأ التكافؤ والتناظر فى هذه الترتيبات.

وفى ضوء الاعتبارات الأساسية السابقة يمكن النظر إلى التسوية المصرية الإسرائيلية وتأثيرها على عملية التسوية الشاملة للصراع العربى الإسرائيلى على النحو التالى : [١٦]

أولا : التسوية المصرية الإسرائيلية وسابقة الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة :

يمثل الانسحاب الكامل من سيناء وعدم التفريط فى حبة رمل من الأرض المصرية تنطبق على الوضع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى بالنسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ والذى يتضمن الانسحاب من جميع الأراضى التى احتلت فى يونيو عام ١٩٦٧ بما يعنى كافة الأراضى وليس على جزء منها كما تدعى إسرائيل.

وعلى هذا الأساس تمت تصفية جميع المستوطنات فى سيناء وانسحاب إسرائيل دون تدمير للمنشآت والطرق والمطارات والموانئ مما يسمح باستقرار الوضاع بسرعة والبدء فى عملية التعمير واستغلال الثورات الطبيعية المختلفة هناك....وتشكل عملية تصفية المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء أيضا سابقة يمكن تطبيقها بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار أن وجودها هو وجود غير شرعى طبقا للقرارات الدولية.

كما وضعت مصر يدها بالكامل على اخط الرئيسى للدفاع عن الحدود الشرقية وهو خط المضايق(حوالى ٥٩-٦٠ كم قناة السويس) وهو خط حصين يسهل الدفاع عنه ويصعب اختراقه لأية قوة مهاجمة ويوفر هذا الخط الأمن لمصر بالقوات التى اتفق على تواجدها به ولم يكن لمصر طوال السنوات الماضية وهى فى حالة مع إسرائيل عدد أكبر من هذه القوات.

ثانيا : التسوية المصرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية الثنائية والإقليمية[١٧] :

أنشأت التسوية المصرية الإسرائيلية ترتيبات أمنية متعددة تمثلت فى مناطق منزوعة السلاح وأخرى مخفضة التسلح والأوقات فضلا عن ترتيبات للإنذار المبكر والمراقبة والاستطلاع وقوات دولية متعددة الجنسية تباشر هذه الوظائف وتقدم تقارير دورية إلى كل الأطراف المعنية حتى لا تتشب أزمات

حادة أو شديدة تنذر بحرب أو هجوم أو انهيار لعلمية التسوية.. وقد أثبتت تجربة هذه الترتيبات الأمنية استقرارها ورسوخها وتنفيذ الطرفين المصرى والإسرائيلى لتعهداتهما بكل دقة وعدم وقوع أية انتهاكات خلال الفترة الماضية من عمل تلك الترتيبات... وقد قبلت مصر أن تكون الترتيبات الأمنية غير متناظرة وغير متكافئة وإن كانت متبادلة وربما يكون قبول ذلك راجعا إلى الفروق الجيواستراتيجية بين البلدين وخاصة من حيث الحجم السكانى والجغرافى أو إلى طبيعة شبه جزيرة كمنطقة عازلة واسعة تتيح زمنا أطول للإنذار المبكر من أى هجوم فضلا عن بعد خط الحدود عن مناطق التركز الصناعى والاقتصادى للدولة المصرية.. وهذا يمكن التأكد على اختلاف الحالة المصرية عن حالة الدول العربية الأخرى الملاصقة لإسرائيل... ففى حالة الأردن الذى وقع معاهدة سلام مع إسرائيل فى عام ١٩٩٤ لم يكن هناك حاجة إلى مثل تلك الترتيبات الأمنية التى لا تبررها موازن القوى ولا طبيعة العلاقات المباشرة أو الارتباطات الإقليمية والدولية إذ لم يكن ثمة مشكلة ضخمة بين البلدين فى السابق تبرر وجود أية مخاوف أمنية قوية من جانب إسرائيل خاصة فى ظل التعهد من جانب الأردن فى معاهدة السلام بمنع قوات أية دولة أخرى مجاورة من دخول إقليم الأردن بغرض القيام بعمل عسكرى ضد إسرائيل فى المستقبل[١٨].. أما فى الحالة الفلسطينية فإن مسألة الترتيبات الأمنية ذات طبيعة خاصة للغاية ومن المقرر أن تناقش فى مفاوضات الوضع الدائم للضفة الغربية وغزة... كذلك لا يقاس على الحالة المصرية بالنسبة لسوريا فى شأن ترتيبات الأمن وذلك نتيجة لحساسيات الوضع الجيواستراتيجى لسوريا بل وربما الانكشاف الذى تعانى منه فى ضوء حجم هضبة الجولان وموقعها المركزى الحاكم لسوريا حتى دمشق وجنوب لبنان وشمال إسرائيل وشمال غرب الأردن فضلا عن صغر حجم قوة سوريا النسبى بالمقارنة بمصر من حيث القوة البشرية والاقتصادية فضلا عن طبيعة علاقات سوريا مع قوى إقليمية كبيرة وقوية (إسرائيل وتركيا والعراق).. كل ذلك من شأنه مع الاختلال الراهن فى

التوازن العسكرى لصالح إسرائيل أن يجعل سوريا أكثر تصميما على ترتيبات أمنية ليس فقط متبادلة مع إسرائيل بل ومتناظرة ومتكافئة فما يهم فى المنظور السورى ليس هو صغر مسلحة إسرائيل بالنسبة لسوريا بل الذراع العسكرية الإسرائيلية الطويلة.

ولقد تضمنت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تعهدات على كل من الطرفين بشأن تنظيم وإدارة علاقاتهما الثنائية المباشرة فى المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وفى مجال الترتيبات الأمنية العسكرية أى أن وثائق التسوية المصرية الإسرائيلية لم تعالج سوى ترتيبات تتعلق بالعلاقات الثنائية وإطار خاص بالحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة وغزة ولم تتضمن أية نصوص أو تعهدات تتعلق بإنشاء ترتيبات إقليمية عامة وحتى مسألة القدرة النووية الإسرائيلية التى طرحها الجانب المصرى فى مفاوضات كامب ديفيد لم تتضمنها أى من وثائق التسوية المصرية الإسرائيلية وذلك على أساس ما قيل حينئذ إن مثل هذه القضية تتناول الأوضاع الأمنية العامة وأنه لا يمكن أن تناقش فى مفاوضات تسوية ثنائية وأنها من ثم أجلت إلى حين بدء عملية التسوية الإقليمية الشاملة[١٩]. وحتى مسائل العلاقات الثنائية المتضمنة فى وثائق التسوية المصرية الإسرائيلية أو فى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية[٢٠] فبينما تقتصر مسألة الأمن فى المعاهدة المصرية الإسرائيلية على الترتيبات الأمنية المتبادلة فإن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية تفصل فى مبادئ وقواعد والتزامات وتعهدات محددة تتعلق بالعلاقات الأمنية الثنائية والإقليمية فتنص على إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى والتزامهما باتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتعاون فى مجال مكافحة كل أنواع الإرهاب والعمل من اجل إنشاء منطقة خالية من الأحلاف والائتلاف المتعادية ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط[٢١].

ثالثا: ترسيخ منهج التسوية السليمة للصراع:

إن التوصل إلى التسوية المصرية الإسرائيلية ثم استقرارها أدى إلى ترسيخ مبدأ التسوية الأشمل لجوانب الصراع العربى الإسرائيلى الأولى وزاد من فرص سيطرة منهج التسوية السليمة على عملية إدارة ذلك الصراع... فبدون التسوية المصرية الإسرائيلية لم تكن التسويات العربية الإسرائيلية الأخرى لتتم[٢٢].

إن التسوية المصرية الإسرائيلية وبخاصة اتفاق كامب ديفيد الأول (إطار السلام فى الشرق الأوسط) الخاص بالحكم الذاتى الفلسطينى والخطاب المتبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتى والملحق بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والمفاوضات المصرية الإسرائيلية الخاصة بتأسيس الترتيبات الانتقالية للضفة الغربية وغزة والتى جرت فيما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٢ قد أرست المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية فى ظل صيغة مدريد لعام ١٩٩١ وهى المفاوضات التى أنتجت عددا من الاتفاقات بين الطرفين بدءا من اتفاق إعلان المبادئ فى سبتمبر عام ١٩٩٣ ومرورا باتفاق واشنطن فى سبتمبر عام ١٩٩٥ لتطبيق المرحلة الثانية من الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية ووصولا إلى بدء مرحلة مفاوضات الوضع الدائم النهائى للضفة الغربية ووصولا إلى بدء مرحلة مفاوضات الوضع الدائم النهائى للضفة وغزة والتى بدأت يوم ٥ مايو عام ١٩٩٩... وقد كان الدور المصرى بارزا فى المساعدة على تحقيق المراحل التى تمت حتى الآن فى التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية .. فقد فتحت مصر ملفات التفاوض مع إسرائيل للمفاوض الفلسطينى وساعد اثنان من المستشارين المصريين الوفد الفلسطينى فى مفاوضات أسلو/١ وقدمت مصر المكان والتسهيلات لما تلا ذلك من مفاوضات فلسطينية إسرائيلية وقامت بناء على طلب على طلب الطرفين بالتدخل لحل بعض الأزمات التى اعترضت تلك المفاوضات.. ويأتى هذا الدور المصرى الهام للغاية فى إطار الاقتناع المصرى بأن قضية فلسطين هى محور الصراع ومن ثم لن يكون هناك حل لذلك الصراع إذا بقيت تلك القضية دون حل يحقق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى

بما فيها حقه فى تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على أرضه المحررة وبأن السلام هو خيار استراتيجى لا بديل عنه لكل الأطراف إذا ما أريد للمنطقة أن تتمتع بالاستقرار اللازم... إن فى مفاوضات التسويات الفلسطينية الإسرائيلية إعادة اكتشاف وإعادة اعتبار لكامب ديفيد على المستوى العربى[٢٣].

رابعا: التسوية المصرية الإسرائيلية والسلام البارد:

رغم التأسيس المبكر للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية فى التسوية المصرية الإسرائيلية... ورغم الحرص على التأكيد على تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين فى وقت مبكر يبدأ مع انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء إلى خط العريش/ رأس محمد ورغم عشرات الاتفاقيات التطبيعية التى وقعت وتتناول معظم مجالات العلاقات بين دولتين ورغم إنهاء المقاطعة الاقتصادية المصرية رسميا وإنشاء لجنة عامة لتطبيع العلاقات فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية ظلت أسيرة حالة السلام البارد... فالحكومة طبعت العلاقات الرسمية لكن الشعب المصرى لم يفعل ولم يكن ليستطيع فى ظل مناخ ما تزال إسرائيل متمسكة فيه بمفاهيم القوة والغطرسة والتفوق والهيمنة والاحتكار. إن الدرس الرئيسى فى تجربة التسوية المصرية الإسرائيلية هو أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل وتعيش ككيان طبيعى ودولة طبيعية تنتمى إلى المنطقة التى تعيش فيها إلا إذا غيرت مسارها ومفاهيمها لتقبل العيش كواحدة من دول المنطقة وليس كدولة فوق القانون وفوق الدول وفوق الشعوب إن إسرائيل لا يمكن أن تكسب مودة شعوب المنطقة أو أن تؤسس علاقات طبيعية معهم وهى لا تزال تتصرف ككيان استعمارى استيطانى توسعى استعلائى غريب عن المنطقة يريد أن يجمع فى يديه التفوق التقليدى والاحتكار النووى والهيمنة الاقتصادية وعلاقات السلام الطبيعية... والأمر المؤكد أن التجربة فى التطبيع بين مصر وإسرائيل رغم مرور على التطبيع الرسمى تمثل قيدا كاسحا لجموح بعض الأطراف العربية نحو تطبيع غير ناضج مدفوع باختلالات واوجه عجز سياسة هيكلية فى بنى تلك الأطراف الداخلية.[٢٤].

مراجع الفصل

(1) راجع تفصيلا ذلك دكتور محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين، مرجع سابق ص ص ٩٧ وما بعدها.

(2) راجع تفصيلا دكتور محمود مصطفى العجمى، مشروعات التسوية السياسية رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط ٢٠٠١ ص ٩٥ وما بعدها.

(3) الهيثم الأيوبي: اتفاق القوات الثاني في سيناء، دراسة تحليلية- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٥- ص ص ٨٩-٩١.

(4) دكتور محمود العجمى، مرجع سابق ص ص ٢٤٠ وما بعدها.

(5) د. صادق العظيم: زيارة السادات وبؤس السلام- دار الطليعة -بيروت- ١٩٧٨-ص ص ١٥ - ١٦.

(6) معهد الإنماء العربي: إسرائيل في ظل حكومة بيجين الثانية- برنامج الدراسات الاستراتيجية - بيروت- ١٩٨٣- ص ٤٥.

(7) معهد الإنماء العربي: إسرا نيل في ظل حكومة بيجين الثانية- المرجع السابق- ص ٤٧.

(8) HENRY KISSINGER; THE WHITE HOUSE YEARS YEARS, WEIDEN SELD AND NICOLSIN AND MICHAEL JOSEPH, LONDON, 1979,PP.91-121.

(9) دكتور محمود مصطفى العجمى، مرجع سابق ص ص ٩٩ وما بعدها.

(10) دكتور محمود العجمى، مرجع سابق ص ص ١٠٠ وما بعدها.

(11) يفجيني بريما كوف: الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي- المرجع السابق - ص ٩١.

(12) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها - الجزء الثاني(١٩٤٧-١٩٧٧)- مرجع سابق-ص ٧٥.

(13) دكتور محمود العجمى، مرجع سابق ص ص ١٠١ وما بعدها.

(14) دكتور محمود العجمى، مرجع سابق ص ص ٢٠٠ وما بعدها.

(15) دكتور محمد نصر مهنا، السلام الاسرائيلي المرازع وتهوية فلسطين مرجع سابق ص ص ٣٠٠ وما بعدها.

(16) دكتور محمود العجمى، مرجع سابق ص ٢٥٥.

(17) المرجع نفسه ص ص ٢٧٧وما بعدها.

(18) المرجع نفسه ص ٢٧٨.

(19) MOSTAFAS ELWI SALF: EGYPT AND THE PEACEPROCESS FROM JERUSALEM TO OSLO AND IN ARAB ISRAEL IPEACE NEGOTIALATIONS: BREAKTHROUGH OF PREAKDOWN, EDITED BY MOSTAFA ELWI. SAIF, CAIRO CENTER FOR POLTICAL RESEARCH AND STUDIES 1996 P.P.9-11.

(20) WHITE PAPER ON MEGATIATIONS OF RELATIONS BETWEEN ARAB REPUBLIC OF EGYPT AND THE ATATE OF ISRAEL, CAIRO MINISTY OF FOREIGN AFFAIRS, 1984.

(21) المادة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

(22) دكتور محمد العجمى، مرجع سابق ص ص ١١٤.

(23) THE EGYPTIAN POSTION IN THE MEGATIATION CONCERNING THE EST ABLISHMENTOF TRANSITIONALARRANGEMENTS FOR THE WEAT BANK AND GAZA MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS. CAIRO- 1948.

(٢٤) دكتور محمد نصر مهنا، السلام الاسرائيلى المزارع وتهوية فلسطين مرجع سابق ص ص ٢١٠ وما بعدها.

الفصل الثانى

الانحياز الامريكى الاعمى لاسرائيل

تزايدت الآمال فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة بقرب التوصل إلى تسويات شاملة للصراعات الإقليمية المختلفة انطلاقا من انتهاء حالة الاستقطاب فى النظام الدولى... تلك الحالة التى كانت تضيف المزيد من الجدة والانقسام بالنسبة لأطراف الصراع وتضع قيودا شديدة على إمكانية التسوية... هذا بجانب توظيف قطبى النظام لهذه الصراعات ضمن عملية إدارة صراعهما على قمة هرم النظام الدولى.

إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة وهى القوة المنتصرة فى صراع الحرب الباردة والتى وجدت نفسها فى وضع يتيح لها ما يشبه الهيمنة على النظام الدولى روجت لما أسمته "أسس النظام العالمى الجديد".... وتمثلت الأسس فى تسوية الصراعات الإقليمية وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية وإعلاء دور الأمم المتحدة فى تسوية هذه الصراعات وذلك على النحو الذى تحدث عنه الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى حملته لتعبئة التأييد الدولى لشن الحرب ضد العراق بعد غزوة للكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠[١].

وترافق مع ذلك ربط النظام العراقى للانسحاب من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وهو ما كان يمثل مشكلة جوهرية لخطط الولايات المتحدة الرامية إلى إشراك دول عربية رئيسية فى معركة تحرير الكويت... فقد كشف هذا الربط أن استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وغياب اتفاقات سلام بين أطراف هذا الصراع المعقد سوف يمثل مشكلة جوهرية للسياسة الأمريكية فى المنطقة.

المبادرة الأمريكية المراوغة:

فـى هـذا الإطار جاءت[٢] المبادرة الأمريكية بعقد مؤتمر كبير لبدء عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى وذلك فى مدريد فى الثلاثين من شهر أكتوبر ١٩٩١ وهو المؤتمر الذى شهد بداية عملية التسوية التى أخذت شكل مسارين: ثنائى مباشر بين إسرائيل وكل طرف عربى معنى وذلك لبحث جوهر الصراع أو الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، وآخر إقليمى متعدد الأطراف خاص بإزالة مظاهر الصراع وتدشين روابط تعاونية بين إسرائيل والدول العربية.

وفـى الوقت الذى دخلت فيه عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى مرحلة طويلة من الجمود وفترات محدودة من التقدم البطئ فإن أنماطا أخرى من الصراعات الإقليمية قد شهدت تقدما سريعا ووصلت إلى محطتها النهائية عن طريق توقيع اتفاقيات متكاملة مثل جنوب أفريقيا والبوسنة والهرسك وأيرلندا وكوسوفا.. ورغم ما تشهده هذه النماذج من صعوبات ومشاكل إلا أنها عرفت طريق التسوية.

وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول الأسباب التى أدت إلى عرقلة عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى فى حين وصلت صراعات أخرى إلى محطة التسوية النهائية.. هل القضية تتعلق بطبيعة الصراع باعتباره نموذجا للصراع الاجتماعى الممتد PROTRACTED SOCIALCONFLICT وهو ذلك النمط من الصراعات التى يتسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن وتتميز تفاعلاته العدائية بالكثافة والتكرار والتقلب كما تتسم بالانتشار داخل المجتمع أو بين المجتمعات المتصارعة بحيث يصبح الصراع فى حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العدائية.. كما يحدد الصراع الصورة القومية والتماسك الاجتماعى لدى الجماعات المتصارعة... كذلك فإن هذه النوعية من الصراعات تتسم بعمق مسباتها ونستعصى على الحل السريع سواء المباشر أو يتدخل أطراف خارجية ومن ثم فإن حل الصراعات الاجتماعية

الممتدة يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا تتم خلالها تغييرات ذات مغزى فى بيئة أطراف الصراع[٣].

ويجئ السؤال الثانى حول أسباب تعثر التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى حول ما إذا كانت القضية تعود إلى طبيعة نشأة الصراع الذى بدأ بمؤامرة دولية شهدت عمليات جلب لليهود من شتى أنحاء العالم وتشريد سكان البلاد الأصليين.

ويثور تساؤل ثالث حول دور الوسيط أو راعى عملية التسوية وهو تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية التى تنحاز تماما إلى جانب إسرائيل وتمدها بكل ما من شانه عرقلة عملية التسوية.

ويترتب على ذلك تساؤلات أخرى حول متطلبات التسوية السياسية لهذا الصراع على مساراته المختلفة وفى القلب منها المسار الفلسطينى وماذا يمكن أن يترتب على تسوية تتم فى ظل بيئة غير مواتية لا تتوافر فيها المتطلبات الأساسية للتسوية: هل يمكن للاتفاقات التى تترتب عليها أن تقود إلى سلام حقيقى أم أنها ستظل تسويات جزئية لا ترقى إلى الدخول فى الطور الطبيعى يقود إلى السلام ومن ثم لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل الصراع الاجتماعى الممتد الذى يتراوح عادة ما بين الهدوء والانفجار ويشهد تسويات جزئية ثم ما يلبث أن يعود الانفجار من جديد[٤].

الواقع الفلسطينى[٥]:

منذ اللحظة الأولى لاحتلال القوات الإسرائيلية لأراضى الضفة الغربية وقطاع غزة فى حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ برزت بوضوح حالة الرفض العام والعداء الشديد لهذا الاحتلال واستمراره... فلم تنقطع المقاومة المسلحة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال وشاركت كافة المؤسسات والهيئات والنقابات فى التصدى للاحتلال الإسرائيلى وإن اختلفت الجبهة التى ارتبطت بها هذه

المؤسسات من وقت لآخر.. وفى مختلف هذه المراحل كان هناك إجماع من كافة المؤسسات والهيئات على رفض الاحتلال ومقاومته.

وقد مارست التطورات التى مر بها المجتمع الفلسطينى فى الضفة والقطاع والتى سادت الساحة العربية والدولية دورا بارزا فى ظهور جيل جديد من الشباب الفلسطينى الذى ولد وتربى فى ظل الاحتلال اكثر عداء لهذا الاحتلال وأكثر جرأة فى المبادرة بأعمال المقاومة... وقد أوجزت الانتفاضة التى قامت فى الأراضى المحتلة فى ٩ ديسمبر عام ١٩٨٧ كافة التداعيات الداخلية والخارجية.

وفى مقابل وعى سكان الضفة والقطاع بالهوية والتميز الوطنى الفلسطينى ووضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيودا شديدة على الاقتصاد الفلسطينى وقاطعاته المختلفة...... وتركز النشاط الأساسى على تقييد القطاع الزراعى لأسباب سياسية واستراتيجية أهمها إضعاف العلاقة بين الإنسان والأرض بما يمكن هذه السلطات من التحكم فى مصدر رزق المواطن الفلسطينى ودفعه للخروج من أرضه.. كذلك عملت سلطات الاحتلال على تقييد القطاع الصناعى للإبقاء على حالة التعبئة والاستغلال لموارد الأراضى المحتلة.

صيغة مدريد:

بدأت عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى فى ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بوضع عربى مترد وواقع عالمى يعطى الولايات المتحدة أدوات الانفراد بإدارة النظام الدولى لما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقد دخلت الأطراف العربية المعنية مفاوضات التسوية فى مدريد وفق صيغة تنطلق من رؤية قائمة على ثقة نسبية فى وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه التوصل على تسوية سياسية عادلة للصراع مع إسرائيل... وفى نفس الوقت التمسك التام بعدم تقديم تنازلات جوهرية لإسرائيل على أى مسار من مسارات التسوية الثنائية وذلك من خلال الحرص على التنسيق الكامل وسيادة الشفافية بين وفود التفاوض العربية وإحياء إلية اجتماعات دول الطوق أو المواجهة[٦].

وقد استمر ذلك التنسيق وتلك الشفافية حتى خروج الجانب الفلسطينى على هذه الأسس عبر قبول الدخول فى مفاوضات سرية فى أوسلو وبالتالى بدأت عملية التسوية تسير وفق موجعية ميزان القوى أى وفق الرؤية الإسرائيلية.

وانتهى التنسيق العربى بصورة عملية الذى كان يحول دون انفراد إسرائيل بكل طرف عربى على حدة وبالتالى جاء اتفاق أوسلو حصيلة لهذا الواقع... ويمكن رصد بعض الملاحظات ذات الصلة بمسار الفلسطينى الإسرائيلى فى ضوء المعطيات سالفة البيان:

الملاحظة الأولى:

إنه فى خضم الانشغال الدولى والإقليمى بتداعيات حرب الخليج الثانية فى مطلع عام ١٩٩١ جاء التحرك الأمريكى لعقد مؤتمر فى مدريد لبدء آلية تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى فى ظل حرص أمريكى على وضع أسس محددة للمؤتمر على نحو يقود إلى صيغة المفاوضات الثنائية المباشرة دون مرجعية مستقرة الأمر الذى يجعل من ميزان القوة البيئتين الدولية والإقليمية المرجعية الأساسية للمفاوضات.

وانسجاما مع هذا الهدف الأمريكى جرى إبعاد الأمم المتحدة ومن ثم مرجعية الشرعية الدولية عن الأسس المحددة لمسار المفاوضات... ومعنى ذلك بروز مأزق أمام المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل ناجم عن عدم وجود مبدأ أساسى واحد يترجم المفاوضات إلى حيز التنفيذ أو تقوم المفاوضات على أساسه مثل الانسحاب أو عدم احتلال أراضى الغير بالقوة أو حق تقرير المصير أو غيره.

وفى ظل غياب المبدأ أو المبادئ الأساسية الموجهة للمفاوضات فإن ما يحكم عملية المفاوضات هو ميزان القوة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى أى قدرة إسرائيل على الإملاء والمحاولات الفلسطينية اليائسة للحد من هذه القدرة باستمالة الولايات المتحدة للموقف الفلسطينى[٧].

من هنا فقد انفردت الولايات المتحدة بوضع أسس عملية التفاوض والمتمثلة بالأساس فى موازين القوة وقصر آلية مدريد على القضايا الكلية على أن تتكفل مسارات التفاوض الثنائية المباشرة بالتفاصيل والجوانب الإجرائية.. والمعلوم أنه فى القضايا الكلية عادة ما تفشل الأطراف المغنية فى التوصل إلى مبادئ مقبولة لاسيما فى ظل غياب القواعد المرشدة للتفاوض... وقد عبر رئيس وزراء إسرائيل آنذاك اسحق شامير عن الآفاق التى يمكن أن تصل إليها المفاوضات بقوله إنه كان يسعى إلى التفاوض لمدة عشر سنوات دون تحقيق أى تقدم يذكر.

الملاحظة الثانية:

جاءت صيغة مسارى التفاوض الثنائى المباشر والإقليمى متعدد الأطراف لتحدث المزيد من التشرذم فى المواقف العربية وتفتح الطريق أمام إسرائيل للتلاعب بالمسارات المختلفة على النحو الذى قاد إلى صيغة أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية.

وهنا لابد من التأكيد على حقيقة مهم وهى أن الولايات المتحدة قد طرحت فكرة مسارى التفاوض فى محاولة لإسقاط المقاطعة العربية لإسرائيل وبدء آلية تطبيع العلاقات والدخول فى مشروعات للتعاون بين إسرائيل ودول عربية أخرى دون الارتباط بما يجرى على صعيد المسار الثنائى المباشر[٨].

وقد كانت النتيجة المباشرة لفكرة مسارى التفاوض حدوث الانقسام فى المواقف العربية وذلك بان رفضت سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى بدء آلية أوسلو المشاركة فى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف إلا بعد أن تصل المفاوضات الثنائية المباشرة التى تبحث جوهر الصراع الأراضى العربية المحتلة إلى محطتها النهائية أى انسحاب إسرائيل من هذه الأراضى.

وفى نفس الوقت بدا الخلاف واضحا بين مواقف الأطراف العربية التى قبلت الدخول فى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف وذلك بين أطراف قبلت بالانفصال بين المسارين واقتنعت بالرؤية الأمريكية الإسرائيلية المؤكدة

الإسرائيلية المؤكدة على أن تقدم خطوات التطبيع والتعاون سوف تصب في مصلحة "تليين" المواقف في المفاوضات الثنائية المباشرة ويأتي الأردن كنموذج لهذا الموقف... وأطراف عربية أخرى مثل مصر رأت وقف تطبيق مشروعات التطبيع والتعاون على نجاح المفاوضات الثنائية المباشرة.

وكانت محصلة غياب أسس للتنسيق العربي في ظل فكرة مسارى التفاوض الثنائي والمتعدد قبول منظمة التحرير الفلسطينية بفكرة التفاوض سرا بعيدا عن الإطار العربي الداعم والتوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي المشترك المعروف باتفاق أوسلو والذى تم توقيعه فى حديقة البيت الأبيض واشنطن فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣.

الملاحظة الثالثة:

إن المسار التفاوضي الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي تميز منذ بداية مؤتمر مدريد بتعقيد متزايد مقارنة بالمسارات التفاوضية السوية اللبنانية والأردنية مع إسرائيل.. وتبدو مصادر هذا التعقيد متعددة وتتسم بالتداخل والتشابك وبعض هذه المصادر ذات طبيعة إجرائية وبعضها الآخر ذات طبيعة موضوعية أى ينصرف إلى المضمون والجوهر... هذه التفرقة لا تعني بأى حال الفصل بين ما هو إجرائي وما هو موضوعي ... ذلك أن الصلة قائمة بينهما خاصة إذا ما تعلق الأمر بمفاوضات على غرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

في هذا الإطار وعلى المستوى الإجرائي ظهر العديد من المشكلات التى اعترضت المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي تم تجاوز الكثير منها عبر صيغ وأشكال متباينة وفي مقدمة هذه المشكلات كانت مشكلة "التمثيلية" الفلسطينية في مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية التى أعقبته أى تشكيل الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني.. ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية في وضع يسكنها من رفض هذه الشروط خاصة بعد حرب الخليج الثانية وانتهاء الدور السوفيتي والهالة التى كانت قد بدأت تنسج خيوطها حول المنظمة عربيا وعالميا.. وهكذا قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالمقارنة والمفاضلة بين السيئ والأسوأ: الأول

هـو قبول هذه الشروط ... والثانى هو رفضها والبقاء بعيدا عن المفاوضات.. ومع ذلـك فـإن الـصيغة التـى عالجـت بهـا المـنظمة هـذه الشروط جعلت منها طرفا ومـرجعا يمكـن وصـفه بـ"الحاضر الغائب" حيث غابت المنظمة عن المفاوضات ولكـنها كانـت حاضـرة عـبر الـوفد الـذى أقـرت تـشكيله والدور الذى لعبته فى توجيهـيه وتقنيـنه[٩].. ورغـم أن ذلـك بـدا كمـا لـو كـان ترجيحا لكفة قيادات الـداخل الفلـسطينى فى الأراضى المحتلة فى البداية على حساب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس آنذاك ألا أن تعدد الجولات التفاوضية والرحلات المكوكية للوفد الفلسطينى المفاوض إلى تونس واجتماعاته بقيادة المنظمة قاد على نـوع من التوازن بين قيادة الداخل الفلسطينى وقيادة المنظمة وهو أمر ربما يكون قـد سـاهم فـى تعزيـز دور القـيادة الفلـسطينية رغم محاولات الإعلام الأمريكى والإسرائيلى فى بداية المفاوضات التركيز على دور الوفد الفلسطينى على حساب المـنظمة التحريـر الفلـسطينية بهـدف خلـق فجـوة بيـنهما تتناسـب والـشروط الأمريكية والإسرائيلية والتى كانت تهدف آنذاك إلى تـ ميش المنظمة وتجاهلها.

وقـد كـشف مـسار التفاوض الفلسطينى الإسرائيلى عن معالجات وقتية لـبعض هـذه المـشكلات الإجـرائية.. ذلـك أن إصـرار إسـرائيل علـى وجـود الفلـسطينيين ضـمن وفـد أردنـى فلسطينى مشترك انتهى واقعيا بوجود مسارين متميـزين للمفاوضـات مـع إسـرائيل أولهما مسار فلسطينى إسرائيلى... والآخر مـسار أردنى إسرائيلى نظرا لطبيعة المشكلات المثارة بين إسرائيل والفلسطينيين مـن جهـة ، وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى... وقد انعكس ذلك إجرائيا فـى معاملـة رئيس الوفد الفلسطينى حيدر عبد الشافى من الناحية البروتوكولية كرئيس لوفد مستقل على قدم المساواة مع بقية رؤساء الوفود[١٠].

فـى الوقت ذاته فإنه رغم القبول الفلسطينى باستثناء فلسطينيى القدس والـشتات مـن الوفد الفلسطينى المفاوض وفقا للشروط الإسرائيلية فإن الفلسطينن لم يـروا فـى ذلـك شـرطا ملـزما بـل مجـرد ترتيبات مؤقتة ومن ثم ضمت لجنة "التوجيه" للوفد الفلسطينى المفاوض فلسطينيين من القدس والخارج وقام وزيـر

الخارجـية الأمـريكية وقتذاك جيمس بيكر باستقبال اعضاء هذه اللجنة فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٩١ فى مدريد وهو ما قد يعنى اعترافا ضمنيا بمشاركة فلسطينيى القدس والخارج (الشتات) أو على الأقل عدم الإصرار على إبعادهم واستبعادهم من التفاوض(١١).

أمـا علـى الـصعيد الموضـوعى(المـضمونى) فـإن تعقـد المـسار الفلسطينى الإسـرائيلى فـى الـتفاوض يعـود إلى أسباب متنوعة ومتشابكة نابعة من تشعب القـضية الفلـسطينية والظـروف والـشروط التى واكبت بدء عملية التفاوض ذاتها حـيث كـان علـى الفلـسطينيين القـبول أولا بإجـراء الـتفاوض مع إسرائيل عبر مـرحلتين يفـصل بيـنهما هـامش زمنـى: الأولى... هـى مفاوضـات المـرحلة الانتقالـية.. والهـدف مـنها الاتفـاق بـين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى على صـيغة للحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة تمتد لخمسة أعوام على أن تبدأ المـرحلة الثانـية والتـى سيقرر فيها مصير هذه الأراضى فى العام الثالث من بدء تطبيق الحكم الذاتى... والثانى.. وكما سبقت الإشارة فغن صيغة مدريد لم توفر تفـسيرا قانونـيا ملـزما لكافـة الأطراف لمرجعية الشرعية الدولية الممثلة فى قرار مجلس المن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧ باعتبارها المرجعية القانونية لمفاوضـات واحـتفظت إسرائيل بحق تفسير هذا القرار والتمسك برؤية إسرائيلية لبنوده.

وهـنا يلاحـظ الهـوة العمـيقة الجذور التى تفصل بين الآمال والتطلعات الوطنـية المـشروعة للجانـب الفلسطينى فى حق وطن ودولة وبين الواقع المحدد بـتوازناته والـذى أرجـأ الـبحث فى هذه المطالب الفلسطينية إلى ما بعد الاتفاق حول حدود وطبيعة المرحلة الانتقالية بل والأكثر من ذلك أن الطرف الإسرائيلى حـاول جاهـدا الـسعى للفصل بين المرحلتين الانتقالية والنهائية... ففى الوقت الـذى حـاول فـيه الـوفد الفلـسطينى الـربط بـين هـاتين المـرحلتين الانتقالـية والنهائـية.. ففـى الـوقت الـذى حـاول فـيه الـوفد الفلسطينى الربط بين هاتين المرحلتين على أساس أن تمهد المرحلة الأولى للمرحلة النهائية أى لمرحلة إنشاء

الدولة الفلسطينية حرص الطرف الإسرائيلى على نفى علاقة الارتباط بين المرحلتين وشجب سرا وعلانية الهدف والغاية النهائية من المفاوضات أى تقرير المصير للشعب الفلسطينى(١٢).

الملاحظة الرابعة:

يمكن القول عن التوصل إلى إعلان المبادئ الفلسطينيى الإسرائيلى المشترك عبر مفاوضات سرية موازية للمفاوضات الثنائية فى واشنطن ربما يكون قد اضر بصيغة مدريد ذاتها رغم أنه نابع منها... إذ يقدم الاتفاق نموذجا لا تتطلع إليه إسرائيل منذ بداية المفاوضات وهو الانفراد بكل طرف عربى على حدة وتبديد أية إمكانية للتنسيق التفاوضى العربى... وقد أظهر هذا الاتفاق فى نفس الوقت غياب التنسيق العربى(١٣).

إن مقارنة هذا الاتفاق بالمشروعات الفلسطينية للحكم الذاتى التى قدمت عبر عشر جولات من المفاوضات الثنائية وقبل الدخول فى مفاوضات أوسلو السرية تبرز تفوق هذه المشروعات وتضمينها المرجعية القانونية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية المقدمة فى المفاوضات الثنائية على التعامل مع المرحلة الانتقالية على أنها نهائية أو على الأقل أندمج العديد من قضايا المرحلة النهائية بها... كما أن صيغة مدريد ذاتها كانت تقوم على معالجة القضية الفلسطينية عبر مرحلتين انتقالية ونهائية: الأولى يطبق فيها نظام الحكم الذاتى... والأخرى يتقرر فيها مستقبل الفلسطينيين والأراضى المحتلة.. وكانت هذه الصيغة تحظى بقبول دولى واسع النطاق حتى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإن لم يترجم هذا القبول إلى ممارسات وضغوط محددة على الجانب الإسرائيلى... وكان من المعروف أن أية تسوية الصراع العربى الإسرائيليى دون تسوية القضية الفلسطينية ستفقد مصداقيتها وأخلاقياتها عربيا ودوليا وكان رئيس الوفد الإسرائيلى المفاوض يدرك ذلك عندما وصف موقف المفاوض الفلسطينى بأنه يتميز بـ" قوة الضعف" أى أن علاقات القوى المادية الواقعية

ليست لصاحله ولكن يحظى موقفه- أى موقف المفاوض الفلسطينى بالشرعية والأخلاقية على الصعيد الدولى[١٤].

الملاحظة الخامسة:

إن المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف فى الشرق الأوسط والمشهرة فى ٢٨و٢٩ يناير عام ١٩٩٢ فى مسو تمثل الحلقة الثالثة فى عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى بعد حلقة مؤتمر مدريد وحلقة المفاوضات الثنائية.

ورغم أهمية هذه المفاوضات من منظور التعامل فيما بين دول الشرق الأوسط وبينهما وبين العالم الخارجى ممثلا فى الولايات المتحدة والاتحاد الروسى ودول الاتحاد الأوربى واليابان وعدد آخر من الدول التى وافقت على المشاركة فيها إيمانا منها بحيوية السلام فى الشرق الأوسط للسلام العالمى فإن جوهرها وفقا للرؤية الأمريكية هو تسهيل عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى من خلال تذليل عدد من القضايا الشائكة التى تؤثر على سير المفاوضات الثنائية ما بين الأطراف المباشرة للصراع وهى إسرائيل من جانب وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن(قبل توقيع معاهدة وادى عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤) من جانب آخر.

والقضايا المعروضة على هذه الحلقة خمسة هى الأمن والحد من التسامح والمياه والتعاون الاقتصادى واللاجئون والبيئة.. وفى هذه القضايا تتعارض وجهات النظر العربية والإسرائيلية بشكل واضح.

لقد طرحت هذه المفاوضات عند بدئها فى موسكو عدد من المشكلات كان على الأطراف العربية مواجهتها ومن هذه المشكلات كيفية التوفيق ما بين استمرار حالة الحرب الرمية مع إسرائيل والجلوس معها على مائدة مفاوضات واحدة تستهدف مواجهة مشكلات اقتصادية وتحقيق تعاون اقتصادى... فهذه هى المرة الأولى فى التاريخ الذى يحدث فيه هذا الوضع ومن ثم فإنه لا توجد سابقة يمكن القياس عليها وحتى بالنسبة لمفاوضات الحد من التسلح فى أوروبا

أو بـين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) فقد جرت بين أطراف لا تـوجد بيـنها حالـة حـرب رسمـية وإن اتـسمت بتوتـرات الحرب الباردة[١٥].. وحتـى هـذه المفاوضـات كانت تجرى بعد إجراء تخفيض ملحوظ فى التوتر كما حـدث بعـد إنهـاء أزمـة الـصواريخ الكوبـية(١٩٦٢) وقيام الوفاق(١٩٧٢) وتولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى (١٩٨٥).

والمـشكلة الثانـية هى علاقة المفاوضات الإقليمية بالمفاوضات الثنائية... فالـولايات المـتحدة أيدت وجهة النظر الإسرائيلية التى ترى عدم الربط بين أى نـوع من المفاوضات الثنائية وبينها وبين المفاوضات متعددة الأطراف... والحجة هـنا انـه لا ينبغـى مـنع التقدم على جبهة من الجبهات فى المفاوضات بسبب الـصعوبات التى تواجهها جبهة أخرى أو أكثر وان إحراز التقدم فى أى جبهة من شأنه تضييق الهوة بين المواقف وتجاوز العقبات فى الجبهات الأخرى[١٦].

ورغـم ذلـك فإن الواقع السياسى شئ آخر فقد ثبتت التطورات اللاحقة مـدى الارتـباط الوثيق بين المسار الثنائى والمسار المتعدد الأطراف... فمن المعلوم أن سـوريا ولبـنان قـد قاطعت المفاوضات المتعددة بسبب عدم حدوث تقدم على مـسارى تفاوضـهما الثنائـيين مـع إسـرائيل كمـا أن منظمة التحرير الفلسطينية قاطعت هذه المفاوضات الثنائيين مع إسرائيل كما أن منظمة التحرير الفلسطينية قاطعـت هذه المفاوضات ثم انضمت إليهابعد دخولها فى آلية المفاوضات السرية مـع إسـرائيل فـى أوسلو... بـيد أن الـدول العـربية مجـتمعة قد اتخذت قرارا المحادثـات مـتعددة الأطـراف ووقـف التطبـيع مـع إسرائيل فى ظل توجهات الحكـومة الإسـرائيلية الجديـدة رئاسـة بنـيامين نيتانـياهو... تلـك الـتوجهات اليمينية المتطرفة المعادية للسلام الدائم والشامل والعادل مع العرب والتى أعلنها نيتانـياهو فـى حملـته الانتخابـية فى مايو ١٩٩٦ وشرع فى تنفيذها بعد توليه الـسلطة بإعلانـه عـدم الالتـزام باتفـاق أوسلو لعام ١٩٩٣.. وأكدت قمة القاهرة العـربية انـه لـن يـتم استئناف المفاوضـات المـتعددة الأطراف من جانب الدول

العربية إلا إذ حدث تقدم جوهرى على مسارات التفاوض الثنائية العربية الإسرائيلية[١٧].

وبعد سقوط حكومة نيتانياهو ومجئ حكومة إيهود باراك فى انتخابات ١٧ مايو ١٩٩٩ ظل العرب ملتزمين بهذا الموقف باستثناء موريتانيا التى أعلنت عن توصلها إلى اتفاق مع إسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية كلمة بين الدوليتين فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٩.

والواضح أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية لمبدأ المفاوضات السرية مع إسرائيل وما أدى إليه من انهيار التنسيق العربى فى المفاوضات الثنائية قد انعكس بالتالى على انضمام المنظمة إلى المفاوضات متعددة الأطراف بعد أن عارضتها فى البداية... فقد عمقت هذه الخطوة من التشرذم والانقسام فى الموقف التفاوضى العربى خاصة فى ظل انضمام الأردن لهذه المفاوضات الثنائية فكانت حصيلة ذلك كله انكشاف موقف سوريا ولبنان بعد رفضهما الانضمام إلى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف ومحاولات حكومة إسرائيل استغلال الخروج الفلسطينى ثم الأردنى بعد ذلك على التنسيق العربى للضغط على المفاوض السورى.. ومن ثم المفاوض اللبنانى لتقديم تنازلات فيما يتعلق بقضية الانسحاب من الجولان السورية المحتلة وجنوب لبنان مقابل التوصل إلى تسوية سياسية معهما[١٨].

مراجع الفصل

(١) د. عماد جاد: فلسطين الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٩-ص ٧.

(٢) راجع تفصيلا دكتور محمود مصطفى العجمي، مرجع سابق ص ٢١١ وما بعدها

(٣) NADIA FARAH: POPULATION TRENDS AND PROTRACTED SOCIAL CONFLICT. UNPISHED MANUSCRIPT. P.3.

(٤) دكتور محمود العجمي، مرجع سابق ص ص ٢١٣، وما بعدها.

(٥) دكتور محمد نصر مهنا، السلام الاسرائيلي المراوغ وتهوية فلسطين، مرجع سابق ص ص ٢٣٠ وما بعدها.

(٦) اعتمدنا في تفصيل ذلك على التحليل القيم للدكتور محمود العجمي، مرجع سابق ص ص ٢٧١ وما بعدها.

(٧) عزمي بشارة: حول يوم الرابع من آيار١٩٩٩ - جريدة الحياة- لندن- ٨ أغسطس ١٩٩٨- ص ١٢.

(٨) ALEXANDER HAIG: HOW AMRICA CHANGED THE WORLD, AMEMOIR NEW YORK, WARNER BOOKS, 1993, P. 69.

(٩) MOHAMED RABIE:THE U.S.A.- P.L.O. DALOGUE, THE SWEDISH CONNECTION. JOURNAL OF PALESTINE STUDIESI, SUMMER 1993. P.P.54-57.

(١٠)دكتور محمود العجمي، مرجع سابق ص ص ٢٧٤ وما بعدها.

(١١) MOHAMED RABIL: U.S.- O. OP. CIT.PP66-68.

(١٢) د. عبد العليم محمد: المسار التفاوضي الفلسطيني واتفاق إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام- القاهرة - ١٩٩٣- ص ص٦-٧.

(١٣) دكتور محمود العجمي ، مرجع سابق ص ص ٢٧٦ وما بعدها.

(١٤) EUGENE ROSTOW: PEACE THE BALANCE, NEW YORK, SIMON AND SCHUSTER. 3RD. 1994.PP. 22-27.

(١٥) EUGENE ROSTOW: PEACEINT THE BALANCE. OP. CIT. P.39.

(١٦)د. عبد المنعم سعيد: نظرة عامة على المفاوضات - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - يناير ١٩٩٤- ص ص ١٥٠-١٥١.

(١٧) صحيفة الأهرام - القاهرة - ٢٣ يونيو ١٩٩٦ - ص١.

(١٨) انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في ٢٥ مايو عام ٢٠٠٠ تحت وطأة تصاعد فعاليات المقاومة الوطنية اللبنانية وتظاهرت حكومة باراك بأن هذا الانسحاب يأتي تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بشأن الانسحاب من جنوب لبنان، وراجع أيضا دكتور محمود العجمي ص ٢٨٠.

الفصل الثالث

المخطط الأمريكى وصيغة أوسلو

يلاحظ [1]أن اتفاق أوسلو جاء محصلة مفاوضات بعيدا عن منظمة الأمم المتحدة ورعايتها حيث جرت فى سرية وبعيدا حتى عن راعيى مؤتمر مدريد للسلام وهما الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع ملاحظة أن الأخيرة كانت فى وضع ضعف شديد وتسعى إلى مقايضة مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية مقابل مساعدات أمريكية لكى تتحول إلى النموذج الليبرالى الغربى.

وهكذا انفردت الولايات المتحدة برعاية المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أولا ثم تأييد نتائج مفاوضات أوسلو بعد ذلك ومن ثم دعم الاتفاق الذى توصلت إليه هذه المفاوضات مع الأخذ فى الاعتبار حقيقة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة والاستراتيجية وما تعنيه هذه الحقيقة من انحياز أمريكى للجلنب الإسرائيلى مما شجع حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ توقيع اتفاق أوسلو علم ١٩٩٣ على عدم الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة فى الاتفاق وبالتالى عدم الوفاء بالالتزامات التعاهدية فى هذا الاتفاق على الرغم من أن نتائج مفاوضات أوسلو جاءت فى صالح إسرائيل على حساب تنازلات فلسطينية كثيرة وهو ما سيتصبح فيما يلى:

أولا:

تجزئة تشتيت الوحدة الجغرافية للأراضى الفلسطينية المحتلة،

فيلاحظ أنه على نقيض مبادئ القانون الدولى العام وقرارا الأمم المتحدة بشأن عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة وعدم الاعتراف بكافة الإجراءات التى تقوم بها دولة الاحتلال وتهدف من ورائها تغيير المعالم الجغرافية والديموغرافية للمناطق المحتلة مما يعطى الشعب الفلسطينى كامل الحق فى استرداد أراضيه التى جرى احتلالها بقوة السلاح.. على الرغم من ذلك وافق

المفاوض الفلسطينى فى أوسلو على التعامل مع المنطق الإسرائيلى بشأن تجزئة أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة فى ظل ادعاءات إسرائيلية أو تاريخية أو آمنية أو اقتصادية أو ديموغرافية... وقد جاء اتفاق أوسلو معبرا عن هذا الرضوخ الفلسطينى للرؤية الإسرائيلية من خلال تقسيم أراضى الضفة والقطاع إلى ثلاثة أجزاء:

المنطقة (أ) وتشمل مدن الضفة الغربية السبع الكبرى وهى جنين وطولكرم ونابلس ورام الله وقلقيلية والخليل وبيت لحم... ويلاحظ أن مساحة هذه المدن لا تزيد عن ثلاثة فى المائة من مساحة الضفة الغربية وثلاثين فى المائة من مساحة قطاع غزة... وقد وافقت إسرائيل على أن تخضع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية[٢].

المنطقة (ب) وتشمل جميع القرى والمناطق الريفية المحطة بالمدن السبع إضافة إلى الطرق الموصلة بين المدن والقرى وبين القرى وبعضها البعض.. ونتمثل أراضى هذه المنطقة حوالى أربعة وعشرين فى المائة من إجمالى مساحة الضفة العربية... وتمارس السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات مدنية على هذه المنطقة فيما تسيطر إسرائيل عليها من الناحية الأمنية.. ويلاحظ أن القرى فى هذه المنطقة عبارة عن جزر معزولة ويتطلب انتقال المواطن الفلسطينى فيما بينها أو فيما بينها وبين المدن السبع فى المنطقة (أ) ضرورة الحصول على تصريح من المسئولين الإسرائيليين .. كما يلاحظ أنه وفقا لاتفاق أوسلو وما لحقه من اتفاقات تنفيذية له مثل اتفاق القاهرة لعام ١٩٩٤ واتفاق أوسلو اثنين الموقع فى سبتمبر عام ١٩٩٥ فقد كن من المفترض أن تنتهى السيطرة الإسرائيلية على المنطقة (ب) فى السابع من سبتمبر عام ١٩٩٦ ولكن ذلك لم يحدث بسبب مماطلات حكومة اليمين الإسرائيلى برئاسة بنيامين نيتانياهو التى سقطت فى انتخابات السابع عشر من مايو عام ١٩٩٩ وخلفتها حكومة ائتلافية يسارية إيهود باراك والتى سارت على النهج ذاته وما طلت فى إنهاء السيطرة الإسرائيلية على المنطقة(ب) بل ودخلت فى مفاوضات جديدة مع الجانب

الفلسطينى بشأن إعادة النظر فى مذكرة "واى ريفر" التى سبق أن وقعتها حكومة نيتانياهو فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ وتقتضى بالانسحاب من مساحة ١٨٪ من الضفة الغربية مرحلتين وجاءت حكومة باراك ومن خلال مفاوضاتها مع الفلسطينيين لتخفض هذه النسبة إلى ١١٪ فى مذكرة شرم الشيخ التى تم توقيعها بين الجانبين فى الرابع من سبتمبر عام ١٩٩٩ والتى يحلو للبعض أن يطلق عليها مذكرة واى ريفر اثنين.

المنطقة (ج) وتشمل أراضى الدولة ومعسكرات الجيش والأراضى المحيطة بالمستوطنات.. وتشكل هذه المنطقة حوالى ٧٣٪ من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الكامنة لإسرائيل ... وكان من المفترض أن تنتقل هذه المنطقة إلى السيطرة المدنية الفلسطينية فى ٧ سبتمبر عام ١٩٩٧ ولكن ذلك لم يحدث أيضا للأسباب المتعلقة بالمنطقة(ب).

واضح مما تقدم أن إسرائيل نجحت فى مفاوضات أوسلو فى تفتيت الوحدة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال عزلهما عن بعضهما عبر السيطرة الإسرائيلية على المعابر وطرق الاتصال بالإضافة إلى فصل شمال الضفة عن جنوبها.. بل يلاحظ أن مدينة الخليل ذاتها قد جرى استقطاع عشرين فى المائة من مساحتها لصالح سيطرة الجيش الإسرائيلى رغم أن هذه المدينة ضمن المدن السبع التى نص اتفاق أوسلو على أن تخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية كما سبقت الإشارة[٣].

ثانيا:

على الرغم من أن اتفاق أوسلو نص على تأجل المفاوضات حول عدد من القضايا الجوهرية مثل القدس واللاجئين والمتسوطنات وغيرها إلى مرحلة الوضع النهائى فيما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية.. على الرغم من هذا النص فى اتفاق أوسلو فإن ذلك لم يحدث بل إن مفاوضات المرحلة

الانتقالية ذاتها قد توقفت خلال الفترة من فبراير عام ١٩٩٦ حتى أكتوبر عام ١٩٩٨.. وكل ما نجح الجانب الفلسطينى فى الحصول عليه هو ثلث مساحة قطاع غزة وما لا يزيد عن ١٣٪ من مساحة الضفة الغربية إضافة إلى ٣٪ تحت مسمى محمية طبيعية لا سلطة للفلسطينيين عليها بالطبع[٤]... وكانت حكومة نيتانياهو قد أرجأت تنفيذ ما تبقى من استحقاقات مذكرة واى ريفر لمدة ستة شهور بعد قرارها بإجراء انتخابات عامة مبكرة فى السابع عشر من مايو ١٩٩٩.

ثالثا:

فى ظل سياسة المماطلة والتسويف الإسرائيلية تجاه تنفيذ استحقاقات اتفاق أوسلو والإدعاء بان مواعيد التنفيذ غي مقدسة بهدف كسب الوقت تسارعت مخططات الاستيطان والتهويد فى أراضى الضفة والقطاع وقد استغلت إسرائيل فى تنفيذها لهذه" المخططات التوسعية الاستعمارية خلو اتفاق أوسلو من أى التزام إسرائيلى بعدم تغيير الطابع الجغرافى والديموغرافى للمناطق المحتلة وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربى الإسرائيلى.. وفى هذا السياق صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال السنوات التالية لتوقيع الاتفاق نحو ستة وستين ألف دونهم من الأراضى الفلسطينية وذلك بهدف عزل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن البعض الآخر وخلق التواصل الجغرافى بين المستوطنات(المستعمرات) المنتشرة فى أجراء متفرقة من الصفة الغربية من خلال شق ما أسمته إسرائيل بالطرق الاتفاقية للمستوطنات... ويلاحظ أن حكومة حزب العمل التى وقعت على اتفاق أوسلو وضعت ثلاثة وثمانين مخططا هيكليا للمستوطنات خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٥ وجرى إنشاء عشرة آلاف وحدة استيطانية جديدة كما ارتفع عدد المستوطنين اليهود من مائة وخمسة آلاف عام ١٩٩٣ إلى مائة وخمسة وأربعين ألف مستوطن مع نهاية عام ١٩٩٥

... ثم شهدت الفترة من يوليو ١٩٩٦ حتى أكتوبر ١٩٩٨ إبان حكم الليكود برئاسة نيتانياهو بناء إحدى عشرة ألف وحدة استيطانية... والملاحظ فى هذا السياق أن مخططات الاستيطان والتهويد قد تركزت فى معظمها على مدينة القدس العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ حيث زاد عدد المستوطنين فيها إلى مائة وسبعين ألف مستوطن وتم بناء ستة آلاف وخمسمائة وحدة استيطانية فى جبل أبو غنيم وأربعة آلاف وستمائة وحدة استيطانية فى مستعمرة النبى يعقوب بالإضافة إلى مشروع القدس الكبرى الذى بمقتضاه يتم ضم نحو عشرة فى المائة من أراضى الضفة الغربية إلى الحدود البلدية لمدينة القدس[*].

ورغم مضى هذه المخططات الاستعمارية والتهويدية قدما فإن السلطة الوطنية الفلسطينية أكتفت بالاحتجاج عبر البيانات الرسمية فى حين أن الاحتجاجات والمظاهرات والمواجهات الفلسطينية مع قوات الاحتلال والمستوطنين أوقفت مشروع نيتانياهو لشق نفق أسفل حرم المسجد الأقصى مما كان ينطوى على تهديد خطير بتصدع أساسات هذا المسجد الذى هو أولى القباتين وثالثا الحرمين الشريفين وثالث الحرمين الشريفين لأكثر من مليار وربع المليار مسلم فى شتى بقاع العالم.... بيد أن السلطة الفلسطينية التى لم تتخذ موقفا حازما تجاه المخططات والتهويدية مما شجع إسرائيل على مواصلة هذه المخططات التى تبتلغ المزيد من الأراضى الفلسطينية وتشكل أمرا واقعا على طاولة مفاوضات الوضع النهائى التى بدأت أواخر عام ١٩٩٩... وكانت مذكرة شرم الشيخ الموقعة فى سبتمبر من العام ذاته قد نصت على أن تسير هذه المفاوضات فى مرحلتين: الأولى تنتهى فى منتصف فبراير عام ألفين بتوقيع اتفاقية إطارية لإعلان مبادئ جديد بشأن التسوية النهائية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى والمرحلة الثانية تنتهى فى منتصف سبتمبر عام ألفين بتوقيع اتفاق سلام فلسطينى إسرائيلى.... ويلاحظ أن مفاوضات الوضع النهائى قد بدأت بعد انتهاء أمد المرحلة الانتقالية فى مايو عام ١٩٩٩ دون تنفيذ استحقاقات هذه المرحلة بصورة كاملة وفقا لاتفاق أوسلو والذى نص على أن مفاوضات

الوضع النهائى تبدأ مع بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية وهو ما لم يحدث حيث بدأت بعد انتهاء هذه المرحلة التى مازالت مفاوضاتها الوضع النهائى مما يحمل على الاعتقاد بان تاريخ الاتفاقية الإطارية(فبراير٢٠٠٠) وتاريخ اتفاق السلام النهائى (سبتمبر٢٠٠٠) لن يشهدا ما هو محدد لكل منهما من أهداف بسبب أسلوب إسرائيل التفاوضى القائم على التشدد فى أدق التفصيلات والمماطلة كسبا للقوت والرغبة فى التوصل إلى صياغات عامة تمكن من التحلل من بعض الالتزامات أو على الأقل المناورة فى تنفيذها حين يحل أو أن ذلك[٦].

ومما يدل على موقف التراجع عن الثوابت الفلسطينية قبول الجانب الفلسطينى فى مفاوضات سرية أخرى ولكن مبكرة حول بعض القضايا التى من المفترض مناقشتها فى مفاوضات الوضع النهائى بصورة علنية حيث نشرت الصحف الإسرائيلية فى أعقاب مقتل رابين(٥ نوفمبر ١٩٩٥) ما اعتبرته وثيقة بين يوسى بلين وهو قيادى بحزب العمل الإسرائىلى الحاكم فى ذلك الوقت وبين محمود عباس(أبو مازن) الذى رأس الوفد الفلسطينى فى مفاوضات أوسلو السرية وهذه الوثيقة تتعلق بقضية القدس إحدى المؤجلات إلى مفاوضات الوضع النهائى التى لم تبدأ إلا فى نوفمبر ١٩٩٩ ومضمون تلك الوثيقة قبول الجانب الفلسطينى بان تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل تحت نسمى أورشليم بالعبرية(أو جيروزاليم بالإنجليزية **JERUSALEM**) وان يحصل الفلسطينيون على مجرد قرية تسمى أبو ديس وتقع على حدود القدس العربية المحتلة ويطلق على هذه القرية بعد ذلك القدس **AL-KUDS** .. وقد أقرت السلطة الوطنية فى حينها بواقعة التفاوض إلا أنها نفت أن يكون هناك اتفاق مكتوب بهذا الصدد وان ما حدث ما هو إلا استطلاع آراء بصورة أولية[٧].

رابعا:

كان قطاع كبير من الشعب الفلسطينى قد وافق على اتفاق أوسلو فور توقيعه على أمل تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المستقلة بعد التحرر من نير

الاحتلال الإسرائيلى.. بيد أنه مع مضى الوقت ومماطلة إسرائيل فى تنفيذ التزاماتها فى هذا الاتفاق أخذت مشاعر السخط والإحباط تتزايد فى أوساط الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وعبرت هذه المشاعر عن نفسها فى مواقف معارضة متشددة لهذا الاتفاق وخاصة من جانب منظمتى حماس والجهاد الفلسطينيين فضلا عن مواقف المعارضة الفلسطينية فى الخارج وخاصة فى سوريا ولبنان... وإزاء اشتداد فعاليات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة من خلال المواجهات اليومية مع قوات الاحتلال وعمليات تفجيرات السيارات الملغومة فى عدد من المواقع الإسرائيلية هدد المسئولون الإسرائيليون بإمكانية احتياج مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى وإعادة احتلها إذا لم تسيطر الوطنية الفلسطينية على ما أسمته إسرائيل بأعمال الإرهاب.. وهنا يلاحظ أن السلطة الفلسطينية قد استجابت لهذا التوصيف الإسرائيلى للمعارضة لفلسطينية ولجأت إلى استخدام القوة المسلحة فى مواجهة هذه المعارضة مما ينطوى على تهديد خطير بتمزيق وحدة الشعب الفلسطينى واحتمالات نشوب حرب أهلية فلسطينية على الرغم من نفى السلطة الفلسطينية لمثل هذا الاحتمال.. بل والأخطر من ذلك أن الجانب الفلسطينى قد تعهد فى مذكرة واى ريفر لعام ١٩٩٨ بمكافحة ما يسمى بأعمال الإرهاب داخل مناطق الحكم الذاتى.

خامسا:

يلاحظ أن إسرائيل وهى تفرض منطق تجزئة الوحدة الجغرافية على الجانب الفلسطينى كانت تهدف إلى تحقيق مقاصد معينة من وراء هذه التجزئة: وعلى سبيل المثال ثم وضع قطاع غزة والمدن السبع الكبرى فى الضفة الغربية ضمن البند(أ) لأنه لا توجد لإسرائيل مطالب محددة فى هذه الأجزاء الفلسطينية بل على العكس أرادت إسرائيل التخلص من الأعباء الباهظة لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية التى انطلقت من قطاع غزة حيث يوجد الأب الروحى لهذه الانتفاضة وهو الشيخ أحمد ياسين(٨) كما أن المدن السبع ذات كثافة سكانية فلسطينية ومن ثم نجحت إسرائيل فى إلقاء الكرة فى ملعب

السلطة الوطنية الفلسطينية لكى تتفرغ سلطات الاحتلال لتنفيذ مخططات الاستيطان والتهويد فى المناطق ذات الأهمية الكبرى مثل القدس والقليلة الكثافة السكانية الفلسطينية مثل مناطق البندين (ب) و(ج).. من هنا فقد قبلت إسرائيل بسيطرة السلطة الوطنية على مناطق البند(أ) التى لا تتجاوز مساحتها كما سبقت الإشارة ثلاثة فى المائة من مساحة الضفة الغربية مع اقتطاع ٢٠٪ من مساحة مدينة الخليل لحساب الجيش الإسرائيلى... وهكذا تم تجزئة ما يمكن أن تحصل عليه السلطة الفلسطينية إلى جزر معزولة يخترقها وجود إسرائيلى مكثف فى مناطق تم اختيارها بعناية.

سادسا :

لاشك أن إسرائيل نجحت فى اتفاق أوسلو وما لحقه من اتفاقات تنفيذية فى تقييد- إن لم يكن طمس- معالم دولة فلسطينية مستقلة... فمن المعلوم أن مقومات الدولة هى الأرض والشعب والحكومة ذات السيادة فإذا كان العنصران الأولان وهما الأرض والشعب موجودين نإن العنصر الثالث وهو الحكومة ذات السيادة غير قائمة وإنما القائم هو سلطة فلسطينية ذات صلاحيات حكم ذاتى محدود قاصر على الأمن الداخلى والنظام العام الذى تشاركهما فيه إسرائيل فيما يتعلق بأمن الإسرائيليين والمستوطنين داخل أراضى الحكم الذاتى بينما عمدت إسرائيل فى صيغة أوسلو إلى تقييد مظاهر السيادة الوطنية الفلسطينية ومن ذلك مثلا تلك القيود المفروضة على إمكانية تسليح الكيان الفلسطينى والتدخل الإسرائيلى فى شكل إعادة انتشار القوات وتوزيعها وأنواع السلاح المسموح به بل وحتى طبيعة العلاقات الفلسطينية مع العالم العربى بل وحق إسرائيل فى التدخل فى محتوى ما يبرمه الجانب الفلسطينى من اتفاقات مع العالم الخارجى... وهنا يلاحظ أن المفاوض الفلسطينى فى أوسلو وافق على تدشين روابط الكيان الفلسطينى فى المستقبل بإسرائيل دون التمسك بقدر من الاستقلالية فى هذا الشأن.. وهنا تبدو المفارقة بين إطار كامب ديفيد وبين إطار أوسلو..فالأول جعل المستقبل الفلسطينى مفتوحا على ارتباطه

مع الأردن أما الثانى فقد كرمن ارتباط الكيان الفلسطينى مع إسرائيل بصورة تضمن التعبية الكاملة[٩].

وعموما يمكن تقويم تطور الإحداث على فى سياق الاعتبارات الآتية:

أ- كان شعار الدولة الديمقراطية العلمانية هو الشعار الاستراتيجى التاريخى لحركة الوطنية الفلسطينية قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.. وقد تحول هذا الشعار على شعار آخر بديل هو دولة فلسطينية فى الأراضى التى جرى احتلالها عام ١٩٦٧ أى فى الضفة الغربية وقطاع غزة... وتم توثيق هذا الشعار فى الميثاق الوطنى الفلسطينى عام ١٩٧٤.

ب- التحول من فكرة الدولة الفلسطينية كما كان فى المرحلتين السابقتين إلى القبول بفكرة الحكم الذاتى المحدود للشعب الفلسطينى من خلال إبرام اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ مع إسرائيل عام ١٩٩٣ ويلاحظ أن هذا القبول يعنى قبولا بإنهاء الصراع والانتقال إلى مرحلة التأقلم المتبادل عبر التعايش السلمى والضغوط والتنافس المتركز حول كفاءات الأداء والتنمية المشتركة للإمكانات والموارد المشتركة والسباق حول تأكيد هويات متوازنة[١٠].

وهنا يبرز السؤال الأهم: هذا القبول الفلسطينى بمبدأ الحكم الذاتى المحدود هل يمثل مرحلة للانطلاق نحو إقامة الدولة الفلسطينية وذلك من خلال القراءة الصريحة أو الضمنية لاتفاق أوسلو؟

يلاحظ أن الاتفاق لم يشر إلى الموقف الإسرائيلى تجاه أربع قضايا تمثل ركائز جوهرية لبناء الفلسطينية المأمولة... هذه القضايا هى السيادة والقدس والمستوطنات (المستعمرات) واللاجئون الفلسطينيون خارج الأرض المحتلة (سواء النازحون عام ١٩٦٧ أو اللاجئون عام ١٩٤٨)..بل اكتفى الاتفاق بارجائها إلى مفاوضات الوضع النهائى[١١].

مراجع الفصل

(1) راجع تفصيلا دكتور محمود مصطفى العجمي، مرجع سابق ص ص ٣٤٦ وما بعدها.

(2) تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بموجب اتفاق القاهرة الانتقالي الموقع في الرابع من مايو عام ١٩٩٤ والذى بموجبه دخل ياسر عرفات إلى غزة في الأول من يوليو عام ١٩٩٤ للمرة الأولى منذ اندلاع حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ راجع تفصيلا دكتور محمود العجمي، مرجع سابق ص ص ٣٤٧ وما بعدها.

(3) قيس عبد الكريم: الطريق الوعر - دار التقدم العربي- بيروت - ديسمبر ١٩٩٧- ص ص ٣١-٣٩.

(4) د. عماد حاد: فلسطين الأرض والشعب - مرجع سابق- ص

راجع تفصيلا، دكتور محمود العجمي، مرجع سابق ص ص٣٤٩ وما بعدها.

(5) المرجع السابق ص ٢٥١.

(6) يلاحظ أنه حتى شهر سبتمبر عام ألفين لم يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى أي نوع من الاتفاق سواء كان اتفاقا إطاريا أو اتفاقا نهائيا للسلام رغم استمرار التفاوض بينهما بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية في يوليو من العام المذكور آنفا (الباحث).

(7) شيمون بيريز: معركة السلام - الدار الأهلية للنشر والتوزيع- عمان - الأردن- الطبعة العربية ١٩٩٦ - ص ص ٣٧٦-٣٨٥.وقد تم اختيار شيمون بيريز فيما بعد رؤسا للدولة العربية أما "الباحث "

(8)حيث أغتاله يد الغدر الصهيونية فيما بعد.

(9) قيس عبد الكريم الطريق الوعر- مرجع سابق - ص ص٤١-٤٦.

(10) د. محمد السيد سعيد: هل يمهد إعلان المبادئ لدولة فلسطينية؟- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - ١٩٩٣-ص ١٤.

(11) راجع تفصيلا دكتور محمود العجمي، ص ٣٥٤.

الباب الثانى

الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة

الفصل الأول

أثاره القلق العربى

خلقت الولايات المتحدة حالة كبيرة من القلق للوطن العربى وخاصة أن النفوذ الإسرائيلى تحكم فى السلوك لما سبقت الإشارة وسوف يتعاظم ذلك فى الفترة القادمة أكثر مما هو الآن وسوف ينتج عن ذلك مزيدا من التشرذم العربى ووقوف العرب كمتفرجين مما يحدث وليسوا مشاركين فاعلين فى صنع القرار وتأسيسا على ذلك فأنه من الضرورى إعادة شمل الأمة العربية وكذلك ما تسير عليه الاستراتيجية الأمريكية من الضغوط المستمرة والمتصاعدة لاقتناص تنازلات كبيرة من الفلسطينيين لتصفية الفلسطينية تماما.

وقد نجحت الاستراتيجية الأمريكية من جعل ميزان القوى لصالحها وفرضت أرادتها كاملة على المؤسسة العسكرية العراقية (لاحظ أن الفرقة العراقية بتشكيلاتها مختلفة تماما عن الفرقة الأمريكية المدرعة حيث هذه الأخيرة تضم اكثر من ١٧ ألف مقاتل يتمتعون بمستوى تدريب مرتفع وكفاءة قتالية فعالة.

وتنضم ما سوف تسعى إليه الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربى فى الفترة القادمة إلى تغيير معالم المنطقة تماما و إعادة تشكيلها وه ما ذكره صراحة وزراء الخارجية والدفاع ومستشاره البيت الأبيض الأمريكى فضلاِ عن الرئيس جورج بوش[١]. الابن على نحو ما سبقت الإشارة إليه حيث أشار رامسفيلد صراحة أن سوريا تحل مكان العراق كأحد محاور

الشر من وجهة النظر الأمريكية وأيضا تهج الاستراتيجية الأمريكية الصريح فى اعتبار إسرائيل من اسم دول المنطقة قاطبة وفى سياق التحالف الاستراتيجيى الكامل بينهما وهو السيناريو الأكثر توقعا بالرغم من جهود زعماء عرب كالرئيس مبارك على وجه الخصوص ببذل مساعى حميدة ترقى على ضغوط على الولايات المتحدة للحد من غلوائها وما تهدف إليه الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من ادعاء انتقال سريع وهادئ للسلطة من خلال إصلاح ديمقراطى عراقى وانتخابات حرة للإتيان بحكومة منتخبة دعما لتبرير فترة بقاءها لمدة شهور أو فترة طويلة لأكثر من سنتين على الأقل كما يرى رامسفليد وانه فى المرحلة الأولى من هذه الفترة سوف يتولى أمريكيون وزراتى الدفاع والخارجية و بالتالى إعادة تنظيم الجيش العراقى لتوفير الأمن للعراق فى حين تولى غدارة مدينة عراقية الشئون المدينة.

ما تشير إليه ملامح الاستراتيجية المتبلة من دعوى ضرورة الديمقراطية فى الوطن العربى وهو ما لا يجد قبول لدى الأمة العربية حيث المصداقية مفتقدة تجاه الولايات المتحدة نظرا لأن سجلها ليس ناصعا بهذا الخصوص، غير أنه يمكن إيجاد مبرر لهذه الاستراتيجية بعد الصدمة العنيفة لأحداث ١١ سبتمبر مما غير المفاهيم الأمريكية تجاه الوطن العربى رأسا على عقب ثم التبريرات الأمريكية تجاه الوطن العربى سيصبح أكثر سلاما ولا إرهاب فيه.

ويبرز الآن فى الأوساط الأمريكية توقعات حول المستقبل القريب فى المنطقة الشرق الأوسط فى هذا الإطار وهناك أكثر من نظرية موازين القوى التى تتبناها مؤسسات بحثية مثل معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ومركز الدراسات الاستراتيجية المتقدمة فى واشنطن وتل أبيب وتدعو هذه النظرية إلى تفكيك الشرق الوسط وإعادة تركيبة على أسس

قبائلية وطائفية على أن يتكفل عنصر موازين القوى بفرض التوازن المطلوب بين الكيانات والوحدات السياسية الجديدة فى المنطقة وتقف إسرائيل بقوة وراء هذه النظرية.

وثمة نظرية أخرى رموزها الرئيسية فى وزارة الخارجية الأمريكية تدعو إلى إقامة نظام منى إقليمى فى الشرق الأوسط يشكل من عدة دول تمثل القاعدة الصلدة لنظام شرق أوسطى اقتصادى وسياسى جديد وهى تتضمن عراق ما بعد صدام والأردن وتركيا وإسرائيل مع الأمل فى أن تتضم إليه مستقبلا أى دولة عربية أخرى ويطلق البعض على هذه النظرية اسم حلف بغداد رقم ٢ وهى تسمية مستقاه من التجربة الفاشلة لحلف بغداد التى جرت خلال خمسينات القرن الماضى ورفضها الدول العربية عدا العراق وانتهت بسقوط مدولهدا لحلف فى عام ١٩٥٨ بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى أوائل العام نفسه ولا يمكن القول بوجود تطابق بين وقائع حلف بغداد السابق والوقائع التى تسود منذ بدايات القرن أحادى والعشرين ومن ابرز عناصر هذا الاختلاف أن مركز ثقل مثل هذا الحلف لن يكون فى بغداد بل فى تل أبيب.

وثمة نظرية أمريكية ثالثة ترفض نظرية موازين القوى ونظرية النظام الإلقيليمى وتدعو إلى تنظيم المنطقة وفق قاعدة يطلقون عليها مبدأ الحرية ومن أبرز مناظرى هذا التيار الباحث الأمريكى البارز ما يلك ما كفول الذى نشر فى دورية بوليسى ويفيو الأمريكية بدراسة واسعة حول كيفية إعادة تنظيم الشرق الأوسط وتقوم أهم محاور هذه الدراسة على عدة أسس أهمها التزام الإدارة الأمريكية بمبدأ الحرية كدليل يقود السياسة الخارجية الأمريكية وكبديل عن مبدأ الاحتواء الذى تبنته الولايات المتحدة أبان الحرب الباردة ويستهدف توسيع نطاق الحريات الفردية فى

الـشرق فيما يخص الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل فى نفـس الوقت على التخلص من القوى المعارضة للحرية سواء كانوا أفرادا أو نظمـا أو مـنظمات إمـا الأسـاس الثانـى فيقوم على دعامتين هما التدمير ثم البناء والعدو المطلوب تدميره هنا هو عدو أيديولوجى فى المقام الأول وتقول الدراسـة أن الـولايات المـتحدة لـن تكون فى حالة حرب مع الإسلام ذاته وكـن مـع الأصـولية الإسلامية إما عملية البناء فتقوم على نشر الديمقراطية فـى أنحـاء الـشرق الأوسـط ومـا قـد يحـتاجه ذلـك مـن تغير لبعض النظم الحاكمـة كمـا هـو مطلـوب بالنـسبة للعراق مع محاولة تجنب الإبقاء على القوة غلا فى حالة الضرورة لذلك ولا ينتظر فى حالة ارتفاع تكلفة الحرب من الناحية البشرية والمادية أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لتكرار التجـربة وتنفـيذ انقلابـات أخـرى جذريـة وشاملة فى دول أخرى بالشرق الأوسط باستخدام القوة.

واخـيرا فهـناك حقيقـتان لابـد مـن ذكرهما لهما تأثير قوى ومباشر علـى الـسياسة الخارجـية الأمـريكية أولهمـا الـتحول الذى حدث بعد ١١ سـبتمبر ٢٠٠١ من وضعية التعامل مع الأمر الواقع على وضيعة رفض الأمر الواقـع إذ يـرى الـبعض أنـه لم يعـد فـى وسـع الـولايات المـتحدة الاكتفاء بالحفـاظ علـى الوضـع الـراهن فى الشرق الوسط بل هى تسعى تغيير بعض الـنظم القائمـة من منطلق حمايتها للمن القومى الأمريكى والإسرائيلى وتتسم مـثل هـذه المهمـة فـى طبيعـتها بالعدوانـية فـالإدارة الأمريكية لم تعد على اسـتعداد لأنظـار وقـوع الخطـر ثـم الـرد عليه بل هى تسارع على ما أسمته بالضربة الوقائية المسبقة.

أما الحقيقة الثانية فقد مثلت محورا جوهريا فى السياسة الأمريكية وهى تتعلق بالنظام الدولى الجديد الذى بات يطلق عليه نظام العولمة الجديد

الخاصة بعد أحداث سبتمبر التى ضربت جهاز العصبى التمثل فى مركز التجارة العالمية فى نيويورك تحولت العولمة على عطاء لمظاهر الهيمنة الأمريكية ولذلك أصبح من الصعب لهذا النظام أن يتعايش مع النظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط أو مع الأيدلوجيات التى تعرقل أو تهدد مسيرة العولمة بشتى جوانبها بهذا المعنى فغن الولايات المتحدة تتبوأ وضعها الإمبراطورى فى نظام العولمة الجديد وسوف يدفعها ذلك إلى العمل على إزالة كل العقبات التالى تعترض عملية إدماج الشرق الأوسط فى هذا النظام وفى نفس الوقت أن يحقق من خلال مصالحها القومية الخاصة و أمن إسرائيل[٢]..

وأخيرا يثور تساؤل جوهرى هو:

إلى أى مدى يمكن للاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربى أن تنجح فى تصدير ديمقراطية عبر أسلوب عسكرى ترى الولايات المتحدة أن ذلك قد حدث بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية فى إيطاليا والنمسا واليابان وان الشعوب هذه الدول قد أصبحوا أكثر ديمقراطية وحلفاء لأمريكا فهل يتحقق ذلك بالنسبة للعراق وبقية الوطن العربى، لا أعتقد ذلك فالديمقراطية ليست سلعة قابلة للتصدير والاستيراد فضلا عن عدم ثقة الشارع العربى فى مجمله بأى تدخل عسكرى أمريكى بهدف تغيير المنطقة بمواصفات الأمريكية تطمع فى متحول تدريجى للوطن العربى على النمط العراقى المتوقع بحيث يشع على ما حوله على حد التصور الأمريكى.[٣]

مراجع الفصل

(١) دكتور محمد نصر مهنا، التحديات التي تواجه الوطن العربي، ورقة بحث، اكاديمية ناحو العسكرية العليا، القاهرة ٢٠٠٣.

(٢) نوقشت هذه الورقة البحثية من إعداد المؤلف- تحت عنوان: التحديات والتهديدات التي تواجه الوطن العربي ومستقبل الخريطة السياسية للمنطقة العربية من المنظور الأمريكي، في حلقة نقاش، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ٢٠٠٣

(3) Lynnm jonesselism and security sydies, craigi centempossasy secusity and stsatagg Macmillan paessn.y 1999.

الفصل الثانى

سراب السلام

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافها فى الوطن العربى[1] وذلك بعد أن حطمت آلة الحرب العراقية وبالتالى فقد طبقت الاستراتيجية الأمريكية أحكام النظام العالمى الجديد فى "إرهاب" القوى الإقليمية الخارجة على الهيمنة الأمريكية فى تقنين سيطرة الأقوى على العلاقات الدولية والإقليمية بوجهات قيمية أو إصلاحية أو قانونية وعلى نحو يمكنها من فرض أنماط ومعايير وقواعد للسلوك الدولى تراها مناسبة لتحقيق مصالحها فى بقية دول العالم.

إن السيطرة الأمريكية الفعلية على مصادر النفط العربى تتم بالفعل من ثنايا تعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى وبما لا يدع لى قوة أخرى منافستها بحيث يظل الإبقاء على الريادة العسكرية الأمريكية فى احتلال العراق حسما وجزما بإمكانية التدخل السلاح الأمريكى يمكن إعطاؤه فقط لمن يتفق مع السياسة الأمريكية وحجبه عن الدول الأخرى مع عدم السماح بامتلاك أى دولة سوى إسرائيل للأسلحة النووية أو للأسلحة عالية التقنية وهو الأمر الذى يخل بالتوازن فى المنطقة لمصالح إسرائيل.

إن محاولات (أمركة) الوطن العربى قد أحدثت بالفعل اخترقا لدول المنطقة تحت ستار أمريكيى بدعوى الحفاظ على حقوق الإنسان العربى متطلعه إلى السلام والمن والحرية والديمقراطية، ولكنها فى واقع الأمر تفتح الباب أما مواجهة الكثير من المخاطر وارتفاع حدة التوتر فى الوطن العربى وفقدان سيادة الدول العربية[2].

وتأسيسا على ما سبق فإن العديد من المناهج وانعكاساتها التطبيقية سوف نعالجها من خلال المحاور الرئيسية التالية:

منهجية النظام الدولى الجديد[٣]:

ســاءت الواقعــية الجديــدة(ivere realism) سياســيا واقتــصاديا واسـتراتيجيا بـسبب دور البترول على المستوى العالمى، حيث برز فريقان يمثل أحـدهما مـا يـسمى بالواقعـية الدفاعية (defense realism) بينما يعرف الآخر بالواقعـية الهجومـية (offense realism) وتعنـى الأخـيرة انـه فى ظل امتلاك الدولـة لأدوات العـنف وإمكانية اللجوء إلى استخدامها، وفى ظل تشكك الدول فـى نـوايا بعـضها البعض واعتبار الأمن القومى بمثابة المصلحة القومية الحيوية العلـيا، فـإن افـتراض الرشـد بالنسبة للدول يستلزم سعيها على تعظيم قدراتها النـسبية مـن القـوة العالمية، ومن ثم فهى لا تقنع بمجرد تحقيق الاتزان، وإنما تـتطلع عـادة إلى تحقـيق الهيمنة حتى وان اقتضى ذلك ابتاعها سياسات ذات طبـيعة هجومـية أو عدوانية فى مواجهة الدول الأخرى مثل الحروب العدوانية لإسـرائيل فى مواجهة الدول العربية تحديدا حيث اتبعت هذه الخيرة الواقعية الدفاعـية من ثنايا أن بناء السياسات ذات الطبيعية الدفاعية هو أفضل الوسائل لتحقـيق المـن وهـو مـا لم يـتحقق للـوطن العربـى حـيث كانـت الغلـبة للنـزعة الهجومـية الإسرائيلية المؤيدة تماما من الولايات المتحدة مما أدى إلى زيادة حدة الـصراع والتوتـر وسـباق التـسلح وأهمية الردع وعلميات التصعيد والاستراتيجية النووية فى حين أن القدرات العربية لم يتم استغلال عناصرها الاستغلال الأمثل حتـى فـى سياق الواقعـية الدفاعـية) وهى(الوضع الجغرافى، القوى البشرية، المـوارد الطبيعـية، الـروح المعنوية، القدرات التنظيمية والاستخراجية والتطورية للـشعوب العـربية)، وبالـرغم مـن التحديات والتجديدات التى يواجـهها الوطن العربـى فـى الحاضـر والمـستقبل فغـن هـناك بديهـية تقـول إن إلحـاق الهزيمة النهائية بالعرب ومحو كيانهم واحتلال أراضيهم لزمن طويل هو أمر مستحيل.

ولقد أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى[٤]:

أ- إعادة العراق وما حولها ربما لأكثر من مائة عام إلى الوراء.

ب- ليس من المستبعد توجيه ضربات أمريكية إسرائيلية لأهداف سورية ولبنانية بما يتضمنه ذلك من تنفيذ مخططات التجزئة فى المنطقة.

ج- إعادة رسم خريطة المنطقة العربية وزيادة التنكيل بالشعب الفلسطينى، بل وربا تهجيره من الضفة الغربية وغزة إلى العراق.

د- إمكانية إقامة دولة هاشمية جديدة فى العراق بعد تفكيكه.

وتتمثل الواقعية الهجومية من الجانب الأمريكى فى التقسيم المتوقع للسودان وهو ما سيؤدى إلى مزيد من الفوضى وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى الوطن العربى، حيث تتجه النوايا الأمريكية إلى خلخلة الحكم الراهن فى المملكة العربية السعودية ودفع عناصر ترضى عنها إلى الصف الأول.

أن النظرية الصراعية الواقعية عادة ما ترتبط بالموضوعات المنية والاستراتيجية التى تتطلب اعتماد الأساليب المكيافيلية والبرجمانية واللاأخلاقية فى التعامل الدولى واللجوء إلى آليات توازن القوى واستخدام وسائل العنف أو القسر أو الإكراه بما فى ذلك الحرب كأدوات لفرض الإرادة وهو حال السياستين الأمريكية والإسرائيلية تجاه الوطن العربى حيث الطابع الصراعى هو الغالب عليها ويمكن القول بدرجة معقولة من الثقة أن كلا السياستين وغن لم تؤت ثمارها المرجوة فى الوقت الحاضر إلا أنها تتجهان إلى إعادة رسم الخريطة الحالية للوطن العربى بالقوة حيث التقاء المصلحة الأمريكية مع المصلحة الإسرائيلية بالتزام امريكى غير محدود أو مشروط بتأييد مطلق إسرائيل ب وقيام الولايات المتحدة بالدفاع عن حليفتها الاستراتيجية إسرائيل (حيث استخدمت الولايات المتحدة العديد من الفيتو فى مجلس الأمن ضد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى) وهو ما سوف يزيد من احتمالات التصعيد لظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى واتخاذه أو أقدامه(أو جزء منه على الأقل) بتبنى مواقف متشددة والأقدام على مغامرات غير محسوبة وغير متناسية مع إمكانية الذاتية من القوة.

وتوضح النظرية الراهنة فى العلاقات الدولية المعاصرة أن اعتبارات الأمن تحتم إخضاع أية مكاسب اقتصادية لاعتبارات المصالح السياسية العليا حال الولايات المتحدة وإسرائيل وفى ظل النظام العالمى الجديد سوف بالتالى الطبيعية الفوضوية (anarchic) حيث تتربص الدولة بغيرها وتراقبها عن كثب فى أى تغير يطرأ على قواها بحيث يغلب على العلاقات الدولية الصراع أو التنافس والعداء فى ظل بيئة دولية فوضوية يكون بقاء الدول مرهونا بقدرتها على حماية سيادتها وصيانة سلامة أراضيها واستقلالها اعتماد على قوتها الذاتية وهو ما نجحت فيه إسرائيل وفشلت الدول العربية فى تحقيقه(*).

ونرى أن مفهوم الواقعية فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى للمن باعتباره المحرك الرئيس للسلوك العدوانى هو مفهوم مضلل وإن الواقعية الجديدة تعد محاولة للتكيف مع المستجدات التى تشدها البيئة الدولية وهى بيئة دائمة التغير والتحول، غير أن الجمود الفكرى الصهيونى المتطرف على سبيل المثال والذى ينعكس على التشبث بالواقعية الهجومية يمثل خطرا رئيسيا على المتغيرات الدولية المستجدة التى يجب أن تتسم فى حركتها بالموضوعية والعلمية لن هذه الواقعية الهجومية عاجزة عن تقديم تفسير مقنع لتباين الظروف والأوضاع الدولية والإقليمية وخاصة فيما يتعلق بالوطن العربى ولا بد بالتالى من إطار توفيقى (compromise) فى تفاعلات القوة فإعادة الاحتلال بالقوة لأجزاء من الوطن العربى حاضرا ومستقبلا يعتبر مخالفا لتفاعلات القوة لخدمة المصالح الوطنية، وان القوة لخدمة المصالح الوطنية، وان القوة العربية ليست مرهلة على نحو ما ينظر إليها المتشائمون وهى تحتاج إلى دعم التعاون العربى والسير قدما فى إنشاء تكتل عربى يدافع عن المصالح العربية وإن الشعب العراقى لن يترك أراضيه محتلة من الولايات المتحدة وسواء تعلق الأمر بالشعب العراقى أو الشعب الفلسطينى فانهما يواجهان احتلال ينبغى مقاومته.

منهجية الديمقراطية والسلام/ إعادة النظر فى تفسير الصراع الدولى:

يستند فرض الديمقراطية والسلام إعادة النظر فى تفسير الصراع الدولى أى أن الحرب (الصراع) بين الدول يمكن إداراتها من خلال الديمقراطية \، وإن حدوث الصراع من عدمه يرتبط بنوع البنية السياسية الديمقراطية التى تمنع الحرب نظرا لن حرية التعبير والاختيار العام تمثل قيدا قويا على قرار الحرب وإن العلاقة بين السلام الصراع والديمقراطية تتضمن أيضا ثقافة سياسية يعتبر أحد أهم محددات السلوك الصراعى للدولة(٦).

فى إطار هذه المنهجية قامت الولايات المتحدة بتبرير القضاء على نظام العراقى السابق حيث أن النظام السابق قد احتكر البترول لحوالى خمسة وثلاثين عاما وحرم الشعب العراقى من عائداته فضلا عن عشرات وربما مئات الألوف الذين تنكل بهم النظام السابق وحوالى سبعة عشر ألف عراقى مفقودين وأربعة ملايين عراقى يعيشون خارج البلاد يريدون العودة لبناء عراق حديث أن النظام العراقى السابق لا أحد يأسف على نهايته وفى هذا السياق فغن المعارضة العراقية ترى فى كمنطقها أن الديمقراطية ومنهجيتها على نحو ما سبقت الإشارة إليه ليست بأهمية حقوق الإنسان العراقى التى تعرضت لانتهاك شديد على يد النظام السابق وان الشعب العراقى عريق بتاريخه وحضارته وثقافته وتضيف المعارضة العراقية أن التعامل مع الولايات المتحدة أسهل كثيرا من التعامل مع النظام السابق وأنها بالتالى أى المعارضة العراقية – ترى أنه لا يوجد شعب يقبل أن يحكمه اجنبى وخاصة الشعب العراقى.

وعموما يمكن القول أن الولايات المتحدة قد اتخذت مدخل الديمقراطية/ السلام وسيلة للتدخل العسكرى تجاه العراق.

منهجية دور المم المتحدة والصراع الدولى:

(تكمن الدعوة إلى إعادة تفعيل دور الأمم المتحدة كآلية لمواجهة حل الصراعات من جذورها فى أسانيد متعددة تعل أهمها نوعية المخاطر الجديدة التى تعجز الدول عن مواجهتها بمفردها) كالنزاعات والصراعات القومية

والعرقية والدينية وفى الحقد والكراهية، كما لا تملك اى من الجماعات الإقليمية منفردة لا السلطة ولا الموارد الكافية لمواجهة هذه المشكلات ومتطلبات فرض السلام إضافة ذلك هناك التزايد المضطرد فى التقدم نحو الديمقراطية وأهمية الاعتماد المبتادل على المستوى الكونى وأن تتخلص الأمم المتحدة من حالة الشلل التى واجهتها بشأن شرعية الحرب الأمريكية على العراق والتى تمثلت فى المنافسات المستمرة بمجلس الأمن قبل صدور القرار ١٤٤١ وبعد صدروه والتى توصلت فى النهاية إلى عدم شرعية هذه الحرب وعدم مشروعيتها أيضا سياسيا وقانونيا.

غير أن الدور المأمول من الأمم المتحدة فى الفترة المقبلة وفى ظل تداعى ما ت يطلق عليه النظام العالمى الجديد أن تستجيب أكثر لميثاق الأمم المتحدة الذى يلقى عليها مسئولية تنظيم التعاون لتقوية العلاقات السلمية بين الدول من خلال تنظيم أكثر للتعاون الدولى والاستجابة لفكرة التغيير والتفعيل فى السياق السابق وأن يكون الاعتماد عليها اعتمادا رئيسيا فى إعادة أعمار العراق.

أن دور المم المتحدة سوف يتعاظم من خلال الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، بالطبع لمنع إعادة ظهور الصراعات العنيفة وتفعيل أكثر للقيام بأعمال الوساطة وأهمية استخدام الأشخاص المرموقين فى العالم من ذوى المكانة كوسطاء وتوفير الدعم الفنى والمادى والاعتراف بالتنوع الثقافى والاجتماعى لتضمين عملية التفاوض(٧).

وبالنسبة للدور الإنسانى المتعاظم للأمم المتحدة تجاه الشعب العراقى فى الفترة القادمة فإنه يتمثل بالدرجة الأولى فى جهود إعادة بناء العراق سياسيا كذلك فإنه على الأقل معقودا عليها المشاركة فى تقديم الإغاثة الإنسانية ومساعدات الطوارئ وغير ذلك من خدمات مماثلة بحيث تقلل من الفساد بعد انهيار العراق واحتلاله ومنع الانتشار الكبير للأمراض المتوطنة فى البصرة خاصة ومنع انفجار الموقف فى مدن العراق عموما نظرا للمعاناة الرهيبة

والطويلة التي عانى منها المدينون والتي تم استغلالها سياسيا وإعلاميا بتأييد أمريكي بالطبع فضلا عن دور الأمم المتحدة المأمون لتولى عملية حفظ السلام وأن إدارة ذلك موكولة بالتبادل بين الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن،وإن كنا نشك فى قبول الولايات المتحدة فى ظل استراتيجيا الحالية أن تفعل ذلك،وفى السياق ذاته تجدر الإشارة أيضا لاقتراحات الدكتور بطرس غالى فى إحدى المناسبات بتحويل ذلك إلى المبيعات دولية وخاصة الأمريكية ومنها الأسلحة، غير أن الاعتبار السابقة تواجه بالعديد من القيود والعقبات نظرا لموقف الولايات المتحدة على وجه الخصوص فى الفترة تجاه الوطن العربي وما ينبغي على المنظمات الدولية والإقليمية أن تفعله.

وتصبح الجامعة العربية معينة بالتدخل إيجابيا لاعتبارات إنسانية تجاه الشعب العراقي في محنته عن دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي باعتبارها منظمات تطوعية للقيام بدور إيجابي لمساعدة الشعب العراقي ومن ثنايا اعتبار قيمي إنسانى يتحمل إعادة بناء السلام وما يتطلبه من مساعدات إنسانية ومجالات حقوق الإنسان فى العراق الفترة القادمة على وجه الخصوص والتنمية الاقتصادية ومجالات البيئة وقضايا السكان والصحة العامة والتعليم والجريمة والشباب العراقي فى المرحلة القادمة أى مرحلة إعادة البناء مدعو المشاركة بجدة ووطنية، وعمت إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ستكون مؤيدة لذلك من عدمه[٨].

منهجية تحليل الصراع الدولي (صراع المصالح) :

الصراع الدولي ظاهرة ديناميكية يسودها عدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة ويهدف إلى إحداث أو إلحاق ضرر جذري مادي أو

معنوي بالطرف المنافس فضلا عن التأكيد على محورية متغير "فرض الإدارة" والصراع الدولي تأسيسا على ذلك يعنى فى جوهرة تنازع الإدارات الذى ينتج عن اختلاف فى دوافع أطرافه وفى تصوراتهم وأهدافهم ومواردهم وإمكانياتهم ويمكن النظر إلى مفهوم الصراع باعتباره نتيجة لعدم التوافق فى المصالح مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسة.

فى هذا السياق فإن تغيير المفاهيم السابقة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي حاضرا ومستقبلا يعنى فرض الإدارة الأمريكية تماما واحتفاظها بحرية العمل وتورعها بالكثير من المبررات والذرائع المبالغ فيها. حيث فشلت الولايات المتحدة فى إقناع العالم بأن نظام الحكم بعد صدام سيكون عراقيا بالرغم من وجود أمريكيين يتولون زمام السلطة وإن احتلال العراق بالتالي ليس نهاية المطاف وإن الحرب بالرغم من أنها شارفت على مرحلتها النهائية المعروفة مسبقا فإنها (الولايات المتحدة) قد أغفلت حقائق لابد من مواجهتها مستقبلا فتغيير المنطقة على حد قول باول إقامة نظام عربى جديد بمواصفات أمريكية مثلما حدث فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن هذه الحقائق أيضا ما يتوقع فشله من حيث السيطرة على الشعب العراقي بتكوين ما يسمى الجماعات الاثنية لكن المتوقع عدم تمكن الاستراتيجية الأمريكية من فرض إرادتها على التركيبة السكانية المعقدة فالأكراد يختلفون عن السنة والعكس صحيح إما الدعوى الأمريكية[٩] بأنها سوف تحل هذه المشكلات فى اعتقادي سوف يجانبها التوفيق بل أن تعميق ظاهرة عدم الاستقرار السياسى للعراق ستبرز أكثر وضوحا فى المستقبل القريب نظرا لاحتمال تسيم العراق بل وانتقال هذا التقسيم إلى

العديد من أقطار الوطن العربى حسب مفهوم الاستراتيجية الأمريكية بما يعمق ذلك من إعادة تركيب القوات المسلحة العربية.

تعتبر منهجية الشخصية القومية أحد أهم ركائز تفسير ظاهرة الصراع الدولي في سياق السيكولوجية القومية العدوانية أو الطابع العدواني الذي يزيد من حدة التوتر والصراع ومن ثم الدخول فى حرب بدلا من متاعب إيجاد حلول واقعية للمشكلات ويرتبط مدخل الشخصية القومية بمفهوم المصلحة ليصبحا معا مرادفين للقوة وهى هنا تشمل إضافة إلى الأدوات العسكرية أساليب التأثير السياسي للدولة فإذا أضفنا مدخل سباق التسلح بين الدول والذي يستند إلى الثورة التكنولوجية فى ميدان الأسلحة فإن المداخل السابقة قد طبقتها الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي فشجعت أجواء الصراعات فى المنطقة بجذورها المعقدة منذ الفترة الاستعمارية حتى حصول الدول العربية على استقلالها منذ عدة عقود وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم سارت الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية فترة الحرب الباردة إلى تصفية أو تسوية هذه الجذور تحقيقا للمصالح الأمريكية في المنطقة وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتحليل.

شهدت الفترة المعاصرة مع نكبة فلسطين العدوان على العراق وفيما يتعلق بالأولى فلقد تصدت الصهيونية لفكرة القومية العربية وحاربتها لبروز الشخصية القومية والانتماء العربي بتقيتها للقوى العربية سياسيا واقتصاديا والعمل بأساليب خطيرة بين الاقليات الموجودة فى البلدان العربية بإثارة الفتن والاضطرابات، وساعدوا الأكراد العراقيين بالسلاح.

مدخل التحليل في إطار نظرية المباريات(١٠):

لعل هذا المدخل هو الأقرب فى موضوع هذه الحلقة النقاشية العلمية حول الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط حيث تعالج هذه النظرية

كـل صراعات المـصالح كلعبة في الاسـتراتيجية وتنطـبق علـى كل أشكال الـصراع الـسياسي ويقـوم جوهـر هـذه النظـرية علـى افتراض مجموعة من مـتخذي القـرارات الـذين تتداخل أهدافهم وتكون الخطط والاستراتيجيات الـتي تنفـيذها تلك الأطراف محكومة بالمصالح الذاتية فى معظمها وفى كل مـن العـاب الاسـتراتيجية فـإن سيطرة اللاعبين هى بؤرة اهتمامهم وهو ما يمكن ما نلمسه عموما فى اعتبار الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط بمعنـى تطبـيق هـذه الاعتـبارات هـى أقرب إلى مباريات المعلومات الكاملة حـيث الحملـة الأمـريكية علـى العـراق قـد تم إنجازهـا سـلفا باسـتخدام تكنولوجـيا المعلـومات فـى غـرفة العملـيات(بـالى سـوب) من كل الأسلحة والتنظـيمات المـستخدمة فى الحملة فيما بعد ومن ثنايا التعرف مسبقا على نـوايا الخـصم العراقـي والـذى يفـترض فـيه أنه يتمتع بمستوى من الذكاء لايقـل عن الطرف الأمريكي فى هذه الاستراتيجية الصراعية حيث ضمنت مـن الـذكاء لايقـل عـن الطـرف الأمريكـى فى هذه الاستراتيجية الصراعية حـيث ضـمنت هـذه النظـريات للتعامل مع المواقف الصراعية الثنائية ومع ذلـك يمكـن القول بهذا الصدد أن الاعتبارات الاستراتيجية البحثية ليست كـل شـئ فـى تـوفير الأساس الضروري لاتخاذ قرارات رشيدة فى المواقف الصراعية وهو ما كان بمثابة انتقاد عنيف تعرضت له الولايات المتحدة من الـرأى العـام العالمـي والدولى وخاصة فرنسا وألمانيا وروسيا من ثنايا عوامل أخلاقية وإنسانية.

وهـذه العـوامل أغلفـتها النماذج الرياضية الأمريكية المجردة،حيث أن الـصراعات تحـتم علـى أطـرافها إظهـار قدر من المرونة للتحرك باتجاه تسوية الأزمة وهو ما لم يحدث فى السياسية الأمريكية بعكس العراق الذى حـاول تجـنب تدهـور الـصراع أو تفاقمه باتجاه الحرب حيث قبل العراق بتنفـيذ القرار ١٤٤١ بشأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل دون قيد أو

شرط كما فرضته الولايات المتحدة(١١) من خلال مجلس الأمن مما خلق طابعا عدائيا دوليا على السياسات الاستراتيجية الأمريكية وصل إلى قمة التطرف الأمريكي وعموما فإن نظرية المباريات فيما يتعلق بالحملة أو بالأحرى العدوان الأمريكي على العراق(١٢) - تقدم(أى نظرية) نموذجا جيدا للتحليل الرياضي الأمريكي وبما يتضمن أيضا تحليل الموقف باعتياره خط الارتكاز في عملية اتخاذ القرار الأمريكي بحتمه الحرب والقضاء التام على النظام العراقي بل أن الولايات المتحدة لم تراع قواعد الشرعية الدولية الجديدة **w interntenal legitimacy** كما سبقت الإشارة والمتمثلة فى دور الأمم وسلطة مجلس الأمن الدولى وفرضت الولايات المتحدة نفسها بعد قيام النظام العالمي الجديد لكى تعطى معاني مغايرة تماما لمفهوم الإقليمي وتطبيقاته العلمية حيث تنفرد القوة الأمريكي كقوة عملاقة وحيدة فوق المنافسة والتحدى وهو ما عرضها لانتقادات كثيرة وهى ما عبر عنه بريجنسى بان الولايات المتحدة فى وضع غاية فى التناقض حيث لا يوجد منافسون قادرون على مسايرة قوتها العالمية الشاملة فضلا عن أن ديناميكية التغيير الاقتصادي والاجتماعي يفرغ الكثير من عناصر القوة الأمريكية من مضمونها وبهدد بالتالى من تفويض الدور الأمريكي المسيطر فى العالم ويحد من قدرتها على التأثير الفعال باتجاه محاولة لإعادة تشكيل العالم وفق رؤيتها الخاصة وينتهى بريجنسكى الى القول بأن التفوق الأمريكي هو واقع ووهم أيضا **(illustion) .RealityAndIllusion**

وتأسيسا على ما سبق يمكن تامس الاعتبار الأساسية الآتية بشأن الارتباط الوثيق بين التحديات التى تواجه الوطن العربى ومستقبل الخريطة السياسية للمنطقة العربية.

بالنسبة لإسرائيل:

*تفوح رائحة إسرائيل فى التآمر مع الولايات المتحدة لإعادة تشكيل المنطقة حيث التعاون الإستراتيجي الأمريكي تجاه العدوان[١٣] على العراق والذي تمثل فى وجود ضباط إسرائيليين بخيراتهم الواسعة فى قمع الشعب الفلسطينى والتنكيل الولايات المتحدة فى العدوان على الشعب العراقى –هى من صنع إسرائيل.

*تسير الخطط الإسرائيلية قدما فى تشغيل خط أنابيب الموصل حيفا وصولا إلى الناقلات الأمريكية.

*ما تبذله إسرائيل للضغط على الولايات المتحدة فى سياق تحالفها الإستراتيجي لتصفية القضية الفلسطينية تماما من خلال مشروع خارطة الطريق وبالتالي ما سوف يتم فرضه على الشعب الفلسطيني(التنازل عن حق عودة اللاجئين – التنازل عن أكثر من ٧٠٪ من الضفة الغربية– التنازل عن القدس وتهويدها تماما).

*لابد من إقامة علاقات طيبة بين إسرائيل والعراق فى المستقبل القريب.

*فرض إسرائيل ليدها الطولي للهيمنة هى الأخرى على الوطن العربي.

*ما تزعمه الولايات المتحدة من ضرورة تغيير المناهج الدراسية وبث قيم تثقيفية جديدة تمنع وجود متطرفين جدد ما يدل على أن العواقب الوخيمة للحرب ضد العراق تسير فى تحقيق نتائجها المتوقعة حيث تفرض الاستراتيجية الأمريكية هيمنتها على المنطقة، فلا يقتصر الأمر على تغيير نظم سياسة أو قانونية أو فرض إجراءات أمنية أو عسكرية ولكنها سوف تمتد إلى محاولات التأثير على الهوية الثقافية والدينية.

*تدرب عدد من الأمريكيين فى إسرائيل وبرز الدور المتعاظم المستعربين فى الجيش الإسرائيلي ربما فى إيفادها إلى بغداد وأجزاء من العراق حيث

عمليات النهب والسلب والتخريب فى المنشأة الحكومية ببغداد لم تكن فى معظمها من أعمال الشعب العراقي مع ملاحظة أن اكبر جالية يهودية شرقية فى إسرائيل هى الجالية العراقية[١٤].

*ثم ما قامت به تنظيمات البشمرجة من نهب وسلب للوزارات والمصالح الحكومية فى الموصل وجامعتها.

الجانب العربى :

أ- يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن الأمن العربى يسير نحو التغريب والضياع نتيجة للشتت العربى بعد الاحتلال الأمريكى للعراق.

ب- فشل النظام الإقليمي العربي فى فرض أى نوع من الإدارة حيث انتهج على الدوام الواقعية الدفاعية من الناحية الاستراتيجية باستثناء حرب ١٩٧٣.

ج- دخل الوطن العربي العصر الأمريكي بما تعنية الاستراتيجية الأمريكية من إعادة صنع وفقا لمصالحها.

د- كان العراق يعتبر عمقا استراتيجيا لكل من سوريا ولبنان والعكس صحيح وأن سقوط العراق بالتالى هو أضعاف لكل من سوريا ولبنان.

هـ- سوف يحقق الاعتراف الصريح للدول العربية بالوضع الجديد فى العراق تأييدا مطلقا للمصالح الأمريكية فى المنطقة بوضع اليد على البترول العربي.

النظام الإقليمي العربي:

أ- تسير الاستراتيجية الأمريكية نحو تثبيت تنظيم شرق أوسطي[١٥] لإعادة ترتيب أوضاع الوطن العربي نظرا لأزمة التى وقع فيها النظام الإقليمي العربي بعد تذويب هويته القومية وهذا المشروع هو البديل للنظام العربي الذي أخذ يتحلل بناءا على التوازنات الجديدة. حيث من المحتمل أن

يضم فى ثناياه كلا من إسرائيل كطرف أصيل فى هذه المنظومة فضلا عن تركيا باعتبارها من دول الشرق الأوسط.

ب- هذه التركيبة الجديدة للنظام الإقليمى المزمع تنفيذه أمرا خطيرا حيث تفرض تماما السيطرة والهيمنة على الوطن العربى.

ج-أن حالة الضعف والتشرذم للوطن العربى إضافة إلى تصفية القضية الفلسطينية هو ما تهدف إليه الاستراتيجية الأمريكية.

د- سوف تحظى إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية ولن يسمح العرب أن يكانوا سادة على أرضيهم أو مالكين لمواردهم وثرواتهم، حيث الثروات العربية من وجهة نظرا الاستراتيجية الأمريكية أكبر بكثير من أن يستقل العرب باستثمارها والاستفادة منها ومن المتوقع ان تعتمد الولايات المتحدة إلى إقامة هذا النظام الإقليمي الجديد.

هـ- أن الضعف والتفكك والتشرذم فى الجانب العربي كلها عوامل سوف تزيد من ضعف الأمن القومي العربي.

و- أن صانع القرار الأمريكي يهدف مستقبلا من ثنايا النظام الإقليمي الجديد أن تنمو نمو غير عربي فى منطقة عربية القلب بل أنه وجهة النظر الأمريكية يتمحور حول الخارج. ويضمن فى ذات الوقت الهيمنة الأمريكية على الموارد العربية.

ز- تأسيسا على ما سبق فسوف تجنى إسرائيل[١٦] ثمارا اقتصاديا وسياسية واستراتيجية جوهرية وعموما فقد نجحت الولايات المتحدة فى صياغة نظام إقليمي يتواءم مع مصالحتها واستمرارها إلى أطول فترة ممكنة.

مراجع الفصل

---

(١) مستقبل الصراع العربى الأسرائيلى، ورقة بحث غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ٢٠٠٧.

(٢) دكتور عبد الرحمن الهوارى، المتغيرات العالمية والأقليمية، دراسة غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية القاهرة ٢٠٠٦.

(٣) المرجع نفسه ص ص وما بعدها.

(٤) مراجع تفصيلا، راشد عبد اللاله، الغزو الامريكى للعراق، دار الثقافة العربية، عمان، ٢٠٠٥

(٥) دكتور محمد نصر مهنا، السلام الاسرائيلى المراوغ ، مرجع سابق ص ص ٢٠٧- ٢٠٩

(٦) المرجع نفسه ص ص ٣٠ وما بعدها.

(٧) مراجع تفصيلا دكتور إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة أسيوط ٢٠٠٦.

(٨) دكتور محمد نصر مهنا، لبسلام الاسرائيلى المراوغ، مرجع سابق ص ص ١١٥- ١١٧.

(٩) راشد عبد الاله، مرجع سابق ص ص ١٧-١٩.

(١٠) دكتور محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق ص ص ١١٧ وما بعدها.

(١١) المرجع نفسه ص ١٢٠.

(١٢) المرجع نفسه ص ص ٤١٠ وما بعدها.

(١٣) دكتور محمد نصر مهنا، ورقة لبث غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مرجع سابق.

(١٤) مراجع تفصيلا خلدون ناجى معروف، الحالة العراقية فى اسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ١٩٧٥

(١٥) وهو ما اكدته دائما وزيرة الخارجية الامريكية " كون ليزاراين" " الباحث"

(١٦) وهو ما ثبت بالفعل من ثنايا الانحياز الامريكى الاعمى لاسرائيل على حساب الضحايا وهم هنا الشعب الفلسطيني " الباحث".

الباب الثالث
الخروج من المأزق الراهن
الفصل الأول
العربى واشكالياته

مقدمة :

تعد مسألة آليات نظام الحكم فى العالم العربى عموما و دول الخليج العربى على وجه العموم والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص من أهم النقاط التى تثير الجدل بين المثقفين الخليجيين فى الفترة المعاصرة، بل إنه ينظر إليها أحيانا على أنها وراء مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، ولذا فإنه من الضرورى دراستها دراسة اختبارية نقدية فى إطار متغير مستقل هو تأرجح معالجة هذه المشكلة بين الحكام والمحكومين ورؤى كل من الفريقين فى دول الخليج العربى على وجه الخصوص[٤].

ومن الخطا دراسة دول الخليج العربى ككل متجانس دون الأخذ فى الاعتبار خصائص تتمتع بها بعض أجزائه دون البعض الآخر، مثال ذلك أنه لا يمكن أن توضع المملكة العربية السعودية على قدم المساواة مع الكويت أو قطر أو الإمارات العربية المتحدة، ولا أن تماثل البحرين بسلطنة عمان، ويعزو سبب عدم التماثل إلى اختلافات مستويات تطورها التاريخى وأوضاعها الاجتماعية وسيطرة أو عدم سيطرة العلاقات القبائلية والعشائرية، ومع ذلك يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن هذه الأفكار تجد من يناقضها انطلاقا من أن الفرق بين ظروف دولة خليجية ومشكلاتها وبين دولة خليجية أخرى هو فرق فى الدرجة وليس فى طبيعتها أو

جوهـرها، ومـع ذلـك تبقـى مـشكلة الإصلاح السياسى مشكلة مشتركة بين دول الخليج العربى.

إن مـراحل اسـتقلال دول الخلـيج العربـى قـد تباينت من دولة إلى أخرى، ففى المملكة العربية السعودية نجح عبد العزيز آل سعود(ابن سعود كمـا يطلـق علـيه الباحـثون الغـربيون)فـى الاسـتيلاء علـى مـنطقة الإحساء وتحريرها من الأتراك عام ١٩١٣ ثم قال بتوحيد معظم شبه الجزيرة العربية وأعـين تأسـيس المملكـة الـسعودية فى سبتمبر عام ١٩٣٢،فى حين ظهرت الكـويت علـى الخـريطة الـسياسية كدولـة تحـت الحمايـة الـبريطانية عام ١٩٢٤م ثـم أعلـنت استقلالها الكامل فى ١٩يونيو ١٩٦١ بعد إلغاء معاهدة الحمايـة التـى أبـرمت بـين الكويت وبريطانيا عام ١٨٩٩،أما سلطنة عمان فكـان اسمهـا قـبل عـام ١٩٧٠ هـو سـلطنة مسقط وعمان [٤]وفى نفس العام أصـبحت الدولـة تسمى سلطنة عمان وبدأت مرحـ ـ سياسية جديدة تميزت بالـتطور والاسـتقرار، ثـم ظهـرت الدولـة بـصورتهـ الـسياسية الجديدة بعد انـسحاب بـريطانيا من منطقة الخليج العربى عام ١٩٧١ الذى شهد تكامل معـالم الخـريطة الـسياسية لـدول الخلـيج العربـى فـأعلن استقلال لكل من البحـرين وقطـر عـام ١٩٧١، وتكونت دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢ ديـسمبر من نفس العام والذى يتألف من سبع إمارات، وجاءت هذه الدولة بمـثابة أمـل للأهالى فى تكوين دولة سياسية موحدة ومتكاملة. وتثور العديد مـن التـساؤلات حول مدى ارتباط بين آليات نظم الحكم وإشكالية الإصلاح الـسياسي فـى دول الخلـيج عمـوما المملكـة العـربية السعودية كأكبر وأغنى الـدول وكـونها دولـة محورية فى المنطقة،ولعل أهم هذه التساؤلات: إلى أى مـدى يعتـبر كـل من النظام الأساسي للحكم ومجلس الشورى ونظام المناطق عـومل أساسـية فـى التوجه الديمقراطى بالمملكة العربية السعودية وتعارض

ذلك أو توافقه مع التوجهات الإصلاحية للدولة؟ وكيف سارت آليات التوجهات الديمقراطية فى الكويت؟وما هى المعالم الأساسية لدستور دولة الإمارات العربية فكرا وتطبيقا؟ وما هو مدى التطور الديمقراطية فى مملكة كمملكة دستورية؟ وما هى رؤى الباحثين القطريين فى دراستهم لحياة السياسية القطرية؟ وكيف نشأت آليات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى سلطنة عمان؟ أما النقطة الميثرة للجدال الحاد فى الفترة المعاصرة فهى إشكاليات الإصلاح السياسى فى دول الخليج العربى فى مجملها والتساؤل المثار فى محاولة للإجابة عليه هو : ما هو تحليل وتفسير وتعليل رؤى الباحثين الخليجيين عموما بمن فيهم الآراء الرسمية الحكومية ومناقشتها ورؤى الباحثين الأمريكيين؟

وثيقة النظام الأساسى للحكم فى المملكة العربية السعودية[٤] :

يشير النظام الأساسى للحكم فى المملكة العربية السعودية فى مبادئه العامة إلى أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة ورسولﷺ ولغتها اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض وأن نظام احكم فيها هو النظام الملكى ويكون الحكم فى أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل بن سعود وأبناء الأبناء ويختار الملك ولى العهد ويعفيه بأمر ملكي ويبايع المواطنون الملك على كتاب الله وعلى سنة رسوله وعلى السمع والطاقة.ويعتبر النظام الأساسي للحكم فى المملكة العربية السعودية — الأسرة نواة المجتمع السعودي، وتنص المادة الثالثة عشر على تعزيز الوحدة الوطنية وأن الدولة تمنع كل ما يؤدى للفرقة والقسمة والانقسام، وأن هَدف التعليم هو غرس العقيدة الإسلامية فى نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات(المادة١٣).

وفيما يتعلق بسلطات الدولة فقد نصت المادة الرابعة والأربعون أن هذه السلطات تتكون من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية وأن القضاء سلطة مستقلة وأن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين فى المملكة. وقد نصت المادة الخامسة والخمسون على ان يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقا لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلام ونصت المادة السادسة والخمسون على أن الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعانونه فى أداء مهامه اعضاء مجلس الوزراء ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس بما يتعلق بالشئون الداخلية...كما يبين الشروط اللازم توافرها فى الوزراء و صلاحيات وأسلوب مساءلتهم وكافة شئونهم، وقد نصت المادة السابعة والخمسون على أن يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكى، ويعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسئولين أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة. وفيما يتعلق بالسلطة التنظيمية فقد نصت المادة السابعة والستين على أنها تختص بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة فى شئون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامى مجلس الوزراء ومجلس الشورى الذى ينشأ طبقا للمادة الثامنة والستون ويبين نظامه وطريقة تكوينه وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه،وللملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور (المادة التاسعة والستون).

ويلاحظ من تحليل المبادئ العامة للنظام الأساسى للحكم فى المملكة العربية السعودية تركيز **هذا النظام على الشريعة الإسلامية** المستمدة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة(الموارد السادسة والسابعة والثامنة).

وفيما يتعلق بنظام **مجلس الشورى**[1] كخطوة نحو الديمقراطية فقد أصدر الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود فى مستهل الألفية الثالثة نظاما جديدا لمجلس الشورى يحل محل النظام الصادر فى الفترة اللاحقة على منتصف القرن الماضى موضحا فى مادته الأولى قوله سبحانه "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" واقتداء برسول الله ﷺ فى مشاورته أصحابه وحرص الأمة على التشاور. ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوط به وفقا للنظام الأساسى للحكم ملتزما بكتاب الله وسنة رسول،وقد أوضحت المادة الرابعة عشر(يلقى الملك أو من ينيبه فى مجلس الشورى كل سنة خطابا ملكيا يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية) كما أوضحت المادة الخامسة عشر أن مجلس الشورى وعلى وجه الخصوص فى مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأى فيها وتفسير الأنظمة وأوضحت المادة التاسعة عشر أن مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته وله أن يؤلف لجانا خاصة من أعضائه لبحث اى مسألة مدرجة بجدول أعماله ، كما نصت المادة الثانية والعشرين(على رئيس مجلس الشورى أن يدفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أى مسئول حكومى جلسات مجلس الشورى إذا كان المجلس يناقش أمورا تتعلق باختصاصاته وله الحق فى النقاش دون أن يكون له حق الصوت).ونصت المادة الثالثة والعشرون (لكل عشرة أعضاء فى مجلس الشورى حق اقتراح

مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك). كذلك جاء نص المادة التاسعة والعشرون فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية المعاصرة(تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الشورى اختصاصات رئيس مجلس الشورى ونائبه والأمين العام للمجلس وأجهزة المجلس وكيفية إدارة جلساته وسير أعماله ولجانه وأسلوب التصويت كما تنظم قواعد المناقشة وأصول الرد وغير ذلك من الأمور التى من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس بحيث يمارس اختصاصاته لما فيه خير المملكة وصلاح شعبها). وواضح من الاختصاصات المخولة لمجلس الشورى وهو مجلس معين أنه ليس مجلسا نيابيا بالمعنى المفهوم فى النظم الليبرالية الديمقراطية الغربية المعاصرة، وان كان المرء يلمس أن جوهر الشورى فى الإسلام هو الذى جاء فى نظام المجل الجديد.[٢]

هناك أيضا نظام المناطق الذى صدر عام[١] ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م بشأن ما تقضيه المصلحة العامة بالرغبة فى تحقيق أهداف الدولة فى رفع مستوى الأداء فى الأجهزة الحكومية فى مختلف المناطق وتطويرها بما يواكب التطور الذى حققه البلاد.وتأسيسا على ذلك فإن نظام المناطق وما أعقبه من إجراء أول انتخابات بلدية فى المملكة العربية السعودية مؤخرا — يعتبر هو لأخر خطورة إيجابية نحو الممارسة الديمقراطية فى المملكة المفهوم الغربى، أضف إلى ذلك ما اقتراحه مجلس الشورى مؤخرا من بحث حق المرأة السعودية فى قيادة السيارات، وهذا مما يعتبر خطورة هامة نحو المزيد من إعطاء الحقوق للمرأة السعودية مستقبلا وما تردد مؤخرا من مشاركتها فى الانتخابات البلدية القادمة فى التصويت والتمثيل فى هذه المجالس .[٣]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن امتزاج السلطة بقاعدتها الدينية هو مبدا ثابت ومتواصل لرؤية تتفق ومعطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل. كذلك فإن النظم الأساسية السابقة — النظام الأساسى للحكم — نظام مجلس الشورى — نظام المناطق، هى الأخرى قائمة فى صلبها على أساس الشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. أما بالنسبة للسلطة القضائية فى المملكة فقد نصت المادة السادسة والأربعون من النظام الأساسى بشأن سلطة الدولة على أن القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة فى قضائهم بغير سلطان الشريعة الإسلامية، وبالتالى فإن المتهم يتمتع بمحاكمة عادلة وليس على القاضى سلطان سوى أحكام الشريعة الإسلامية وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وان تختص المحاكم فى الفصل فى جميع المنازعات والجرائم، والملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، ولا يتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم إلا بأمر ملكى بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء. وإذا كان المشرع السعودي قد استلهم فى نصوصه أحكام الشريعة الإسلامية والتى تعبر عنها فى هذا المجال الآية الكريمة التى تقول: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

أما من ناحية حقوق الإنسان السعودى فإن الباحثين السعوديين يربطون بين ما جاء فى الإعلام العالمى لحقوق الإنسان وتطبيقه فى المملكة من ثنايا الديمقراطية المباشرة وما أوضحته أهداف مجلس الشورى التى سبقت الإشارة إليها.[٤]

التوجهات الديمقراطية فى الكويت[١]:

ظهرت أول حركة إصلاجية تطالب بالتغيير فى نظام الحكم فى عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح وتقدمت هذه الحركة المثلة ببعض وجهاء الكويت وأفراد الأسرة الحاكمة بوثيقة تضمنت العديد من المطالب العامة

التـى تـتمحور حـول إصـلاح نظام وراثة الحكم،[٥] بحيث لا يجرى خلاف بـين العائلـة الحاكمـة حول تعيين الجديد وإنشاء مجلس شورى أحد أفراد العائلـة الحاكمـة.ويـرى فريق من الباحثين الخليجيين[٦] المعاصرين أن هذه الحركة الإصلاحية كانت بمثابة(ثورة من فوق)اى أن مطالبها انحصرت فى تنظـيم شـئون الأسرة الحاكمة وتمتعهم بمكاسب ومكانة سياسية أكثر، غير أن هـذه الحركة الإصلاحية تجددت فى الكويت عام ١٩٣٨وتركزت أغلب مطالـبها علـى إقامة حكم دستورى وتنظيم البلاد على أسس حديثة. ولسنا هـنا بصدد تفصيل التطور التاريخى المعاصر بقدر تحليل الحركة الإصلاحية فى الكويت صعودا وهبوطا من ثنايا الأحداث والاضطرابات التى سادت فى منتـصف القـرن الماضـى، ولكـن هـذا الإصـلاح اسـتمر فى تصاعده من ثنايا صـدور قانـون تـشكيل لجـنة علـيا لوضـع سياسة موحدة للإصلاح الداخلى وصـولا لإعـلان دسـتور عام ١٩٦٢ حيث سمح هذا الدستور لنوع من الحياة الـسياسية حققـت إلى حـد ضـئيل الـتوازن المطلـوب بين القوى والمؤسسات الـرسمية والقـوى والمؤسـسات غـير الرسمية،ففـى الحقـبة التى تلت رحيل بـريطانيا جـرت ثلاثـة انـتخابات عامة لمجلس الأمة فى يناير عام ١٩٦٣ ويناير ١٩٧٦ ويناير ١٩٧١، وكمـا هو سائد فى أقطار الخليج العربى فإن التيارات الفكرية والسياسية التى حملها الوافدون العرب من خارج الكويت لم يكـن لهـا تـأثير علـى الأوضـاع الـسياسية فى الكويت إذ أن انصرافهم لطلـب الـرزق جعلـهم بعـيدين عـن القـيام بـأى نـشاط سياسـى خـوفا مـن الاسـتغناء عـنهم وتـرحيلهم خـارج الـبلاد غـير أن الكويت بالرغم من ذلك تعتـبر نموذجا فريدا فى دول الخليج العربى حيث كان لنواب المعارضة فى مجلـس الأمـة الكويتى دور ملموس فى تشكيل الحكومة أو إعادة تشكيلها، ومـن الجديـر بالإشـارة أن الـشيخ صباح السالم الصباح استجاب للتيارات

التـى كانـت تطالـب بالحـريات العامة وإبراز دور الكويت العربى[1]، ومنذ توليه السلطة عام ١٩٦٥ ترسخت لديه قناعة أن مصلحة الكويت تقضى ان يؤثـر الـسلامة بـشأن مشكلات العالم العربى فى هذه الفترة.وشهدت الفترة اللاحقـة العديـد مـن الأحـداث الـسياسية التـى اتسمت بالعنف وصولا إلى انـتخابات عـام ١٩٧٥ التـى اكتسبت حيوية شديدة وشهدت تنافسا حاميا وارتفاعـا فـى نـسبة المقترعين، وحل نواب شبان جدد لا صلات قبلية لهم محـل نـواب قدامـى كانوا يتولون المقاعد فى المجلس منذ استقلال الكويت غير ان الأعراف القبلية والمذهبية ظلت أقوى تأثيرا فى الحياة النيابية دون الـبرامج الـسياسية. بـل إن جماعـة الإصـلاح والمعبرة عن الاتجاه الإسلامى المحافظ قد لقيت تأييدا من الحكومة.

وشـهدت الفـترة اللاحقـة فـى الكويت أزمات دستورية أسفرت عن تـوجهات ديمقـراطية أكثـر فى المجلس، وهو ما تمثل فى مطالبة الحكومة بـبرنامج إصلاحى واستجابات الحكومة لذلك وأعلنت برنامجها المفصل فى مستهل الفصل التشريعى فى عام ١٩٨١

وقد صعد التيار الدينى من هجومه وراح يشير إلى النزاعات المذهبية وان الـنظام لا يـستوحى اتجاهاتـه مـن الشريعة الإسلامية، كان هذا التيار يغلـب علـيه الشيعة والذين تأثروا بالثورة الخومينية، ومع ذلك فقد خطت الكويت من ثنايا نشاط الحياة السياسية إلى خطورة جريئة بظهور اتجاه فى المطالـبة بحـق تكـوين الأحـزاب وتحرير المرأة فى مواجهة جمعية الإصلاح (وقـد تحقـق هـذا فـى عـام ٢٠٠٥) فحـصلت المـرأة الكويتـية علـى حـق التـصويت فـى مقاعد مجلس الأمة الكويتى رغم المعارضة الشديدة من التيار الإسـلامى، وهو ما يحسب للتيار الليبرالى فى مجلس الأمة الكويتى ويعتبر هـذا بمثابة أول الغيث فى دول الخليج العربى والذى خاضت معاركه المرأة

الكويتـية، وتجدر الإشارة إلى أن الحياة النيابية فى الكويت[1] فى العقيدين الآخـرين مـن القـرن الماضـى شـهدت هـى الأخرى منحنى متذبذب صعودا وهـبوطا وصـولا إلى الغـزو العراقـى للكويت الذى أثبت عام ١٩٩٠ أن أبناء الكـويت بكافـة تـوجهاتهم الـسياسية لم يختلفوا يوما فى وطنيتهم، وتركز الحكم فى الكويت بعد تحريرها على مواجهة مصادر التهديد الداخلية وهو موضوع متشعب يندرج تحته قضايا عديدة تتعلق بجميع جوانب الحياة فى المجـتمع الكويتى من الطائفية[9] والاختلافات الأيديولوجية إلى توزيع الثروة والتمايز الطبقى والخلل فى النسيج الاجتماعى والأخذ بمقتضيات التحديث المـرتبطة بـنمط الحـضارة الغربية ثم المشكلة الأمنية التى تتعلق فى جوهرها بالتناقض بين الجمود السياسى وسرعة التحول الاقتصادى والاجتماعى وما يـؤدى إليه ذلك إلى العديد من التوترات التى تؤثر على الأمن الكويتى سواء تعلـق ذلـك بـالأمن السياسى أو الأمن العام، وما هو ما يعتبر مشكلة ملحقة تقـضى إعـادة صـياغة العلاقـة بـين الحكـام والمحكومين بما يكفل مشاركة شـعبية فـى إدارة شـئون المجـتمع الكويتـى الذى يعتبر بدون شك نموذجا فريدا فى دول الخليج العربى والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالتجـربة الديمقـراطية الكويتـية مـن هـذا المـنظور هـى التى أدت إلى خلق تيارات سياسية متعددة ومتناقضة، بالإضافة إلى النقد البناء والتنافس لتقديم الأفـضل بهـدف تحقـيق مـصلحة الكـويت العلـيا، وفـى هـذا الـسياق فإن الـتعددية هى دالة إيجابية ورسوخها وتقبلها يأتى فى سياق التعايش الذى لا يلغـى التـنافس إضـافة لكـونه سمة خليجية وأن هذه التعددية لا تخيف وأن التـنافس فى دائرة النور والشفافية تصنع تعايشا صحيا بدلا من التدمير المتبادل إذا ترك هذا التنافس فى دهاليز الظلام والسرية، وأن التعددية هى منطق الاعتدال، وهو ما خلق توازنا فى الحياة السياسية الكويتية. ولا شك

أن التجـربة الديمقـراطية الكويتية هى تجربة رائدة فى التحديث السياسى حيث سبقت الكويت الكثير من دول الخليج العربى فى هذا الحقل.[١٠]

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة:

مـا أن أعلـنت بـريطانيا عـام ١٩٦٨عـن عـزمها على سحب قواتـها العـسكرية مـن مـنطقة الخلـيج العربـى حتى برزت فكرة قيام اتحاد يجمع بـين إمارات الخليج، وأطلق المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبى وقتئذ دعوته الاتحادية.[١١]

وقـد لاقـت فكـرة الاتحـاد ترحيبا من قبيل المسئولين فى الإمارات العربية وأعلن حاكم قطر انه من الطبيعى أن تتضامن إمارات الخليج حكاما وشعوبا وان تتـضافر جهـودها جمـيعا لتحقـيق ما تصبو إليه من رخاء ومن اجل توطيد الأمن والاستقرار فى ربوعها كما صرح حاكم دبى بأن فكرة قيام اتحـاد يـضم إمـارات الخلـيج العربـى هى فكرة تعبر عن رغبة صادقة لدى الحكام أنفسهم).[١٢]

وفـى فبرايـر ١٩٦٨ تم الاتفـاق بـين الشيخ زايد بن سلطان والشيخ راشـد بن سعيد المتكوم حاكم إمارة دبى — على تكوين اتحاد يضم البلدين وأن يـناط بالاتحـاد الـسلطة التـشريعية فـى الـشئون الموكـولة للاتحاد وفى المـسائل المـشتركة التـى يـتم الاتفـاق إلـيها. وقـد تم الاتفـاق بين الإمارتين المذكـورتين ربمـا لأنهمـا مـن أكثـر الإمـارات ثـروة نتـيجة لتدفق النفط فى أراضـيهما وحـدث لقـاء تاريخـى بعد ذلك بين حاكمى أبو ظبى ودبى وكل مـن حكـام قطـر والبحـرين والـشارقة ورأس الخـيمة وعجمـان وأم القـيوم والفجـيرة. وتم إعـلان قـيام اتحـاد بـين هـذه الإمـارات التسع ويحمل اسم اتحـاد الإمـارات العـربية. غـير أنـه فـى عـام ١٩٧١ وإزاء تعثـر اسـتمرار المفاوضـات بين الحكام واستمرارها على المستوى السباعى فقد أدى ذلك إلى

ولادة دولـة الإمـارات العـربية المتحدة بشكلها الحالى،[١٣] حيث تم الاتفاق علـى إجـراء تعـديلات فـى مـشروع الدسـتور المـؤقت المعـد أصـلا للاتحـاد الموسـع، وصـدر بـيان جـاء فـى خاتمـته تـشكيل لجـان إعداد التشريعات الـضرورية للاتحـاد وأجهـزته.وقـد بوشر العمل بالدستور المؤقت فيما بعد، ومـنذ اليوم الأول لقيام الدولة الجديدة بدأت مسيرتها الديمقراطية من ثنايا مـا حـدده الدسـتور الاتحـادى والـذى نـص فـى أهدافـه على الحفاظ على اسـتقلال الاتحـاد وسـيادته وأمـنه واسـتقراره(وكافة المجالات بتوفير حياة أفـضل لجمـيع المواطـنين مـع احـترام كـل إمـارة عـضو لاستقلالها وسيادة الإمـارات الأخـرى فـى شـئونها الداخلـية)،وذلـك بمقتـضى النـصوص الدستورية. ولعل أهم السمات الديمقراطية فى التطبيق هو أن الشعور القبلى بـدأ يـضيق ثـم يـضمحل لـيحل محلـه الـشعور بالانـتماء إلى الوطن الواحد والـرغبة بالعـيش وإرادة الاسـتمرار وتقاسم الموروثات العرقية وذلك فى سياق الجهـود المـشتركة والهـوية المـشتركة والـدين المشترك الذى التقى فى دولة الإمارات وأخذها بأساليب التحديث مع الحفاظ على تراث الماضى

البحرين مملكة دستورية.[١٤]:

مـنذ اليوم الأول لاستقلال البحرين فى أغسطس عام ١٩٧١ صدرت مراسيم أميريـة تقـضى بتـبديل لقـب حـاكم البحرين إلى أمير دولة البحرين، واسم مجلـس الدولـة إلى مجلـس الـوزراء. كـان الحدث الأهم فى تاريخ البحرين المعاصـر فـى الأول مـن ديسمبر ١٩٧٢ حيث انتخب الشعب البحرينى ٢٢ عـضوا للمجلـس التأسيـسى وأصـدر الأمـير مرسـوما يقـضى بتعـيين ثمانـية أشـخاص كأعـضاء فـى المجلـس التأسيـسى بالإضـافة إلى الأعـضاء المنتخـبين.وقد أقر المجلس التأسيسى دستور البحرين من ١٠٩ مادة موزعة علـى خمـسة أبواب. والواقع أن تجربة الإصلاح السياسى فى البحرين هى

الأخـرى تجربة معاصرة وتتضح أهم إيجابياتها فى مشاركة المرأة البحرانية فـى مجـالات العمل المختلفة وتجارب الدولة مع الاهتمام بحقوق المرأة وهو ما ينعكس على توالى قيام الجمعيات النسائية واتساع أهدافها ومهامها رغم كـون المـرأة البحرانية بقيت محافظة ومحصنة داخل أسوار التقاليد العربية غير أن تحويل إمارة البحرين فى منتصف فبراير ٢٠٠٢ إلى مملكة دستورية تأخـذ بأسـاليب الـتحديث الـسياسي مـن ثـنايا الـتعديلات الدسـتورية بـتوجهات ملكـية مـنذ مايـو ٢٠٠٢ ومـا أعقـب ذلك من انتخابات برلمانية وإنـشاء مجلس للنواب ومجلس للشورى هو ما يعتبر استكمالا إدارة الهيكل الـسياسي والإدارى لمملكـة البحـرين. هـذه المملكـة الدسـتورية التـى يقـوم دستورها على مبدأ فصل السلطات وما يوفر للمواطنين البحرانيين من حقوق والحـريات الـسياسية والمدنـية فـى ظـل حكـومة مركزية وطنية قوية، وبما يجـسد تحقيق رغبات شعب البحرين الوطنية. وفى التقييم النهائى لتجربة البحـرين يمكن القول بقدر معقول من الثقة بصعوبة تقييم هذه التجربة وفقا للمقاييس الليبرالية الغربية المعاصرة

التوجهات التشريعية فى قطر(١٥):

إن دراسة الحياة السياسية القطرية — من ثنايا النظرة السلوكية — لا تعنـى البـتة إغفال دور البيئة الصحراوية والسياق التاريخي لتطوير حكم مـشيخى تقلـيدى والجهـود الـرسمية لتحديـثه، ذلـك لأن دوافـع الأبعـاد الـسلوكية وأحاسيس أصحابها تعمل فى بيئة اجتماعية قوامها مجموعة من أوضـاع جغرافية واقتصادية وثقافية، ولهذه الأوضاع جميعا أثرها البالغ فى سلوك الـشعب القطـرى وخاصة فيما يتعلق بأسلوب إنشاء مجلس الشورى القطرى فى مرحلتيه الأولى والثانية حيث حالت الاعتبارات السلوكية دون ظهـور المجلـس الأول حتـى عـشية الاسـتقلال ثـم صدور الـنظام الأساسى

القطرى عام ١٩٧٠ وهو بمثابة المرحلة الثانية لحكم الشورى مستندا على تشريع كتوب فى وثيقة دستورية، ثم ما شابه الحياة السياسية القطرية فى واقعها الرسمى حيث حالت ازدواجية السلطة دون تطبيقه حتى عام ١٩٧٢ وما أعقب ذلك علميا من إسناد رئاسة السلطة التشريعية إلى أمير البلاد بسلطاته فى حل المجلس وحق اقتراح القوانين بل وارتباط مدة المجلس بإدارة الأمير وفقا لفهم المصلحة العامة باعتباراتها المتباينة وصولا إلى عام ١٩٧٥ حيث تبلورت اختصاصات مجلس الشورى فى مناقشة السياسية العامة والدولة سياسيا واقتصاديا وإداريا واجتماعيا وثقافيا. ومن الثابت أن قوة المؤسسات السياسية الرسمية لدولة قطر هى طرف فاعل فى الحياة السياسية القطرية التى فاقت قوى الواقع الاجتماعى القطرى الفعلية والتى كان لها بالرغم من ذلك دور بارز فى مشاركة المؤسسات الرسمية القطرية فى عملية صنع القرار السياسى ورسم السياسة العامة وتأسيسا على ذلك فإن التجربة القطرية فى الديمقراطية والتحديث السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بممارسة الحياة السياسية وكانت المحصلة النهائية لذلك هى الاستقرار والسكينة والتقيد بالنظام العام، وفى سياق تطور النظام التشريعى القطرى الذى يرتبط بالطبع بتاريخ قطر المعاصر منذ مطلع الستينيات من القرن الماضى.

وقد سبقت الإشارة أن مبدأ الشورى فى أول نظام أساسى لقطر صدر عام ١٩٧٠ استمد قوته من واقع التشريع المكتوب فى وثيقة دستورية تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الحياة السياسية القطرية. ولكى نستبين معالم هذا الجانب من جوانب الحكم فى سياقه المعاصر فلقد نصت المادة ٤٢ على أن ينشأ مجلس الشورى ليساعد برأيه الحاكم ومجلس الوزراء فى أداء مهامهم، والذى يعبر عن رأيه فى شكل توصيات. وتأسيسا على ذلك

فقد اتخذ النظام القطرى من فكرة المجلس الواحد أساسا فى المشاركة فى الحكم، ويرى أحد الباحثين القطريين.[١٤] أن ذلك يرجع للبساطة والبعد عن التعقيد فى إجراءاته وما يوفره المجلس الواحد من تبسيط يصعب وجوده فى نظام المجلسين، وكيفية العمل بينهما واختصاصات كل منهما، أضف إلى ذلك أن التجربة الديمقراطية فى قطر مازالت حديثة العهد[١٧] فضلا عن ضآلة عدد سكان قطر.

وهناك حقيقة جوهرية تجدر الإشارة إليها فى دراسة السلطة التشريعية فى قطر وهى أن الأمير هو رئيس السلطة التشريعية من الناحية العلمية ومجلس الشورى كما سبقت الإشارة هو هيئة الدور العظم فى النظام السياسي القطرى.غير أن النظام السياسي القطري بشأن مجلس الشورى كعضو فى السلطة التشريعية قد تدارك فى نظامه الأساسى المؤقت المعدل عام ١٩٧٢ ما لحق بالنظام السابق من قصور دستوري عجز معه عن إظهار هذا المجلس إلى ميدان العمل، ويرى أحد الباحثين القطريين أن ذلك يعتبر بمثابة أساس وبما يعنيه هذا الاصطلاح من التحول التدريجى الهادئ إلى ما هو أفضل من ثنايا عمليات الحراك الاجتماعي والحراك الاقتصادي والحراك السياسي ومن خلال ما يطلق عليه المنطق التاريخي الذاتى، وأن كل مرحلة تاريخية تميل يالى التطور تجاه مرحلة أخرى بآلياتها المستقلة. [١٨]

وفيما يتعلق بفلسفة مجلس الشورى القطرى فإن أحد الباحثين القطريين يرى أنه لا توجد قاعدة محددة لتطبيق الشورى فى الإسلام سواء كان ذلك بالانتخاب أو التعيين، وأن الفترة الانتقالية من مرحلة النظام العشائرى إلى مرحلة الحكم الحديث تحتاج إلى بعض الوقت كى يتعود الشعب على هذا النظام ولتكوين خلفية تتكامل أركانها بنضج الإدراك

السياسى لتحقيق المشاركة السياسية مما يفرض مبدأ التدرج المتأنى المناسب وباعتبار الديمقراطية هى طريق الوحدة الوطنية وتذويب الفوارق الطبقية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى مجتمعات الخليج العربى، وأن واقع المجتمع القطرى وظروفه الخاصة تؤكد أن السلطة التنفيذية هى صاحبة السلطة التقديرية فى معرفة الشخصيات ذات الكفاءة وهو أمر يعكسه قلة عدد سكان قطر ومدى تجانسهم وأن أسلوب الانتخاب ربما قد لا يتيح لهذه الكفاءات أن تجد سبيلها إلى المجلس الذى يعتبر عضو التشريع فى قطر كما سبقت الإشارة، وأن التدرج الهادئ المؤدى للديمقراطية يتواءم فعلا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ودورها فى الحياة السياسية القطرية

السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى سلطان عمان.[(١٩)] :

يمكن تحليل أسس الواقع العمانى الراهن فى إرساء السلطان قابوس بن سعيد لفلسفة الحكم منذ توليه مقاليده عام ١٩٧٠ وعلى نحو ما هو موضح فى الهيكل التنظيمى السياسى والإدارى على النحو التالى : [(٢٠)]

ويلاحظ أن هذا الهيكل التنظيمى يضع السلطان على قمة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو الرئيس الأعلى لهذه السلطات، ويعتبر مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية وتتخلص وظيفته فى تقديم المشورة إلى جلالة السلطان فى الأمور السياسية والاقتصادية، وقد نصت المادة التاسعة من المرسوم السلطانى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على أن مجلس الوزراء يستمد سلطانه من جلالة السلطان ويكون كل وزير مسئولا بصفة فردية أمام جلالته، كما تضم هذه السلطة فى عضويتها أيضا محافظى مسقط ومسندم واربعين وآليا يتم تعيينهم من قبل الحكومة ممثلة وزارة الداخلية. وقد مرت السلطة التشريعية بمرحلتين: المرحلة الأولى وهى الممتدة حتى أوائل أكتوبر عام ١٩٨١حيث ديوان التشريع التابع للسلطان

يعد القوانين ويرفعها إليه فتصبح تشريعا رسميا منذ نشرها فى الجريدة الرسمية، أما المرحلة الثانية فقد بدأت عقب ذلك حيث أنشا السلطان قابوس المجلس الاستشاري للدولة بموجب مراسيم ثلاثة تحمل أرقام ٨٤و ٨٥و٨٦ لعام ١٩٨١. هذا المراسيم إلى أن الهدف من إنشاء هذا المجلس هو إتاحة أكبر قدر من مشاركة المواطنين في الجهود التى تبذلها الحكومة لتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية ولتكون هذه المشاركة بشكل يبرز طاقات وقدرات أبناء البلاد وتساهم فى تحقيق الطموحات والآمال فى مختلف ميادين التطور، وذلك استنادا إلى قاعدة الشورى فى الدين الإسلامى الحنيف.وقد نصت المراسيم السلطانية على تمتع المجلس الاستشارى بالشخصية الاعتبارية القانونية، ويشترط فى عضويته أن يكون عمانى الجنسية وأن اختصاصاته تتبلور حول إبداء الرأى فى القوانين الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأى فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة واقتراح الإجراءات الحكومية فى مجالات التنمية، ويتم تعيين رئيس المجلس ونائبا بالمرسوم السلطانى وتكفل هذه المراسيم السلطانية للمجلس الاستشاري الحق فى تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة ويرى البعض أن خطوة إنشاء هذا المجلس تعتبر مردودا إيجابيا على طريق إيجاد مؤسسة تشريعية ذات اختصاص تشريعى أصيل.[١٤] ، وأنه يمثل تدريبا لأبناء الشعب العمانى على أساليب التعبير عن الرأى والمناقشة فى الأمور التى تهم الوطن والمواطن ولو كان بطريق غير مباشر وأن عمر هذه التجربة فى هذه الفترة مدة قصيرة فى الحكم(المجلس الاستشاري) على تقييمه. وطبقا للتجربة العمانية فقد نجح هذا المجلس فى نشر الوعى بالأساليب النيابية بين المواطنين العمانيين نظرا لأن وقائع جلساته تذاع فى أجهزة الإعلام العمانية المسموعة والمرئية والمقروءة.أما السلطة القضائية العمانية فقد كان السلطان قابوس حريصا على دعمها(سلطة القضاء الشرعي)، وقد أنشئت فى هذه

الفترة خمسة و أربعون محكمة شرعية موزعة على الولايات.ولعل التجربة العمانية في حد ذاتها تجربة وليدة ويصعب تقويمها من وجهة النظر الداعية إلى الإصلاح السياسي على النمط الغربي.[٢١]

إشكاليات الإصلاح السياسي:

لعل أهم الإشكاليات المثارة حول الإصلاح في دول الخليج العربي ككل تتمحور حول الاعتبارات الأساسية الآتية:

أولا: إن طبيعة تغيير الإنسان الخليجي تستلزم توافر إرادته وإرادة الحكام للتغيير، كذلك الإشكاليات المثارة حول دمج الدين بالسياسة حيث يسود الإنسان الخليجي ظاهرة التثقيف الديني الممتد من المهد إلى اللحد بثقافة واحدة ووحيدة، وإذا كان أهل مكة أدرى بشعابها فإن الإصلاح هو شأن داخلي خليجي بالمقام الأول، ولكن لا مناص من التسليم بأن الطابع الديني الخليجي عموما وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ومن ثنايا مفهوم الشورى الذي هو صميم الدين الإسلامي، وتأسيسا على ذلك فإن تحليل إشكالياتها نحو الإصلاح السياسي من وجهة نظر فريق من الباحثين السعوديين أن المملكة لا تحتاج لإصلاحيات مظهرية وان القضاء السعودي طبقا لهذه الآراء يعتبر من أفضل النظم القضائية في منطقة الخليج وأن الضغط الشعبي لا يتوجه صوب الإصلاح من ثنايا ضغوط خارجية وأن مثقفي الشعب السعودي مع ذلك يطالب بالإصلاح فيما يتعلق بالقضاء على البطالة أو الحد منها وأن الشعب السعودي يغلب عليه الطابع الديني خلافا لما هو سائد في الغرب حيث النصوص كلها مستمدة من الدين الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية، في حين يرى البعض الأخر من الباحثين السعوديين أن الحكومة غير جادة في الإصلاح في التو واللحظة ولكنها تشجع الإصلاحات البطيئة التدريجية ومحاربة الفكر المتطرف الذي خلق جيلا جديدا من الإرهابيين وأن السعودية مجتمع

تـوجهه دينـى إسـلامى (إن الحكـم إلا لله) وأنـه لا يمكن الرضوخ فى التو واللحظـة للـنموذج الديمقراطـى الـسائد فـى الغرب. وتأسيسا على ذلك فإن المملكـة العـربية الـسعودية وهى قبلة الإسلام والمسلمين كان من المفروض أن تـشجب رسمـيا مـا حـدث مؤخرا من تدنيس للقرآن الكريم فى جوانتانامو. ويـضيف هـذا الفريق وجـود قـيود مفروضـة علـى التلـيفونات على المواطن الـسعودى وأن المـواطن مـسير ولـيس مخـير ومع ذلك فهناك حيز معين من التعـبير عـن الآراء وان التعـبير طـبقا لهـذا الـرأى يبدأ وليدا ثم يشب.وفى السياق ذاته فإن المجالس البلدية بالانتخاب مؤخرا هى حديثة العهد وأنه ينبغـى بـناء المـواطن الـسعودي أولا. صـحيح أن المـواطن السعودى بحاجة لإصـلاح سياسـى ولكـن بالنظـر إلى التاريخ المعاصر لملكة فإن الإصلاح كان يتم باطرق وبالوسائل الشرعية وأولها الوفاق بين الحاكم والشعب.

ثانيا: أن يقتنع المسئول العربي الخليجى بضرورة أن الإصلاح ليس ذرا للـرماد فـى العيون ولكن ابتغاء الإصلاح الحقيقى والذى عبر عنه بعض الأكاديمـيين الـسعوديين علـى سـبيل المـثال — حـيث رفعـوا التماسـا إلى المـسئولين وهـو عمـل مـشروع لكنهم حوكموا وسجنوا ومع ذلك فمن المتوقع إطـلاق سـراحهم قـريبا حـيث تـسود سياسـة الحكمـة لـدى المـسئولين فى المملكـة. وتأسيـسا على ذلك فإن المسئولين فى المملكة لا يقبلون الغوص من جانـب بعـض المـثقفين حـيث يـروى فـريق من المثقفين أن المملكة (تغازل) بانـتخابات بلديـة وإجراءات شكلية مثلها مثل مجلس الشورى حيث يعين العضو ويعزل من ولى الأمر ومن يعارض يتعرض للسجن. ومع ذلك فإن هذه الأخطـار يمكـن الـسيطرة علـيها ومن الثابت مدى تمسك الشعب السعودى بالأسـرة الحاكمـة التـى تـرى أنه لا مفر من الإصلاح السياسى والاجتماعى المتدرجين.

ثالثا: يرى البعض أن الحكومة السعودية تسير عكس التيار وهو ما تثبته المحاكمات الأخيرة لبعض المطالبين بالإصلاح وأن الحكومة غير راغبة فى الإصلاح وترد الحكومة بأن الإصلاح ينبع من الداخل ولا يتم فرضه من الخارج، بل إن الإدارة الأمريكية تغض الطرف عما يجرى فى السعودية فى أحكامها اتجاه المنادين بالإصلاح. صحيح، هناك أصوات سعودية تطالب بالتغيير وإجراء نقلة نوعية سياسية اقتصادية اجتماعية ويرد آخرون بأن هذا لابد أن يستلهم التروى وعدم الاستعجال ورفض التغيير السريع لشعوب الخليج بصفة عامة لأنه يدمر بيئة المجتمع البدوى وبالتالى فإن كسب رضا الولايات المتحدة ينبغى أن يرد عليه الباحثون الخليجيون أنفسهم بأن الإصلاح لابد أن ينبع من الداخل ومن خلال العقلاء والحكماء وان مجتمعات الخليج العربي على وجه العموم لها خصوصيتها.

رابعا: وهناك نقطة تجدر الإشارة إليها وهى ضرورة أن تتاح الفرصة لمشاركة المرأة الخليجية فى الشأن السياسي، ويمكن الأخذ بما حصلت عليه المرأة الكويتية من الحق فى التصويت والتمثيل البرلماني مؤخرا كنموذج يحتذي به، لكن البون لا يزال شاسعا بين ما يحدث فى الكويت وما يحدث فى المملكة العربية السعودية(ما يرنوا إليه مجلس الشورى من إعطاء حق قيادة السيارات للمرأة).

خامسا: أن الإصلاح السريع المفروض من الإدارة الأمريكية هو إصلاح مغالى فى دوافعه، ويمكن أن يحدث نوع من الإصلاح فى العقدين القادمين ينعكس على تغيير حقيقى تجاه الممارسة الديمقراطية وأن القوى الإسلامية المعتدلة سوف تنضح وبالمثل القوى الليبرالية العربية، وهناك فرصة كبيرة لتصاعد دور التيار الليبرالى. أما فى الوقت الحاضر فالتيار الإسلامي فى دول الخليج العربى هو تيار قوى وجاء كرد فعل لأحداث

المنطقة (مشكلة فلسطين - الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق) غير أن البعض يرون أن عدم السماح للتيارات السياسية الإسلامية الأخرى للمشاركة الفعلية وعدم إفساح المجال أمامهم للانفتاح السياسي من ثنايا العملية الانتخابية وإعطائهم نسبة التمثيل الحقيقي لهم، كل هذا يؤدى إلى المزيد من التطوف حيث أن التعددية السياسية فى العملية الانتخابية تؤدى يقينا إلى الاعتدال وليس بفرض رأى واحد.

سادسا: حان الوقت لإعادة صياغة المناهج التعليمية الخليجية العربية وتطويرها كجزء لبناء مجتمعات المعرفة وأن المناهج الحالية مسئولة عن إنتاج هذه المعرفة المشوهة التى تصل إلى الرأى العام والاهتمام بالتعريف بالرأي الأخر والسماح بإجراء البحث والتطوير والاهتمام بمراكزها وخاصة فى الاجتماعيات والعلوم والرياضيات وأنه تأسيسا على ذلك يجب الربط بيت التعددية الفكرية والسياسية وأن المناهج الدراسية بأوضاعها الحالية لا يمكن تطويرها سوى فى مناخ ملائم للبحث والتطوير من ثنايا تعددية تسرى الحوار الفكرى ولفظ أسلوب التلقين فى الناحية التعليمية كظاهرة فى العالم العربى عموما.

سابعا: ما أثبتته الممارسة الفعلية فى الفكر الأمريكى المعاصرة من ان المسألة لا تعدو إلا أن تكون انتقاء حكومات تحمى الديمقراطية.. مساواة المرأة.. حقوق الأقليات، وأن الذى تمارسه الحكومات العربية هو تأصيل سلطانها فقط وليس تحقيق الديمقراطية أو احترام حرية التعبير، وبالتالى لسنوات طويلة الفكر الغربي والأمريكى على وجه الخصوص أن الديمقراطية لا تصلح للعرب وأنه ل يمكن العيش والإنسان خائف من قوات الأمن، ومع ذلك فإن الشعوب العربية جاهزة للديمقراطية(دستور ١٩٢٣ فى مصر والممارسة الديمقراطية - التجربة الأردنية - التجربة اللبنانية مؤخرا -كل من التجربتين العراقية والفلسطينية تحت الاحتلال) وأن المناخ الملائم فى

الشرق الأوسط يتمحور حول معالجة أموره نفسه وأن العالمين العربى والإسلامى على وعى بذلك وأن الحلول كما سبقت الإشارة تأتى من داخل المجتمعات الخليجية العربية حيث لكل مجتمع قيمه الخاصة ومعاييره لموجهة هذه المشكلات وبالتالى تختلف المعالجات فى إطار متغير مستقل هو التبادل الإنسانى، حرية السكن والانتقال وإبداء الرأى، والأمن فى النفس والأهل والممتلكات، ومرة أخرى تأتى أهمية ارتفاع مستوى التعليم وبالمثل أعضاء هيئة التدريس وان التعليم ليس هو تغيير المناهج فحسب وأنما رفع مستوى المعلمين والابتعاد عن التلقين كسمة فى التعليم العربى وأنه لا يؤدى للإبداع، يرد سفير المملكة العربية السعودية فى بريطانيا على ذلك بأن ابن سينا وابن حنبل وغيرهما من آلاف المبدعين العرب قد تخرجوا أصلا من الكتاتيب. وتأسيسا على ذلك لابد من تشخيص العلة من خلال علماء العرب ومفكريهم والسعى بجدية لتحقيق الديمقراطية وليس الانتظار من الغرب والولايات المتحدة لتعديل هذا المسار، وأن مشكلة الإصلاح تكمن فى مؤسسات الحكم فى الوطن العربى وأن من يريد الإصلاح حقيقة لابد وأن يستند أيضا إلى مؤسسات المجتمع المدنى. هناك عقبة أخرى أمام الإصلاح وهى عدم أو بالأحرى قلة وجود العمالة المدربة وأن التدريب أو ما اصطلح عليه **Research Development** غير متوافر من الناحية الفعالة وأن البطالة وهى سوف تمثل أكثر من ٣٠٪ فى دول الخليج ينبغى أن تعطى لها الأولوية القصوى من جانب الحكومات للحد منها، ومع ذلك فإن العالم العربى ودول الخليج العربى جزء منه يحتاج إلى تخريج مبدعين يتواءمون مع عصر العولمة وتوجهات التعليم ومتطلباته فى القرن الحادى والعشرين، وأنه لا يمكن الخوص فى إصلاح سياسي دون إصلاح اقتصادى أو تعليمى وأن مجتمعات عربية لا تتواصل سريعا مع الإصلاح الذى يعنى إطلاق الحريات لشعوب، إلغاء قوانين الطوارئ، بناء مؤسسات ديمقراطية،

مشاركة الشعوب فى صنع القرار، اى أن يشعر الناس بأنهم أحرار فى أوطانهم وانه لا حياء فى الدين بمعنى أن تتم التعامل مع الآخرين بمستوى الندية وليس الدونية وأن عالم الخليج العربى فى معظمه قد نشط اقتصاديا وفكريا وتجاريا وأنه بتطلع دول الخليج العربى إلى مزيد من تحقيق الوفرة فإن ذلك سوف يعم العالم العربى.

ثامنا: يرى فريق من الباحثين السعوديين أن المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطا نحو الديمقراطية من ثنايا أول انتخابات بلدية مع مواجهاتها العنيفة ضد الإرهاب فى المملكة، وأنه لا يوجد اتفاق على معنى الإصلاح فالبعض يراه خروجا على الثوابت الدينية وأن الإصلاح فى المملكة العربية السعودية كأكبر دولة فى المنطقة ينبغى أن يبدأ من الداخل بل إنه قد تمت ممارسته فعلا منذ تاريخ المملكة كدولة إصلاحية ثم مسيرتها التنموية النهضوية ومع ذلك يرد آخرون بأن هناك من يقف فى وجه هذا الإصلاح بالرغم من أن القيادة السياسية هى صاحبة اليد البيضاء فى الإصلاح وان الإصلاح مستمر بناء على المعطيات الداخلية مع عدم الإقلال من الظروف الخارجية. ويرد آخرون بأن الإصلاح السياسى فى جوهره هو إطلاق للحريات العامة وتمكين الناس من المزيد من الخيارات وأن(خريطة الطريق الإصلاحية) منذ نشأة المملكة عام ١٩٢٣ تسير على قدم وساق.

تاسعا: إذا أخذنا فى الاعتبار خصوصية المجتمع السعودي فإن القائمين عليه منذ خمسين عاما قد وظفوا عائدات البترول فى استثمار بناء الإنسان ومشاركته فى الحياة العامة، ويرد آخرون على ذلك بأن المواطن السعودي يتطلع للحصول على مطالب سياسية واجتماعية بعد بنائه فى خمسين عاما وأنه لا يوجد نموذج فى العالم يرى تكوين ماديات المواطن فى خمسين عاما ثم تبدا مطالبة السياسية. ويتساءلون من الذى يطالب أو من

يحدد هذه المطالب هل هى الحكومة أم علماء الدين الإسلامى أم أعضاء مجلس الشورى ويجيبون على ذلك بأن الذى يحدد هذه المطالب هو المواطن السعودي بشكل عقلاني وأن المثقفين يتطلعون إلى تحقيق الحريات العامة(الرأى،السفر،التنقيل،حاكميه القانون)اى كل إنسان خاضع لقانون واحد، وان هذه الأمور الشعب هو الذى يحددها وأن ما صدر عن الإدارة الأمريكية الحالية من أنه لا توجد حرية دينية فى السعودية هو غير صحيح على الإطلاق، وقد سبقت الإشارة أن الحكومة السعودية ذاتها هى التى تنبت الإصلاح، ومع ذلك توجد داخل المجتمع السعودي رؤى ترى إصلاح النظام القضائى وهو بلا شك ملف شائك لم يلق تطورا من الناحية العلمية فى منظومته.صحيح أن هناك علامات مضيئة للدور السعودي فى المنطقة وهى علامات هامة بالنسبة للشعب الأمريكي الذى لا يرى الحرية كقيم إسلامية ولكن كقيم عالمية، وملاحظة ما تعرضت إليه السعودية مؤخرا من أحداث عنف وإرهاب. وتركز السياسة الأمريكية على الدور الإقليمي لملكة وخاصة فى مساهمتها لصنع السلام فى المنطقة وان الإدارة الأمريكية ترى أنه ليس من المقبول أن يشجع خطباء المساجد الناس على التوجه للعراق لمحاربة أمريكا وهو ما تعارضه أمريكا وتعتبره بمثابة قلق على الحريات العامة فى السعودية. وما تراه الإدارة الأمريكية من التباطؤ فى عملية الإصلاح فى السعودية. صحيح أن الانتخابات البلدية الجديدة هى خطوة جيدة لكنها لم تشمل النساء،أضف إلى ذلك المحاكمات الأخيرة للمثقفين السعوديين الثلاثة. ويرد آخرون بأن الإدارة الأمريكية لم تأخذ موقفا حازما إزاء تدنيس القرآن الكريم من جانب الجنود الأمريكيين. ويرد باحثون سعوديين بأن الإدارة الأمريكية الحالية فى حاجة للتعمق فى ادين الإسلامي لمزيد من فهمه، وان الحرية السياسية والديمقراطية هى مفاهيم عالمية وليست مسيحية.

محاذير الاملاءات الامريكية :

يتبين من تحليل الآراء السابقة يمكن تلمس الإملاءات الأمريكية فى اسقاطاتها على السعودية وحجم الضغوط الأمريكية الرهيبة فى فرض إرادتها على آليات الإصلاح فى المملكة وهو أمر غير مقبول من جانب المواطن السعودي، حيث٦٠٪ من سكان المملكة تحت خط العشرين و٥٠٪ من السكان من النساء،الأمر الذى يستدعى استحداث مؤسسات سياسية تجعل الشعب السعودي بصفة خاصة أكثر تفاؤلا فى المستقبل بعد أن ساده الركود السياسي لسنوات طويلة، وهو ما يستلزم تهيئة المناخ والظروف وأنه رغم الحكومة السعودية [٢٥]مخلصة فى الإصلاح لكنها هى الأخرى تواجهها عقبات كثيرة ممثلة فى رفض البعض للإصلاح ، وهو ما يستلزم تحديثا لفلسفة العملية الإصلاحية وإطلاقا لنوع من الحريات العامة وتعاقدا بين المجتمع والدولة ومنع القمع على الحريات العامة وبرنامجا زمنيا ذو آليات. ويرد آخرون على ذلك بأن مجلس الشورى السعودى فى طريقه إلى تحقيق ذلك فعلا من ثنايا عدد أعضائه الذى يبلغ الآن ١٥٠عضوا يمثلون كل أطياف المجتمع يتناقشون ويتجادلون ويختلفون ولكن المرأة السعودية لا تزال مغيبة وأن الخطوة القادمة ينبغى فيها أن تشارك المرأة فى البلديات وفى مجلس الشورى السعودي أيضا،بل إن المملكة العربية السعودية فى مجملها قد شهدت أول انفتاح سياسى على الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص قبل ٦٠عاما وأن العلاقات بين الرياض وواشنطن هى علاقات قوية فى أكبر دولية خليجية وهى السعودية.

مراجع الفصل:

(١)راجع فى تفسير ذلك ويلسون،"تاريخ الخليج"، ترجمة محمد أمين عبد الله- سلطنة عمان،١٩٨١.وراجع أيضا،خالد بن محمد القاسمى وجميل البعينى،"البحرين التاريخ. والحاضر والمستقبل"- المكتب الجامعي الحديث-الإسكندرية -ص ١٩٩٩.

(٢)راجع فى تفسير ذلك،دكتور/ محمد نصر مهنا - فى الخليج العربي المعاصر - دراسة وثائقية تحليلية - مركز الإسكندرية - ٢٠٠٣ - ص ص ٧٢١-٧٥١.وراجع فى تفصيل ذلك"النظام الأساسي للحكم"الصادر فى ١٤١٢/٨/٢٧.

(٣)راجع فى تفصيل ذلك"نظام مجلس الشورى فى المملكة العربية السعودية" الصادر بتاريخ١٩٩٢.

(٤)راجع فى تفصيل ذلك"نظام المناطق فى المملكة العربية السعودية" الصادر بتاريخ ١٩٩٢.

(٥)دكتور/ يوسف أحمد صالح - الرعاية السعودية المتميزة للإنسان - المكتب العربى الحديث - الإسكندرية - بدون تاريخ إصدار - ص ص ٨-٤٤.

(٦)راجع خالد القاسمي - الخليج العربى فى عالم متغير - المكتب الجامعى الحديث- الإسكندرية - ١٩٩٨، وراجع أيضا لنفس المؤلف"الإمارات العربية المتحدة"تاريخ وحضارة - المكتب الجامعى الحديث- ١٩٩٨،وراجع أيضا،رمضان محمد بطيخ - تطور الفكر السياسى والدستور فى دولة الإمارات العربية المتحدة - مؤسسة العين - بدون تاريخ إصدار.

(٧)خالد محمد القاسمى - الخليج العربى فى عالم متغير - مرجع سابق- ص ص ٢٠٩ وما بعدها.

(٨)راجع فى تفصيل ذلك- دكتور محمد الرميحى - تحليل انتخابات عام ١٩٧٥ فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية- جامعة الكويت - يوليو ١٩٧٥.

(٩)راجع فى تفصيل ذلك- عادل الطبطبائى - السلطة التشريعية فى دول الخليج العربية - الكويت ١٩٨٥.

(١٠)راجع فى تفصيل ذلك - دكتور عبد الرضا على أسيرى- الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة - الطبعة الثانية - الكويت - مايو ١٩٩٢، وراجع أيضا - اليقين لا السراب - المركز الوطني الكويتي للوثائق والدراسات - جريدة صوت الكويت - الكويت -١٢ يوليو ١٩٩٢.

(١١)وهو ما يراه الباحث، ويتفق في ذلك مع الدكتور/محمد الرميحي في مؤلفاته القيم – قضايا خليجية –مؤسسة البيان – دبي – الطبعة الأولى –١٩٩٧ – ص ١٦٦. ويلاحظ الباحث من تحليل الخطاب السياسي للدكتور/ محمد الرميحي – التوجهات الديمقراطية السائدة والمتصاعدة في الكويت كتجربة رائدة في الإصلاح السياسي لدول الخليج العربي(الباحث).

(١٢) راجع وثائق اتحاد الإمارات العربية: إمارة أبو ظبي (ديوان الحاكم) – البيان المشترك الصادر في ٢٢ يناير ١٩٦٨.

(١٣)راجع في تفصيل ذلك – عادل الطبطائي – النظام الاتحادي في الإمارات العربية – دراسة مقارنة القاهرة الحديثة – ١٩٧٨ – القاهرة.

(١٤) راجع في تفصيل ذلك – وثائق الخليج والجزيرة العربية – ١٩٧٥– جامعة الكويت – منشورات مجلة دراسات الخليج العربية ١٩٧٩.

(١٥) راجع في تفصيل ذلك – رمضان محمد بطيخ – تطورت الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة – مؤسسة العين لإعلان. وراجع أيضا على حسن الحمداني – دولة الإمارات العربية المتحدة – نشأتها وتطوراتها – مكتبة المعلى – الكويت –١٩٨٦.

(١٦) راجع في تفصيل ذلك أر نولد ويلسون – تاريخ الخليج – ترجمة محمد أمين عبد الله – سلطنة عمان – ١٩٨١. وراجع أيضا، خالد بن محمد القاسمي، وجميل البعيني – البحرين –التاريخ والحاضر والمستقبل – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – ص ١٩٩٩.

(١٧)راجع مجموعة قوانين قطر في الفترة من ١٩٦١– ١٩٧٥– إدارة الشئون القانونية – وزارة العدل – المجلد الثالث– ص ١٣٤٩.

(١٨)راجع في تفصيل ذلك دكتور/يوسف محمد عبيدان – نظام الحكم في دول الخليج – رسالة دكتوراه – قسم العلوم السياسية – جامعة القاهرة –١٩٨١– ص ٦٣٠ وما بعدها حيث اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على تحليلاته القيمة ومناقشتها.

(١٩)دكتور/ محمد الرميحي – الديمقراطيات في مجتمعات الخليج المعاصرة في صحيفة الاتحاد – أبو ظبي – العدد ١٦٣٩.

(٢٠)دكتور/ يوسف عبيدان – مرجع سابق – ص ص ٦٣٢وما بعدها.

(٢١)راجع في تفسير ذلك خطب وكلمات قابوس في الدار العربية للوثائق في لبنان – ملف العالم العربي(عمان).

(٢٢)راجع سلطنة عمان - المجلس الاستشاري للدولة - مسقط - وزارة الإعلام - ١٩٨٥، وراجع أيضا، سلطنة عمان - عمان مراجع وأرقام - مسقط - ١٩٨٧. وراجع أيضا، دكتور/صلاح العقاد - التيارات السياسة في الخليج العربي - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٢. وراجع أيضا، محمد على الداوود - محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة.

(٢٣)اعتمدنا في تحليل هذه الإشكاليات على: الحلقة النقاشية التي عقدت على هامش منتدى دافوس بالمملكة الأردنية الهامشية بشأن الإصلاح السياسي والعربي عموما وفي دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص والتي شارك باحثون خليجيون وأمريكيون بالإضافة إلى كل من عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية والأمير فيصل آل سعود السفير السعودي في بريطانيا.

(٢٤)وهو ما ذكره السفير السعودي في بريطانيا.

(٢٥)المرجع نفسه.

(٢٦)المرجع نفسه.

الفصل الثانى

مخاطر الهيمنة الأمريكية على العرب

يعـرف النظام الدولى أو النظام العالمى بالنظر الى حقائقه الحاكمة، على أنـه" مجمـوعة الحقائـق الأقتـصادية والاجتماعـية والجغـرافية والسياسية التى تحكم علاقات المجتمع الدولى بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل الأنشاق القيمية والقانونية التى تعبر عن هذه الحقائق والتى تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقـات الـدول بالمجـتمع الـدولى ككل،وعلاقـات الـدول والمجـتمع الـدولى بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات"[1]

كمـا يعـرف الـبعض الخـر النظام الدولى بالنظر إلى وحداته الفاعلة بأنه " ثمـة أساسين يدور حولهما تعريفه هما: عناصر أو وحدات يتكون منها النظام لـيس من الضرورى أن تكون دولا، فقد تكون تعبيرا عن كيانات أخرى طالما ان الـشرط المطلـوب لـتوفير صـفة الفاعل الدولى فى كيان ما ليس خاصية السيادة، وأنمـا القـدرة علـى الـتأثير علـى المـستوى الـدولى، والأخر، أن هذه العناصر أو الـوحدات بحكـم أنهـا مـتوافقه، اى أن بينها علاقة اعتماد متبادل تدخل فى تفاعلات بدرجة وانتظام كافيين للحديث عن البنية لتلك العلاقات"[2]

ويعـرف آخـرون الـنظام الـدولى بالنظـر الى قـواعده المؤثرات ويرى أنه" مجمـوعة قـواعد الـتعامل الـدولى الـناتجة عـن الـتفاعلات: الديـنـية والسياسية والاقتـصادية والاجتماعـية والعـسكرية والثقافـية الحاصـلة بـين القـوى الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله فى مرحلة تاريخية معينة"[3]

وعلـى أسـاس هـذه التعـريفات نجـد أن فكـرة الـنظام الدولى أو العالمى ليست جديدة فى إطار العلاقات الدولية، إذ يمكن إرجاعها بشكل أو باخر الى العهـد الرومانـى حين كان السلم الرومانى يشكل صيغة نظام عالمى فرضته روما علـى العـالم القـديم، خـلال الحقـب الـزمنية الطـويلة التـى أمـتدت بـين " السلم الرومانى" وبين ما يقال له اليوم" السلم الأمريكى" ظهر الى الوجود عدد

متعاقب من الأنظمة العالمية التى حاول أصحابها فرضها بالتتابع على الساحة الدولية.[٤]

تكييف النظام الدولى الراهن:

والنظام الراهن لا نستطيع ان صفة بأنه ثنائى القطبية وذلك لأن انهيار الاتحاد السوفيتى واستسلامه فى الحرب الباردة، وتوجه روسيا (وريثة الدولة السوفييتية) نحو التحالف التابع للولايات المتحدة، وخروجها ولو مؤقتا من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية كل ذلك أدى الى سقوط أحد قطبى نظام الثنائية السابقة، بينما بقى القطب الأخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية بكامل قوته.[٥]

كما لا نستطيع ان نصف الوضع الراهن أيضا بانه نظام متعدد الأقطاب لأنه على الرغم من وجود بعض القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة وهى: " اليابان، والاتحاد الأوربى، والصين، ورسيا"إلا أنها ليست مؤهلة حتى الن للعب دور أقطاب مناقشة للدور الأمريكى، وما حدث فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م يمثل أكبر دليل على ذلك،حيث تمكنت الولايات المتحدة من فرض وجهة نظرها على مجلس المن وباقى الدول الكبرى فى تجميع تحالف دولى عريض تحت قيادتها مضاد للعراق، بل إنها نجحت فى إظهار العمل ضد العراق على انه بداية لوضع أسس نظام عالمى جديد، ذلك المصطلح الذى استخدمه الرئيس الأمريكى "جورج بوش" لأول مرة امام الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس فى سبتمبر١٩٩٠.[٦]

ولا يبقى بعد ذلك إلا ان يكون النظام العالمى الراهن" نظام آحادى القطبية"[٧] غير أن القطب الذى يديره ويحركه ليس دولة واحدة وأنما هو منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن عناصر القوة تتوزع بين وحدات المنظومة الرأسمالية" الولايات المتحدة، والاتحاد الوربى، واليابان، والصين، وروسيا الاتحادية"،وأن كانت الولايات المتحدة تفوق فى بعض عناصر القوة إلا أنها لا تنفرد بكل عناصر القوة اللأزمة لقيادة

النظام العالمى، فهى وان تفوقت فى بعض عناصر القوة العسكرية والتفوق التكنولوجى والقدرة اللازمة لقيادة النظام العالمى، فهى وان تفوقت فى بعض عناصر القوة العسكرية والتفوق التكنولوجى والقدرة على نشر القوات، والأيدلوجية، وجاذبية الأفكار الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وعلاقات الصداقة مع العديد من الوحدات الدولية.[٨]

وعلى ذلك فإذا كانت الولايات لا تملك جميع عناصر القوة اللازمة بقيام النظام العالمى، فإنه من باب أولى لا يستطيع أن بقوم بهذا الدور الاتحاد الأوربى وحده،لأنه رغم قدراته الاقتصادية الكبيرة إلا أنه يعانى من ضعف شديد فى القدرات العسكرية، وكذلك اليابان، فعلى الرغم من قدراتها الاقتصادية أيضا إى أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادى فى النظام العالمى بالنظر الى ضعفها العسكرى وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها فى النظام العالمى وما ينطبق على اليابان ينطبق أيضا على الصين وروسيا الاتحادية، ولا يبقى إى أن نقول أن هذه الدول مجتمعة هى التى تقود النظام العالمى الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أكثر الدول قوة وأكبراها أثرا.[٩]

وجد إننا قد انتهينا الى النظام الدولى الراهن هو نظام عالمى أحادى القطبية فإنه ينطبق عليه تعريف القطبية الواحدية وهو:" بنيان دولى يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك من الموردالعالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدى رئيسى من تلك القوى".[١٠]

الهيمنة الأمريكية:

على الرغم من ان النظام العالمي الجديد الذى يزغ فجره عام ١٩٩١ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لا يزال البعض[١١] يتشكك فى وجوده فى هيئته، ويصف الفترة التى نعيشها اليوم بأنها" عالم ما بعد الحرب البادره"،أو " عالم المتناقصات"، العالمة والتشرذم، والسلام والصراع، الرخاء والفقر، ويرى أنه حين تتسع صفة من هذه الصفات ويتسع مداها وتتغلب على ما سواها، فإن

عالمنا سوف يكتسب منها ملامحه وطبيعته واسمه وصفته، على الرغم من ذلك كله فإن النظام الدولى ثنائى القطبية الذى عقب الحرب العالمية الثانية عاش عمره وهو يحمل فى أحشائه الحاجة الى نظام دولى جديد، سواء ولد هذا النظام أم لا.

لقد دفع الى صعود نظام الهيمنة الأمريكية بعض المبادئ التى أعلنها المروجون لهذا النظام والمستفيدون منه،وكان أهم هذه المبادئ تحقيق العدالة الدولية بين سائر الدول،والتركيز على تحقيق مبدأ الأمن الجماعى والردع الدولى عند حدوث العدوان، والعمل على عدم الانتشار النووى، والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية إبان النزاعات المسلحة بدلا من التدخلات العسكرية الإنسانية، واعتبار أن حماية حقوق الإنسان خارج الاختصاص الداخلي للدول،وأن نظام دولى يقوم على مثل هذه المبادئ الدولية، ويتكئ على مثل هذه الأسس الشرعية، يجب أن تشعر به الدول، حتى يتحقق له على الأقل مسمى" النظام الدولى الجديد".

وبناء على ذلك النظام الدولى الراهن أو بمعنى أصح نظام الهيمنة الأمريكية يبدم بيده المبادئ التى قام عليها، وكان يحاول أن يصعد، فهو يصر اليوم وبشدة على أن يستط، ولكن دون أن يدرى، ولذا فهو وإن سماه المشايعون له والمنتفعون به"النظام العالمى الجديد" إلا أنه كما عبر البعض مجرد"تمتمة للنظام القديم "Un begaiment de l order ancien"أو أنه"فوضى دولية جديدة-"Nouveau desordre international"[١٢]، أو أنه كما عبر البعض الآخر أيضا" أكذوبة النظام الدولى الجديد "order international l invention du nouvel".[١٣]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن النظام الراهن هو نظام الهيمنة الأمريكية فقط، وهو دون مسمى النظام الدولى بكثير، ولقد بدت إرادة هذه الهيمنة واضحة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث حاولت الولايات

المتحدة رسم استراتيجية كبرى تقوم على رؤية الآخر، فإما أن يكون عدوا لها، أو حليفا وعميلا عندها، وهذا يعنى محاولة إحكام القبضة على العالم واستمرار التفوق العسكرى والاقتصادى ، ورفض التعامل معه على أساس أنه شريك أو منافس.

ويمكن مقومات الهيمنة الأمريكية وتطبيقاتها العملية فيما يأتى:

أولا:

تقوم العقيدة الأمريكية على أساسين هما: الحرية وإقامة المجتمع الرأسمالي، ويمكن تبين ذلك بوضوح من خلال إعلان حقوق الإنسان الأمريكي. ومن هنا فإن السياسيات الأمريكية- كما عبر عنها كثير من الرؤساء- تستهدف تحقيق الحلم الأمريكي عن طريق إقامة دولة لها الريادة فى المجتمع العالمى ويتمتع أفرادها بأعلى مستوى للمعيشة(قال ريجان فى خطابه السياسى خلال حملة التجديد لانتخابه أيها الأمريكيون تعالوا لنقيم الجنة على الأرض).وتأسيسا على ذلك فإن الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية هو إيجاد الأسس الكفيلة بتحقيق الحلم الأمريكي وضمان بناء الولايات بقاء الولايات فى موقع العالمية الأولى. (١٤)

ثانيا:

مع بقاء الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية ثانتا،فقط تطورت الأسس التى تقوم عليها تلك الاستراتيجية طبقا لمتطلبات الوضع الداخلى والمتغيرات العالمية: استراتيجية العزلة والتى سادت بداية تدخل الولايات فى اللعبة العالمية والتى كان يعبر عنها الرئيس مونرو برسم خريطة الولايات المتحدة وحولها أسلاك شائكة وأمامها شعار نحن نرحب بالزائرين ما دام ليس معهم بنادق. المشاركة فى صياغة النظام الدولى والتى وضحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وازدادت وضوحا فى الخمسينات(نظرية ملء الفراغ التى طبقت فى منطقة الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٥٦إثر تراجع الدور البريطاني والفرنسي

وانسحاب بريطاني من شرق السويس). استراتيجية الأحلاف العسكرية لحصر النفوذ السوفيتى الذي كان قد تدعم فى أوربا الشرقية وبدأ ينتشر عالميا مستغلا المشاعر التي حملتها حركة التحرر العالمي ضد النفوذ الاستعماري(الصراع مع المعسكر الشرقي على كسب مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط خاصة فى الدول العربية).الحرب الباردة فى مواجهة المعسكر الشرقي والتي استمرت حتى تفكك الاتحاد السوفيتي وشملت كل مناطق الصراع بين المعسكرين.[١٥]

ثالثا :اتجاهات الاستراتيجية الأمريكية :

منع التهديد والإقلال من مخاطر التهديدات النووية والكيمائية والبيولوجية التى قد تتعرض لها الولايات المتحدة؛العمل على إيقاف نمو التيارات المعادية والتيارات الهادفة للسيطرة فى أوربا وأسيا؛ والعمل على إيقاف اى تهديد للسيطرة الأمريكية على البحار؛ ومنع تدهور النظام الاقتصادي العالمي(التجارة/ أسواق المال/ إمدادات الطاقة/ تهديد البيئة)؛ توقف الولايات المتحدة عن أمداد حلفائها بالحماية، فأوروبا تملكان قدرات اقتصادية وتكنولوجية ولا بد أن تشاركا فى تأمين حماية أنفسهم؛ واستخدام القدرات الأمريكية فى منع الحرب والتهديد بها،خاصة فى أوروبا وشرق أسيا، وعدم التدخل المباشر إلا فى الأزمات التى تمثل خطورة حقيقة.

رابعا : ملامح الاستراتيجية العسكرية وتطبيقاتها العملية :

ازدياد دور القوات المسلحة فى تنفيذ السياسة الخارجية خاصة فى المناطق الرمادية (المقصود بها مناطق الاضطرابات ومن بينها الشرق الأسط).إلا أن المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين يفضلون عدم التدخل إذا كان التهديد الذى يواجه الولايات المتحدة غير واضح أو صعب التحديد. كما يجب ان يكون التدخل بتضحيات أقل ما يمكن ولحماية المصالح الأمريكية وان نكون هناك بدائل لمواجهة النظام الجديد الذى يتصف بعدم التحديد وضعف البناء المؤسسى وبهدف الفاعلية والسرعة والاستقرار حماية للمصالح الاستراتيجية (استخدام العقوبات الاقتصادية كما حدث نع ليبيا والعراق وسوريا حاليا).

وإذا كانت الولايات المتحدة تحتاج للسطرة على إدارة النظام الدولى، فإن الاستخدام العشوائى للقوات المسلحة لمواجهة الأزمات فى الشرق الأوسط ودول العالم الثالث يجب ان يمارس بعناية تامة.

يجب أن يوضع فى الاعتبار إمكانية تعرض الولايات المتحدة وقواتها لضربات بالأسلحة النووية والكيمائية المتوافرة لدى بعض الدول المعادية فى الشرق الأوسط ومناطق العالم الأخرى وبالتالى فإن مواجهة الإرهاب لابد أن تحتل أولوية فى الاستراتيجية الأمريكية.

ويضاف لما تقدم، أسلوب الصدمة والترويج لتحقيق السيطرة على النظام العالمى مع اخذ الدروس المستفادة فى الاعتبار، سواء تلك التى جاءت بمردود سلبى(فيتنام)، أو الخرى التى جاءت بمردود إيجابى (ضرب الطائرات الـ F111 ليبيا عام ١٩٨٦ وحرب الخليج الثالثة٢٠٠٣).

خامسا: المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية:

وترتيبا على ما سبق فقد شكلت لجنة عام ١٩٩٨ هدفها إعادة تحديد المصالح القومية للولايات المتحدة وانتهت الى وجود أزمة سببها عدم بلورة رؤية استراتيجية للنظام العالمى نتيجة للأتى: الاختلال البنائى فى عدد من المناطق الممتدة من جنوب غرب أسيا الى شمال إفريقيا(حروب اهلية..)واستمرار عدد من الصراعات الإقليمية الأساسية خاصة الشرق الوسط وشبه القارة الهندية والاخفاق المتكرر لنظرية الاحتواء المزدوج إذ نادرا ما حققت أهدافها فى الوقت الذى أضرت فيه بالإستراتيجية الاقتصادية(حرمان الشركات من مناطق للحركة نتيجة استخدم اداة هذه النظرية وهى سلاح العقوبات).

وفى ما يتعلق بالشرق الأوسط تشير دلالات اسبقيات الاهتمام الأمريكى بتسوية ملفات قضايا الشرق الأوسط ورؤى مطالب افصلاح السياسى الاقتصادية والبشرية بالدول العربية التى تطرحها مبادرة الشرق الوسطية"بناء الأمل" فى ظل المتغيرات التى طرأت على السياسة الخراجية الأمريكية عقب أحداث ١١/ ٢٠٠١/٩ وتطور الأوضاع الأمريكية الجارية لكونها أحد أليات إستراتيجية

الاحتواء الشامل للشرق الأوسط وفقا لوثيقة الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة تحديات الأمن القومى فى القرن الحادى والعشرين الأمر الذي يطرح بالعديد من الانعكاسات(السلبية- الايجابية)المحتملة تجاه الأمن القومى العربى وفقا لقديم ومعايير التطبيق الأمريكى وهو ما يتطلب صياغ استراتيجية تتسم بالحكمة والتفكير المنطقى للتعامل مع المبادرة لتجاوزها تداعيات وتواظيف إيجابياتها فى تحقيق المصالح الأهداف القومية.[١٦]

سادسا :استراتيجية جورج دبليو بوش فى فترته الأولى :

مع مجئ إدارة جورج دبليو بوش عام ٢٠٠١، بدا إتجاه القطبية الاحادية Unipolarism هو الغالب، عندما تبين أن الصقور والمحافظين الجدد فى الإدارة مثل، ديك تشينى ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز، يرون أن على الولايات المتحدة أن تستأنف الحرب الباردة ضد روسيا والصين، والابقاء على اوروبا واليابان تحت المظلة الأمريكية، وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتحسم الأمر، لمصلحة القطبية الأحادية الأمريكية العالمية، التى يتبناها المحافظون الجدد، والتى تعتمد فى فكرها الإستراتيجي على[١٧]: التفوق العسكري الأمريكي عالميا ومنع صعود أية قوة عالمية منافسة، ونشر القيم الأمريكية واستراتيجية الحرب الإستباقية وتغيير النظام والقيادة العالمية.[١٨]

فالهدف النهائي للسياسة الأمريكية الخارجية- طبقا لرؤية المحافظين الجدد-هو تحويل الهيمنة الأمريكية الى وضع دائم، وتعزيز التفوق العسكري الأمريكي عالميا، بإعتباره أداة يحقق هذا الهدف، كما أن الولايات المتحدة — كما يعتقدون —لديها من القوة ما يهزم مخاوف حلفائها، ومن الثروة ما يجعلها تتجاهل تحذيرات دول روسيا والصين، والتى سيضطرها نظام الدفاع الصاروخى على الدخول فى سباق تسليح جديد.. ويؤكد على أن تلك هى اللحظة التى ينبغى ان تتقدم فيها الولايات المتحدة لقيادة العالم ولممارسة الهيمنة المنفردة عليه.

سابعا : أحداث ١١ سبتمبر في ظل النظام العالمي الجديد:

كانت أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، هي الفرصة التاريخية للصقور والمحافظين الجدد من أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد لفرص تصورهم للأمن القومي الأمريكي، الذى روجوا له منذ بداية التسعينات، هذا التصور، كان قد بدأ مع وثيقة"دليل السياسة الدفاعية" الذى وضعه بول وولفوتير وأي لونيس"سكوتر"، بعد الحرب الخليج عام ١٩٩١، والتى تركز على تحقيق التفوق العسكرة وتبنى الحرب الوقائية والتدخل العسكري الأمريكي فى مناطق الصراعات. [١٩]

وعموما فقد اعتمد الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١سبتمبر، على أفكار المحافظين الجدد مثل: تحقيق التفوق العسكري الأمريكي عالميا، ومنع صعود أية قوة عالمية منافسة ونشر القيم الأمريكية هذا التغيير الإستراتيجي الذي أحدثه المحافظون الجدد، في خطاب الرئيس الأمريكي فى أول يونيو ٢٠٠٢فى "ويست بوينت" والذى أطلق عليه"عقيدة بوش"أو مذهب بوش"الذي تضمن، التحول من الردع الى الحرب الإستباقية من خلال(بناء نظام مخابراتي ومعلوماتي جديد- التنسيق مع الحلفاء - الاستمرار فى نقل القوات الأمريكية لتأكيد قدرتها على القيام بعلميات سريعة وقصيرة - بدء عهد جديد من النمو الاقتصادي بدعم الأمن القومي الأمريكي)؛والتحول من الاحتواء الى تغيير النظام؛وأخيرا التحول من التردد الى القيادة العالمية.

ثامنا : استراتيجيا الأمن القومي الأمريكي(سبتمبر ٢٠٠٢)

نشر البيت الأبيض فى سبتمبر ٢٠٠٢"استراتيجية الأمن الأمريكي" وهى الوثقية التى وثقت مبادئ" مذهب بوش" وركزت هذه الإستراتيجية الجديدة على ان يكون للولايات المتحدة دور دولى "American Internayionalism"والتي تعبر عن وحدة الإفكار والمصالح القومية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى العمل على جعل العالم ليس فقط أمنا، وأنما أيضا فى وضع أفضل منا هو عليه، ومن ثم فإن أهداف الولايات المتحدة

من أجل تحقيق التقدم – تعتبر واضحة. فى اتجاهات تحقيق الحرية السياسية والاقتصادية والعلاقات السلمية مع الدول الأخرى واحترام حقوق الإنسان وغيرها.

وفى هذا الإطار فإن الولايات المتحدة تضع فى اعتبارها أن تكون لها علاقات متوازنة مع القوى التى يمكن ان تنافسها فى المستقبل من خلال التوصل إلى إتفاق عالمى حول بعض المبادئ الأساسية. [٢٠]

الاستعاضة عن برنامج حرب النجوم بأنظمة دفاع مضادة للصواريخ (بحرية/ برية/ جوية) وتحويل استراتيجية الحرب النووية الى استراتيجية ردع نووى، والسعى لتوسيع نطاق حلف شمال الأطلنطى بضم دول شرق أوروبا السابقة (بولندا/ المجر/التشيك)، والدفاع القومى عن المصالح الاقتصادية الأمريكية باعتبارها من مقومات الأمن القومى (تطبيق بنود اتفاقية الجات/ الضغوط على اليابان لفتح أسواقها/ محاولة تحجيم أخطار النمور الأسيوية/ دفع التعاون الشرق أوسطي بعد تحقيق السلام)، والتحرك الثقافي الذى يضمن تأمين هذا المجال لصالح الاستراتيجية الأمريكية وذلك بزيادة استخدام البث المباشر ودفع الحوار بين الديان.

تاسعا: مبادرة "الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا" وأثرها على صياغة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية:

يتوقع ان يتحول الشرق الأوسط، بتحديده الأوسع الى القضية الرئيسية للعلاقات "عبر الأطلسية"خلال هذا العام ٢٠٠٥. وفى هذا الإطار خلاف الذى شهده العالم حول الحرب فى العراق، وأنما باعتبار ان الشرق الأوسط "الأكبر "سيكون بالفعل ساحة"المصلحة الاستراتيجية"،ليس للولايات المتحدة وحدها وانما لأوروبا أيضا.

وبهذا المعنى تكون المسؤولية عن " الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا"غربية وليست أوربية. وتتوسع المبادرة فى ميدانين: ميدان الوزن النفطي للشرق الأوسط فى الاقتصاديات العالمية، حيث تأتى "الأرقام المستقبلية

"لتثبيت ان الاعتماد العالمي، والغربي، والأمريكي ايضا لنفط الشرق الأوسط مرشح للتصاعد بمعدلات عالية خلال النصف الأول من القرن إلحادي والعشرين. أما الميدان الأخر للتوقعات المستقبلية فيتناول المزيج المتفجر للنمو البطيء الذى تشهده دول الشرق الأوسط مع التضخم السكاني الذي تتابعه المبادرة على مدى خمسين عاما مقبلة، ليخلص الى ان مشكلة العلاقات الدولية المقبلة ستبقى إسلامية، اى ستبقى مشكلة مع ظاهرة الإرهاب.

غير أن المهمة الأمنية الأميركية- الأوربية،اى الغربية ، اى الأطلسية،تواجهها مشكلات تتعلق بالبنية العسكرية الأميركية اولا والأوربية ثانيا. وعلى هذا الصعيد تورد المبادرة تحديدات نافذة لطبيعة المشكلات الأمريكية وبشكل أخص لبعد أوروبا عما هو مطلوب منها إذا حزمت أمرها للانضواء فى المهمة الاستراتيجية الأكبر، فى الشرق الاوسط الأكبر وهو ما يضر أيما ضرر بالجانب العربى فى الحاضر والمستقبل.

مراجع الفصل

(1) أحمد شرف. مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، يناير ١٩٩٢،ص٢٢

وقد تبين سيادته فى نفس الموضع العلاقة بين النظام الدولى والمجتمع الدولى والقانون الدولى حيث رأى: أن مصطلح" النظام الدولى" يغاير مصطلح" المجتمع الدولى". وأما العلاقة بين التنظيم الدولى والنظام الدولى.فالأول يمثل التعبير المؤسس للثانى .ولكن ليس هو، وكذلك فان القانون الدولى ليس هو النظام الدولى، فالقانون بأساقه المختلفة قد يعبر عن حقائق المجتمع الدولى. ولكنه يمثل صورة غير صادقة أو غير معبرة سواء كان ذلك فى صورة التشريعات او التفافات الدولية أو غيرها من مصادر القانون المختلفة.

(2)محمد فتح الله الخطيب، دأحمد يوسف احمد دروس فى المشكلات الدولية المعاصرة ، معهد التربية الإسلامية، دار الشباب للطباعة،٢٠٠٣،ص٨.

(3) المرجع نفسه، ص ٩٠.

(4) شفيق المصرى النظام العالمى الجديد ملامح ومخاطر، قدم له د/محمد المخذوب، دار العلم للملايين،ط الأولى أكتوبر ١٩٩٢،ص ١١،كما يراجع د:برهان غليوم د:سمير أمين:ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، حورات لقرن جديد، الفكر، دمشق سررية، دار الفكر المعاصرة بيروت لبنان،طالأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م،ص ١٢

(5) محمد السيد سليم، الاشكال التاريخية للقطبية الواحدة ،بحث ضمن : النظام العالمى الجديد، مركز البحوث والدراسات والسياسة .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط الأولى ١١٩٤، تحرير د: محمد السيد سليم،ص٩٣.

(6)على الرغم من الرئيس بوش "الاب " هو أول من أعلن عن هذا النظام الجديد، إلا أنه قد تنيا به من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الاسبق **javier perez de cuellar**

وذلك عام ١٩٨٥ يراجع فى ذلك: **pierre weiss: Relations internationales: Le vouvel Order Mondial> Irasanz Diriges. Eyrolls Universite Collection Seience politique. 1993.p.9**

(7)حول الرؤئ المؤيدة لهذه الوجهة يراجع :د. ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد،ص٢٦، ويراجع أيضا أحمد شرف:مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج ،ص ١٤٨.

(8)ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد،ص ٢٨

(8)فى تأييد هذه الموجهة والدفاع عنها يراجع:د عماد جاد أثر تغير النظام الدولى على شمال الطلنطى،ص١١،١٠كما يراجع وجهة النظر المغايرة والتى تؤيد وجود نظام

عالمي متعدد الأقطاب(قيد التشكيل)د عبد المنعكم المنشاط هيكل التضاد العالمي الجديد ص٨٤:٨٩وبدلل علىٰ ذلك بأمور أهمها اختفاء اللنظام الدولي الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية،وظهور مرتين جديدتين في النظام العالمي الراهن هما :المانيا واليابان وأن التوتراتالأقليمية في النظام العالمي الراهن لم يقل عن دي

[١٠]محمد السيد سليم، الاشكال التاريخية للقطبية الوجهية،ص ٩٧

[١١]ومن هؤلاء ريتشارد هاس نائب رئيس معهد بروكينجز، ويراجع أ.انوار الهواري، نحن والنظام العالمي: البناء المزدوج، السياسة الدولية ، عدد١٣٩ يناير ٢٠٠مص٦٤ ومعنى تشكك البعض في وجوةد النظام العالمي، وأن الأمر بعد العشر سنوات من سقوط القطبية الثانية مفتوحا على كل الاحتمالات: الاحتمال الأول أن يتبلور نظام عالمي أحادى القطبية يتمردة ويحول القوة الأمريكية المسيطرة، وهذا الاحتمال يرتكز على عدة مقومات، فالولايات المتحد الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة وتأتي في المقام الأول بين قوى غير متكافئة، إذ تتقدم الولايات المتحدة على الجميع باقتصاد مزدهر وقوة عسكرية طاغية ونموذج ثقافي مبهر، وقد يعوق هذا الاحتمال أن الامتياز الأمريكية ليست ذات طابع أبدى، وأنما تتعرض للتآكل من جبهتين: الأولى هي الإنهاك الذى سوف يعتز بها من حراء الدور واسع النطاق الذى تتكبده الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، والثانية :بروز قوى صاعدة، سواء من دول أو مؤسسات أو اشخاص الاحتمال الثاني: أن ينشأ نظام عالمي متعدد الأقطاب وحسب تكره ريتشارد هاس فطالما ان العالم أصبح أكبر اقترابا من التعددية القطبية فإن السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي لها هذا التجاه ومن الأولى أن تحتهد في تشكيل صبغة هذه التعددية، ولن يرتكز هذا النظام في هذه الحالة على توازن القوى ولكن أن يرتكز على الاتفاق موسع حول القضايا والمشكلات الكونية، وذلك ليس ببعيد لأن كثيرا من القضايا الدولية صار المنظم وخاصة في مجال الاقتصاد.

[12] pierre weiss: Relations internationales: Le vouvel ordre Mondial. Travaux Diriges,Eyrolls Universite. Collection Science politique.1993.p.10,12.

(13)- Marcel Merle: La crise du Golfe et le nounel order internationaLcollection politique comparee dirigee par Bertrand BADIE et Gerard CONAC. Economica. Paris 1991. p21.

(14) Ibid, pp 22-24.

(15) Ibid 10 25.

(١٦) مبادرة المشاركة المريكية الشرق أوسطية "بناء الأمل" ومقترحات التحرك لحتواء انعكاساتها تجاه الأمن القومي المصرى،٢٠٠٢ دراسة خاصة غير منشورة.

(١٧) بول وولفويتر، والولايات الأمريكية واحداث ١١ سبتمير ٢٠٠١ وزارة الخارجية الأمريكية : مكتب الإعلام الخارجي فبراير ٢٠٠١

(١٨) كيم هولمز وتوماس مور، إستعادة الزعامة الأمريكية، القاهرة، مركز المعلومات والدراسات،١٩٩٨،ص ص ٢٣-١٨

(١٩) محمود محمد حنفي .أجهزة المخابرات الأمريكية واحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دار المعارف القاهرة ٢٠٠٢ ص ٥٩.

(٢٠) البيت الأبيض ، الاستراتجية الأمريكية : مكتب الإعلان الخارجي ١٤ مايو ٢٠٠٢

الفصل الثالث
قضايا الإدارة الأمريكية فى فتره بوش " الابن" الثانية

يبدو أن هناك اتفاقا على أن الأداة الأمريكية الحالية والتي تمثل المحافظين الجدد وكذلك اليمين المسيحي الأمريكي المتشدد قد انتقلت بعملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية من النموذج البيروقراطي البراجماتى إلى النموذج الأيديولوجي فالنموذج الأول والذى وسم صنع السياسية الخارجية الغربية عموما والأمريكية خاصة يتسم بالقدرة على التوفيق والوصول إلى الحلول الوسطى للمشكلات الدولية واحترام أراء ومصالح الأطراف الأخرى وتوقع حل مشكلات فى المدى القصير بينما النموذج الثاني يتسم بالجمود والنظرة الأحادية للأخر وتبنى الصراع كأداة لحل القضايا الخلافية وعدم القدرة على التوفيق وتقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء دون قبول أية مواقف أخرى.

فى هذا الإطار تدور السياسية الخارجية[1] الأمريكية فى الفترة الثانية للأدارة الأمريكية الراهنة. ويمكن تبين ذلك من طرح عدد من التساؤلات بشأن أهم قضايا السياسية الخارجية الأمريكية. والتى تشكل – إلى حد كبير – الأجندة الأمريكية :

أولا : الإرهاب – وجهة النظر الامريكية :

أعلنت الأدارة الأمريكية[2] الإرهاب ليحتل أولوية أولى بالنسبة للنظام الدولى الراهن دون تحديد لمعنى الإرهاب. وإذا كانت هناك محولات شتى لتعريف الإرهاب بأنه العدوان على المدنيين إلا أن الأدراة الأمريكية ترى أن أية أشكال من المقاومة المسلحة سواء ضد

تغييرات جذرية فى البنى الأساسية. والبنى الفوقية لإرساء دعائم نظام اجتماعى جديد.

وهكذا تنادى الإدارة الأمريكية بالإصلاح وليس التغيير. والإصلاح يتم فى إطار النظم القائمة ولا يؤدى إلى التضحية بها. كما أن الأدارة لم تجدد

الأدوات اللازمة لإجراء "الأصلاح" كما لم تحدد القوى المنوط بها الإصلاح خارج إطار النظام السياسى وهكذا فإن الأدارة الأمريكية تقع فى إطار الحفاظ على الوضع القائم مع توسيع دائره

المدنين أو العسكرين بما فى ذلك قوات الأحتلال الأجنبى تدخل ضمن الإرهاب وامتد ذلك ليشمل الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والمنظمات غير الحكومية بل والأفراد النشطات فى مجال الدفاع عن ضحايا الاحتلال العسكرى. ولعل أبراز ذلك جمعيات جمع أموال الزكاة وتوزيعها على الأيتام فى الأراضى الفلسطينية.

واستجاب لهذا التعريف الواسع بدأ عدد من الدول العربية والإسلامية فى تصنيف الجمعيات الطوعية التى تجمع الزكاة وأموال الصدقات بأنها إرهابية. بل تم منع جمع أية أموال زكاة أو صدقات لفلسطين أو العراق أو اية منطقة إسلامية أخرى حول الكعبة مثلا.

وتنافست الدول والمنظمات الإقليمية فى تبنى المفهوم الأمريكى للإرهاب وأن كان ذلك بطريق الإعلانات السياسية ذات الصبغة العامة كأن تعلن منظمة المؤتمر الإسلامى فى مكة ان الإرهاب ظاهرة عالمية....ولا يوجد اى مسوغ أو مبرز للإرهاب بجميع أشكاله ومصادره.

والسؤال الأن: هل يمكن التمسك بالتمييز بين الإرهاب بمعنى العدوان المسلح على المدنيين وحق الدفاع الشرعى عن الأرض مثل حق المنظمات الفلسطنية فى المقاومة الشرعية ضد إسرائيل إلى ان تتحرر فلسطين وتقام دولة فلسطين المستقلة؟ وهل من الممكن التحول فى مواجهة" الإرهاب" من الأدارة العسكرية إلى الأدوات الأخرى؟

ثانيا نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط:

يطلق على ذلك أحيانا الإصلاح السياسى الديمقراطية فى الشرق الأوسط الكبير فى هذا المجال يعود صانع القرار الأمريكى إلى النموذج البيرقراطى / البراجماتى فى صنع السياسة الخارجية.والذى يتسم بقبول إصلاحات تحسن

من الأداء دون المناداة بتغييرات غير معلومات أو مأمونة عكس النمط الأيديولوجي الذى يسعى إلى إجراء تغييرات جذرية فى البنى الأساسية. والبنى الفوقية لإرساء دعائم نظام اجتماع جديد.

وهكذا تنادى الإدارة الأمريكية بالإصلاح وليس التغيير[٣] والإصلاح يتم فى إطار النظم القائمة القائمة ولا يؤدى إلى التضحية بها كما أن الإدارة لم تجدد الأدوات اللازمة لإجراء " الأصلاح" كما لم تحدد القوى المنوط بها الإصلاح خارج إطار النظام السياسى . وهكذا فإن المبادرة الأمريكية تقع فى إطار الحفاظ على القائم مع توسيع دائره المشاركة السياسية خاصة للأقليات كالمرأة والأقباط .

ويبدو أن الإدارة ليس لديها وسائل أو أدوات لوضع مبادرتها موضع التنفيذ خاصة فى ضوء رد فعل النظم العربية العنيف والذى نادى بأن تكون الإصلاحات نابعة من ظروف كل دولة على حدة[٤].

ولما كان تقييم أداء الإدارة لا يتوقف على مدى فاعلية مثل تلك المبادرة يصير التساؤل: هل تتخلى الإدارة عن تلك المبادرة خاصة على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية؟ وهل تقبل – كما قبلت حتى الأن- بإعلانات عامة صادرة عن الدول العربية والإسلامية تثنى على أهمية الإصلاح كإعلان منظمة المؤتمر الإسلامى حول أن أولوية الإصلاح والتطوير تشكل قناعة تجمع عليها الأمة حكومات وشعوبا فى إطار نابع من داخل مجتمعاتنا الإسلامية ومتوائم مع مكتسبات الحضارة الإنسانية ومستلهم لمبادئ الشورى والعدل والمساواة فى تحقيق احكم الرشيد......."

ثالثا : التسلح النووى:

لقد فتحت الإدارة الأمريكية هذا الملف ولم تحقق فيه تقدما يذكر ويبدو أنها سوف تستمر فى الحديث عنه خاصة بالنسبة لكوريا الشمالية وإيران: طرفى محور الشر كما أطلق عليه هذا الإسم الرئيسى بوش وعلى الرغم من الدور الذى تقوم به مجموعة الأطراف الست إزاء الملف الكورى إلا أن توازن

القوى فى شرق أسيا لا يسمح للولايات المتحدة بالأنفراد بعلاج امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووى ويكاد يكون الموقف من الملف الإيرانى متماثلا. إذ يميل الأوروبيون إلى التوفيق بينما تميل الولايات المتحدة تحت الضغوط الإسرائيلية إلى التصعيد ويبدو أن الإدارة الأمريكية على وشك القيام بضربة استباقية ضد المنشأت النووية لإيرانأو مساعدة إسرائيل على القيام بذلك.

وفى ضوء الضعف العربى المزمن والاعتماد على الولايات المتحدة يبدو أن امتلاك إيران للسلاح النووى. وأن ساعد على خلق حالة توازن مع إسرئيل. يخل بالتوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط خاصة إذا ما أقيمت دولة شيعية فى جنوب العراق.

والسؤال: هل يمكن أن تقدم الإدارة على ضربة استباقية ضد النشأت النووية الإيرانية لتعويض فشلها فى العراق أم أن الإثار السلبية لفشل مثل تلك الضربة يمكن أن يسئ إلى الموقف الأمريكى فى المنطقة؟ وما هو الموقف العربى فى الحالتين؟ وهل يمكن أن يستقل الموقف العربى عن الموقف الأمريكى فى هذا الشأن؟

رابعا: اتفاقات التجارة الحرة FTA:

لا شك أن كلا من الصين وأوربا تشكلان تحديا تجاريا للولايات المتحدة.وخاصة وأن العجز فى الميزان التجارى ضخم ولم يسبق له مثيل. ويتوقع أن يزداد لصالح الصين وتسعى الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقات تجارة حرة مع العديد من الدول لكى تنمى تجارتها الخارجية. ولم يفلح بوش فى أمريكا اللاتنية والتى تكثف من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين.

والسؤال هل يمكن أن تنجح الإدارة فى هذه المحاولات(*). وهل يمكنها من خلال النافتا وأمثالها أن تواجه الهجوم الصينى التجارى المنظم والمستمر؟ وهل اتفاقات التجارة الحرة مع بعض الدول العربية مثل الأردن والبحرين

(وربما مصر) تفيد العرب؟ وهل يدفعنا ذلك إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية؟

خامسا: توظيف المعونات الخارجية:

تستخدم الإدارة بصورة أكثر وضوحا المعونات الخارجية. خاصة تجاه مصر لحقيق مكاسب إقليمية والحصول على تنازلات سياسية. وكثيرا ما تلمح إلى الجدوى منها فى ضوء برود العلاقات المصرية الإسرائيلية وتستخدمها كذلك كأداة للضغط بغرض تحقيق إصلاحات سياسية . ومن المتوقع استمرار الأدارة فى هذا النهج والذى يؤدى إلى استجابة ملموسة من قبل الحكومة المصرية . والسؤال هل يمكن المغالاة فى استخدام المعونات لتعميق الإصلاح السياسى؟ وكيف يكون رد الفعل المصرى؟

سادسا: القضية الفلسطينية :

تعود الإدارة إلى النموذج البيروقراطى/ البراجمانى فى أتخاذ القرارات حيث يتم تجزئة القضية إلى جزئيات يمكن تحقيق بعض النجاح فيها .وتقييم كفاءة الإدارة فى حلها فى هذه الحالة تقدم التزامات محددة عكس القضية ككل حيث صدر بشأنها إعلان بوش بدولتين متجاورتين وهو إعلان عام وغامض وغير ملزم . وهل يمكن أن تؤدى النجاحات الجزئية إلى الحل النهائى . وما هو شكله ؟ بيد أن موقف الإدارة الراهنة من الصراع العربى الإسرائيلى مبنى على اسس أيديولوجية دينية تتعلق بمستقبل إسرائيل وعودة المسيح. فهل يمكن – رغم ذلك – قيام دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل . وكيف ينزل المسيح على دولتين بدلا من دولة ورد ذكرها فى الأيديولوجية المسيحية اليمينية.

الحالة المصرية:

اعتبرت الإدارة المريكية أن الأوضاع السائدة فى بلاد عربية وإسلامية فى مجالات السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة، توفر بيئة ملائمة لنمو

التطرف والإرهاب. وهو التحليل الذى وافقتها عليه الدول المتقدمة الخرى فى العالم .

وبرغم رفض أغلب الحكومات العربية للضغوط الأمريكية[٦] ، إلا أنه من الصعب عليها تجاهلها بشكل كامل، وكان الأتجاه العام السائد فى أغلب لدول العربية هو إدخال القدر الكافى من الإصلاحات للحد من الضغوط الأمريكية، او لتوفير حجة تبرر ادعائها بأنها تأخذ الأمر بجدية ولكن أيضا بحذر يتلاءم مع ظروفها . وبشكل عام فإنه لا يمكن الحديث عن أن هذه الضغوط قد أسفرت حتى الأن عن إحداث إصلاحات عميقة فى اى من البلاد العربية، فالمبدأ السائد فى أغلب البلاد العربية هو الإصلاح من اجل الحفاظ على الوضع القائم . فإذا كانت قضايا الحقوق السياسية والحريات العامة لم تشهد تطورا مهما خلال الفترة الأخيرة، إلا أن الحكومات العربية اختارت مجالات لإحداث إصلاح تتجاوب به مع المطالب المحلية والدولية المتكررة بالإصلاح فى إطار محاولة محاربة الفساد والكسب غير المشروع . وهناك أيضا اتجاه حظى باهتمام الحكومات العربية فى إطار التعامل مع الضغوط من اجل الإصلاح وهو المتعلق بحقوق المرأة.

سواء تعلق الأمر بمؤتمر الحزب الوطنى عام ٢٠٠٣ أو مؤتمر عام ٢٠٠٤ فقد أعطى الرئيس مبارك حيزا كبيرا لقضية الديمقراطية والمشاركة والإصلاح السياسى، ودعا إلى إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بغرض تحديثتها وتطورها وتشجيع الكوادر النقابية من الشباب والمرأة على المشاركة بفاعلية فى العمل النقابى ودعم البناء المؤسسى للنقابات.وأكد على أهمية تحديث القوانين المنظمة لعلها ولمباشرة حقوقها السياسية بما يخلق مناخا سياسيا وتشريعا ينشط الحياة الحزبية ويدفع الأحزاب لإعادة بنائها المؤسسى والديمقراطية ويذلل العقبات التى تواجهها، وإقامة حوار بناء يستهدف صالح الوطن ويسعى لإقامة حياة سياسية صحيحة ويضع أسسا قوية للممارسة الديمقراطية.

واتضح من المداولات الدائرة بين الحزب الحاكم والأحزاب الرئيسية الأربعة المعارضة أن الحوار قد تناول بعض قضايا تعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، والحد من سلطات رئيس الجمهورية، وتعديل نظام انتخابه. وهذا ماأعلنه الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور والتى تقضى اللجديد بانتخاب رئيس الجمهورية من بين عدد من المرشحين لمنصب الرئيس . وطلب الحزب الوطنى من أحزاب المعارضة أن تركز فى حوارها مع الحزب الحاكم على تعديل قوانين مثل مباشرة الحقوق السياسية والأحزاب والنقابات المهنية.[٥٢]

رحبت بعض قيادات الأحزاب المعارضة[٧] ومنظمات المجتمع المدنى باهتمام الحزب المتزايد بقضايا حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وأثنت على موقف الحزب الوطنى الداعى إلى الإصلاح السياسى التدريجى، ودعت إلى التفاعل الإيجابى مع هذه الموقف، والتحاور معه بدون مواقف حزبية مسبقة، وباعتبار أن مثل هذا الحوار من شأنه أن يزيد من مساحات التفاهم بين الأحزاب السياسية الشرعية، وبما يسمح بتغيير القوانين المتعلقة بالممارسة السياسية والحزبية، ويؤدى بالتالى إلى تعميق الممارسة الديمقراطية غير أن معظم الأحزاب السياسية المعارضة تشك فى الطريقة التى يدبر بها الحزب الوطنى عملية الإصلاح السياسى، حيث وجهت عدة انتقالات رئيسية إلى وثائق الحزب منها أنه يتجاهل الأسباب الحقيقية للجمود السياسي ولا نصراف المواطن المصرى عن المشاركة والعمل العام، وأنها تعكس الأولويات الأمريكية للإصلاح السياسى من قبيل التركيز على قضايا المرأة والمجتمع المدنى وتغيير البنية الثقافية وتتجاهل مطالب القوى السياسية المصرية بإلغاء حالة الطوارئ وتعديل الدستور، وأن الحزب الحاكم أراد فرض أولويات وطريقة تفكيره على الأطراف الأخرى، ولم يكن جادا فى الاستماع لمطالبها والتواصل معها وتقديم التنازلات المناسبة لها فى ظل هيمنة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام

والتنسيق مع الأخزاب القانونية على عدم التحالف مع الإخوان [٥٣] فى الأنتخابات المقررة فى عام ٢٠٠٥

وبعد أن جرت انتخابات الرئاسة فى٧ سبتمبر ٢٠٠٥ حيث تنافس ١٠ مرشحين من رؤساء الأحزاب على ما قضت به المادة ٧٦ المعدلة من الدستور فاز الرئيس مبارك بنسبة ٨٨,٥٧٪ وفى خطابه بعد الانتخابات وعد بتنفيذ برنامجه الانتخابي والاستمرار فى مسيرة الإصلاح وهو الخط المستمر للقيادة المصرية بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة ووليتها

وثمة عدة عوامل تساعد على تبنى وتنفيذ برنامج وطني للإصلاح الشامل ، منها ما يلى:

*أن الغالبية العظمى إن لم يكن كل القوى والتيارات والاحزاب التى تطالب تؤكد على رفض الإصلاح المفروض من الخارج، كما ترفض الاستقواء بالخارج للضغط على النظام، مما يؤكد على أن هناك أرضية حقيقة لبناء توافق داخلى على أجندة وطنية للإصلاح، والمهم أن تتاح لجميع القوى والأحزاب السياسية والتيارات الفكرية وتنظيمات المجتمع المدنى المشاركة فى حوار وطنى حقيقى وجدى من أجل الإصلاح.

*أن هناك توافقا شبه عام بين جميع الأحزاب والقوى والتيارات الرئيسية التى تطالب بلإصلاح بشأن مبدا التدرجية فى العملية الإصلاحية، فليس هناك من يطالب باتغيير الجذرى أو الراديكالى تجنبا لما يمكن أن يترتب عليه من نتائج وتداعيات سلبية، لكن التدرجية فى نظر هذه الأطراف يجب أن تؤدى إلى تحقيق تراكم كمى ونوعى مع مرور الوقت ويجب ألا تكون طريقا للتراهل والجمود مثلما حدث خلال العقدين الماضيين. كما أن مختلف القوى والتيارات التى نطالب بالإصلاح ترفع مطالبها باسلوب سلمى، حتى فى حالة لجوء بعض القوى إلى التظاهر

مجالات الاصلاح السياسى:

تناولت بعض الوثائق والكتابات والتقارير موضوع الإصلاح السياسى، وتتمثل أهم جوانب الإصلاح المنشود فيما يلى:

١-الإصلاح الدستوري والقانوني:

ويشمل ما يلى:

*إصدار دستور جديد أو تعديل الدستور القائم على النحو الذى يضفى عليه طابعا عصريا، ويجعله دستورا ديمقراطيا، فهناك موارد فى الدستور تجاوزها الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى،وبالتالى يتعين إلغاؤها . وفى جميع الحالات ، فإن عملة مراجعة الدستور يجب أن تتضمن إلى جانب عناصر أخرى إقرار مبدأ الفصل بين السلطات استناد إلى نصوص دستورية واضحة بما ينطوى عليه ذلك من إعادة النظر فى السلطات والصلاحيات شبه المطلقة لرئيس الجمهورية، والتى تخلق خللا كبير فى التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفذية بصفة عامة، ولصالح رئيس الجمهورية على وجه التحديد،كما يتطلب الإصلاح السياسى الحقيقى تحديد مدة استمرار الرئيس فى المنصب بولايتين رئاسيتين فقط ، لا تتجاوز مدة كل منهما خمس أو ست سنوات على الأكثر.

* إلغاء العمل بقانون الطوارئ ،وإلغاء أو تعديل القوانين المقيدة للحقوق والحريات، والتى صدرت فى فترات استثنائية من تاريخ مصر.

* مراجعة وتنقية غالبية القوانين والتشريعات المعمول والتشريعات المعمول بها فى مصر، والتى تركمت عبر فترة ممتدة من الزمن، وأصابت الهيكل القانونى للدولة بحالة من الترهل وعدم الفاعلية.

* إعادة الاعتبار للسياسة التشريعية ،بحيث يتم التخلى عن إرث وتقاليد" سلق القوانين"وإصدارها على عجل دون إخضاعها للدراسة والتمحص الكافيين، مما يجعلها عرضة لكثرة التعديل . وهذا يتطلب إلى جانب عناصر أخرى

عديدة تطوير وتحديث نظام عمل مجلس الشعب، وبخاصة جهاز الأمانة العامة، واللجان النوعية، ووضع حل حاسم لمشكلة تغيب الأعضاء عن حضور الجلسات، والتى أصبحت مشكلة شبه مزمنة.

* الالتزام بمجموعة من المبادئ الرئيسية التى تنظم العلاقات فيما بين الأحزاب، بحيث لا يكون هناك مجال للمهاترات والالتهامات المتبادلة التى تلقى بتأثيرات سلبية على العملية السياسية.

* السماح لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسى مدنى، باعتبارها قوة سياسية رئيسية لا يمكن تجاهلها أو إقصائها من الساحة السياسية، وذلك فى إطار ترتيبات سياسية ومؤسسية محددة تقرها جميع الأطراف، بحيث تضمن التزام الجميع بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية .[٥٤]

٢-إصلاح النظام الانتخابى:

إن الانتخابات الدورية والنزيهة من المرتكزات الرئيسية للعملية الديمقراطية، باعتبارها آليه لتحقيق التداول السلمى للسلطة.وعدم احتكارها من قبل شخص أو حزب. وهناك حاجة ضرورية لإصلاح النظام الانتخابى فى مصر. وذلك من خلال مداخل عديدة منها ما يلى:

* تنقية جداول الناخبين، حيث تعانى من كثير من السلبيات وأوجه القصور التى تؤثر سلبا على العملية الانتخابية.

* توفير ضمانات النزاهة عند إدلاء الناخب بصورته كأن يوقع باسمه فى كشوف الناخبين أو ببضمة الأبهام إذا كان أميا، وهناك الصناديق الزجاجية، والجبر الذى لا يمكن إزلته قبل مضى ٢٤ ساعة،مما يحول دول عمليات تكرار التصويت.

* تحقيق الإشراف القضائى على العملية الانتخابية بالكامل، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة رئيسية للنزاهة والحياد.

* مراجعة القوانين والقرارات والإجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية ولحجم الإنفاق المالى على الانتخابات، وذلك بما يحول دون التأثير السلبى للمال الخاص على العملية الانتخابية

* تشديد العقوبات على جرائم تزوير الانتخابات ومنع سقوطها بالتقادم، لأن عمليات التزوير والتلاعب فى نتائج الانتخابات يترتب عليها تزييف إدارة الناخبين من ناحية، وإفساد الكثير من عناصر النظام السياسى من ناحية أخرى.[٥٥]

٣- تدعيم دور المجتمع المدنى:

تعتبر تنظيمات المجتمع المدنى من المرتكزات الأساسية لترسيخ النظام الديمقراطيى وضمان استمراره. ويمكن دور هذه التنظيمات من خلال تحديث وتطوير القوانين المنظمة لها بحيث لاتكون هناك قيود تحد من أنشطتها، وتقلث من استقلاليتها تجاه وتطوير القوانين المنظمة لها بحيث لا تكون هناك قيود تحد من أنشطتها، وتقلص من استقلاليتها تجاه الدولة، خاصة وانها تعمل كقنوات وسيطة وحلقات وصل مؤسسية بين الدولة والمجتمع، بحيث تحمى المواطن من بطش الدولة وتعسفها وتحمى الدولة من أعمال العنف التى يمكن أن تلجا إليها بعض الجماعات لتوصيل

* توفير مقومات واليات تطبيق القوانين على الجميع دونما تمييز لسبب أو لآخر، بما يرسخ من مبدأ سيادة القانون، ويعيد الاعتبار لهيبة الدولة، فضلا عن تفعيل آليات تنفيذ الأحكام القضائية.

* تأكيد الاستقلال الحقيقى والكامل للسلطة القضائية،باعتبار أن القضاء المستقل هو أحد الضمانات الرئيسية لتكريس مبادئ الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات. ولذا فمن المهم التعجيل بإصدار القانون الجديد للسلطة القضائية، الذى تقدم به القضاء، وذلك دون تفريغة من بعض مضامينة الحقيقة باعتباره يوفر ضمانات مهمة لاستقلال السلطة القضائية.

٤-تجديد النخبة السياسية :

وذلك عن طريق ضخ دماء جديدة فى شرابيتها التى أصابها نوع من الجمود والتصلب. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التى اتخذها النظام خلال الآونة الأخيرة بهذا الشأن، إلا أنها تظل خطوات جزئية ومحدودة، حيث أنه من المطلوب إفساح مجال أوسع أمام الكوادر الشابة للمشاركة لتولى المناصب السياسية.

٥- إصلاح النظام الحزبى:

نظرا لأن النظام الحربى التعددى من المرتكزات الرئيسية للديمقراطية، فإن النظام الحزبى فى مصر بحاجة إلى إصلاح حقيقى حتى يستطيع أن يؤدى وظيفته فى تعزيز عملية التحول الديمقراطي. وثمة عدة مداخل لإصلاح النظام الحزبى منها ما يلى:

* إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وإلغاء القيود التى تحد من أنشطتها المشروعة وبخاصة فيما يتعلق بالانصار بالجماهير، وهو ما يتطلب إدخال التحكم تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب، والذى دأبت السلطة على توظيف من أجل التحكم فى النظام الحزبى.
* تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه الحزبى بمجرد انتخابه لهذا المنصب، بحيث لا
* يستمر يجمع بين المنصبين، لما لهذا الأمر من انعكاسات سلبية على العلاقات والتوازنات بين الأحزاب.
* إنها علاقة التداخل بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الوطنى الديمقراطى، بما يحول دون توظيف إمكانيات الدولة لحساب هذا الحزب، وبخاصة خلال الفترات الانتخابية.
* قيام مختلف الأحزاب القائمة بعملية إصلاح داخلى، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير أطرها الفكرية، وهياكلها التنظيمية، وبرامجها السياسية، ومواردها

المالية، وقنوات أتصالها بالجماهير، فضلا عن التزامها بتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلى سواء فيما يتعلق بشغل المناصب فى الحزب أو فى اتخاذ القرارات الحزبية. كما أنه من المهم الاهتمام بتربية القيادات والكوادر الحزبية باعتبار أن ذلك من المقوامات الرئيسية لفاعلية واستمرارية اى حزب.

مطالبها كما أن هذه التنظيمات تقوم بدور مكمل بدور الدولة فى بعض المجالات، وبخاصة فى ظل تخلى الدولة عن بعض التزاماتها ومسؤلياتها فى تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.[٥٦] ومن المؤكد أن تقويم مؤسسات المجتمع المدنى لاتعنى بحال من الأحوال إضعاف الدولة، حيث أن المجتمع المدنى القوى لا يوجد إلا فى إطار دولة قوية وليست تسلطية .وإذا كانت المسؤلية عن تدعيم دور المجتمع المدنى تقع فى جانب منها على الدولة وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود المالية والأدارية والتنظيمية التى تحد من استقلالية هذه التنظيمات، فإن الجانب الآخر من هذه المسؤولية يقع على عاتق تنظيمات المجتمع ذاتها، حيث يتعين عليها تطوير هياكلها التنظيمية، وتحديث أساليب عملها، وتنمية مواردها المالية بأساليب مشروعة ومعلنة، والالتزام بتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلى لكل منها.

٦-إصلاح أجهزة الدولة وإعادة الاعتبار لدورها[٨]:

تشغل الدولة مكانة مركزية فى المجتمع المصرى، وذلك بحكم ظروف تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية لا يتسع المجال للخوص فيها، ومن هنا فإن اى إصلاح حقيقى وجدى فى مصر لابد وأن يرتكز فى جانب أساسى منه على إصلاح أجهزة على إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبخاصة الأجهزة الإدارية والبيروقراطية المسؤلة عند تنفيذ السياسات العامة، فهذه السياسات قد تكون جيدة على الورق، ولكن يتم تنفيذها بطرق وأساليب سيئة مما يجعلها لا تحقق الأهداف المرجوة منها، وبصفة عامة فإن أجهزة

الدولة ومؤسساتها فى مصر تعانى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من التضخم والترهل، وغياب أو ضعف الشفافية، واستشراء الفساد المالى والإدارى، وتدنى مستوى الأداء .

وعلى الرغم من أن شعارات الإصلاح والثورة والتنمية الإدارية مطروحه منذ خمسينيات القرن العشرين، إلا أن النتائج كانت متواضعة فى أفضل الأحوال، الأمر الذى جعل – ويجعل- الجهاز الإدارى معوقا رئيسيا لعملية التنمية والإصلاح .وفى ضوء ذلك فإنه من المهم التحرك بفاعلية من أجل إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية وتحديثها على النحو الذى يجعلها أقل ترهلا وتضخما، وأكثر فاعلية وكفاءة، وأقل فسادا بما ينطوى عليه ذلك من تكريس لأسس المساءلة والمحاسبة.

٧- تطوير عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة[١] :

نظرا للأهمية التى تمثلها السياسات العامة فى الدولة الحديثة باعتبار تترجم الأهداف على أرض الواقع فإن الإصلاح السياسى ينطوى فى جانب منه على تطوير هياكل وعمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة، فضلا عن المحاسبة عن نتائجها، وهو ما يعنى ضرورة معالجة السلبيات التى اتسمت- وتتسم- بها هذه السياسات وبخاصة فيما يتعالق بالتقطع وعدم الاستمرارية من ناحية، وضعف التنسيق والترابط بين مكونات السياسية الواحدة من ناحية ثانية، وضعف التنسيق بين السياسات المختلفة من ناحية ثالثة، وتدنى مستوى تنفيذ هذه السياسات من ناحية رابعة، وغياب معايير موضوعية لتقييم عملية التنفيذ من ناحية خامسة، ويكفى أن يشير المرء إلى حالة الاضطراب التى عانت منها سياسات رئيسية تمس كل أسرة مصرية مثل السياسة التعليمية، والسياسة الاقتصادية، والسياسة التموينية، وسياسة الاسكان، والسياسة الصحية، وهو الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشكلات الصحة والتعليم والإسكان والتموين وغيرها.

وفـى هـذه السـياق، فإنـه مـن المهـم إيجـاد آلـيات ملائمـة لإشـراك المستهدفين بالسياسات العامة فى عملية صنعها، بحيث تأتى ترجمة لمصالحهم وتطلعـاتهم، وهو ما يعنى تجاوز تقليد رسم هذه السياسات فى دوائر ضيقة فى الـوزارات والهـياكل الإداريـة، كمـا أن إرسـاء أسس وإجراءات فعالة للمساءلة الحقيقـية والمحاسـبة عـن تنفـيذ هـذه السياسات، يعتبر من العناصر الرئيسية للنهوض بهذه السياسات.

٨- تكريس اللامركزية ماليا وإداريا وسياسيا[١٠]:

على الرغم من انتقال مصر من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، إلا إن ذلك لم يـنعكس بـشكل جوهـرى علـى تعزيز اللامركزية ونظام الإدارة المحلية، بل أن المركـزية زادت بـشكل ملحـوظ خـلال السنوات الأخيرة، وهذا ما أكدته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي.[٥٧]

وفى ضوء ما سبق، فإن تفعيل عملية الإصلاح السياسي يقتضي تكريس اللامركزية ودعم الإدارة المحلية ماليا وإداريا وسياسيا، بحيث يكون للمحليات دور فـى تخطـيط التنمـية وإعـداد المـوازنة وتنفـيذها، وكـذلك تفعيل دورها فى التخطـيط العمرانـى وإدارة شئون المحافظات، فضلا عن تفعيل الأدوار الرقابية للمجالس الشعبية المحلية.

مراجع الفصل

---

(١) تـوجد الكثير من الدراسات القيمة بهذا العدد إصدار المجلس المصرى للشئون الخارجية والتى تم الاعتماد عليها " الباحث".

(٢) اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم للدكتور عبد المنعم المشاط، لجنة التعليم السياسية الإدارة الأمريكية فى قدرتها الثانية "ورقه نقاشة "المجلس الأعلى للثقافة يناير ٢٠٠٦

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق

(٥) المرجع السابق.

(٦) يلاحظ الباحث أن معظم الدول العربية لم تستجب للضغوط الأمريكية فى نظريتها للإصلاح السياسى" الباحث"

(٧) عارضت القول السياسية اللارسحية فى مصر التوجه الامريكى و أجندته فى الإصلاح السياسى المصرى" الباحث".

(٨) راجع تفصيلا، دكتور محمد نصر مهنا، تحديث الإدارة العامة والمحلية، مركزا إسكندرية للكتاب، الإسكندرية ٢٠٠٦.

(٩) المرجع نفسه ص ٢٦٧

(١٠) المرجع نفسه ص ٣١٧.

فصل ختامى

فى المشروع الأمريكي والمشروع الوطني الفلسطيني والمستقبل –رؤية فلسطيين

المشروع الأمريكي:

تتعرض المنطقة العربية لغزوة استعمارية استراتيجية من نوع جديد، تهدد حياة أمتنا وشعوبنا بقيمها وأهدافها ومصيرها، وتسعى إلى تحويليها إلى شعوب تابعة، ليس فى إطار السياسة والاقتصاد فقط، بل وفى إطار الأفكار والقيم أيضا وبشكل يمس بالبديهات الوطنية الجامعة، من أجل فسح المجال منظومة جديدة من القيم، تغيب عنها فكرة الوطن والمواطنية، وتفسح فى المجال لكل ما يفتت ويفرق، باعتماد على افكار تكريس الإقليمية والمذهبية والانقسامات الأثنية[1]

إن العنوان الأساسى الذى يجمع بين هذه المخاطر كلها هو هدف بناء" الشرق الأوسط الكبير" الذى أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية علنا، وهو هدف يتطلع إلى احتواء الدولة العربية والإسلامية وإخضاعها لهيمنة السياسة الأمريكية ومصالحها ومن خلال ما يسمى ب" الفوضى البناءة"، والتى تتم ترجمتها علميا بالاحتلال، وإثارة الحروب الأهلية، والتآمر، والضغط الخارجى، والحصار الاقتصادى. وتعانى المنطقة العربية والإسلامية المشمولة بشعار الشرق الوسط الكبير، حاليا، من مشكلات عديدة أبرزها:

أولا: احتلال العراق، والعمل على نزع صفته العربية، ودفعه بعيدا عن القضايا الوطنية العربية والتعامل معها، وبناء عراق جديد تغيب فكرة المواطنية، من أجل تفتيت بنيته الداخلية وإضعافها، وذلك من خلال إثارة النزعات الطائفية والإثنية.

ثانيا: نسف فكرة التسوية العربية – الإسرائيلية والفلسطينية– الإسرئيلية، وتشجيع إسرائيل على نيل ما تريد من الأرض والمياه، وفرض مطالبها على جميع العرب من حولها، انطلاقا من فهم أميركى لدور إسرئيل

فى بناء الشرق الوسط الكبير، حيث ستكون إسرئيل القوة العسكرية التى تضمن السيطرة وفرض التهدئة وهو ما يتطلب إطلاق يدها لتكون قوية ومسيطرة ومخيفة لكل من حولها.

ثالثا: إنكار حق الدول العربية فى رسم سياسات إقليمية تعبر عن مصالحها، أو تعبر عن تضامنها مع أشقائها، والضغط على هذه الدول لكى تغلق حدودها على نفسها وتقطع صلاتها الوطنية والقومية. وتتحول إلى قوة محلية، لا تفكر إلا بشئوونها القطرية. وهذا ما يحدث عمليا مع العديد من الدول العربية، ولكنه يبرز بشكل خالص فى التعامل مع سوريا، ومع مخطط الضغط الدائم عليها.

حرب الأفكار(٢):

تعتمد هذه الحملة الأمريكية على جملة من الأفكار والوسائل. ففى نطاق الأفكار، تعمل فكرة الشرق أوسطية، من اجل إلغاء فكرة القومية العربية،والوحدة العربية من القاموس السياسى العربى. وهو ما يعنى فى العمق إلغاء هوية المنطقة العربية، واستيلاد هويات مضادة تتمركز حول أفكار: المحلية، القطرية،والمصالح الاقتصادية والتجارية. ويكون ذلك تمهيدا لإدخال دولة إسرئيل إلى نطاق الشرق اوسطية هذه. فيتم الاعتراف بها، ويتم فتح الأسواق أمامها، وتتم تهيئتها لكى تصبح قوة اقتصادية مسيطرة، بما يتوفر لها من أموال أميركية.

وفى نطاق الأفكار أيضا، تعمل السياسة الأمريكية على تسفيه فكرة المقاومة الشعبية، سواء كانت هذه المقاومة موجهة ضد الاحتلال الإسرائيلى او ضد الاحتلال الأميركية. وهى لذلك تركز على ضرب حركة المقاومة الفلسطينية، وحركة المقاومة اللبنانية، وحركة المقاومة العراقية،وتغطى موقفها هذا بفكرة الإرهاب،ومحاربة الإرهاب، مستغلة وجود حركات إرهابية فى المنطقة تعيش وتعمل على هامش القوى الوطنية والقوى الإسلامية الأساسية.

اختراق جبهة المثقفين[٣] :

إن الهجمة الاستعمارية الاستراتيجية الجديدة، والتى تعمل أحيانا بشكل مباشر (احتلال العراق)، أو تعمل أحيانا بواسطة إسرائيل (ضرب الفلسطينيين، وضرب لبنان)، تعمل أحيانا بواسطة سلاح أشد خطورة، هو سلاح كسب ولاء قطاع من المثقفين العرب، وكسب ولاء قطاع من النخب العربية، "منظمات المجتمع المدنى". أن شعارات الديمقراطية والانتخابات والحرية الدينية وحقوق الطوائف والإثنيات والمساواة بين المرأة والرجل، هى وسائل التسلل المغرية إلى أوساط المثقفين والنخب، لكسب ولائهم،وتحويلهم إلى أدوات تمهد الطريق أمام هجوم القوى الاستعمارية، مع أنها كلها أفكار لم تصمد أمام التجربة، واكتشفت الشعوب العربية، من خلال المواقف الأميركية-الإسرئيلية العلمية، فى تجارب غوانتنامو وأبو غريب، ومذابح الفلوجة وحديثه والنجف،المذابح المنظمة فى جنين وغزة ورفح ونابلس، ومن خلال الرفض العلمى للديمقراطية حين لا تأتى نتائجها مواتية لمخططاتهم (تجربة حركة حماس فى فلسطين)، أن هذه الشعارات .اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم لبلال الحسن في ندوة مصيد القدس والتطورات السياسية الأخيرة عمال٩/٩-١١/٩/٢٠٠٦ الأميركية هي شعارات لترويج البضائع الفاسدة فقط، أما المضمون والجوهر فهو بعيد كل البعد عن أفكار الحرية والديمقراطية والانتخابات الحرة التى تتطلع إليها شعوبنا.

وقد وصل الأمر إلى حد الإعلان رسميا، عن خطط موضوعة، وعن ميزانيات مرصودة، لشراء الذمم، واحتواء بعض النخب والمثقفين فى هذا الأطار. فهناك ميزانيات مرصودة علنا لتوضع فى خدمة منظمات المجتمع المدنى التى تتساوق مع الأفكار الأميركية، وهناك ميزانيات مرصوذة لتمويل أجهزَة الإعلام، أو للنقابات وقياداتها، ومن خلال ما يسمى دورات التدريب فى الولايات المتحدة الأميركية.

المشروع الوطني الفلسطين:

ما هى عناصر فشل المشروع الوطنى الفلسطينى[٤]؟

أولا : سقوط اتفاق اوسلو:

يقوم اتفاق اوسلو على قاعدتين. القاعدة الأولى إنشاء حكم فلسطينى فى إطار مدة زمنية مقدارها خمس سنوات جرى تمديدها إلى سبع سنوات. القاعدة الثانية إجراء مفاوضات حول قضايا الوضع الدائم والنهائى تشمل الحدود والقدس واللأجئين والمستوطنات والمياه .كان التصور الفلسطينى أن الحكم الذاتى سيشمل جميع أراضى الضفة الغربية باستثناء المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلى، اى ما يمكن ترجمته إلى ٩٠٪ من الأرض. ولكن الحصيلة كانت مغايرة لذلك، إذ اخترعت إسرئيل نظرية تقسيم الأراضى إلى مناطق (الف) و (ب) و(ج)، وحين قاربت المدة الزمنية للأتفاق ان تصل إلى نهايتها كان الحكم الذاتى الفلسطينى يشمل ٤٢٪من الأراضى فقط، ١٨٪ بصلاحيات أدارة كاملة، ٢٤٪بإشراف مشترك الإدارة فيه للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين، بينما بقيت نسبة ٥٨٪ الباقية تحت إشراف إسرائيل الكامل. وكانت هذه الحصيلة هى أول نكسة تنال التصور الفلسطيني لمستقبل أوسلو وتضعه أمام طريق مسدود. ثم جاءت النكسة الثانية فى مفاوضات كامب ديفد(شهر ٢٠٠٠/٧) والتى عرض أيهود باراك رئيس الوزراء الإسرئيلى آنذاك تصور إسرائيل للتسوية الدائمة، والقائمة على مساومة حول أقتسام الضفة الغربية بما في ذلك مدينة القدس ومنطقة الأغوار، ومن دون اى استعداد للبحث فى "القضية الفلسطينية" الصل، والتى تلخص البحث حولها فى موضوع حق العودة. وحين رفض الوفد الفلسطينى برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات هذه المساومة الإسرائيلية، وتم الإعلان عن فشل المفاوضات، سقطت الركيزة الثانية من ركائز اتفاق اوسلو، وتبين أن اتفاق أوسلو قد سقط بالممارسة. وقد رد الفلسطينيون على الوصل إلى هذا الأفق المسدود بإطلاق الانتفاضة الشعبية الثانية، كوسيلة ضاغطة من اجل تعديل ميزان القوى، وإجبار إسرائيل على تعديل موقفها بما يتوافق مع قرارات

الشرعية الدولية التى رفضت إسرائيل الاستناد إليها فى مفاوضات كامب ديفيد. أما الإسرائيليون فقد اعتبروا أن اتفاق اوسلو لم يعد مفيدا لهم، وعملوا على تدمير كل ما نشأ بسببه، فانتخبوا قيادة جديدة رافضة للاتفاق (حزب الليكود بزعامة آربيل شارون)، وحاصروا الرئيس عرفات فى مكتبه، وشنوا حملة عسكرية أعادت احتلال الضفة الغربية، ودمروا العديد من أجهزة السلطة الفلسطينية، ولقيت هذه السياسة دعما أميركيا واضحا. وجرى فى هذا السياق إعلان الخطة الأميركية للحرب على الإرهاب، وتقدم شارون تشجيع أميركى ليعلن أن مقاومته للانتفاضة الفلسطينيةهى مقاومة للإرهاب وتم قبوله فى النادى الأميركى العالمى على أساس هذه الصبغة الجديدة.

رفعت الولايات المتحدة الأميركية فى هذا السياق شعار تغيير الصيغة الفلسطينية، وضرورة ان يغير الشعب الفلسطينى نفسه، وينتخب قيادة جديدة ترفض" الإرهاب – الانتفاضة "وتجاربه(مبادرة بوش). وكان عنوان التغيير هذه الخطة إقصاء ياسر عرفات، وتم ذلك على مرحلتين، جرى فى المرحلة الأولى الضغط عليه لكى يتخلى عن صلاحيته كاملة، ويتحول إلى مجرد رمز، لصالح رئيس للوزراء، وعلى أمل ان رئيس الوزراء المنشود سيقبل الخطة الأميركية – الإسرائيلية، ويوقع على ما هو مطلوب منه، وتم اختبار محمود عباس / أبو مازن لهذا المنصب، ورفع شعاره ضد "عسكرية الانتفاضة" .فهم الإسرائيليون هذا الشعار على أنه توجه لضرب ما كانوا يسمونه " الإرهاب.والبنية الفلسطينية للإرهاب". ولكن محمود عباس كان يعتبر أن هذا المنحى سيؤدى إلى الدم، والى نوع من الحرب الأهلية الفلسطينية، وعبر صراحة عن موقفه الرافض للإيغال فى الدم الفلسطينى، وسعى بدلا من ذلك إلى إقناع إطراف الانتفاضة المسلحة بإعلان هدنة ولو من طرف احد، وقدمت له حركة حماس ومعها حركة الجهاد الإسلامى وغيرهما من القوى المقاتلة، هذه الهدنة التى طلبها. ولكن إسرائيل رفضت هذا النهج وتعاملت مع رئيس الوزراء على أنه عاجز عن ضرب الإرهاب، وامتنعت عن التعامل الفعال معه، وأدى ذلك إلى

فشله واستقالته. وهنا انتقلت إسرائيل إلى مرحلة ثانية لإقصاء عرفات، فجرى تسميمه للتخلص منه نهائيا. وهنا جرت سلسلة من التغييرات على أصعدة عدة:

فلسطينيا:[٥] شكل غياب ياسر عرفات غيابا لمرحلة الضمانة الوطنية الجامعة التي كان يمثلها، سواء داخل صراعات حركة فتح، داخل صراعات الساحة الفلسطينية. ثم بدأت تظهر داخل حركة فتح صراعات وتصدعات، اندفع بعضها نحو السعي لإقصاء القيادة القائمة والسعي لإحلال قيادة جديدة مكانها. واندفع البعض الأخر لتنظيم تمردات على القيادة. بعضها تنظيمي وبعضها مسلح، مع شكوك متوالية بأن فاعلا من هذه القوى لديه ارتباطات تتجاوز الصراع الداخلي المحتدم، وتحاول تجير الصراع الداخلي لصالح ارتباطاتها، وبما يعني في النهاية استيلاء حركة فتح جديدة تسير في نهج سياسي مخالف لنهجها الوطني التاريخي.

إسرائيليا: باردت القيادة السياسية في إسرائيل بزعامة آرييل شارون، إلى وضع موقفها، الذي لم يعد يرى في اتفاق اوسلو فائدة لإسرائيل موضع التنفيذ وأعلنت خطتها للحل المنفرد، ولرسم حدود إسرائيل بقرار منها، وتحت ستار عدم وجود طرف فلسطيني مفاوض، ونفذت خطوتها الأولى في هذا الاتجاه في قطاع غزة، فتم إخلاء القطاع عسكريا واستيطانيا، ولكن تم في الوقت نفسه الحفاظ على السيطرة الكاملة عليه عسكريا من الخارج. ثم واصل خلفه ايهود اولمرت السياسية نفسها في إطار الضفة الغربية،حيث السعي للاستيلاء على القدس وعلى نصف الضفة الغربية، وعلى الجدار العازل.

أمريكيا: جرى الإعلان رسميا عن موقف متوالية [٦]تشجع إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية، على نهجها في رفض التفاوض، إلا إذا كان التفاوض يعني القبول بما تخطط له. وكان أبراز ما أقدمت عليه الإدارة الأميركية إعلان"مبادرة بوش"، ثم الإعلان عن خطة"خارطة الطريق"ومن ضمنها السعي لإنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة(والتفاوض البعيد المدى حول الدولة الفلسطينية)، ثم جرى تقديم" وعد بوش" لآييل شارون والذي

تضمن تأييدا للسياسة الإسرائيلية فى أهم قضايا الحل النهائى: عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، وبقاء المستوطنات الكبرى تحت شعار أخذ المتغيرات الديمقراطية بعين الاعتبار، ورفض المطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، والاعتراف بيهودية دولة إسرائيل رغم ما يشكله ذلك من تهديد لوضع الفلسطينين المقيمين داخل دولة إسرائيل (مليون و ٣٠٠ الف نسمة). ويمكن فى خلفية هذه المواقف الأميركية تصور لدور إسرائيل بارز فى السعي لإنشاء ما يسمى" الشرق الوسط الكبير"، حيث تتصور أميركا دورا أمنيا محوريا لإسرائيل ، يستدعى الوصول إليه، تقويتها وتشجيعها على نيل ما تريد، وعلى عدم التراجع أمام المطالب الفلسطينية والعربية، لتكريسها فى النهاية كقوة إقليمية أساسية فاعلة.

صعود حركة حماس[٧]:

أحدث نجاح حركة حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، هزة كبيرة فلسطينيا وعربيا ودوليا.على الصعيد الفلسطينى شكل صعود حماس تكريسا لوجود قوة فلسطينية توازن حركة فتح، وتنهى مرحلة شكلت فيها حركة القوة المهيمنة الوحيدة.أما رد فعل كوادر فتح فكان رد فعل غير مصدق لما حدث، وأنتج مواقف غير عقلانية كرست نفسها لمحاولات إسقاط حكومة حماس، وبدأت هذه القوى تضغط على الرئاسة الفلسطينية وتحرضها للمضى بسرعة نحو هذا الهدف. وتم فى هذا السياق استذكار منظمة التحرير داخل الفلسطينية ودورها القيادي ومرجعيتها السياسية، خلافا لعمل سابق مديد لامتصاص منظمة التحرير داخل السلطة نفسها.وبما أن رئيس السلطة محمود عباس/ أبو مازن هو رئيس منظمة التحرير فى الوقت نفسه، فقد جرى وضع مؤسسة الرئاسة فى مواجهة مؤسسة الحكومة،وكاد أن يوجد على الأرض حكومتين متنازعتين.ثم جرى إعداد "وثيقة الأسرى" كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة حماس، بحيث توضع أمام خيارين: إما التراجع عن مبادئها

المعلنة لصالح برنامج حركة فتح، وإما أن تواجه استفتاء شعبيا حول الوثيقة ينتهي إلى إقالة حكومة حماس، وينتهي، في مرحلة لحقة إلى إقالة المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات جديدة، يتم الحرص فيها على ضمان نجاح حركة فتح وتقليص دور حركة حماس. ولكن ظروفا ضاغطة نشأت وعرقلت المضي في هذا النهج حتى نهايته، وذلك حين نفذ المقاتلون الفلسطينيون عملية فدائية ناجحة(عملية الوهم المتبدد في ٢٠٠٦/٦/٢٥) ضد معسكر إسرائيلي وأسروا جنديا إسرائيليا. وشكلت تداعيات هذه العملية، مع ما رافقها من تهديد إسرائيلي متصاعد، ضغطا نفسيا على الجميع أدى إلى التوافق على صيغة مقبولة من الجميع لوثيقة الأسرى، والى إلغاء الاستفتاء الذى كان ينذر بصراع سياسي محتدم يصل إلى حد الانقسام. وتوحد الموقف الفلسطيني من جديد.

أما الهزة التى أحدثها نجاح حركة حماس على الصعيد العربى، فقد اتخذت مسار التخوف من أن يشجع هذا النجاح فى الساحة الفلسطينية، على نجاح مماثل تقوده الحركات الإسلامية، فتصل إلى الحكم فى بلدان عربية أخرى. وبسبب هذه المخاوف انضمت دول عربية إلى الموقف المعادى لنجاح حركة حماس، والى الموقف العامل على تفشيل تجربتها.

ولكن الهزة الأكبر بعد نجاح حركة حماس، كان ميدانها إسرائيل وداخل الولايات المتحدة الأميركية(٨)، حيث تعاون الطرفان على تنظيم حملة عالمية لمحاصرة حركة حماس، أخذت علميا مسار تجويع الشعب الفلسطينى.وتم تنظيم حصار دولى وعربى وبنكى يمنع وصول أية مساعدة خارجية للحكومة الفلسطينية. والسؤال هنا: لماذا كان رد الفعل العنيف هذا، وغير المسبوق، من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية؟ الأسباب واضحة جدا وهى كما يلى:

بالنسبة لإسرائيل. مثل نجاح حماس، إعلان فشل لسياسة احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية التى بدأت منذ اتفاق اوسلو، وكادت تصل إلى نهاياتها عندما يبدا تنفيذ خطة أو لمرت، خطة فرض الحل المنفرد. إسرائيل

ترى أنه تم احتواء منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن وقعت الاعتراف بإسرائيل ومن دون أن تنال اى مقابل يوازن هذا الثمن الكبير.كما أن الأمر الواقع الذى نشأ أصبحت فيه السلطة هى المتعامل الرئيسى مع إسرائيل، أدى إلى تهميش منظمة التحرير وغياب اى دور سياسى مؤثر لها. وحين قامت إسرائيل بإعادة احتلال الضفة، وضرب أجهزة السلطة الفلسطينية، والإعلان عن خطة الحل المنفرد، فقد كانت توجه فى الواقع ضربة للإطار الثانى الأساسي المكون للحركة الوطنية الفلسطينية، وهو حركة فتح، باعتبار هى السلطة وهى الحزب الحاكم للسلطة. وحين يفرض على حركة فتح(الحاكمة) واقع الحل المنفرد، سواء بالتفاوض او من دونه، يكون قد تم إسرائيل احتواء البند الأساسي الثانى فى الحركة الوطنية الفلسطينية، وتكون إسرائيل قد حققت نجاحا تاريخيا ملموسا، يحقق شعار شارون القاتل بمواصلة حرب الاستقلال.هنا ......جاء نجاح حركة بالانتخابات ليضع حاجزا أمام تطلعات إسرائيل، وليشعرها بأن مخططها لن يستطيع المضى نحو هدفه النهائى، وليضع أمامها صورة مقلقة لها مؤداها أن الأمور تعود إلى نقطة البداية، وأن ثلاثة عشر عاما من تعمل الدؤوب ضمن إطار اتفاق أوسلو ونهج تطبيقه إسرائيليا، لن يؤدى إلى قطف الثمرة المرجوة. أدركت إسرائيل أن سياسية مديدة تتعطل، وأن مخططا جرى تنفيذه بدأب مهدد بالتلاشى، وها هى الإشارة الأولى بأن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتلاش، بل ويمكن القول أنها تحاول أن تنهض من جديد وهذا هو السبب الحقيقي لغضب إسرائيل غير الطبيعى من نجاح حركة حماس، وهذا هو السبب الحقيقي لمبادرتها نحو العمل السريع، والسريع جدا، لمحاصرة حكومة حماس وإغلاق طريق المستقبل أمامها.

ولم يكن الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية مختلفا عن إسرائيل، إنما فى سياق أكبر يتعلق بأهداف فى مستوى الولايات المتحدة الأميركية. فإذا كانت الولايات المتحدة تعمل من أجل إنشاء" الشرق الأوسط الكبير"، وتتصور لإسرائيل مهمة أساسية فى إطار هذا المشروع، تتولى فيه مهمة

الضبط الأمني الإستراتيجي، فإن نجاح الانتخابي، فى فلسطين، وفى مواجهة إسرائيل، يشكل نكسة لمشروعها الإستراتيجي الشامل، ولابد من العمل السريع والقاسى لتجاوز هذه النكسة، فكان أن صبت كل جهدها، واستعلمت ك نفوذها، لتنظيم حصار دولى حماس، حتى لو أدى إلى تجويع شعب بأكمله. هنا كانت الولايات المتحدة الأميركية أكثر اهتماما بالإيحاء الرمزى الذى يمثله نجاح حركة حماس، بأن نجاحا مماثلا، لحركات مماثلة، فى دول عربية أخرى، سيمثل انتكاسات متوالية لمخططها الإستراتيجي. وهو مالا تطيقه الولايات المتحدة، وبخاصة بعد اقتراب موعد الانتخابات النصفية للكونغرس(شهر ٢٠٠٦/١١)، وحتى لا تؤثر هذه التطورات على بقاء الحزب الجمهوري فى السلطة. وهكذا وجدت حركة حماس فى أتون معركة إستراتيجية دولية لم يرغب بها، ولم تسع إليها، وهى معركة لا يستطيع أن تخوضها وحدها.

ثانيا: منظمة التحرير الفلسطينية :هل حص إلى أخول أم انبعثات[٩]

تمثل منظمة التحرير الفلسطينية نظريا المرجعية السياسية للسلطة الفلسطينية، أما عمليا فقد أصبحت السلطة الفلسطينية هى القاعدة المسيطرة، وتحولت منظمة التحرير إلى مجرد غطاء يتم استذكار او استعماله عند الحاجة إليه فقط.وعملت السلطة على استيعاب مؤسسات منظمة التحرير بداخلها. تم دمج جيش التحرير فى الأجهزة الأمنية، وتم استعاب الدائرة السياسية فى وزارة الخارجية، وتم إلحاق الصندوق القومى بوزارة المالية، وهكذا لم يبق من مؤسسات منظمة التحرير إلا المجلس الوطنى الذى تم توسيع عضويته(ما يزيد عن ٨٠٠ عضو)بحيث تحول إلى مجرد هيئة توافق على ما تريده السلطة، أما بينتها الداخلية (الفصائل) فقد تعرضت لانقسامات ملحوظة بحيث بات كل فصيل يواجه فصيلا أخر منشقا عنه، ونشأت داخل الفصائل التي لم تنشق (الشعبية- الديمقراطية)تيارات متناقضة المواقف، فتنظيم الداخل يؤيد سياسة فتح(السلطة)،وتنظيم الخارج يعارض، ناهيك عن أن اللجنة التنفيذية أصبحت

تمثل حالة قديمة لم تتجدد، على غرار المجلس الوطني نفسه.وحين جرت الانتخابات الأخيرة تبين أن قوة أساسية فى اللجنة التنفيذية لا تحظى بآي تمثيل شعبى مقنع(١٠).

حدث هذا كله بينما كان المجتمع الفلسطيني يشهد فى الداخل والخارج تغيرات بنيوية ملحوظة، فقد نمت فى الداخل قوى اجتماعية جديدة(جبهة التغيير الديمقراطية/ مصطفى البرغوثى)، وتبلورت بصورة أوضح الظاهرة التى يمكن أن نسميها(مجتمع المخيمات ونمت فى الخارج هيئات مدنية انتشرت فى البلاد العربية وفى عواصم العالم، كرست نفسها للعمل من أجل " حق العودة".

وكانت تداعيات وضع السلطة الفلسطينية، ومواجهاتها مع إسرائيل، السياسية والعسكرية، تستدعى حوارات داخلية لضبط الموقف السياسي،دار معظمها فى القاهرة، وتوصل هذا الحوار إلى تفاهمات دخول حماس وحركة الجهاد الإسلامي إلى إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واستدعى ذلك الحديث عن ضرورة" تفعيل المنظمة" او إعادة بنائها. وتجدد هذا الحديث بقوة بعد نجاح حركة حماس فى الانتخابات، إذ"اكتشفت" حركة فتح أن التمسك بشعار المنظمة يشكل ورقة رابحة فى صراعها مع حركة حماس، فدعت حركة حماس إلى الاعتراف بالمنظمة، وردت حركة حماس على الدعوة بضرورة تنفيذ قرارات الحوار فى القاهرة، وبدأ البحث فى كيفية تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا نشأ تياران:

التيار الذى يقول ب" تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية" فقط ويتصور بأن هذا التفعيل يتم بالعودة إلى تطبيق أسس العمل التى تم التوافق عليها منذ العام ١٩٦٨ حتى الآن، اى باجتماع الفصائل الفدائية المكونة للمنظمة، والاتفاق على تشكيل مجلس وطنى جديد حسب قاعدتي" الكوتا" و" التعيين"، على أن يجتمع المجلس الوطني وينتخب لجنة تنفيذية جديدة، ويشكل ذلك " تفعيلا"

لمنظمة التحرير الفلسطينية تشارك به القوى الموجودة خارجها، اى حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي.

التيار الثاني يرفض نظرية " التفعيل "، ويطالب ب" إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، وهو شعار ينطوى على إدراك الحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطنى الفلسطينى، انطلاقا من ان المشروع القديم قد انتهى إلى الفشل وتستدعى إعادة البناء النظر فى إعداد ميثاق فلسطيني جديد. بعد قرار تعديل الميثاق(وإلغاءه) الذى اتخذ عام ١٩٩٦.والنظر فى تشكيل المجلس الوطنى حسب قاعدة الانتخاب، وهو ما يستدعى نبذ فكرة أن الفصائل هى التى تشكل قاعدة بناء المنظمة، وتدعو بدلا من منها إلى أن تشكيل القوى الاجتماعية، وعلى أساس الانتخابات، البناء الأساسى للمنظمة.

وتقف فى خلفية هذا المشهد الداعى لإعادة البناء التغييرات الكبيرة التى طرأت على المشهد السياسي العالمى[١١].فحين ولدت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وحي تجددت عام ١٩٦٨، كان المناخ العالمى هو مناخ حركات التحرر القائمة فى العالم كله، والتى تسعى كلها إلى الاستقلال، وأحيانا عبر الثورة المسلحة. وكانت هناك جبهة عالمية يقودها الاتحاد السوفيتي، وأحزاب وهيئات ذات وزن داخل المجتمع الغربى، تدعم هذا الاتجاه وتسانده. كما كان هناك مناخ عربى منشغل فى موضوع المواجهة مع إسرائيل (حرب المياه عام١٩٦٤-حرب١٩٧٣- حرب لبنان١٩٨٢).ولذلك ، وحين برزت منظمة التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٨ ، وأسسندت قيادتها إلى الفصائل الفدائية(فتح)، وتم رفع شعار التحرير، ثم تم رفع شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، فقد كان هذا التوجه يعبر عن الواقع المتجدد، وينسجم فى الوقت نفسه مع المناخ العالمى السائد.

يوجد مناخ عالمى جديد يركز على قضية(حقوق الإنسان)، وتغيب عنه القوى المؤيدة للثورة، وتتصدر واجهة النفوذ السياسى فيه القوة العالمية المعادية والداعية(صوابا أو خداعا) إلى حل المشاكل الدولية بالحوار.ولذلك فإن إعادة

بـناء منظمة التحرير الفلسطينية لا بد ان تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، حتى تكـون قـادرة علـى التأثير فى الساحة الدولية،وقادرة على كسب الأصدقاء.[١٢] أمـا تـرجمة ذلـك عملـيا فيعتمد على ثلاثة أسس: اعتبار أن القوى الاجتماعية الفلـسطينية هـى التـى ستـشكل البنـية السياسـية الجديدة للمنظمة. واعتبار أن الانـتخابات هـى قاعـدة الاختـبار لمثلـى الشعب الفلسطينى ولأعضاء المجلس الوطنـى. والاعـتماد علـى مـنظمات حـق العـودة، وعلى شعار حق العودة، فى الترويـج السياسي لعمل المنظمة فلسطينيا وعربيا وعالميا، باعتبار أن حق العودة يـشكل شـعارا جامعـا للفلـسطينيين فـى كل أماكن تواجدهم. وباعتبار أن حق العـودة هو الترجمة الفلسطينية للشعار العالمي السائد(صوابا أو خداعا) القائل ب(حقوق الإنسان).

إن الوضـع العالمـي يـشهد حالـة مـن الحمـى التـى تتركز حول كلمتى الديمقـراطية والانـتخابات، ومـن الممكـن للفلـسطينيين ان يـستفيدوا مـن حالـة الحمـى هـذه لتطويـر تمثيلهم وتحويلهم إلى تمثيل ديمقراطي منتخب، يعبر عن تجمعـات، وعـن جالـيات، وعـن لجان مجتمع مدنى، تلتقى كلها حول فكرة حـق العـودة، ليتـشكل فـى النتـيجة مضمون جديد لشعار إعادة إحياء المشروع الوطنى الفلسطينى.

لم تظهـر حـركة فـتح(أو الـسلطة)حتى الآن أية إشارات [١٣]تفيد بأنها علـى اسـتعداد للـتفكير بمخطط إعادة بناء منظمة التحريري بمفهوم جديد يعبر عـن التغـييرات الاجتماعـية الفلـسطينية أو التغـييرات السياسية العالمية. بينما تظهـر حـركة حماس تلمسا أوليا لم يكتمل بعد بوجهة نظر مبلورة، بالاستعداد للعمل حسب منطوق هذه التغييرات، ولكن تلمسها هذا يفسر ضدها، بأنه سعى مـنها للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أن منطق إعادة بناء مـنظمة التحرير على أساس التغيرات المشار إليها ينطوى على مبدأ جذب أكبر قدر ممكن من الطاقات الفلسطينية الشعبية إلى داخل إطار منظمة التحرير، وهو مبدأ أشمل بكثير من مبدأ هيمنة فتح حماس. وهو أيضا مبدأ قادرة على أن يولد

من داخله طاقات فلسطينية جديدة، وقيادات فلسطينية جديدة، تستطيع ان تتابع مسيرة المشروع الوطني الفلسطينى المتجددة. ومهمة الحركات السياسية الفاعلة أن تستفيد من هذه الطاقة الجماهير لا أن تصدها، وأن ترى فيها قوة جديدة لها لا قوة تتحداها.

أخيرا....لابد من القول، إن منظمة التحرير الفلسطينية، إما أن يعاد بناؤها بما يعبر عن التغييرات، وإما أن تفشل عملية" التفعيل" لأنها تنتمى إلى عهد مضى. وآنذاك فإن ديناميكية الشعب الفلسطينى ستدفع بالأمور نحو بناء أشكال تنظيمية جديدة خارج إطار منظمة التحرير. ومن يتابع الشعب الفلسطينى، وتحركاته على أرض الواقع ،يستطيع أن يدرك، ويستطيع ان يرى، أن إرهاصات الأشكال الجديدة قائمة وممكنة، ولكن الكل ينتظر ماذا سيجرى فى إطار منظمة التحرير ليعمل تحت لوائها، أو ليتجاوزها أن أصرت على البقاء ضمن أطر الماضي التي تحتضر.

ولا بد أن نؤكد أن إسرائيل، وان الولايات المتحدة الأميركية، تراقب هذا الذى يجرى، وهذا الذى يختمر، وتحاول كان منهما أن تمنع ولادته، ومن هنا فإن ضرورة إدراك أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وان إعادة بناء المشروع الوطنى الفلسطينى هو مهمة نضالية كبيرة، وأن الولادة لن تكون سهلة، وان أشكال النضال لن تكون ميسرة كما فى الماضى. والمستقبل هو لمن يقررون أنهم سيواصلون معركة الحصول على الحقوق.

أسس إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية[١٤]:

يمكن التأكيد ولو بشئ من التكرار أن أسس إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تقوم على ما يلى:

إعادة النظر فى قرار:تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى الذى تم عام ١٩٦٦.)

-**ثانيا**: اعتماد قاعدة ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطينى فى كل أماكن تواجده(فلسطينيو ١٩٤٨، فلسطينيو الضفة وغزة،فلسطينيو الشتات)،وتوضح أن الفصائل الفدائية هم جزء من منظمة التحرير لا تتشكل على قاعدة تمثيل الفصائل).

-**ثالثا**: اعتماد قاعدة إن الفلسطينيين ينتخبون ممثليهم فى كل أماكن تواجدهم، وبحسب نسبة عدد السكان. والاستفادة هنا من المناخ الدولى الساعى إلى الديمقراطية والانتخابات.والفلسطينيون المتنخبون هم الذين يتشكل منهم المجلس الوطنى الفلسطينى الجديد.

اى أن المجلس الوطنى الجديد، يجب أن يكون منتخبا، ويمثل تجمعات الفلسطينيين، ويمثل قواهم الاجتماعية، وبخاصة المخيمات، والجاليات،ولجان حق العودة.

-**رابعا**:تعلن منظمة التحرير الفلسطينية، عبر برنامجها السياسي، أنها لا تمانع، وتقبل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة فى حدود ١٩٦٧، عاصمتها القدس، إذا كانت إسرائيل مستعدة لقبول ذلك. مع ضرورة التأكيد على ان ذلك يشكل علاجا لاحتلال ١٩٦٧، ولا يشكل علاجا للقضية الفلسطينية.

وتعلن المنظمة، عبر برنامجها السياسى، أنها مستعدة لاستيعاب اليهود المقيمين فى المستوطنات، كمواطنين فى الدولة الفلسطينية، بحقوق مواطنية كاملة، وعلى قاعدة انهم مواطنون وليسوا مستوطنين، وعلى قاعدة أنهم يسكنون فى الأرض الفلسطينية وليس فى المستوطنات، وعلى قاعدة أن حق الإقامة متاح للجميع وفى كل الأماكن.

وإذا رفض المستوطنون هذه الصيغة، وفضلوا ترك المستوطنات والعودة إلى دولة لإسرائيل، تعلن المنظمة فى برنامجها السياسى، ان مبانى المستوطنات

هى جزء من التعويضات التى لا بد ان يدفعها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعلن منظمة التحرير فى برنامجها السياسي، ان معالجة القضية الفلسطينية الأصل، وان مسؤولية نيل اللاجئين الفلسطينيين لحقوقهم الطبيعة، هي مسألة فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية. وان شعار(استقلالية القرار الفلسطيني) هدفه تقوية المفاوضة الفلسطينى فى وجه المفاوض الإسرائيلي، وهو شعار لا يعنى الانفراد فى القرار بعيدا عن العرب بشكل خاص، سواء كحكام، أو كقمة عربية، او كجامعة عربية. وان المنظمة تدين كل ممارسة سابقة وضعت القرار الفلسطيني فى وجه القرار العربى، أو نقيضا له، او متخليا عنه.

- خامسا: تعلن منظمة التحرير، أن شعارها الأساسى والأولى فى التصدى لمعالجة القضية الفلسطينية الأصل هو إقرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إلى ديارهم، استناد لشرعة حقوق الإنسان، ومواثيق الشرعية الدولية ولاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارتها الأمم المتحدة ذات الصلة مع التنبيه إلى أن بعض قرارات الدول العظمى(بريطانيا) وبعض قرارات المم المتحدة ذات الصلة، شكلت تاريخيا إجحافا بحقوق الفلسطينيين الطبيعيةعلى النحو الآتى:-

-إذا نجحت المفاوضات فى إعادة بناء منظمة التحرير على هذا الأساس، تتم مواصلة العمل بناء على ذلك.

-إذا فشلت المفاوضات، وتبين ان إعادة بناء المنظمة على أسس جديدة، أمر غير ممكن، يتم اعتماد نهج أخر غير معلن، ويجرى العمل لتأسيسه وإطلاقه كأمر واقع، يقوم على ما يلى:

١-تشجيع إجراء انتخابات للفلسطينيين فى الشتات(دولة اميركا اللاتينية، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، دول أوربا، وفى سوريا، وفى لبنان، وفى العراق ومصر، وفى دول الخليج).

٢-يكـون إجراء الانتخابات على أساس مبادرات شعبية. ومن قبل الجاليات، أو لجان حق العودة.

٣-يتم إيجاد تنسيق(لجنة عليا) على أساس نتائج الانتخابات، لتفعيل الدور الشعبي الفلسطيني، في إطار شعار حق العودة.

٤-يمكـن تطويـر هـذا العمـل إنـشاء تجمـع سياسـي، مدني، يضم من يرغب، ويعمل على قاعدة حقوق الإنسان الطبيعية.

ثالثا: أزمة حركة فتح:

لا يمكـن فهم ما يدور داخل فتح ، وهي تتوجه لعقد مؤتمر الحركة إلا بالعودة إلى بنية حركة فتح الأساسية التي قامت منذ انطلاقها عام ١٩٦٥.

لا يـوجد فـي حـركة فـتح شئ اسمه" تنظيم" على غوار ما هو قائم في الفصال الفدائـية الأخرى، يوجد في فتح هيئة قيادية عليا هي " اللجنة المركزية" التي ضـمت الأشخاص المؤسسين(١٢ عضوا) والذين تفرغوا للعمل مطلع١٩٦٥ أو بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

وتملـك الجـنة المركـزية هـذه سلطة القرار[١٥] في حركة فتح" العسكري والسياسي والمالي ولا توجد اى هيئة آخري تشاركها في اتخاذ القرار، حتى ما يـسمى المجلـس الثوري لحركة فتح والذى نشأ مع الوقت ليستوعب الكادرات التـي تـتواجد داخـل الحـركة، لهـا صـلاحيات استشارية ولا يشك في اتخاذ القـرار تأثيره أصبح مع الزمن معنويا، تأخذه القيادة بعين الاعتبار عند الوصول إلى مرحلة القرار.

وتحـيط بهذه القيادة مجموعة من الأجـهزة مثل جهاز الإعلام، الجـهاز العـسكري، الجهـاز المـالى، الجهاز الأمنى، ويرأس كل جهاز " مفوض" يكون عـضوا مـن أعـضاء اللجـنة المركـزية، ويكون مطلق الصلاحيات في تسيير أمور الجهاز الذى يشرف عليه ويخضع لسلطة اللجنة المركزية.

وتحيط بهذه القيادة أيضا مجموعة من الأقاليم، مثل إقليم سوريا، إقليم الكـويت، إقلـيم لبنان، إقليم الأردن، حيث يكون لكل إقليم مفوض من أعضاء

اللجنة المركزية او من كادرات الحركة الأساسية. ويخضع لسلطة الجنة المركزية ويكون مطلق الصلاحيات في تسيير شئون إقليميه.

نشأ على هامش هذه المؤسسات التنظيم الطلابى فى حركة فتح. ونشأ بسبب طبيعة الطلاب الذين لا يمكن إدراجهم فى جهاز او إقليم، فجرت تعبئتهم فى تنظيم يدوم مع دوام دراستهم. ثم يتلاشى او يتجدد مع انتهاء الدراسة. حيث يعود الطلاب ويتوزعون على الأجهزة أو على الأقاليم.

أما فى مناطق الاحتلال فقد طرحت الظروف الحاجة إلى وجود" تنظيم" حيث لا وجود للقيادة الرسمية، ولا وجود للأقاليم والأجهزة، وحيث إمكان وجود تنظيم ضرورة لتسيير العمل، وبمجرد ان توجد" التنظيم" يوجد معه" العمل التنظيمي" ثم العمل العسكري، غالبا ما ترك للكادرات المحلية فى الضفة الغربية وغزة أن تدير التنظيم بالشكل الذى ترتايه. بعيدا عن اى صيغة حزبية مرسومة، ولذلك نشأت كتل للتنظيم متأثرة بالعائلية أو بالعشائرية أو بالمنطقية. سواء مناطق المدن أو المخيمات.

وحين قامت الانتفاضية الأولى، شاركت فيها كادرات" التنظيم" بفاعلية، وأصبح لها خبرة نضالية وسياسية وكان طبيعيا أن تفرز هذه الكادرات أشخاصا فاعلين وبارزين أطلق علهم فيما بعد القيادات الشابة.

وفى الانتفاضة الثانية كان هؤلاء الشباب قد تخرجوا من الجامعات وأصبح متوسط أعمارهم فى مطلع الأربعينات، مستندين إلى تجربة نضالية يعتز بها.

مرحلة أوسلو:

مع إنجاز اتفاق أوسلو، جاءت حركة فتح إلى الضفة الغربية وقطاع غزة حاملة معها مؤسساتها القيادية[١٦]، وأشكالها التنظيمية ولكن غابت الأجهزة والأقاليم وبقيت القيادة (اللجنة المركزية) والمجلس الثورى.

وكان على هذه المؤسسات أن تتعامل مع" التنظيم " القائم مع إنها لم يسبق لها أن تعاملت مع هذا النوع من المؤسسات .

وجد أعضاء التنظيم أنفسهم تحت آمرة القيادة، اكتشفوا أنهم لا يملكون اى نوع من الصلاحيات، ولا يشاركون فى اتخاذ القرار، ولا يوجد مراتب تنظيمية ينضوون فى إطارها، ولا يوجد عملية تقدم او ترفيع للناشطين منهم، والرابط الأساسي هو انهم" يتعاطون رواتبهم من القيادة، مع أنهم القوة الأساسية على الأرض.

وحين جرت انتخابات المجلس التشريعي، وجرى تشكيل الحكومات والوزرات، تواجد عدد منهم داخل هذه المؤسسات. حيث اكتشفوا قوتهم التشريعية، ولكنهم حافظوا على انضباطهم.

وكان الشكل الوحيد الذى تم اعتماده بالتفاهم بين قيادة فتح وقيادات التنظيم هو إنشاء" اللجنة المركزية العليا" لتكون صلة الوصل بين الجسمين. ولكن هذه اللجنة اكتشفت أنها لا تملك صلاحية القرار، بينما هى اعتادت أن تتخذ القرارات وتمارسها، فنشأ بسبب ذلك موضوعى بين جسم فتح القديم وبين جسم" التنظيم" ووجدت تطلعات طبيعية ومشروع نحو:

١-إنشاء مؤسسات تشارك فى اتخاذ القرار إلى جانب (اللجنة المركزية).

٢-ضرورة فتح الباب أمام التنظيم لتداخل إلى المجلس الثورى والى اللجنة المركزية.

وكان طبيعيا أن تنشأ خلال الجدل حول هذه القضايا توترات ومشاحنات وانقسامات، أخذت شكلين خطرتين :

-الشكل الأول: صراع الداخل والخارج، والذى وصل إلى حد القول بان " جماعة تونس" استولت على أهم المناصب فى السلطة والإدارة، بينما يجب ان يكون ذلك من نصيب أهل الداخل.

-الشكل الثانى: صراع الأجيال، حيث بدأ القيادات تتطلع إلى التخلص من القيادات القديمة لتحل محلها، وهنا نشأت حالتان سلبيتان:

١-الحالة الأولى: أن قيادة حركة فتح لم تلفت إلى وجود التنظيم ولم تلفت إلى العدد الكبير من كادرات فتح النضالية التى وجدت ونمت فى إطار أسلوب فى العمل يختلف عن أسلوب العمل الذى مورس فى الخارج ، ولم تلفت إلى الطموح الطبيعى للكادرات المناضلة فى أن تجد لنفسها تعبيرا قياديا فعالا داخل مؤسسات اتخاذ القرار، مما جعل مطالبة هذه القيادات بحقوقها التنظيمية يتخذ شكل الصراع بين الأجيال.

٢-الحالة الثانية: أن القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأميركية، إسرائيل) والتى اصطدمت برفض القيادة الفلسطينية(اللجنة المركزية ، ياسر عرفات) تقديم التنازلات التى تطالب بها" إسرائيل" بدأت تفكر باختراق حركة فتح وبتأهيل قيادات شابة تقبل تقديم هذه التنازلات، بما فيها ضرب وقمع الحركات الفدائية المناضلة ضد الاحتلال. ويبدو أن القوى الخارجية نجحت فى إحداث هذا الافتراق من خلال أشخاص من نوع محمد دحلان، الذى تتوفر له إمكانات مالية تمكنه من ضمان السيطرة على بعض أجهزة الأمن. ومن الواضح أن هناك جهات تخطط لهذه العناصر بحيث تتحرك بشكل ذكى وفعال من خلال تبنى شعارات المطالبة بإصلاح وبتحديد شباب حركة فتح،والاحتكار إلى الديمقراطية الداخلية فى اختبار القيادات، فتنشا بذلك حالة من التماهى بين القيادات المشبوهة والقيادات الوطنية.

ويزيد فى صعوبة الأمر،أن الانتفاضة الثانية التى شاركت فتح بفعالية فيها، أنتخت وجود قوى مسلحة داخل بعض المدن، أو داخل بعض المخيمات وأصبح لهذه القوى قادة موجودين على الأرض، يمارسون نفوذا يوميا أقوى من نفوذ القيادات العليا للحركة.

وحين فرضت " إسرائيل" الحصار على المدن ومنعت الاتصال والتنقل الحر، نمت هذه القيادات المحلية بشكل حر ومستقبل، وبدأت هذه القيادات

تدرك مع الزمن عناصر قوتها وبدأت تشترط وتقترح وتقبل وترفض، وأحيانا ضد قرارات القيادة العليا ومواقفها، ويحتاج الأمر إلى صيغ فعاله ومقنعة لاستيعاب هذه القيادات وبما يتناسب مع وزنها ومع طموحاتها.

وتقف حركة فتح الآن أمام هذه المشكلة وجها لوجه، مع اتخاذ قرار عقد مؤتمر الحركة في شهر آذار المقبل(٢٠٠٦). ويشمل ذلك الخلاف حول العضوية وطبيعتها، ومن يحق له الانتخاب، ونوع الأشخاص الذين سيكونون مندوبين إلى مؤتمر الحركة، وطبيعة تمثيل العسكريين داخل المؤتمر(نصف المؤتمر السابق من العسكريين).

وسيكون هذا المؤتمر لحركة فتح نقطة حاسمة في رسم مستقبلها، فإذا استطاعت الحركة إدخال تغييرات أساسية على بنيتها القيادية، على رسم أسلوب جديد لطريقة اتخاذ القرار فيها، بحيث لا يبقى حكرا على(اللجنة المركزية)، وإذا استطاعت الحركة إدخال تغيرات أساسية على بنيتها التنظيمية بحيث تستوعب داخلها عددا أساسيا من القيادات الشابة، وبحيث تشعر القيادات الشابة المستقبل مفتوح أمامها، لكى تتأهل وتترقى داخل أطر الحركة القيادية، فإن المؤتمر سيقود إلى امتصاص التوترات الداخلية العنيفة القائمة.

أما إذا اقتصر الأمر على خطوات تجميلية، فإن التوتر سيتصاعد وربما يؤدى بهذه القيادات إلى الابتعاد عن حركة فتح/ أو الانشقاق عنها سواء نجحت هذه الإنشقاقات أم لا. وقد يأخذ الانشقاق شكل تفتت وتلاشى مع الزمن.

وبوجود الرئيس ياسر عرفات، كان من الممكن ضبط هذه الصراعات ومنعها من الوصول إلى لحظة التفجر، أما بعد غياب ياسر عرفات وتسلم أبو مازن لرئاسة السلطة، فإن هذه السيطرة الكاملة أصبحت أمرا مشكوكا فيها، ويحتاج حلها إلى توافق بين مختلف القوى القديمة والناشئة على النحو الآتى:

-أغلبية وطنية مناضلة، تواجدت فى تواجدت فى تشكيلات فدائية مقاتلة للاحتلال، فى نابلس وجنين وسواهما من المدن، وفى كتائب الأقصى وسواها من التشكيلات. ولكن هذه الأغلبية لا تواجد فعالا لها فى مؤسسات القرار السياسى.

-أقلية من الكوادر الفاعلة، تملك حضورا فى المؤسسات المؤثرة على مواقع صنع القرار(اللجنة الحركية العليا – المجلس الثورى)، ولكنها لا والتقى حول هدف سياسى واحد بعضها يشن حرب أجيال ضد القيادة التاريخية للحركة. وبعضها يركز على إجراء انتخابات داخلية للدفع بعناصر" الداخل" نحو مواقع القيادة ضد عناصر "الخارج"، وبعضها يركز على الفساد وضرورة التصدى له ومحاسبة رموزه.وانتهى الأمر بقطاع من هذه المجموعة إلى التمرد على القيادة /فى الانتخابات الأخيرة، والترشيح فرديا ضد قوائم الحركة. ويسود فى بعض أوساط هذه المجموعة توجه لمواصلة العملي السياسية مع إسرائيل،ومهما كان الثمن، وبالتستر تحت قناع الواقعية، من أجل نيل حصة من كعكة السلطة، حتى ليمكن القول إن قطاعا من هذه المجموعة أصبح يستطيب السلطة ومواقعها. وهو لا يتورع عن اى موقف يقود إلى ذلك، وأعضاء بارزون من هذا القطاع هم الذين شنوا حملة ضارية ضد نجاح حركة حماس، وضد حكومة إسماعيل هنية، ولا يزالون يعارضون حتى إنشاء حكومة وحدة وطنية، مطالبين بحكومة تكنوقراط تطرد حماس خارج السلطة.

– ثم هناك أقلية ثالثة من الكوادر الفاعلة، لا تخفى أن لديها اتصالات خارجية، وتمويل خارجى، وتعلن استعدادها لإنجاز اتفاق مع إسرائيل، يوافق على كل ما يريده، بل ويبدى استعداد لضرب ما تسميه إسرائيل" البنية التحتية للإرهاب"

إن أزمـة فتح الداخلية التى بربت من خلال هذه التجمعات، هى التى أبـرزت صعوبة الأزمـة وتعقـيدها، وهـى التى بلورت أن الأزمة أزمة سياسية، وليـست أزمـة فنية فقط، تتعلق مثلا بشروط العضوية ذلك من الشروط التنظيمية المعـروفة. وهـى أزمـة فبـتحل بانعقاد المؤتمر العام للحركة، إنما تحل بالوقوف أمـام الـسؤال الأساسي المتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني، وكيفية إخراجه من أزمة الفشل التى يعيشها.

أخيرا يمكن القول[١٧]إن الانشغال فى بحث الموضوع الكبير المتعلق بإعادة إحياء المشروع الوطنى الفلسطينى. لا يجب أن يعنى توقف الاهتمام بالعمل" الجزئى" المتعلق بمدينة القدس، فالعمالية النضالية اليومية يجب أن لا تتوقف، العمل النضالى الكبير لا ينمو ولا يتطور إلا بفعل النضالات اليومية المتواصلة. والقدس هنا ليست مجرد مدينة، إنها قيمة معنوية ودينية وتاريخية ورمزية. وهى دائما عنوان قادر على تحريك الملايين من الفلسطينيين ومن العرب ومن المسلمين.

مراجع الفصل

---

(1) المتحدث في هذا الجزء على التحليل القيم لبلال الحسن، المفكر الفلسطين ذائع الصين، دراسة خاصة غير منشورة.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) راجع التحليل القيم لبلال الحسن، مرجع سابق.

(5) المرجع نفسه وراجع شبكة المعلومات Http: usin fo- state . gov/ ar

(6) W W W. Stratgy- org.

(7) بلال الحسن، مرجع السابق، ويمكن ملاحظة الشقاف بين حركتي ص س وفتح فيما وتداعيات ذلك – سلبا- على التطبيق الفلسطين" الباحث".

(8) غير أن إدارة بوش " الابن" قد اضطهدت حركة حماس حتى أسقطت حكومتها وبين المؤسف أن الدول الغربية قد ضرت حذوها " الباحث"

(٩) تشير دلائل تداعيات القضية الفلسطينين إلى سيرها من سيء إلى اسوأ على صعيد التسوية" الباحث".

(10) وهي رؤية بلال الحسن " الباحث".

(11) راجع، دكتور محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، مرجع سابق ص ٢٧٣ وما بعدها.

(١٢) وهي رؤيه بلال الحسن، " الباحثان".

(١٣) بلال الحسن، مرجع سابق.

(14) بلال الحسن، مرجع سابق.

(١٥) تصاعد نجم اللجنة المركزية في حركة فتح بعد التداعيات الخطيرة التي حدثت مع حماس في غزة والتي طردت حركة فتح ومؤسسات من مظالم غزة " الباحث".

(١٦) لم يصمد اتفاق أوسلو في التطبيق درجته القضية الفلسطينية إلى المربع ١ – ولا يتوقع الباحث تقدر ما ملموسا في التسوية السليمة نظر المتوفقين الاسرائيلي والامريكي " الباحث".

(١٧) وهو الرأي الذي ينادي به بلال الحسن، مرجع سابق وهو الرأى الذى يلقى قبولا كبير الدى فئات عريضة من الشعب الفلسطيني غير أن هذه الآراء لانزال قابلة للنقاش بعد اصطدام حماس بحركة فتح وسقوط وزارة حماس أو بالأخرى اقالتها " الباحث".

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة


الموضوع	الصفحة

تم بحمد الله

مع تحيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية


ف: 2473 ت:13/1/2009
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
تليفاكس: ٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ الإسكندرية


الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع
تليفاكس: ٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ الإسكندرية



الإعلام والسياسة
فى المواجهة العربية الإسرائيلية
دراسة تطبيقية
دكتور
محمد نصر مهنا